ومن یتوکل علی اللہ فھو حسبہ

الحمد للہ الباری علی طبع الحاشیتین علی شرح الکافیۃ للملا جامی عفی عنہ

ملا جامی

و

ملا عبد الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین العظیم آبادی ادامہ اللہ ذوالایادی

فی المطبع العلوی باہتمام علی بخش خان اللکنوی

۱۱ ۱۰۵۳۹۶

حاشیہ جمال

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ المرفوع شانہ المنصوب برہانہ المجزوم سلطانہ والصلوٰۃ علی نبیہ المجزوم الآخر خلافۃ نائلی فی الدنیا میزانہ وعلی آلہ والاصحاب
فعلهم عن حامل عذاب اللہ وناصب سوخیزانہ رضی اللہ تعالیٰ عنہم اجمعین مانع مراسم الدین والبعد فیقول العبد المفتقر الی اللہ
القدیر العبد المنکسر البال **جمال بن نصیر** ان شرح الکافیۃ للمولانا نور الدین عبد الرحمن الجامی قدس سرہ السامی لما کان
غریب جامع لفوائد النحو جامل کلها وکان قابلا لان یستخرج عنہ فوائد اللآلی والغواصون قد استخرجوا من بحارہ امالیہ الفوائد التی لم
حاجۃ الی الغیر الا انی قد تتبعت مواقع القدم فیہم الفوائد فوجدت شیئا من البقیۃ وجمعتہ تذکرۃ تبصی للاصحاب وتبصرۃ لاولی الالباب و
ولی التوفیق والیہ المرجع والمآب وقد کان تاریخ الفراغ من الہجرۃ النبویۃ صلی اللہ تعالیٰ وسلم علی صاحبہا الف سنۃ وتسعۃ عشر سنۃ ۱۰۱۹
ان اللہ قدس سرہ جمع بین التسمیۃ والحمد فقال بسم اللہ الرحمن الرحیم اہ اقتدا بالکتاب العزیز وعملا بما علیہ العلماء واتباعا للاجماع حتی الابتدا بالحدیثین
الحدیثین تقتضی اتیان کل منہما علی حدۃ اذ ترتب الابتریۃ والاقطعیۃ علی ترک التسمیۃ والحمد یوذن بامکان انفکاک کل منہما عن الآخر وہو
بعدم حصول احدہما فی الآخر فمعنی الحمد وان یوجد فی التسمیۃ الا ان ذلک لیس بمعتبر عند الشارع والا لم یکن لحدیث الحمد فائدۃ بعد
انفکاک الحمد عن التسمیۃ الا ان یقال الفائدۃ حینئذ اظہارہ لانہ لابد من قصد المتکلم فیہ ذلک والا لم یکن معتبرا والحال موجود اذ لا تعارض
بینہما مدفوع بجعل الابتدائی احدہما علی الحقیقی وفی الآخر علی الاضافی او بجعل الابتدا علی العرفی المتداول بین الشروح فی المقصود او بجعل احد
علی القلبی والآخر علی اللسانی والکتبی وقیل البدایۃ فی الحدیثین بمعنی التقدیم قال فی المغرب بدأ بالشیء اذا قدمہ فمعنی الحدیثین کل امر
بال لم یقدم علیہ اسم اللہ فہو ابتر وکل امر ذی بال لم یقدم علیہ الحمد لہ فہو اجزم فلا وجہ لتوہم التعارض بینہما اذ من الظاہر بین ان لا استحقاق
تقدیم شیئین او شیئا علی امر واحد کسرت الباء الخ ان جعلتہا من الحروف المفردۃ لزوم الحرفیۃ والجر وکسر لام الامر والاضافۃ مع
لیستا ملزومتین للحرفیۃ والجر لسلا یلتبس بلام الابتداء وفتح واو القسم وتاء مع کونہما ملزومین لہ لان لزوم الجر لہما لیس لنفسہما بل لنیابتہما
عن الباء وفتح کاف التشبیہ الواو والمحافظۃ علی ما ہو الاصل وفقد الباعث لعدم لزوم الحرفیۃ فی الاول وعدم لزوم الجر فی الثانی کذا قیل وتتبع
باجعل التسمیۃ مبدأ لیفید قدر فی الابتداء والقراءۃ والاکل مثلا بسم اللہ ابتداء واقرأ واکل والباء للاستعانۃ ولمعنی ابدأ واقرأ واکل شیئا مستعینا

اسم الله تعالى كثيرة فلو قال بالله لتوهم ان الاستعانة والشكر بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال بخلاف
اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود والمستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان
والزوال الخالق للبريات المكون للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود والمستحق للعبودية فيكون كليا منحصرا في فرد وفيه نظر لانه
لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيد التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم بطل فالملزوم مثله وايضا فالمراد
بالآلهة في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة قيل والاظهر انه
وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الشرباء الصعق اجري مجراه في اجراء الموصوف عليه وامتناع الوصف
به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول لبشر فلا يمكن ان يدل عليه
بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد فلم قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله
تعالى على ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فمعدم كون ذات
معقولا للبشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الله في السموات يفيد معنى صحيحا على التقديرين
باشتقاقه لمعنى الا صل وقيل اصله الآله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان حذف بنقل الحركة الى
ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب
وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس
كما ان سماء خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بنزلتها صار اجتماع المتجانسين
في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياس او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حج في كلمة واحدة قال القهستاني
في شرح الكيداني واصل الجلالة الآله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره
الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة الرحيم المفيض
للكمال المعنوي الخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والعطاف
يقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
البناء يدل على زيادة المعنى كقطع وقطع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه
يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلما
جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم
من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها قوله الحمد لوليه اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن
مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد
اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند المعتزلة فلان متعلق الحمد اما صفته له تعالى ذاتية كانت او فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي تتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيكون لهم العقول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور بالله سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت لعدم الاعتداد بمحامد العبيد جعلها كالعدم اما على الاول فلانه لا اعتبار بالكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سبب جعل كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد تقتضي اهتماما بشانه مع ان وظيفة تقديم الخبر يحصل من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الجزء الحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقول الكشاف الحمد الثناء باللسان على الجميل الاختياري وغيره يصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري للحدوث وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف والبعض مع صحة المدح على ما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فتقييد هو خلاف المجموع وتمثيل باول يدل على الافعال الجميلة بدا ما قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا لله تعالى مع انها هي الكمال الحقيقي الجزئي ان يحمد عليها ذا ما يحوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي بل هو كمال صوري الا ان ليتبع استلزام الاختياري على الاطلاق للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي فصله العلما هو ستودون وهو عام وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى نحو ما ينبغي من مرضاته والاجتناب عن مسخياته والنسبة بين عموم وخصوص من وجه وبين الشكر بمعنى مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذ ما جيء في اللغة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم يقيد كما ستعرفين قال السيد السند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة اعني بذه الثالثة بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي انما هي بحسب الوجود وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب المحل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا المحل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي سيقيد بكونه فعلا واحدا من الثلثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلثة المبني عن التعظيم بسبب انعامه وهذا المفهوم لا يصدق على صرف الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان عليه نعم ان كان مفهوم الشكر هو الفعل البني من غير تقييد بكونه واحدا من الثلثة والامكان في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن التمثيل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان والامكان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الجميل لا بحسب الوجود الا ان يقال الاستاد من الوصف هو الوصف باللسان فجعل بحسب الاتحاد وردا اخلافي وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس بمتبادر فيما ذكر وفيه

ان التبادر من الفعل ايضا هو فعل الجوارح فيبقى ايضا ان يجعل واختلافي وضعه وليجعل الفعل المذكور عاما يشمله وفعل القلب والنسبة بين الحمد العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بالواصل الى الشاكر ولان فعل اللسان او القلب وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا متعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واصله ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد ماهية مايدل على صفة الكمال لا القول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتق منها ثم الحمد يحتمل ان يكون مصدرا معلوما والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى ابدا بان الخلق عجزوا عن انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهو الكل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود بجليه الا اياه تارة بامتياز صفته او فعله اذ ليس في العالم الا صفته او فعله وهو ايضا لكل فرد فرد لا مغاير للاول فليس المقصود من اختيار احدهما او اختيار طريق يشملهما الا اختيار الكل طريق الحمد فما قيل كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى مغايرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا وحمد زيد فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد بكون المصدر مجهولا كونه محمودا لانا نقول يأباه لفظ الحديث لانه لا يلائم الابتداء ليس على ما ينبغي فتامل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدا الذي جزء ظرف يحمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل وحصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع قول من قال ان الاسمية التي خبرها ظرفية يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيدة للثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبرا وانشاء وعلى التقديرين يكون حمدا قوله لو ليه لم يقل لسر اختيار الاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي صفة كانت لا الذات البحت لا ان علة ليست الا هذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد به الكلم الطيب والشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو قطع ممحوق من كل بركة هكذا ذكره التفتازاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو اشعارا بالجمع بينهما بلا تراخ وصلة وهذه الجملة كالاولى خبرا وانشاء وافادة للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان قلت السجع مذموم منهي عنه فكيف يرامي قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاسترسال جليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود الفواصل في القرآن والنهي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيء جمعه جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلا لا بمعنى المفعول كما قيل او فعيل بمعنى المفعول لا يجمع جمع السلامة ولا يجيء تكسيره الا على فعلى في الشائع وفعيل بمعنى مفعول مايه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى وشذ قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات لتميزه عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جامعه على فعلاء وافعلا كظرفاء واصدقاء فما قيل هو من الهمز لامن النباوة اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء مع ان صحيح اللام جميع على فعلاء كظرفاء لانه يلزم التضعيف

صار مثل معتقل الاسلام كما صرحوا به ليس على ما ينبغي فقال من النبوة بمعنى الرفعة او من النبأ بمعنى الخبر لان انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
وبينه وبين الرسول مساواة عند بعض لكن يخالف ما روي عنه صلعم انه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل
فكم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحي اليه فان كان صاحب كتاب او ناسخ بعض
شرائعه فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وهذا ايضا يخالف ما روي وظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل
الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل عليه نبيا وعليه الصلاة
والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة متجددة قال اولاد ابراهيم عليه نبينا وعليه الصلاة
والسلام كانوا على شريعته قيل وفيه ايضا ما ذكر في شرح الصحائف ان داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام ليس له شريعة متجددة وكذا
عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل آله متابعة موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام مع انهما عدا
من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داود زبورا يدل على ان داود عليه الصلاة والسلام صاحب شريعة متجددة اذ
الظاهر من الايتاء ابتداء الا انه امر متابعة شخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه
من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لما ذكرنا
وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة بشريعة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا
بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم
اي في شريعة موسى كالشحوم والشروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان شرعه كان ناسخا لشرع
موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على
ان لكل فريق دينا معتدا به في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل
وقالت النصارى لهم نحو ذلك وكفروا بموسى والتورية وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي
فانه يختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال الشمني في شرح المختصر الرسول
من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسمعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان
يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب هذا كلامه وقال ايضا وقيل بتباينان فالرسول من جاء بشرع مبتدأ
والنبي من لم يات به وان امر بالابلاغ كما في شرح التأويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا
نبي انتهى اقول القول بالتباين يرده قوله تعالى وكان رسولا نبيا ويرد تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل
ازيد من عدد الكتب اذ روي ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روي انه عليه الصلاة والسلام سئل كم انزل الله
تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب عقلي لا عبرة له في مقابلة الرواية وما قيل كيف يكون معه
ولا يشترط النزول عليه لا تمشي فيه وانما تمشي فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من
قبلك من رسول ولا نبي قيل ووجه التأييد ان احدهما ان العطف يدل على المغايرة ولا قائل بها بالكلية فاما ان يكون الرسول
اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والا لم يحتج الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

ثانيها ان الحديث قد دل على ان عدد الانبياء اكثر من عدد الرسل انتهى اقول لا يبدو في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع المساواة ولو سلم فعدم القول بالمباينة مع كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازيد عدد الانبياء لا يدفع المساواة وعموم الرسل لا المباينة والعموم من وجه وبيد قوله فالاولى قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذ لو كان كذلك لم يحتج الى ذكر واذ لا حاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو اظهر من قوله تعالى ثم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر متابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه اشارة الى ان بين الرسول والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر متابعة او لم يوجد اشير اليه قوله امر متابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه بل امر متابعة والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر متابعة وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان فيه حمل الاخص على الاعم والصلوة اسم من التصلية بالف مبدلة من الواو لفظا بالواو كتابة معناه لغة الدعاء ونقل الى الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة علاقة السببية والمسببية وقيل تحريك الصلوين سمي الاركان بها لان المصلي يحرك الصلوين في ركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها في تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقويم العود بالصلوة ثم قيل الصلوة مشتركة بين الرحمة والاستغفار والدعاء على تقديم العلل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الآن ذلك ليس في وسعنا فالمراد ان كل ذلك اليه تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صلى عليه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره هذا وقد قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعاء فقال البعض مشترك لفظي بين الثلثة وقال البعض مشترك معنوي لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى مشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد مختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة اليه سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صارت شعارا لذكر الرسل فكره على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا وبعده بنية بعلي تضمين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون خبرا من نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم دائما كما ان جملة الحمد اخبار عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى واللهم صل على محمد وعلى آل محمد فيكون انشائية وعامل الشرقدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فيكون معلولة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشأ محمده ثم وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية يقدر في المعطوف تقول وعلى هذا اضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفعل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة على الآل رديفا لصلوة صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال وعلى آله فاصلا بجملة على رد على الشيعة الشنيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بجملة على فليس منا والهمزة بدل من الهاء المبدلة من الهمزة المبدلة من الباء لقيل الا انه خص فيمن له شرف وخطر دنيوي او ديني كما قال تعم فالنقطة آل فرعون بخلاف الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو يس الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

وابل جمع ديل وهو جمع ذو على القرنى فحذفت الواو وعوض عنها الف موصوفون من هذه الامة **قوله** واصحابه من عطف الخاص على العام تنبيها على شرف الصحابة بفضلهم بواسطة الصحبة وجمع صاحب **قال العلامة** التفتازانى فى المطول الاعلام رجع طاهر كصاحب واصحاب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب وارتضاه الزمخشرى والرضى فالقول انه جمع صحب بالسكون او اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب انما نشأ من عدم التتبع كما ذكره القهستانى فى شرح المختصر والصحابى من لقى النبى صلى الله عليه وسلم من المكلفين ومات على الاسلام **قوله** المتأدبين بآداب الذين يعمل فيهم التأديب بأدبه وتأديبه اياهم صلوة فيه تنويه بشأنهم حيث تأدبوا بآداب ربى فاحسن تأديبى **قوله** وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم واذا حذف المضاف اليه نطقا وهو فى نيته يكون معربا واذا كان معربا مذكورا يكون منصوبا على الظرفية اى وتشريع بعد الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتأليف فتقول هذه واللفظ زيد للتفسير لئلا يلتبس على توهم اما او تقديرها فى نظم الكلام كما قيل لان توهم امالم يعتبره احد من النحويين وتقديرها مشروط بكون المعطوف امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضى كذا ذكر القهستانى فى شرح المختصر قال الرضى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو زيدا ضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجه فالفاء زائدة وقوله وقائمة مؤنان فانث على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش هذا كلامه ثم المشار اليه بهذه اما ما بين الوقفين او النقوش الدالة على المعانى بتوسط العبارات وكلاهما صحيح فيكون هذه على اصله من كون المشار اليه قريبا مبصرا وكون النقوش فوائد باعتبار الدلالة على المعانى واما المعانى المخصوصة او الالفاظ الدالة عليها او الالفاظ مع المعانى او مع النقوش او النقوش مع المعانى او المركب من الثلثة على نهج يكون مجازا بتنزيلها منزلة الموجودات **قوله** فوائد جمع فائدة وهى ما استفيد من الخبر وما ذكره السر قدس سره يحتمل ان يكون البعض منه فوائد والبعض من خواص طبعه الا انه سماه فوائد بالنسبة الى المستفيدين لا ان كله فوائد بالنسبة اليه **قوله** وافية اى كافية **قوله** لكل مشكلات الكافية اى يحل ما يشكل فهمه فى نظره قدس سره **قوله** للعلامة صفة للكافية بتقدير الكافية الكائنة للعلامة رعاية لجزالة المعنى والتأنيث فيها لغة لا للتأنيث حتى يكون الظاهر فى المشتهر التأنيث **قوله** فى المشارق والمغارب اى فى البلاد المشرقية والمغربية **قوله** الشيخ لقب له **قوله** ابن الحاجب كنية **قوله** عمده الله اى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنا بغفرانه والغفران آمرزيدن **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اى جعل الله تعالى ضيافة جنانه مسكنا له والجنان بكسر الجيم جمع الجنة **قوله** نظمتها اى جمعتها شبه جمع الفوائد بنظم اللؤلؤ فاشتق منه صيغة الفعل **قوله** فى سلك التقرير من باب ضرب انما يقال سلك الخيط وكذا السمط **قوله** للولد متعلق بنظمت اى نظمتها لاجل نفع الولد وقرائنه **قوله** ضياء الدين لقب الولد **قوله** يوسف علم له **قوله** حفظه الله دعا للولد بسيماء مصدر حذف فعله قال الرضى يجب حذف الفعل قليلا فيما اذا ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لابيان النوع بخلاف ذكره او اكرامهم وسمى لها سيمها **قوله** بالفوائد الضيائية نسبة الى ضياء الدين فى الفصل المضاف على ضربين مضاف الى اسم معرف فتيا وتى مسمى على حاله كابن الزبير وابن كراع ومسمة الكنى كابى مسلم وابى بكر ومضاف الى ما لا ينفصل فى المعنى عن الاول كامرئ القيس وعبد القيس فالنسب الى الاول زبيرى وكراعى ومسلمى والى الثانى عبدى وامرأى بذا الكلام وانما فصل الكنى فقال ومسمة الكنى استعارا بان الثانى فيها غير مقصود بسمى على حياله وانما تنسب الى الثانى اجراء لها مجرى الاصل **قوله** لانه لمذاهب والتأليف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه مشعر بحصول المساواة بتركه مع انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجميع غير متعين بل دائرة بين الجميع والتاليف بل المناسب ان ينسب الى التاليف وبما قيل في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكروا اولويتها فيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه ثم ما كانت الثانية اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا خان الاولى ثمانى لفظات والثانية تسع **قوله** وسايد المبتدين اى باقى **قوله** وما توفيقى الا بالله اى وما كونى موفقا حاصلا باستعانته شئ من الاشياء الا باستعانته الله تم وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبى اى يحسبى وكافى و نعم الوكيل قال العلامة التفتازانى فى المطول عطف انشائى على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه فى الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة هذا العطف والامر بين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبى لكنا نقدر فى المعطوف مبتدا البقرية ذكره سابقا اى وهو نعم الوكيل ومعناه ح على ما هو المشهور وهو مقول فى شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق جزءا جملة فعلية انشائية ولا شبهة فى صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة وثانيا انه معطوف على حسبى ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يحسبى فان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه ان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب نص عليه العلامة فى سورة نوح وشله بقولك قال زيد نودى للصلوة وصل فى المسجد وكفاك بحجة قاطعة على جوازه قوله تم وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى وليس هذا الجواب مختصا بالجملة الحكية بعد القول اذ لا شك من بسكته فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما اخسنه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده انتهى قال فى شرح المفتاح والسر فى ذلك ان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التى بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال فى الحاشية معللا بقوله دون المحكى اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقدر هو وقلنا نعم الوكيل وقدره بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن فى الآية الكريمة تقدير اقرب من البعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو فى الآية من المحكى بتقدير المبتدا فى المعطوف او بعطفه على الجزء المقدم ولا بعد فى هذين التاويلين فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز نعم يحتمل ان تقدير المبتدا على الوجه المذكور تاويل بعيد انما المشهور ان تقدير المخصوص بالمدح موخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكافى قوله تم نعم العبد اى نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار واما قوله وهو حسبى وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدا بناء ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا فى المعطوف عليه حال كونه مبتدا مستقرا على الخبر بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدا مقدما اذ المبتدا هنا هو حسبنا دون اسم الله تم كلامه حيث قال او بعطفه على الجزء المقدم انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد انما هو مخالفة المشهور بلزوم ان يكون التاويل فى قوله حسبى ونعم الوكيل ايضا بعيدا فلا يصح قوله لان تقدير المبتدا فيه قريب وانما يكون عدم ذكر المبتدا فى المعطوف عليه موجودا فى الآية ثم كيف والمبتدا فى الآية اسم الله وحسبنا خبرا لا خبر حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو نكرة للكونه بمعنى الفعل صرح به الرضي وبالجملة ان محل البعد بمجانبة الشهود فكلا التقديرين بعيد ان وان
حل بعدم وجدان القرينة على المحذوف فليس شيئ منهما بعيداً اما هو جيبي ونعم الوكيل فلما اعترف به المعترض واما حسبنا الله ونعم الوكيل
فلان اسم الله في المعطوف عليه مبتدأ لا جرم كما زعم المعترض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاول في المعطوف
عليه مقدما على الجزء دون الثاني لا يتفاوت به الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذوي بصيرة وعلى تقدير الخصوص موخرا كما هو الشهور
لا يلزم عطف الانشا على الاخبار على الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم الوكيل كثير من المحققين
وجزم به الرضي يستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف فلا كيف ومعناه وهو مقول في صحة نعم الوكيل فقول القائل فعلى هذا يكون من
قبيل عطف الانشا على الاخبار في حيز المنع ثم انه قدر وعلى الشارح بعض الافاضل المذكور ان المراد بالجملة الاولى انشا التوكل
لا الاخبار عنه بانه كاف وهو ظاهر والثاني يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول
الرد الثاني انما يتم ان لو كان عطف الانشا على الخبر جائزا بلا مراعاة عطف القصة على القصة على الاطلاق واما لو كان عطف القصة
على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه
ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل متوسطة تعرض على جمل آخر متوسطة لغرض فالمقصود
بالعطف الجموع وشرط المناسبة بين مجموع القضيتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع
مثلها فليس بتمام والرد الاول مردود بان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلنا الى الانشا اقل قيل قوله لم يعد ان
قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمد الكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه مبنيا من التعظيم ومظهرا من صفات الكمال فكلا يكون مظهر اتحقق فيه الحمد
والمدح اورد التسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمدية قلت المراد التصدير على وجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اول
اصلا فضلا من ان يجعله جزءا على التخييل المذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يحفظ بالبال او يكتب على قصد التبرك
من غير ان يجعله جزءا من الكتاب او تقول مقصوده الله انه لم يجعل جزءا على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بناء على ما يفهم من ظاهر لفظ
الحديثين اذ تعلق الجار على ترك كل منهما على حاله يشعر بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست
جزءا منها وانما ذكرت في اوائلها للتيمن والتبرك وامام الحمد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء منها اعلم ان القيد قد يكون قيدا
للمنفي وح يتوجه النفي الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل ثابتا صرح به العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر حيث قال
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع وحده صريحا اذا قيل لم ياتك القوم
الجهال كان نفيا للاتيان وهذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيد المنفي فيوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يشبه احدهما
بالآخر فيتماح الى بيان انه اعتبر القيدا والم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد المثبت اصلا وح لا حاجة
الى البيان كما نحن فيه واعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاقتصار تقريبا ولو لم يا ول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاقتصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصلح ان يكون قيد المنفي حتى يتصور توجه النفي اليه قوله نحو قيل ان كتابه اي ايقاعه
في الخيال لما انه في الواقع كذلك قوله جواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه ولو في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

اتفاقا بخلاف الحمد فانه قد اختلفوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل فما قيل يمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انه لم يصدر به هما لنفسه بتمثيل ان كتابا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف والخلف في نفسه عظيم الشان ذا بال فراعى المحشين غاية ابالبسملة المشتملة على الحمد ولم يبدؤا بالحمد استقلالا كما بدأ السلف به فنبه بحثت لانه ان اراد انه غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث في هذا لوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فغير مسموعة كيف وقول الشيخ اذا اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه عام يشمل الحمد المشتمل عليه التسمية لا عرفت وان اراد انه غيره بحصول متابعة السلف فيه فنوليس لبيد اذ الكلام ليس في المتابعة مطلقا بل في المتابعة الخاصة وبالجملة فنوليس لوجه آخر كما زعم بل ليس لوجه والخلف من وجيه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف نهيتم به لكن ان يقال التحميد والخلف عبادة في نفسه لانه من حيث يبتدأ به او غيره ذي بال ليس بعبادة لان ابتداءه بتحميره كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة الا من حيث انه غصب هام انتهى وفيه بحث لانه لا ورود لهذا السوال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشيخ قدس سره ولو سلم فالمراد من ذي بال ذا بال في الحديث هو كونه ذا بال في نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال في نفس الامر كما عرفت بهذا الفيض والخلف ليس ذا بال بالتمثيل فكيف لا يكون ابتداءه بعبادة وكيف يكون تحميرا وبهذا الا ما فات وان جعل مورد السوال ترك متابعة السلف او جعل ذكر السوال والجواب تقريبا والخلف ذكر الفا بالي عنه فالجواب ليس على ما ينبغي لما عرفت ولان كونه غير ذي بال على الاول ممنوع وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي بال كما اعرف به هذا القائل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو ان الخطاب ان كتابه هذا اول كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعم من ان جعله جزأ او لا لان النبي صلعم قرأ ما نزلت ولم يبدأ بالحمد ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الخطاب رجم بالغيب لا دليل عليه ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان في بدء النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرأ وكذا في اول كل سورة غير براءة اذ لو لم يكن بمنزلة ما اثبتها السلف كيف وقد بانعوا في تجريد القرآن عما ليس منه حتى لم يكتب آمين في المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية فلعل النبي صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد لسر حمدا لاشتماله على لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله تعالى وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا قوله لنتي لم يعرف من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختيار احدهما انما هو لاجل المقصود لا لخصوص ولا يقدح في ذلك حصوله من غيره ايضا اذ للمختار ان يختار ايا شاء الاستواء في تحصيل المقصود قوله لكون افراد هاجر كزيد وعمرو مثلا جزءا من جاء زيد وذهب عمرو قوله ومفهوما اي الكلية الجزئية على الاستغراق جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد مثلا مفهومه جزء من مفهوم زيد قائم وليس مفهوم الكلية الكلية ولا الجزئية جزء من مفهوم الكلام الكلي قوله مشتقان من الكلم قال الرضي بذا اشتقاق ابعد واشتقاق اليه اشار قدس سره بقوله قيل ذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وليس معنى الكلم ليكون اللام داخلا في مفهوم الكلية والكلام وكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر انما يعتبر في الصغير الاكبر وهو ليس منهما اذ المعتبر في الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل المعتبر في الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب كمكي وناك والمعتبر في الاكبر المناسبة في الحروف اما بحسب المخرج نحو الثلب والشلم فان الباء واللام شفويتان واما بحسب الصفة نحو الرجم والرقم فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر هكذا ذكر في شرح الاصول وحاشية الفاضل الابهري عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا ولفظ الى آخره ليس في جدوله الاصول ومناسبة في المعنى بهذا يشعر بان كون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جار في الاصغر ايضا قلنا لابل المناسبة الحكم من الموافقة فالمراد من المناسبة في المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد في معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما في الاشتقاق الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد ايضا فلا نسلم قوله لتاثير تعا وفيه ان ما هو معنا هما لين هو تاثير وما هو موثر ليس معنا هما بل معنى معنا هما اللهم الا ان يصير معنى معنا هما كالجرح يعني ان معنا هما يشبه معنى الكلم وهو الجرح في التاثير فكان الجرح موثر في النفس لكف معنا هما يوثر فيها تاثير انقبض به او تنبسط فالتشبيه في مطلق التاثير بقرينة ان المناسب المعتبر في الاشتقاق هو التناسب بطلق الحاصل بين اللفظين باي وجه كان الا انه اشار بقوله وقد عبر الى ان بعض المعاني قد بلغ في التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا بليغ من حيث لا يلتئم فاندفع ما قيل ان الكتفي بمطلق التاثير يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر يدل على انه اراد التاثير باعدات الالم وكذا ما قيل في وجه البعد لان التاثير المناسب هلان يشبه بالجرح تاثير لصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة من الفهم قوله بدليل قوله تعم وبدليل انه لو كان جمعا لكان جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس متماثل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وايضا لو كان جمعا لكان غير عود الضمير الواحد اليه وايضا لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضي في مباحث الجمع قوله حيث لا يتبع الا على التاسع فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضي في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد قوله والكلم الطيب يدل بعض الكلم لجواز ان يكون معناه ان البعض مقدر في نظم الآية وان يكون الكلم مدلولا لبعض الكلم وايا ما كان ان كان معنا هما مقدمة من دليل الخصم يدفع بان انظر هذا ذكره الخصم او عليه متعين فلم يوجد عنه صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف القول بانه جمع مع تذكير الوصف ير وعليه ان ترك النظم واوقع خلافه فلابد له من دليل حتى تتم وما قيل اذا الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلابد من اعتبار حذف المضاف وتقدير البعض هو صفة للمضاف المحذوف ليس بتمام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الطيبات والطيب فلابد من التقدير لكنا الآية المكرمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اراد الصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضروري ليفيد صعود بعض الطيب فحينئذ يصلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب ح صفة للبعض ولا فرق بين ان يقع يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد مالا جله يرتكب فارتكابه عما لا حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا متبادرا الدليل هذا والعجب من بعض افاضل الكجرات انه كيف خفي عليه ما هو في غاية الظهور تامله تعلمه في حواشيه واما ما قيل فان الصاعد في محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب لكلمة التوحيد لا غير فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فمما يزيدك تاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان اراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه

اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد به بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في بحث التاويل والتشبيه المذكور لما لا حاجة اليه اذ المقصود تتميم بدونه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل ارادة كان تذكير الغرفي تلك الآية صارف عن الظاهر وذلك لان القريب فيها بمعنى الفاعل وكل فعيل بمعنى الفاعل لا تستوي المذكر والمونث فيه بل يذكر ويونث وههنا ليس كذلك لانا نجرم اولا الرحمة بالاحسان لكن تذكير الوصف صارف منه قلت لا يجوز ان يكون تذكير الوصف صارفا ههنا اذ السائل انما استدل بتذكيره على نفي الجمعية او على المجيب خلاف الظاهر واجاب به وح لا يمكن ان يكون التذكير دليلا على ما يدل له دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والمعجب ان ليس بتمام كما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يطلق على معنى الجمع فلما بطل فيما نحن فيه معنى الجمعية لم يونث لغة انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية مما لا كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح للان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح للان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجمعية والجمعية في حمل الجنس لا في وحدانه بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد ثبتا كان او منفيا مما تقرره الائمة واستشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان التشبيه من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك وتوسل ذلك فالملائكة ممنوعة تكيف وقد قال الصديقة وعلم آدم الاسماء كلها وبعضهم يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انا اقتنع وصف المفرد المحلى باللام الجمع وعن معنى الوحدة تبعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات عنه معنى الجمعية بالكلية هذا وما قيل هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال هذا اذ ليس من اداب اللغة ان يقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيفيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح في نفسه لكنه ليس من ديدن اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح مع ذلك فيه خلاف وايم الفيصل والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان يراد بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التانيث **قوله** ويمكن ايضا على العهد الخارجي بارادة الكلية المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المقصود الخارجي يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلية وهو المراد على تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجي وبه ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشار بقوله اراد الامكان الى ضعفه اما لا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلية الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلية بل عين مقصودها ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد بالعهد الفرد الشخصي وليس كذلك بل اريد به ما اريد على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لامتناع الحمل الان يراد به الامتناع فتوجيه العهد ان يقال اريد بالكلية المعنى اللغوي وهو الكلم به قليلا كان او كثيرا صحيحا كان او موضوعا ليصير الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا من هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا انتهى يعني استعمل في اللغة بمعنى الملفوظ وهو المراد في مصطلح النحاة ثم هو في اللغة
اكثر ما هو من ان يكون حقيقة او حكما كما ذكر في بعض الحواشي فما ذكره اولى مما ذكره الشارح قدس سره والا فما ذكره الشارح قدس سره اولى
مما ذكره لانه ان لم يلتزم النقل يلزم خروج المنوي من الكلمة والا يلزم النقل من الخاص الى العام وهو غير متعارف قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا يعني لا يحمل على المنوي الحرف والصوت قطعا علانية انه حرف او صوت كما يقتضي التحقيق فلا مدخل لكثرة
التلفظ بالفعل ولم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلا فلا يدخل تحته بالقوة كما في المحذوف فاذا هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج بل
في الذهن وما قيل انه لا وجود له في الذهن ايضا لان الموجود الذهني عبارة عن مثال الموجود الخارجي فلا بد له من الوجود الخارجي فضعيف
انه منقوض بالكليات الفرضية اذ لا وجود لها في الخارج اصلا مع انا نحكم عليها باحكام موجبة مثل ان بيعة اللاشئ معدوم وقولنا
اجتماع النقيضين ممتنع ولا بد عند ذلك من حصول صور تها في العقل على ما تقرر من انه لا بد من تصور الموضوع قبل الحكم وهذا هو الوجود
الذهني فقد تخلف الوجود الذهني عن الخارجي وانتفت الجزئية كون المفهوم ما لغة من الشركة والكلية كونه غير مانع ولا شك انها امران اعتباريان
لا وجود لها في الخارج بل شئ في الذهن نعم الوجود الذهني اشبه قوم ونفاه آخرون فليس الوجود الذهني مستلزما للوجود الخارجي على الاطلاق
كما علم هذا وبما ذكرنا ظهر ان المنوي ليس كيفية للفظ الذي اعتبر فيه حتى يكون من مقولة الكيف كما قيل كيف والكيف من الموجودات الخارجية
على ما عرفوه بانه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا تقتضي القسمة والنسبة في محله قضاء اوليا وهو اعتباري لا وجود له في الخارج
اصلا وظاهر ايضا ان ما ذكره الشارح قدس سره لا ينافي كون مرجع المنوي صوتا او غيره بل كونه صوتا او حرفا كما قيل انه تارة يكون واجبا وتارة
يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي لانه ان اراد ان المنوي يكون واجبا او غيره باعتبار رجوعه اليه كما هو الظاهر من قوله اذا رجع الضمير الى الصوت فلا كلام
فيه وانما الكلام في انه ليس بنفسه صوتا او حرفا وان اراد انه في نفسه واجب او جسم او عرض فساده اظهر من ان يخفى ثم ان مقصود
الشارح قدس سره من نفي ما يحتمل ان يكون المنوي اياه هو نفي كونه موجودا فلا وجه لما قيل لا ادري من اي مقولة هو فتامل قوله
باستعارة التفصل لكونه مرفوعا مثل المنوي والدليل عليه ان هو وانت منفصل والمنوي متصل فلو كان المنوي هو وانت
لكان منفصلا وانه خلاف الاجماع ولقائل ان يقول جاز ان يكون المنوي هو وانت الا انه ما دام غير متلفظ متصل واذا صار متلفظا
صار منفصلا فالاختلاف بكونه متصلا مرة منفصلا اخرى باختلاف صفة فالاولى ان يقال الدليل عليه انه لو كان المنوي هو وانت
لزم ان يكون هو وانت محذوفا في مثل اضرب اذ لا معنى بالمحذوف سوى ما ترك التلفظ به مع كونه مرادا وقد تقرر اصلا ان الفاعل
فيه ليس بمحذوف كيف وحذفه بالاسد شئ مسدده غير صحيح هذا ما ذكره بعض الافاضل قوله في بعض الاحيان قال الرضي قد اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق الا انه يكون في الماضي معه التقريب والتوقع اي يفيد وفي المضارع يكون في الاغلب معه
التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التعليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح انتهى فقد ثبت ان مجرد التحقيق
فلا يلزم استدراك احد الامرين وما قيل انه قد يستعار فيستعمل للتحقيق ايضا ليس على ما ينبغي قوله لانه لم يقصد الوحدة اي لم يجز
قصد الوحدة بما بيان لفظ حيث قال في الايضاح ان اراد به ما لا يطلق عليه اللفظ كعشرة فهو فاسد لان اقله حرف واحد
وان اراد عددا مخصوصا منتهيا اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال انتهى والتاء

في الكلمة علم الوحدة النوعية لا للفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظ فلا احتياج الى زيادة التاء كذا ذكر بعض الفضلاء فان قلت نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل في الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشرح قدس سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف القول بالدخول وهو يخالف ما ذكره المصنف في مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره وقدر عليه فيه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء له يدل فيه والمركب بخلاف فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لانه انما وضع بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا يحصر مركب هذا كلامه فلم يفسر المعنى المفرد بما يقابل من اللفظ المفرد واللفظ المفرد بما فسره المصنف في مختصره حتى لا يكون ما ذكره آنفا مخالفا لما ذكره في المختصر قلت لعل ذلك لما انه يلزم ان يكون نحو اضرب واخلاني الكلمة بل قالوا وقالوا قلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان في الورود فكيف الترجيح لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المصنف بارادة الاجزاء التي هي الفاظ مستقلة قلت مع كون ذلك الجواب تحكما لا يشير اليه على ما صرح به ذلك البعض لكن الجواب عاود وعلى المصنف ايضا بارادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفصل ولا بالقوة وقيل لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والعالم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيما لم يقصد فيها بدون التأمل في الكلمة الواحدة بخلاف كلم لكن الكلمة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فتناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه يجعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فبعد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي هذا كلامه قوله والا اي وان كان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها في الكلمة لكن التالي باطل لصحة قصد الوحدة في الكلمة بل لارادة الوحدة فالمقدم مثله اما بيان اللازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة في لفظ ابتي لفظا لم يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين باعتبار الاصح قصدها في الكلمة بمعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبار ما كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في نحو نعما فراد اله حتى لا يصح جعل كلمتين بمعنى فرد الهذا الجنس والالتفات المساواة بين الحدود والحد لعدم صدق المحدود على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتبار عدم صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة في الحد وجب ان يقصد في المحدود ايضا لانه ترك التأني لفظ لعدم الاحتياج لصدق اللفظ بدون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى مبني على اتحاد معنى الوحدة في اللفظ والتعدد في غير المنع فعلى ما ذكره تعريف المصرح مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل في تعريف المفصل فيه ايضا وبهذا ظهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا معنى له بل مناقض لما ذكره فتأمل قوله لعدم الاشتقاق التوافق بين المبتدا والخبر انما يجب بثلث شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وثانيها ان لا يكون ما يحمل فيه المذكر والمؤنث كبريح وثالثها ان يكون رافعا ضمير المبتدا فلا يونث في نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة بمعنى الملفوظ فالتسمية موجودة قلت قال الرضي الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجال صوم ورجال صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع وقال في مباحث الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث ويجوز اعتبار الحالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدل وامرأة عدل واما تأنيث خلائق من الصفات الامارضع وصفا انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهر ان قوله مع كون اللفظ اخصر ليس لترجيح احد المتساويين في الجواز

فما قيل مع ان اللفظ اخصر فرجح على اختيار اللفظ ولم يجز اختيارا يهما شائعا على السوية تقول قوله الوضع تخصيص شئ بشئ اى تخصيص اللفظ
بالمعنى اقول عليه بان الباء للحكم واخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفى العامى فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذى
اى بسببه يتاتى اذعانه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة
واحكم واخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشايع العرفى فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ
آخر فى الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف اذ معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فسقط الاعتراض
على التقديرين اذ يصح مثلا ان يقال لفظ زيد مقصور على الذات الشخصية بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافى ان يراد
بغير الذات الشخصية باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات الشخصية مقصور على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين
وهو لا ينافى ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح من هذه قوله غلط نشأ من
اشتراك لفظ تخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول المخصوص وهذا هو المراد
بتخصيص اللفظ بالمعنى اى تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح فى انه لا يجوز ان يكون الباء فى تخصيص اللفظ بالمعنى
داخلة على المقصور عليه بل الباء فيه داخلة على المقصور وجوابا فكيف يصح ما ذكرت من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصور عليه قلنا الدليل
لا يشار العلامة على نفى هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به وانما حمله على ذلك مشية الذهب لا يقال الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى
ينافى وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثانى لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافى وقوع المشترك كذلك الحمل على الثانى ينافى
وقوع المترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثانى فان قلت يرتفع المنافاة بحمل القصر على الاضافى فى الثانى قلت فكذلك
يرتفع المنافاة فى الاول يحمل عليه فلا وجه لتفضيل فظهر ان المقابلة انما هو باعتبار ان الباء فى الاول داخل على المقصور عليه وفى الثانى
على المقصور لا ان القصر ليس بملحوظ فى الثانى يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز الافراد كانه قيل واما الفصل فهو تمييز المسند اليه من الاشياء المصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا التحكم بالعبادة معناه تميزك وتفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة
عليه ثم ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على علم الطرفين بين المجيب بان العلم يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله حتى يسهل كل التفهم
الفهم كلما اطلق او احس يقتضى الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما قبل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال بعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ بشئ لينظر تعلق المعنى بقوله
وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا يظر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثانى مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق
قوله المعنى به ظاهر اذ ثانى مفعولى التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثانى باللام
باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لما صح تفسير الوضع المعدى باللام تخصيص شئ بشئ واللازم
باطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثانى باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير تخصيص شئ بشئ واما قيل يمكن ان يقال ان التعدية
التخصيص من الحكمان فى اللغة بالباء الا انه فى عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شئ بشئ والمخصص له ولم يقولوا المخصص به نظر التعلق

بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ ايضا فليس لموجبه وان كان من وجيه لانه ان اراد انه في عبارة المصنفين تجئ بالباء واللام فهو لا يدفع الاعتراض اذ الشارح قدس سره اورده بالباء وان اراد انه لم يجئ في عبارة المصنفين بالباء اصلا فهو ممنوع كيف والشارح قدس سره من المصنفين وقد جاء في عبارته بالباء وايضا في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المخصص مخصص غير مرة على ما نقلناه عنه فقوله اولم يقل الخ مما لا وجه له قوله المخصص به في حيز المنع وقوله فيظهر التعلق بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ الخ معنى له فتامل قوله والحقيقة الخ الحرف بلا ضميمة غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف المستعمل في معناه بلا ضميمة اصلا بخلاف ما اذا لم يستعمل في معناه ولم يبق حرفا بل يصير اسما نحو الطلاق من بلا ضميمة غير صحيح فانه لا يصح بلا ضميمة بل لا وجه للضميمة حينئذ لانه اسم فاندفع ما قيل ثمة نظرا لانه اذا قيل الطلاق من بدون الضميمة غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يفهم منه معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف قوله ولا يعد الخ يعني حينئذ متى اطلق الشئ اطلاقا صحيحا او يتحمله اهل اللسان في محاوراتهم فهم منه الشئ الثاني بسبب تخصيصه على ما هو الظاهر فالمجاز خرج داخل في كيف وفهم المعنى منه بواسطة القرينة لا بسبب التخصيص والتعيين فتح به العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين الدلالة على معنى بنفسه فوجود القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعلق بذلك تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها فلا يرد ما قيل على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلق ارباب اللسان في محاوراتهم لا يفهم منه المعنى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة من ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا العلامة عن اصل السوال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف وان معناه الامر المخصوص المتعلق بشئ مخصوص المتحقق بمادة والامر الاجمالي هي مستقل لو سلم فتصوره منها ليس لكونها دالة عليه بل لانفرادها وضعا بل لكونه معنونا منها عند التركيب فسبق الذهن منه اليه دونه هكذا ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل على ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم منه بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة تهم المعنى من اللفظ لا تهم المراد هكذا قال الفاضل البهري في شرح الاصول ثم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضي للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها فحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تتمة المقتضي وبذلك تتضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلاء لكن ذكر في موضع آخر منها ان من منع الدلالة يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشتراط في الالتزام اللزوم الذهني المبني امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

من المجازات الكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن ضرورة
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب
بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا
حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضى عند اهل العربية
لان ما ذكره توجيه لتعريفهم الوضع ومن الثاني ان الدال عند الغربيق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب
بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح الشمسية واعترض بعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازي اذا كان
اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز في مخرائيت اسد اني الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و
فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز في المفرد ثم كيف والتامل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من
ان تكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير وايضا القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرمي مثلا اذا كانت مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له عن
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قيل بهذا التجويز من كونها حقيقة
او مجازا والمجاز انما يكون في المجموع المركب وهو ليس كذلك اذ المجاز انما هو في المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا
في غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع انما القرينة اولا والاول يستلزم التسلسل والثاني
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى فعدم الورود ظاهر فان تعيينه ليس بنفسه
بل بقرينة وكذا لو فسر بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه لفهم بتوسط
القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع بهذا التعيين لكان بانضمام المعنى والدلالة عليه بحالها على ما مر وعلى هذا فالعلم
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيدا بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يفتقر
الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه المجازي بل لا بد من قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي وهو الا علية بخلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل في المعنى الحقيقي حريا
على ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص لم يفهم منه لامتناع الانفكاك وبستلزام تصوره
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالته عليه بنفسه ثم قال بعض الافاضل في شرح الوضعية
لا يخرج بقيد بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه في التصور دلالة عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا
ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها يتوقف على القرينة والمراد
بكونها بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شيء آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند الجمهور

وهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق ويلفظ الموضع الماخوذ في تعريف الكلمة تعريفي الحقيقة والمجاز فظهر ان ليس للمجاز وضع شخصي ولا نوعي يكون سبب الفهم المعنى المجازي بل الفهم به بواسطة القرينة وما ذكره في بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكره السيد في حواشي المطول وكما العلامة التفتازاني في التلويح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بهيئة كذا فهو معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه امثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من جمع المذكر الحي بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى مخرجال وسيلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعتبارها بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وسائر الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيأت وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ بهيئة كذا معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه فهمه عند قيام القرينة كما في المجاز والمشترك فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بتعيينه او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز فشمل الوضع الشخصي القسم الاول من النوعي بهذا الكلام فظهر ان ما قيل من انه ان اريد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكلمة ما فيه وضع نوعي من بعض الكلمات وان اريد الاعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشيء قوله مخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كثيرا في الاستعمال وقيل لحرف الحلق وقيل هذا الابدال اعتباطي وقيل هذا الوجه مبني على ان يقرأ معنى بكسر النون هكذا قال بعض العقلاء قوله مبني على تجريده عنه والا لم يتصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فان قلت كما انه لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عن المعنى لكنه لما يتصور اسناد وضع الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم لم يتعرض له الشارح قدس سره قلنا اهماله على المقايسة فان قلت فلم لم يعكس قلنا لعل المقصود بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا احترازيا فتعرض لتجريده لمدخل في ذلك واحال على المقايسة ما ليس له مدخل في ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يرتكب بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا تكثير الفائدة وهو جعل قوله بعد وضعه اللفظ والمعنى قوله مخرج به المهملات لعدم الصحة المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصحتها بينها وبين الدال بالطبع على وجه يذكر الدال بالعقل بل الكتابي بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجود نوع الامتياز فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعدها كما فعله الفاضل الهندي ليس على ما ينبغي قوله وبقيت اي وخلافي وضع لمعنى خص اللفظ اذ حروف الهجا خصصت وعينت لغرض التركيب قوله وخرجت بقوله المعنى هكذا في الحواشي المهذبة فتوهم الفاضل الشارح يجعل قوله المعنى قيدا محترزا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الى بيان التجريد لدلالة لا يعرف كل ناظر فاضل بقاعدة بل قصد الى ان يتصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا احترازيا لا بيانيا للواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت ان قلت كيف الورود لهذا السؤال مع تفسير المعنى بقوله المعنى بالقصد بشيء فان كلمة ما عام شامل للملفوظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله بعض الالفاظ اراد بالالفاظ الكلمات بقرينة ان المقصود من السوال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد

اللام فيه للعهد اى الذى يتعلق به القصد المعهود المذكور اى القصد من شئ فيؤل الى ما يقصد من شئ والا فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى الذى هو عاما لكونه عاما من المعنى قوله فان قلت لما كان مورد هذا السوال هو السوال الاول وقد تكلف فى الدفع اورده بعده والا فمنشاه قوله بعض الكلمات صرح بالكلمات والانجلى السوال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ فعالتوهم عموم الالفاظ فى السوال الاول واكده بقوله المفردة رضا لارادة الالفاظ من الكلمات اجرا لهذا السوال على طريقة السوال السابق الذى يتوهم فيه عموم الالفاظ قوله قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معانى كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة قوله ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مسامحة قوله نقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة قوله والكان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاتها لتلك المخصوصيات وقتا واحدا كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظة نحن له مع غيره ولفظة هذا لكل شئ مشار اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام قوله لكن الموضوع له خاص كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن نحو زيد والكان غنيا الا بتحيل والا ولكن ليسا بجزئين بل هما الاستدراك ولكنهما واتحاد موقع الجزء والجزء يحسب ما يقتضيه المقام فيقدر فى المثال المذكور زيد والكان غنيا لامنا عنده واما كان عنده غنا ولم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر فى الكتاب فان الوضع فيهما والكان عاما لا ينفع الجيب وانما ينفعه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص قوله فليس هناك اى فى مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجى الى الالفاظ مخصوصة او مركبة قوله مفهوم كلى هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين واما عند المتقدمين فالضمائر والموصولات واسما الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجى موضوعة للمفهوم كلى كما يستفاد فى جزئيا ته هكذا ذكر السيد السند قدس سره فى حواشى شرح التخليص والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون قوله مالا يدل جزء لفظه على جزء معنى بالفظ لان الكلام فى المعنى الذى وضع بازائه اللفظ لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما يميل اذ هو فى غير المنع كيف وقد قال السيد السند قدس سره فى حواشى المتوسط الدوال الاربع مشاركة للكلمة فى كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزء من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضى الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخلو من اختلال فى غير المنع كيف وقد صرح الرضى بان اح دال على معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب فى الايضاح بانا نوسمنا لفظ ديز من دراى الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاتها فهى لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه تبين ان ما ذكره هذا القائل من تقديم وضع على مفرد انما لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا فى غير المنع قوله وفيه انه يوهم لانه يوصف بما هو حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم فتامل قوله فان الاتصاف المعنى اى المعنى الذى يدل عليه اللفظ وصفا قوله انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره فى حواشى الرضى وربما يتوهم ان مفردا فى عبارة المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح في شرحه بخلافه انتهى ولكن ان بقية المحذور في الالتباس هو انعكاس المقصود لذهاب الذهن الى خلافه وهو ليس كذلك لانه ان ارجع اللبس بين ان يكون صفته له وبين ان يكون حالا من ضمير وضع فهو ليس كذلك كما لا يخفى وان اريد بين ان يكون صفته وحالا من بعض فهو ايضا ليس كذلك اذ افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ لا بقية ليس هذا من قبيل الالتباس لانه انما يكون اذا كان احد الامرين اصلا والآخر خلاف الاصل لان تقديم النعت المفرد ان لم يكن واجبا على الجملة عند الكل فلا اقل ان يكون اولى ولا شك ان ترك الاولى خلاف الاصل والثاني على الاصل نعم لو اعتبر ادل الامرين كونه صفة والثاني كونه حالا من معنى الكلام كلاهما خلاف الاصل للكون الحال عن النكرة خلاف الاصل صرح به الفاضل الهندي في حواشيه على ان ذلك منقوض بما ذكره الرضي في اول بحث المفعول به من قوله وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب لغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المتقدم مبتدا حيث حكم بوجوب التاخير مع ان الوجهين خلاف الاصل اذ المفعولية توجب تقديم المفعول والابتدائية كون الجزء مرفوعا فان قلت لعل ذلك لما ان الرضي لا يرى كون الجزء جملة خلاف الاصل حيث منع كون الاصل في الجزء الافراد قلت لا يلزم من المنع كونه مرضيا له ولو سلم فمنقوض بتجويزه الامرين في امرأ ونفسه حيث قال الواو بمعنى مع او للعطف مع ان اصل الواو للعطف صرح به في بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلاء ايضا في حواشيه بجواز الامرين فيه فظهر ان ما قيل في جواب النقض بجواز الوجهين في نحو جئت انا وزيدا مع ان اصل الواو ان يكون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل على الوجهين مع كون احدهما اولى انما يتبع اذا لم يكن عند قصد احدهما قرينة تدل على التعيين لا خراما اذا كان الحمل على كل منهما جائزة النصب يدل على كونه مفعولا معه دون العطف والرفع يدل على كونه للعطف دون المفعول معه ليس على ما ينبغي هذا وانت خبير بان القول بجواز الامرين في امرأ ونفسه مع القول بان عمرو في نحو ضربت زيدا وعمرو المعطوف اتفاقا لا المفعول معه على ما صرح به الرضي مشكل قوله والآخر مفرد فان قلت الاغلب فيما اذا وصفت النكرة بمفرد وظاهر اوجملة تقديم المفرد على احد الباقيين كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وان لم يكن واجبا خلافا لبعضهم بدليل قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك فالنكتة في ترك الاغلبية علمنا كون الذكر على وفق الوجود او تكثير الاحتمالات قوله وان لم يساعده رسم الخط اي ليس مساعدا رسم الخط ضروريا لاختلاف اولان الالف انما يكتب في المنصوبات لا في المحلات قوله على انه حال من المتكلم في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان مبنيا بحيث قال الرضي اذا قلت لقيت زيدا راكبا فانكان بناء قرينة حالية او مقالية يعلم منها صاحب الحال جاز ان تجعلها لا قامت به من الفاعل والمفعول به وان لم يكن وكان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو من المفعول قلنا المحذور في اللبس انعكاس المقصود وتغير المعنى وهو ليس كذلك اذ افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ فلا يتغير على ان الزمخشري جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم يقل لوجوب التقديم حيث قال في المفصل قولك ضربت زيدا قائما تجعله حالا من ايهما شئت والية يشير لفظ المصابيح قوله او من المعنى قال النحاة الحال عن النكرة لا يجوز الا اذا كانت النكرة مختصة بوصف او اضافة او مبنية عنا المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في سياق النفي او النهي ومعناه واقعة في حيز الاستفهام او قبيل الافعال النفي او مقدما عليها على ما سيذكره الشارح قدس سره وقد قالوا ايضا لا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سيبويه واكثر البصريين فانكان ما ذكره مطلقا على ما هو الظاهر وكانوا لا يجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا كان معرفة او مختصا فاذ كره الشارح ليس على ما ينبغي والا فاذ كره للاخ عن شيء قوله لكنه مقارن له

بحسب الزمان ان اراد به ان زمان الوضع والاتصاف اعني بالافراد متحد فهو مناف لقوله فان التصاف اعني بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع الا ان يقال البعدية ذاتية وفيه انه خلاف الظاهر والسياق وان اراد انه جعل الحاصل بعده كالحاصل معه ففيه ايضا تجوز
لكن يحتاط به ما ذكرنا وعلى قوله وبهذا القدر كاف من انه لا دخل للبعدية الذاتية في الحالية ولا تفاوت بالحال **قوله** تخرج به عن حد الكلمة
قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب خروجه عن عالم يجعل للجوع اعراب واحد بل على كل منها ما يستحقه من الاعراب والبناء
مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان بينهن ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج
لفظة واحدة ولم يعط الكل من الجزئين ما يستحقه بل جعل للجوع اعراب واحد يجعل الثاني محلا له او اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة و
بصري **قوله** وامثالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل لا الرجل والا لغا امثالها اي امثال قائمة ولا كان امثالها وامثال
بصري متحدة في الحكم اكتفى بذكر امثالها او امثال قائمة وبصري يجعلها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير صرف
لظاهر ظهر ان ما قيل وكذا رجل لان التنوين كالاعلام كلمة فرجل كلمتان عدا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فريه بلا مرية فتدبر وان ايراد
الفضلاء واحدا بعد واحد على الله قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضي وعلى قوله هذا في نحو بصري وقائمة وجبلي وحمراء ظاهر لان
الاعراب في آخر المركب على جزء المستحقة اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي التثنية والجموع ان جعل
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني
الذي يستحقه للجوع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد **قوله** واعرب باعراب واحد يجعل الثاني محلا للاعراب او اعرابا
فلا يلتفت الى ما يستحقه فلولا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يقال قوله واحد مضافا اليه لا صفته فيكون المعنى انه
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعربا باعراب اللفظين فجعله مضافا اليه لا يدفع ما ذكر **قوله**
قوله مع انه معرب باعرابين قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجري الاعراب على
جزئيه معا فقيل هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل هو كلمتان
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة آه والنسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما كيوان ناطق **قوله** بالفرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام نحوية فالمعرف على هذا ما يكون من حيث
اللفظ مفردا او كان مناه مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا **قوله** لو كان الامر بالعكس بان
يكون قائمة وبصري وامثالها واخلاق حد الكلمة وعبد الله وامثالها خارجا عنه **قوله** لكان انسب لانه حينئذ يكون اللفظ داخلا
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا نظرا الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان
على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا **قوله**
ولو لم يخرجه اي مثل قائمة وبصري **قوله** بتركه اي بترك قيد الافراد بان يقال اللفظة الدالة على معنى بالوضع **قوله** لكان انسب بدخول
ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا
قالوا وقلت على ما مر به الرضي والسيد السند قدس سره في حواشيه **قوله** لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
وهو ما قيل بالوضع لانه نسبة بين الشيئين يحصل بها الانتقال من احدهما الى الآخر تحققها هذا وانت خبير بان الوضع

بهذا المعنى ليس بمتحقق في حروف الهجاء والا لم يفهم منها غرض التركيب متى اطلقت او احسنت واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون دالة عليه
ايضا بل لمعنى الاحداث والتقدير بمعنى قولهم موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بقاؤها داخلة في الوضع هو بقاؤها
في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت و لو لمعنى آخر لا لمعنى تعيين اللفظ للمعنى اولا وبنفسه ولا لمعنى تخصيص شيء
بشيء بحيث آه **قوله** بعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه مغير مراد
فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء الخ . ثم عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة
وما قيل في الجواب عنه ويمكن ان يقال كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء لكونه تعيينا يتناول الدلالة على ما مر منها قدس سره حروف الهجاء
ايضا لان الشيء الآخر يتناول المعنى والغرض معا ففيه بحث على ما عرفت **قوله** لفظ ويزاد اختاره لتبيين دلالة العقل على وجود اللافظ
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد لينظر دلالة اللفظ على وجود اللافظ
فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة
اللفظ عليه عقلا هذا كلامه حاصله ان المسموع من المشاهد لا ينحصر العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة
ايضا فلا ينظر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فينظر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي
شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بالحس لا
بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بالحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفي دلالة اللفظ كما لا يخفى
فاندفع ما قيل في بعض الحواشي لم يظهر دلالته اولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالجميع
ليس على ما ينبغي **قوله** وان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع **قوله** كدلالة آح اح بفتح الهمزة وضمها والمد المملة يقال اح الرجل احا
اذا سعل والاح بضم الهمزة والحاء المهملة فدلالته على الوجع هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي
شرح المطالع اوح بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر انتهى **قوله** لا بد من ذكر الوضع
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المقرون بالطبع او العقل وكون الافراد مستلزما للوضع ممنوع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا معنا
بالافراد على ما مر ولو سلم فالالتزام مجرور في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان
يذكر لتقييد الدلالة لا يستلزم الوضع يستغني به عن ذكر الوضع كما مر في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد
غرضه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** اي منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم
بعد التعريف اذ به تكتسف الشيء زيادة الانكشاف وتبيين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيود مخالفة الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام
متفاوتة و لا يخفى ان قوله اسم وفعل وحرف الحصر او السكوت في معرض البيان بيان قال ومخصرة منها فيكون الدليل على وجوب
الانحصار تعلق اللام به **قوله** لما ظرف فيه معنى الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى وجوابه ك لكن والمتعارف فيه ترك الفا على ما صرح به
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفا **قوله** والوضع يستلزم الدلالة
وضع لما يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة **قوله** فهي اما جملة اسمية مقرونة بالفا جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من الكمال للحسن اذ لولا ما كان صفتها جيدا وان تدل خبره فيلزم
حصر الصفة في الدلالة وعدم جامع انه ليس كذلك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا بلام او مضافا بالاضافة التي تفيد
اقتضى حصر المسند اليه في المسند صرح به بعض الاماخر الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل ان استقاء الكلية من المستدعيه لتقدير متعلق
مع ان في تقدير مجرد مقتضا على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل في عنه قوله والا ويكون المعنى في نفس الكلمة وعلى الفاضل الهندي حيث
فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على شيء حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد
قوله ان تدل عليه بنفسها اه فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر به ما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او
كونه مدلولا عليه بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ
وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتداء والانتهاء ان قلت ليس الابتداء والانتهاء المطلقان ولا الخاصان المتصوران ان
اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران بتبعاد وسيلة لمعرفة حال شيء آخر على ما سيجيء فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت عادة
على تفسير معاني الحروف بامثال ما ذكر فيقال معنى من هو ابتداء الغاية فيعبر عن الابتدائيات المخصوصة المتصورة بتبعا بالابتداء المطلق الذي
هو مشترك بينها ولا زم لما تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا قابل اسماء للان الحرفية والاسمية
انما هي باعتبار المعنى بل مستقلات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام
المقيد للمطلق قوله في الفهم عنها اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن بامدا لازمنة في الواقع فينبغي ان يكون
فعلا قوله من السمع عند البصريين وقد مر طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف
قولهم لان اصله الاشتقاق وهو سمي يسمي واسما وسمى يسمي وهذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت
ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بقيد الفاعل والاسم بكسر الفاء هو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل
عليه قوله قم واوصينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه العصر اعتبار المميز للحرف
عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا للفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما مر نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين
اقسامه وعلى ما يمتاز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار اللام المشترك فيما ذكره ليس
فتوقف المعرف عليه بل لانه ذكر في التقسيم فالمعرف للثلثة هو الماخوذ من التقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة اشارة
اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو الحاصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده من انه علم للكل واحد حد يعني المعرف الجامع
المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق للجزء والمميز وكذا دفعه بان هذا بناء على راي متاخري منطقيين فانهم
يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما القول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد في حد كل من الاقسام مما يميزه من الآخر
فحد الفعل انما تم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم تم بانضمام عدم الاقتران بها
فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لما ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه
توهم منه انه يكفي في الفصل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد آه يعني عند ارباب العربية قوله
الا المعرف الجامع المانع لما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين **قوله** وصدور المدوح قال الرضي المدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغنم من المطرة كناية من فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تم قصدا للتسبب منه لان الله تعالى منشئ العبائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تم ويضيفون اليه فمعنى صدوره ما يعجب فعله **قوله** حيث اشار الى حدود ها التي حضرها الغطن ثم نبه عليه التنبيه المتوسط ثم صرح بها بعينها البغي **قوله** هو المجموع لو جعل المتضمن بالكلمتين والدال على النسبة الحكمية هو الجملة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر اذ المتضمن بسبب الاسناد لا يكون بد ونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذا جعل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فان قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المفصول لا اللفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لغاية الدال عليه وان جعله جزء منه سهوا او اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الآخر لان شيئا منها ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه وليس فيه ما يجعل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل الهيئة التاليفية عامة صورية للكلام يلزم ان يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الا يختص به بل يعمه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار وبالجملة لا مجال لتوهم الاكتفاء لوجعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل ثم يحتاج اليه مع ذلك لوجعل الباء بمعنى مع كما جعل الرضي حيث قال السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد لا يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا يتركب الكلام من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يادل بجملته بكلمة واحدة من الاجزاء المتشتة وفيه بعد انتهى واثبت خبيرا بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور النحاة من ان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اي متضمن كلمتين كائتين مع الاسناد واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا مانع من كونها للغو افلا ورود له وجزئية الاسناد وفيه ايضا بحث جزئية الدال ولعل قوله قيل اشارة اليه فظهر ان ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء للكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو وقعت صفة للنكرة لا يكون تفضيلية مقصودة بالذات بل اجمالية ملحوظة تبعا فهي في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه اذا به فيها الخان الموصوف او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن قولهم المضاف اذا اخذ من بيت هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا فذاك والا فنسبتها ايضا اجمالية لو وقعت موقع المفردات فهي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ آخرا انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظر ان بين المضروب ويقع مرادا الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان **قوله** والغير الكلامية عطف على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير المتوغلها في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان يكون المضاف اليه ضدا واحدا يعرف لغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال انه بمعنى النكرة كالحمار واللئيم وان غير امعرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا والحال نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم

جعلوه لمبنى المفاتيح كذا ذكره السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح ومن ذلك قول الله قدس سره العزيز الغير الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين وحصل بدون عروض حالة له بها يصير من جملة المركب حتى يشكل على الشارح قدس سره بقائه فى التعريف كما زعم الهشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعله من جملة كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على نحو ضرب زيد قائم حقيقة كما قيل بل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا المالة نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتها على ما هو المتبادر منه

قوله حيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لا بد فى الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع فى الجملة التى وقعت جزأ على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضرورى على ان المقصود ادخال الامثلة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون التقسيم ولا مساس له بغيره فتأمل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما فتأمل بحث قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلذا ذكره السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح اعلم ان الجزء فى مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الجزء فى زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف فى مثل مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الجزء الوصف على الجزء الاول لان الجزء الثانى لا اعراب فى نفسه انتهى وذكر فى حواشيه ومن زعم ان الجزء والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذى هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك فى زيد عرف فيحكم بان الجزء فى زيد عرف مفرد وهو الفعل وحده وبان الصفة فى نحو جانى رجل عرف ابوه هى الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده مسكة من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره ما يقتضيه فتأمل فى بعض الحواشى فى كون الجزء فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الجزء عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الجزء ليس على ما ينبغى قوله فى حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذى هو القيام اذ به تم المسند الى زيد الا ترى انك لو قلت قام زيد وادعيت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك لم يفد ربط زيد قطعا قوله اعنى قيد الاب يشير الى ان الركن فى المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاسناد فى قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة وانت بان الله خارجا صرح به الشريف قدس سره فى حواشى شرح الشمسية وهو كذلك فالجزء حينما ينقل قائما المضاف الى الاب فلا اشكال فان قلت قدمين فى مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا نصب او جر بالاضافة ففيها ضمير فيه فاى ضمير فى قائم المضاف الى الاب ايضا ضمير راجع الى زيد فموضع الضمير مركب فليس قائم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات فى حكم ما هو مقصوده قلت ان العقل بان قائم فى زيد قائم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لا يخرج عن عهدة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان فى قائم فى زيد قائم الاب ضمير زيد هذا ما سنح فى الخاطر الفاتر ثم وجدت فى الركن بعد بريهة من الزمان ما يويده فاوردته فى الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب

الكلام نهائي اللفظ جارية على السبب خبرا ونعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسب وجهه او لا نحو زيد ضليع الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر غلامه لانه لا معنى للسبب الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سبب على صفة نفسه فان قلت ليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحب ثوب مفهوم من كون ثوبه سببا لزيد لا من صفة السبب وانا حسن جبان الكلب لانه كناية عن كريم مهاي هو كريم هذا كلامه وهو صريح في ان اضمار الضمير في الصفة انما هو اذا لم تدل صفة السبب على صفة المسبب الا لم يجز نظر به ان اشكال الحافظ التاشكندي صب عن بقعة حماذكره الرضي وبه ظهر ايضا ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين في حواشي تفسير القاضي على جواب العلامة الثاني في التحقيق التفتازاني عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات عن ان الضمير في بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصف تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لما من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا زيد اسود والبقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له مالم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه يلزم من كون بديع صفة لسبب هو كون السموات مخلوقة كما كون الله تعالى خالقا لها فتدبر ان قياس زيد اسود البقر عليه قياس مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة للسبب وهو ظاهر وصرح به الرضي حيث قال في مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المحمول ثم نصب المحمول او جره اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف بالصفة مرفوعا منصوبا منها كما قلنا في الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابي العم واسم الفاعل اسند الى الضمير لكان لعدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للثاني عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام جعل المجموع مفردا مثل الغلام واعرب في نحو جاءني رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذي يدل على ان هذا معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قايم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين بينهما اسناد والا لم يشبه كلام الله تعالى سره اذ لو لا ذلك لكان قايم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لان الفاعل خارج عن الجزء والوصف عندهم قال الشريف قدس سره في شرح المفتاح ولشبهه بالمعاني وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض بعض الفضلاء على قول العلامة التفتازاني في المطول حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ظاهر هذا الكلام ان اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا منبئا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فمنقوض بالمعاني فان كون المجموع مبنيا كزيد البستان فالوجه البين حذف الاعراب من البين ساقط قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارف مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراءه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه

لايكون مبنيا ولين يعارف وحده استحقاق الاعراب الذى اجرى عليه حتى انه لايلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع
معربا كما فى ضرب زيد يضرب فان المضارع لو اعراب فى نفسه واذا وقع مع فاعله جزء الجملة كان المجموع اعراب آخر محلى بحسب
اعراب الموصوف دون الاعراب الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجارى عليه بحسب واقع الجملة او بحسب اعراب موصوفه فدل
على ان الاعراب الذى استحقه المجموع بكونه جزء او صفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لايجرى
اعرابه المحلى على احد اجزائه تلك المجموع واذا كان معربا يجرى اعراب المجموع على احد اجزاءه اذا كان الجزء الاخير مشغولا باعراب او ضمير مستتر
وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى فى اجراء الاعراب المحلى للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ فلنا قد قال السيد السند
قدس سره فى حواشى شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى فى جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذى استحقه على الجزء
الاول اعنى فاه وليس كذلك فان ذلك الاجزاء انما هو لسبب ان مجموع هذه الكلمات صار مبنى مثلا فاسم غير ان يلاحظ هناك مفردات
هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل فيكون معنى الجملة بهذا اللفظ فان قلت شكل نحو اجاء الضارب حيث
اجرى على الضارب الاعراب الذى يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبنى قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة تقوى
الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف فاجرى الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره فى حواشى شرح المفتاح
فاجراء الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل فى جاءنى الرجل فلا يكون من قبيل اجراء المعنى على احد اجزائه وانت خبير بما لا يخفى
عن خدشة فان قلت نحو مجموع اسم الفاعل مع الفاعل فى نحو زيد قائم ابوه قد وقع جزء الجموع معرب مرفوع الا انه اجرى اعراب المجموع
على قائم شغل جزئه الاخير باعرابه فاحكم قائم وحده او هو معرب ام مبنى قلت بل هو معرب لانه لما حصل المركب الكلمة واحدة معربة فاعرفت
صار الكلمة الواحدة المعربة قائما يشغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائم الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون
قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف فى المعربية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح به انما
فى المعربة مع الصلاحية الاستحقاق وهو حصيل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم و
يضيف انه ان يقول مبنيا قائم فى زيد قائم بعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى **قوله** حيث كانت الكلمتان وضع لما ذكره الرضى كان
على الحصر ان يقول كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث فى عبارته استعمال
لما كما ان لفظ حين يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير ما قيل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله ودخل فى التعريف
بمنزلة الجزاء واعلم ان قيد حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو فى الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل فى التعريف ما ذكر وقت
كون الكلمتين اعم وحيث يجيئ للزمان الصريح به فى المتن **قوله** فانه اى المسند اليه فى التركيبين المذكورين **قوله** فى حكم هذا اللفظ التأويل
ضرورى فى نفسه لما ان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظ تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء بمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ما ذهب اليه المحمود ان الباء الى المعنى مع لا يكون الا
ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التأويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون
الباء ظرفا لتضمن والمعنى تضمن مع الاسناد كلمتين وح لا يلزم ان يكون الاسنادين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه
ضرورى لان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما نظر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل وزيد مقلوب زيد فى التعريف

To: www.al-mostafa.com

انما يحتاج الى التعميم كلمتين لجملة قوله بالاسناد على ما حملة عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه يتضمن كلمتين هو مطلوب وزيد مع الاسناد ونحو انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جبش سهل ليس بصحيح على الاطلاق وايضا الاحتياج الى التعميم لادخال مثل جبش سهل منظور فيه على طريقة ثم ان التاويل بهذا اللفظ ستتين فيما كمن فيه اذ لا يصح ان يقال جبش وديز اريد بهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما لان ذلك الاصطلاح من النحاة انما يكون اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ او بمعنا كقولك ليس كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ هذا اللفظ وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون علما اذا انتقل من المعنى الى اللفظ لا علا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما منقولة لوضع المعلمات لانفسها وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تخطر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال يحكم عليها لا يخلو عن مدرسة لان قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد اجوف والرجل صحيح اذا حكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسامع انها وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فالمراد بالمبتدأ في هذا المقام بانها اعلام حيث لا تاويل فيه ولا محذور ولا يابى عنه وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتاويل واجب نظر ان ما قيل ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن بسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المعرف قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى مستقلا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض ليس على ما ينبغي فتامل **قوله اعلم ان** كلام المصنف صريح ظاهرا فيما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه الكلمتين تركبه منهما كما صرح به الرضي قوله نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام حيث يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة مع قيد كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا باس به ولا يتصور مثله على طريق الفصل لتحقق الافراد من الكلام في ضربت اقوم وزيد قائم لا يرد على تعريف الفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة لانه يلزم على طريقة تعدد الكلام الواحد باعتبار الثلثة والاثنين وكل واحد مع الاول كما قيل وتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا تخص بواحد من طرفي المصنف والفصل وكون جزء المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرو اني داره مجموع ما ذكر والاتفاق على ان جزء المبتدا جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب الفصل مجموع ما جعل جزءا ولم لا يجوز ان يكون كون الجزء جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدول الهم عدد ولا عن عبارة تعريفه كما قيل بل عدول عن مذهبه **قوله** نعم صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما كان كلام صاحب الفصل صريحا فيما ذكرنا لان الكلام انحصر في المركب من كلمتين بنا على ان المبتدا المعرف باللام يكون مقصورا في الجزء المتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غير وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فوجب التاويل بالكلية فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه مما كان الاسناد بين كلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات ليست من جملة المسند فاندفع ما قيل اما ان كلام صاحب الفصل صحيح في ان مجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانما يتم اذا كان

قولنا هذا الشئ مركب من هذين والاعلى ان اجزائه هذان الاخيران قولنا زيد ابوه قائم فى قوة الكلمتين دون ضربت زيدا قائما بجموعهما وفى كلا المقامين بحث **قوله** ذهبا الى تراوف الكلام والجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى وسيجى الجملة والثانى هو تركيب الكلمتين او ما يجرى مجراهما بحيث يفيد السامع وسيجى كلاما وجملة **قوله** على الجزئية تنبيها لان الاثنائية تقتضى جزابودون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره فى حاشيته المطول وشرح المفتاح وبعد التاويل يكون امامفردا او جملة جزئية حيث يا ول نحو زيد اضربه زيد مقول فى حقه ان يضرب او يستحق ان يضرب وكذا اذا وقعت صفة فحينئذ مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة جزئية وقعت جزاا و وصفا لا انشائية ولو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل **قوله** فى بعض الحواشى اى حواشى الفاضل البندى واعترض عليه بعض الفضلا بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلح على اشتراطه والبعض على عدم الاشتراط فتعارضا فتساقطا فلم يوجد قرينة قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذى هو الحقيقة ومثله لا يجوز فى غير الحد فضلا فى الحد اولى انتهى ويمكن ان يقال انه مشهور بشهرة كون الكلام اخص من الجملة وان المتبادر من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع بالفعل وكل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد اصلى مقصود لذاته **قوله** الاتى فى ضمن اثنين اى لا تحقيق العام الاتى فى خاص حصل من جنس واحد او من جنسين ولا يلزم منه تحققه فى ضمن جميع الافراد وقيل فى بعض من ان يدفع اشكال الظرفية لكنه يورث اشكالا آخر يدفع باعتبار العموم فالوجه ايقاعها على معناها **قوله** لان التركيب الثنائى الذى لابد منه فى كل كلام ليكون احد جزئيه اسندا والآخر مسندا اليه والعالم متصور كونها فيما عدا الاثنين المذكورين انحصر الكلام مطلقا فيهما فحينئذ ان ما قيل حصر التركيب الثنائى فى ستة والظاهر ما عدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فيهما فتدبر **قوله** بمعنى فى **قوله** فتذكير الضمير بنا على لفظ الموصول ان قلت كيف يقال لفظ الموصول وقد جعله موصوفا حيث فسره بالنكرة لانه يقال اى كلمة ولت قلت بل جعله موصولة وفسره بالنكرة اشعارا بانه بعد الذهنى لان المراد اى كلمة كانت فالتعيين وكما يجئ المعرف باللام بعد الذهنى كذلك الموصول يجئ له كما قال العلامة التفتازانى فاذا قلت انكشف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه لا هو كقولك وقفت امرى على الله يعنى فصح ان يقع النكرة اعنى حرا التعميم وصفا انتهى وانما قال التذكير مبنى على لفظ الموصول اذ لو بنى على المراد منه وهو الكلمة كما قال به الشرح لانث الفعل اذ السند الى ضمير الكلمة ولو لفظيا يجب تانيثه **قوله** باعتباره فى نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى اشار الى انه متعلق باعتباره وهو اما متعلق بمبنى نظرا الى الاصل اى دل على ما يقصد لسبب كونه معتبرا فى ذاته اى لاجل ذاته لا بمعاينة او حضرة اى دل على معنى معتبر فى ذاته **قوله** على معنى فى غيره اى لسبب كونه معتبرا فى غيره اى لاجل غيره لا لذاته **قوله** ومحصوله ما ذكره بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذى ذكره الشرح وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فى ايضاح المفصل حيث قال الضمير فى دل على معنى الى آخر ما ذكره الشرح يعنى عبارته تعلى وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواقصده اولا فظهر ان ما قيل كانه اراد الشرح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه ليس على مابنبغى **قوله** قائما بذاته ليس تابعا وجوده لشئ آخر كالجوهر **قوله** قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد والبياض التابعين وجوده لوجود المحل والاقرب بضم المبتدى ما ذكره قدس سره فى حواشى شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى

مدركا تاما كنسبة البصر الى بصيرة وانت اذا نظرت الى المرآة ومشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا اجلاها للمرآة مع آلة فى مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تعد بالبصار ها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة حرمشاهدة بتبعا غير ملتفت اليها فاظهر ان فى المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة للابصار الغير فنص على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة **قوله** شلا منصوب على المصدر او الحال والتصوير منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره ولك بعد ملاحظة هذا الوجه ان يقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتدأ سيرى البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى بسيطا مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فلاعتبار ان احدهما ان يلاحظ العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليها بالقصد فيكون مفهوما مستقلا انه يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتدأ سيرى البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجهة آلة تعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتدأ المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار الاول ولا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا لا نشك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على الوجه الذى استفيد منه لا يصلح شيئا منهما فتعين ان يكون معناه الابتدأ الخاص بالاعتبار الثانى وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا باحضار آلة لملاحظته وسيلة الى تعرف حاله **قوله** ولزمه تعلق متعلقة وهو مبتدأ الابتدأ انما لا بد للابتدأ منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتدأ ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة حينئذ ليست مقصودة بالذات بل هى آلة لمشاهدة الصورة **قوله** فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتدأ دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات **قوله** وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل الذات لا لغيرها **قوله** فى نفس الكلية الدالة عليه فمعنى كون المعنى فى نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره ومعنى كونه فى غيرها معتبرا لاجل غيره هذا آلة لمفهوم فعل بمعنى انه وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وهو كانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتدأ الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتدأ فاعلم انه عن جملة معنى من **قوله** حالة بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة ويكون الابتدأ متوجها اليه تبعا لانه آلة لتعرف حالها من كونها مبتدأ او مبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرآة **قوله** المتعلقة من حيث انها حالات واما الابتدأ المخصوص المتعقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فموضوع مستقل يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتدأ سيرى البصرة **قوله** لعدم مسبوقيتها بشيء بان ارجاع الضمير الى ما يراعى فيه المسبوقية فاذا التقى فالظاهر هو الارجاع الى المعنى وذلك لقربه ورجوع المعنى الاول اليه وكونه مدار الفرق **قوله** مثل فوق وفوق فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة والفوقية لا بنسبة تقييدية اليها فليس فى مفهومها ما لا تحصل الا بذكر متعلقة بل هو مستقل بالمتعقل والتزام الاضافة لا يقتضى عدم الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه **قوله** الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب واى وبعض وكل اذ هو موضوع للاحاطة المطلقة الكلية فى ذاتها المفهومة منه بحد الانعراء والا ان الغرض من وضعه لها استعماله فيما مضافا الى متعلق مخصوص فلذا الغرض لزم ذكره لتمام اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه ولا ان تمام بدون ذكر المتعلق لان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا لمعنى هو آلة

لملاحظة تغيره ابد الكيف يكون بسبب حلت بين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعلق نسبة بينه وبين المضيف اليه بعد تحصيل المفهوم المركب للاضافي بجعل المجموع ملحوظا بالتبع للملاحظة الافراد وفيه ما فيه قوله لانما افرض من وضعها اي الاضافة الى متعلقات مخصوصة قوله باعتبار معناه المتضمن المتبادر من اطلاق المعنى هو المطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه لعدم استقلال معناه المطابقي فيصير قوله غير مقترن مستدركا وفي هذا رد على الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم اشكل بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقال ذلك بنا على مذهب من يقول بخروج النسبة عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وان المجموع معنى مستقل مفهوم من لفظه عند الاطلاق لكن الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شئ ما كان حيث ما استعمل مجازا اذ لا يستقل الا في انسب الى موضوع معين بنوع تعيين وايضا لو كان معناه شيئا لما الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لانح يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوما ناقصا عند اطلاقه فيرتبط بالنسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل لان حمله على شئ فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم حينئذ مدلوله الذي هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانها اذا لم يكن معناها ضمنيا لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فعلا وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها اداة بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليفهم منه النسب بين امور خارجين عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل بامعنى حرفي ثم كون مطلق الفعل والاعلى معنى في نفسه يابى الحدث ظاهرا على قول من يقول بدلالة الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل به فالاشكال بحاله اذ يفهم من سماع ضرب بدون ما يدل على الفاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقال التضمن والالتزام محل البحث هو فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم اولا وحينئذ عدم وجوده بدون المطابقة انما يتصور بما بدونها في البسيط والذي للازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال نعم يشكل لو قيل التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك فهما ودلالة بالتضمن عندهم بل التضمن هو فهم الحدث في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا او التزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزؤه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس المراد ان المفهوم جزء المفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لما في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل واراده في ضمنه بون بعيد والاول موجود للالتزام دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء او على الملزوم اعني الذي هو من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل والتضمن والتزام فهم الجزء في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر قوله اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى نسبي الفاعل بانه قائم

قوله اما منقولة خبر بجميعها انت باعتباره مؤنثا لتانيث المضاف اليه كما فى سقطت بعض انامله ولمعنى ان المجموع لا يخ عن ينقل لوجود النقل
فى بعضها عن المصادر الاصلية وفى بعضها عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا فانتقل فيه او لا من الاصوات ثم منها الى اسماء
الافعال وفى بعضها عن الظرف وفى بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق منها والمركب ليس منقولين عن شئ قوله فليس تسمية
منها الا لانه آه بل كل منها دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المنقول والمركب ليس
لهما الا وضع نحوى والجار والمجرور كبعلبك واليك والظرف المضاف كمالك ليس اسما بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه يظهر
ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود فى الوضع الاول غير مقترن والحق ان عد النجاة اياها اسما
للامور اللفظية قال الرضى والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معان الافعال امر فعلى
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه
يشير الى ان كونه حقيقة فى احدهما مجازا فى الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال هو الظاهر لانه اذا اطلق لفظ الفعل
لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء
الحال حتى اختلف العقلاء فيه قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها بالقصر كما قيل والا لافاد ان دخول اللام
مابعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم انه كل خواصه وليس فليس قوله وليس للتبعيضية على ان ما ذكره بعض منها لم يتبين
من على ما ذكر لانا فى ان يكون اتيانه لسبب آخر كصحة الكلام حتى يفهم منها انه لو لم يات بين لكان الكلام صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه غير صحيح
لان اقل جمع الكثرة عشرة قوله وخاصة اسم يختص به ولا يوجد فى غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشئ فى شئ بحيث لا يوجد
فى غيره فقوله يختص به تمام التعريف او معناه ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد فى غيره دفعا
للغفلة وازالة للاشتباه واظهارا لان الباء اخيرا داخل على المقصور وكان المتعارف فى الاستعمال دخوله على المقصور ومن قال قوله
ولا يوجد فى غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبى ان اراد به ان يختص تضمن جزئين ايجابى وسلبى وقوله يختص به جزء ايجابى فقط
لانه لما فسر جزئه السلبى بقوله ولا يوجد فى غيره جزء يختص عن جزئه السلبى والمجموع تعريف للخاصة فلا غبار عليه وان اراد ان قوله ولا يوجد
فى غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معنى الاختصاص وعليه ما قيل ان الكثير الشايع فى النفى اذا دخل على كلام فيه قيدان يتوجه الى
القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد فى غيره ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره هذا فان قلت على ما ذكره يلزم الدور
لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا يقصد به تحصيل معرفة غير
حاصلة بل هو لفظى يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثانى قوله اى لام التعريف اشارة الى ان اللام
يغنى غناء الاضافة على ما هو مذهب البصرية او عوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفية قوله لعدم شهرته او لان الميم ليست
حرف تعريف على حدة بل هو مدل من اللام كما ذكره الله قدس سره فى مباحث المعرفة وصرح به الرضى ايضا حيث قال فى لغة حمير ولغة
من على ابدال الميم من لام التعريف قوله اى اللام وحدها قال الرضى والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف
اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجهما بالكلمة وصيرورتهما كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يجز العامل
الضعيف واما نحو ان الافضل فليجعلهم لاخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وغيره فان الفاصل بين العامل والمعمول

لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد كلا فصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون
دليل التعريف مثلا انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء
بالساكن فازيل بحرف ثبتت في الابتداء ويسقط في الوصل لكفاية ول الحركة المطلوبة معها الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انتهائه اى اداة
التعريف ال بحالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** لتبيين معنى مستقل ولو تبيين جزء كفى تعيينه للكل فلا ينتقض باللام
الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انه لتبيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اى دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان
كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما مم كيف وقال العلامة التفتازاني في مبحث كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا
ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذهن ومتصرفاته زائدة لاداة التعريف على ما صرح به الرضي في
بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء
من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** ولك سائر الخواص اى باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع
وقال الصريح في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الفايق انه بمعنى الباقي لانه من السور وهو مهموز واستعمل
بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كما ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله**
الخمس بالتذكير لتمانية المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية فهذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهبت
اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصرح من تقدير حرف الجر فيها على ما هو عبارة
المتن وصرح به المصرح في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** لان الاخير مخالف الاصل بالتانيث لكونه مسندا الى ضمير المونث ولتذكير ايضا وجه وكذا قوله
بان الخمس او يزيد عليه **قوله** اعني الفعل تفسير لما الاولى **قال** الاستناد اليه من الخواص التحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه
الزمخشري الاستناد اليه حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ ودون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو لمعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح اصطلاحا عليه
ولا يلزم منه وضع المصطلحات اذ هو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع فعلة في قولك غلة وزن طلبة للعلمية والتانيث من اصطلاحهم
وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ علما لنفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث
الاصطلاح لان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس اللفظ عالا لان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام الغير اذا وجد له محمل آخر
واراده اللفظ من المصطلحات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاهمال لغة لا يانى الوضع اصطلاحا
نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه
وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن لم يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على
انه يطلق ويراد نفسه وانما اللزوم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينه فكذا فلا شك ان قصده
في هذه الحال الى التعيين ضرب لمعناه لكن وقع منه الاطلاق واراده نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه فيه
ولم يوجد مثله في المصطلحات الكان وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول المختص

بالاسم والثانی یصیر الکلام اثنان والجملة ایضا فضربه ضرب فی ضرب فعل ماض باق علی الفعلیة والاخبار عنه بحسب لفظه لانا نجد هذا وکذا من فی من حروف جر وقال الشریف قدس سره الحکم یکون بین شیئین یصح ان یقصد بهما لفظهما بین یصح لان یقصد بهما الا الالفاظ علی انفسها ان سلمت فلیست بالوضع قطعا بشهادتها فی الالفاظ المهملة کقولک حسبت معل و دعوی وضع المهملات للدلالة علی انفسها مما لا یقدم علیه من له مسکة فی مباحث الالفاظ والتحقیق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمیة والفعلیة والحرفیة فی انفسها بل بالقیاس الی ما وضعت هی بازائها من المعانی فاذا اردت ان تحکم علی لفظ بما یثبت له فی نفسه وتلفظت به واجریت علیه الحکم وقلت مثلا ضرب مرکب من ثلثة احرف لم یکن هناک ضرب والاعلی شیئ هو المحکوم علیه بالترکیب بل هو نفسه محکوم علیه بذلک وقد اضمرت فی ذهن السامع بان تلفظ به وکلک اذا حکمت علی لفظ بما یثبت له بالقیاس الی ما وضع بازائه انه فعل ماض لیس کونه موضوعا لمعناه فلیس هناک دال هو اسم وهذا لیس هو فعل والالفاظ متساویة الاقدام فی جواز الحکم علیها انفسها سواء حکم علیها بما یثبت لها فی انفسها او بما یثبت لها بالقیاس الی غیرها بهذا ثم المذکور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمیة لازمة له اذا استعمل فی معناه وان لم یستعمل فلا عذاک فقول النحاة المبتدأ هو الاسم مخصوص او یاول والتاویل لیس ببعید وکذا الموصوف بالمعرفة فاما ان یقصر فی الذهن معینا والتعیین بالاداة من خواص حالة تعدد وافراد او یاول وهو المرضی للشریف قدس سره والحق القول بانه علم قوله والمراد به کون الشئ مسندا الیه وقع لدخل مشهور وهو ان الاسناد القایم بالاسم لا یحتمل ان یوجد فی غیره فالحکم علیه بانه من خواصه یکون لغوا وحاصل الدفع ان الشئ قد یکون له اعتبارات مختلفة یکون الحکم علیه بالقیاس الی البعض مفیدا دون البعض کالانسان فان الحکم علیه بالحیوانیة یکون لغوا اذا افید من حیث انه حیوان ناطق ویفید ان من حیث انه جسم وانت خبیر بان هذا انما یرد ان کان المراد کون الاسم مسندا الیه فی الخارج واما ان اريد صحة جعله مسندا الیه فلا قوله اختصاص لوازما اعلم ان التخفیف بحذف التنوین ونونی التثنیة والجمع وحذف الضمیر وتعریض اللام مما لازم الاضافة اللفظیة والتعریف مع التخفیف والتخصص معه لازم للصفة غالبا موجود فی الفعل لیس بلازم واللازم لیس بموجود فالایراد لعدم اختصاص التخصیص بالاسم کما اورده واحد بعد واحد لیس علی ما ینبغی قوله لان الفعل انی لان الصانع لتعلق الاسناد من بین الحرف والفعل هو الفعل علی عامر والفعل وضع آه فاندفع ما قیل هذا الانتقاض دلیلا علی انتفاء الاسناد فی الحرف فکانه دلیل علی بعض المدعی قوله لان الفعل او الجملة لکن المصرح لا یقول به بدلیل قوله المضاف الیه کل اسم نسب آه بل عنده ینفع فی یوم ینفع بتاویل المصدر فما ذکره لیس سببا للتفسیر بما ذکره عند المصرح بل عند القائلین به لا یقال لعله اراد ان الفعل او الجملة تقع مضافا الیه ظاهرا وانکان فی الحقیقة ماولة بالمصدر فصح سببا للتفسیر عند المصرح ایضا لانا نقول لا یصح ذلک بدلیل قوله ثم وقد یقع فانه دفع قیل یرید بقوله لان الفعل آه انه قد یقع مضافا الیه بحسب انظ لانه یکفی فی ترجیح ما اختاره فی تفسیر عبارته وبالجملة ان المصرح وان لم یلتزم استیفا الخواص الا ان حمل الاضافة عنده علی المعنی الاعم اوفق لیوافق ما ذکره فیما بعد قوله وقد یقع هذا هو الموافق لما یوجب الیه المصرح قال الرضی قیل والدلیل علی ان المضاف الیه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعریف نحو اتیتک یوم قدم زید الحاج او البارد واما انا فلا اعین صحة هذا المثال ومحی مثله فی کلامهم وانظ ان المضاف الیه لفظا فی نحو یوم قدم زید الجملة الفعلیة لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولک اتیتک زمن الحجاج امیر هی المضاف الیها واما فی الحقیقة فالمصدر هو المضاف الیه للزمان فی الجملتین قوله فان مرت مضاف علی ما هو ظاهر قول المصرح المضاف الیه کل اسم نسب الیه شئ بواسطة حرف الجر

لفظا او تقديرا او زيد مضاف اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه قال الرضي كانه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر في المثل والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح به الزمخشري وغيره فررت ما دل بالمرور **قال معرب** قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الابانة او ازالة الغموض وهو محمل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها دالا على الاعراب لغوي باعتبار ان الاعراب تحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء انتهى اقول قوله باعتبار ان الاعراب تحقق فيه يشير الى ان الاعراب بالمعنى العرفي وان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاختلاف او بما به الاختلاف لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه ويجوز لغيره ان الاعراب فاعل التحقق والجور الى المعنى المصدري معرب على الفاعل متحقق فيه الاعراب فالمعرب في الحقيقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه كما لا يجيء اسم المفعول منه لا يجيء الظرف ايضا واسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في غير المنع وان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه لان اسم الفاعل غير صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام **قوله** الذي هو قسم من الاسم اشارة الى ان تعريف المقسم المعهود المذكور سابقا **قوله** اي الاسم اشارة الى ان المركب صفة موصوفه الاسم واللام فيه بمعنى الذي فلا يرد بمبني الاصل ولان المبني والمركب هو المجموع **قوله** اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب لمبني الاصل وان لم يكن مشابها اذ المشابهة هو الاشتراك في الكيفية **قوله** موثرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف جمعا كما قيل فتدبر تلك المناسبة في اول بحث المبني قال في المفصل وسبب بنائه مناسبة لم يكن اه تضمن معناه نحو اين او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته الواقع موقعه كفجار او توسطه موقع ما شبهه كالمنادى المفرد او اضافته اليه نحو معاذ غاب يومئذ **قوله** هو الاصل في البناء بيان ان اصل المضمن من جعل الاصل على المعنى الذي يفيد للاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا لان وجه تسميته ان الاضافة لامية او لو سلم فلم يسم بيانية بحسب الحال **قوله** وهو الاعمى وكذا الجملة من حيث هي صح بالسيد السند قدس سره في حواشي التوسط **قوله** دالا على غير اللام قيد به ليخرج المقرون باللام لان الامر بحسب عرف النحاة حقيقة في المقرون باللام والصيغ المجردة صحح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وقال السيد السند قدس سره في ترجمة الشريفية لفظ امر در اصطلاح نحويان اطلاق كرده ميشود بر امر غايب خواه معلوم خواه مجهول وبر امر حاضر خواه معلوم خواه مجهول فانه فرع ما قيل الحاجة الى قوله غير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما باللام اصطلاحا وان هو غير اللام **قوله** اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله وهي مرة من كلام السيد السند **قوله** وليس النزاع الذي بين السعد وصاحب الكشاف في الا المعدودة العارية عن المشابهة **قوله** من قولك اعربت الكلمة اذا اجريت الاعراب عليها **قوله** لا يحصل الا باجراء الاعراب وبعد الاجراء لا يحصل النزاع في كونها معربة **قوله** فاعجب العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا **قوله** بمجرد الصلاحية اي كونه صالحا لان يتلفظ به بان يستحق الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل لا الحصول بالفعل **قوله** فاعجب السعد في كون الكلمة معربة اصطلاحا مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل **قوله** حصول الاستحقاق بالفعل بان تركب مع غيره تركيبا تحقق معه عامله فاحصل الاستحقاق بالفعل باذكر بصيغة الاستحسان مربا واما وجود الاعراب بالفعل فقط فما رجع عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على الذهبين يدل على ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فصل ذلك لانه لا يتصور جريان الاعراب لفظا في جميع الاسماء قوله ولذلك اي للاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا يقال لمن قال جاءني زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة اي لم يجر عليها الاعراب لفظا ايها القائل والحال انها معربة لامانع فيها من الاجراء لفظا على ما هو الحق الثابت من تقييد الجملة بالجملة الحالية اذ الظاهر من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة وسوار داستعمالها الانكار على عدم الاجراء لفظا زهو انما يتوجه اذا كان الاجراء ممكنا كزيد وعمرو مثلا لا كالقاض وعصا على ما توهم بعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المصنف اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخ من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة من المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر ليس على ما ينبغي قوله من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشيء بما هو موقوف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخر لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا حللت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستقراء او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم تتتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور ان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم فان مقصوده من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل يشير بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات النحوية اذا احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تشخص اسمائها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم فمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور قوله لان الغرض اي المهم فالمقصور على معرفة احوال اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تاليف المبتدا يقتضي الحصر على الجزم انه ليس كذلك او من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك لو قيل ان يعرف باحوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد قوله اي من جملة احكام المعرب اشار به الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا الاستغراق قوله وآثاره المترتبة عليه وفيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشيء هو الحاصل من الشيء والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة المعرب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في المبني قوله من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال يختلف آخره اي آخر المعرج به اختلاف آخر من الاستفهامية في نحو جاءني رجل منو رايت رجلا منا ومررت برجل مني قوله حقيقة كما اذا كان الاعراب

بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرف تنبيه

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يتكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة النكرة بخلاف نحو لا يشتري العبيد في الجمع ثم قال هذا الجنس بمنزلة النكرة يخلص في الاثبات كما اذا حلف ليركبن الجيل يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا فالمعنى يختلف آخره باختلاف جنس العوامل **قوله** الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستقيم عنه بكلمة من نحو جاءني زيد من زيد ورايت زيدا من زيد ومررت بزيد من زيد لان الحركات في الآخر حكاية للاعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخره متونا ومنا ونا باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاءني زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر انتهى وفيه انه اخراج المخرج لما عرفت وايضا الحاق الحروف الثلثة في آخر نحو انا يكون اذا كان المستفهم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الا اتيان المعرفة بعد من مرفوعة او محكية على ما صرح به في المفصل وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جاءني رجل اه **قوله** اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز من نسبة الى الفاعل فاعل كما انه عن نسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي اصل آخره المفروض

قوله قد اختلف العوامل فيه فان الفعل تقتضي النصب والباء الجر الا ان المحل غير قابل فالانفاق انما جاء من قبل المحل لا من قبل العامل على ما هو الظاهر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في غير المنع تمحل فانه قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل لا من انه ادعي ان القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام للجنس والاصل فيه ان يتعلق الحكم بالجنس فاندفع ما قيل ان العوامل جمع واقل الجمع ثلثة آحاد فافهم **قوله** او بالاختلاف اختلاف جماعة من العوامل وارادة ما فوق الواحد خلاف الاصل **قوله** وقولنا اي ... ينتقض بقولنا المضموم من النقشين المذكورين وهو كل من نقطي الثنى والمجموع على سبيل البدل لاشتراك النقشين فيهما على ما اشتهر به قول الشارح ثنى او جمعه والغرض منه الاشعار بكون كليهما مادة للنقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والمثل للتعميم المتعارف على وفق قوله مثل قولنا فانه مثل وقولنا معطوف على قولنا فهو تقدير لما ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله ثنى او جمعه متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصلح الا ان يكون ثنى او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قوله ثنى او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت واما ثانيا فلان المقصود من اتيان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كل لا اضيف اليه المثل لا ادخال ما يجانسه في التعريف فتامل

قوله فان قلت لا تحقق الظاهر ان هذا السوال غير وارد اذ لا منشأ له الا ان يقال منشأه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما قيل منشأه الجزم بان كل حكم معرب اختلاف ليس بشئ اولا وجه للجزم به مع قول الشارح قدس سره اي من جملة احكام المعرب **قوله** مع عاملا ابتداء وفي اول الامر اي من غير ان يكون مسبوقا بالكلام آخر فلا يرد ما قيل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا مجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان يتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله وذلك لا يوجد فيما فرض جمع كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب يتحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخر ان قلت تحقيق فيهما

اختلاف العاملين لا العوامل قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متعين اذ يحتمل ان يكون العامل الثاني ايضا
رافعا الا ان هذا الاخير اضعف آخر صحيح واما حكم به الفاضل الجشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فاذا كان الاسم المركب مع عاطلة
سببا قابلا بالعامل المعنوي فغير صحيح وايضا الحصر المذكور في قوله ان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ممنوع كيف وقال النحاة واما العامل
المعنوي فانه ينقسم اقساما منها ما خوذ من غيره وانه يرفع اذا كان الماخوذ منه رافعا والا فلا لكن ظرفا مستقرا نحو ما كان فيها مفعلا
ولم يكن مشتبها بالفعل نحو هذا وليت واشباه العالم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيدا ي المشار اليه في الدار زيد
او في المفعول معه نحو جيء بك ودراهم وكذا المفعول المطلق يعمل فيه معنى الفعل فيعمل فيه لا بمعنى الحذف اي حذف العامل في مثل له علي الف
درهم عرفا وكذا في اذا له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله له صوت والصنف الثاني من العامل المعنوي
ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان احدهما الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع هكذا في شرح اللباب قوله اي حركة او حرف اي حرف
علة ساكن مشبهة الاعرابية بالحروف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة تمنه قدس سره من قوله لكنه مشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يستدل اخرا جماليا بسببية القرينة المفهومة من الباء الجارة والبقاء الموصولة عاجزهما انتهى هذا وانت
خبير بان هذا يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو البقية يدل على ترجيح التخصيص حمل على تعيينه لان كلمة لو للامتناع وجعلها مبنى ان البعض
لا يدفع ترجيح التخصيص لو ذكر كلمة اذا الدال على ترجيح الابقاء والحق ان الحرف ان قيد بما قيدناه فالاولى التخصيص والا فالاولى الابقاء
واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما
لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل انتقض تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع فيترجح البقاء فتامل في الاعتبار
تم الحاشية المنقولة ايراد على عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضى على ما هو الظاهر من الجمع والمتبادر من قوله لكنه اذ
لو كان المعنى على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضى لما كان للاستدراك معنى لان المعنى ح لا يرد كل عامل بل البعض وقد
اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير ولو اريد بحرف حرف المباني وهو القياد رجين مقارنته بالحركة لتمحيته عامل على حرف واحد
قوله هذا القياد رجين مقارنته بالحركة لانه ما اقترن بالحركة التي لا دلالة لها على شئ علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة
لها على شئ وفيه بحث لانه وان خرج بما ذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به من التعريف ما هو فرد له وهو الحروف
الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف يتبادر من
مقارنة الحرف بالحركة كون الحرف حرف المباني قال الفاضل الابهري في شرح الاصول ان الحركات الاعرابية موضوعة لمعاني
المقدرة على الاسم لكن لا مطلقا بل نوعا علم بالاستقراء على هذا يكون كلمة ما حرفا لدلالتها على معنى في غيرها وقد اجيب
عن هذا السوال بان الباء للآلة فلا يرد والعامل والمقتضي اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه
عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آلة التاثير سبب ميت والمقتضي
ليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الآلة اقول قال الرضي يمكن الاعتذار المصرح بنا على سلامتهم اعني ان العامل
كالعلة الموجدة بان يقال بالاستعانة وعلى هذا في الآلة اكثر منه في الموجد واعترض بعضهم على قول الشارح قدس سره فان المتبادر من السبب
السبب القريب بان المتبادر من لفظ السبب القريب لا من كلمة الباء اقول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث فصاحة المتكلم من المطول ان السبب القريب هو السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه بلا السببية وما هيك مجة قوله على ذلك ويصدق التعريف على كل واحد من الحركات الثلث والحروف الثلث لان المراد بسبب التعريب الغير التام الا ان كون ذلك متبادرا مما استعمل فيه الباء محل تردد **قوله** وحين يراد شرط وقوله لا يريد العامل والمقتضي جزاء قال العلامة التفتازاني في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولفظ حين قد يستعمل استعمال **قوله** ما الموصولة المنسوبة بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني **قوله** من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب **قوله** معرب على اختيار المصرح قال صاحب اللباب والاحوف بين النحاة انه مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المصنف لانه ليس بمبني الاصل **قوله** فخرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة واما حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة يرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة ففيه انه حين الاضافة ليس بمعرب فضلا ان يتحول آخره من الاعراب الى الكسرة فكما ان حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع خارجة عن التعريف بقوله تحليف آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي ايضا لانه ليس معربا حين الاضافة قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتا والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخرجت مثلا في قولك جاءني مسلمان من المثنى ولم تخرج عن المعرف تثنية وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم صنفا اعدم التركيب فلم تختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف الى ياء المتكلم كما قيل فضعفه واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورايت غلامي فيتبدل حركة المعرب بحركة اخرى فضيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل لسبب عروض حركة اخرى لسبب وقوع المعرب في التركيب كغلامي ليست كذلك **قوله** اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل حامل الجزء بل قبل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عندهم المركب الذي لم يناسب مبنى الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به بعض حركات ما قبل تا التانيث وبلا النسبة وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج الجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان حمل من قبيل ان تضعت هذه المراة هذا الشاب فبتقييد الحيثية **قوله** كانه اراد بهذا المعنى اي ما اراد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه تم حد الاعراب جيدا ومفاده دون قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معطوف على اسم ان وخبرها فنوفي قوة لا ان اللام في ليدل متعلق بامر خارج **قوله** فانه بعيد علة للنفي قيل ان المصرح ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق به لينطبق الغرض على الاصل ولو جعل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يتبادر عيد الدلالة على المعاني بل يتبادر عند وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يتبادر اليه شيء قول الشارح قدس سره ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب لاختلاف تلك المعاني **قوله** غاية البعد اذ فطن المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف فالسبق الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظ في التعريف اصلا **قوله** ليدل الاختلاف وما به الاختلاف

الاولى ليدل ما اختلف ويعلم منه مدخلية الاختلاف ايضا في الدلالة اذ تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يوجب علية ما اخذ الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه اكرامه كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان اعتبر المعاني طارية كما قال الشيخ الرضي ان كان في الكلمة معنيان او اكثر بيطا احدهما على الآخر فان كان العارضان لازما للكلمة فالاليق بالكلمة ان يطلب له اخف علامة وشل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه فجعل علامة الباقي حروف المد التي هي اخف الحروف يعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجهه ان يجعل الاسم مشتملا على تلك المعاني ومتصفا بها وبإزاءه المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على تضمين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب **قوله** والاعراب على صفته اي الاعراب يدل على صفة المسمى لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دال على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالاسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخرا عن الدال عليه اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر اذ في حكمه رعاية للطريق الانسب **قوله** وهو ماخوذ من اعرب اي الاعراب الاصطلاحي ماخوذ من مصدر اعرب بالتشديد ابينه وهو الاعراب بمعنى الافصاح اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس مذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** ومن عربت اي هو ماخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اهل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الخبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف معدم على الربط فان قلت اذا كان الخبر المجموع لا كل واحد فالمستحق للرفع هو المجموع فاوجب اجراء الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك وايضا لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط يكون لسببه بعض اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينها انما وقعت بهيئة الاجتماعية جزءا لما قبلها اجري الاعراب على الثلثة حذرا عن تعطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب وهو فاعل المرجح بلا مرجح يبقى ان عطف النصب وجر على رفع لا يخلو عن اشكال لان رفعا ليس منسوبا الى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل النسبة المجموع الا ان يقال النسبة اهم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديره للجر وقوله رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يصفوا القاب الاعراب الا الحركات المعينة ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا **قوله** كخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاضل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المص بالضمة رفعا وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا او لا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالنيابة واقعة على نفس الحركة لا يشترط

كونها اعرابية او بنائية بخلاف الجر وعن التأخر فانها الحاب البناء انتهى قال قوله اى علامة كون الشيء فاعلا اختار كون الياء مصدرية لانه توجيه لاعتبار علية بخلاف جعل اليا للنسبة فانه لا يخلو عن خدشة اذ يصير المعنى بهذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لا يكون الرفع علامة للفاعل وكلاهما باطلان ويمكن الدفع بان يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب الى الفاعل لانه صفته فاندفع المحذوران قوله اى علامة كون الشيء مضافا اليه قالوا بتقدير اليه لقرينة المقابلة وان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانت خبير بان هذا اذا لم يصح ارادة كل واحد من كون الشيء مضافا وكون الشيء مضافا اليه باعتبار ان الاضافة تطلق على قدر مشترك حقيقة او مجازا فتطلق تارة على هذا وتارة على ذلك قوله وانما اختص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يختص بالفاعل مع انه يوجد في غيره ايضا قلنا الاختصاص اضافي اعلم ان الرفع علم للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدا والخبر عند الرضي وعند المصرح علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبعية والالحاق وكذا النصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه والالحاق قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما يقتضيه السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضي اعطاء الرفع له لا العكس وقولهم الفاعل ما اشتمل على علم الفاعلية وهو مفعول اول والثقيل بالنصب مفعول ثان وللقليل تعليل اى فاعطى الفاعل الثقيل لاجل انه قليل والقليل يناسبه الثقيل وهذا توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من الفحول والمذكور بين الفضلا الى الآن ان الثقيل مفعول اول والقليل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية في المفعول المتاخر عن الفعل فانه لا يجوز مع ما فيه من مخالفة السياق فوجه بضمتين بمعنى الجعل اى اعطى الثقيل مجعولا للقليل والبعض بضمتين بمعنى العوض اى اعطى الثقيل عارضا للقليل معترضا بان الجعل مع الاعطاء لغو اقول وكذا العوض فتامل وبان المفعول الثاني محذوف وللقليل تعليل اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل وفيه ان المفعول الثاني في باب اعطيت لا يحمل على الاول لكونه سببا لناله وعلى التوجيهين قد حمل عليه وان الثالث يوجب تفكيك النظم مع ما فيه من جعل الخصة آخذا والصاحب ماخوذا قوله ولما لم يتأت للمضاف اليه اه يشعر بعدم اعتبار المناسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على المناسبة لان المضاف اليه ليس بقليل كالفاعل ولا كثير لانه اثنان ولا يقال له كثير في العرف والجر ايضا متوسط بين غاية الثقل والخفة وقيل لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاويله لكن كثرة دون كثرة المفاعيل انتهى وفيه بحث لان المضاف اليه باظهار مرت المجر لا يكون مفعولا به فيه له لكن المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا تميزا الى غير ذلك وبالجملة ان اعتبر اختلاف احواله فكثرته فوق كثرة المفاعيل والا فليس بكثير قوله العامل اى حامل الاسم على ما هو الظاهر عامل الفعل هذا واعلم ان النحويين للمعاني وعلامتها هو المتكلم الا ان النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة لها ولذا سموه عاملا قوله ما به اى بسبب كونه موجدا اصطلاحا يحصل المعنى فلا يرد الاسناد والمركب منه ومن العامل قوله اى معنى من المعاني اشارة الى ان اللام اشتراكي بين المعاني الثلثة قوله وفي رايت زيدا رايت عامل فهذا هو مذهب البصريين وقال الفراء الناصب هو الفعل مع الفاعل اذ بإسناده احدهما الى الآخر صارت فضلة فما معا سبب كونها فضلة فيكونان سبب علامة الفضلة ايضا قال الرضي وهو قريب قال

هشام من معاوية هو الفاعل فقال الرضي ولعين بعيد لانه جعل الفصل الذي هو الجزء الاول بالضمائر اليه كلا بالانصار غيره
من الاسماء فضلة قوله وفي مررت بزيد الباء عامل واختلف في غلام زيد قيل ان العامل الحرف المقدر وقيل المضاف قوله ان
تثنى ولا بجمع على احقيقة ولا علما فخرج ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وغيرها وخرج بها بقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيل بالواو
بين المنصرف وغير المنصرف على طريق اللف قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سببا لما يتغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنون
بكسر الفاء وجاء ايضا في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء وفي ثبة بضمها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس للجمع بل للتعويض عما ذهب من
بجمع سلامة حقيقة قل عوض من الفاء واللام المحذوفين نسيا فاندفع ما قيل تنقص لسنين وثبين ونظائر مما لكن لا يلزم من دخولها
في الكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف انتهى على ان في بعض نظائرها يجعل النون معتقب
الاعراب بنيابها على مخالفة القياس فيجري فيه الحركات والتنوين قوله ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت
فرعا للحركات في باب الاعراب قال الفقيه يصح هذا من باب عطف يمين على عمرو اعاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز
عند المصرح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو والخاك غلامه
بكرا واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقد ابن مالك هو متبع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منع الاخفش والا كان احدهما جارا فالكان الجار موجودا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
او عمرو والحجرة فنقل المبردي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جايز عند من ذكرناه والكان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كاسمع ولان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه وبقيه يظهر ان ما قيل قوله والصحيح نصبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملها مختلف بعاطف واحد وهو
غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم الجر وليس على ما ينبغي قوله وهو ياتيون بالالف التاء على عموم
المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقالون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المونث وتقدير المعطوف اي جمع
المونث السالم وعلى صيغته قيل وفيه انه لا يكفي لخروج نحو ثبون وقالون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واحترز به عن
الكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى الكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما الكسر
غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم الكسر مطلقا بل المنصرف
قوله فان النصب فيه تابع للجر اجرا اصطلاحيا اجرا المفعول له لقولهم تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله
مفقود قلت امتنع فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجرا فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
تشارك كما في الفاضل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول
امير المومنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستماما للبلية والمستحق للسخط ابليس
والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استحقاقا اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجاد العدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

قوله لك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا قوله جرا للفرع وهو جمع المونث السالم
على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب امكان عكسنا عليه ولما لم يجر على طريقة اصله فى الاعراب
بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فى آخره قوله والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف والكسرة
فى نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر صرفه الضرائه على ان ذلك ليس على الاطلاق
بل اذا جعل نحو مسلمات علما فمذهب الزمخشري انه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين
للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه بالفتحة قوله منقوصات وادية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان قوله لانه
لقولهم افواه وفيه قوله اصله قوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افعال
فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات
وثوب واثواب قوله وهو لغيف مقرون بالواوين هكذا فى الحواشى الهندية وقال الرضى لامه ياء لان عينه واو بدليل ذوات
وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه
مونثه وهو ذوات واصله ذوات كنواه لقولهم فى تثنيتها ذواتا فحذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلتا
فى المونث ذية كلية انتهى ولا يخفى عن خدشته قوله لانه لا يضاف الا الى اسما الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة
قوله فاعراب هذه الاسما الستة اشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئى المذكور والمقصود
الحكم عليه وعلى امثاله هكذا قال الفضلاء واحد ابعد واحد واحتول تمكا بجعل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها
بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير يا المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو التقييد وان الخصوصية غير معتبرة فى الحكم
بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال احكم والبوك الى آخرها واشاله ما معربة بالواو والتى فيها رفعا والالف المنقلب منها
نصبا والياء المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل فى وجه التجريد للئلا يمتنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها
بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف فى هذا الشرط بالامثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وبالجملة كيف يقول الشارح ان الحكم فى المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع خلافا بدون التجريد اصلا فالمتن
مع قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو ولغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسما الستة بالواو والتقدير
عليه ان مقتضى وبيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فتقول الله قدس سره فاعراب
هذه الاسما الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل فى توجيه الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر بها فيصح ان يقال ابوك بالصفة التى
اشتهرت وهى كونها اسما ستة ليس على ما ينبغى وكيف يقول لابد من التجريد للئلا يصير قوله مضافا الى ياء المتكلم لغوا مع
قوله ولم يكتف فى هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضى التجريد والذى يقتضى التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد
كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام قوله مضافة قيل تاخره عن قوله بالواو لانه جعل حالا عن المستتر فيه فيكون العبارة محمولة

على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله انه عرض لما التغير عن المركز بلا تعرض وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممنوع عند سيبويه واما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدا نحو زيد قائما في الدار وما نحن فيه كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يقبح باب التقديم ويسد باب المنع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى آه يفهم منه ان المثنى والمجموع اعربا بالحركات على الاستتة على ما يشعر به جعل الثاني مسببا عن الاول مع ان الظاهر ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابهما بالحروف توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما لاستيفاء المفرد بالحركات والحروف وانكانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يتسنة المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى يثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال العرب بالحروف في الفرع واللحق بالستة المثنى وكلا واثنان والجمع والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق بهذه وان وثنايان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت بهذه ثم ثنى ثم لم يكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثنا لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية فالثنايان طرفا الجبل التثنية في الثنايين في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجه اقربية الى غاية الضعف على وجه الله قدس سره **قوله** ولوجود اي وامكان العمل بالمشابهة فيما بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وضعوا هذه الاسماء بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب والابعد وسائر الاضافات كذلك على ان ذلك في الغم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان صالحا للاصلاح ويحتمل ان يكون قوله ولوجود حرف صالح عطفا على قوله لانهم لما جعلوا اضمار ثلاثة لجعل اعراب الاسماء الستة بالحروف على ان قوله ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشيخ غير صالح للاصلاح وهو بعيد اذ قد عرفت الاصلاح وقوله ويحتمل ان يكون آه بعيد غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ المتبادر بل المتيقن انه عطف على قوله لانهم لما جعلوا فيكون من قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل اللانعازم مع ما فيه من بقاء قوله لمشابهتها غير موجه بل غير مفيد وقوله على ان ذلك في الغم غير ظاهر لان الاب كما يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك المن وهو المثنى المنكر الذي يتبعن في كره يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل والغم يستلزم صاحب الغم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستعراها عن كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قيل لنسيانها في اذن كالحركات الجلبية للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العدة ثم جعلت ياء والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وضعا وجعل حركة ما قبلها من جنسها للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف واليا مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من صميم الكلمة في بدل لفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت لفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى

ذو على حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه على اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف
كما فى المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والجموع انتهى قيل وللمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع
ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعانى مم ولم لا يجوز ان
يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعانى مانع من كونهما
سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف ويأتى التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات
تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل ايضا مع
به الرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهى البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعانى ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفى له ان
يقول اى محذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل فى المثنى والجموع من سنخا ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة
بالحروف الثلث فى الاحوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال آخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات
مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اثبت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى
امرأ واسم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة
ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعنى محذوفة اللام
اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة واى شئ الغرض من رد ها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الدليس
قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينهما وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل
الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر فلا يجعل شيئا منها اعلا مالمبانى وقال المصا
ح ظاهر مذهب سيبويه ان لما اعرابين تقديرى بالحركات لفظى بالحروف وقال لانه قد الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة
الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو
ايضا ضعيف على ما مر آنفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات وتشكل عليه بقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف
واحد ولا نظير له قال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا
لانفتاحها كما فى مابل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه
وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا
فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فما لام اوصين وعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف
لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اريد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اريد ان الحركات مقدرة عليها الا امتناع كونها كذلك
كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصرح كلام سيبويه قوله وهو كلا الفه بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها فى المؤنث
كما فى اخت وبنت ولم يبدل الثامن الياء الا فى اثنين ومن الياء عند السيرافى لسماع الامالة فيه ولا يسيلون اسما لثا ثيا على غير الثلثة
الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا ايضا فان الالف فى المعارف لان وصفها للتاكيد ولا يوكد المعنوى الا المعارف

فلا يضاف خان الى النكرة خلافا للكوفيين في النكرة المختصة صرح به صاحب المغني **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابا كالالف في كلا والتاء تحيض للتانيث فلذا جاز توسطها بين ياء رابعة منه لكونها بدلا من اللام ولذا لم ينقلب
بائي الوقف كما ثبت واخت وعند البصري وزنه فعيل قال الرضي ولم تثبت في كلامهم والحاق التا بكلا مضافا الى مونث اضعف من تجريده
والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تغويق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى
مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتهما كلتاهما
كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلا كما جئتهما وكلانا جئتنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا متبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم يتبع المثنى المعرب نحو
جئنا كلانا ولما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك هذا كلامه ومنه نعلم ان ما ذكره الفاضل الهندي
من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد التثنية ليس على ما ينبغي **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلقه
اولم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكذا نائبه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف
يسقط لاداعل له في التقدير بل انما ذكرنا اللواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال المصنف
امتنان اقيسها وهي اتفاقهما ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظ والاخرى وهو
اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجه انه لما اضيف الى مثنى ضمير متصل صار كانه كلمة واحدة فقوي امر التثنية فيها
لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفا في النصب
والجر يا تشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان
في الرفع فثبتت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف
القياس هذا لفظه وقال الرضي كنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيد آه انظر انه لا حاجة اليه كما قيل
لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله بنا نيا **قوله** وان كانت مفردة او المثنى ملحق آخره فوه
الف ونون ولم تثبت للمفرد اثنان **قوله** اسمي اصطلاحا اي اصطلاح النحاة اسم للجمع بالواو والنون اعم من
ان يكون واحده مذكر المسلمون او لا كقلون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او الموصوف **قوله**
اي نظائرها يشير الى ان اطلاق الاخوان على ثلثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرين
اي لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية
السوداء لكن لم تثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فاندفع ما قيل لا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فاقوتها ليس جمعا
في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ثم قال وما يفيده هو ان يقال الاعداد الملتئمة من الاحاد حاصلة بين
تكرارها الا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى في انها لا واحد لها من لفظها انتهى اقول وفيه بحث لان كونها حاصلة
من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات دائرين
وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب اي مثل قوله والاصح كثير من تراكيب

الصنفين وكانهم اجروا الكلمة ان مجرى لو هكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح **قوله** وايضا بذه الالفاظ وايضا لو كان عشرون واخواتها جمعا كان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او نصفات يعقلا وعشرة ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا كان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا سمع اطلاقها على العشرة فاذا وجدنا على ما هو الاصل في جمع القلة **قوله** وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو في الآخر مع كون النون بعدهما قلت قال الرضي اما نون التثنية والجمع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرهما المجلوب قبل الاعراب علامة التثنية والجمع وفي المثل شبت الجدار ثم انقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابهما من جعل الالف والياء للتثنى والواو والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرهما لك ووصفها على ذلك الحروف فظهر انه ليس قوله توزيع اصلا فضلا عن ان يكون التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بلا اعراب **قوله** وانما جعل اعرابها بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي وجدت في آخرهما ووضعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب **قوله** وانما جعل اعرابها الى قوله فوزعت لانج عن حديث لانا انما نصور لو كان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فعلى ذلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما وعلى هذا فلا معنى لقوله فانما جعل وقوله ولو خص لانج لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ حين الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جالبا قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع ثم اراد واعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعلوا الف المثنى والمجموع واوا والجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي واو ولي بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما خلافتي الفضلة وتركت فتحة ما قبل الياء في المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في المثنى للكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وانما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت انظر ترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجد في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب والظاهر ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل عليه كل منهما **قوله** وكثرة التثنية لعدم تقييده ابتداء ولوجوده في جمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود في التثنية **قوله** الذي اشير اليه تقسيم اليهما فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل وان اللام في

قوله التقدير والملفظي للصد قوله في الاسم المعرب الذي جعلته موصولة مع ان الظاهر كونه موصوفة لكونه قائما مقام الجزء بل جزء مع مافيه من حسن الموافقة للسبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضافين يرجح كونه موصولة وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في جزء المبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدأ والخبر عند قوله فلا بد من عائد فظهر ان ما قيل اشار الى ترجيح جعل ما موصولة تبعا لترجيح التفتازاني في حرف المنع ثم انه لم يجعله مصدرية تبعا لكما جعله الفاضل الهندي لئلا يفوت حسن الموافقة لقوله واللفظي فيما عداه قوله لتعذر الاعراب فيه اعلم انه اختلف في حذف العائد المجرور من الصلة فذهب سيبويه والاخفش جوازه مطلقا والجر ومعا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والجر متطلبة الصلة ومع هذا الجر فلا بأس بحذفها والجر وحدها وذهب الكسائي الى الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر شبهه في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجار ان تماثلا وكذا ان تعلقا بمعاني العاملان وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقد احد شرطي تعين الحذف وهو تماثل العاملين قوله اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كالشبه المانع للحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كتأبط شرا ومن زيدا بالفتح ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى النوعين وكذا ذكر المثالين في الاستقلال انما هو للاشارة الى ان الاستقلال على نوعين لانه اما ان يكون بثقل الحركة على الاخرى كما اذا ثقل الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة تحسس او بثقل حرف الاعراب باقترانه بالغير كمسلمي في نحو قد ثقل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم وسلمى القوم ورأيت مسلمى القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد ثقل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين مستثقل المتعذر ايضا عليه وقوعه كلاهما وقد جمعها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من استثقل تعذر في قل صالح القوم وصالحو القوم ورأيت صالحي القوم من المتعذر على ما في بعض كتب النحو ليس على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يقال كان عليه ان يذكر الحكي وما فيه التقاء الساكنين وفي بل الاشارة الى انها اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة مستوفاة اذ قد ذكرت الاقسام الاربعة وان لم يذكر تقسيم الثاني من كل منها ولو سلم فعدم الذكر مع ان التقديرين المتروك للتعذر او الاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع ان المراد ما عدا المتعذر والمستثقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه ولو اجيب عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخوانه والى اللغة الاخرى فيه وهي فتى بقي الاشكال في الاعلام الحكية هذا ما ذكره فانصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذا الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قوله للمناسبة فيه اشارة الى ان هذه الكسرة لا يكون جعلها للاعراب ايضا بعد دخول اللام والا لزم توارد الموثرين المختلفين على اثر واحد وهو تمنع قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة تفصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال امتنع

والرابع عليه قوله فاذهب اليه **قوله** يستثقل ظهور الاعراب في لفظه لاشتغال الحركة الاعرابية على الآخر تقاضي اوثقل حرف الاعراب كمسلمي ونحوه **قوله** فانه يختص بالاعراب بالحركة هذا ان لم يجوز الحكاية في التثنية او جعل فيها جاشذا **قوله** وكسر ما قبل الياء قال الرضي لانها مع ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغير فمن ثم لم يكسر نحو سيبل وميل ليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيهما وان قيل في جمع ابيض بيض وفي مغلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كسيام وانتهى وبه ظهر ان ما ذكره قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها الا نها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا لا يليق على ما ينبغي وكذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا لانه ان اراد الكل فهو تم والا فلا ما يتبعض دليلا وكذا ما قال بعض فضلاء الكجرات لا تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها تقلب واوا **قوله** يعني فيما عدا ما ذكر تشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذا المراد كلا المعطوفين قال الرضي مالا وان كل دام واو وما لمطابقة الضمير لها وتركها موكد لان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيد وعمرو اتاك او ان صدقت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد وعمرو جاني وقد جئتهما واكرمتهما وهذا ما جوهر اوعرض وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والضمير في هما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير الا لوحد ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ... ايجب الافراد مطلقا فهو تم وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة كلاهما فالتاويل الذي ارتكبه حالا مساغ له فتدبر اعن ان يكون ضروريا وان ... ع في بعض الحواشي قوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير احداهما مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر ولكن لا حاجة بنا الى التاويل لان المتعدد اذا ذكر بأو مطلقا كما هنا يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع ايضا ليس ببعيد فتامل **قوله** توشران باجتماعهما يشير الى ان المؤثر مجموع المعللين لا كل واحد منهما **قوله** واستجماع عشر الطاء وقع لما قيل تعريف المصروف عنه الى بعض انواعه وهو مسلمات علما ومانعية الالف والنون او الالف والتاء وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعشرين مطلق العشرين بل علتان مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر موجب معارض اما في الاولين فلمشابهة السكون المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم تخصص التانيث والا لانقلب في الوقف هاء وانتصاصهما بجمع المؤنث ياتي قريبا تاخري او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف الشابهة مع الفعل وفيه انه يشكل بمنع هند اذا لو كان الاسم علما مذكرا لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرطا لتحقق تاثير التانيث المعنوي للشرط تتمة ويكون مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المصنف قدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير مذهب الانصراف وذلك لمذهب ان ما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما فيه علتان من تسع غير منصرف على ما احد المصححين لكنه ينتقض بقصر هند وايضا رعاية التناسب في سلاسل ايضا معارض فينبغي ان يكون منصرفا حاصل قياس ما ذكر الا ان بقاءه ليس بقوي قوة المذكورات فكانه ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف آه **قوله** من علل تسع تيل او من تسع علل تيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد شرط حذف المضاف اليه انتهى

قوله والنون معناه ومنع النون الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف مقدم على النون ومسابق عليه في وصف الزيادة وهو يستلزم كون النون ايضا زائدة وسبوقاه الالف مسابقا عليه في هذا الوصف قوله وقوله ابتداء هذا القول تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابطة فيه والجملة اذا وقعت خبرا لابد فيها من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو ما دل بالمفهوم الخ قوله وقال بعضهم اي احدهما الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كزيد وشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليها الكسرة والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وافضل علما الا ان يعتبر الاول اصلا ثم حمل عليه بالتبعية بتنقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتسميها التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيهما بارد قوله قال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة والف شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عدا الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الالف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وانما كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شبهين احدهما مضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لانقلابه عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لما الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه صوابا بالقياس الى الثاني فظاهر لان اعتبار الحكاية لا يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين لا ما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او تنكير هاني العربي والعجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر معدل عنه حذف اللبس عن عمر ودي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة الحق للالحاق والتحقت مشابهة بالف التانيث صورة وانتفاها لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلا ولم يقبل التاء قيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد علحدة قوله وفي ايراد زينب مثالا للغرفة ودون احمد وغيره بعد طلحة مقتضى الترتيب في البيتين اشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استقلاله اما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا لمذة بجهة قوله ان للكسرة فيه تقدير لتجرد الجملة خبر المبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفرد او تفسير للابتداء قوله وهو الجر والتنوين ودون سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاعتبر بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند بعض يبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة واعيته الى اعادة الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليها ومع الضرورة لا يتاتى

الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف للمنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فاراد ان النقص
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فخذ فواسعه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل **قوله** لان العدل اي
كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كما ان الاسم المعدول فرع له **قوله** لانك
تقول قايم ثم قائمة يعني المذيد فرع المجرد والمذكر بالبس فيه علامة التانيث والمونث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر
وهو المعنى بالفرعية **قوله** لانك تقول رجل تم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من النكير فاعتبار التعريف
فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف **قوله** والالف والنون فرع مازيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية اما عند
البصرية فمانع الفي التانيث في التاثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف
والنون فرع الفي التانيث كما يجيئ بعدا وفرع مازيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له
قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يعرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال شارح اللباب ويستثنى ما في آخره
الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة ملجئة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف فيودي
الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الجوهر وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ
اليه تم كيف يتحقق ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة ملجئة وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا
على المقصورة غير مستقيم **قوله** اي لا يمتنع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص بل الامكان العام المقيد بباب العدم
حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب **قوله** لا يلزم خلو الاسم عنهما ان اريد الخلو عن
مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد عن المجتمعين للشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير دخال الكسرة والتنوين للتناسب تم كيف
والتناسب معارض **قوله** انكسار يجره يعني بالانكسار تغيير الم يجيء مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص وان جاز مثله في
اصول اخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فلو لم ينون مصاريع نصارى كفوفا والالف لم يجيء في اصوله
فخرج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله مفاعيلن اربع مرات فلو حذف التنوين
من فعلان لم يخرج عن الوزن اذ الكف جائز في مفاعيلن الواقع في الطويل لا يخرج عن السلامة والدليل على ان الصور والعروض
والابتداء مشروط بالاول سلامة المشوم من المصراع الاول والعرب **قوله** ان ذكره بالفتح للتعليل بتقدير اللام وبالكسر للتحقيق بتقدم
ما يلوح بالفرض اما المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح
لا دلالة لما على السببية الا عند قوم من الاصوليين بل اشتهر عليهم الكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل وقال في حواشيه ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون
بان الدال على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه يحيث بايايا وقوله فانهم يحيثون
واد راجهم يستحيد وا فليس للاولين فيها حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفا انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول قال الشيخ
عبد القاهر ان في وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم واشباه لتصحيح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه ينبغي غنا الفا انتهى قوله عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفاء قوله ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل عن السلاسة قوله من بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض قوله عند الشعراء مزوج البيت عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه تعدد تكراره فيه يشير بالفاء السببية الى ان التكرار سبب عن كون الجمع بالفاء صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجمع ان تكرار الجميعة الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المصرح تحقق فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر فما قال الرضى فلا اثر عنده ولكنه اقتضى جموع التكسير ليس على ما ينبغى وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير لجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لا نظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو اكالب اجمال فانها وان لم يات لها نظير فى الاحاد الا ان كونها جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتى فى عند جمعيتها قوله وهو الفا التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مؤنثا بالالف ممدودة كانت او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببية فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث فى جبلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى عمراء للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة التانيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التانيث هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب الدال عليها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف فلا على ما مر به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لان الاسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة لو صلوا اليها بلام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قولك الف حقيقة قلت لا شك فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايضا فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف لونان لينة ومتحركة واللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة الشارح قدس سره فغير لائق بخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما دفع لما يتوهم من ظاهر لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين قوله مصدر مبنى للمفعول لما نوقش بان العدل لمعنى الصرف والاخراج وهو صفة للمتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر الصريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد الاستعمال والوقوع فى كلام المحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمنى ايضا كذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون الضمنى لما يناسب صيغة فعله على ما هو الظاهر فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمتبين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره الشارح فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد والاولى قيام المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهورا لشهرة كونه لبناء فيما بين العلماء قوله اى كونه مخرجا ان قيل يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

الخروج لازم فكيف يأول بالمفعول قلنا ما ذكره ليس تأويلا بل عبارة عن الحاصل المعنى اشعارا بان العدل لا بد فيه من اعتبار الاخراج **قوله** تقتضي الاصل والقاعدة العواب تركه لانه يشعر بالجان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل في العدل التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار اليه قدس سره بقوله ففي بعض تلك الامثلة يوجد آه وقوله كون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير وقوله ولم يكن فيما دليل على وجوده غير منع الصرف ثم اعلم ان العبارة كما لا يخفى ان القاعدة المقتضية مقدمة على الاخراج فاندفع ما قيل الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي هم الفاعل من العبارة فعم اسم فاعل من العبارة خرج من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر وما ذكره السيد السند في حواشي المتوسط من قوله خروج الاسم عن صيغة التي كان اصلها ان يكون على تلك الصيغة من دان كان لائح عن شيء **قوله** خرجت المشتقات اذ لا يقال فيها ان الضرب مثلا صيغة مخارب فليس في خروج الاسم من صيغة الى صيغة بل اخذ صيغة من صيغة بخلاف العدل حيث يقال فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول لقاعدة يقتضي ذلك فيقال ان ثلث مثلا صيغة ثلثة ثلثة لدليل يقتضيه وكذلك في جميع امثلة العدل التحقيقي وكما ان ثلث وصف فكذلك لكن لم يستعمل الا وصفا صرح بالسيد السند قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم الخ ان يعني صورة تعرض لهو فانه الاصول صيغة الضارب هيئة الضارب والخ ان يعني ما تعرض المادة في وصفه اعني هيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع لثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع لثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم اضافية تقتضي الاصل والقاعدة ان تكون موضوعة لمعناه لا انها موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فشل المقام فيما مما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فهو خارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من الحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد ببقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فهو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من الحشي رح الاول ليس على ما ينبغي وان اريد ببقاء المادة اعم من ان ما فيه بشخصها او بقيام البدل مقامها فهو مقام و مختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل لواحد منهما علم انه معدول يستعمل الشرح حيث للشرطية مع انه لم يجئ للشرط بغيرا الا قليلا ويمكن ان يقع حيث للزمان ظرف لقوله علم **قوله** ولا يبعد ان يعتبر ان قلت يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر وما لا يخرج به كالدعامة فالاولى اعتباره دون الثاني فلم اعتبره قدس سره قلنا لما انه ظ متبادر وهذا القيد ليس بمتبادر ولا ظ فلا يصار اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة تكون باقية في المعدول لا ت هذا وقوله وان خروجه عطف على وان المتبادر فمجمله داخلا في خبر المتبادر على ما في بعض الحواشي وهم **قوله** فان الظ سند للمنع والاصل كيف وان الظ وعلى هذا فالاولى الواو دون الفا **قوله** الى اركاب تلك المكلفات فان قلت ما ذكره ظ كما يشير اليه قوله ولا يخفى مع التبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على الظ والمتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا القول بالظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه وان كان خفيا

في نفسه ان البعض المغني عن احد الاولين بل عن كليهما لا كان تكلفا لكونه غير مطابق ولا تبادر عدد الجميع تكلفا قوله لانهم ينهو الشهود ان العدل التحقيقي اعتبر لا يقتضي اعتبار الاخراج من غير منع الصرف اذ لا تجعلت الامثلة غير منصرفة للعدل بسبب آخر والله قد نفى ذلك وقال العدل التحقيقي ايضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع في كلام العرب ووجدان الامثلة التي اعتبر فيها العدل التحقيقي غير منصرفة مع انه لم يوجد فيها غير سبب واحد فالنظر في التتبع الخان اولا في اعراب الكلمة وبنائها فالحق ما ذكره الله قدس سره والخان اولا في معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور لان الدال على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى للمتامل فيما وما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يسمن ولا يغني من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس عن الخروج المحقق حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل التحقيقي لغير المنع على ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا في صرف امثلة التحقيقي وعدم صرفها على ما ذكره الله قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج كما يدل عليه قوله وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيقي لغير المنع فكانه لا يدل فصح قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غير منصرف للاشعار بان جبل ماو احمر غير منصرف ليس منتزعا على تنبيه العدل بل الامر بالعكس فاندفع ما قيل الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا محض كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل قوله فوجوده متحقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي هو طرف راجح فاندفع بانيل انت تعلم ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدمة ظنية قوله وفي بعضها الدليل غير منصرف غير انه اظهره بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف في كلامهم وعدم السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجدان صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل للمعدول ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها الدليل غير منع الصرف لان هذا المجموع عين منع الصرف مستبعاته لا مقابله قوله كما اما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل آه فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري كما لم يصلح لانه مفروض مقدر فاندفع ما قيل اذ اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدر فلا يصلح الانقسام اليه بسبب الاعتبار قوله الى رباع ومرباع في المثل هذا هو الصحيح ونص عليه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقال السهيلي قدس سره في حواشي المتوسط قال الصغاني في شرحه وبه يقيد عداه الى التسعة اولا يقيد فيه خلاف اصحها انه لم تثبت وقد نقض البخاري في صحيحه على ذلك وقال الرضي قد جاء فعال من عشرة في قول الكسائي والفراء والكوفيين يقيسونه عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسماع مفعل يستعمل على وزن فعال من احد الى عشرة مع ما بينهما نحو خماسي وسباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل المتاخرين قال الشيخ ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان عن احد الى عشرة وحكى البنائين ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار انتهى وقد جاء سداس في قولهم احاد فما قيل قولهم والصواب مجيئها الصواب مجيء عشار وشذ ليس على ما ينبغي قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا وكل فعل معناه الزيادة فهو افعل التفضيل فاخر اسم التفضيل واحتمال المجاز والمبالغة تدفع بالاصل ويكون التبادر من المعنى التحقيقي وان افعل ليس من صيغ المبالغة والاولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر آخران آخرون واو اخرو اخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر فى الاصل شدة تاخرا وكان فى الاصل معنى نحو جائنى زيد ورجل آخر جل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى **قوله** ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر جل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائنى زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى هذا كلام الرضى وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول والا لكان شاذا ولكان لاستعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل قد دل على اعتبار الاخراج الا ان دلالته لما لم تثبت ما هو المشهور صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل **قوله** ذكر بهذا الكلام ما قرره آنفا من ان المعدولية يعلم من عدم انصرافه ووجود الاصل من الادلة **قوله** وانا لم نذهب قيل هذا الوجه ضعيف لان قائله فى تقدير الاضافة فى الكلام لانى فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جائنى الرجل والرجل الآخر جائنى رجل ورجل آخر لو فرض انه فضل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة ذو مناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال انه قاصد تم فى فرض الاضافة فى الاصل وذلك انهم قالوا ان فى قيل اذا لم يذكر المضاف اليه يكون معربا بحسب الاشباع فشاع الى الشراب اه مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام فى الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبنى على ان الاستعمال فى الاصل هكذا وهو فى حيز المنع او يجوز ان تغير الاستعمال الذى كان فى حين التفضيل لان التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ لمعنى غير انتهى اقول مقصود المعترض ان قاعدتهم من بناء اللفظ وابقاء التنوين فيه او اضافة اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام لا اللفظ الذى ليس له مضاف اليه مقدر فى نظم الكلام كآخر بل الاضافة فى المعدول عنه فلا يجرى القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت انتفاء المعارض لانه ان اراد ان التنوين يوتى فيه عوضا عن المضاف اليه وان لم يكن مرادا فهو خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضى فى بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لانا نمنع ما اثبته لان انحاء معنى التفضيل لا يلزم فيه الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلى او منافيا للمعنى الثانى وليس الامر كذلك **قوله** لما وجب التنوين قال الرضى ولعل ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بل ذهب اليه الخليل فى انه راجع انه من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاول ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره انتهى **قوله** وان كانت اسما قال ابو على والحق ان جمعا اسم لا صفة قال الرضى ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا لكونه مفعلا اذ لن يجمع على جمعون شاذا ولا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع انتهى وقيل ولان يقول انه علم جنس انتهى وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا **قوله** فاصلها يعنى لانه كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس فى اجمع جمعا اسما وصفة فاصله ما جمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو قياس فيه من جامع او جمعاوات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير فى كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما فى الرضى قال المصنف وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار اسما بالغلبة فى التاكيد فما عنده كما سود وارقم وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل

من امثى الصفات هو امن باب احمر حمرا دام من باب الافضل والتفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر لجيئه على اجمعون وجمعه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة افاعل فافعلون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدها واليقم افعل فعلاء
لا يجئ في الاغلب الاني الالوان والحلى والاول ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى
قرأت الكتاب جميع انه اتم جمعا في قرأتي من كل شئ ثم جعل لمعنى جميعه والمحى عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد
على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه بعاء وهو جمعى كاخرى والجواب انه لما المحى عنه معنى التفضيل جاز ان يبنى بعض الصفات
مما هو قياسه ولا يبقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على فعل وهو صفة فجاز جمعا كحمر واذا جاز لك
ان تقول حسنا وحسناء وعليا مع ان مذكرها احسن وحسن وحال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن فعل
انتهى قوله ولما بقى فيه معنى الصفة اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا تتبع الموصوف لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
هذا ما ذكره الرضى وليس المراد انه بقى وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن بقى وقوله ثم جعل لمعنى جميعه والمحى عنه وما المحى
عنه اذ الالمحى بسبب الغلبة فلا يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فتدبر ان الجمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه
بحث لانه قد صار اسما صريحا بالمصير فلا يكون في حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفة الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار
عند المصرح فاندفع ما قيل كلام الله لا يخلو عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه السبب الصفة الاصلية قوله
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل نفى اخر وجمع من قوله وحيث لم يستقل بواحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر اخرا
آه لا يرد على الدليل نقض ورود الفاضل الهندى بالجموع الشاذة قوله وادا الجمعيات الشاذة ودفع النقض بما ورده الفاضل
الهندى على التعريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقى والتقديرى
ذيل التحقيقى الذى ذكره بقوله واعلم انا نعلم قوله فلا تشذ وذه في هذه الجمعية جواب لو لكن التعارف في الجواب هو الماضى مثبتا كان
او منفيا مع اللام او بدونه ولا يجئ جوابها جملة اسمية والزمخشرى يجوز وقوع الاسمية جوابها كقوله لئن لم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير وعند غيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صح به الرضى وبالجملة وقوع الاسمية بالفا جوابا لما ورد بدليل غير
معلوم ولعل التقدير سيره اطلع على ذلك قوله لما وجد غير منصرفين الى قوله اعتبر فيها العدل والا فالقياس صرفها وعدم
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذى هو علم ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقائم لثبوت قائم
وعدم قائم قبل العلمية فيمكننا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل غير منقول عن شئ
وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين يحمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه عن الصرف
الا حاكما للشك فيه بالاغلب اما وجود ان جميع الشرطين لكنه جمع في كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين
وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية واما فعل فهو منصرف لو جاء شاذ وذلك في كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاء له فاعل

قبل العلمية مع ثبوت فعل فيه قبلها كحكم وضع عليهن لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان ينقل
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان حتل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه عمرو زفر كما جاءها فاعل قبل العلمية
جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمره وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وانكان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف
فيه منع الصرف لا غير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت فاندفع ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت نعم لو كان ثبوت
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا آخر لكان منافيا وليس فليس **قوله** من غير ذوات الرا العدل التقديري انكان
عبارة عما قد لمنع الصرف او البنا والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب حذف التقييد به ليكون ذوات
الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وانكان عبارة عما يعد لمنع الصرف فقط كما ذكره الشرح وكان
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به
لكن ما نقل عن بعضهم من ضرب الخط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة هذا الكتاب مقروة على المصنف
فيها لفظ قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود بنا في التوجيهين
على تقدير صحته **قوله** مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبيه سيلا وكانه موث شاعي ليندرج
في اعلام الاعيان المؤنثة وفي المفصل حضار لاحد المجلسين وبطا للكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم لبقعة مخصوصة
قوله فانها ثنية وفي بعض النسخ فانهما بنيتان ذا الوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعتبر فيهما فلا اعتبر
فيهما اعتلال يعني ان ذوات الرا بنيتة في لغة اكثر بني تميم ووجه تخصيص البنا بذوات الرا مع ان التقدير
الاعراب والبنا مستقيم في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة تصد الامانة المنحة الموجبة للحفة المستدعية لثقل الرا لكونه مكررا مع علامة
كسرة والرا هي الاصل الا بالبنا **قوله** وليس فيهما شئ من الاسباب الموجبة للبنا المبنية في اول المبنيات **قوله** الاسبان العلمية
والتانيث مثل قوله فعم لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصد منه نفي سبب جب للبنا عنها بالكلية اذ نفي ذلك
على الاطلاق واثبت امر الا يتصور كونه موجبا للبنا اشعارا بانه ليس فيهما فاندفع ما قيل عن توارد انه ليس فيهما شئ الا السببان
سقوط المنع وان اريد انه ليس فيهما موجب بنا الا السببان فضيه انهما ليسا موجبي بنا **قوله** فاعتبر فيهما العدل التحصيل سبب البنا
اي تحصيل احد جزئي سبب البنا واطلق السبب على الجزء الاخير اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا كلاهما وسلام **قوله** كون الاسم دالا
على ذات بهمة منه حرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان تلك مقام معناه مكان
فيه القيام لا شئ او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ما له القيام فاقيل لم يقيد بغاية الابهام كما
قيد في ما دل على ذات بهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفته
تلك الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير منتقض بما سم المكان

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لا تعين لها ولو قدر حوا بذلك فقالوا الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما هذا كلامه وكذا ما قيل خرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسما الزمان والمكان اذ المضروب مثلا مكان فيه الضرب لا مكان الضرب ليس بشئ وبالجملة الذات فى الصفات مبهمة لا تعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفى اسم المكان لما تعين نوعى فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اخراج المخرج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفى احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصد فى التعريفات شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فى التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون قيد الابهام فى الآخر وما نحن فيه كذلك صلى ان فى الثانى فائدة اخرى ولا يشكل بالبياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن مثلا صح به القاضى فى تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ما او غيره فمعناه شئ ما له الانصباب يؤيده ما ذكره الخامنى فى قوله تعالى ان افيضوا اى صبوا من الماء وما زرقلم الدهر من سائر الاشربة ليلائم الاضافة لانها تشكل بما اذا كان مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا يعمم منا الاختصاص بالماء فمعناه شئ ما له السيلان بطريق الكثرة ويسلم فمعناه شئ ما له الكثرة وان كان ذلك الشئ فى الواقع ما لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا فى مفهوم الفيض ولا بالتصغير لان المقصد تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف ايضا نحو آلة وكتاب وغير ذلك من الاسماء لانها اعتبر فى مفهومها مع خصوصية المعنى خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ما خوذة مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف فى الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفى تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة قال السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح والمعيار فى تمييز الاسماء التى وخلت فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آله واحد قديم ولا يقال شئ آله ويقال كتاب كريم ولا يقال شئ كتاب فظهر ان ما قيل ولا شك ان تعريف الصفة يصدق على الآلة فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغى واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدرى القائم بالغير سواء صدر عنه او لا ملاحظة الذات معه عبارة عن تعلق ذلك المعنى بتلك الذات تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذى قام به المعنى متحدان فى الفاعل ومتغايران فى المفعول فظهر ان ما قيل المراد بالصفة الاسم القائم بالغير ويشكل بنحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات المفهومة منها بل واقعا على الذات تقول قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة قيل والذكورة ايضا وفيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة مما يدل عليه اللفظ وان لم يكن مدلولا فى كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام فى اى صفة كانت بل فى صفة هى سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انه يجعل الاسم وصفا فهو فى حيز المنع وايضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا لملاحظتها مما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها والذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك قوله علم ان معناه اى معنى اربع المذكورة فى المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان يقال موصوفة بالاربعية بدون قوله مرت بنسوة كما لا يخفى قوله موصوفة الاولى كما قيل متصفة لمعنى نسوة ثبت لمن الاتصاف

بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه بقوله موصوفة اذ المنسوبة متصفة في نفس الامر
بالاربعية لانه وصفها احد سابع ان فيها اسهاما خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفها بالاربعية اي بكونها اربعا واشتهارا طلاق
الموصوف على من قام به المعنى ليخفى من شانه ان يوصف سواء وصفه احدا ولا لا يدفع الاولوية بل للصواب ايضا وكذا كون السبب
هو الوصف واثباتا الوصف العارض لا يدفعها على ما قيل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اقتضاه صدق بعض افراده
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يصح القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند بعض دون آخر
ولا بان ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة بل بسبب ان ياول انظر كما اشار اليه الشارح قدس سره العزيز
بقوله الاول للحية السوداء اي بقيد معنى الغلبة عنده وليس ما ذكر هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم
يصير بكثرة الاستعمال في احد اشتهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار مشتهرا في عبد الله فلا يحتاج لدال قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
قوله في الفهم عنه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود او غيره نحو مندي اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن
اتى بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضي ويشار بالمفرد الواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه
بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** اربع في ذا هو تقدير لمدلول لام اسم فاحله لقوله صرف اذ صرت بنسوة اربع لا صيله لا يجوز اشارا اليه العاضد المثنى
ح بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة جزئه وكان التعرض عليه بانه خفض عين ما جعل المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد فخفض عينا تضاف نسب
اليه ما هو بريء منه من اذا راد بالكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة **قال** والاصح قال الرضي لبعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة نحو
ونحو من الغالبات فينصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وانكان تحي الوصف بانها
قوله الاول للحية السوداء اما للحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عن المصنف ما ذكره الشارح قدس سره فلا يتصور معنا يشير
اليه لفظ كلامه بل نظم مصروف عنه تصحيحا للغلبة وتحقيقا لها فاندفع ما قيل ظاهر كلام المصنف ان الوصفية زالت في الاسمية حيث صار
اسما للحية فقط والقيد فقط ومع ذلك يعتبر الوصف الذي زال عنها بالكلية وكذلك استدل لمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب
سيبويه مع انه لا يكون له اثر مع عدم استعمال المتكلم اجدل وانعي واخيل في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها
او يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المصنف عدم تحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة
للصفة فلا زاد انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوه اسم اي شدة وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر وجدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر وخيلان ومع ثبوت ما توهموه تحققا على ما
ذكره الرضي لعدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء قد يتعلق معرفا والكان المشهور تقدير الفعل او المنكرة تعالى
بمنزلة المعنى اذ لا حسن جعله حالا بناء على جواز اقتصابها من المبتدا وعلى تاويل الحال المقصد بيان شرط التانيث بالتاء لا حال كونها

والكان العاقل واحد اخرازالة الخ تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما دليل عليه ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان سبب الفاعل للاستمرار للحدوث ولو سلم فذلك بما يرتضى على ما مر بقي ان في جعله ظرفا نوا مستقلا بالتأنيث على انه مصدر ليوافق السباق اقول جزالة المعنى واعمال المصدر المعرف باللام قليل في غير الظرف واما في الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل فلو لم يذكر الفعل لاحتمل ما ذكره التوجيهين **قوله** لان الاعلام اي الاعلام العددية واما الاجنبية فربما تصرف فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسب مع عدم سبالاتهم تأمل من لوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فانصب به ما شئت فقالوا في جبرئيل وميكائيل وارسطا طاليس جبرال وميكال وارسطو **قوله** محفوظة عن التصرف اي بالنقصان فنا عايشه رض كراجعفر صارت لازمته لا يحذف الالف الرابع واما بالزيادة فالكان الحرف الزائد لا تفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وتا التأنيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو مقوى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلاما فيما زاد على العلم بعد وضعه اذ الكلام على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتا الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لام يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه الا المفيدة المعنى التأنيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا جازت مطلقا ان لم يخرج بها عن التعيين كيا النسبة وياء التصغير وتنوين المكن نحو هاشمي وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جريان التصغير بعلامة كما في الزيدان والزيدون **قوله** بعد الامكان واما اذا وعت الى التصرف بالنقصان مفردة كالتخفيف الداعي الى الترخيم فيتصرف فيها **قوله** اي كالتأنيث للفظي الا ان اشتراط اللفظي بها ليصير التأنيث لازما تحصيل سبب آخر بخلاف المعنوي فانه بتحصيل سبب آخر فقط اذ لا يتصور العروض مع التقدير **قوله** لان يعارض ثقل احد السببين فيه امر آخر مؤثر وبهذا في بعض الحواشي الهندية منع الجر والتنوين عن غير المنصرف الخالي عن مشابهته له من حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشارح قدس سره سابقا وهو الظاهر من كلام الغاية وتبعه قوله فيما سياتي للمعارض المختص احد السببين وقول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فجوز دخول السببين لا يدخل له في منع الصرف حتى يعارضه بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة المختص على هذا ان الفرعيتين ان حصل بهما المشابهة كما ان سكون الوسط يثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد فعل ماض تلاقى ساكن الوسط وضعا فبانتفاء المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا يعارض احد السببين لا كليهما والكان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرعا لا آخر تقابلا بالنسبة الى الاسم ليس ذلك فيشبه الفعل ليثقيل لدلالته على الحدث والزمان والمنسبة تثقيل كل من السببين له مدخل في منع الصرف ومعارضة المختص له ظاهرة **قوله** ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المشتمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض وقد وجد المعارض فيه وبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثلاثي الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكور كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يلتزمون الصرف متمكنا كان او جوز بعضهم امر التأنيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله** واما ستة فجميع النحويين على منع صرفه للتأنيث المقدرة وقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جُلّى جُلَيّ جعلوني ولا تقول في جمزى الاجمزى كما لا تقول في جادى الاجادى وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف

السماوسند التأ قوله بالمونث المعنوي المراد منه ما كان التأنيث فيه مقدرا لا المونث الحقيقي صح به الرضى وهو بهذا المعنى اذا سمي مذكر لا يحتاج الى شرط آخر غير ما ذكره المصنف نحو نسأ ورجال ثانية ليس بتقدير التأنيث وليه بالجاعة فصرفه اذا سمي به مذكر لا يضر المعنى يحتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التأنيث فيه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كمعترب وليس كذلك لكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم حُيَضة كما تقول في سأتية ولبس كذلك لانك تقول فيه حُيَيض فصرفه بعد التسمية للمذكر لا يضر اهـ وصرف نحو رباب اسم امرأة اذا سمي به مذكر ليس بعده مذكر اعتضاد وعدم اعتبار كونه مونثا لان قبل التسمية بالمونث كان مذكرا بمعنى الغيم وبعد التسمية به ايضا صار مذكرا اعتبارا له كما انه لا اعتبار للسطر المتخلل بين الدين بل هو وهم محض وكذا وجوب صرف المونث السماعي الذي غلب استعماله مذكرا بعد تسميته المذكر به ليس الاجعل المغلوب كالعدم وجعل الغالب هو الاصل واللفظ مذكرا محضا ما غلب استعماله مونثا فانه وجه ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف ايضا وما يتساوى استعماله مذكرا ومونثا اذا سمي به المذكر جاز فيه الصرف والترك وتعجب من الرضي انه كيف قال وتشترط لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركها اهم بعد ما فسر المونث المعنوي بما نقلناه عنه وقال ايضا فان سمي به اي بالمونث المقدر تأه الذي عبر عنه بالمعنوي واما قيل المراد ان شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة وان ينضم الشرطان الآخران ففيه انه لا يصح جوابا عن الترك كما لا يخفى نعم يصح جوابا عن شبهة القصر والقائل قصد الجواب عن الاول وايضا فيه اعتراف بان نحو نسأ ورجال وحائض طالق من المونث المعنوي وليس الامر كذلك كما عرفت ان المعترض اخرجها عنه قوله لان الحرف الرابع يعني مثلا اذا الخامس ايضا قايم مقام التأ لا بد لنفي ذلك من دليل قال الرضي وما يسد مسد الحرف الاخير في الزائد على الثلثة آلان موضع الثاني كلاهما فوق الثلثة فقوله الحرف الاخير يعم الرابع والخامس وفي المثل اعتبر الزايد على الثلثة وهو ايضا عام وبالجملة القول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التأ عبارة القوم ليس على الاطلاق ثم القول بان تخصيص الحرف الرابع بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد منها ما يقابل الالف الثاني في التصغير حرفا رابعا الا بري ان في مجمرش الرابعة قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير مجمر في مصباح علما لمونث رائكان النائب الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغير مصباح فعيل فاليا ان بمنزلة الزايدة لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد وبها وجعلوا حاء مصبيح حرفا رابعا مع كونه لمصباح منها لا بد منه ضرورة لا يخفى من وخدعته اما ولا غلان قوله لان تصغير مجمر تلك هذا احد الوجوه الثلاثة المذكورة في تصغير الملهى والثاني ان يحذف ما شبه الزائد اي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس وفي الشبه فيه في تصغير مجمرش وفرزدق مجيرش وفريزق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال شبيها بها هو منها وهو التا والثالث ان يبقى حروفا فتقول سفيرجل بكسر الجيم فتحي الصورتين الخامس قائم مقام التا وما ما نيا غلان المراد من فعيل وفعيل صورة الحروف والحركات ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل يكرم في فعيل فعدم اعتداد اليائين لانها ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم منه فساد على ان الالف الزايدة في مصباح كان معتدا به حيث صار به الخامس فلا معنى لعدم اعتداد اليا المنقلب منها في المصغر قوله اي يكون هذا النوع بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبر الكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع بالقياس الى مطلق التعريف فاول اقدس سره كونه علما بهذا النوع وفعالكبرا الكون وعدم استقامة حمل كونه علما على الضمير المستكن

في قوله يكون الراجح الى التعريف ردّا على من زعم انه لا يجوز حمل الياء على المصدرية لما ذكر فان قلت لم لم يقل المعرفة شرطا
علمية ليستغني عن التأويل قلنا يجوز حمل الياء على النسبة ايضا وقيل ليس هذا لام ابدل عن المضاف اليه كما في قوله
الثانيث بالتاء شرط العلمية قلنا الابدال عن المضاف اليه ليس منحصرا في اللام بل التنوين ايضا تبدل عن المضاف اليه اذا كان
المضاف امرا نسبيا وكذلك وقد قال به هذا القائل ايضا في قوله من تسع **قوله** وانما جعلت شرطا للتا تعرف اذا العلمية تنافي
اللام والاضافة فاذا استعملا جاز ان لم يمنع مانعا فيهما ايضا اعني التنوين رعاية للجهة بين امكنت بتبع الكسر التنوين على ما
رأيه وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم وامابدونها فيقبل اللام والاضافة اذا لم يمنع فيقبل التنوين ايضا مع
الجر مع سائر التصرفات فيصير كالعلمة العربية **قوله** لئلا يعارض الخفة حد السببين اذ العجمي المجرد كونه ثلاثيا ساكنا وسطه يشابه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الحقيقة بخلاف كلام العرب
فاندفع ما قيل فيه بحث اذ الكلام في الالفاظ العجمية وهي ثقيلة على لسان العرب فاين الخفة حتى يزاحم احد السببين **قال**
تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة واعلم ان الزيادة على الثلثة تعتبر عند الكل واما التحرك فلا اعتبار له عند سيبويه واكثر النحاة
فنحو لمك عندهم منصرف وجوبا كنوح قال الرضي وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في الموزن انما اثر لقيامه مقام الساكن
علامة التانيث وانما الجملة فلا عاصة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي المجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب
والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف ايضا بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز الصرفه وترك صرفه مع ترجيح
الصرف فقد جوز تاثير الجملة مع سكون الاوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس لشيء لانه لا يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من
الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه وعلى هذا قدم قوله تحرك الاوسط مع ان المناسب تقديم الزيادة اهتماما بكونه شرطا للمنع لكان
الاختلاف ولهذا ايضا قدم ما هو متفرع عليه على ما هو متفرع على الزيادة **قوله** هذا اختيار المصنف وعند غيره نوح كهند هكذا في حواشي
الهندية وقال بعض الشارحين لما قوله وعند غيره نوح كهند ليس على ما ينبغي لان نوحا تمام التصرف عند سيبويه واكثر النحاة وانما تم
نوح كحكم هند عند الزمخشري هذا كلامه اقول قال الزمخشري في المفصل وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الوسط كنوح ولوط
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة الساكن احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه انتهى وهو بظاهره
يشعر بان القائل بجواز الامرين في نوح قوم من النحويين وهو قد نقل قولهم واشار الى تزييفه بقوله في اللغة الفصيحة التي عليها
التنزيل وبقوله وقوم اشعار بان القائلين يجهلون فظهر ان قوله وانما حكم نوح على سبيل الحصر ليس على ما ينبغي وان الاعتراض
على الحواشي ساقط وان المسئلة خلافية على ما يشير اليه كلام الشرح فما في بعض الحواشي لا يخفى ان منع صرف نوح سهو من
صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان نسبة منع صرف
نوح الى قوم على ما وقع في المفصل سهو وان لم يذهب اليه احد الا ان دعوى ان تتبع المعترض تام وتتبع العلامة قاصر دونه
خرط القتاد **قوله** لوجود الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في المشروط اذ لا يبقى بدونه عجمة اصلا فيكانه عربي
سواء كان تحرك الاوسط او زائدا على الثلثة بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى عجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط من حيث
هو لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجود مع المشروط فالمنع في الحقيقة متفرع

على الشرطين فاندفع ما قيل هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شتر وابراهيم وهو غير صحيح لان عدم
الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلميه واحد من الزيادة وتحرك الاوسط **قوله** من انصراف نحو نوح مما انتفى
فيه الشرط الثاني بالكليه وكان يدري في انظار انه غير منصرف وكان في الحقيقه الحكم بمنعه وهما محضا بخلاف نحو لجام فانه لعين بهذه
المثابه فلا يحتاج الى ذكره بخلاف شتر فانه وان كان الحق عند المصنف الحكم بمنعه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه واكثر النحاة
ليس وهما محضا حتى ينبه عليه اولا بل الحق الصرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص للتنبيه المذكور فقط فظهر ان قوله
ولهذا قدم الصرافه لا اعتبار عليه فاندفع ما اورد عليه ايضا بعد واحد من انه غير تام لان سيبويه واكثر النحاة ذهبوا الى انصراف
شتر والحق عند المصنف عدم انصرافه **قوله** والى صيغة التي كان اولها الى **قوله** اوسطها ساكن هكذا في الحواشي الهندية وقال بعض
الشارحين لها وفيه بحث حيث يصير قوله بغير ياء على هذا تفسيرا لان مايكون الفه رابعة نحو فازنة بعد الفه ثالثة اوسطها متحرك فيخرج
بقيد صيغة منتهى الجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اذ لان المراد بالاوسط ايا المدرة لشهرة تفسير صيغة منتهى الجموع
بالمفاعل والمفاعيل فيكون مافيه الياء من قبيل الاول **قوله** وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى تفسير آخر بصيغة منتهى الجموع
يعلم منه وجه التسمية بمنزلة التفسير للاول فلا يرد عليه النقض بكملات والنقض بصحاري ايضا فاندفع لشهرة كون اول الحرفين
او الحرف بعد الالف فيهما مكسور الفظا او تقديرا والصحاري ليس كذلك وما قيل لم يتجاوز من دخول صحاري في التعريف
لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لامحالة لالف التانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب
الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط **قوله** ولهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا
تجمع جمع التكسير مرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره وبيان انه اولى بذلك من غيره وليس علة
للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بمثال بنا على انه بخصوصه غير قابل للتكسير غير صحيح **قوله**
صيغة منتهى الجموع اي صيغة هي نهاية جموع التكسير اي بجمع الجمع الى ان تنتهي الى هذا الوزن جمعه مرة فيمتنع اخرى جمع تكسير
قوله لانها جعت ايس علة مستقلة لسميت لان انتفاء تقديم قوله بهذا الحصر ولانه اولا قد حصل فالمناسب في المرتبة الثانية
العطف بل هو علة للعلية المستفادة من قوله لهذا على ما قيل فعلى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع هو تعدد الجمع في بعض
الصور مرتين او مرارا **قوله** فانتهى تكسيرها يشير الى ان الانتهاء متفرع على تعدد الجمعية **قال** بغير ياء منقلبة عن تا التانيث
يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الها **قوله** بغير ياء وهو نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من
تا التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما شبيه بها فلا يرد شاشنة وفرازنة وجوارية اذ التا فيها ليست للتانيث بل
في الاول عوض عن ياء النسبة لانه جمع اشعثي وفي الثاني للدلالة على ان واحدها معرب بقي الكلام في ان التا الذي عوض
من الياء بل يصير بها في الوقف ام لا وفي اخت وبنت لا يصير بها في الوقف بعد ما صار عوضا عما نه كان في الاصل للتانيث
قوله ولا حاجة الى احراج نحو مدائني مما كان جمعا ثم صار علما لحقه ياء النسبة **قوله** فانه مفروض والكلام في جمع يكون
جمعيته محققة ثابتة على حالها وشل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسبة نعم اذا صار علما وزال عنه جمعية كحضاجر ومدائن فانه علم
لبلد معين جاز دخول ياء النسبة عليه وح لا يصير جمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وايضا باستزاج الياء

خرج عن الصفة المعتبرة هذا اذا لم يكن بالنسبة في مفرده اما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كرسي
في جمع كرسي هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس جمعا في الحال
ولا في الاصل على ما في الشرح والحواشي الهندية ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر نحكم بانه ليس في الاصل
وقد اجيب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه اذا كان المراد الجمع بجميع حروفه لصاغ قوله بغير ها لان نحو فرازنة ليس بجمع بجميع الحروف لخروج التاء عن صيغة الجمع
وقال بعض الافاضل وفيه نظر لان فرازنة جمع مع التاء والا لكان مع التاء مفردا فلا واسطة بخلاف مدائني فانه مع الياء مفرد بدون جمع فافهم
انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التاء ليس بداخل في صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع التاء
جمعا لا يفيده لعل مراده من قوله جمع مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا القائل بخلافه حيث قال التاء
في وزن فعالة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمي فلا كجوارية في جميع جوارب بصحة
ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمي فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزومها في جمع المنسوب دون الاعجمي ان التاء في جمع
المنسوب عوض عن ياء النسبة فيلزم بخلاف الاعجمي اذ التاء فيه ليست بعوض عن شئ فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء في فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
الياء فلا اذ لا تاح يكون لازمة قال الرضي في بحث المونث واما فرازنة ونرسيانة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المدة وان
يكون لتعريف الواحد والتاء والياء في نحو جاجة لا يسعه طعام معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء قوله فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب قوله فعلم جامد سبق اي من قوله بغير ها قوله احدهما ما يكون بغير ها وثانيهما ما يكون بها فحيث الاجمال المقتضي
للتفصيل فيكون اما التفصيل وفيه رد على الفاضل الهندي حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف قوله فايا ما كان بغير ها او اشارة الى التفصيل
المجمل وتقدير ما لا بد منه في التفصيل من تعدد واما قوله وانشائه حماري قدرة ليكون موافقا لثاني قسمي الاجمال الذي ذكره
وكان المناسب للسياق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فمنصرف قوله هذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
ان يكون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنى فنظر منه ان السبب هو الجمعية فنشا منه ان حضاجر ليس فيه معنى الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل شاع هذا البيان في الشروح حتى صار مجملا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا مما سبق ولا يسير
لذلك قوله يطلق على الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية قوله ينبغي ان يكون منصرفا لان
منصه سند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف و
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضبع ظني انه حال عن المبتدا
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما ينتفي به الجمعية فيشمل التنكير ايضا او لان الموجود فيه بالفعل هما ينتفي به الجمعية العلمية والتنكير انما هو بر فعا او للرد على سعيد بن
الاخنش حيث قال يصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر

الاعلى قول من يجوز الحال عن المبتدأ ومن ضمير قوله غير منصرف لعدم تقييده منع صرفه لكونه منقولا من الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف
لذلك بعد التنكير اية على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راى بعد العهد بالجمية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباب اعمر
مرح به الفاضل الحضرمي في كتابه المسمى بالارشاد هذا واما جعله حالا من مفعول اعيذ المقدر فليس بموجه كما لا يخفى والكان من
وجيه **قوله** والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى **قوله** لانه علم لجنس الضبع اه الضبع والكان انثى الضبعان كما قال المعترض مصرح به الشا
رح ايضا حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل
الهندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره
وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة عنه قدس سره المكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع
وهو معنى هذا المعنى قوله على الصحيح انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع فظهر ان منع التانيث مبني على انه ليس علما للضبع لا
على كون الضبع علما في اللغة هذا افاضلان المحشيان قد نقلا عن الصراح ان الضبع يشمل الذكر والانثى وعبارة الله قدس سره
يصلح للحمل على هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة **قوله** وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه نظرا الى قولهم عرب كما
عرب الاجر وهو غلط لان شبيه سيبويه اياه بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا **قوله** شبه الايري الى قوله بعد الا انه
اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** فقد قيل قال سيبويه وسمعنا يونس على انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو تماثيل فحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم قوله بانه على قوله غير منصرف للموازنة من غير سبب اذ لا سبب
فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يوثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازن بسبب عاشر
والشارح قدس سره بان الحمل من قبيل الجمع حكما وهو الصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي و
عدم النظير عنده سبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبر هاهنا في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على
هذا الوزن **قوله** وقيل والقائل المبرد **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء
في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاز ذلك في الاعلام كدائن في مدينة معينة اذ امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي
دون الفرضي **قال** فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يشكل على مصابيح بانه يوازن
مفردا وهو سراويل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو اعجمي بانه تامل وتدبر
الجمع فيه صرف اولم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع **قوله** فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب
وشرحه **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال
والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع
بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان اليائي الاخر يثقل عليها الضمة والكسرة مثلا
فحذفها وبنى الاحوال على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا احتيج اليه من خلافه والكلمة ح في حكم التمام اذ فلا اكثر حكم الكل فاندفع

ما قيل فيه انه لا اعلال في جواري نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عن ما يعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ما قيل تبعا لبعض القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين الضمة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فهو مسلم لكن لا ينفع ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تقوّل به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا نفسه بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالغرضية دون التنوين على ما في الرضي وغيره **قوله** عوض عن اليا المحذوفة او عن حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فاعلت الضمة الثقيل ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا اولية بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا او حركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض عن حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الحركة ثم جواري بتعويض التنوين من الحركة لتخف الثقل بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه بالياء مع كونه جمعا ومعنى بالغرضية قيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض من حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس بشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انها اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركة على انها بالالف اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى ودشمى كما في جوار لانها بالالف اخف منها بالتنوين وجواز بالتنوين اخف منه باليا فافهم في الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جائز عند القائلين بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جائز عند المبرد والقائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية تقديم الاعلال من المبرد فحصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فافي حواشي المتوسط والشرح مشكل **قوله** وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمر **قوله** فلو تطرق اليهما التغيير بجعلهما معربا على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد الخان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير التقدير وان خص بالخط فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونهما مبنيتين لجواز كونهما معربة تقديريا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان جزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحلي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لامن المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد في اجزاء الكلية ظاهرا فلا يلتفت الى كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدلالتها على قصة عربية لكان اولى لانطباقه على القيدين ووجه الاحتراز على تقدير الاعراب ما عرفت آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصرح مبنية لكن الرضي صرح بخلافه تأمل اه عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية الا بالاعراب ولا بالبناء لانها عن عوارض الكلم لا الكلام واما بعد التسمية رضي محكية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في انظار وبنية وعلى هذا ايضا وجه الاحتراز ظ قوله كان على المصرح ان علم انها بنيان عند المصرح واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسوال **قوله** كانه اكتفى اه تكلفة الشك لان كون بنا المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا ايضا بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا ما هو المعتاد منه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بنا المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور ايضا بعد تعينا لان بنا الاصوات والكلام مذكورا ايضا بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون قوله والاعراب الثاني مخصوصا بالبعض وان يكون معربا غير منصرف بعده ويكون قوله والا على عمومه **قال** الالف والنون المزيدتان اشعارا بان الشرط لا يختصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ بقوله فشرط سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يختصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ بقوله فشرط العلمية لا يحتاج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سايد الاسباب فان الشروط فيها مختصة فلا احتياج فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مختصة لكن الثاني مختصة اذ فعلانة وفعلى يختصان بفعلان فعيل مثلا زيادة وتحاذفا احتياجا ايضا اليها قلنا يحتاج اليها دفعا لتوهم الاطلاق من الشرط الاول قبل الوصول الى الثاني **قوله** اما كونها مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قول النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للعلمية والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة هذا اشتهر والصواب خلافه وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فزعمهم ان المانع الزيادة المشبهة للالف التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما اشترطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الشبه لا يقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باحيانها سالما لم يحتج عند الاستصحاب فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه **قوله** واما مشابهتها الفي التانيث هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير للفي التانيث وهذه الفرعية اعتبرها البعض لما عرفت من دلالة كلام المغني عليه ولان الرضي قال والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد وفرع ما يزيد علية انتهى والاول اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجيء بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون وهو ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا والوقوف هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما بوجه آخر لا يفيده فوائها نحو تساوي الصدرين فزنة سكران كزنة حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صفة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في حمران وعثمان وعطشان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التا وهما زيادة الالف والنون معا

كزيادة نون حمدان حاكمون الزائد الاول في الموضعين الفافاذا اجتمع الوجهان في مكان وعريان مع الصرف فالاول
على هذا هو الامتناع من تا التانيث هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما قال صاحب المعالي معترضا على قول اللباب وهذان الاخيران
يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لالف التانيث بل هما فرعا الفي التانيث من قوله هذا في الف ارطى
فاما في الالف والنون ففيه نظر فان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت وجهية من هذه
الجهة لكن ذكروا الوجه التقويتي مضارعتها لالفي التانيث لان فرعية توقف على شبه بمكان ارطى خان فرعية يتوقف على شبه
ليس بشيء فاندفع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين تقيمان فرعيتين فبين التقديرين
تنافٍ هذا تم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون او نهما
يمنع عن زيادة التا والوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط قوله الراجح هو القول الثاني لما عرفت ولان اشتراط انتفاء
علامته على القول الاول غير ظاهر قيل كان وجه الرجحان ان الاول تحقق في مذاكرته ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر معه الزيادة
وبعد لحوق التانيث بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التانيث كان له معنى لو كان الزيادة منتفية
بعد الاصلي وهو هم قوله لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على العكس
وهو الحق فكيف يصح المذكورة علما قديرا وجلالة مع مجرد المصاحبة صح به الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وهو المراد
اذ ليس المقصود التعريف بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه تعريف والمفيد
فائدة زائدة مقصودة في هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومه مع خصوصية الذات خصوصية الوصف ايضا كالعلم وكتاب قوله
هو بهذا المعنى بقرينة مقابلته للصفة قوله للاسم الشامل للاسم والصفة بهذا المعنى هو الظاهر والمتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع
فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الآخر فليس لي في هذا المقام واشباهه فلذا لم يحتج الى نفيه قال فشرط العلمية قال الفاضل المحشي
يحتمل ان يكون الفا يعني في قوله فشرط في جواب اما المحذوفة قبل قوله الالف والنون وقال بعض الشارحين لها واما احتاج الى
تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفا الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما
في نحو بحسبك هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مجرورا
لنحو قوله تعد وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقال زيدا فاضربه ولا زيدا فاضربه صح به الرضي وما نحن فيه ليس كذلك فكيف
يقدر بها واما ثانيا فلان حصر العامل في الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط فيجوز ان
يكون قوله فشرط جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذي ذكره مع انه ليس تمام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
شرح المفصل والعامل في اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون في المفصل شرح الواو
واما اذا ضعفا ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه هو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه فلا يرد
الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف وقال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاه وقال بعضهم هو الشرط

١٧

كما في متى واخواته ثم قال رد الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم تضمن نحو اذا غربت الشمس صُمْتُك بمعنى صُمْتُك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء دون الذي في محل الشرط اذ هو مختص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في نحو الكتاب هو الشرط اذ المراد بتضمن اذا معنى الشرط كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال المص في الايضاح شرح المفصل متى للوقت المبهم لانك تستعملها للاستفهام و وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس فاذا بالعكس وانكانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم هذا وبالجملة انكان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالعامل ما نفته من العامل صرح به الرضي حيث قال ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن صلته عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء انما رتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء ليدل الترتب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاءه مع كونه بعد حروف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في نحو وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا فان قلت ما العامل في اذا بعد تقديرنا ما قلنا هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لما فيها من الفاء المانع على ان الفاء انما يمنع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزاء واما اذا غيرت عنه فلا يمنع وقد غيرت عن الصدر لما يقع في الابتداء هذا وتعمل ما في الحواشي على طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيما اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار انها سبب واحد فان نظر الى انها سبب افراد وتغييران نظر الى ذاتيها تثنى نحو قوله انكانا نظر الى ذاتيهما كان النظر الى كونهما سببا ايضا جائزا واما قوله فشرطه فالاولى فيه اعتبار كونها سببا لان الشرط صار داعيا اليه بعد ما كان المقام باعثا ويحتمل الاحتمال الثاني **قوله** او شرطه ذلك لاسم احتمال بعيد مخالف السياق والسباق **قوله** تحقيقا للزوم زيادتها اذ بالالزوم يصير الزيادة قوية فتؤثر العلية وانكانت وضعا ثانيا لاجل الزيادة من صيغ الكلمة بمعنى انها صارت اصليتين مثل ياء كوثر بل بمعنى انها صارت كالتي من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الانفكاك وهذا ناظر الى القول الاول او يتمشى دخول التاء هذا ناظر الى القول الثاني **قوله** كعمران جاء في الاسم حركات الفاء في الصفة اعني بكسور الفاء مضمومها الفا ويكون مونثه بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا كعريان مونثه عريانة فحينئذ يتصور عدم دخول التاء في مونثه هو فعلان بفتح الفا لا غير ولا يبعد ان يقال قوله فانتفا فعلانة اشارة الى ذلك في المثل قد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء فعلان ومونثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا وجبنانا وسخنانا وسيفانا وضيفانا وصوحانا وصلتانا وقشوانا ومصتانا وموتانا وندمانا وتهمن نفرانا وقد جد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مزيلا للشك لابيات وزد فين خصمانا على لغة والبانا تم ضف البلدان بجا حملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدجنانا بدال حملة ويعم اليوم المظلم والنخلان بسين حملة دخانا بموحدة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المسوف كانه من السيف والضيفان بضاد وبموحدة وحاء حملة وثناة تحتية اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء حملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين حملة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد حملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **قال** او كانا في صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه ليس مما جوز وهذا على تقدير كون كلمة في مذكورا مع صفته واما اذا لم يكن مذكورا على جليه
بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه من قبيل ما جوز **قوله** فانتفا فعلانة فلم في ان المراد ان لا يكون مؤنث
الصفة بالتاء الا انه يحمل المخصوص نفسه الله قدس سره وضاله بقوله ليصح امتناع دخول تاء التانيث عليه اي على الالف والنون
او على الصفة لانه بمعنى الوصف سواء كان بفتح الفاء وضمها وقيل انتفا فعلانة تفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم
انصراف عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع دخول تاء التانيث عليه تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه
يدل على ان المراد انتفا فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون انتهى وفيه ان الضمير المجرور في مفاده الظاهر ان الى
فعلان بفتح الفاء فتفسير الله قدس سره ليس بصريح في رده اذ الضمير في عبارته ليس متعينا الرجوع الى ما يشمله وغيره والكلام
الى الالف والنون فاستلزام ذلك عدم انصراف عريان مما على ان تفسير الله قدس سره لا يدفعه اذ المراد من الضمير المجرور في عبارة
اية الالف والنون والكلام في نفس كلمة فيه الالف والنون والكلام المراد المذكر فحاوته ظاهرا بل مستفاد من انتفا فعلانة
ثم على ان المشهور ان التانيث طارئ على التذكير فالاستلزام ثم **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى يشير الى ان المقصود من هذا الشرط انتفا
فعلانة لكن يخدشه انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفا فعلانة ايضا ينبغي ان يمنع رحمان عند هذا القائل لحصول ما هو المقصود
وهو انتفا فعلانة الا ان يقال المقصود عنده انتفا بنيا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كل ما جا من فعلى لم يجي منه فعلانة في اكثر اللغات
العرب لا انتفا مطلقا ربعض بني اسد يقولون في كل فعلان جا من فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون بكذا في المرضى
فافهم المثل ان بني اسد قاطبة يصرفون ويقولون في مؤنثه سكرانة ليس على ما ينبغي **قوله** في انه منصرف او غير منصرف ظاهره لا
يوافق المقام اذ الاختلاف في احد الامرين لا في المفهوم المردد وقيل ان المعنى في وقوع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا الرد
وقيل يعني اختلف في هذين الامرين فان احد محل النزاع الصرفة فقد اختلف فيه وان احد عدم الصرفة فكذلك اختلف فيه
ووقع في الخاطر الفاتر ان المعنى اختلف في رحمن في وقت تفتيشه انه منصرف او غير منصرف وعلى هذا يكون في الخط فالاختلاف
وعلى الاولين بدل من رحمن **قال** ودون سكران حال من رحمن اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن تجاوز
من سكران وزمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا
كان اتفاقا في الكل فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران لانه على تقدير الاتفاق
ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف رمضان **قال** ووزن الفعل قد شاع ارادة الصيغة من الوزن وهو المراد
ههنا وقوله كشتر وقوله او يكون في اوله زيادة لا كيفية يحدث في الحروف والاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص على ما في
الحواشي السندية فاندفع ما قيل عليه ان العام انما هو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد وان يصدق على الخاص ويصح حمله عليه الوزن
بالنسبة الى الفعل ليس كذلك الا انه لما كان المتبادر من الاضافة توزن له زيادة تعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبة فيما ذكر شرحه
فسره الله قدس سره على وجه يصيبه بذكر الشرط مفيدا وعلى وجه يعلم منه كون وزن الفعل صفة للاسم على قياس سائر الاسباب وهو مفهوم
من المقام لا تفسير للوزن فاندفع ما قيل في تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن آه فظهر ان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
يحدث في حروف الفعل والضرورة دلت داعي الى حمله على هذا المعنى وقيل يجوز ان يكون الاضافة للاختصاص ويفيد الجز

حيث انه يفيد ان الشرط احد الامرين اما الاختصاص الحقيقي او الحكمي الحاصل بالغلبة المبنية على الدليل وهو وجود زيادة الفضل وهذا التقسيم لايستقيم من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل والعد كما يكون بالاختصاص والغلبة يكون للمجرد الوجود فيه مع وجوده في غيره فيكون عد الوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التقسيم قاصرا **قال** ان تخيص بالفعل لمعنى انه لما كان المتعارف في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص او خال الياء على المقصور عنى الناصة وكان الحمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله يعني الى ان التخصيص في المتن مستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل باو خال الياء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة واشار الى وقع ما يتوجه على هذا المعنى من انه فكيف توجد في الاسم بقوله الا منقولا من الفعل وفي نسخة به والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الفعل ليكون موافقا للنسخة الاولى وان كانت على خلاف المتعارف **قال** ولا يوجد في الاسم العربي يشير الى ان الاختصاص اضافي بالقياس الى الاسماء العربية فلا يضر وجود هذا الوزن في الاسماء المعجمة **قال** كشمشين معجمة فانه في الواقع عاطل فرس ربطه بقوله لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ربطا لطيفا وجعله مثالا له ولذا قيده بقوله على صيغته الفعل الماضي المعلوم والا فاضافي التفعيل معلوما ومجهولا يصلح مثالا للاختصاص وقدمه على ضرب وانكان ثلاثيا لانه صيغة معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ معلومه ليس من الخواص فما قيل يريد كونه علما تقديميه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لا يخلو عن مناقشة **قوله** فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما **قوله** وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر بمعنى اسرف **قوله** لما اي اسم لما لذا في الرضي وبعض شروح اللباب في الفعل بذر بموحدة وذال معجمة اسم لما قال شاعر حتى اذا سرحوها عرفت مكانها بجرا باو ملكوما وبذر والقوا هوذه كلها بآبار مكة كذا في الصحاح وفيه ان البيت انكان يستشهاد على ان اسم لما على ان جرابا وغيره وبيان لاسوابا فقوله وهذه بآبار مكة تيانية وانكان يستشهاد على ان اسم البير على ان جرابا واخواته بيان لقوله مكانها فقوله اولا اسم لما ليناسبه ثم فيه جرابا بجيم كغراب وملكوما كمضروب والمزبنين معجمة كقفلس **قوله** وعشر ثباثا مثلثة فوقية **قوله** وخضم بخاء وضاد معجمتين **قوله** رجل في الفعل قال الجوهري وهو اسم لبعوس بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ **قوله** علما لموضع بالشام في الفعل وفيه انه بيت المقدس **قوله** على البنا للمفعول وهو من خواص الافعال لم يجئ في الاسماء ودل اسم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدؤلي وان سلم انه اسم لقبيلة فهو ايضا منقول من الفعل المجهول وهو تولهم دئل فيه بسرعة من الدألان وهو مشي فيه سرعة فان العرب قد تنقل الفعل الى اسما الاجناس والانحان قليلا لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ولقولهم ثنت وثنوط طائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول قلنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دئل لغة في الدئل ودئم بمعنى الاست فشاذ في الجارالبردي دئم للاست ودئل لغة في الدئل من الاجناس المنقولة من الافعال **قوله** غير مختص بالفعل والمقام بالتمثيل المختص ومنه ان قوله ولم يذهب ليس بجيد ثانيا للتصييد اذ لو ذهب اليه المجهول لصح تمثيله ايضا في هذا المقام بل جملة متسانفة جواب لما يقع هذا الوزن المشترك غير الغالب سببا لو عند البعض ام لا **قوله** اي منع صرفه اي ضربا المعلوم الذي ليس بمختص ولا غالب **قوله** الا بعض النحاة وهو يونس وعيسى بن عمر وفالاول اعتبر خلافا منع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما والثاني بشرط كونه منقولا من الفعل كذا في الرضي وكثير

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية توسمي بحوضرب ودحرج معروفا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو غيره من النحاة
رزعم سيبويه انه لاينصرف **قوله** او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج منه ما ليس
بمختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وسبب آخر نحو احمر فالجمهور قال لا دخاله ومنهم من زعم ان وزن افعل غالب الاسماء
والمعم قال منكر الانكروه او يكون في اوله زيادة كزيادته موجها بان هذه الزيادات للاطراد وزيادة تهاني اول الفعل صارت
اشد اختصاصا به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه نظرا ان قوله غير مختص وقع نحو وان اولئك الخلوون الجمع والبه يشير
قوله غير قابل للتاء او المحتاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المصنف على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل اعم
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المصنف شيئان
احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب وليس بحاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسادس والثاني
انه راى ان نحو احمر وجمر لا ينصرف وعناوان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاحمر
واذهب للامن كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير مجاوفة فعل ثلاثي قليلا كاسمح واجمل واترو يقابله في الاسماء فعل
الفعل الثلاثي الذي في القلة نحو ابدع واكمل وادبت الظن من كلام المصنف انه ثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل يعارضه ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثاني فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر افرادا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازمه للنفي ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لا يكون قابلا
للقلة والكثرة تم الرضي ره وعليه حيث قال ولقائل ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اقر
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل يابى منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء من فعل
يفعل بفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو ذهب واحمر يذهب
على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كما شيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوحي العين وما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل على ان بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كلي ما يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف افعل التفضيل يبنى مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل ما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل آه هذا التردد مجرد بيان لمرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فعلى التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقديره للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقديرين تشكل الظرفية اذ ليس في اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه والاعم يصلح منظورا للاخص واما قيل على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بمعنى فضيه ان ما هو صفة ليس بمنسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي لاستقام ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظروف للاول بل قائم به الصفات تنسب الى موصوفها بمعنى كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره اقدس سره اولا راجعا اليه تكلف بارد وما ذكره الفاضل الهندي في الاجوبة من قوله او يراد اول حروفه الاصول فضيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول الفعل كالخامس احمر مثلا غاية شبهته باقية بحالها الا ان يقال في بمعنى على كما ذكره بعض الشارحين لها وما قيل الاول من تقديري المتن بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصد لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة انما ان يقال اذا كان الزيادة في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بموجه والحق من وجهين تأمل قوله من حروف اتين ولا دلالة لها على المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فمقيدة على الدخول على المادة ولو سلم فالمراد اشباهها المتحدة بالنوع معها قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله لم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطا لانه يوجب التقييد اللفظي وشرط وزن الفعل مطلقا به مع انه ليس كذلك فاندفع ما قيل يحتمل ان يكون حالا من وزن الفعل في قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فهو فاعل معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا يخفى عن ارتكاب تجوز لا يقال ان غير قابل غير قابل فلان يكون حالا من زيادة لتذكيره وما قيل المصدر يذكر ويونث فهو اذا لم يكن مع التاء والتاويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقا لانا نقول التاويل نكتة اليه عند تذكير الفعل او الجزء يدل على ذلك قول السيد السند قدس سره الغزيز في شرح المفتاح في بحث القصر فاعل ناصب مصدر ضاعت بتاويل ان يضاعت قوله لاختصاصها بالاسم مع صيرورته بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجري الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن بصيرورة الاسم فلم يخرج الاسم به ولها عن وزن الفعل هذا والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى فيه نسبة امتناع الغير الا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل الخروج على تقدير لحوق التاء لا على تقدير قبولها والكلام فيه لانه لما خرج الوزن بهذه التاء عن وزن الفعل لا حاجة الى التقييد لان الكلام في وزن الفعل لانا نقول التقييد به ليحكم على بعيل وارنبة لحاقة التاء في المؤنث بالانصراف ولو لم يقيد به لتوهم ان بعيل غير منصرف وبعلة منصرفة قوله قياسا بالاعتبار الذي اتبع من الصرف آه قيل يتبقى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومونثه بالتاء خلاف القياس ونادرا ما القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح هذا فقط قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرأ وامرأة هذا كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتاء في الاسماء خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المص في الشافية

وافعل للتعدية غالبا وقد للتكثير غالبا مع ان المعاني التي غير جامد ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافا قليلا او لا
لا يستلزم خلاف القياس وانما الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسماء بل في اسماء الجوامد واسود ليس منها **قوله** بالاعتبار
الذي اي غير قابل للتأ باعتبار ذات السبب الذي امتنع اي قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن افعل
لاجل اي لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقة لجبر وذلك السبب الذي شرط عدم قبول التأ باعتبار بل لا بد من اعتبار
وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار السبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم
من تحقق الشروط والعلل في الاسماء فلا يدان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد الكائن قيد النفي فعدم القبول
باعتبار ذات الوصف ثابت لاسود والكائن باعتبار لا باعتبار بل باعتبار آخر منتفيا عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى
لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يقع على هذا التقدير اشكال بجواسود لان المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي المقيد بهذا القيد
والكائن قيد النفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف من اسود وثابت ليعمل حيث يقبل التأ باعتبار ذات الوصف الذي تحرت
ان يمنع لاجله فلا يرد ما قيل يشكل على هذا التقدير بحو ليعمل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الاعتبار منتف لانتفاء الصرف وكذا
اولى في قوله تعالى لك فاولى علما للوعيد اي اشر القريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التأ باعتبار العلمية بل
باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اوعد فاذ دخول
تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم **قوله** التأ لا يضر الوزن لان
ذلك في علم آخر منقول كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما متمكنان من الصرف اذ كل علم موضوع ومنعا منصرفا هذا كلامه وكذا اربع
اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التأ باعتبار العلمية بل باعتبار آخر فهو من العلمية لا يقبل التأ اصلا فضلا
عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا فظهر ان اربعا بعد التسعة غير وارد على المصنف على تقدير عدم التقييد
بقوله قياسا **قوله** فان لحوق التأ للتذكير اي لحوق التأ الثاني اربعة واخواتها لاجل ان يميز ما مذكر فتشتمل الحوق هو تذكير المميز فلا يكون
قياسا في التأ ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا ملحق التأ لها اذا كان المميز مذكرا وتترك اذا
كان مونثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكر ايوتي بالتأ واذا كان لفظ الجمع مونثا
نحو ثلثة حمامات والكائن الواحد مونثا يترك والكائن لفظ الجمع مذكرا نحو سبع ليال هذا وما ذكره الشقدس سره في بحث اسماء
العدد صريح في ان لحوق التأ لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتأ لمجاعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة
ثلث وعشرة وهنا لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال ان غرضه ان
ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياس بالمتامل من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ويرد عليه ان التاويل بالجماعة غير لازم
في الجمع بل يجوز ان ياول بالجمع والتانيث في هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة
عند تذكير المعدود والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واصل
وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل لمبنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال
فلا يقع في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب كونه مع عدد

فرق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عرض هذا العرض فتأنيث العرض في لغته اولى ثم انه غلب على الفاظ العدد والتعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار يعني رجال ثلثة رجال ثلثة معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان مستعملا في غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فلما ثبت بهذا الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة للفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال وامابين نحو ثلثة من الرجال جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتا فبقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة تكونها صفة الجمع والجمع مؤنث فلو اثبتوا التا ايضا مع الجميع لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه فرعي فكانه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة قال نسوة كما زال التأنيث العارض التذكير الاصلي في رجال وانما لم يزال التأنيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا العارض ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفصل عن مثله انفصاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر فقيل ثانيا ثلثة رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التا كانت في الاصل التأنيث مجرد العدد وتأنيث المعدود انتهى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التا بالنظر الى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للمؤنث السوداء والاحداء لا يقبل التا باعتبار الوضع الهدوي بل بعد عروض الوصفية وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تا التأنيث والتا في اربعة للمذكر ليس بشيء وظهر ايضا ان ما قيل ان التا في اربعة ليست طارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التا فتدبر **قوله** اي من اجل استنباط عدم قبول التا لا يخفى ان عدم قبول التا قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المعتبر من حيث هو اذ لا تصور لوجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التا **قوله** امتنع احمر فرع امتناع لفظ فيه وصف اصلي على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة حيل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلي لا جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف في الجواب **قوله** اي كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الظاهر في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى التقدير لافادة العموم والاستغراق **قوله** بالسببية المختصة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كزيد وشكير ومع العدل في اسم يوضع الاعلام كعمر دام مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو تلبيس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولانا في بين العدل والعلمية بدليل عمر وامأمر وجمع اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم تتغير اللفظ هذا كلام الرضي اقول انظر ان قوله وقول سيبويه اقرب آه لغوية لاعتبار سيبويه العدل في

وجمع وتصغير لقول الاخفش والكوفيين بان صدلها اوفعلى غير مبنيين على المعنى فلا ينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل احاد واخواته فانه وان كان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبنى على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل الا اعتبار العدل فى نحو ثنى وثلث لانه مذكور فى جنب اخر وجمع لانى جنبهما ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه فى اخر وجمع لانى ثنى وثلث بل ذكر اعتبار العدل فيهما عند الجرمى وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه فى احمر النكرة بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل يطلان معنى العدد ويشعر بان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله ودليل لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظى وعما يؤيد ذكرنا قول صاحب العباب وانصرف احاد ونحوه كثلث وثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل يطلان معنى العدد وقال الجزولى انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفى مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين قياسا على احاد واخواته عند سيبويه غير منصرف لاعتبار العدل الاصلى فان عدله باعتبار حكم فى اللفظ فلا يعدان يقدر ذلك مع العلمية بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره فى سماه خطر ان مافى بعض الحواشى من ان نحو ثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ الرضى تأملا ان العدل امر لفظى وهو باق ليس على ما ينبغى وان مافى المتن شرح الوانى من قوله ذهب اليه ذكره المؤلف من قوله وينصرف نحو احاد والعلمية لم اذكر ليس مذهب الجمهور واغا ذهب اليه بعض النحاة ليس بشئ **قوله** لا تاثير فيه اى فى منع الصرف للعلمية سماه خلافا للجزولى فانه قال بتاثيرها **سماه قال** اذا تذكر اى جعل نكرة ويجوز اذا اراد غير المعين مجازا من الموضوع للمعين بقى التعريف فيكفى فى الانصراف وتوقفه على الالتفات حقيقة ثم ولو سلم فتحقيقه فى عرف النحاة فلا يرد ما قيل يصير بهذا التاويل فى حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان ياول العلم بواحد اى بفرد من الجماعة المطلوقة بعنوان انها مسماة بذلك العلم وفرد هذا الاعتبار هو مسمى بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه ياول بلفظ واحد وتقييده بقوله من الجماعة المسماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار العلمية ثم فى العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام معرفا كان عرف تعريف او بمعنى الذى للعهد الذهنى **قوله** عن الوصف المشتمل صاحبه بقيد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد فى ذكر العلم واراده الوصف من ترجيح وصف دون وصف كالاشتقاق **قوله** فان كلا واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** استثناما اى من المستثنى منه المقدر الذى بقى فيه العدل ووزن الفعل من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقى قليل وبان اخراج الثانى بعد اخراج الاول كما قال الرضى مستثنى مما يبقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظا بعد استثنائها اى الا مجامع سببا غير سبب البنى هى شرط فى الا العدل فخطا الاستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا وانتهى وقال شيخ مباحث الاستثنى فى نحو ما جاءنى الا زيد الا عمرا الا خالدا عمر مستثنى من المتعدد والمقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعانى مترتبة على حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج فى الاستثنا الاول قبل الثانى وفى الثانى قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثانى والثالث لانه اخراج الكل معا وقيل فلا اشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثنا الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الارادة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

انه كورليس منه على ان ذلك جائز ايضا عند جماعة قال الرضي استثنائيين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين بضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الاداة هي حرف فلا يستثنى بها شيئان ويجوز مطلقا عند جماعة **قوله** لا يوجد شيئ من الامر الدائر يعني ان المستثنى
منه السبب الدائر صدقه بين المجموع واحد منها فقط لا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منها حتى يلزم استثناء الشئ من نفسه
ولا يخفى ان هذا التوجيه من في غاية الحسن لاسلامته فيه كما لا يخفى غير ان قوله لا يجوز عما وان لم يوجد مثله في كلام العرب العرباء لكن كثر في عبارة
العلماء في الكشاف فارسلناك الا نذيرا لا حفيظا بيننا عليهم وما كان ذلك الا بنيا رعناء الا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات
لا غير صرح به العلامة التفتازاني والشريف ره في شرحها المفتاح **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب بانتفاء العلية
فيتفي ذات احد السببين ووصف السببية من الآخر فيها هي شرط فيه لغوات ما يصيره واحدا من الاسباب التي اثنان منها
سبب للمنع وان بقي ذاته لكنها ليست سببا الا قصا بالمعنى المذكور فاندفع ما قيل وفيه نظر لان المراد بالسبب اما الثاني
فيه بطل بقاؤه على سببية واحدة بهذا المعنى واما ذات السبب فليس بسبب ما فقد بقي بعد الوصف مع انتفاء العلية **قال** او على
سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه بقي فيه كونه واحدا من الاسباب بيث ما فات منه ما يصيره واحدا منها وهذا هو المراد من بقاء
كونه سببا فما قيل انتفاء العلية يستلزم انتفاء تاثير السبب سواء كان شرطا له او لا والتحقيق التاثير بدون الاثر ليس بشئ **قوله** فلجواز
الخ قوله فيجيء مع وزن الفعل هكذا عبارة السيد قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** وايضا قد عرفت اندفع بما قيل ان اخذ معدول
من الآخر واخذ من ففيه العدل مع وزن الفعل او منع صرفه لا يقتضي اعتبار الاخراج لوجود السببين فيه غير العدل وهما وزن
الفعل والصفة الاصلية هذا وما ذكره الشريف ح ان قيل بان جعل آخر معدولا عن الم يعرف باللام كان الآخر ايضا معدولا عن المعرف
باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غير مختص بجواز ان يكون اخر معدولا عن اخر من بني على ان عدف من لا يوجب
العدل لكونه غير داخل في الصيغة ولو هكا ولو قيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه البعض فالجواب كما مر ذكره والله اما اجاب بعض
الافاضل من ان اخر على وزن الفعل لما لم يكن على اوزان العدل المشهورة ينبغي ان يجعل شاذا لا معدولا اذ هو لا يخرج عن تامل
قال وخالف سيبويه الاخفش في الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احاد انما هو في مقتضى القياس اما السماع
فمن منع الصرف **قوله** ولما كان قول التلميذ الى قوله جملة معلوما وسند المخالفة الى الاستاذ فان قلت كون قول التلميذ الجزء
كونه موافقا قاعدة ذكره المصنف وسببيته ونكتة تجعل قول التلميذ اصلا وسندا والمخالفة الى الاستاذ بعد الثبوت فلا بد ان يعلم شيئا منها
من المتن ليطلب لها نكتة فمن اي لفظ المتن اعلم ذلك قلنا من نصب قولا صبارا وذلك لانه يجب ان يكون منصوبا على انه
مفعول له ليكون صريحا علة ومستند المذهب سيبويه خفاء ذا فظ بعد التشكيك الاقعاف فصار المعنى بيان وجه ذكره سابقا وذلك في
جملة مفعولا له بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يفيد كونه صريحا وجه يجب ان يكون الخ اشارة الى سببية ليوجد شرط
نصب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش فانه لم يوجد ذلك الشرط اذ المعية تستدعي
ذات غير بان الشرط المذكور راي الجمهور واما عند البعض فليس بشرط وهو المرتضى للشيخ الرضي **قوله** فان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهر انما شيا من مجرد لفظ على ما هو الظاهر تخريج افعل التفضيل المقرون بمن عن كونه خلافا لان ظهوره من
من الفضلية فاندفع ما قيل كيف القول بمنع التفضيل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو احمر على ما بينه الشارح عليه

وجعل قوله بلا خلاف قيدا للنفي على ما قيل لا يجري في ذلك ادفع التفضيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيه فعل فيه سكران واشار بخ ثلث وثلث اذ حكمه بالتنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره على المتوسط واللباب والرضي **قوله** وكذلك افعل التفضيل المجرد قيل وكذلك ثلث انتهى كيف لا ان افعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق كذلك ثلث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت **قوله** لاجل اعتبار الصفة الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يفاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد به اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يريد بمعنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر **قوله** لزمه ان يعتبره اي يجعل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لان كلا الموضعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد ومحصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبار هما في منع صرف لفظ واحد كما تم غير مستحسن فنظرا ان ما مثل الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ليس على ما ينبغي **قوله** فان العلم اي الشخصي اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علميته تقديرية ضرورة على ان عدم الخصوص فيه تم كيف وهو موضوع لماهية شخصية موجودة في الذهن واستلزام ذلك امتناع اطلاقه على الافراد الخارجية تم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالثابت معا في منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادين في التاثير حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه **قوله** فان قلت التضاد آه على ما ذكرنا من تقديد الحواشي على ما هو ظاهر لفظ المتن لا يرد هذا السؤال الا انه ذكره زيادة للايضاح ودفعا للاشتباه وحتى لا يتوهم ان اعتبار هما محال **قوله** لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية انما كان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد وانما كان بطريق الحقيقة فهو يخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية ويخالف ايضا قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي رح في توجيهه يعني اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تأمين الثاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فالاظهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء هذا كلامه لا يخفى مخالفته للمشهور لا يضر لما ان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لانه لو كان كذلك لما احتاج الى التاويل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظاهر لما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق ودعواهما على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاعل ومع التقييد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقولهم المصاب بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين في الآخر مطلقا ولو جعل هو اوفقا لما ذكره المحقق بحيث يخالفا لما ذكره ة فكيف يبنى عليه لا يقه ما ذكره الرضي

في اول المبنيات بخلاف ماذكره قبيل قوله والنواعه رفع ونصب وجر وهو منقلة آنفاحيث قال بالضم والفتح والكسر لقاب
مطلق الحركات سواكانت حركات اعراب نحو لك حيث بنى على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع
او لا نحو اذا ك كقولك في جيم رجل اذ تحرك بالضم انتهى لانا نقول ليس لك اذ قد قيد الضم في قولنا في زيد انه متحرك بالضم بقوله
في حال الرفع فلم يترك الاطلاق التقييد يدل على ذلك ماذكره بعد هذا الكلام من قوله والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات
البناء وسكونها في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السابع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني و
على العكس ولا يفرقون بينهما بهذا الضبط وبالجملة التاويل لا يوافق ماذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر آه وهو يخالف ماذكره في
المبنيات ان حمل موافقا لما ذكره لمحقق الرضي والا فما ذكره في الموضعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولما ذكره المحقق لانه التاويل
مبني على المشهور لانا نقول ماذكره في المبنيات رد له وتغليط فكيف يبنى عليه فان قلت ماذكره موافق لما ذكره في المبنيات
المحمول موافقا لما ذكره المحقق الا انه ترك التقييد اعتمادا على ماسياتي والمعنى لان الكسر كما يطلق على الحركات البنائية فقط فقد مع كون
ماذكره خلاف الظاهر التقييد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا في حالة الجر وان فات لفظا ولو قيل ان المعنى كما ان يتخير لان
الجر قد يكون بالفتح لكنه لم يقل بنكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر في غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم تشخص الجرار
غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لا جرم جمع بينهما لم يعد وح يظهر لقوله ايضا فائدة الا ان المناسب
ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض الفضلاء في توجيه ان الكسر من القاب البناء فكيف يتكسير
غير المنصرف به وجيه ان لم يكن قوله ايضا آبيا عنه فتامل قوله اعني بيان لما نسبته الدخول اليهما تغليب قوله اللام او الاضافة
الموتران لفظا ومعنى وسالة الخواص ليس بهذه المثابة فاندفع ما قيل ضمنيه نقض ظاهر بان الاسناد اليه اضعف من خواص الاسم مع انه لا انصراف بسببه
قوله ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا هكذا في المفصل شرح الوافي وشرح اللباب قال الرضي ما دخله اللام او الاضافة عافيه علتان
من التسع غير منصرف على احد المصرح بجنسه غير وهو منصرف سواقالوا ان الكسر تبع التنوين او قالوا ان الكسرة التنوين متقاطعا وذلك الكسر لانهم
قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر تصغيرة
الاسم غير منصرف وقوى هذا القول بانه لعالم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فعلى قول هولاء
نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر
واحمركم عندهم انه منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احد جامع اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول في الدليلين للفراء
مناقشة فتامل ثم على الاطلاق فيه نظر الى الاول والثالث سواء بقيت العلتان او لا رهو لا يخلو عن اشكال قوله وسقط التنوين
اي بقي سقوط من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين
في المحلى باللام والمضاف لاجلها لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليها بدليل انهم جعلوا الاضافة في نحو خواج بيت الله
معاقبة للتنوين المقدر لمنع الصرف دون التنوين الملفوظ بها والسر في ذلك ان سبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف
على الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على مايرضها بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة قوله ان العلمية تزول باللام اذا
كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل توهما كما يقول

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسلمين
بها وصافا والمصاد اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا
او صفة كالفضل والحسن قوله وهذا القول انسب الانسبية اذا البقي صدر المصرح على الاطلاق واما اذا قيد بما قيده به الشارح
قدس سره لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف فلا اذ يقع دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول
اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر مقارنة سكون الوسط
لاحد السببين قوله مع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينفي
كونه وصفا شيئا آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء لو جعل منقطعا
بالاسم اصطلاحا كما هو الظاهر بعد التخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم الموصوف فاندفع ما قيل انه نظرا الى اللغة
عام وفي الاصطلاح اسم لا صفة قوله لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون
بعض ما صدق عليه الاسم مؤنثا كحمزة وطلحة فلا اعتراض عليه بان بعض الاسماء مؤنث وبان بعضها يعقل ساقط غاية
السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اي بانانه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانانها الذكر
من الحيوان فتدبر قوله الدال عليه المرفوعات دلالة بجمع على المفرد قوله اي المرفوع قد بال صحيح في بيان المرجع واما ما قيل كيف
يبين المرجع وتقدير البتة فقضية قال للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل او الخاصة وحدها او مع غيرها وشيء من ذلك
لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لا بد في ذلك من ذكر المشخصات ايضا قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ما كان المتبادر من
الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء اشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال
تعيينا للمراد وفعالا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالفتحة والواو والالف وجود شيء منها معه
وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا لان الوصف بدلول الرفع مدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم
على علم الفاعلية دلالته لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فائدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان
الاتصاف بدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار دلول الاسم فان الاسم متصف بدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه
في الرفع فيكون من قبيل جعل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره ح قوله ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم مذكورا مع
العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون العلامة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا او تقديرا
اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفصل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا مفروض في محله فنزل الواقع بعد الواقع
في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده تصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع لفظا ولا تقديرا وكذا هو لا
في جاني هو لا قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اي الاسم في محل لو وقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فجعل ظهور الرفع
بعده بمنزلة الظهور في المبني اعلاة المجاز وقضى الرفع المحلي علامة الشرطية وزيدة وهو عدم رفع المعرب رفعا لبنى لاجله الوقوع في محل
قوله وكيف يمنع الرفع اي يجب ان لا يخصص التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاعلة منه بان يقال المرفوع ما
اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا لان هذا لا يكون هو لاء في جاني هو لاء فوقا كما هو ظاهر لفظ الحواشي المذكورة بل يجب التأويل

على وجه يشتمل تلك الاسماء ليكون التعريف جامعا واما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص بجعل المرفوعات اشارة الى تقسيم من قوله واما ان رفع ونصب وجر وبجعله تعريفا لما يظرفيه الاشتمال فلا كلام للشارح فيه فاندفع ما قيل ان الجماعة على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد باذكرناه **قوله** وهو بحث عن احوال الفاعل اذا كان مضموما استطرادا اى التخصيص بما عدا الرفع المحلي والحال ان المعرج يقول بكون المضموم المتصل نحو ضربت مثلا فاعلا اذ البحث من احوال الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا منكرا او التخصيص تقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا يقتضي كونه مرفوعا فاندفع ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد بجواز ان يكون البحث عنه تقريبا لهذا او اعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئية وخبر كان مرفوعا محلا بمعنى آخر غير ما ذكره فما قيل صرحوا بالرفع المحلي في اسم ان وخبر كان واشتاعا وبيانه لا يصدق عليه ليس بشئ **قوله** اى من المرفوع وهو الظاهر لان المتعارف بعد الفراغ عن التعريف تقسيم المعرف وكون قوله ومنها المبتدأ آتيا عنه تم **قوله** او ما اشتمل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالته الاتجائية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل فملاحظة الحالة الاجمالية لا يدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما دل بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام والنفي والموصول اسم صورة فعل مضمن على ما بين في موضعه واقتضاء باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل العمل وذلك لان الغرض من الجمل الافادة وهي فيما اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في الاقوى من عامل المبتدأ والخبر وخبر لا التبرئية واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدأ على التمثيل وقيل اقوى من عامل المبتدأ اشتمالية فهل في الحكم خبر المبتدأ او المبتدأ جزء اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بها ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا والاوسع من هذه **قوله** لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اولم يوضع موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا يظرفيه الى الاصل المذكور بل اخرت وجوبا بموجب التاخير وذا ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند ذا صالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في اثبات المدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا تم **قوله** اى اسم فسره بذلك لان الكلام في الاسم ولان ابقاء على العموم متناول للفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يعل لعموم كلمة ما يستغني عن التعميم **قوله** والظرف قال الرضي الكان بعد الظرف معمول فعند ابي على معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلائم الفعل في تركيبه ملاءمة اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والمصدر فذهب المصرح الكان الاول فذكر الظرف حسن والكان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل اومعناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرفع بهما الضمير لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن بعلى هذا فالاولى ترك الظرف وتفسير الشبه بما يلائم الفعل في تركيبه **قال** وقدم في الحواشي الهندية عطف على اسندا وحال بتقدير قد وقيل جملة حالا بتقدير قد قال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو من الاستقامة **تم قوله** لانه ما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال كل ضمير يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقع هو مسندا الى المبتدا او ان يقع هو مسندا الى ذلك الضمير والمجموع مسندا الى المبتدا وكل خبر رافع

لغير ضمير المبتدأ فهذا مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد هذا كلامه وفي الحواشي المدنية فان قيل الفعل فيه مسند الى ضميره وهو قبل هل مسند اليه ايضا والاسناد فيه مشكوك كما عرفت في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى والحق ان اسناد مجرد الفعل الى زيد في زيد قام امكان عام اعتبره النحاة كما هو الظاهر من كلام الرضي فالقيد للاحتراز وامكان عالم يعتبره النحاة كما صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم وقال في المطول لانم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر نظرا ان تصانيفه انما هو مع الخبر لا غير ومايقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وانه كثيرا مايقع الفعل مع ضميره المتصل به فعل فالقيد لدفع الوهم بالنسبة اليه فذهب المصرح في امالية وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ماينبغي لان المتبادر من اسناد اليه الفعل هو الاسناد بلا واسطة لا الاعم حتى يكون وقدم عليه للاحتراز عنه واورد عليه ان الاحتراز هذا وقيل الاحتياج الى ماذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيدا لكلا الامرين واما اذا جعل قيدا لشبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره لانه لا يضمر بل نقول على ماذكره الشارح قدس سره قيدا لاحد الامرين فكانه قيل لما سند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا لا اشكال اقول جعل قوله وقدم قيدا لشبه الفعل خلاف الظاهر وقوله قيدا لاحد الامرين ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مم والا فان اراد بنفي الاشكال نفي الاشكال في كلتا الصورتين فهو مم وان اراد في صورة تشبه الفعل فقط فهو مسلم لكن بقي الاشكال في صورة الفعل **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقديما واجبا **قوله** نحو كريم من يكرمك فانه يصدق عليه ان الصفة اسندت الى من يكرمك على ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة وقد مت فينبغي ان يكون فاعلا فاقيد التقديم بالوجوب خرج **قوله** وجوب تقديم نوعا اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لانوع ما اسند الى الفاعل حتى يلزم اخذ المعرف في المعرف ولانوع المسند حتى يرد انه ليس تقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائزا بحيث يجوز تاخيره ايضا مم كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا كما ان الخبر في كريم من يكرمك خبر في الصورتين واللازم باطل فالملزوم مثله وانما قيد لاخراج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان خبرا بل لغوا ومجردا كون قام في زيد قام مسندا الى زيد على ماينبغي الله قدس سره لا يقدح في الوجوب فاندفع ماقيل الجواب ساقط لانه يشكل بقام زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه مسند الى زيد على ما ينبغي الله قدس سره **قوله** اي اسنادا وقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صريح في ان الجار والمجرور متعلق بوقعا وانه صفة لمصدر اسند فانقيل قوله اي اسنادا وقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسنادا وصفة لمصدره ليس على ماينبغي وقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال وردوه بمضمر بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد ويكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد بطريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم او على مافي حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل قوله على جهة قيامه به مجهول اسند ولم يجعل قوله وقدم عليه حالا بل عطفا على اسند يلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول الا ان يجوز ذلك اذا كان العامل قويا وفيه نظر **قوله** وزيد قائم ابوه قال الرضي مثله بزيد قائم ابوه لدفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا فيما تقصد

لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا وردّه الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم انتهى اقول الما وجوب التقديم فحلما يلتبس لفاعل الصفة والالتباس ممتنع فابوه في المثال لا يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره الفاضل السندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق خاطره اليه فيختل المقصود وان استويا اصالة او مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة تحقيق زيد السامع اليه هذا كلامه وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا للصفة والآخر وهو كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قال الرضي في بحث اسم الفاعل طلبهما للفاعل والمفعول والعمل فيهما على خلاف وضعها وقال الفاضل السندي في حواشيه في بحث خواص الاسم واقتضاء الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به فيكون مما جوز فيه الوجهان لامن قبيل الالتباس الا ان يتم الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية يوجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلاف اصل واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الخبر الجملة خلاف الاصل ثم على ما ذكره الرضي في بحث الخبر وايضا يشكل على هذا با قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين اعني كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم فاعلا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه سنة واما قوله كما في زيد قائم فالمذكور في النسخ التي أيدينا اسم الفاعل المتقدم في زيد قائم شئ مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون مقيسا عليه فلعله سهو من الناسخ والصواب كما في زيد قائم هذا وبما ذكرنا من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدا من ان جواز الوجهين ليس الا اذا كان كل من الوجهين مخالفا لاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من قبيل جواز وجهين لامن قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله كذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لم يتبين ان المقدم مبتدأ مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل اذ الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضا خلاف الاصل فيه ان ذلك لما ان الرضي لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين حملا والآخر على خلاف الاصل فيكون من قبيل الالتباس لامن قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في امرأ ونفسه مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف الاصل وبه يظهر سقوط اعتراض بعض الفضلا على ما ذكره الفاضل السندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من جملة لوجوب تاخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل السندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الامرين في امرأ ونفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل خير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الدار شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر انتهى كلامه فتدبر قوله اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه باشارة الى ان وقوعه بعد الفعل كمنزلة الاصل والقاعدة

قوله ان ولی الفعل المسند الیه وصف الفعل بالمسند الیه اشارة الی ان اللام فیه اشارة الی الفعل المذکور فی قوله المسند الیه الفعل وهو بیان للواقع اذ وقع لما یتوهم فی ضربنی وأکرمنی زید بالعمال الاول علی قول الکوفی وهو انه کیف یقال ان زیدا لیس علی الاصل مع انه یلی الفعل وقیل اشارة الی ان الفعل لیس علی حقیقته بل المراد منه المسند لیشمل شبه الفعل وهو بعید قوله ای یکون بعده من غیر ان یتقدم اشارة الی ان الولی اخص من البعد قوله شیئ آخر من معمولاته اشاره الی ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شیئ من معمولات الفعل مکانه قوله لشدة احتیاج الفعل الیه اذ الفعل لا یتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها لیست بهذه المثابة قوله یدل علی ذلک ای علی کونه کالجزء علی ما اعتبر النحاة اسکان اللام الذی ثبت من العرب فیما اذا اتصل بالفعل ضمیر الفاعل اذ لو کان اسکانهم لان الفاعل کالجزء لشدة الاحتیاج لالاتصال ولانتفی الاحتیاج والالاسکنوا فی ضربک ایضا واللازم منتف فالملزوم مثله قال واتفق ضرب غلامه زیدا ای اتفق ترکیب اتصل منه ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور لزوم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة عندهم خلافا ای یخالف قول الجمهور فی ذلک الترکیب او بلزوم الاضمار قبل الذکر خلافا للاخفش وابن جنی قالا یجوز ومنع اللزوم قیاسا واستعمالا اما قیاسا فلان المفعول به لشدة افتقاره للفعل کالفاعل اولم یکن رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان یکون له التقدم علی ما اضیف الیه الفاعل فلا یلزم الاضمار قبل الذکر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم وعلی هذا فالمراد بقوله واجیب عنه بان هذا للضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فی سعة الکلام ان اتصال ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم لضرورة الشعر ومراد الجمهور بعدم جوازه عدم الجواز فی سعة الکلام فالبیت الذی تمسکا به لیس محل النزاع ونسلم فلانم ان الضمیر یرجع الی البعدی ولم لایجوز ان یرجع الی المصدر المدلول علیه بالفعل فنظر ان الترتیب المناسب بین الجوابین هو ما ذکره الشارح لا العکس علی ما توهم البعض وان خلافا لیس مبنیا علی کون المفعول عند هاشل الفاعل فی الوقوع بعد الاضل بلا فصل لشدة افتقاره الفعل کالفاعل علی ما قال به بعض الافاضل حتی یرد ان قوله خلافا لیس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذکر وان ضمیر قوله عدم جوازه لیس یرجع الی الاضمار حتی یبتنی القول بکون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار علی ما توهم البعض بل بقوله واتفق او بقوله فیلزم الاضمار قبل الذکر ولیس فیه کثیر صرف للفظ مع ان المذکور فی الکتب شاهد له اذ المذکور فیها انما جواز اتصال ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم لشدة افتقاره الفعل للمفعول کالفاعل وتوجیه الدلیل قد ذکرنا وقد ذکره بعض الافاضل ایضا قال والانصف والانظر الی ما قال ولا تنظر الی من قال اذا رجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضی وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنی نحو ضرب غلامه زیدا ای اتصال ضمیر المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة افتقار الفعل المفعول به کافتقاره للفاعل واستشهد بقوله جزی ربه عنی عدی بن حاتم والاولی تجویزا ذهب الیه لکن علی قلة ولیس للبصریة منعه مع تولیعم فی باب التنازع بما قالوا وکذا یقال بحسن اعلیت وربه زیدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثانی وان تاخر عنه لکونه فاعلا معنی ویقبل نحو اعلیت صاحبه الدرهم قتله ضرب غلامه زیدا هذا کلامه فتامل بتجده شاهدا للثانی لا علینا قوله المتقدم ذکره صریحا فی قوله فمنه الفاعل قوله وفی ضمن الاشتمال لکن یرجع الضمیر لیس باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وکونه فاعلا قوله ای الامر الدال ای المعنی الدال کالفعل الدال علی تعیین الفاعل فی اکل الکثری یحیی امر او اللفظ المستعمل فی المعنی المراد الدال علی شیئ آخر کما یشهد بتتبع موارد القرائن اللفظیة فلم یلزم ان یکون اللفظ المستعمل فی المعنی المجازی قرینة علیه فما قیل القرینة ما یدل علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین المحذوف لما یدل علی المعنی فضعیف لانه ان اراد الانفصال التحقیقی تنتقض بالمعنی الذی فی اکل الکثری یحیی یکون التمثیل قرینة المکنی وان اراد ما یعم التحقیقی

فموضع كونه خلاف الظاهر ولا يفيد الضبط ليستلزم عدم استقامة قوله لما مايدل على المعنى قوله اذ لا يبعد ان يطلق آه هذا لكن الظاهر ان
يكون الاعراب قرينة العلة لا يقال يكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال يكونه قرينة على التميز وهو
ليس بموضوع له بل لازم حاصل له الاعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب
ليس صلة للوضع بل للغرض وكذا انما موضوع لتأنيث الفاعل وقرينة على التمييز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحل ما اشتهر بين الفضلاء
من ان انما موضوعة لتأنيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه وايضا ما ذكره الشارح قدس سره في جبركان واخواتها من قوله كخلافه في
المبتدأ والخبر فان الاعراب فيها لا يصلح لقرينة مشعر بان الاعراب في جبركان واخواتها يصلح لان يكون قرينة وهو لا يلايم ما ذكره
قوله او مستكنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير والمستكن ليس كذلك قوله بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لحاجة اليه لان المقصود من كون الاولى ان يلي الفعل ومن انه قد يعيل ذلك يعارض الى الوجوب انه
لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصالة لانه لا يتقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث قوله بشرط
توسطها بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين والبيت يشير ظاهر لفظ المصنف ولم يجوز التقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل
لا بدون الانقلاب المقصود ولا معه لانك اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان
والمراد ما ضرب احد الا عمرا وما ضرب زيد الا عمرا فتقول لمعنى المقصود ان مستثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين بخلاف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى ولكن المستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا وانما لمعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا الواقع
بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او ما ابصرت المستثنى نحو ما جاءني الا زيد ظريفا ومعمولا بغير العامل في المستثنى نحو ما ضربت اولم يبن الا المؤنث
ضاحكا فان كان مذهب المصرح يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظ فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع
مفعولا بعد الا فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا ومضافا كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرو
على الفاعل بقرينة او قصد استثنا امرين وتبعه الشارح قدس سره ليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول
الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو عبارة المصرح مشعر بعدم العلم بمذهب المصرح
لا يقبل ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصرح باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان للمصرح حكم بمنع
تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيدا الا عمرو اطلقا سواء قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيدا او بدونه صرح بذلك في الايضاح
حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييد كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرا زيد ليس كما ينبغي هذا كلامه لانا نقول
ما ذكره غير صحيح كيف وما في الصباب ليس بصريح بما يريد عيه حيث قال واذا اردت تقدم الفاعل على المفعول بالنفي والاستثنا فالاولى تقديم
الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انا لان التاخيرة ليس بخلافه شذاي بخلاف التاخير في ما ضرب زيدا الا عمرا والان
كل واقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالحصر فيه سواء قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا زيدا ان يكون زيد
مقدما معنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا لم يتكلم المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان بها والمراد ما ضرب احدا الا عمرا
زيد اصل المعنى لان مضروبية عمرو صارت مختصة بزيد وكان المصرح لا يجوز ذلك لان مستثنا شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الاصلي الآخر بدون الافيكون التعليل الذي ذكره المصنف اختيار التقديم في الصورة
الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الواجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا
حمل الحصر بالا على الحصر بانما لجري الحصر على سنن واحد هذا كلامه فتامل تجده شاهدا للاكثرين قوله فلتحرز عن الالتباس وكون
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ممن عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو من
قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك لتقديم وجه
تم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما قيل لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى للالتباس بالاسمية التي تخل بالمقصود وقد صرح هذا القائل ايضا بجواز
الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذا المقصود فيما ضرب الا عمرو
زيد هو الضرب الصادر من زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيد عمرا هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق قوله سائلا عن تمام
بالقيام اشارة الى الحكمة الباعثة على ترك المطابقة بين السوال والجواب وهي ان التردد انما هو في الذات لا في القيام فتقديم
الجزء الاناسب لانه يفيد التقوي بتكرر الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى دفع
تمسك الحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل في حذف الجزء خفظ المناسبة بين السوال
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة
على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضافي على شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السوال جملة اسمية صورة
ومعنية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا يقع فيه الاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة
هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فطلب بها وبالجواب غاية معنى حصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع
منه مانع كما في قولك قد قتل مرتكبا من ظلمات البر والبحر الى قوله فان قصد الاختصاص ما توجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من
يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله قل من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع
فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشا من ان السوال عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام
زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه
انه انما يلزم الشك في الفعل انما لو جعلت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشا
من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو او ازيد قام ام عمرو لطلب التصور مبني على لفظ وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ المسائل تتصور المسند
اليه بوجه ويطلب الجواب لم يزد على تصور هما شيئا بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السوال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب
به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان
اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره وبقي ان قوله

وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام لايخلو عن خدشة لانه ان اراد انه بالفعل اولى وان لم يكن المسئول عنه بالفعل فهو ممكن كيف وهو يستلزم كون دخوله على الاسم فى قولنا متى ما تاتنى بالحق اتيك اولى واللازم بط فالملزوم مثله وان اراد انه بالفعل اولى لامكان ان الفعل المسئول عنه به فهو مسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لايستلزم كون اصل من قام اقام زيد ام عمرو ولاية تعلق ذلك مبنى على الفظ وتوسع القوم لانا نقول البنا عليه يستلزم ان يكون اصل من قام ازيد قام لان المجهول خصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم ادليس فى الانام عسل لاخصوصية المسند حتى يكون اصله اقام زيد ويكون نظير قولهم انى الجابية دمشق ام فى الزق والا لكان اصله اقام زيد ام قعد وانه قدس سره قرر فى بحث الانشا ان كلمة من مختصة لطلب التصور ليس لطلب التصديق اصلا وبين وجه ذلك هناك وقد ذكرنا ان معنى من قام وقام زيد ام عمرو ويلزم منه اما القول بعدم اختصاص كلمة من لطلب التصور او القول بكون كلمة ام المتصلة لطلب التصور حقيقة **قوله** نحو قول الشاعر هو ضرار بن نهشل على ما وقع فى المطول وفى الرضى البيت لحارث بن نهشل وفى المهذل قول امرئ من بنى نهشل **قوله** لبيك قال الرضى يقال لبيك اى بمكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس **قوله** بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ الفعل بلفظ المفعول لانه يلتبس الفاعل اذ ربما على السامع فيسال عنه كانه لما قال لبيك سأل سائل سئل من يبكيه **قوله** متعلق بصناع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى بتعلق الفعل كذا ذكره الرضى **قوله** اى فى كل موضع حذف الفعل ثم منشرح الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لايخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لايصدق عليه هذا القانون الكلى مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل فيه وجوبا قياسا كالمواقع المبينة فى اول المنصوبات التى حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو ما زيدا الا سيرا وزيدا سيرا وغير ذلك اذ لم يفسر الفعل المحذوف فيها بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم يفسر اصلا بل فيها قرينة واقامة شئ مقام المحذوف مالو ذكر الفعل المحذوف معه لم يصر شئ لغوا كالاداة والتكرار فى المثالين المذكورين اذ لا لغوية فى قولنا ما زيدا الا سيرا وزيدا سيرا سيرا وايضا قوله لئن لم تصبروا سن جزئيات القانون المذكور مع انه لايصدق عليه اذ لم يفسر المحذوف بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا اذ لا فى قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقع وجوب حذف الفعل قياسا نوعان نوع حذف فيه الفعل واقيم شئ مقامه ونوع حذف فيه الفعل ثم فسر بما لو ذكر المحذوف لصار المفسر حشوا كالآية المذكورة وامثاله نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى والمقصد والبيان فيما نحن فيه الثانى لا الاول وقوله لئن ولو انهم صبروا الجمل من القسم الاول لا من الثانى كما جعل النحاة منه وعلى هذا فالصواب ان يقال ثم فسر تفسيرا الا ان هذا التوجيه لا يلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه مغن عنه لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما يودى سواه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك **قوله** ثم فسر اى ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضى ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يودى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للتاكيد والتحقق فمعنى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكون نائبا مناب الفعل الصريح المفسر وذلك بعد ما خاصة **قوله** فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك الصواب ان استجارك احد من المشركين **قوله** هذا الحذف جائز وينبغى ان يكون واجبا لوجود القرينة وقيام شئ مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قيام ما يودى ومودى المحذوف والا لم يجب الحذف فى ما زيدا الا سيرا **قوله** لعدم قيام ما يودى مودى فى مقامه اذ القائم مقام الفعل والفاعل هو الضمير وهو لا يفيد ما تفيده الجملة من النسبة التامة والاسناد المجملة

مبحث التركيب

يجب ان يبدى مؤداه وفيه ان كون القائم مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكر تم كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب
الحذف في نحو مازيدا الا امير او انما زيد سير او زيد سير العدم افادة قائم مقام الفعل ما افاده واذا القائم في الاولين الا وانما على
ما صرح به في المفصل وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل بالاتفاق في مثل زيد سير سيرا
وتوالك الطريق الطريق واللازم بطل قولهم بوجوبه في هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله
وايضا قال الرضي في بحث حروف الشرط في امازيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من
شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر ومعلوم ان جزء الجزاء القائم مقام الشرط بالايضاح ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل
على قوله لعدم قيام مايودى مؤداه ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الجزء مع عدم قيام مايودى مؤداه
في مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لايكون واجبا بدون مايودى مؤداه بخلاف الجزء فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغي
قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال والمطابقة مطلوبة فما يترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما في جواب من قال كما عرفت
فاندفع ما قيل فيه انه ينبغي ان يكون الجواب عن السؤال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب
المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فافهم قيل وايضا في جوابا بالمتردد وحسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان نفس الفعلية
ليس بموكد كالاسمية فمسلم لكن لا يفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا او هو تم قوله بل العاملان في المثل المعروف من كلام النحاة
بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك فقالوا في لعل وعسى
زيدان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا الواعمل الاولى لقيل لعل
وعسى زيدا خارج ولبين لواضح اذ لا يقال عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان جزم لعل يقترن
بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقل خارج واي محذور في حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندي في الاشباه
واتفقوا على ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يحتملا عملا الا احدهما بانفراده والآخر وعلى ان يعمل الجار واللفظي لفظا وغيره والمعنوي
محلا وكفى في ذلك يترجح الجار بان خصائص واللفظي بالظهور فان الراجح حقيق بالعمل الراجح وبحسبك بهذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة الاولين
معنى التنازع عندهم ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين على سبيل البدل والجر ورفع كونه متصلا بالجار لا يصح ان
يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضمر المتصل بالفعل ولان الابتداء هو كونها مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظي فكيف يتنازعان
قوله ظاهرا في الحواشي الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبا الثوب اقول قوله من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف
يقتضي المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى واحد كتضارب المنقول من ضارب
المتعدي الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقولا ممن فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدي
الى اثنين حيث يتعدى الى واحد بتجاذبه الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد قوله اذ هو اي الفعل الاول ليتقدم اي كل واحد من
المتقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما نذكورا ان قبل ذكر الثاني فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى محل للتنازع قوله
فح لا يتصور تنازعهما في الاخير المتصل وكذا في المجرور المتصل بخلاف ما اذا كان منفصلا فانه يتصور التنازع فيه قوله

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اذ لا وجه للمعنوي مع اللفظي كيف وهو بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وهو لا يصلح عمل المعنوي فيه مع وقوعه في ذلك المنع وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيما على ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع بعد ها اي بعد المفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب حيث قال وان كان الاسم الموجه اليه عدم المنفصل هو ما كان مرفوعا ومنصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فاندفع ما قيل هذا منقوض بمثل اقائم ام قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية تم كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ الاسم لا يجوز عن انفصال الضمير في الصفة وافهم المصرح بل حكى في اماليه الاجماع على ذلك تم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير ظاهر فيتقضى به حد المبتدأ اقول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب البصرية ايضا فتم جواز الانفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يكون لوجوب الاتصال في هذا التركيب رباعث حفظ القاعدة وهذا ان سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا نقض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة وايضا ما ذكر يقتضي نحو ما ضارب وكرم انا فان الانفصال فيه جائز بالجواز فيما ذا اعتمد الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي صرح به الرضي وعليه قوله اقم انا ان ذهب زيد وطريق قطعه ايضا جائز على تقدير ما ذكره يقطع بايراد الضمير المنفصل فيقال ما ضارب هو ولا كرم انا وح كل من الصفتين بعد من قسم الثاني رافعا ظاهرا ويجري مجراه من ضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بما هو طريق القطع عندهم في الضمير المنفصل ليس مطلقا بل بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله طريق قطعه آه ليس بصحيح لما عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان الملغى انما كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فانما كان بدون الاضمار كذا ما ضربت ولا اكرمني الا انا فيصير الضرب منفيا عن المتنازع بعد ما كان مثبتا وانما كان الاضمار في الملغى بالاقلية ما ضرب الا انا ولا اكرم الا انا فيصير الضرب منفيا عن المتنازع بعد ما كان مثبتا وانما كان الاضمار في الملغى بالاقلية ما ضرب الا انا ولا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع في ثانيه بمعنى الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائبا عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمني الزيدين فيتعين كونه ملغى دون الآخر هو المعمل ولا يطرد في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابته عن الا انا الذي بعد ما اكرم لما مر تفي الضرب نيابته عن الزيدين في قولنا ضربا واكرمني الزيدين فلا يطرد كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من العامل مثل الآخر على السواء اذ الكلام الرضي ويطرد ان يذكر صاحب المفصل من قوله اقول المنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا قيل ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد وان قول الشارح قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول آه بيان لطريق القطع عندهم فيما اقتضى الملغى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي **قوله** ومراد المصنف بالتنازع ما يكون ليشير الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فاندفع ما قيل نقيض بحث لانه يخرج ح مثل ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل للقطع غير متصور وكانه اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول **قوله** خصصه بالاسم انظر وفيه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل المجرور بعد الا لا يجري في مطلق الظاهر

جريانه في انظ الواقع بعد الا الا ان يقع الاضمار بحيث يكون نائبا من التنازع لا يتصور في ما ضرب واكرم الا انا ويتصور في انظ حيث يمكن ان يقع ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد صرح به الرضي وفيه انه لو كان كذلك لثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شيء مسده وح لا معنى للانكار على تجويز الكسائي حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح واما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الفعل ايضا قد حذف الفاعل في نحو سمع بهم وابصر ايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما ضرب زيد حيث حذف الفاعل وهو الواو اكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب التقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشيء لانه ما ثبت ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف في باب التنازع منسيا ممكن فيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينهم عامل في معمول بعد ما وجد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا الجيب قد صرح بان التنازع في القلب وانما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل بسيط في معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الآن يقع هذا بناء على ان هذا التركيب ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقع الا على مذهب الكسائي فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعملان معا عنده فيقطع بالحذف على ما هو وابه ومذهبه عند اعمال الثاني واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثاني الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء بظاهره يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انما يشرك اذا اعمل الثاني واقتضى الاول الرفع واما اذا اعمل الاول واقتضى الثاني الرفع فانظ الحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع **قوله** واما على مذهب غيرهما فالى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير احسن ما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعد نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعا ولا تصوره اصلا مع الاولوية فضلا عن الضرورة **قوله** وليس هذا قسما آخر من التنازع المذكور قيل لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره وايضا قيل ان القسم في كل قسم مقيد بوحدة وجهه قال المتنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقد رد هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد على اي التوجيهين قول في التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية شامل لنحو ضرب واباه زيد عمرو واولى ان قال ذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه كلام الشارح اما انما مبنيان على ذلك فلان معنى الخلاف

هذا يكون بلهذا فقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعدهما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازع معمولي ظاهر واحد بعدهما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهر انه يخرج المثال الذي ذكره بقوله وفي الفاعلية والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا والتخصيص المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لما ذكره الشارح قدس سره وبالجملة ان اعتبر مرجح الضمير في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما ليس قسما لما قبله بل من قوله مختلفين ليتعين ما هو المقصود منهما وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله مختلفين في تعيين المقصود بذكره ح لشيء آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الثاني على الاول وارد على الثاني ايضا **قوله** التخصيص بتلك الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة غالبا داخلة على المقصور **قال** مختلفين في الاقتضاء بحيث لا يتفقان في متعلق اقتضائهما هو الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل **قوله** وذلك لا يتصور آه وذلك بديهي فالمنع عليه بكابرة محض فاندفع ما قيل منع ذلك مستندا بانه يجوز اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فما بحسب الاقتضاء مختلفان **قوله** وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من المثال الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول من الثاني منه والثاني من الاول لكن الاشكلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذ الرافع في الكل مقدم على الناصب **قوله** وغيره ذلك بان يعكس الاربعة الاشكلة تقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على قسمين **قوله** لقربه اي لقرب الفعل الثاني من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول مبطلا للثاني بمعنى الغاء فليراجع ان لم تتاثر الكراك ولم يكن الثاني على خلاف وضعه واصله كخلاف نحو اعدان تستغني لآتيك قال الرضي ولا استدلال فيه لكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعد تقوى بالقصد الذي هو حقه واصله والقرب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره تقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم وقد ذكر ان اصلهما التصدر كالاستفهام تاثير هما في الكلام معنى لكن تاثير القسم في معنى الجزاء اقل من تاثير الشرط في جوابه لكن للقسم موكد للمعنى الثابت فيه نحو كالذي اذ الذي تتم معنى الكلام بدونه والشرط صورة في جزائه معنى وهو المقصود بالكلام وبهذا ظهر ان ما قيل ليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي وقيل الاقرب مرجع عند مساواة القرب والبعد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول هو الاولى لقوة الفعل وهو الموجود اقول وفيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في نفسه والا فاعملوا انا واتم بغاة بجهل بغاة جزانا مع ان نسبة قال انه للثاني كما في قولك ضمن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وما يدل عليه ما ذكرنا جوابهم عما يميل الاول في قوله وتبارا بالغريب بانه ليس من باب التنازع بل مما حمل على التقديم والتاخير ورد بهم الجيب بان الاول اقوى بانه غير مطرد **قوله** لان الاضمار قبل الذكر اذ فالاول تقدم على الثاني وذلك لان المتنازعين لابد من ارتباطهما حتى لا يجوز قام قعد زيد والرابط الغالب والواقع في الاستعمال يكون اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل او لعاني تابعهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون تابعهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال نحو ليتفقنك قل الله يفتيكم

في الكلام ان صح به صاحب المغني فاذن ما قيل هذا اذا كان رتبة الفعل الاول التقديم على الثاني وذلك غير مسلم **قوله** بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اي بشرط ان يجيئ بعده مفسر سواء كان المضمر منه جرا والتفسير لا يغير كما في نعم رجلا زيدا والتفسير يغير كونه فاعلا او مفعولا او بدلا وغير ذلك كما يجئ من فيه فان زيدا في ضربني وضربت زيدا في ضربني واكرمني زيد وفي ضربني واكرمت زيدا اعتبر مضارع كونه فاعلا او مفعولا لما مر ذكره ولكنه ذكر عند قول المصنف وامتنع ضرب غلامه زيدا غلام يجر لان غلامه فاعل وهيهات ان على الفاعل ان على الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره ما بعده الا في الضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون ادق في النفس ولئن هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجئ المفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجئ به الا لغرض رفع الابهام فالمتبين بخلاف زيدا في مسلمنا فان جملته في محل نصب لانه تفسير فقد هذا كلامه وهو يقتضي امتناع الاضمار قبل الذكر فيما نحن فيه كما في ضربته واكرمني زيدا وقد حصر ذلك على سبيل منع الخلو في الموضعين فيما يصدق عليه واحد من الموضعين يجوز فيه الاضمار قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كنعم رجلا زيد وربه رجلا وكقولهم فسوى سبع سموات حيث قال الزمخشري الضمير في فسوى سبع سموات تفسير كقولهم ربه رجلا وقيل يرجع الى السماء والسماء في معنى الجنس مرجع وقيل سواء والوجه العربي هو الاول وما لا فلا وكما لا يصدق واحد من الموضعين على ضربته واكرمني زيدا لا يصدق على ضربني واكرمني زيدا الا ان يقدر حذف المفعول جائز بحذف المثلا يلزم من ذكره ارتكاب امر ممتنع بخلاف حذف الفاعل فانه ممتنع على ما زعموا وغيرا لاضمار الممتنع للضرورة وفيه ان هذا لا يستلزم الجواز الا ان يقال المعنى بالجواز اختيارا امر ممتنع للضرورة لا يقال يلزم اختيار الاضمار قبل الذكر في باب حسبت لامتناع حذف احد مفعوليه لانا نقول لم امتناع الحذف على ما عرفت ولو سلم فمثلنا لكان غير مطرد في جميع المفاعيل لم يستدعه هذا وعلم ان الحصر المذكور منقوض بما ذكر بعد اسطر حيث قال السادس من المواضع التي يعود الضمير فيها الى ما تاخر لفظا ورتبة ان يكون مبدا لعامة الخبر المفسر له كضربته زيدا قال ابن جني هضربته اجانبه الاخفش منه سيبويه وقال ابن كيسان هيهات ان جاء احد فقد عنى بذلك هذا الكلام وقيت منه ذكر ضمير قبل الذكر في غير المواضع المذكورين لا يقال ليس المراد من كون المفسر تمييزا كونه تمييزا على ما هو المصطلح في التمييز لانا نقول ليس الامر كذلك بل تفسيرا كونه بدلا وايضا قال الثالث ان يكون مجرورا عنه فقط وغيره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا **قوله** كما هو مذهب البصريين الاولى كما هو مختار البصريين كما قال فيما سيأتي كما هو مختار الكوفيين او قوله اضمرت الفاعل في الاول لا يتم على المذهب بل على المختار **قوله** والمذموم التكرار بالذكر اي مذكر الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الاول وهو من حيث هو قبيح عند الكل فضلة كان او عمدة بخلاف الاضمار بشرط التفسير فانه عن الجرجاني جائز بلا قبح فاختياره سالم عن القبح فاندفع ما قيل نعم كون ذلك اشنع من الاضمار تامل بل نقول لا تكرار بالحقيقة لان كلا وقع طرف الاسناد **قال** على وفق الظاهر على اطلاقه نظرا الى المتن وكلام الشارح قدس سره حيث قد الفعل في الثاني والاول غير محتاج الى التقييد بان هذا فيما لم يستوفه المذكور والا فمن نحو اجرح ويقتل هندا بنا بغير على وفق الظاهر بل لغير مفرد انكر الاخير كما قيل فانه غير داخل في الحكم والمصدر الذي اريد به معنى الصفة يجوز فيه اعتبار الاصل واعتبار الحالة المنتقلة اليها صح بالرضي في مباحث اجمع فلو وقع مثل هذا المصدر بعد الفعلين يجب رعاية الحالة المنتقلة اليها رفعا للالتباس اذ لا يعلم على تقدير الافراد ان الفعلين صدرا من الواحد او الاثنين وهذه الحاجة فلا حاجة الى التقييد لا خراجه ايضا نعم لا يبعد تاتيت هذا المصدر على ما صرح به الرضي ايضا في ذلك البحث فيحمل على الاغلب **قوله** والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع لانه عبارة عنه ولما تم الاستدلال على جواز التخالف بين الضمير والمرجع بقوله انهما كانا واحدة

حيث افرد الضمير الراجع الى الاولاد المذكورة في قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة اذ كون الآية المكية من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس ثم كيف وضمير جمع المؤنث والمذكر غير العاقل فعلت وفعلن الثاني نظرا الى لفظ والاول لتاويل الجمع بالجماعة فكما ان الجماعة مفرد مؤنث كذلك ضمير فعلت صرح به الرضي نعم كانت راجع الى الاولاد بعد التاويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة نعم قول النحاة الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالمذكور في كلامه رجع الضمير المفرد الى الثنتين وبان مع ان الضمير في رجوع ضمير المذكر الى المؤنث وغيره ذلك الى ما علية العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به وايضا يحتمل ان يكون المخالفة لوجه والمعارض وهو وجوب مطابقة الخبر والترجيح له لا نعم قالوا رعاية الجزء اولى فجواز المخالفة لمعارض لا يدل على جوازه فيما ليس له معارض

قوله لا يجوز حذف الفاعل قدم ماله وعليه **قوله وقيل روي عنه** تشريك الرافعيين قال الرضي نقل المصرح عن الفراء منع اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب بعض الفاعلية جاز ان يعمل لتمكنه في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المضعر لية مع طلب الاول الفاعلية تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف بان يقال جاز اي الاعمال المذكور المترتب عليه اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده الاعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل يقول بتشريك الرافعين في التنازع او الاتيان بالضمير بعده **قوله لو ذكر** اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين لعينه بعد الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو تمنع في الفضلة يتطلعا على ما عرفت **قال ان استغنى عنه** اي ان جاز حذفه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجب ذلك **على قلة قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب سبت قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف قد اشتهر فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة فتقيل المراد بالاقتصار الترك بحيث لا ينوى وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه **قوله خالف المرجح** قال الرضي جاز مخالفة الضمير المرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانتا اثنتين واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد بقي على المعنى المقصود بجز حسبتهما ايا هما الزيدان منطلقا والخان العوالي مفرد اصاحة للمسند اليه هذا كلامه وقد مر الكلام عليه **قوله الا اذا لاحظت المفعول فيه** ان الفعلين يقتضيان بمنع هذا الملاحظة اذ الاول يقتضي مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا ثنى محمولا على الاول وتاويل الاول بكلوا حد ليس بشيء اذ قطع التنازع ح لا يكون المجرور جعل الواقع بعدهما معمولا لاحدهما دون الاخر اذ الحذف في الاخر كذلك فجعل الواقع بعدهما معمولا للفعل يقتضي ثنى يحتاج ثنى على ما قيل بنا على ان الحذف من الاخر لا يصح ترتب عدم طلب قليل المال على طلبه لان الشرط ملزوم الجزاء لازم يلزم من استلزام الشيء لنقيضه وهو بط ويلزم تعليل انتفاء عدم طلب قليل المال في الخارج بانتفاء نقيضه وهو ايضا بط **قوله** لان لو يجعل لما مضى للدلالة على ان انتفاء الجزاء في الخارج بسبب انتفاء الشرط فيصير المثبت منفيا والمنفي مثبتا لان نفي النفي اثبات **قوله** اي لم يطلب المفرد المجيء بمثنى فيه اذ يلزم الفصل بين الفعل ومعموله باجنبي وهو في غير صورة التنازع فيكون من قبيل جاني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة انتهى اقول التجويز في ذلك الباب يستلزم الجواز

في الموضع كلما دلت ضرورة جلية لهم اليه في ذلك الباب حتى يقع لجوازه فيه دون غيره قال الرضي لو احملت الاول في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول بالاجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل السند قد استدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقدير اعمال الاول ففيه ان الفصل لا تستلزمه تقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقال انه مبني على قول من جوز الفصل بالاجنبي خان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل فهو ايضا يقتضي الجواز في غير ذلك الباب عند قوة العامل على ان الشيخ انما يجوز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل اذا كان المعمول مفعولا حيث قال في بحث الافعال الناقصة واذا كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيدا ضاربا وذكر في بحث اسم التفضيل مثال الفصل المثال المذكور والمجوز في باب التنازع الفصل بين الفاعل والمفعول الا ان الرضي حكم بتصحيح الفصل بالاجنبي بين الفاعل وعامله وبين المفعول وعامله في باب التنازع فتجويزه الفصل بالاجنبي اذا كان المعمول المفصول فضلة نحو ضربني وضربت زيدا كان عمرو وضارب بالاكان بلا تصحيح فكيف بالقبيح مطلقا في ذلك الباب ليس بحسن وان كان بالقبح فشرطا جواز الفصل كون المعمول المفصول فضلة ليس بسديد الا ان يبين الفارق ثم قوله لم اطلب العز والمجد ثبت بمعنى اطلب المجد المؤثل لكونه معطوفا على كفاني على ما هو الظاهر الاصل في الواو العطف على ان المعنى ليس على التقييد كيف ومقصود الشاعر انه لم يطلب لاد في معيشته ولم يكفه قليل من المال والا لما طلب المجد المؤثل فقوله ولم اطلب في المعنى دليل على عدم طلب قليل من المال وعدم كفايته له وعلى هذا فلا يصح الاستدراك بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وجعل الجملة حالية ومعترضة او معطوفة على الشرطية يفوت المعنى المقصود وما قيل لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والغرر بما يتوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد المجرد ليس على ما ينبغي اذ قد ثبت بمقتضى قوله ما سعيي لادنى معيشة بل سعيي لمجد مؤثل فلا معنى للتوهم المذكور والحق ان الكفاية للمجد المؤثل لانه كما يجيء للاستدراك يجيء للتاكيد فقد صرح به عند حب المعنى والمؤكد هو انتفاء اشتراط لان قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل يدل عليه من حيث المعنى ويستلزمه قوله وانما لم يفصله عن الفاعل لابد من بيان النكتة في ترك الفصل سواء كان عادة المصنف في هذا الكتاب الفصل او لم يكن اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه كما ليس عادته الفصل فكذلك ليس عادته في هذا الكتاب فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المصنف اورد الفصل في باب المرفوعات الافيما وعا فيه نكتة الى ترك الفصل فصل الفاعل وترك في مفعول ما لم يسم فاعله لما ذكره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم يترك بترك النكتة اخرى لئلا يتوهم انه ترك للنكتة المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله وترك فيما يذكر بعد المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ او الخبر لان البعض خبر المبتدأ او البعض مبتدأ في الاصل فاندفع ما قيل ان وجه المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله حتى سماه بعض النحاة هو ابو البصرة وتبعهم صاحب الفصل وغيره قوله اي الماضي المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وفعل مشهور رباعي مجهول والفعل بمجهول ضارب بشاذة ما يقال في العرف مجهول ماض ومجهول مضارع من غير تقييد بقوله من الثلاثي المجرد الا عند الاشتباه فلا يرد ما قيل ان المشتق بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا وقيل جعل ما ذكر من باب ذكر العلم واراده الصفة المشهورة مبني على ان فعل يفعل علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلمين لهما خان ثبت خلاف كلام فيه والا فاشكال هذا الخط

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل اللاهيجي في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله هو قول القائل لمن دونه افعل هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فُعِّل علم لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول هكذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصيغة انما يكون ليشمل بعض افراد لا يشمله العلم واذا كان فعل وليفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا جميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصيغة فلا يتبنا ذكر العلم وارادة الصيغة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فانه اذا الصيغة من العلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل ليفعل علمين لفعل وليفعل لكان ارادة الصيغة بحاله فلا معنى لبنا ارادة الصيغة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل وليفعل ونظائرهما لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه هو الاصل والرباعي وذوي الزيادة

قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها لابد من الضم اليه والرباعي المجرد والمزيد فيه **قوله** مع كون كل من الاسناد بين تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا ضير كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا واعجب مسندا الى ضرب ومضاف الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء مسندا ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز هذا الكلام وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لانه تخصيص لدليل العام بلا مخصص ولو سلم يرد ان المورد في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وهو فيما يكون بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا يتعلق تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في نحو زيد معلوم ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اتم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل وايضا المفعول الاول يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان اسنادا الفعل ايضا تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لامرين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امر واسناد امر اليه فلو جاز هو لجازت هي انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل فعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فلا تعارض هو بهذا لان ذلك وايضا قوله ذلك في مرتب الى آخره تم فلا يسلم الملازمة المتفرعة عليه فان قلت هل يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور قلت لا يلزم المحذور المذكور قلنا لان الدليل عام يشمل التركيب المذكور وهو ان يقال لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل لانهم كرروا ان يقيم المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره السيد في حواشي المتوسط هذا والمتاخرون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى ان هو الجزء في الاصل ولم يكن ظرفا غير متصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغير مؤولة اذا كانت محكية يجوز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد نحو قوله تقول يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول هذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما قوله تعالى الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله ولم نبد لهم كما اهلكناهم اي تبين فعلنا بهم ولم نبد لهم اهلكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **قوله** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد السبب المهيج

هو المفعول الاول او معنى علمت زيدا عمرو افاضلا صيرت زيدا العلم عمرو افاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت كل ما ثبت للمفعول
الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل علمت **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية بلا تجشم بدون انحصار الاشعار في النصب هو
كيف وصيغة التعليل صارت مع الشرطيين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغني عن ذكر اللام ولو سلم فحصول الشرطين دليل على
اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال الصبان واما شرط الجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء
جامدة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية
حصول الشرطين دليل عليهما **قوله** فان النصب في الاشعار ولا اشعر سوى النصب وقد عرفت شعرا آخر فيه **قوله** بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضربت التاديب فانه جائز صرح به الفاضل المهدوي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد صرح به في العباب ايضا وقال الرضي
كل مجرور ليس من مجرورات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلانه جيء للسمن او ضرب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة
اتفاقية فاندفع ما توهم في بعض الحواشي الفرق المذكور على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد
اجاز اقامة المفعول له بعد الجار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد مخصص مما اجاز سيبويه
من اقامة ضمير يرجع الى المصدر المفهوم مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا مخصص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالصفة قال الرضي
وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المبهوم فيه من منظر القعود قعدا والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد قعود المتوقع فاني الزمه
وشرحه ولا يسند الى المطلق الموكد مثل ضرب ضرب لانه لا يدل من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل وهو لم يتجدد فائدة عن سيبويه
جوازه في بعض المصدر لاني صرحه كتيم وقعد وبعضهم منع لعلة المتقدمة ليس بشيء **قوله** سواء في جوازه فوعا موقع الفاعل عند الاكثرين
قال الرضي مدرج بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول
المطلق لدلالة الفعل عليه والاولى ان يقال كلما كان داخلا في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة بهذا الكلام
قوله لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل اعلمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية وقد صرح
بصاحب الوافي حيث قال والاسند الى ثاني باب اعلمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع
الاقيام اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم اي معنى اعلم زيد عمرو امنطلقا علم زيد عمرو امنطلقا **قوله** البتدا هو فائدة
ضمير الفصل التاكيد والتنبيه على ان الواو بعده خبر لا نعت لانحصار المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في المسند
اليه والعكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وقد تقرر ان حصر المسند اليه افاد حصره في المسند ولم يجيء لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره
العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل
قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بثبت بل نفي افادة تاكيده لهذا الحصر ايضا فما قيل اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر
فانه يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن
عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد تبطل معنى الجملة فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكذا اذا ديشير الى ان
ارادة ما ذكره لا ينحصر من تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج عن تعريف المبتدا وما في الدار من احد لان من الاستغراقية
تفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة وان المكسورة اذ لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد صرح

بانه لايجوز ذلك والالزم الفصل بينه وبين معموله وهو من التي بامعنى هو ولانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لان
ان اراد انه خبر عن انت بطريق الوجوب فممنوع كيف والاية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال
فهو لايسع التاويل والادخال وبالجملة نظره منظور فيه فان قلت لعله اراد انه مبتدأ عند المصرح على ماذكرت قلنا مع كون كلامه بعيدا
عنه يابى عن هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل اقائم انتم مقام الاية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم او على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ وايجيب بتقييد الصفة بان لايكون خبرها صالحا للابتدائية ولا يبعد فهم ذلك من قوله رافعة
لظاهر اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو يحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها خالصا لها وهي انما تتحقق اذا
لم يكن بعدها اسم سواه خلافا لبعضهم ثم ان التعريف لايدل على ذلك وقرر الايراد في بعض الحواشي هكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لانتقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لا خبر انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لادخل له في دفع الانتقاض بل لاساس له فيه صلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه
صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ او انما يتم
بقول الموردان قائم خبر زيد نعم لو قرر الايراد على قوله في تعريف الخبر المغاير للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مغايرا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مغاير للصفة موجانم انك قد عرفت ان مذهب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعدانت عند احتمال الثاني والاول فلا ينتقض به حد البتة فمن قال ذه اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب وكرم عمرو بطريق التنازع رافعة مضمرا على طريقة الكوفي فالبصري فلا يصدق التعريف عليه فقد ذهب في الجواب المذهب في مثل هذه
الصورة الى ماذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل مبنى رافعة للفظ المقدر فيصدق التعريف عليه فقد ذهب عليه مذهبها وليست بها
ماهايرمان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بقوله رافعة لظاهر لعدم ترتب الجواز او جواز الامرين لايترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر **قوله** فانها تاح خبر ليس الا
اى ليس الصفة شيئا الا الخبر فحذف المستثنى قال صاحب المغني وذلك بعد الا وغير المسبوقتين بليس بقلت عشرة ليس الا
غير وامتاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسموع انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الزيدون
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مباحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدو يجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث ويجوز ان يعتبر الحالة
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن
الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لايجوز فيه الا الفاعلية خلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمله على الابتدا تاخير المبتدا عن الخبر
فلا يسبق الذهن اليه بل لعله ماهو الاصل فيلتبس فبهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين وانما ذكر الفاضل في حواشيه
وقيل للضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يتكلب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر تضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمتعلق على الاستفهام يجب تقديمه لاتقول فالضرورة حاصلة في مثل اقام زيد فلم لاتجوز لانا نقول انما اقول فيه بحث لان
ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فليس تمام لان البحث باق في كل ما يجوز فيه الوجهان من غير ضرورة

وان اراد انه لا يترتب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممنوع كيف وقد جوز الوجهان في مثل في الدار زيد وجاز الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس تقديم الخبر فيهما ضروريا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل السندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال عمل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه تسهل ح بتجويز الامرين في العبارة ونفسه مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال الفاضل المتأمل لتشكل قاعدة جواز الامرين بقولك اما عالم انت عن قريب فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اداة الشرط بما ينبغي هو المبتدأ وباقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا وكونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طالع الشمس فانها تطابق المفرد تصحيحا لكونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطابقة الشمس هذا كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه عند المصرح بل يجب عنده كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن الآتي مقدر بعد ان ولو سلم فالموانع ستة بتأويل ولان عدم التخصيص مم كيف ويجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتفاء اللازم مم كيف ولا يمكن ان يقال على تقدير المبتدأ اطابقة الشمس وهو لا يناسب في تقدير الفاعل ايضا والاصح في المسند الى الظرف مؤنثا حقيقيا كان او لفظيا الحاق التاء لئلا يلزم لو كان في التركيب مانع من التاء لتم الاشكال **قوله** اي ما يوقع به الاسناد ويحصل به متعلقا بالايقاع المضمن للاسناد وجعل الباء للسببية لان الضمير بدون الجار يتعلق بقوله المسند فلا حاجة الى الباء اذ الاسناد يتعلق بالمفعول الاول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه هذا كما يصدق على قائم في زيد قائم كك يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة يتوقف على المنتسبين فايقاع النسبة مسبب عنهما جميعا قلنا لا نم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرط له ولو سلم فالمراد بسبب القريب وهو الخبر لانه لدلالته على النسبة بنيت منه ايقاع النسبة والمبتدأ ليس كك ويدل على ان لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد ان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتأمل **قوله** ولك ان تقول المراد بالمسند اليه المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على ما ينبغي لانه يجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** ويجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من النحاة وحده في المغني معنى الباء وحده منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الى وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان الاشتباه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح ينظر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قوله في تغيير العبارة حيث عبر الى الباء قوله اي لا اشتباه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه بالنظر الى المعنى فاندفع ما قيل ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند في تعريف الخبر فاعلم فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغيير الى الى الباء دفع الاشتباه ينظر لما يتأتى الباء مقام الى فائدة والا اي وان لم يقل بتلك النكتة لا حاجة اليه اي الى الباء لانه خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا نكتة بل الظاهر الى هذا المعنى هو المتبادر من الحاشية المنقولة والموافق لسوق الكلام فظهر ان ما قيل في بعض الحواشي في وجه عدم الاحتياج الى الباء من ان الضمير يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

بمعناه وهو الباء فهم الحاجة الى الباء على التوجيه الثاني بل يصير لغوا مختصا على ذلك التوجيه قوله وح اي حين جعل الباء بمعنى على ليظهر لها فائدة اذ الضمير حينئذ مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اي وان لم يجعل الباء بمعنى على بمعناه ويقدر بعده الى للمبتدا كما في التوجيه الثاني لحاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا محضا يصير وجه المعنى موجها لكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق تقتضي ان يتعلق قوله وح بقوله ان لا شبهة وعلى المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل من ان الباء على التوجيه الثاني للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى حين قيل بالتغيير لنكتة ظهر لها فائدة وان لم يقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقال بالتغيير ولم يقل بالنكتة لحاجة اليه على النظر الى اول ولم يقل بالتغيير وانه مفعول ثاني بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لحاجة اليه بل يصير لغوا محضا اذ المسند يتعدى الى الاول بنفسه هذا فلت يغير بان الصواب في قوله لحاجة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج بالقسم الثاني من المبتدا وكذا يضرب في يضرب زيد وهذا على ما ذكره الرضي تبعا لوالد المصنف قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يخلو عن تردد وكما قيل ان اريد بالاسم حقيقته يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالتاويل وان اريد اعم فالجملة ايضا اسم بالتاويل على ما قال بالصريح به فلم يصح قوله الآتي ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال المقول بتاويل الجملة وان قال به الصريح الا انه لما كان قولا بالتاويل تعطى كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقها بلا برهان تعطى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد ويجب تقديرها بالمفرد لو ادعى ان الاصل في الجملة لم يعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه اش قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة فيه تنبيها على ذلك ميلا الى ما ذكره الرضي فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يقع لحاجة اليه مع احد هذين التوجيهين بل لابد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شيء مسند اليه بالحقيقة ولو قلنا انه لا حاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدا ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق منصرف الى الكامل وكذا في تعريف الفاعل فظ والاصل هو ما ذكرنا الا ان اش قدس سره صرفه عنه بجعل قوله مقدما عليه قيدا احترازيا فوجد هناك قرينة على الصرف ولم يوجد هنا قرينة على انه لحاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصد من التعريفات شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله الغير للصفة المذكورة على تقدير اختيار واحد من التوجيهين المذكورين لا يقع تعريف الفاعل خارجا عن التعريف قائم في نحو زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدا مع انه خبر لانا نقول الخبر مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت قوله اي بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء اوليسند اليه شيء ظاهر يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجر والقسم الثاني من المبتدا والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدا وقيل الاول اشارة الى عامل القسم الثاني من المبتدا والثاني الى عامل القسم الاول من الابتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في الجر لاقتضاء للمبتدا والجر على السواء وكذا يستفاد من الرضي فلا يحتمل عبارة اش قدس سره على ان تجرد الجر للاسناد الى شيء عامل فيه مسمى بالابتداء فانه يتم قال الرضي العامل في المبتدا عند البصريين هو الابتداء ومنهم تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الجر ايضا نظرا لعامل السواء وقال الزمخشري في المفصل وكونهما مجردين للاسناد وهو معنى لا معنى قد تينا ولها سماتا ولا واحد اسن حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند ومسند اليه قوله نعني الابتدا

عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين قال الصحاح في الايضاح شرح المفصل وللنحويين في تعيين العامل مذاهب فذهب البصريون المتأخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل للاسناد اليه وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ انتهى وقال الرضي اما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء ومعروه بتجرده للاسناد وهو المعنى الذي يكون به المبتدأ مسندا اليه شيء ثم قال المتأخرون كابن مخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر اي بطلبه لما على السواء وفصل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو الابتداء ويحكى هذا عن ابي علي وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع بالمسند والخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر الذي اشتمل الضمير في الخبر الجامد اليه انتهى واعترض بان ظاهر كلام الرضي يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل في المبتدأ ولم يتعرضوا العامل الخبر اما المتأخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وايضا نسب الى الكوفية في الايضاح انهم قائلون بانهما يترافعان وفي الرضي قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الا ان بعضهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثاني **قوله** فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر قد عرفت ان القائل بهذا سيبويه وابو علي وقيل كالزمخشري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي لما عرفت من تصريح الرضي بان الزمخشري والجزولي قالا بان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر **قوله** وقال آخرون كلاهما آه ذهب اليه الكسائي وانما **قوله** والخبر حال من احواله الخ ينبغي ان يلاحظ فيه كونه حالا من المبتدأ وصفة فان دل عليه فيها والا اول بما يدل عليه **قوله** في داره زيد في المغني والخلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى زيد موخرا لفظا ورتبة هذا كلامه والا وان جوز في المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا لما مر اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في باب ان قلت في داره قيام زيد لم يجز فيها الكوفيون للبتة ما على الفاعلية فلا قيد فيها واما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ واستحق التقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لتقدمه في الكناية ورجح ابن مالك قوله لمساعاة بك الحسنى ونحاة واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفي حواشيه يقبل المصرح الجواز في هذه المسألة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام زيد وفي داره عبد هند عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش وفي المنهل ان البصريين يجوزونها وان اوهم كلام ابن مالك في التسهيل اختصاص الاخفش باجازتها انتهى فظهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش على ما وقع في الحاشيتين ليس على ما ينبغي **قوله** وان صاحبها في الدار قال الرضي ومن جوز ضرب غلامه زيد ينبغي ان يجوز هذه لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد منه لكن المجوز حكم بامتناعه على ما يدل عليه كلام المغني حيث قال ضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون في ذلك ونحوه التاخير تقديم المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتغيره بغير المفعول وانما وجب فيما تقدم الخبر والمفعول هذا كلامه **قوله** مثل قوله مما تخصص فيه المبتدأ بالصفة لفظا نحو اجل مسمى عنده ورجل صالح جاءني او تقديرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه او معنى نحو كم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة منشأ من المميز فمعنى نحو كم رجل ضربته

كثير من الرجال ضربة فليس هذه الصفة داخلة في ماهية مدلول كم دخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى يتم انه لا يكفي في التخصيص كالناطق بل لابد من مخصص تخصيص الجموع وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل بحسب لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لابد فيه من صفة تحصل منه التخصيص بالقياس الى الجموع نحو انسان هندي جاء واما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له بعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لابد من ان يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اتفاقا هذا اذا لم يجعل اللام للعهد واما اذا جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيص النوعي و لا خفاء في كونه نوعيا للابتداء بالنكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جالكونه مخصصا بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة الابتداء بحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتوراة تخصيص المبتدأ فيهما وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشيء وعدم كفاية التخصيص الذي في حيوان ناطق في الانسان او التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندي جاء ولا مقال في صحته وبالجملة المبتدأ في التخصيص مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحة على صحة فظهر ان ما قيل التخصيص الفردي بالصفة صحيح اما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا بالبين على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي تقلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم او لا يتسنى فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه نظر من عموم مرة تخرج من جرة لاحتمال خروج الدر وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سليم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق الصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل اي المقصد منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص اثبت للمفهوم في ذاته ولم يقصد منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص لقليل الاشتراك والمبتدأ في قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقل بشيء اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح هذا التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اريد من المفهوم في قولنا ان المفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل واما المبتدأ في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اريد مفهوم الانسان فثبوت تخصيص الرافع

الاشتراك لم يكف ولم يخرج منه فرد صلاحي يقال ثبت للعموم في نفسه على ان قوله اللهم الا آه يشير الى ضعف الفرق وعدم صحته
او كلمة اللهم يستعمل بمعنى فاقصد استثنا او نادر بعيد كانه يستبعد بالبداهة في تحصيله فيثبت عدم الفرق بين الصورتين فيكون التخصيص
في كل منهما مقصودا رافعا للاشتراك مع انه ليس كذلك لما عرفت قوله ان قلت لو لم يوصف الخ قال حاصل السوال ان العبد لو لم
يوصف لم يصح الابتدا لعدم صحة الحكم على النكرة المحضة وح فلا معنى لقوله قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتدا ولو سلم فان را
يد من عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة الابتدا لوجود العموم المخصص كما يشير اليه قوله فيكون نظير كل رجل كافر
في النار قلنا وجود العموم مبني على ذلك التقدير مع كيف وليس فيه شئ مما يدل على العموم بل ليس فيه على ذلك التقدير شئ مما يوجب
التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر في النار في حيز المنع فلذا اضطر وقال ان قلت آه ثم انظر ان قوله قلنا الصفة جائت لتحقيق
المعنى لا للتصحيح بل يثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر في النار فتدبر قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم لان ام المتصلة مبنية
لان يطلب بها التعيين بعد علم حصول الخبر لاحد الامرين وهذا العلم كما يحصل للمتكلم يحصل للمخاطب ايضا بعد العلم بوضع الالية كما اشار الشارح قدس
سره بقوله فيسأل المخاطب من يعينه اذ سوال التعيين عنه وطلب جوابه فرع العلم بكون احدهما في الدار وبقوله مكفوا احدهما
بهذه الصفة لان الصفة يجب ان يتيقنها المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيئ بها ليعرف المخاطب
الموصوف وتميزه بما كان يعرفه قيل من اتصافه بمضمون الصفة فاندفع ما قيل فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لا يعلم كون احدهما
في الدار والاختصاص المفهوم هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا يلزم من القول بالتخصيص المذكور في المثال المذكور ما ورد عاجريانه
في نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة ولا من انتقاض جميع وجوه التخصيص حتى يعترض عليه بان هذا التخصيص
منتقض في مثل ارجل في الدار فيبقى ان يتبع الابتدا به مع انه صحيح ودفعه بان التخصيص في كوكب عظيم النفس الساعة هو الصفة مع جواز
كوكب النفس الساعة ليس بوجه لان جواز كوكب النفس عند القائلين بالتخصيص تم وعند غيرهم غير مفيد ولانه تقبل للاعتراض مع
انه غير مقبول نعم لو قرر الايراد على ما قرره الرضي حيث قال ولو كان المجوز للتنكير في المثال المذكور معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار
لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم انتظام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ
يتخصص به المبتدا لكان موجها لكن يكون المناقشة في قولهم وعدم شئ آخر بانا في بعض شروح اللباب من ان المجوز لذلك ذوقهما
في سياق الاستفهام لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة والمعنى ان يكون ممن قال به لا يتم لو كان المعترض قائلا به لما قال بالتخصيص
المذكور في ارجل في الدار وامرأة لانا نقول الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشئ واحد وجوه متعددة وفيه انه لو قال به لما قال
في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو العمدة المعادلة بام ولذا رد عليه صاحب المغني بانه ليس كما قال وفيه انه يحتمل
ان يكون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تاويل بالمعرفة هو العمدة المعادلة بام وغيرها يحتاج الى التاويل لا انه غير مسوغ اصلا
وبالجملة ان قال المصرح بالتخصيص لوجه من الوجوه في الامثلة المذكورة يمكن توجيه كلامه في شرح المنظومة والا فالامر عليه مشكل
وقد وقع المبتدا نكرة مع مطلق الاستفهام في القرآن والحديث وكلام الفصحا فكيف يخص التسويغ بالعمدة المعادلة بام فالتسويغ
لوقوع المبتدا نكرة بمطلق الاستفهام ما كانت المبتدا النكرة اسم استفهام نحو ما لك جيبك حايان مرساها متى الساعة او واقعة
بعد حرف اي حرف كان نحو والله مع المدخول خالق غير المدخول وجه التسويغ اما التاويل بالمعرفة كما عرفت او العموم كما اذا كان

حرف الاستفهام للانكار لان حرف الانكار بمعنى النفي فيقع النكرة في سياقه تعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسما الاستفهام

صرح به في المغني الا انه لا تعم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار لان لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقع لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلابد من تخصيص بل هو انشاء يجوز فيه القول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشاء قوله اتى من الاسود اي اتى من رجل وامرأة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية لاحد وامرأة تخصيص كلواحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا ينافي منه فانه مع ما قبل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحدهما على التعيين فكيف تخصيص كلواحد بها قوله فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهره ان ضمير جعل وخبره لكلواحد منهما وان في الدار خبر لهما معا وامكان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للاشارة الى المسند المذكور اعني عندك كما في تواليك قائم زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر استتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام في ما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد هذا كلامه وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جعله خبر المعاد هذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جعله خبر الزيد فقط مسلم وانما على تقدير جعله خبر المعا فغير مسلم كيف ودلايل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الآخر بين مسألتان المذكور فيه الواو فقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لان المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فيمتنع رجوع الضمير بالتأويل المذكور لانا نقول يجوز ذلك بنية التقديم والتأخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند الخبري قولنا قفا فرسين كيف واريت جوده وقد كان البر والبحر ممتلئا عامر فرسخ مبتدأ وخبره محذوف والجملة تعطف على وقد كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا لمجرد أني نية التأخير وفي المغني وقد جوز وافي انت اعلم وزيد بكون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرهما انتهى قال قوله متعنت اي النكرة يقطع الاحتمالات اذا لمحكوم عليه حكم كل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا فلا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعين برفع الاحتمال او تقليله لكن اراده هذا المعنى مشكلة المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله انها مخصصة اذا تضمنت النكرة ما يرفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون التخصيص اصلا الى حد التعيين والتشخيص بحيث يرفع الاشتراك او بتقليل الاشتراك وعلى هذا فالاسهل ان يقال اذا بالتخصيص بتقليل الاحتمال او ينعدم قوله تشبه اي تشبه المبتدأ المذكور بالفاعل قوله اذ يستغني اي المبتدأ المذكور في موضع الحصر كما ان قولهم ما ابتر ذا ناب الا غير يستعمل في مقام الحصر والمقصد ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصد ان اصله كان لك واذا كان مستعملا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله ابتر فانا بستة على ان يكون شر بدلا من الضمير في ابتر ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر هكذا ذكروا وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتأخير كيف وتقديم المبتدأ

على الخبر المشتق يفيد حصر الخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه في الاصل موخرا لا يفيد فيه التخصيص حقيقة فالوجه ان يقع تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله** ويختص به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه صرح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقبل ذكره تخصص بكونه معلوما او قابلا لكونه محكوما عليه بفعل مسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان الاسناد وبينهما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفعل وكونه محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكره انه قد يخصص بتقديم الفعل عليه ليس بشئ لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما تاخر عن كونه محكوما عليه **قوله** اذا قلت قام علم منه تشبيرا الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مترتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احدهما محكوما به والاخر محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما فمن قال يجب عليه ان يذكر التخصيص يحصل بعد الحكم فيقع بعد معرفته اذ معرفته لا يكون الا بعد التخصيص فمراده بقصد معنى كلام السكاكي قدس سره **قوله** قد يكون خبرا قبل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه ظاهرا انه لا يكون مهرا له لان المهر صوت الكلب عندنا وفيه وعجزه عما يوذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بتفيئه نعم توايد كونه شرا وخيرا في الجملة جائز ذلك لاختلاف احواله بحسب الاضافة هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وبه ظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يهدر اذا رأى الحبيب للغشاوة لانه يراه غير ابهى **قوله** لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده كذا صريح في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدا ومترتب على ذكر المجرور في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدا واعتبار الاسناد بينهما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل حصوله فاندفع ما قيل اذ تخصص الحكم كان لغير الحكم غير مخصص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل ينبغي ان يجوز ذلك واجيب بان النحاة شرطوا تقديم الخبر الظرف لامطلقا وذلك لان اسم الشعواني الظروف مالا يتسع في غيرها او لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد وامافي الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدا فهو غير تام لانه يحتمل ان يلتبس بشئ آخر اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فهو ممنوع كيف ويحتمل ان لا يكون الظرف خبرا بل مسندا والفعل مرتفعا بالرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه الذي من حيث المبتدأ الا الاول وهو ظاهر ولا الثاني لانه ليس صفة واقعة بعد حروف الاستفهام والنفي ولا رافعة لظاهر فكيف يكون مبتدأ نعم لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدأ عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه بمنزلة تكرير العامل فقائم تخالف بارد وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شئ ونحوه لانه لا بد للصفة من ضمير يعمل فيه اذا لم يكن لها في الظاهر فاعل او نصير التقدير هكذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر فيه ولا خفاء في ركاكته على ان عدم كون الفاعل في الظاهر مما كيف ولا ضرورة في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي البصريين

والحال انه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف المجرور في بعض حواشيه قوله فانه يتعين جر ظرفية بحث بجواز ان يكون مبتدأ مقدرا كائن في الدار شيء قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالمتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه ونائب عنه وايضا التباسه بالحال تم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل او ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه ممتنع عند الجمهور ممتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو ممتنع على انه ان قدر خبر المبتدأ المذكور يلزم الاستدراك والا فلا دليل عليه وفي الرضي اذا قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شيء من تعاريف المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو يحتمل من حيث انه هم وان امتنع بعارض اقول وفيه بحث وفي المنصل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا تتعين لما جاز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الظرف الذي ظرف او جار ومجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما فيؤدي فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه ايضا لما ذكره يقولون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص او التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشيخ قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص يرد عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص محصلا للفائدة قوله فمن في قوة التخصيص بالصفة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا اذ لا يقال قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذا اصله سلمت سلاما اي متيت تحية قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية اليتي خبرها فعلية يفيد التجدد كالفعلية علمنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لان الاسمية او نقول الظرف ة مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصارا الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية يفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس بشيء اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير ولا شك انه يدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية قوله اي سلام من قبلي اشار به الى انه ليس معرفة تبعا للاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بالتخصيص وجوز عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المحضة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فاضبط بتجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد حقا لغوا ولو لم يكن رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز ولك ان

تقول رجل قائم فى الدار وكذا القول كوكب ناقص الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدا نكرة محضة هملا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة فيجوز عنده نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد وفى الاخبار بها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحو خرجت فاذا اسد اورجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان لا يكون الحال من ان يفاجيك عند خروجك اسد اورجل ولو كان غرضهم من بيان التخصيص تعداد ما لهن الفائدة وضبطا تسهيلا على المبتدى يجوز ادخال الامثلة المذكورة واللازم ساقط فالملزوم مثله فاتئل لا تنافى بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدى لا تنفى قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عن الفائدة لكيلا يكون على بصيرة ما فى الحكم على النكرة ليس على ما ينبغى نعم ما قال صاحب المغنى لم يعول المتقدمون فى ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة وهى المتأخرون انه ليس كلها حد يهتدى الى موا طن الفائدة فتتبعوها فمن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدود لا سور مستداخلة هذا كلامه ثم عد موا طن الفائدة وعلل الجواز بحصول الفائدة وانكان المبتدأ نكرة محضة كلامه من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم حصولها فقال فلو قيل فى داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما فى داره فلا فائدة فى الاخبار بذلك وعلى هذا فلا منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** فى توجيهاتها اى توجيهات التخصيصات اى يحتاج فى توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات اذ لا يحتاج فى توجيه التخصيص فى ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش فى تصحيحه للابتداء **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات المذكورة فى توجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلانه صرف للتخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلانه فى تخصيصه بما تخصص به الفاعل تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا موخر وكونه فى الاصل موخرا لا يجدى نفعا واما توجيه فى الدار رجل فالتكلف فاد ايضا لمنع ليس على ذلك دليل ولا يستلزم جواز فى داره رجل واما توجيه بسلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يقدر تكلفا وما كون المعنى فى حال الرفع على ما كان عليه فى حال النصب **قوله** لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قام لعلم المخاطب بحصول القيام لرجل ما فى العالم **قوله** وبهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولجعل الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة فى كلامهم نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وخرجت فاذا اسد اورجل على الباب ونحو فريق فى الجنة وفريق فى السعير ولا يرد على القائلين بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى للالتزام اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم بجعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع كيف والخبر فى نحو المعل مبتدا ليس بمفرد حقيقة وان اراد ان بجعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع كيف وقد قال الشقدس سره فى تعريف الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار بمنامع انما مر كبات فى حكم الكلمة المفردة انتهى قائم الاب **قال** سن عائد خبرا ولا يس متعلقا باسمها والا لتنون على ما ذهب اليه الاخفش فهم وذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم لا صرح فى المغنى كاللام فى نعم الرجل زيد قال الشرح فى بحث افعال المدح والذم اللام فى الفاعل للعهد الذهنى وهى لواحد غير متعين ثم قال ولم يجئ هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهنى مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

واما كان لك من جهة اسم قصد والابهام المدلوح اولا ثم مفسره ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد بالاسم معهود الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ما ذكره الله قدس سره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته وما يقدر من احاده في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع الى شيء اذ لا يكون زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي وابن جني الى كون اللام للاستغراق الجنس دون الاستغراق له ولغيره فبمنزلة العائد وعليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قولك تعلم ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم يرد جميع الرجال بذا المقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطلقا ووجب اذا قصد التثنية ان تثنى ولو كان على ما زعموا الوجب ان يطابق بجميع الجنس وان لا تثنى وان لا يجمع لان اسما الاجناس لا تثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتدائية الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وهما لم يقدر بذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا يعارض الامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا انا نفرض على صحة نعم رجلا زيد ونريد بتحميل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يعود الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والاورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقتضى غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى المعنى الكائن اجعل الضمير منتهما ثم يفسر فلا يبعد ان يقع فيما نحن فيه كذلك لانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك ثم غيروا وانما الكلام في ما لوله حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل بان يكون الرجل الذي هو المذكور مضمرا عائدا اليه فاستتر تارة مضمرا واتارة منفصلا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصرح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه جريا الى المبتدا غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد انتهى اقول يجوز ان يقع الضمير في نعم رجلا زيد عائدا الى زيد المتقدم رتبة للاخبار الجملة الواقعة خبر المبتدا عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح والاورد عليه قولنا قد انفرد بذا الباب لخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن خبرا براز سواكان المفرد او المثنى او المجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فحاصل من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا ناورا كما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع ليس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا آه بان المراد بهو الجنس اذ حالا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود مع تفسيره بالمخصوص ايضا وانما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه تثنى اولا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة

سبالغة بناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس ايضا انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ اما في نعم الرجل زيد من عموم الجنس وشموله في المعنى والخامس من روابط الجملة بما هي خبر عند عموم مثل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الحصر عندنا فلما صرحوا به ويلزم ان يجر د زيد مات الناس وعمرو كل الناس موتون وخالد رجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا واذا المراد انه لا صبر عنها لانه لا صبر عن شئ انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتاخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تاخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل وانما في ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لا حقا كما في المذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجه وقال الرضي استغنا بعد ذلك الاصل وهو كونها فعليين مستقلين بما عليها كلاما صار ما مع فاعلها بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجوه قطينة فصار معنى نعم الرجل زيد رجل جيد لانه تقرير بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتدأ لا بالخبر مبتدأ اذ لو كان خبر مقدم لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتا واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باتيا عليه لوجب ان يكون فيها عائدا اليه ثم العمل للاعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلنا عنه فتدبر اذن بعد بطلان الاول الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي ايضا وقد عرفت انه لا عبار عليه فلم تحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وايضا ليس معنى تعريف الجنس النائب عن الضمير هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد لانه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير هو ان ليس المقام من الضمير الا ذكر ايعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشتمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا نثيبه اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل اري الموت لا يسبق الموت شئ هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير فيجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر وهو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للجنس لا يفيد كون اللام للعهد الخارجي ايضا يستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول لا مقال في جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي وايضا الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعند ذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه والالزم ربط فاعل المزوم شئ لا يفيد التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مطلقا وليس لك ان يدل على ذلك قول الرضي في قول المصرح اذا كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم امتنع بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

عنه الرضي قال بعضهم حيث قال في ذلك المقام فان قيل فليجز الخان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلنا اشتبه بالبدل من الضمير فان لم يجز فيما الخ فيه نظران تفسيره للفظ الكافية ليس على ما ينبغي وان المخصوص خبر مبتدأ لا مبتدأ وان جواز الالتباس بالبدل في نعم الرجل زيد وحكمه بعدم مقدر قلنا لا معنى لتجويزه فيه وعدم تجويزه في الزيدان قاما بدون فارق مع ان الظاهر تجويز الامرين في الزيدان قاما لكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين لامن صور الالتباس لان الابدال يستلزم عود الضمير قبل الذكر على ما سيأتي ولا يستلزم تقديم الخبر وهو ايضا خلاف الاصل بخلاف نعم الرجل زيدا فان الابدال لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون من صور الالتباس وفيه ان الابدال ايضا يستلزم خلاف الاصل وهو كون المبدل منه في حكم الساقط صرح به الفاضل الهندي في خواشيه وبالجملة الفرق الذي ذكره الفاضل الهندي بين صور جواز الامرين وبالالتباس امكان معتبر عند الرضي فالوجوب ليس في شيء مما ذكروه لا فالوجوب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما ودون في نعم الرجل زيد تحكم محض على ان تفسيره المذكور لا يوافق ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والا خر انه اذا وقع جزء جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير هنا وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان وقوع الجنس موضع الضمير قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ لم يكن محققا فظهر ان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفصل ليس مسندا الى ضمير المبتدأ بل مسندا الى الظرف ولو كان مقصوده من قوله او كان الخبر فعلا له ما ذكره الرضي لما قال بوجوبه فالمتعين انه ان يكون الفصل مسندا الى ضمير المبتدأ مستترا او بارزا واما ان يكون مسندا الى الظرف ليكون المبتدأ تفسيرا وعند ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل ولا مخرج منه الا خراج نحو زيد قام ابوه لا غير فالمعنى ان المسند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فعلا اثباتيا حكمه على نحو ما ذكرنا وجب تصديه فظهر ان ما في الحواشي الهندية اذا كان الخبر فعلا له لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقومان الزيدان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف نحو زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة ليس على ما ينبغي بقي ان قول المصرح كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى ليس على ما ينبغي فتدبر قوله ووضع المظهر موضع المضمر في المغني والثالث من روابط الجملة تجاهي خبرها عنه اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء والرابع اعادته بمعناه نحو زيد ما في ابو عبد الله واذا كان ابو عبد الله كنيته له اجازه ابو الحسن وقال الرضي ووضع الظاهر موضع المضمر امكان في موضع التفخيم جائز قياسا وان لم يكن فمسند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش رح يجوز وان لم يكن بلفظ الاول ليس في الشعر كان او في غيره قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ لم يعده كثير من النحاة من الرابط وعده منه صاحب المغني حيث قال والرابع من روابط الجملة تجاهي خبرها عنه كون الجملة يفضل المبتدأ في المعنى ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لا بد من ان تكون هي المبتدأ معنى او لفظا كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لا رتباطها به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسيرا للمبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابط اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام فاندفع ما قيل

ان كون الخبر تفسير للمبتدأ ليس بعائد يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم اضافته
الى العائد حيث قال صلم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظ كما في
زيد قام او مقدر كما في البر الكر بستين وهو ان التقوى لا يكون بدون اسناد والفعل الى ضمير المبتدأ او سببي لابد فيه من التعلق بالمبتدأ وهو يقتضي
الربط وهو معنى العائد هذا اما تم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوى وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست معنى تعلق بالخبر عنه كما في الفعلي مل هي نفس الخبر
عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه هذا كلامه في المعنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين
آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وقس بن الحاج السلمة تكون المبتدأ موصولا
او موصوفا فالاشارة اشارة البعيد فتمتنع زيد قام هذا لما قالتين وزيد قام ذلك لان والجملة عليه في الآية الثالثة والسابع العطف
بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة واما الواو
للجمع في المفردات لافي الجمل بدليل جواز هذا ان قائم وقاعد دون هذا ان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جواز
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع الى الثانية من الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تم واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل ماواه وقال اللاغون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمر هو او تم هو والثانية ان يعاد العامل نحو
زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير
كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة قوله اذا كان ضميرا قياسا في
موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بالمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان جزئية تشعر بالضمير فيحذف الجار
والمجرور معا فان كان المبتدأ والثاني نكرة فالجار والمجرور صفة نحو البسمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجزء والعامل فيه الجزء اي الكر كائنا
بستين كائنا منه وسماعا في غير ذلك في الجار والمجرور نحو قوله تم ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب
بشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو ثوب ثوبين نسيت وثوب اجرا وبالصفة محلا انا مازيدا انا ضارب ولا تخلص مع كونه سماعا بالشعر خلافا
للكوفيين والمرفوع لا يحذف لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون الوجه ان يقول فالاكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكره
يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفة كوفيان و
بعض بصريان يرونه كمقدر باسم فاعل ست وجمهور بصريان يرونه كمقدر هيئت بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف
منصوب على انه مفعول فيه كما انه لك انفاقا في نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كما انه لك انفاقا في
نحو مررت بزيد الا ان العامل فيه مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل فانظر ان
ضمير واكثرهم الى البصرية وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعد ما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بايجاد المتكلم
والنحو صرح في المفصل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون هكذا في الحواشي الهندية

وفي الترجمة الشريفية على ما عرفت آنفا وفي المغني زعم الكوفيون وبناظاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال بناظاهرا وخروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الجزء اذا كان صفة نحو زيد افوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مختلفين للمبتدأ ولا معقول على هذين المذهبين انتهى وقال الرضي انتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ليكون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم ابوه كانه هو نحو زيد ابوه قائم اصاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ حقيقة في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بها الخبر قوله على انه قدر على ليصح الحمل اي فالاكثر متفقون على انه قوله اي ما قال بجملة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو جواب عما في الحواشي الشنشورية من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور فيها ان التقدير بمعنى الفرض والالصاق اي مفروض ملتصقا بجملة وجاب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها في قولهم قدرت الفعل بالفعل اي الحقت هذا الفعل بذلك وجعلته مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي تتمة في الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة مبني على مذهب سيبويه حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف نظران ما في بعض شروح الحواشي من قوله معنى مقدر بجملة اجعل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لانافيهم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف وجعل الفعل بالضمير ليس بجملة تمس على ما ينبغي قوله بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير بل الضمير قد انتقل الى الظرف وان الظرف وان كان فيه ضمير لا يسمى قبل التاويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي مما لا يخص منه مفعول نحو كائن وحاصل ليكون الظرف والاصليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يعين ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده وقال ابن الجني بجوازه ولا شاهد له واما قوله لتغلظا آه مستقر عنده بمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال والمجرور الا بملفوظ موجود هذا كلام الرضي قوله وكذا حال الظرف يعني كما ان الظرف الذي هو خبر المبتدأ عامله عام محذوف وجوبا فكذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون الا في اربعة مواضع وفيما عدا يكون لغوا بقرينة قوله وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود الا انه لا يخفى عن سكال لانه ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس كذلك لوجوب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده ح الآن واصله كان ذلك ح واسمع الآن وكذا في نحو لولا زيد لاكرمتك صحت نية صرح به الرضي ولو عمل على الاغلب لمثل لمثل في الدار زيد اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه لا يقدر خاصا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني ايضا حيث قال فان قدرتها في او استقام او موصوف او موصول او صاحب جاز وحال نفي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ والجار والمجرور بعده بكونه خبرا مقدما والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل

عدم التقديم والتاخير والثالث ان يجب كونه فاعلا فنقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فمن عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور نيابتها عن استقر وقرنها من الفعل لا تعامها وهما فيه خلاف انتهى الا ان يقال الرضي لا تقول بتقدير العام في المثال الاخير بل بتقدير الخاص وفيه انه حينئذ لا بد من بيان قرينته وقرائن مقامه اذ الوجوب لا تكون بدون ذلك وان اراد فيه فحينئذ لا بد من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقر مفعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا من تقديره لانه امر ثابت بالمقام نحو زيد على الفرس وسمي مستقرا لتعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه قيل انما اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يخص بهذا الاسم وفيه انه يكفي وجود المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به فلا مع ان الظرف سمي مستقرا عندهم ايضا قال الرضي ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب البوعلي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه ليكد كقولك خان ذو ادى عندك الا بر اجمع ويعطف عليه تخونا الا بانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب حينئذ الحال كقولك انت فتى الكتة عالما بين فيها ذا اذ ذه وبهذه الدلائل تبين لك ضعف ما قيل لم يجز التاكيد لحذوف ولم يجز العطف عليه ونصب الحال عنه والكلام كيف وقد قال سيبويه وشيخه الخليل مررت بزيد واما في اخوه الفضيها انه يجوز رفع الفضيها بتقدير ما صدق عليه الفضيها في المعنى ان سيبويه سئل الخليل عن نحو مررت بزيد واما في اخوه الفضيها كيف ينطق بالتاكيد واجاب بانه يرفع بتقدير ما صدق عليه الفضيها ينصب بتقدير اعني الفضيها فاقتضاها على ذلك جماعة هذا كلامه جاء الحال عن المحذوف كقولهم هل قادرين وجاز العطف على المحذوف كقوله انعم وعلامة جوابا لمن قال اقام زيد وايضا اجمع في البيت الاول ليس نصا في تاكيد اللفظية المستتر في الظرف كيف ويجوز ان يكون تاكيدا لضمير الواو في محمد ولا على محمد مع ما في البعض وكذا رحمة الله في البيت الثاني ليس نصا فيه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام والجواب التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد بفصل قلت لعل ذلك لان الظروف جامدة لا يلاقي الفصل في تركيده فلم يطالب الفاضل مثل طلبه فكانه ليس جزءا بالقياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه يخلص من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل اسهل لورود ه في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا وقع بعد حرف الاستفهام او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه يعني الفعل يتقاضى مثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل المقدر فيه والكائن جملة لكن لا من حيث هو بل نظرا الى ذاته بل من حيث انه يعني الفعل قوله لا بد له من متعلق قال الرضي في ان الجار ايما يتعلق بالفعل ان الجار هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المعنى اخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار التقدير اذ المعنى لقولك زيد في الدار ان هذا التقدير شيء آخر فالجار بهما انتهى اذ الظرف في الحقيقة موجود زيد وحصوله او قيامه او نحو ذلك فاندفع ما قيل فيه بحث ان الظرف لا بد له من ظرف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى ان آخر قوله كالاستفهام قال الرضي انما كان للاستفهام وغيره ما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع مبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على قبوله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يصدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لا يجيء بعده من الكلام فيتسلط

لذلك فتنبه **قوله** فان معناه ابدا ابوك ام ذاك الوجه ان يقول فان معناه اى شخص ابوك فان الاختلاف بين الجمهور وسيبويه انما هو اذا فسر من بنكرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضى كون من مبتدأ مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجوز عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على جره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين جزآن مقدمان هذا كلامه مظاهره يشعر بان تجويز سيبويه الاخبار بمعرفة عن نكرة مخصصة فى الموضعين كلام صريح فى عدم الانحصار حيث قال فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فتوجبر اتفاقا نحو غلام رجل عندك وذهب فاتك وان كان له مسوغ فذلك عند الجمهور وامّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وغير منك زيد وحسبنا الله ووجه ان الاصل عدم التقديم والتاخير هذا كلامه وهو كما يرى صريح فى ان النكرة المتضمنة على المعرفة وان كان له مسوغ الابتداء فهو عنده أعنده والمعرفة خبره سواء كان متضمنة للاستفهام او لا وسواء كان اسم التفضيل او لا ثم قال ليشهد للابتدائية النكرة فى قوله تمة فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك مزيد وقولهم بحسبك زيد والبآء لا يدخل فى الخبر فى الايجاب انتهى لا يقال كيف يكون حسبك نكرة مع كونه مضافا الى المعرفة لانا نقول قال الرضى قالوا انى بحسبك درهم كفيك ونحيك انعام يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته انتهى **قوله** حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب الخ فان قلت ليس فاعل العامل والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا المعنى حكم بوجوب التقديم حفظا للصدارة **قوله** وهذا اى كون من مع كونه نكرة مبتدأ **قوله** وذهب بعض النحاة الى ان يقول وذهب الجمهور **قال** متساويين فى التعريف فى المعنى نحو اسد بنا لانخفى ان اعرف المعارف عند الاكثرين المضمر ثم العلم وتعريف المضاف بحسب المضاف اليه لا يكتسب التعريف منه فيكون بمثابة على ما علمته سيبويه اختاره ابن مالك على ما علمت مساويا تبعا بل الجزء اعرف الا ان يقال مبنى على مذهب البيانيين وتعريف المضاف عندهم انقص من تعريف المضاف اليه فيكون تعريف المضاف مساويا فى الرتبة بل مرتبة بعد رتبة المضاف اليه **قوله** ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ او على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرينة العقلية دالة على ان المبتدأ بنو ابنائنا فكانه اشارة الى ما قال به الرضى من ان قوله وكانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق **قوله** رفعا للاستباه فى المعنى هذا هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف او كان هو المعدوم عند المخاطب كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازانى والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع المضاف باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكون السامع صغيرا شيئين متعددين فى الخارج ما يسما كان بحيث يعرف السامع المضاف الذات به وهو كالطالب بحسب عمك ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث تحمل اضافة الذات وهو كالطالب ان يحكم بنسبة للذات او بنفيه عنها ويجب ان توخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرفت السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافته بانه اخوه وارد ت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اضافته ولا يعرفه على التعيين وارد ت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان لا انطلاق ولم يعرف اضافة زيد بانه المنطلق المعهود وارد ت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان ارد ت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنا على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر هذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن تعيينه بقوله من هو فمقتضى تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل يقتضي السؤال ايضا ذلك لان من هو اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للمخاطب والمجهول خصوصيته على ما هو مقتضى ام المتصلة المعادلة وكون زيد مثلا في عبارة السؤال مبتدأ للايذان بان المجهول والمسؤل الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة المسلمة عندهما يقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة نظرا لما ذكره السيد السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه فح يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقال زيد التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبرا مقدما عليه لتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه بمزل عن المقصود والذي هو ايراد نظير لقوله اولئك هم المفلحون على تقدير العهد لان المعهود فيه وقع محكوما به فلما بواسطة هذا الامر الذي بين امره لا ترتكب مخالفة القاعدة المقررة عندهم على ان يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير للمثال قوله اي كمبتدا يدخل فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابوه اما ابوه فلانه كيفما فاعل في جميع الامثلة فعل للمبتدا قائم به لا بغيره ويجب تقديم المبتدا في جميع هذه المسئلة بمقتضى هذه القاعدة بتخصيص الفعل بكونه مسندا الى ضمير المبتدا كما فعل الرضي او بكونه مفرد اصورة كما فعل الفاضل السندي ليس على ما ينبغي لانه يخرج عن الامثلة نحو زيد قام ابوه ظاهر ان من افراد القاعدة الا ان يقال جاز المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه والعمل ما في الكتاب على مذهب سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان يقومان فانه وان لم يلتبس المبتدا فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن العامل والالتباس بمجرد تمنع مطلقا الا ان يقال الالتباس في زيد قام مصرح سبق الذهن الى ما هو غير مقصود لخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاصل وهو كونه مبتدا على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير مصرح سبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدا ولا يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين الا ان يقال غير المقصد يشتمل على خلافي الاصلين احدهما ذكر والثاني كون المبدل منه في حكم التنحية واشتمل على خلاف الاصل بالنسبة كانه اصل سبق الذهن اليه ودونه فمن قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس ممتنع مطلقا عنده ومن لم يقل به فالممتنع عنده هو المضر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جزء مفردا لا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه جزء المبتدا لانه حرف كحرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الجزء ما بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسما الشرط والاستفهام

ان اسما الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفرد افهم يتم من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسما الاستفهام وليس مقصودا ما قيل
الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظ قوله مثل اين زيد ومتى القتال
كيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة
بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك
لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في الامر فظهر ان ما ذكره
السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمعمول في هذه الامثلة
من قوله وامثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام قد داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور
والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشا خبرا للمبتدا وليس المعنى
زيد حصل في الدار او في السوق ليس بتمام اذ الظاهر ما ذكره العلامة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله في الحواشي ولولا هذا لوجب تقديم
الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا اعني زيدا الكائن في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لما انها
في صور المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله تاخيره اي الخبر وهو اين ابوه عن زيد
قوله صدارة ما له اي شئ ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ما له صدر الكلام اي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملته
وبهذا اندفع ما قيل ان الضمير في تصدره في جملته يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره في جملته والا لزم تصدر الشئ على
نفسه اذ الظاهر الصريح ما ذكرناه قوله بتقديره اذ الصحيح تقديم الخبر على المبتدا لاذاته قوله من حيث انه مبتدا اذ تقديم الخبر صحيح لو قوع
مبتدا لاذاته قوله منع معها تقديمه اذا الخبر في التمرة مشلها زيد مجموع الجار والمجرور على ما يصرح به الشارح قدس سره والمجموع
مرتب الاجزاء اذا قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشئ على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان
تبعية الخبر للكل نحو في التمرة مشلها او تبعية المضاف اليه للمضاف نحو غلام رجل مثله وقرين كل رجل صنفه او تبعية العمول
للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على الارادة الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية
فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة بشئ
قال او اريد تعلق العمول بالعامل بشكل بالآية فقد سهى نعم المانع من ارادته خروج على التمرة مشلها زيد وكذا ما قيل انما اراد
بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الجر تعلق للعامل بالمعمول ضعيف في المبتدائي مثال على الله
عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الجر ليس على ما ينبغي قوله فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدا متوكل خبره
وفيه ضعيف يرجع الى متعلق الجر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا تبعية تمنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدا باقيا في مركزه هذا وقد
اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدا اجنبي
عن الجر واجاب الفاضل السندي في قوله تعم وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي
وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذان يكون
الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

مفعول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك
الموضع كالعدم لان لا يجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فضل تمكن اولى وبان المبتدا في قولك وبالآخرة هم يتوبون
ايضا غير مستقر في مركزه لما صدر جوابا بالحصر منه ولا يفيد الحصر الا نية التقديم والتاخير كانه كان في الاصل تاكيد اثم قدم ليفيد الحصر فلا يكون
مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى المتقدم
فيه بالفضل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وقدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان
من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس بفضل مزاحم فيجوز اما لوجاوز الاجنبي مركزه ووقع في خلالها
فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فضل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين وضح واما ثانيا فلان قوله
لا يفيد الحصر الا نية التقديم والتاخير تحكم كيف وتقديم المسند اليه على الجار الفعلي ليفيد حصر الجار الفعلي عليه سواء كان ضميرا او مظهرا مثبتا او منفيا
نحو انه يبسط الرزق والله يتوب عليهم واشال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موقعا هو به احق لا
فزال عن شئ آخر وليس للمبتدا في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل مؤخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعله مبتدا انما هو بعد الفسخ
عن التبعية لامتناع تقديم التابع من حيث انه تابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه عالم لا يقول به احد على انه
لو قيل بذلك لا يكون الفصل ح بالاجنبي والحاصل انه ان قيل بالفسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون
مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال لا نسلم ان جواز الاول واستناع الثاني مبني على
ما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون جواز الاول لما انه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو بين جزء
من الخبر وبين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في مسئلة
الكحل تيم لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان
لا يجوز ايضا لانه هو معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله لما نقل قد قال صاحب العباب والفعالي لا يجوز كانت زيدا امي تاخذ على ان يكون
الحمى اسم كانت لان زيدا ح وهو مفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها مع انه معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه ومما
يؤيد ما ذكرنا قول صاحب العباب والفعالي اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فيجوز زيدا منه لانه ليس فيه فصل باجنبي بين العامل ومعموله
وزاد الفعالي لان كان غير عامل في المحمى على انه اسم لم يرد عليها انها كيف اعتبر زيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت واسمها ولم يعتبر
فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع ان رتبة خبرها كيف يصح تخصيصها بالفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر
زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا تخصيصها على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولها
في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه حتى يظهر كون الاول جايزا دون الثاني بل الامر ان يقال ان زيدا في الوجه الاول
وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كما كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك اجنبي نظرا
الى المعنى فافترقا ويقوى في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يجوز صرح به الرضي في بحث الافعال
الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور وذلك
لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف والكان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين

قوله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف اليه نحو عمرو اكان زيد ضاربا هذا كلامه وهو يشعر بعدم جواز الفصل بين كان وخبره اليه حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمعمول بكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة عوامل ضعيفة وبعدم جواز الفصل بين الفعل والفاعل اليه حيث قيد جواز الفصل بين العامل القوى ومعموله بان يكون المعمول فضلة لكن جواز اعمال الاول عند البصريين وابكان غير مختار صريح فى جواز الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم فى باب التنازع لجيئهم الى ذلك حتى يقتصر على موردها والتحقيق ان يقال الجواز مع الفضلة حسن ومع العمدة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب البعض والجواز على التفصيل مذهب آخرين ثم قال المعترض ثم انظر امتناع على الله عبده متوكل الماضية من الفصل بالاجنبى وانه ممتنع وان كان المعمول ظرفا كما سيجئ فى مسئلة الكحل انه لم يجوز وارفع احسن على انه خبر الكحل لئلا يلزم الفصل بالاجنبى بين احسن ومعموله وهو منه بالكحل وهو اجنبى مع ان المعمول ظرف او جوازه ولكن يحذف الجزاى متوكل على الله عبده بجعل المذكور تفسير المحذوف هذا لفظه اقول وفيه بحث ايضا اما اولا فلانا لم نسلم ان الفصل بالاجنبى كيف وقد قال العلامة الثانى المحقق التفتازانى فى شرح المفتاح فى القانون الثانى من المعانى فى الباب الثانى من ان عمرة لك فى قوله ؎ كم عمة لك يا جرير وخالة ؎ فدعاء قد حلبت على عشارى ؎ مبتدأ وحلبت جزه وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما لو قيل عمرا اليوم الجمعة او ضربا شديدا ضربت او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره فى ذلك الباب واما ثانيا فلانه لا يلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبى بين العامل الضعيف ومعموله كاسم التفضيل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف كيف وقد قال الشيخ الرضى فى مسئلة الكحل لو رفع احسن على انه خبر الكحل للزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا هذا كلامه فظهر ان دعوى الانفصال والانحصار فى الامتناع او الجواز على التقدير ليس بسديد فالاظهر ان يقال فى الآية مبنى على مذهب الجواز للملا يحتاج الى التكلف الذى ذكره الفاضل السندى مع انه ليس بتمام والتقدير الذى قال به المعترض قوله كائن فى جانب المبتدا اشارة الى ان لفظ الكون مصروف عن الخطاب او الظرف للمبتدا ظرف للضمير مع انه ليس لك قوله العامل بالمفرد لكون ان المفتوحة مصدرية بالجملة الاسمية كما ان للجملة الفعلية فيما قبل الاسمية بمصدرية جزءا مضافا الى الاسم الكائن الخبر مشتقا او بمعنى الحصول او يكون مطلق معنى نحو بلغنى ان زيدا قائم اى بلغنى قيام زيد او بلغنى ان زيدا احمك اى بلغنى اخوة زيد لكما او بلغنى ان هذا زيدى كونه زيدا قال خوف لبس ان المفتوحة وفيه ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح فى شرح التسهيل ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قال مثل عندى انك قائم تعين عند تقديم الخبر كون ان المفتوحة مع اسمها وخبرها الماول بالمفرد مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون المقدم متعلقا بخبران او خبرا بعد خبر لما مفتوحة كان او مكسورة لان الاول موصولة وما فى حيز الموصول لا يتقدم عليه وللثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما فى حيزه وهذا اذا لم يقع ان بعد ما التعبير كونها مفتوحة بعده كلولا واما قال وقد تستعمل الخبر قال الرضى قد اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط وقد يدخل ايضا على المضارع فينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل ويستعمل للتكثير فى موضع التوجع هذا كلامه وصرح به الشرح قدس سره ايضا فى بحث قد فقد للتحقيق مع التقليل فما قيل لفظ قد للتحقيق ليس على ما ينبغى فما قيل فى رده ومن قال

للتفصيل التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي او المجازي من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** من غير تعدد الخبر عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس بمتعدد وفي الحقيقة غالبا التعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك جاءني عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فانها في الحقيقة خبر واحد اذ الثابت في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطرفين فالخبران تضمنا معنى واحدا باعتبار تأويل مفرد لكن فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصد اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التأويل كيف وتحتمل ان يكون المقصد اثبات كل منهما في الجملة وان اراد انه ليس المقصد اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو ممنوع كيف والمراد الجامع بين الحلاوة والحموضة على ما قال الله قدس سره في الحاشية وهو اثبات لهما في الجملة **قوله** وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كما هو ظاهر فظهر ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه حينئذ يجب العطف واجب ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يفيد الا قدس سره لانه ليس من افراد الصورة المذكورة وبالجملة حكم الله بادلويته ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل اعتبر العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع **قوله** وجوز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتبارها ولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والمعتبر المتعدد بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد الذي هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من هذه العبارة ان التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك فالاولى ان يقول الا قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** وهو سببية الاول للثاني لو فسر بكون الاول ملزوما والثاني لازما كما صرح به في بحث علم المجاراة لما احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصولها معنا فلا يرد نقض قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء بهذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط لبعض النحاة قائل وذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد اي اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا للكون منها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط اشير الى ان جواز الامر المشعر به قوله فيصح انما هو في مبتدأ نظر فيه الى مجرد تضمنه معنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد اذ تقييد الجواز بما ذكر دراية نافي مقابلته بما الآتي تفصيل الجمل يدل على ذلك كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل الهندي صرح بان جواز الامرين انما هو تصد سببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء في خبر اذا قصد سببية او اللازمة والا فلا فتقييد صحة دخول الفاء بقصد سببية يشعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام مثل ما اذا قيد بعدم القصد وما بقي على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح في ذلك واما ثانيا فلان الرضي صرح بان دخول الفاء في خبر المبتدإ المذكور جائز لا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعدا ما وجوبا وتدخل جوازا في مبتدأ مذكورة وهو شيئان احدهما

الاسم او موصول اما بفعل او ظرف والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف انتهى فاتيان الجزاء في مقابلة الوجوب يدل على انه لا وجوب فيما صلاه وقال ايضا كان حق الجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد التسبيبية وصرح به الفاضل السندي ايضا حيث قال الفاء في خبر المبتدأ الذي بعدها وفي جزء من وعرف الشرط اما الاول فظاهر ان اما حرف الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم وجواز دخولها وامتناعه في مظانهما وجعل الفعل مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في جزءه الفاء هذا كلامه نعم ذهب البعض الى ان دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور واجب صرح به في المفصل والية يشير ظاهر عبارة الوافي وتاويل الفاضل السندي قول المصرح بعدم لزوم الفاء الوجوب على الاطلاق على ما يفهم من عبارة الشافيين بصواب وكذا الجواز فيما ذكره فاعرفه ولان الدخول في الشبه بها انما هو عند قصد السببية فكيف يدخل في الشبه بدون القصد قوله واما اذا فقصد لانه اذا كان اذا اسما فالاسم مذكور بعد اما واما اذا كان حرفا كما كان عليه البعض فليس كذلك لانا نقول كونه بعدها اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وعلى ذلك التقدير وان لم يكن لفظا لكنه موجود او تقديرا كما قيل في قوله تعم واما ان كان من المقربين ان التقدير اما المتوفى ان كان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الجزاء الذي قصد الدلالة في مبتدأه على ذلك المعنى في اللفظ على ان الرضي جوز وقوع الفعل بعدها حيث قال قد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة ابتداء اجزاء او اما مقام الشرط كقوله تعم فاما الانكان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان تجتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان تجتني فاكرمك قوله ويجب دخول الفاء جواب اما استغنى به عن جواب اذا وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم والكان فعلا مضارعا مع لم يجز انا نديقيم لانه لما وجب حذف شرط اما فقد تعلم فيه قبح ان يعمل في الجزاء الذي هو بعد منها من الشرط قوله اما الاسم تقدير كلمة انا للتعويض عما هو المراد من كلمة اذا وهو التقسيم والانفصال بحقيقي لكثرة استعمالها فيه والا فلا حاجة اليه قوله الموصول بفعل لفظا او تقديرا نحو الزانية والزاني اذ صلة الالف واللام تقع في صورة اسم قال الرضي والاغلب الاعم في الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة قد يكون خاصا وصلته ماضية وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة قوله اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية اطلق الجملة الظرفية على الظرف الذي وقع صلة وفيه ضير على ما هو المشهور والكان لا يخلو عن مسامحة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلي وهو عبارة عن نسبة واقعة بين طرفي جملة فعلية او اسمية فالمصدر والظرف والفاصل والمفعول ما لم يعتد على نفي او استفهام مع المرفوع لا يكون جملة والمراد اذ ظرف ما ولا بد ل صلية نحو اما انا اشتط ان يكون صلة فعلا او ظرفا ولا بالفعل ثم الجملة الظرفية ليس ما وله بالفعلية على الاطلاق بل على الا في المفصل الجملة الظرفية ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد في الدار عمرو فان الاصح في مثل هذا تعلقه بالفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية هذا كلامه وفي المفصل اورد مثال الشرطية والظرفية بكان تنطيقا بشكر وخالد في الدار ومعلوم ان في الدار في المثال المذكور ليس ما ولا بالفعل البتة بل على الاصح فظهر ان ما قيل وفي قوله او ظرفية ما وله بجملة فعلية بالاتفاق تسامح لان الظرفية اي الجملة الظرفية ما وله بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا لا في هذا الموضع فقط واعلم ان المراد بالجملة الفعلية بالاتفاق دون سائر الحال هو الظرف ليس على ما ينبغي فتامل قوله ان تقييد تاويل الظرفية بالجملة الفعلية بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول يشعر بالاختلاف فيما عداه وليس كذلك اذ الظرفية الواقعة صفة للنكرة المذكورة فيما بعد ايضا ما وله

بالفعل بالاتفاق فی المعنی لاخلاف فی تعین الفعل فی بابی القسم والصلة تان القسم والصلة لایکونان الا جملتین قال ابن یعیش وانما لم یجز ان تکون الصلة ان نحو جاءنی الذی فی الدار ابتدیء مستقر علی انه خبر المحذوف علی حد قراءة بعضهم تماما علی الذی احسن بالرفع لتقدیر ذلک واما هذا انتهی وکذا یجب فی الصفة فی نحو رجل فی الدار فلہ درہم لان الفاء لایجوز فی رجل یاتینی فلہ درہم ویمتنع فی نحو رجل صالح فلہ درہم هذا کلامه فی الرضی المتعلق فی الذی فی الدار زید وکل رجل فی الدار فلہ درہم فعل لاغیر قال او النکرة الموصوفة بوصف عام وهو الذی لایختص بفرد واحد من افراد تلک النکرة لیحصل العموم المعتبر فیها کما فی اسماء الشرط نحو رجل یاتینی فلہ درہم ورجل عنده حرم فسعید ورجل لیسعی فی نجاة فلن یخیب ووجه العموم فیهما ان تعلیق الحکم بالوصف المشتق مشعر بان ماخذ اشتقاق الوصف علة لذلک الحکم فیعم الحکم بعموم علة قوله ای باحدهما لما کان مطابقة العائد الی المعطوف والمعطوف علیه باو مفوضة الی ما یقصده المتکلم من افراد وتثنیة وکان المقتضی الافراد کما یدل علیه قوله کل رجل یاتینی او فی الدار فلم یصح تثنیة الضمیر اشارة الی توجیهه بانه علی حذف المضاف قوله وفی حکمها الاسم المضاف الیهما ای الاسم الذی اضیف الی تلک النکرة الموصوفة فی حکم تلک النکرة فی جواز دخول الفاء فی الجزاء ای اسم کان علی ما هو الظاهر من عبارة الله قدس سره فی شرح اللباب قال ابن مالک او نکرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الی هذه النکرة کل انتهی قوله ومثل کل رجل یاتینی قال شارح اللباب فی تمثیله للنکرة الموصوفة بکل رجل تساهل لان المبتدأ کل وهو غیر موصوف وانما الموصوف النکرة المضاف الیها کل فالاولی ان یقول کما قال ابن مالک او نکرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الی هذه النکرة کل نحو رجل عنده حرم فسعید ورجل لیسعی فی نجاة فلن یخیب هذا کلامه قوله فالاولی اشارة الی ان ما ذکره صحیح ایضا لان المراد بعبارة من المضاف الیه فیه موصوف معنی الا ان الاولی بحال المتعلم التفصیل لئلا یتوهم اختصاص هذا الحکم بکل ثم ان هذا الحکم انما جاء فی کل مضاف الی النکرة المذکورة لتخصیص کل لیس علی ما ینبغی الا ان یکون ذکره علی وجه التمثیل والا فالتعمیم لیس بمستقیم قوله کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فله درهم ان جاز غلام رجل یاتینی فله درهم لعموم المضاف لسبب عموم المضاف الیه فان کل لیس له کثیر نفع والا فالتعمیم المذکور لیس بجید قال الرضی وقد یدخل علی خبر کل وان کان مضافا الی غیر موصوف نحو کل رجل فله درهم لمضاربته بکلمات الشرط فی الابهام وکذا ان کان مضافا الی موصوف بغیر النکرة المذکورة نحو کل رجل عالم فله درهم وعند سیبویه لایدخل الفاء علی خبر غیر ما ذکر من المبتدآت والاخفش تجیز زیادتها فی جمیع خبر المبتدا فی الفنی کون الفاء زائدة فی الکلام لاشبهته سیبویه واجاز الاخفش زیادتها فی الخبر مطلقا وعلی ما خوک فوجد وقید الفراء والاعلم وجماعة الجواز بکون الخبر امرا او نهیا فالامر کقوله ع وقائله خولان فانکح فتاتهم ۵ وقوله ع انت فانظر لای ذاک نصیره ۵ وحمل علیه الزجاج هذا فلیذد قوه ومنهی نحو زید فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جمیعا کقوله ع واذا هلکت فعند ذلک فاجزعی انتهی وتاول الناقون قوله خولان فانکح علی ان التقدیر هذه خولان وقوله فانت فانظر علی ان التقدیر انظر فانظر ثم حذف الناظر الاول وحده فبرز ضمیره فصار فانت فانظر والبیت الثالث ضرورة واما الآیة فالخبر محذوف ومابینهما معترض او هذا مضطرب المحذوف تقدیره فلیذوقوه حمیم وایاما فلیذوقوه حمیم بتقدیر هو حمیم هذا کلامه قال ولعل ولیت من الحروف المشبهة لا مطلقا فان بالاتفاق ولا ورد لقوله فان قیل باب کان اه فما وجه عدم ذکر قوله من الحروف المشبهة لیتوجه السوال علی ظاهر اللفظ کما فعل الفاضل الهندی قوله والشرط والجزاء من قبیل الاخبار فان کان النقاد الربط عند اهل العربیة بین طرفی الجزاء والشرط قیدا له کما حققه العلامة التفتازانی

فكونها من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون جزاء وقد يكون انشاء وان كان بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند قدس سره فكونها جزاء على الاطلاق قوله قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جارالله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع ان المجوز له قوله مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان لانه دخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال اللمع اتبعا لعبد القاهر ان هذا المطلق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو البقاء ان المجوز له دخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله لانها لا تخرج الكلام عن الجزئية آه وفيه ان انتفاء السبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب آخر قوله ويويده قوله ثم ولم يقل بدليل قوله ثم لاحتمال حذف الجزء وعمل الفاء على التقليل او الزيادة وفيه بحث اذ المحقق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يكون الجواب بعمل الفاء على الزيادة من جانبه لانه لا يجوز زيادة الفاء اصلا نعم ان كان المحقق الاخفش يكون الجواب من جانبه بعمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعله مويدا للمنع جعله فيما سياتي دليلا عليه حيث قال ويدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الجزاء سبق الا ان يقال جعله مويدا نظرا الى الاحتمال وان كان بعيدا او دليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال لبعده وكونه خلاف الاصل فلا يقدح في التمسك قوله فاوجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة لكونها فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالها من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لا راي انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراءها مجرى المكسورة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال الفاضل الهندي ليس لسيبويه دليل ان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بوجب الاتي ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب عنه بعض افاضل الهند بان المبتدا اصل في الركنية ينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس بهذا الوصف فيها والصفة المقطوعة نحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مالا يفيد به اقول وفيه بحث اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شيء مسده وهو لا يجوز ويدل عليه قول المصنف وجوبا فيما التزم في موضعه غير وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص الموخران يكون مبتدا حذف خبره ويرده على ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش ايضا في ما اصل زيد حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يفيد به وقد ذهب اليه كثير من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شيء آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدا وما قبله خبره وهو مختار ابن عصفور وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه منسوي بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي عزا النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فضيل له من هو فقال عبد الله وير وعليهم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله فكان يقال لهاشانة فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا كلامه اقول وفيه بحث لان قوله كانه قال نعم الرجل آه فاعل صريح في ان المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل بقوله من هو طالب تعيينه فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فعلى هذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فهو حجة قاطعة للنحاة على بصريهم والى قوله اذا قال عبد الله فغير وارد على النحاة او مقصور على مذهب الكوفيين في المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ ونعم الرجل جملة فلذا قال هاشانة سائلا عن حاله وصفته وحكمه عليه فالسؤال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن حال المبتدأ وحكمه فالسؤال الثاني لا ينافي ما فهموا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السؤالين واحدا وليس كذلك قوله وجوز ابن عصفور آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده وهم ان كليهما كان من الكلام بل المبتدأ اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده ودون الخبر تحكم محض كيف وتحليم شغل خبره واجب الحذف بشيء آخر متعارف عارف عام ولذا قال الرضي آنا زيدا قائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر قوله اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت هما الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون ثانيا ليس لمجرد التخصيص والاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو والواو اعتسفية بضمته ونصبه قوله قطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق قوله او غيرذلك كالترحم نحو مررت بهم المسكين والتشنيع نحو مررت بزيد الغاصب حتى قال الرضي ولم يتعين النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بعد بل ولكن قال خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني فايراد الرضي بان ما قاله المازني ليس بشيء اذ لا يجوز حذف ما غير وارد لانه ان اراد ان كل زائدة يجوز حذفها فممنوع كيف وقد يكون الزايد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي وتمعرفة زائدة لازمة وان اراد البعض فهو مسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك اذ هي لازمة فيه ايضا وعاطفة عند ربان وابي الفتح اعني حملا على المعنى اي خرجت فاجأت كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا ان للسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحاق انتهى وما يؤيد ما ذكرناه في حواشي المغني على قوله ولا يحسن استقاطا ليسهل دعوى زيادتها ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف الزائد لازما قوله فان تقديره خبران قد خرجت الى قوله غير ساد مسده فيفيدان تقدير الخبر او تقدير التركيب على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان خبر مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا للخبر غير ساد مسده هو الذي يجب الصير وتقديره لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او مضافا الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجاة غير صحيح لكن يشكل ان الضمير المجرور في قوله كالنص عليه النحاة راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في الاسباب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جعل اذا خبرا حيث وقع في الاسباب وشرحه هكذا وهو بعضهم ان اذا المفاجاة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدأ وليست اذا بمضافة كما ليقة خرجت فثم السبع او فيما المكان السبع وانما

اذ المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح
ان الجر محذوف اي خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا تستعمل بالجرية لانها موضوعة لنسبة منسوبة الى نسبة فتفتقر الى جملة تبين بها مضمونها
والمكان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو ان كان منصوبا على الظرفية لكنه لا يلزم ح صرف العبارة عن
مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذا ظرف زمان عند الزجاج
ويحتمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكره في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي
ذلك الزمان حضور السبع لما عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اي ففاجاءت وقت
وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجاءت كذا في الرضي واجاب الفاضل الهندي بان فاجاءت
منزلة الازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجات قال في قوله تعالى
اذا دعاكم الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره واما نصبها عنهم الجر المذكور في نحو خرجت
فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الجر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند البرد وحوف عند الاخفش
ومرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيدا جالس او جالسا فارفع
على الجرية وانصب به والنصب على الحالية والجر اذا ان قيل بانها مكان والاخفش محمد زعم انهم يجرون نقدها جرا من الحيثية مع
قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى بتلخيص مع الفكرة وامامع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت
فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغني ان سيبويه دخل على البرامكة فعرفه يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فجعل لذلك يوما
فلما حضر سيبويه سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت
فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما وانتما
رئيسا بلديكما فمن يحكم بيننا فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون وليسألون فقال يحيى وجعفر فنهضت
فاحضروا فاقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر ليحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب
وان سيبويه قال ليحيى ثم لهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع بهم انتهى وفيه انه كيف القول بان العرب ارشوا آه مع القول
بانه قال العرب فكنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو ايانا على ما صرح به في المغني وايضا
قال الكسائي بجواز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتا في كلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم موافقة العرب للكسائي على ما نقله
الرضي لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائي فاذا هو ايانا ولا يجوز الا ايانا وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبالجملة الخان السؤال عنهم
عن نفس الجواز نعم يمكن ان تهمة الرشوة والخان عن الجواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب فموافقتهم للكسائي لا يخلو عن
شيء اما الرفع هو الفصيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل نحاة جوز عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ولذا لم
يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز قال صاحب المغني قد ذكرت في توجيه النصب امورا احدها ان اذا ظرف بمعنى وجدت ورأيت فجاز له
ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مجرور من الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيح دائما يعمل في الظروف

والاحوال ولانها يتاتج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب ما يليها والثانى ان ضمير النصب استتر فى مكان ضمير
الرفع وهو لا يتاتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيدا القائم بالنصب فينبغى ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة اللام وليس مما
يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله مبتدأ على ان الظرف بعد وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد
ينصب الاسمين واللان يجعل الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو ليسا وزيدا واذا هو شبههما ثم حذف الفعل فانفصل
الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يتسع يستقيم ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر
المحذوف والاصل فاذا هو ثابت شبههما ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب
قال ثعلب استبار الكوفيين انما هو عماد واذا كررت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو ايانا وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفهما والكلام
به ولا يجوز حذف هو فى هذه المسئلة قال الرضى ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد فى كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ اسما فاما اللام او
افعل التفضيل وفى الايتان به مع غيرهما نظر **قوله** اى فى تركيب التزم عائد الموصوف فى الجملة محذوف اى التزم فيه كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه وحل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان
الاول عن سيبويه والثانى عن ابى الحسن وفى امالى ابن الشجرى قال الكسائى لا يجوز ان يكون المحذوف الا الها اى ان الجار حذف اولا ثم
حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى وهذا
مخالف لما نقل غيره هذا كلام المغنى **قال** وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فى المغنى زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ وغيره
انه لا رابطة بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو اعهد بالاسلام لامرتك بكذا وهذا ابراهيم
ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكر فى المغنى ثم التفصيل المذكور فى الشرح ذهب اليه الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك فى التسهيل
وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ
فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم لاكرمته لان زيدا القائم ويصيران وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ
لا خبر له اوفاعلا لثبت محذوفا قال واما لولا قومك حديثو اعهد فلعله مما روى بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجرى ان من كره
ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ونحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعربى فى قوله فى صفته
سيف يذيب الرعب منه كل مخشب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بحيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم
حذف ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل ان حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بقبيل الاخفش انهم لا يذكرون الحال
بعد لا بانه جزء المعنى هذا كلامه **قوله** ولولا الستر بالعدا يبدى ما ول عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اى القول بوجوب الحذف
اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اى مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا
على ما عرفت **قوله** وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضى وهو قريب من وجه وذلك لان الظاهر منها انها
لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على
ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى وقال البصريون لو لا كلمة بنفسها وليست
لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر وليس بعد لو لا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء

وجواب القسم الاكثر في الاغلب **قوله** منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما يعم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمتن وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يثبت في الضابطة كونه مضافا فالوجه ما ذكره المحقق الدواني ان اشترط كما يدل عليه ما اشتهر بينهما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا الحصر ان سم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما يقع عليه فوقع اطلاقا لاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلامهم ما ذكره ثم الرضي وغيره مثل المضاف اليها نحو قصار ربانا ثمين وهو بظاهره غير مستقيم او معناه كونه مشتركين في صدور الضرب لا كون كل ضارب ومضروب بالآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد **قوله** وبعده حال مفردا وجملة فعلية خلافا للفراء ونحو علمي بزيد كان فاضلا والتقدير علمي بزيد حاصل اذا كان كان فاضلا ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون علم لم يحصل كان فاضلا خبر العلمي قلنا لا يجوز ذلك على ما ذكره ابو علي للالتباس الضمير في كان ان عاد الى علمي لزم ان يكون العلم فاضلا وان عاد الى زيد بقي المبتدا بلا عائد او جملة اسمية يكب معها الواو عند غير الكسائي كقولهم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والحال فضلة وقد وقعت هنا عمدة فيجب معها علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو ولو قدما موقع خبر المبتدا **قوله** مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدا في الضابطة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر المبني للمصدر لا لبعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتاويلا فظهر ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تاويلا غير مناسب **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما حال الرضي يجوز رفع الحال السادسة المجرور من فعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد موصوفة بسيبويه والاولى جوازه لانه حينئذ يكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بحلاحظ اكثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بدون يوم الجمعة هذا كلامه **قوله** اذا كان قائما اذا منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدا بعد اخفل المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند بعضهم يجوز كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكره في شرح اللباب وقال الصرح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الامير قائما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان فعل التفضيل الا الى ما هو بعض له ويكون الجزاء ان نفس اذا المقدرة من غير متعلق لانها هي المجزية فاطرد ان ما قبل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائما وانما يجوز على تقدير رفعه على الخبرية ليس لبيد بغير رد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدا مصدرا او اسما بمعنى المصدر كفعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم يشكل بضربي زيدا قائما اذا قدر زمان ضربي الا ان يقال المراد

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب الظن **قوله** ثم حذف اذ مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لايخفى ان اذا ظرفية محضة خصصية دخولها شرط لسماحة نظر الى ان المال يرجع الى معنى الشرط **قوله** فيكون الحال قائما مقام الجزء مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو ما هو الاخبار عنه بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه **قوله** وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم تثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما نفي معنى ان ناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولانظير لهذا كلام الرضي ورد الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقال مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها بعد نيابة عن خبر المبتدأ لم تثبت وايضا المحذوف قيل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها الذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها وهو الظرفية المحضة والثاني بان العدول انما يكون تخلصا اذا كان المجرد جعل قائما حالا وليس كذلك بل لان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة فلم يسمع مع كثرة الاكذا فلو كان خبرا لكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقال مراده ان الاحتياج الى الاستدلال على كون كان تامة لانا قصة تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به ايضا ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقصد قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان ثم قال والذي اوقعهم في هذا التزاحم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقدير ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال عن الفاعل والا لوجب اذا كانت قوله اولى اذ ليس فيه شئ من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لا يظهر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين ما لابس بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ليكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ الليس مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ لان المبتدأ على تقديرهم حامل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لا ينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب نحو واقع على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه **قوله** المقصد عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية **قوله** بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في انظ لاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقدير الافضل اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدر واحدة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ماضربي اياه الا هذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك

عندهم تمنع اذ هو تقدير ان الموصوله مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يقال اذا قامت قرينة دالة
عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا لما لك وملابستك زيدا هنا كلا ما واضح ليس كل ما اول شيء
حكمه حكم ما اول به ثم القرينة على ذلك المقدر هو المبتدأ الواقع بعدها فانهم قالوا ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ الذي كوصلها ممكن وحسن وذلك قوله
وذهب الفراء وابن درستويه وابن يابشاذ فقال الرضي وهذا المذهب ايضا بعيد لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا اقائما قوله اذ المعنى ما
اضرب زيدا الا قائما اي مثلا لان القائل به قال تقديرها اولا وقوله وعطف عليه شيئ بالواو الذي يمشي مع في شرح الالباب شرطه
ان يكون المعطوف لضاف لقصد المصاحبة وذلك حيث يكون دالا على الاقتران نحو كل عمل وجزاءه وانما شرطنا ان يكون المعطوف لضافا
لقصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك لا يجب حذف الجزء كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه واتم والساعة في قرن فان المعطوف لا يدل
على الاقتران ثم بيان الضابطة على ما ذكره الله قدس سره لا يشتمل عليه المحققون من ان تقدير كل رجل مقرون هو ضيعته على ان ضيعته
معطوف على الضمير المستكن في الجار فيكون المعطوف من تتمة الجار فيقوم مقامه وهذا هو الوجيه فان خلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو
غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط اما حذف مع حذف التاكيد فلا نم انه غير معهود وكذا ذكر بعض فضلاء السند على ان حذف المؤكد
مع بقاء التاكيد جائز ايضا عند سيبويه والخليل حيث قالا اني مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه بتقدير صاحباي انفسهما وان لم يجز
الاخفش وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابطة ما ذكره العلامة الثاني في المحقق التفتازاني قدس سره
ضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية تصدا الى الاخبار بتقارنهما قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى ان للمبتدأ
جزاء للمعطوف جزاء محذوفة اي كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة به فقوله مع ضيعته تقدير لمتعلق الجار لانه معطوف والواو
بمعنى مع وانما قدر كذلك ليكون المعطوف لبعد الجار فيقوم مقام الجار بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وضيعته مقرونان فان نيابة المعطوف
حينئذ عن مناقشة اما اولا فلانه مبتدأ فكيف يقوم مقام الجزء اجيب بانه سد سد الجزء من حيث الجزء الاول وان لا يسد مسده من حيث
انه جزء ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه واما ثانيا فلان خبر المثنى محذوف بعد المعطوف فلا ينوب المعطوف منابه اذ الثاني
يكون بعد الخبر وليس شيء آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الجزء المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الجزء قوله ولو جاز باصطبار ان النائب لا يلزم ان يكون اي محله
بعد المنوب عنه قوله لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث ضربي زيدا قائما هذا ويرد على تقدير الله قدس سره انه كيف يجب حذف
خبر المعطوف بلا سد شيء مسده قال الرضي ويجوز ان يقال ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف جزءه انتهى ولا يخفى
انه ليس شيء مما حمل كلام الله قدس سره على الوجه الوجيه فظ قوله وعطف عليه شيء وكذا فظ قوله وانيم المعطوف افانظر انه اشارة
الى ما اجاب عنه قوله يكون متسببا به قال الرضي متعين للقسم والدال على تعيين الجزء المحذوف قوله اي لعمرك بقاءك مثلي
في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن واليمين الله لافعلن كذا بان المحذوف الجزء وجوزا بن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم
يعينه فيما يجب فيه حذف الجزء لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسم لي انتهى قوله على المذهب الاصح
وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مقتضاه قولك زيد اخوك ولا عمل للوصف قال الرضي ومذهب البصريين اولى لان
اقتضاء ما للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهته قويه بالفعل المتعدي قال المص في الايضاح دليل البصريين انه

شئ اقتضى شيئين اقتضاء واحدا لكان عاملا كعلت الستدعى وحجة الكوفيين ان زيدا كان عالما فى اخوك لاقتضاء كان ايا ه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء فى اخوك باق بينهما فى زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله يجب ان لا ينصب زيدا بان ولا قبله انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى قوله لانه لما شابهت الفعل المتعدى معنى لطلبها الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا كذا فى الرضى وهو صريح فى ان وجه عملها هو لمشابهتها بالفعل المتعدى لفظا ومعنى واقتضائها الجزئين وجه المشابهة بالمعنوية بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا للقول لانها لما شابهت ما هو على ما مر آنفا يشعر بالاستقلال فتامل قوله مثله اى مثل الفعل المتعدى فى قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان المبتدا خبر واحد من هذه الستة ايا كان فالمراد من خبران واحد من ان واخواتها خبر واحد من ان واخواتها قوله لا يراعى اثر الاحداث اثر قوله لفظا او معنى من حيث اللفظ بان يجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان يجعل مدلول المسند ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فالواو الفاصلة بمعنى الواو الواصلة تفيد انه يحدث فيها اثنان فى اللفظ واثنان فى المعنى فلا يرد فى التعريف الذى بعد ان المكفوفة بادلا الذى بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوى لكنه لم يوجد اثر لفظى قوله لو دخل اذا دخل على جملة يقوم ابوه اذا المرفوع بان هو الجملة لا يقوم وحده وكذا الثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا مفهوم يقوم وحده قوله ويلزم منه حال تقديرها فيلزم منه قوله استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز بقوله المسند الى اسمها هذه الحروف عما احترز به عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقصد من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لزيادة الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم فى ان زيدا قائم ابوه اذ المراد باسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت فى صدر الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم بلزوم خروجه قوله ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند بشعر بان ارادة الاسم المسند ليس بضرورى وفيه بحث لان كون الكلام فى مرفوعات الاسم الخ ان موجبا للتقدير فكما ان التقدير ضرورى فى خبر المبتدا كما قال به الله قدس سره لكنه لوجوب موجب التقدير فى الوضعين والا فليس بضرورى فى شئ منهما وبالجملة القول بوجوب التقدير فى احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول فى الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استواء نسبة الباعث التقدير وعدمه تحكم بحت قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل سبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الله قدس سره فى بحث الكلام يدل على كون التاويل ضروريا كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقتل وان يقتل زيدا ضربه ولا يجوز ان يقتل زيدا ان ضربه الا قول وفيه بحث اذ قد وقع الامر جزاء فى قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضى عند قوله وليست ولعل مالغان وصرح به فى بحث الحروف بان ليست ولعل مالغان وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدا فى جزء معنى الطلب سواء كان ذلك الجزء مفردا او جملة واما ان ولكن فلما لم يكن كونهما اخبارها مفردا ستضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى مناسبة وقوعها خبرا لها كما فى خبر المبتدا والحال ان زيدا لا تضربه وانكم لامرحبا بكم وان زيدا هل ضربت واضرب زيدا ولكن عمرو الا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا

وان من ایاک لبطلان صدارة این ومن ان لم یقدما علی ان وبطلان صدارة ان ان قد ما علیه ان قلت کل ما یغیر معنی الکلام
ویوثر فی مضمونه فرتبة الصدر کحرف النفی وحرف التنبیه والاستفهام والتشبیه والتخصیص والعرض وغیر ذلک وان المکسورة یرکد
معنی الجملة فقط والتاکید تقریر الثابت لا تغییر المعنی قلنا مع ذلک کان حرف ابتدأ فلذلک وجب تصدرها کاللام صرح به الرضی
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدلیل جار فیما المجازیة مع ان عملها لیس فرعا لعمل لیس قلنا لان معنی ما ومعنی
لیس شیء واحد فکان ترتیب معمولها کترتیب معمولی لیس تطبیقا للافظ بالمعنی بخلاف ان فانه لیس لمعنی الفعل المتعدی علی السواء
بل معناه یشبه معنا ها من وجه وکذا لفظها لفظ هذا کلام الرضی قوله فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة فکما یجوز تقدیم خبر المبتدأ
اذا کان المبتدأ معرفة والخبر نکرة نحو زید قائم حیث یجوز قائم زید کذلک فی خبر ان اذا کان ظرفا قوله وفی وجه اذا کان الاسم
نکرة فکما یجب تقدیم خبر المبتدأ عند تنکیر المبتدأ للتخصیص کذلک یجب عند تنکیر الاسم لتخصص قال العلامة التفتازانی فی المطول نقلا
عن الشیخ عبد القاهر قدس سره العزیز ومن خصائص ان تنبیه النکرة کان یصلح مبتدأ کقولک ان شواء ونشوه وجنب الفرزل
الاعنون قالیه اعم ان فی هذا الترکیب نکرة وخبره ظرف وهو من لذة العیش فی المراع الثانی فلو کان التقدیم عند ذلک واجبا
لوجب فیه ایضا ولا یخفی ان هذا یرد علی القائلین بالتخصیص دون القائلین بالفائدة لانهم ضبطوا مواطن الفائدة وحصروها فی
عشرة والبیت واحد منها وهو العطف بشرط کون المعطوف او المعطوف علیه مما یسوغ الابتداء به قال الکائنة قدر
المتعلق معرفا رعایة لجزالة المعنی اذ جزالته المعنی یقتضی الصفتیة والصفتیة یقتضی تقدیر المعرف والکان المشهور تقدیر الفعل
او اسما منکرا ثم اعلم انه لم یقصد فیه الحدوث فاللام حرف تعریف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز
عند بعض صرح به السید السند قدس سره العزیز فی اول شرح المفتاح صلی ما مر قوله ای لنفی صفته ای آخره اذ نفی الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفة غیر معقول فلانی نحو قولک لا رجل موجود اولا والذات لنفی الوجود عن الرجل والکان یستلزم نفی الرجل نفسه
واجیب الغالب هو نفی صفة الجنس فاندفع ما قیل لو حمل قولهم لنفی الجنس علی معنی نفی صفة الجنس لم تتم التسمیة فیما هو نفی الوجود ولو حمل
علی نفی الجنس لم تتم فی ما هو نفی صفة الجنس فلا بد فی التسمیة من ملاحظة حال بعض الافراد وهو یصح حمل العبارة علی الظاهر ولا
حاجة الی العدول عنه قوله فلا یرد نحو یضرب فی الرجل یضرب الوجه اذ اثر اللفظ وهو الرفع لم یورث لانا فی یضرب فقط بل فی
مجموع الفعل والفاعل وکذا اثر المعنوی اذ لا ینفی عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وکونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا فی المثال
المذکور عند الاخفش والاکثرین واما سیبویه فقال ارتفاع خبرها عند افرادهما نحو لا رجل قائم جاء کان مرفوعا به قبل دخولها
لابها ولا خلاف بین البصریین فی ارتفاعه بها اذا کان اسمها عاملا صرح به فی المغنی واما الکوفیون فیقولون ارتفاع خبر لا بالابتداء لابها
وکذا خبر ان کما عرفت فالمراد من جمیع النحاة فی قول الرضی وارتفاع خبر لا بها ان لم یکن اسمها مبنیا عند جمیع النحاة والکان اسمها مبنیا
نحو لا رجل ظریف قال سیبویه ارتفاعه بکونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصریون اعلم ان خبر لا یتقدم علی
اسمها ولو کان ظرفا او مجرورا صرح به فی المغنی قال لاغلام رجل ظریف قال الرضی والظاهر فی لا التبرئیة الاستغراق مع ارتفاع
المبتدأ المنکر بعدها لان النکرة فی سیاق غیر الموجب للعموم علی الاطلاق سواء کانت مع لا اولیس او غیرهما من حروف النفی
او النهی او الاستفهام ویحتمل ان یکون لنفی الاستغراق مع القرینة نحو لا رجل فی الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او الفتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظني في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان بهذا كلامه وكلام المغني ايضا صريح في ان مصول لا التبرئة نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه تحقق حينئذ عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت المنفية مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار بل رجلان فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان هذا كلامه وهو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة المنفية مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئة المضاف او المضارع له لضافي الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان يلتزم تقدير من فيهما والاضافة مانعة من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما وقع في حواشي المغني يظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم **قوله** لاحتمال حذف الخبر قال المصرح ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في النعت صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ليستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم لك لان خبر لا يحذف كثيرا ظريف في لا رجل في الصفة اظهر بهذا ما ذكره الرضي **قوله** لا يجوز ارتفاع صفته على ما ذهب اليه المصرح وابن برهان بل الواجب عندهما نصبه فالمثال المذكور لا تمثيل غير ما مثل له عند المصرح وان احتمل عندهما جواز رفع صفة المنصوب بلا وقولي على ما هو الظاهر بيان وجه لعدم تجويز المصرح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع الصفة عند المصرح بناء على اخذه وهو انه معرب وتابع المعرب تابع للفظه لا لمحله على ان لا مع ما في حيزها في محل نصب على التبرئة فلم يبق الا الابتداء فلهذا حتى يجوز الرفع حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتداء باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع كونه منصوبا على المحل وتنبيه على حسن المثال على مذهب التجويز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفته جوازا مبنيا على ما هو الظاهر عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر والا تجويز الرفع غير ظاهر لانه اما بناء على ان لا هذه مشبهة بان فلا يجوز في توابع اسم ان وان كان منصوبا محليا الا الرفع او بناء على ان لا مهملة فالابتداء باق معها فلا يضر هذا الاحتمال في حسن المثال وانما يضر لو كان ظاهرا وليس لك ان تقول ما ذكره المصنف في شرح المفصل وانما ثبت مذهب المجازيين اذا كان المنفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمعنى ولقيع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا وقد لو كان صفته لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي **قوله** وانما اتى به لئلا يلزم الكذب ورفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الظرف بعد الجواب اما قوله ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا فضعيف تامل **قال** وبنو تميم لا يشبهونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يجيزونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرية وانما ذلك عندهم وجود الدليل وانما نحو لا احد اخير من الله وقولك جندياً من غير قرينة لا يفعل كذا فانها ثبات الخبر فيه اجماع وكذا ان تجيب بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يحمل نفس الخبر عنه عند تميم في باب لا فيقال لا قيام اي موجود ولا اقيه لارجل ويراد قائم انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الخبر ولا يدعون انه غير محتاج اليه اصلا قوله يقولون اي بنو تميم قوله معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لانتفى يراد ان اسم الفعل لم يجئ على مثل هذه الصيغة وان نصب الاسم بعدها لم يستقم لان انتفى لازم وان اريد ان لا نائب بعد حذف انتفى سنا به يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ليس بسديد اذ الضمير المبهم المميز بكرة منصوبة اذا كان فاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يجري مجراهما من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف رجلا قوله وذكر المقدرين يحملون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاسماء المصطلحة حتى يقال ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر قوله المشبهتين بليس هو فعل لا ينصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه وعلم تقديره فعل بالفتح لانه لا تخفيف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في ما يجيء العين الا بعيد وسيع لغتان بضم اللام فيكون على هذه اللغة كبيوز زعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتا وتابعه الفارسي وابن شقر وجماعة هذا كلام المغني قوله اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المنفي من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا المشبهتان بليس ومعلوم ان التشبيه بليس الا للعمل او المفهوم من المثال قوله لا يعمل الا النكرة اي منفي خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما يؤول النابغة ٥ وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراضيا قوله شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود قال الرضي وانظر ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ولا ليس في المغني ذكر خبرها قليلا حتى ان الزجاج لم يلتفت به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله قوله لا شئ فلا شئ على الارض باقيا قوله ولا وزر مما قضى الله واقيا قوله لان ليس لنفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين مناقاة لانه ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به قوله بقتضي اي يسبب نقصان المشابهة يقتصر عملها على مورد سموع وهو النكرة والنكان وذلك في الشعر فقط قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون لا في البيت لنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار قال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكرير لا في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار ولا عمرا جالس ولا رجل ولا امرأة في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد لا انتهى اقول وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم اثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرح فنظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة لم تكرر للضرورة هذا كلامه في المنصوبات وذكره انظار انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ولا ليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرح لا التبرية ويشذ ترك التكرار انتهى فتامل قوله اعلم ان المراد بهذا وان مر ذكره في صدر المرفوعات الا انه اعاده ليتكرر وتتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات قوله او حكما كالحال والتمييز والمستثنى وغير ذلك قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين اصلا في النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غيرها من الحال والتمييز

وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقع الحال هو مفعول مع قيد مفهوم اذ الجئني في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وقيد المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فمتى جعل المفعول معه والمفعول له فضلة في النصب للكونهما فضلتين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا لكان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال لكك دون المفعول معه والمفعول له اذ ضرب فعل بلا صلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع في حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقع النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل بحث والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المفعولات فقد شبهت بالفضلات كاسم ان وسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها انتهى حيل.

ويمكن ان يجاب بان الحال واخواتها من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعين فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اذ الاول علة الفعل والثاني مصاحب احموله في الفعل فكان النسبة اليهما بالذات فكانا من اصل المفعولات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه انما كان باعتبار انه مصاحب لمحموله من غير اعتبار شيء آخر نعم ربما كان باعتبار انه يكون لسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا لكن لا يكمل بالتمييز لانه في الاصل فاعل او مفعول لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه يقع ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق حده على الاطلاق من الفضلة الاصلية قوله الفتحة التي يكون في محلها اي لم يعتبر قياما مقام شيء آخر فلا يرد نحو التعريف فتحة مررت باحمد قوله والكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على الطرد نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني الزيدان قوله سمي باي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي اعم اسماء النحاة بذلك الاسم لا انهم وجدوا انه يصح في اللغة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه المناسبة مطلقا قوله للمفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعولة هذا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فانه يشمل قوله فانه لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضربت زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا لا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالمصدر ليس بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فهذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد زائد وهنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق العلية او تعلق الزمانية او تعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا تقييد بحسب اللفظ وما بحسب الحقيقة فليس بتقييد صلا وعلى هذا لا يتجه ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكره وجها لتسمية المفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع قال ما فعله فاعل فعل مذكور المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون موثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر واجب فكيف في التعريفات الا بقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قياسه به اه ليس على ما ينبغي لانه

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المعرف ولا يصدق عليه المعرف لو بقي على المتبادر لا يصح قرينة والاولى
ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد قوله والمراد بفعل
الفاعل اياه قياسه به وكونه وصفا له فلا يرد ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام ممنوع قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اتى ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين فما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او ليس على ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصرح انما قالت
اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
ورد بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل للمفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني
ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شئ فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمفعول فان قلت فح يخرج عن التعريف ضربا
في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل لمفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يجعل مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال بهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال
ولذا لم يجعل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قلت اجرى صفة المدلول التضمني
على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضميره يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اى على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فما تقول في المفعول المطلق النوعي والعددي نحو جلست
جلسة او جلستين فانه قد اجرى فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على
الدال قلت لما كان المقتضي الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصدا نه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه
جعل الجزء الآخر كانه ليس بمدلول له ولما جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة
بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة جلست جلسة هو صوفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه مدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا سمي الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من تسمية
الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلوله التضمني على الدال الا ان هذه التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل
الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجود مثله في موارد استعمال العرب ثم
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم كما يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب غلامه والحال
اسما الا ان مبنى التعريف ح ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما لحدث بل اسم الذات
التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثانی فلان المراد من کلمة ما حدث وهو لیس بحدث ولیس مدلوله المطابقی ایضا حدثا وانت خبیر بان قول المصرح لیخرج ضربت الثانی انما یصح اذا لم یفسر کلمة ما بالحدث واما اذا فسر بالحدث فلا قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنی والمراد من بدء الخ هو الحاصل بالمصدر الذی هو اثر مترتب علی الحدث والتاثیر نفسه اذ المفعول المطلق هو الاثر والمصدر یطلق علی کل منهما کما صرح به الشریف قدس سره فی حواشی المتوسط والرضی فالاثر المترتب فعله فاعل فعل مذکور باعتبار ذلک الفعل ای یکون المفعول المطلق اثر ذلک الفعل وعلی هذا یندفع ما یقال انکان المراد بکون المفعول المطلق مفعولا لفاعل الفعل انه مفعوله باعتبار کون الحدث والفعل مفعولا لاتحاد المفعول المطلق یرد علیه ان الفعل نسبة بین الفاعل والمفعول فکیف یکون احد المنتسبین وان اراد انه مفعوله باعتبار الایقاع ورد علیه انه حتی یکون قولنا ضربت الضرب یرد علیه انه یلزم ان یکون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا مطلقا لانه ذکر من حیث انه وقع علیه الفعل لا من حیث انه اثر مترتب علی الفعل وان اوقعت انا الایقاع فیکون بایقاع وهکذا الی غیر النهایة وهذا وان کان له وقع بالقطاع التسلسل فی الامور الاعتباریة ویکون الایقاع الایقاع بعین الایقاع لکن الاول لیس له وقع هذا ویرد علی کون المفعول المطلق هو الاثر المترتب علی الحدث انه یلزم ح ان لا یکون کون الفعل بمعنی الاسم مشتملا علیه اشتمال الکل علی الجزء صحیحا لان الفعل مشتمل علی الحدث والتاثیر لا علی الاثر المترتب الذی هو المفعول المطلق قال العلامة التفتازانی فی التلویح فی بحث المقدمة الاولی لفظ الفعل وکثیر من مبنیی المصادر قد یطلق علی نفس ایقاع الفاعل ولکن الامر وهو بالمعنی المصدری ویسمی تاثیرا کاحداث الحرکة وایجادها فی ذات الموقع والمحدث وکایقاعه القیام والقعود فی ذاته وقد یطلق علی الوصف الحاصل للفاعل بذلک الایقاع وهو المعنی الحاصل من المصدر الاول حقیقة معنی المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل انتهی وانه یلزم ان لا یکون قول الشارح فیما سیاتی والمفعول المطلق بما یفهم من مغایرة الفعل الفاعل فان المفعول المطلق یتبین فائدة صحیحا وانه یلزم ان لا یصح عمل المفعول المطلق لان العمل للمصدر بمعنی الحدث والتاثیر بمعنی الحاصل بالمصدر الا ان یقال اطلاق المصدر علی الحاصل بالمصدر للسامحة وعدم الفرق بین الاثر والموثر تسوح فی هذه المواضع ایضا قوله واسامیة معنی الفعل انما اتی به عطف علی قوله مقدرا فیکون الاسم الذی فیه معنی الفعل تسامح من الذکر الحکمی للفعل وقیل عطف علی قوله مذکورا حقیقة یعنی الفعل المذکور کالفعل الملفوظ والمقدر والاسم وهو خلاف الظاهر وفیه ترک العطف من القریب الی البعید بلا ضرورة قوله نحو الضرب واقع علی زید فانه وان کان ما فعله فاعل فعل الا ان الفعل لیس مذکورا لا لفظا ولا تقدیرا یقصد فی العبارة انه ما فعله فاعل فعل مذکور وانه من اثر المترتب علیه فالغرض من ذکر الفعل مع المفعول المطلق ان یقصد فی العبارة انه ما فعله فاعل فعل مذکور واثر مترتب علیه فالضرب فی الضرب واقع علی زید لیس مقصودا من حیث انه اثر مترتب علی فعل وان کان فی الواقع کذلک بل من حیث انه محکوم علیه بالوقوع علی زید وفی ضربت الضرب مقصود من حیث انه اثر مترتب علی الفعل المذکور فاتحاد الضرب فی الترکیبین لا یوجب کونه معمولا للفعل کیف والاعتباران متغایران وان ارید بالاتحاد فی الترکیبین الاتحاد بالذات والاعتبار فمحفوظ الا انه یظهر ان ما قیل ان قلت الفعل مذکور کما فی ضربت قلنا المراد المذکور معه فی الترکیب الذی هو فیه ورد بان المعنی الضرب الذی ضربته اللهم الا ان یراد بالذکر معه کونه معمولا له ورد الضرب واقع علی زید لان عامله فی الترکیب الذی هو فیه یتحقق فی ضربت الضرب والقول بالمغایرة بین الضربین بالشخص تدقیق فلسفی لا یلتفت مما لا یلتفت الیه کیف والتغایر

الاعتبارى معتبر عند النحاة كما فى كرمت كراهتى وايضا يلزم ان يكون زيد فى زيد قام فاعلا لانه مما اسند اليه الفعل المعروف
مقدما عليه فى قام زيد بعين ما ذكره **قوله** يعنى ذلك الاسم اشارة الى ان ضمير بعناه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى
كلمة ما كافى الرضى ليس على ما ينبغى **قوله** ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء هذا الكلام صريح فى ان المفعول المطلق اسم
للحدث والتاثير اذ الفعل مشتمل على الحدث لا على الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق ليس اسما للحدث بل اسما للحاصل بالمصدر
صرح به الشريف قدس سره الا ان يقال هذا الكلام مبنى على عدم الفرق بين الحدث والاثر المترتب عليه فان الفعل لما كان متضمنا
للحدث فكانه متضمن للاثر وبهذا حصل الجواب عما قيل ان انبت ليس مشتملا على معنى نباتا وذلك لان بناتا مطاوع وانبت للاصابات
الذى تتضمن انبت فكانه تتضمن له فان قيل ليس الجلسة والجلسة كلواحد منهما مفعول مطلق مع ان الفعل لا يشتمل على النوع والجنس
واجيب بان المقصود الاولى من المصدر هو الحدث لانه الذى تقصد قيامه بفاعل الفعل المذكور وذكر من حيث ان الفعل مشتمل عليه
فلما كان الفعل مشتملا على المقصد الاولى فكانه مشتمل على العنوم كله فان قلت قولك انواعا واجناسا فى قولك ضربت انواعا
واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل ليس مشتملا على مضمونه قلت هو اشارة بمعنى المصدر فمعنى ضربت انواعا ضربت ضربا تنوعا وضربت اجناسا
ضربت ضربا اختلافا وكذا ضربت شيئا بمعنى ضربت شيئا من الضرب اى ضربت ضربا ما وكذا ضربة الفاس اى الفاس من الضرب او ضربا بها
وكذا ضربة سوطا اى ضربة ضربة سوط وانما نحو ضربة النوعا من الضرب بين كونه بمعنى المصدر بين ونحو ضربة اى ضرب وضربة
اشد ضرب وقد مت خبر مقدم فمبين كونه مصدرا بالاضافة لان اياما افعل لبعض ما يضاف اليه فان قلت قوله او اسما فيه معنى
الفعل عام يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفى صورة المصدر ليس معنى الفعل مشتملا عليه بل عينه قلنا
المصدر عند العمل ما ول بان مع الفعل فيكون معنى الفعل مشتملا على معنى المصدر اشتمال الكل على الجزء **قوله** لكنه ليس مما يشتمل عليه
معنى الفعل اى ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه ويعتبر وليس المراد انه لا يشتمل عليه معنى الفعل اصلا يدل على ذلك قول الشارح
قدس سره فى بحث المفعول له زمان الضرب والتاديب واحد او لمغايرة بينهما الا بالاعتبار **قوله** وكذلك خرج به مثل كراهتى
كراهتى جواب عن اعتراض الشيخ الرضى حيث قال ويبطل هذا الى نحو كرهت كراهتى واحببت محبتى وابغضت بغضى على ان المنصوبات
مفعول بها **قال** للتاكيد اى لتاكيد الفعل قال الشيخ الرضى وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل **قوله** ان لم يكن فى مضمونه زيادة على ما يفهم من الفعل من نوع
او عدد وعلى هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس يكون للتاكيد لعدم افادته النوع والعدد ولا يجوز ادخاله فى النوع لعدم دلالته
على زيادة هى النوع لان النوع هو المصدر الموصوف قال الشيخ الرضى ويعنى بالنوع المصدر الموصوف سواء كان
الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى
عملا صالحا ونحو ضربة ضرب الامير اى ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بلفظه من نحو ضربة
انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربة اى ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربة ضربتين
اى مختلفتين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود اى الضرب الشديد او الصعب او غير ذلك

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان العدد اولا وسواء كان العدد معلوما من اللفظ نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلثمائة ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الآلة او منوية موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدد بافرادها ضربت سوطين واسواطا بصيغ تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه قوله وسيبويه يقدره اي المصدر بغير لفظ فعله بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا وذهب سيبويه الى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل فتنبتكم من الارض فتنبتم نباتا وذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر هو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا ليس على ما ينبغي قوله اي سماعيا او مسموعا قوله والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد قوله فانه لم يوجد في كلامهم آه بيان لتطبيق للامثلة المذكورة بقوله سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لانه قد يعرف بها فيكون المعنى انما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لانشئ آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا المشار اليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشئ آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي حذفا قياسيا لعلة ضابط كلي باعتبار المقام فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا كان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة قوله بان ذلك اي ذكر عوامل هذه المصادر قوله ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي ابن ابيطالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء والمفهم قال الرضي وفي نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون كفحة تضاد ولشكره اداء قوله بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وفيه بحث فان المحذوف هو الخافض واجبا عند ذكر اللام نحو جئته للاكرام وشكرا له وعجبا له الا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي اراه ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها بينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقيا لك ورعيا لك وجدعا لك الله وجدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو كتاب زيد وضرب الرقاب او بين فاعلا ومفعولا بحرف جر نحو بوسالك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بقولهم ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابط ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر للبيان النوع احترازا عن قوله تعالى ومكروا ومكرنا بهم وسعى لها سعيها واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته اي ينبغي ان يقصد بها من يطلبه ويجوز ان يكون جردت جرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا بيانيا النوع هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

او بحرف المجيء الفاعل او المفعول ولا يكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا لا سماعا والا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا
يقول سقاك الله سقيا فعلى هذا المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا انتهى **قوله** موضع ما وقع تقديره مضاف لكلمة ما وقوله
اى مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليلى التفسير المفسر ولئلا يتكرر قوله وقع الا انه لم يرد لك لئلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف واما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير الموضع بان يجعل ما موصوفة
مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير فى الصفة راجع
الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج والتقدير الذى لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج فى هذا التقدير
الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الثانى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله مثبتا فائدة وكون
الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفى بالا لا يقتضى ذلك اذ كون المفرد مثبتا بعد النفى لا يكون فى نفسه بل بنقض **قوله**
بعد نفى داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من نفى بمعنى نفى والمراد دخول كلا المعطوف
لا احدهما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بل يجب مطابقة الضمير لما قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر
العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنيته قدر بقوله نفى صفة علمت تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير
صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كلا احد منها كما فعله الفاضل السندى يصح بلا تكلف بلا ارتكاب لتقدير
الذى اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل لكلا احد منها اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد
كلا الامرين على ما صرح به الرضى نظرا ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشى الهندية على تاويل الفاضل السندى بان الضمير العائد
الى المعطوف باو لزم توحده غلا يجوز ان يقع زيدا وعمرو جاءا فعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اى بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سير وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصح ان يكون خبرا
عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصد من هذا القيد تحصيل احد شرطى
وجوب الحذف قياسا وهو القرينة او الاسم يكون مبتدأ فى الحال او فى الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار
المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف فى كلا الضابطتين مع السادس مسد الفعل فى الاول الا الاستثنائية وفى الثانية التكرار
او المصدر الاول بهذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد فى وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يودى مودى الفعل
مقامه يشكل بالضابطتين لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا مع انه ليس ما قام مقام الفعل مودى مودى اليه ويشكل ايضا
فى المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض فى الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد يشكل بالقول
بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم فى جواب اقام زيد مع وجود شرطى وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شئ مقام المحذوف
لعدم قيام ما يودى مودى اليه فى مقامه كما لا يخفى على المتامل فيلزم فى الكلام استدراك على ما ذكره الشارح قدس سره قوله لانه اى المفعول المطلق
اى الذى يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهرا فان سيرا فى ما سيرى الا سير شديد يصدق عليه انه
اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا اسقط ما قيل
فى هذا او امثاله انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفى فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيرى

الاسير شديدا اذا الحدث يصح جزا للحدث بخلاف ما انت الا سيرا فان الحدث لا يصلح جزا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز وانما وصف السير لقوله شديدا اذ الجزء يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوله جزا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا على اسم لا يكون المفعول المطلق جزا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه للخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه والا فبذلك المقصد كون النفي داخلا على و داخل المبتدأ اذ الاسم بعد الداخل يكون طالبا للخبر البتة فدخول النفي على اسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دواخل المبتدأ فانه ح لا يكون من هذا القبيل قوله لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف ح فبانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف قد يزول الوجوب ويبقى المصدر مفعولا مطلقا جائز الحذف حامله نحو ما زيد سيرا وقد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جامو صوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ويوهم ان معه الصفة لكان تاكيدا لاغير وقال الرضي لا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل يتجه عليه ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا فضية بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فنعم كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير وايضا المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاحتراز المذكور والدافع ما ذكرناه قوله اي في موضع الجزء عن اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو ظاهر الا ان يجعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون جزءا عنه قوله وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله فاما مبتدأ بعده واما فداء واما وجب حذف العامل في هذه الفاظ لان النصب قرينة والجملة المتقدمة لكمال مناسبتها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناب المحذوف بعد المحذوف بل مالة مناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تاخر وانما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفية يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده لان قائما لتقدمه لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ او خبره فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الخبر فقول الرضي وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وشاتي مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ ليس مسند فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى تمم بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ ليس مسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف سادا مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر قوله لان تشبيه بامر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة والمكان يجب انطباق المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وهذا الشرط انما هو لتحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على

تعيين المحذوف اذا المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل
الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واهتز به من نحو زيد صوت صوت حسن
ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة
قلت فالتعريف يصدق عليه واما لو قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفاعل الفعل المذكور وتصدق في العبارة وذلك فالمصدر
المذكور خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** عملا جاء اي امر اعارضناه الا على الحدث غير لازم لبدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر
على الحدث فيقوم ما يدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعم ويعلم ما جرحتم
بالنهار اي كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمنع من
مال وجاه وتنعم **قوله** اي ليصوت صوت حمار اي ليصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اي ليصوت
صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لا انه اسم اقيم مقام المصدر كما
زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما في عطي عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محتمل لسواه اي لا احتمال لسواه بحيث
عرف الشرع والا فالقاريء احيانا يحتمل الصدق والكذب **قوله** لا امر ايغائره اي لا ليوكد المفعول المطلق امر ايغايره **قوله** ولو بالاضافة
اي ولو كان ذلك الغير الذي يوكده المفعول المطلق غير اله بلا اعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يوكد نفسه لا
مايغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي
تاتي في الضابطة الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاعتبار سلب المغايرة الاعتبارية على الاطلاق الا ان
يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة و
يويده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل
هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ الاخر
في معنى لفظ محتملا لذلك المعنى ولنقيضه النص غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيستغنى توكيدا
لنفسه قال الرضي انما وجب حذف الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه
وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اي احق حقا تقديره لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اي اثبت
هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق لمعنى ثبت لانه يكون معنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس
بمقتضى هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله كهذا اي حق حقا اي ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل
متكلما لو جعل حقا مصدر حق فلان لمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اي كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا يظهر
وجه تقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة النائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة
المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة النائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة للموكد لغيره اما
صحيح القول او ما هو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لعلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا
لعلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت واجب اي حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية ويظهر معناه

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت **قوله** تحتمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب بمقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل **بمقابله قوله** انه تاكيد لاجل غيره ليندفع بهذا قال الهم الا ان الا عترض عليه الرضي بان ما قال الهم ليس شيئ لانه في مقابلة التاكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس اشار الله قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر وتتقرر وبهذا ذلك تاكيد لغيره بخلاف ما يكون مرعيا وسمى القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **قال شئ** اي على صفة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة التثنية اولم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير وافية به لان ان المستعملة تربط الوصل بكون جزاءه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون تعليق الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء وفيه ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من مواضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافة الى الفاعل او المفعول لا البيان النوع فحسب لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارجع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت مزبن اي مختلفين ولو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على ما يقتضيه عبارة المصرح وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان بين فاعل المصدر سواء كان المصدر معرفا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله بسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله لئن مكر واالكرهم او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب بسبحان الله ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بوسالك او بين مفعوله بحرف جر نحو عجبت من جريمالك او جد عالك هذا كلامه وهو شامل بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر ثم قال وانما وجب الحذف لان الفعل لما حذف اما لقصد الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد نحو حمدا لك واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك بقي المصدر ربما فلما بين صار بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك **قوله** تكلف لان المثال انما يورد لايضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تمامها مجملة ثم تكلف محض وقوله في صدر الكتاب واعلم ان يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ركاكته عليه اذ لا يلزم فارق الا ان يقال البيان الكامل تحصيل بثلثة امثلة وثلثة آخر تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اثنان اويقال المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة لتعيين ما فيه القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحت وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة **قوله** واقيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقال باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيدا الا سيرا ولا حاجة الى اعتبار قيام الا مقام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا ترضى باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم بعد المحذوف الا ان يقال القائم مقامه التكرار وهو لا توجد فيما ذكر **قوله** بحذف الزوائد وفيه ان الردالى الثلاثي يحصل بحذف الزائد

الهمزة والالف لايحذف الزوائد الا ان يقع عد النون ايضا من الزوائد التي تحصيل الرد الى التلاتي بحذفها تعليلا كما يشير اليه قوله فيما بتيك من غير تعرض لحذف النون وان قيل عدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة يقال اريد بالجمع ما فوق الواحد لا يقال هو من اصطلاحات ارباب المفعول لانا نقول هو من اطلاقات الادباء ايضا قال الرضي ومما يشتبه ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه بتثنيته نحو قولك اعتديت ولا اعتداء الغراب واهتديت لا اهتداء القطا اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناؤه عنه قال المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال اصدقتم وما ادري ما يفعل بي ولا بكم قال المعنى سمي بذلك اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان المفعول به يفسر بالوقوع والوقوع مطاوع الايقاع والايقاع انما هو بسبب هذا المفعول لان وجود الفعل بسبب وجود الحال او الوقوع مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمي هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذي وقع تفسير الوقوع الذي هو تفسير هذا المفعول صلة الباء قوله لاكتفاء بما سبق او اجراء لصفة الحدوث الطابق على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا به يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان الاكثر حكم الكل قوله تعلقه به اي تعلق فعل الفاعل اي تعلق فعل فعله الفاعل وصدر منه على ما هو الظاهر من السياق لا تعلق الفعل مطلقا والا لانتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق باذكرنا كالايرد الفاعل لايرد اشتراك زيد وعمرو لان بينهما اشتراكا كليا لاحد الامرين كلا بينا لانه يقتضي تعدد الفاعل فالاسنا دانما يتم بمجموع الامرين وعلى هذا الحاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه ثم الوقوع قرينة على ان المراد من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا به فخرج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما ثم المستثنى وان خرج بهذا القيد لكن ليس اعتباره ضروريا لامكان اخراجه بخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق به الفعل لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تعلق به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغي لان الفاعل في مخرج يشير الى ان خروج كل واحد بسبب من الارادة مع ان المستثنى يشكل بالمفعول الثاني والثالث الا ان يقال الاولية اضافة بالنسبة الى هذه الثلثة فيكون الثاني والثالث اولين بالنسبة اليهما وما قيل خرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بعامل في التمييز بخلاف ما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه ليس شيئا اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق بدونه وهذا ان تعلق الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل في معنى الحال بيان لحاصل المعنى لانه لا بد منه واما ثانيا فلان كون المستثنى والتمييز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فيه فلا معنى النفي تعلقه عنهما على الاطلاق وان تعلق الفعل بالنصب عنه والمستثنى منه لا ينافي تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل في التمييز تعلق بما بين به وان اراد به ان التمييز والمستثنى تعلق بالمنصب عنه والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل في صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندي رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما في نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءني القوم الا زيدا فلا شك في تعلقها بالفعل فيه على انه اذا جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر ينبغي ان يجعل التمييز ايضا لكن لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس ولذا قال النحاة ان التمييز يعم المتمييز بمن ويرد به ما اذا كان المتعلق المستثنى بالفعل لواسطة الحرف فلا اشكال في خروجه حتى يتركب ما ذكره قوله فانهم يقولون في ضرب زيد الامير ضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا واسطة الحرف حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقتضي ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقتضي ان الفعل واقع فما لصورة فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع بالاوقوع بالمثالين المذكورين والا لم يكن دليلا وهو ظاهر بل المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقتضي ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقتضي ان الفعل واقع والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقتضي ان الفعل واقع مع ان التعلق بالواسطة وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مع القول بان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت مشكل على ان القول بالمرادفة انما يصح ان لو كان الباء في مررت به مغيرا ومصير اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من الائمة ويشير اليه قول الشارح قدس سره بل متلبس به ولا يبعد ان يراد بلا واسطة الحروف غير المغيرة وهو جميع الحروف الجارة سوى الباء في ذهبت بزيد ونحوه مما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا لا يرد النقض بذهبت بزيد لان الباء مغير للفعل فالباء وان كان من حيث الخط واسطة لكنه بحسب الحقيقة ليس واسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا ان كان اصطلاح النحاة على ان المفعول به المطلق لا يطلق الا على تعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة كما يشترط قول الرضي وفسر الوقوع الفعل بتعلقه بالمفعول الا يفعلي تفسيره ويمكن ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انها ليست مفعولا بها لكن بواسطة حروف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغير وذكر الباء فيما لم يتغير فيه وان كان الاصطلاح على انه لا يطلق الا ما تعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فقوله فانهم يقولون الى قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس به ليس على ما ينبغي قوله فخرج به اي بقوله وقع عليه فضل الفاعل قوله فانه لا في واحد منهما ان الفضل واقع عليه كما لا يخفى في واحد منهما ان الفضل واقع عليه ككل لا يخفى في المفعول المطلق ايضا ان الفضل واقع عليه فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول لفضل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يقال ان هذا والاخراج الى المقدم اولى بل كلاهما يفهم من وصل ما بقوله وقع عليه قوله والمفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يفهم او المفعول المطلق يخرج بما يفهم قوله من مغايرة اي مغايرة المفعول به قوله فان المفعول المطلق يعين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع الفعل مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت لما اكتفى مفهوم المفعول المطلق مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده وجعل كان الحدث هو المفهوم جعل مفهوم المصدر كانه متحد مع مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار ايضا قلت جعل متحدا لمسامحة واعتبار اللاتكانة بين الوتر قال مثل زيد في ضرب زيد فانه وان كان في الاصل مفعولا به الا انه بعد نيابته مناب الفاعل واسناد الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم على حدة قوله لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا وان عمرا مفعول به فقد وقع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر الى الفاعل ثم المصدر وان كان بسبب انه مضافا الى الفاعل لكنه بسبب الحقيقة مسند اليه فاعتبارا لاسناد اهم من ان يكون بسبب الغاء وبسبب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل يرد مثل اعجبني ضرب زيد عمرا وانه لم يعتبر اسنادا والضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمرو مفعولا به وهو باطل تم الغاء وان المفعول به قصدي في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيدي زيد هذه الحيثية ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه وان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يرد مثل زيد ضرب لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قيامه على زيد ضرب قياس مع الفارق **قوله** العامل فيه لاحاجة اليه **قوله** لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر فيمتنع تقديم معموله عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالظاهر انه جائز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل ليصح محله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل لشيء اليه ما ذكر صاحب المغني في اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر تأويله ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج نحو صه ومه على قول من يأوله بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر نفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الاسم **قوله** فيفعل فيه تقدير ما مر وقد يدخل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخله اذا كان متأخرا عن الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح به الخفاجي في حواشيه على المطول وقيل فيما عليه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى ورهبة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لا يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي زيدا حسن وانا ضارب لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول بان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد وعجبت من ضربك لزيد وذلك لضعفهما الفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بموهن لنا الا ولي ان يمثل بقوله تعالى الرؤيا تعبرون لك واتبعك الارذلون لاحتمال ان يكون اللام التقوية العمل لا للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام في قوله تعالى لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي **قوله** في باب الاغراء ضابطا كل معنى به مذكورا سمعت عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ع اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح ع والذي مع العطف نحو شاتك وابلها ونفسك ومالها عينها والعامل فيها التزم ونحوه **قوله** والمنصوب على المدح آه وذلك بان يتعقب صفة مدح او ذم او ترحم من متابعة موصوفها في الاعراب اظهارا للغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الوصف

للتاكيد وان يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف ما يعلله المتكلم والغالب فيه التعريف وانما يحصل بالقطع اظهارا للمدح او الذم لان فيه تغيير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب اهتمام بشانه والاهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره ثم القرينة في باب الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح والذم اليه يدل على تعيينه وليس شيئ يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا قوله انتهوا خيرا لكم قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت امرا قاصدا او قريبا ايت في هذه المواضع انك تميت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما ياتي عنه بل هو ما يوجب ان يتعجب بايت او اقصد ويقيد هذا المعنى وليس قولهم امرا ما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه وادرد الزمخشري في ذلك وادرد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم فاوجب اضمار فعله واعلم سمعت انته وايت امرا قاصدا باظهار ناصب امر او لم يسمع اظهار ناصب خيرا وخيرا لك والا فالكلمة متقاربة المعنى هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما نقل انكر سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم على ما يعني قوله بل المشقة مباحتها بالنسبة الى هذه الابواب لا يخفى انه ليس لباب الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب لجرد التنبيه منزلا المنادى حكم من غير دليل وفيه ان يا استعمل في كلام العرب فيما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس المعنى غير طالب لا قبال فبالضرورة تنزل منزلة من له صلاحية النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل في استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله بان يكون آلته مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ومن ثم قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من ادعوا وانادي لاجازتهم حذفهما بدا كلام المعنى وفي ضربي زيدا قائما لا يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب مناب الجار فالحال نائب مناب الجار لان نائب النائب نائب لا ان يقال حذف نائب انما يمتنع اذا كان المنوب مما لا يحذف كالفاعل فانه لا يحذف فلذا ناب عنه بخلاف المفعول فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه ايضا هكذا قال بعض فضلاء العصر قوله قال ابو علي آه قال الشيخ الرضي منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت ادوات النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من ادوات التنبيه بها على حرف واحد لكنه من ادوات النداء يمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في ادواته ما لم يجز في غيرها الا ترى الى التزام وضع اليفعان الضمير فيه لا يكون نائب الفعل لعدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شئ من الضمائر واذا كان اداة النداء بمعنى المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى التضجر وتفجرت في اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم الكلام باداة النداء ليفيد المنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة التفسيرية والشرطية وفي المنادى كذلك اذ النداء لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وحده مع انهم ليسوا قائلين به وذكر صاحب المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احدها نون الوقاية في اتحاجوني وتامروني فيما قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله لبسوا الغالبات اذا تغنين

هذا هو الصحيح وفي البسيط لا يجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه انتهى قوله لفظها اى لفظة كل واحدة من الامور الثلثة لان لكل واحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا الا ان محله ثلثة بكل واحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور بالمعنى وبيني المنادى على ما يرفع به اى على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الرفع يكون بالواو ايضا والقرينة على ذلك التخصيص قول الشارح على الضمة او الالف آه قوله غير ملايم لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى قوله الا بانضمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للمادى نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وامامعطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون عاملا اولا واما قيد المعطوف بان يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم احتياجه الى الثاني فيقع يا رجل وامرأة وما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل والا يا نخلة من ذات عوق لكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان تبنيه وان لا تبنيه فتقول في النكرة يا حسنا وجها وظريف ويا ثلثة وثلثين ظرفا وتقول في المعرفة يا حسنا وجه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان تجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واوارا والجذوى الدراستة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير ان كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة تجعل مضارعا للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا رجل الظريف فظهر ان النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يقولون في باب لا البرية لا حليما لا يعجل ولا غلاما من العلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما صفة للنكرة بخلاف ما ذكره الشيخ الرضي قال يا نيمان فان قيل العلم اذا ثنى لزمه الالف واللام حيرا لما فانه من التبيين قلت يا ايضا جبر له فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدتهما قوله اى بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للمختص الا انه نحيف الى الاستغاثة لوجوده على المنادى وقت الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عنه سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيدا فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت وكذا حرف النداء عوض من فعل النداء خلقا انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المغني وقد عرفت الجواب عن قوله

لم يجز حذفه فيما سبق واجاب ابن الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء فى نحو يا لزيد والتعجب فى نحو يا للدواهى وقال المبرد واختاره ابن خروف
ان هذه اللام زائدة بدليل صحة استغاثا **قوله** او دخلت على المستغاث آه دفع ما يقتضيه جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فما اختير اللام
من بينها **قوله** وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله قبل دخولها ضعفت مشابهته
لوجود المعارض مع كون البناء عارضا فالاصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله
على غير المتصرف فانه لا يجعله متصرفا لان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة البها ومع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فلا
لما له اصالة من وجه لا بد له من زيادة قوة بالام والاضافة **قوله** واجيب بان قيل او بان مثل صباسرا آه من تتمة القاعدة يعنى ليس المراد
من ماسوى المفرد والمعرفة والمستغاث جميع ماسوى اجمال المراد ماسوى الخاص وهو المضاف والمضارع له والنكرة بجعل المثال
من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذا المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها
تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فلم اهمل المصدر ذكرهما والثانى قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ماسواهما
بل عن الثانى وهو ظاهر الا ان يقال قصد الجواب عن الثانى لا عن كليهما لكن ايراد القائل قوله فى مقابلة قول الله الدال على انه
جواب عن كليهما يدل دلالة ظاهرة على انه جواب عنهما **قوله** ولام الاستغاثة آه جواب عن قول الشيخ الرضى وقولهم ان هذه لام الاستغاثة
تكلف ولا معنى للاستغاثة حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضى اذ الجواب المذكور فى الشرح تكلف **قوله** لحضرة اى ليكن حاضرا يستيقظ
عالما بان المتكلم فى صدد الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو غافل ليس من شان الابطال المتصورين وقوله ليصير بصورته وهيئته التى يظهر
منها سبب الغرابة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة فى ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل فيه انه ينافى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء فى حضور المهدو والتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة عنده بشئ ليحضر لينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه **قوله** يقتضى آه
بلغ نهاية **قال** واللام فيه فتح اى عين مبنى المنادى على الفتح لالتقاء الف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على
ما عرفت من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء سواء اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان
قوله فبين اثر يهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ليس على ما ينبغى **قال** لفظا او تقديرا قيد النصب ماسوى المفرد والمعرفة والمستغاث
باللام او الالف وما ورد على هذا التقييد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شئ ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى فانها ماسوا هما مع انها منادى
فضلا عن النصب لفظا او تقديرا وفقه بقوله انكان معربا قبل دخول حرف النداء **قوله** مثل يا طالعا جبلا جاز ان يعرف بالقصد فيقال
يا طالعا جبلا الظريف وجاز ان لا يتعرف فيقال يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضى واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه فعلى التقدير
الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا صير ورته بعد حذف الموصوف
منادى مضارعا ويرد عليه حذف اللام الموصولة بدون الصلة وعلى التقدير الثانى يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره
يا رجلا طالعا جبلا ويرد عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعرف الصفة ويرد على التقديرين ان المنادى منعوت بمفرد فكيف
يكون مضارعا واجيب بان تقصد التعريف فى الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب اللفظ وكذا جعله مضارعا بعد جعل طالعا منادى عارض
فى جبلا نحو مضارع للمضاف بعد حذف الموصوف لا عند ذكره بقى انه قد نقل بعض الشارحين للحواشى
الهندية عن الشيخ الرضى انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك البعض

ثم لما صح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر بل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلا يستقيم ما قيل انه مستند على الموصول المقدر باعتبار انه فى تقدير فى قولنا يا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على هذه التقدير
هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضى فى بحث الموصول ما يشعر بعدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النجاة بقولهم بتقدير الموصوف فيه امثاله لان جمهور النحاة ليسوا ما يكين بتقدير
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها فى الستة نحو لهم
به زيد واجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه يلزمه محذوران
احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهر على احد الامور الخمسة وعملهما من غير اعتماد مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبهم
هذا غير مذهبهم الثانى رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قوله تعمنهم ظالم
لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم
كالملفوظ لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قوله تعمنهم دون ذلك وقوله فانك من جمالى بنى اقيس وايضا الجار يكفيه
رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا صاحبا يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام موثوق به انتهى كلامه وتعلم منه انه لا مقال فى تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير المازنى قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ فى المقيس عليه قرينة قوية وفى المقيس
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن
القرينة فى المنادى قوية وهو تم كيف وقد صرح بعض الفضلاء فى حواشى المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفى بعلة اذا قوى
المقتضى للتقدير وهو كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة
قوية فالاعراض ساقط اذ الحذف حينئذ يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهى غير منحصرة فى شئ ثابتا بشاهد من كلام الملك
العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق ممنوع بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومجرورا واما فى غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان نحو يا صاحبا يا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضى فى بحث الوصف ان الموصوف قد يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعوعند هم قاصرات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفى فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا فى الشعر وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اتصل
عليه قبله ما يكون كالمذكور هذا كلامه وجاذكر ناظرا ان ما قيل ان كفى فى علة الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الا لغاء لعدم الاعتماد
كما قالوا فى ليت يزيدان ضاربا عامل فى الخصوصية وان لم يعتمد على شئ ساقط قوله مقولا بغير مبين اشارة الى ان الجار يتعلق
بمقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال اما قيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة
فى وقت كونه مقولا لغير معين والتقييد بشعر بانه فى وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

يقع القيد نعتا او قيد نصبه وهو صحيح اذ المعنى ان رجلا يورد مثالا لنصب المنادى حال كون نصبه قيدا فى وقت كونه مقولا لغير معين او
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا والبه اشار الشارح بقوله وبهذا توقيت نصب رجلا لا تقييد اى قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا تقييد لرجلا فافهم قيل يعنى ان نصب رجلا موقت بوقت مقولية لغير معين لا تقييد لنصب رجلا اذ ليس نصب رجلا حالتان كونه لغير معين
ولمعين حتى يقيد باحدهما لمعين الوجه والمكان من وجهه قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة فقط لا محلا ولذا تقول يا زيد وعمرو
بجر عمرو ولا يجوز النصب محلا على المحل نظرا لاعراب المتبوع وجميع التوابع سواء فى ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعة للفظه
لا لمحله الا المعطوف المجرد عن اللام فلما صرح بالرضى واجاز يسيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع
ما لا يجوز فى المتبوع بهذا ذكره فى هذا المقام واما البدل فما ذكره الشيخ الرضى فى بحث البدل ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التاكيد جاز اعتباره مستقلا وما كان اعرابه بتبعية الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخانا زيد اجمعين والثانى نحو يا غلام بشر بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
والباقى على تقدير بناءهما ايضا يكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوب المحل او مجروره فظهر ان ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتى حكمها ليس على ما ينبغى قوله ليدخل فيه المضاف آه متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم اما توقف دخول المضاف
بالاضافة اللفظية فى المفرد على التعميم فظاهر واما توقف دخول الشبيه بالمضاف فى المفرد على التعميم ح انه ليس بمضاف فلا حاجة فى دخوله
فيه الى التعميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقى بالذى لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبيه مضاف اقتضى ذلك ان الذى
يشبه بالمضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتى جار فيه فبالضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة ان تفسير المفرد الحقيقى بما
فسره الشارح صحيح جعل المشبه بالمضاف متوقفا على التعميم والا فالاعتراض هو عدم صحة التفسير قوله ولما لم يجر الحكم الآتى جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع بالكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بقيد وعلى هذا لا يرد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعى التفصيل بل
التقييد قوله فى التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضى قال فى هذا المبحث واجاز يسيبويه يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف
النداء حقيقة تو بين ما هو فى حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يمنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال فى بحث البدل جاز نحو يا زيد
بشر وبشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله انطاه المقدر لم يقل او المحلى لان الكلام فى المنادى الذى كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصرح وبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقصد بالبيان توابع المنادى
المبنى على ما يرفع به وهو المبنى بواسطة حرف النداء لا توابع المبنى مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصرح وتوابع المنادى بقوله المبنى على ما يرفع به والبه يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرضى
فيشبه المعرب اه فما قيل قوله انطاه المقدر قاصر لانه لا يشتمل المحل على محله نحو يا هو آه العاقلون فان لهو آه محلين محل رفع ومحل نصب ليس على ما
لانها اذا هو قعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لاتحاد الجهة فى وقوعها المنادى والتوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية فان المضاف
فان فيها جهتين جهة الاضافة والشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبرت جهة الاضافة وشبهها فاذا وقعا منادين المنادى يلزم بناء المضاف والشبيه
وجهة الافراد اذا وقعا منادين اما جهة الافراد فى الضارع فظاهر واما جهة فى المضاف بالاضافة اللفظية فلان المجرور فى الاصل مفعولا او منصوبا فكان الحكم
لين بحرد التقدير المقدر كالمنطوق فهو فى تقدير الانفصال فهذا نفع ما قيل فيه وعليك ان فذلك الذى يجرى فى صورة المضاف بالاضافة اللفظية والمضارع بالمضاف

ت ان النصب ليس بواجب فيهما قوله فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان يدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين مفهوما متساويين صدقا والمشير قول الشارح بحث البدل يعني تجدان ذاتا للاان تجد مفهوما يكونا متراءفين قال الشيخ الرضي وفي جعل ابي علي زيدني يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابوعمرو بضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف اجري على منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تم بالناصية ناصية كاذبة قوله اي اذا اريد نداؤه انما قال لان الخطاب تقتضي تفرع يا ايها الرجل على وجود نداء المعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال فيل مثلا تقيد بذلك يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق نداء المعرف باللام قال لانها توابع معرب قال الشيخ الرضي يشير الى ان المعرب لا محل له اولى انه لا يحمل على محله ويرى نحو اعرابه وفي الموضعين نظر اما في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا اما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظرف كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الخط ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لكنه يشكل بما اتفقوا عليه من جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولا يقال ان الاسم مع خبره جملة وهي لا محل لها من الاعراب لانا نقول ان الجملة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقال ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكل الى آخره يدل دلالة ظاهرة بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النحاة وان سيبويه داخل فيه فقوله وحله ان يركب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل المتقدم عن جواز العطف على محل اسم ان بان التنوين في معرب للوحدة والمعنى لانها توابع معرب واحد بخلاف ان زيدا قائم وعمرو وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد واعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض افاضل المتاخرين انا لا نسلم ان تابع المنادى المجرور لا يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربا باعتبار تعدد الاعراب ولانم ان صفة المبني معرب واحد كيف وانه منادى معنى فيكون منصوب المحل لما مر انه واجاب الشارح بتقدير لفظ المنادى حيث قال لانها توابع المنادى معرب وتوابع منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان هذا غير تام لما سيبين وجهه وقد يبين وجهه بعض فضلاء الهند حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في توابع المنادى المجرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التوابع على المحل غير جائز الا اذا تعذر حمله على اللفظ كما في قولنا ما جاءني من احد الا زيد او كان المقدر اقوى من الظاهر بان يكون المقدر حركة اعراب والظاهر حركة بناء كما في نحو يا زيد الظريف قال الاندلسي ما نظر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل فهو يضمر له عاملا وقد اعترض بانهم اتفقوا على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع استوائهما في المقدر والظاهر لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعذر ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تغير معنى الجملة بمنزلة العدم فكان الرفع الذي هو اثر الابتداء ظاهرا فيه فيصح الحمل عليه واما حمل التابع على محل اسم لا التبرئية فباعتبار انه فرع ان اخذت حكما ثم امتناع حمل التوابع على المنادى المجرور بالحان مذهب سيبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وانما قلنا باتفاقهم فانه يجوز بين نحو زيد ضارب عمرو وخالدا ونحو يا زيد وعمرا من حيث انه يجوز الحمل على المحل في الاول دون الثاني فتامل ويمكن ان يقال ان الفرق بين النصب في المجرور بالصفات والمصدر جائز الاظهار بقطع الاضافة وكذا اظهار الرفع المقدر في اسم ان جائز الاظهار اذا كف بما

انما يزيد قائم وانما يزيد في اسم لا التبرية يصح ايضا بالغائه عن العمل واما النصب في المنادى فلا يجوز اضماره اصلا فالحاصل ان الحركة اما مقدرة
ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه فكذا ان لم يجز اظهاره فان كان اقوى من التوابع يصح الحمل عليه ايضا نحو يا زيد الظريف وان
لم يكن فلا يصح الحمل ح الا على اللفظ هذا كلامه لا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور
ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح لا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم ولا جارتي من امرأة ان تسقط الباء فتنصب من غير فرق وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرو اخطأ بالجر حينئذ لانه لا يجوز فلا يجوز مررت زيدا وايضا كما يجوز الاظهار في العدد المذكور بتغيير الكلام عن هيئة الى هيئة اخرى كذلك يجوز النصب
في المنادى بحذف يا وايتان او دعوا وانادي مقامه قوله يا الله وقد يحذف يا ويعوض منه الميمان في آخره فيقال اللهم اغفر لنا تبركا باسمه
وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير قال القاضي في تفسيره قوله ثم قل اللهم مالك الملك مخفف بحذف حرف النداء وتعلقات الفعل وهمزته اي
بحذف همزة الفعل على ما هو القياس المتبادر وهمزة امنا همزة قطعية لانه فاء الفعل لانه امر من امن يامن لا همزة وصل حتى يسقط للدرج للتخفيف
فانه ما قيل وانظر ترك قوله وهمزته لان الهمزة تسقط في الدرج للتخفيف وعلل الحذف على ما قيل بالكتابة بعيد جدا وقال الشيخ الرضي
ما وجه الحذف الظاهر ليس لرجحانك تقول اللهم لا تؤهم بخير قوله وثم الثاني تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعم من ان
كانت اعرابية فكان الاول محذوف التنوين لاضافته كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا حاجة الى ما قيل ولم
يبنون لعدم الضرافة لكونه علما منقولا باصل القبيلة او لكونه علما واتعاقب الشروط يقتضي عدم انصرافه فلم يتصرف لسبب واحد وهو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال اذا ركب ان التنوين حذف لمتابعة الموكد على ما اعتبره النحاة وجعل الاسم بانيا على اصله او بنون من
اركب تاويل او مذهب برده مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل قوله فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يرد
بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لما كرر الاول يلتفظ وحركته بلا تغير صار كان الثاني
هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضي قوله او مضاف الى حدى المحذوف عطف على قوله مضاف الى حدى المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله ثم كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني حدى الذي اضيف اليه ثم الثاني فكان المناسب
اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس متحتما بل يجوز واو واو ان حذف المضاف
اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا اتيان اضافة اخرى مثلها قوله او مكسورة لمناسبة الياء
اي لمناسبة طبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ما قيل الياء لانا نسلم الكسر الوارد عليها بل بنائها وانما نسلم الكسر قبلها قوله
اي للضرورة تشعر بان قوله ضرورة متعلق له وحامله قوله واقع فان قلت لا يتحد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام
قلت هما اول اي حاكم بوقوعه المرخم ضرورة قوله ويمكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق قوله ليس آخرا جزأ
المنادى نظرا الى المعنى العلمي امكان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بالمنبة اليه بمنزلة زاي زيدا والى المعنى الاضافي ان
لم يكن علما اذ المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف التردد في كون المركب الاضافي علما

غير علم مع ان العلمية شرط التخريم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شروط عدمية للتخريم وكونه علما شروط آخر وليس يلزم ان يراعى احد شرطى الشئ شرط الآخر العدمى وهو وقوفا لمقدمة ان لا يكون للمنادى مضافا شرط للتخريم وكونه علما شرطا آخر ولا يلزم ان يكون المبنى على الضم فتنبه قول الشارح نظرا الى المعنى بقوله لان المنادى فى يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد فلا خبار عليه واما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافى ولم ينظر الى اشتراط العلمية فى التخريم فليس بموجه من وجهين قوله نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثانى ليس آخر ابواء المنادى فلا دلالة على انه ليس آخر ابوائه بما عتبار رجوع الاعراب على آخر الاول قوله كاسماء علم امرأة قوله من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قياسا غير قياسى ورجح مذهب سيبويه بان التسمية فى الصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يات الا فى احد واناة وايضا لم يثبت فى الصفات اسما لمبنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه قال حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين ليس لا يوخذ فى الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس على ما ينبغى ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله فى كلا القسمين يدل عليه الرجوع الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول بعض الفاضل فى بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الشارح قدس سره اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور قيد فى جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه فى جزاء الشرط لان الشرط يغنى عن اعتباره وكان الشارح لم يره انه معتبر فى نظم كلام المصنف اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء اجزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة ظاهر صريح فى انه يتعلق بالجميع ولا يعيد ان يقيد ذكر قوله فى كلا القسمين وقوله فى جميع هذه الصور فيما سبق ليس تقييد الجزاء بالشرط بل ذكر قيدين اجمل بالمفصل ويقرب من اما قاتل قوله الا خبران لان التخريم لا يكون الا فى الاخير فكانه قال وانكان فى آخره زيادتان يرتفع بحذف الحرفين اى بحذف الحرفين الاخيرين داخل فى الجواب ايضا ولهذا قال المصرح وانكان مركبا حذف الاسم الاخير وليس بجاد حتى يلزم ان يكون التقييد فى الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاءنى زيد اكرمته اى زيد الجائى ليس بموجه وانكان من وجه بل ليس لمعنى قوله غير ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد وجميع مبنى على تاويل المتعدد بالمذكور قوله اى فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر فى المعنى يرجعه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر والمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفتا وحذف مع لحذف الفعل والقاعدة الدورية عند عدم المرجح صرح به صاحب المغنى ايضا حيث قال لبداهتها عنه مستغنا اللهم ان يعتمد الاول برواية اخرى الا ان المناسب لحذفتا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء آب عن تقدير الماضى اذا الفاء الجزائية لا يدخل على الماضى قلت ليس عدم دخول الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضى الغير الصريح واما الماضى الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله لعدم تاثير حرف الشرط فيه فههنا يقدر الماضى المقرون بقد كما دخل فى قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد هنا مقدر صرح به فى المغنى وقال الفاضل فى تفسير قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اى ان ضربت بها فقد انفجرت لانه جمع الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية فلا ترجح مع المعارض لانا نقول مجئ الفاء فى الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا فانما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربنى فزيد ضربته صرح به الشيخ الرضى فى بحث خبر كان فلا معارض قوله وهو اى المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الواقع لموافق مقابله وهو قوله وقد يجعل اسما براسه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان القياس ان يجعل اسما براسه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف لعلة موجبة قياسية ينبغي ان لا يكون الا ان الترخيم لما كان لعلة قياسية مطردة قرينة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف للترخيم كالواجب **قوله** فلا جرم اي لا محالة اي لا حول من القلب بل يقلب وجوبا **قوله** قلبت ياء لانه لم يوجد في آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** تمتازا من المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور تضمين معنى التمييز والافراد والاصل في الاختصاص وانما كان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشايع في الاستعمال هو ادخال الباء على المقصور تضمين التخصيص معنى التمييز والافراد كما اشار اليه الشارح او جعله مجازا عن التمييز شهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واليه اشار العلامة الثاني المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مخصوصا بالحكمة نص آخر اي لا يكون القياس عليه منفردا بالحكمة بسبب نص آخر دال على الاختصاص به نحو خص زيدا بالذكر اذا ذكره هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء خص ابنى صلبه بكذا وكذا وفي الكشاف اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك واما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كما في قولهم ما زيد الا قائم اي تخصيص زيد بالقيام الا انه ما يتبادر اليه اوهام كثيرا وفي شرح المفتاح ادخال الباء في المقصور عليه على ما هو المستعمل العربي العام اما على الاستعمال الشايع العرفي لمعنى تخصيص الموصوف بوصف مجعلة منفردا به غير شارك للموصوف آخر في موصوفية فيكون الباء في المقصور انتهى ومنه يعلم ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور باعتبار جعل المخصوص مجازا عن التمييز والافراد وانما لم يجعله لابد ونه كما ذكره الشارح توفيقا بين العلامة قدس سره وما ذكره الشارح بعينه ما ذكره العلامة وقال العلامة الشريف قدس سره في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص المخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شئ بآخر في قوة تميز الآخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا القبيل خصصت فلانا بالذكر وتخصك بالعبادة واختص برحمته من يشاء وقال الشريف قدس سره في حواشي المطول الى قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره والى آخره حاصله راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فانقيل يجوز ان تتعلق قوله بالاختصاص لتضمين معنى الامتياز وليس صلة لاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فنقول وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في صلة دخوله على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المضمن منصوبا صلا والمضمن قيدا وقد يكون بجعل المضمن صلا والمضمن فيه قيدا وليقع تميز المندوب عن المنادى مخصصا بواو وهو الاكثر والاقيس هكذا قال الشريف قدس سره **قوله** الذي اشتهر المندوب به قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا اخوه من المعارف وان لم يكن علما وكان التفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا ضارب زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه الشخص عليه بشتر به وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تم واليقسم لو تعلمون عظيم اني لاحلف فاطر السموات بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانه لايجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لايجوز الفصل بينهما الا لظرف ضرورة وفيه انه لااعتبار لهذه
القاعدة في قرأة ابن عامر في توارثتم وقتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من السبع المتواترة الثابتة
بالتواتر من النبي صلعم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بالمفعول المضاف وايضا القرأة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام الفر
اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك
القاعدة تخالف ماثبت في كلام العرب وايضا فتلك القاعدة ليس يتفق عليها جميع النحاة فكيف تنسب بواسطة تلك القاعدة المختلف
فيها القرأة المتواترة الى الشذوذ وقيل قرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وليس بصواب في شرح
الالفية زعم كثير من النحويين انه لافصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل بسع منها ثلث جائزة
في السعة احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله او المفاعيل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف
وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاعل مفعوله الثاني كقرأة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرف كقوله عليه الصلوة
هل انتم تاركوني صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والرابع الباقية تختص بالشعر احديها الفصل بالا
ويعني به معمول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بنعت المضاف الرابعة
الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل والكثير المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظرا وتنزيلا الى فاعله مفعولا بمفعوله قوله
لقيام قرينة دالة على كلمة بالحذوفة وتعيينها قوله سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كشل يا رجلا وسواء كان مفردا او
مضافا او مضارعا له كيا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا قوله لان نداه
لم يكثر كثرة نداء العلم الكان وجه الحذف منحصرا فيه يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها والا لايلزم عدم الحذف
في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لايستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتامل
قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بالقرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد
مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعيينها فكيف لايسبق الذهن الى كونه منادى
الا ان يقال يمكن ان لايطلع على القرينة للغفلة او لغفائها قوله لانه كاسم الجنس في الابهام الاول ان يقول في ان نداه لم يكثر
الى آخر ما ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في
كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس او هي حرف تعريف وحرف التعريف لايحذف ما يعرف بها حتى
لايلتبس بقاء على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان يا فيه ليس حرف تعريف لتعرفه قبل النداء لانه في الاصل
موضوع لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلا خلاف عن ذلك الاصل وجعله مخاطبا
يحتاج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا قوله من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطف عليه
قوله العلم فاعل بقي قوله ولفظا اي وعطف على العلم قوله والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظا اي قوله امرأة امرئ الخبيث
وكان مفركا اي مبغوضا من النساء يقتر رجل مفرك بالتشديد اي يبغضه النساء وقيل انه سأل عن سبب تفركين له فقالت انه ثقيل المصدر خبيث المعجر
سيء الارائة بطيء الافاقة قوله على نائم هو سلمك بن حنكلة فخشفه قال اقد مخرق فقال له سلمك الليل طويل وانت مقرى انت تسن

من ان اعتنا لک فقیم استبقی لک فی الامر ثم ضغط سلیک ضغطا فقال سلیک اضغطا نت الاعلی **قوله** یستطیعون نصبه بهما متعلق بقوله لهم لایهتدون وهو اخط ولا زائدة ای فهم لایهتدون لان لایسجدوا ویدل من السبیل ای تصدهم عن السجود او بدل من جملة ولا غیر زائدة ای قرین لهم الشیطان ان لایسجدوا **قوله** ای مفعول ای موضع مفعول اذ قوله ما اسم جنس لقوله الثالث والمراد به المفرد الشامل **قوله** واضافتها الی التفسیر بیانیة فیه بحث یجیئ فی بحث الاضافة تقدم الشرح بان الاضافة البیانیة انما یکون اذا کان المضاف الیه بعد کونه جنسا مع جهة اصلا للمضاف وهو لیس لک **قوله** احتراز عن الجمع المفوت وصف التفسیر عن المفسر وان لم یلزم العبث فی بعض المواضع فلا ینتقض بمثل جاء رجل ای زید وبعد لیندفع ما قیل الاولی احتراز اعن صیرورة التفسیر عبثا للملابسة فلا ینتقض بمثل جاء رجل ای زید وبعد فیه نظر لان العبث انما یلزم فی زید اضربته وزید امررت به واما فی زید اضربت غلامه فلو قیل آثرت زیدا ضربت غلامه لم یلزم اللغو وکذا لو قیل لابست زیدا اعجبتنی غلامه فلا بد فی اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب **قوله** کل اسم ای مفعول به او دخل کلمة کل فی التعریف لایناسب الا انه ادخله لیشیر بالاطراد صریحا وکذا قوله ای مفعول مقید بقوله به لان کون به للموضع قالثامن المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول به فیها یقتضی تخصیص المفعول به علی ما هو الظاهر المتبادر او المتبادر من العمل فی امثال هذا المقام انه حینئذ لانه اعم منه فالحمل علی عموم المفعول فی قوله الثالث حمل علی خلاف الظاهر وحمل علی ما لایسبق الذهن الیه اصلا **قال** او شبهه وهو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر اذ المفعول به لایتقدم علیه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وان موصول حرفی لایتقدم علیه ما فی حیزه فلا یکون معمر الان المفسر لا بد ان یصدق علیه لو لا عمله فی الضمیر لنصب المتقدم ولا الصفة المشبهة لانها تکون لازمة ولا اسم التفضیل لانه لاینصب المفعول به البتة کذا فی المفتاح ثم انه لا بد ان یشبه الفعل بما یقتضیه علیه ما قبل الاسم المذکور نحو زید هند ضاربها او بعده نحو زیدا انت مجوس علیه **قال** مشتمل صفة لاحد الامرین المفهوم من اضغط او قیل او لکل من الامرین علی سبیل التنازع یعنی او صفة لکل من الفعل وشبهه علی طریق التنازع فکما ان التنازع یقتضی بعمل المذکور معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف فی الآخر لک وبجعل قوله مشتمل صفة لقوله شبهه ویقدر بقوله فعل آخر مثله او بجعل المذکور صفة بقوله فعل ویقدر بقوله او مشبهه صفة اخری علی ما هو طریقة البصری والکوفی ولیس فیه ایجاب للمتابعة خلافا لمذهبه کما هو مذهب الکوفی وبه ظهر ان ما قیل وجعله صفة لکل منهما علی سبیل التنازع یوجب متابعة المعمول خلاف مذهبه لیس علی ما ینبغی **قوله** ذلک الفعل او شبهه لکمل ان یکون اشارة الی ان فاعله احد الامرین والی ان فاعله کل من الامرین **قال** عنه متعلق بقوله مشتمل علی تضمین معنی الاعراض والفراغ یؤیده قول الشارح قدس سره فارغا عن العمل فیه قیل اولا ان الاشتغال بمعنی الاعراض انتهی وقول الشارح قدس سره فارغا عن العمل بیان لحاصل المعنی اشارة الی التضمین والبارع فی بعیره سبیته والمعنی معرضا عن العمل فی ذلک الاسم بسبب العمل فی ضمیره ما قیل ویمنع جعل الاشتغال بمعنی الاعراض متعلق الجر الثانی به لیس علی ما ینبغی **قال** او متعلق ضمیره والتعلق یکون من وجوه کثیرة نحو کونه مضافا الی ذلک الضمیر نحو زیدا ضربت غلام ومنه نحو زیدا ضربت عمرو او اخاه لان الفعل مشتمل بذلک المضاف لکن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلک الضمیر او موصولا له نحو زیدا ضربت رجلا یحبه وزیدا ضربت الذی یحبه او ما عطف علیه موصوف عامل الضمیر او موصوله نحو زیدا لقیت عمرو او رجلا یضربه وزید لقیت عمرو او الذی یضربه وضابطة التعلق ان یکون الضمیر من تتمة المنصوب بالمفسر ولیس الشرط

عهد الغفور ۱۲

ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا كما مر بيانهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مرتبا بل الشرط اتصاله واتصاب متعلقه
لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من ملكه ومررت بمن ملكه والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل مالة الصدر كان المكسورة وليت ولعل وكم وحرف الاستفهام نحو زيدا انك ضربته
وعمرو ليتك ضربته ونحو زيدا كم ضربة ضربته وزيدا هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله او فيما
ليس بمجرد الاشتغال بالضمير ما نعا من العمل بل توسط مالة الصدر اذ نحو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف
المصدري قوله بحيث لو سلط المجرد رفع ذلك الاشتغال لنصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا شيء آخر فاذا ارتفع
ذلك الاشتغال الذي ليس ما نعا من العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا رفع الاشتغال
ارتفع اعتبار عمل العامل المقدر فاقيل قوله المجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل
العامل المقدر في زيدا مانع ايضا عن عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبة قال الشيخ
الرضي ليس قوله او مناسبة في اكثر النسخ وانما انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ لم يعرض لما في الشرح والحق انه لا بد
منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد من مناسب حتى يعسب زيدا الان المسلط ليتصور فيه
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا الفضيل
قصدت الى اني آنست بضرب غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان المسلط اعم من ان يكون بعينه او مثلا نحو
قلت لما مر من ان يكون التسليط بين الفعل وحمل الالغاء على المتبادر واجب مطلقا وفي التعريف يكون محمولا عليه واجبا
بالطريق الاولى فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبه لما يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عن ضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فاذا خلا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وهو يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذا عراض ضربت عن العمل
في زيدا ليس بمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب ابا والمعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا
ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فضلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شيء فضلوه في الزبر وبالجملة ان معنى
قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان الفعل اذا عمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشتغل لعمل فيه
فالمانع هو الاشتغال لا السبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو المنفي لا الاعم من المنفي والمنوي والا خرج نحو زيدا ضربت
غلامه وعمرا ضربت عبده حامية المانع السبب المنوي ايضا لان الاشتغال بالمتعلق فقط من الباب مع انهم عدوه منه علما بان
لا يكون فيه مانع لفظي ودخل المثالان ودخل ايضا كل شيء فضلوه في الزبر ولا يرد بقوله لو سلط عليه سلط عليه ومع المعنى خرج كل شيء
فضلوه وبقي داخلا المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبرة في التسليط قوله او مناسبه
والا لم يحتج اليه فتامل قدس سره لو سلط المجرد رفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شيء اذ المانع من تقدير المناسب
في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا بسبب آخر يرد عليه انه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه
الخ انما ورد لزيادة التوضيح وكمال الكشف ليس بشيء قوله اي بانا سبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي بسبب كون

مرادف الفعل المذكور نحو زيدا مررت به الناصب لزيد وهو جاوزني فان جاوزت مرادف لمررت به اذا العقل يرى ان صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وان كان كثيرا ما يقع للفعل مع ضميره المتصل به فعل كما صرح به العلامة التفتازاني في بحث الاسانيد النشئة من المطول فلا مساهلة في قول الشارح قدس سره اي مما يناسبه بالترادف كما قيل فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات نعم يلزم المساهلة ظاهرا في قول الشارح قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت واما قيل فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لها لا لمجموع مررت بالباء وما جر به لان مررت وحده بمعنى جاوزت الا انه بواسطة الباء فلا يرد وما قيل ان فيه مساهلة وان الترادف في المفردات فليس بوجه وان كان من وجه فتامل قال اي اللازوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كما هنت في زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازم للضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه فيقدر فيه اكرمت قوله خرج نحو زيد ضربته فيه ان هذا احراج المخرج لان الشيء كلمة بالمفعول فيصير معنى قوله كل اسم كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من نظر التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان قوله ولا يتصور الا تقديره تسليطا اه اي بلا ارتكاب تقدير او يجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت غلامه اي ضربت زيدا اي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي يشتغل الفعل المذكور به او بجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد تجوزا قوله والاحسن في ترتيبها ح تاخير ليكون اشتغل الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينهما بشبال الاشتغال بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المصنف اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدير ما صلى نحو زيدا حبست عليه لان فيه تقدير المناسب باللازوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير الفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب باللازوم قوله فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذا لباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الوقوع الى ما اشار اليه قول الشارح قدس سره في اول بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل تلبس به وصرح العلامة التفتازاني في شرح المفتاح بانه لا بد في المتعدي الذي يحث عنه ويجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما في ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كاية متعدي الى الظرف وغيره ولكن لا باعتبار التعدي الذي نحن فيه ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب الفنا والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما عدوها للتعدية فسماعه وا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لاقتضاء الفعل وتعديته الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدي معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص ببعض اقسام من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد الى ذهبته فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية وتعديته انما يخرجه عن اللزوم ولو كان مجرورا تعلق الجار والمجرور بالفعل بجعله متعديا مقابلا للازم للزم ان يكون قمت على زيد مرادفا لاقمت زيدا والا لازم باطل فالملزوم مثله

وبالجملة المقول باتحاد مضموم الفصلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا شكل قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
افاد ان بقية فان الاصل فيه ضربت زيدا اذ المفسر انما اتى به بعد الحذف لرفع الابهام الناشئ من الحذف لانه كان مذكورا
مع المفسر ثم حذف اولا فائدة في ذكره معه قوله في مظان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره في الحاشية
اي في مواقع تكثر في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع المقصد من هذا التفسير انما
يقبل انه اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار على شريطة التفسير قوله يصح رفعه بالابتداء اعترض عليه بان التجرد عن
العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله يصح وفيه ان التجرد مع احتمال عدم التجرد صحيح لا موجب ولهذا المثل من قبيل وجوب الرفع قوله عند عدم قرينة
خاصة تعلم بالتدبر ومن العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يراد انتفاء ذات القرينة الصحيحة والا لم يكن الرفع
مختارا بل واجبا ايضا لا يتصور انتفاء ذات الصحيحة في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة
المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع بقرينة
قولها وعند وجودها قوى وقوله ويستوي الامران وفي صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب
منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض المساوي وايضا ليس في صورة الاستواء مجرد
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس بصحيح فيتناول قرينة توجب النصب
بوجب مساواته للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا اشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بوجه وان كان من وجه اما على الاول فلانه ان
اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممكن والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير
موجود فهو مسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة وهي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيما ان
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوى
الصحيح وفي صورة الاستواء ليس كذلك قوله اي قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافة
راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظاهر وهو عدم لزوم انتفاء ما ليس بمقصود انتفائه
وهو القرينة المصححة اذ المعنى ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الا نادرا وعليه قرينة اختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب
او توجب مساواته للرفع يصدق عليهما انه ليس فيما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع لعالم يجامع قرينة اختيار النصب
لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى ثم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما في زيد ضربته
واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا لقوة قرينة اختيار الرفع والتنبيه على هذا احتمال او عند وجودها قوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح
استدراك قولها وعند وجودها قوى والا لاعتراض عليه بانه لما يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع ففي غاية الفساد
اذ لا بد في اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة المصححة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان
صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس متحققا فيه قوله لسلامته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اعترض بانه وان
سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة جزاء وهو خلاف الاصل فلا ترجح مع المعارض ورد بانا لا نسلم

انه خلاف الاصل اشار الى هذا المنع الشيخ الرضي عند قوله وما وقع ظرفا وقال في موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر قوله وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم قوله المفاجات في المغني يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر اذ المفاجئة لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها هذا كلامه وقال الشيخ الرضي واما اذا المفاجاة تنهى في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شئ كما يقع اما لكن الفراء قالوا انها اذا جامعت حرفا حالفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى من النصب نحو قام زيد واذا بكر يلزمه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فقارنها وبين اذا الشرطية من اول الامر قضيا سواء وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور كان لهم ان يقولوا خالفنا اصلنا في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعا نحو زيد في الدار واذا عمرو ضربته وامتناع عدم السماع فالاصل فيه بناء على الاجماع المذكور هذا كلامه وهو شاهد بعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير على ما هو مقتضى كلامه لو وقوله وامتناع عدم السماع آه فما قيل على قول الله قدس سره فالمراد بلزوم الاسمية اذا المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب غير مسموع من غير شاهد من السماع واختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير وقعه الرضي ة هو هذا النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول في فاذا هو هي قليل خارج عن القياس كما يلزم بلن والنصب بلم والجزم بلما صرح به صاحب المغني قوله ولا يقدر معمولها اي لا يجب تقديره معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلما يقال في ما سيجيء انه يجوز حذف فعل اذا اذا اقامت عليه قرينة قوله واما قال حرف الاستفهام اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل او بعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام لا يدل على المذكور بل الاساس لذلك اذ الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام ذلك الاسم واما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع آه لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك لما هو المتبادر المعلوم من المقام واختيار لما هو مخالف لاسلوب الكلام بل اختيار لما هو غير معلوم اصلا من المقام فتامل والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام في السعة بل في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص الفعل كادوات التخصيص وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا ضربته ومتى عمرا واقيته وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز ان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع في الكلام ان زيدا تلقاه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لا صالتها في الاستفهام لا يدخل على الفعل بل يدخل على اسم وله يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيدا

ضربته وحتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربت او ضربته الا اضطرارا فعلى ما ذكره الله الفاضل يجب ان يقع بعد همزة الاستفهام في ذكر الحرف ليشعر باختيار النصب بعدها في السعة مع انه ليس كذلك فلا يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في السعة الا على فصل وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزءاها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية تعد فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذا الحرف يشعر باختيار النصب في السعة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتامل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب اقول كون النصب فيه مختارا ايضا مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء قوله الا على المجازاة في المكان لكن يستعملها استعمال كلمات الشرط اقول سن استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا واما اذا كسعت بما نحو شيء ما في رسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة فلم اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعد ما بذا الكلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلها ان لا صالتها في الشرطية وكونها من الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضرب وان زيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون اما سببا سوغ ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد وهب ان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضمرا عامل الشذوذ نحو قوله شيء ما يك ابيض ثنياك او مثلك ان هو يستزدك يزد وانما ضعف بحتى الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله قوله وفي باب الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منعهم ايجوزه وحذف الصاف وابقاء الصفة الدال على ما هو به وهو قليل ايضا فالاولى تقدير قيل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد يختار النصب في وقت الامر الا ان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يتم ان حذف الزمان من المصدر كثير ولا حاجة الى تقدير المقدرة بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم قوله والا فاظاهر والا لم ينصب لاسم المذكور فلا يقع الفعل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه يبتدأ وما بعده جزء واما تجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال بلى زيدا اقتلته تقديره بلى قتل زيدا قتلته فخلاف الظاهر لان الظاهر والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن صرح به الشيخ الرضي قال عند خوف لبس المفسر بصفته انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لغا كان المقصد خلاف الاصل وغير المقصود الاصل تجويز الوجهين يفوت المقصد اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن

فيه فيضيع وهم اللبس اذ المفهم يسبق الى ما هو الاصل في اللفظ اذا دار بين كونه جزء لمعناه فاحمل على الجزء ولي لما فيه من الفائدة التامة بخلاف الجزء الوجهين لانه لو فرت المقصد ولذا كان النصب مختارا واجبا لان التحرز عن وهم اللبس ليس بواجب لعدم ضرره بخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب لضرره لاشتباه المقصد بغيره اشتباها قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الوجهان مستويين لترجيح لاحد هما على الآخر بحسب ان قيل ان الالتباس انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار ليس على ما ينبغي لانه عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين للالتباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون نحو اما قائم زيد من قبيل جعل الجزء خبرا عند تساوي الاحتمالين فيدخل من قبيل الالتباس والازم بط خلافه لزوم مثله مع ان هذا القائل قد قرر صورة جواز الوجهين والالتباس على نحو ما ذكرنا وايضا قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح هو المقصد والا دخل فيه صورة الالتباس ثم القاعدة المذكورة هي ان اللفظ اذا دار بين ان يكون جزء لمعناه وان يكون جزء لمعنى آخر فحمله على الاول اولى من حمله على الثاني ففي نحو ضرب غلامه زيد يجب ان يجعل زيد مبتدأ وخبره جملة ضرب غلامه لا ضرب غلامه ضمير زيد وزيد خبر مبتدأ محذوف لان الاول يفيد فائدة تامة والثاني ناقصة وقد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه يصير الكلام به تاما اولى من الحمل على وجه يصير الكلام به ناقصا فلا مناسبة لما ذكره واما عدم ورود الثاني فمبني على البيان واما عدم ورود الثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان تمت على تقدير الرفع تحقيق اللبس فكيف يختار النصب لان الاختيار مبني على جواز الطرف الآخر فلا يندفع الالتباس لظهور المقصد ليس بشيء فتامل وكذا ما قيل اي عمدان يخاف من اللبس وعدم صدر فيه كما في لبس المضمر بالصفة يختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا لهم اعلام المقصد باجتهادهم فيرفع درجاتهم فلا يختار النصب ليس بموجه والحق من وجهين بل ليس له معنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس فلا يكون رفع اللبس بقرينة لكن النصب احق لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس في موضع ما اذا امكن رفع اللبس بقرينة يتحقق في كل موضع قوله لانه بيان اي بين جزءا هو مفسر مخصوص ظاهر وبالوصف التفسيري فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشيء على المخلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عدا الشيخ الرضي الا انه ليس متعينا الارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود ايضا على ما هو عرف القرآن فان الشيء فيه جاء بالمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون والمعنى الموجود ايضا نحو قد خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التمثيل بالآية لما قصده المصنف قوله اذ الكبرى ايضا قرينة غير منفصلة عنها او جه غير مفصول عنها اذ الناصب هو الجار والمجرور اي ليس بين الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من معمول جزء المعطوف عليه فان الضمير المستتر في قام على تقدير كون الخبر هو قام فقط دون الضمير جزء قام وقام جزء من الكبرى وجزء الجزء جزء فلا يكون الضمير على ذلك التقدير فصلا يوجب القرب والبعد على ان القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي اسنادا غير الخبر لظهور ان تضايف هذا هو هم

لا غير وما يقع في تجويز زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فانما هو باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وما يقع كثيرا من ان الفعل مع ضميره يكون مسندا الى ضمير المبتدأ على هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المتن علاوة على ما يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم انتهى الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاعل على قوله وقدم فكل جزء رفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والجمع بينهما ان كل جزء رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مسند الى المبتدأ وكل جزء رافع لشيء كالجزء فهو وجه مسند الى المبتدأ انتهى كلامه فظهر ان ما قيل هنا اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا فاعتبار اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى منفصلة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة تنبه هكذا قال الفاضل الهندي ثم قال ولا وجه لان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار انتهى كلامه وهو لائح عن مناقشة اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في آخر بل يوجد في كليهما على السواء وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل الرفع مرجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قرب المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فظهر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون اولى قوله فلنا هنا باعتبار المنتهى يشكل بما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين وتهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج ح الى التقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من المحول خانه قال وذلك للبعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير بيان ان السلامة من الحذف مرجحة الى الرفع مع انها غير معارض بالاقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة كان بمنى الكلام منصبا اليه لا يستهم على احد كان الحذف والاضمار كثيرا للمعنى بتكثير اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحات على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول في بحث فصل ليبك يزيد على صيغة المجهول على خلافه قال بعد عرف الشرط ولم يذكر اسما الشرط وان كان نصب الاسم المحذوف واجبا بعد ها لان الاشتغال بعد ها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت قوله فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل يشتغل عنه بضميره لكن قد يراد الشرط بحيث يسد مسد ما يشتغل عنه بضميره وان يكون للفعل وشبهه فاعل خاص العمل فيجب بذلك الاشتغال لا السبب آخر وهو لا يصدق على ذهب على صيغة المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير لا سبب آخر بل بسبب عدم القابلية لانه يقتضي الرفع لا النصب والفعل المرفوع ما تقدم عليه قال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان ما بعده فعلا لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصب الاسم بان عمل الفعل وشبهه فيما تقدم لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فتنبه

ايذ ذهب به خرج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه بقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره
زيدا يلابسه الذهاب به فيبقى الكلام ليس في المفسر بل في المفسر فالوجه ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وانت خبير بان ضمير الاسم المحدود او مستقلة
نائب عنه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقة في الرفع والنصب
فيقدر في ان زيدا ذهب به او ذهب به ذهابا ملابسا له او يقدر في ان زيدا ضربته ناصبا هذا ما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد
هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الآتي ان احدا واقع من ان استجارك المقدر موقع
الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في نحو ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيدا في زيدا
ذهب به على تقدير النصب ليس ضميره نائبا عنه والا ذهب به نائب عن يلابس **قوله** لان كل شئ في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقصود من الآية
الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما والعطف الواقع في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الانذار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يترك
من مفعولهم شئ من قليل ولا كثير بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في الاجتناب
عن المعاصي والمقصود من الآية هو هذا الامر وبه اندفع ما قيل ان ارادة نفي العدم موافقة لما في الآية الاخرى فلا يصلح دافعا
لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نسلم لان فيه بيان
انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** مثل هذا الفاء وهو الفاء الشرطية غير المغيرة
عن موضعها كما ههنا بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله فصبح بحمد ربك او مغيرة عن الموقع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها
نحو وربك فكبر وابنعة ربك فخرت **قوله** مستقلتان ليس الثاني منهما مفسرا للاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير
او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شرائطه التفسير فلا
يكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلتان لدفع ما يتجه في الغلب من ان زيدا ضربته ايضا جملتان وكذا
زيدا ضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه انه على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكون
جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر
الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما ذهب اليه المبرد اول منه آذ فيه احتياج الى التقدير والنظم
فيما يتلى عليكم وامثاله انما يؤتى به اذا لم يكن الموعود متصلا بل يجئ بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره وقد يسلم
ذلك **قوله** واختيار النصب بناء على الاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان
لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل
على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان
لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه يلزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا ينافي الاتفاق القراء على الرفع فيلزم المحال لكن ذكر بعض الفضلاء
ان العلامة الثاني في المطول التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما علمت من سوء قوله لو ان بينهما وبينه
امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان المختار جعلت
الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اطبق القراء على جمع تبرك الناس وانه لو وجه تصور المنع الهما قهم

على غير المختار بعد ان يكون نفيي فلا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز عند عدم الوقوع تم لو قوبه في الشمس والقمر انتهى واقول ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية تم كيف ويجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المؤنث وهو الشمس كما قالوا ان التغليب غالب في المؤنث مرجح به الرضي بقوله زيد وهند ضاربان زيدا وهند ان ضاربون وبعد التغليب يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين ذا لم يرجح قوله وجب حذف ناصب المفعول به فيهما حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف وقيام شيء مقامه والقرينة النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير يدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف هو المفعول المنصوب اذ لا شيء غيره فلو لم يقل باقامته مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي واليه قد قال الشارح قدس سره في بحث المفعول المطلق باقامة تلبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت ينبغي ان يجب الحذف في قولك زيدا في جواب من قال من قام بوجود القرينة وهو السؤال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شيء مقام المحذوف شرط وجوب الحذف لا علة فلا يدل وجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجودهما وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس قوله اي اسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه قوله على صيغة المجهول عطف على صدارة وذكر توجيهه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر رفعي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المقدر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بوجه لان او تة متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل الذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو ولو كان منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها بالمعلوم اي انا مقيم ثم بعد ذلك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله تعولقيت منهم اثخانا او كفوا لوقال او لا قطع كفوا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن اطاعة الاثم فلو قلنا اه وذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يتم فعلى كلا وجه في لفظ نظر قوله نعم اي نعم انه لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذا نظرت تجد مقام الضمير لكنه فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان اتم جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد قسما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير الا انه يوتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما اراده العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي اذ لا استدراك آب عنه قائل قوله لتحذيرهما منهما لان الحاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك متحذيرا لمخاطب لا تحذير الاسد

وكذا في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك اذ لا يتصور تحذير المخزف من المخاطب قوله لا يقال اذا اتقيت زيدا من الاسد لان الاتقاء لازم فيكون معنى قولنا اتقيت زيدا ايرنيدم ازيد فيكون زيد منصوبا بالمذف والا يعال واتقيت زيدا من الاسد لتعلقه لو كان معناه پرهيز انيدم زيد را از شير وليس معناه ذلك فلا يصح تقدير اتق قوله مثل نفسك نفسك الخ فيكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر ومستيقظ باش از ولكنا لا يهلك بالاغترار والالقاء في المهاوي فانها حدود مع تعيين تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مما يوذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ النفس ح محذر ومنه والاسد محذر منه وانما قيل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في فر فالمحذر منه في الحقيقة هو الفر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر بالمآل صح هذا المعنى فلا يصح توجيها لكلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقدير اتق آن نظر الى مآل المعنى وحاصله يجوز تقدير بعد نفسك من الاسد ومقتضى كلام الشارح قدانه يجب تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير يجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب واليغ ايقاع النفس الشخص في الفر عبارة ان ايقاعها في الفسق والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرزائل لا عن اذنا بها له من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذى فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها قال قال ايا ك ان تحذف بتقدير من كون التعرض لتقدير من ايا ك من ان تحذف دونه لتقدير العاطف في ايا ك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير ايا ك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن آه في حيز المنع وبهذا اندفع ما قيل بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وقد علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير ايا ك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لا يخ عن مناقشة او قال الشيخ الرضي قال الوعلي في قوله تم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد ايت سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله احدث قيل عطف بترك العاطف وقال صاحب المفصل قال ابن هشام وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في ايا ك من الاسد ولا في ايا ك والاسد حتى يكون قوله الشارح قدس سره قلنا غير مانع لما ان السؤال مع ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل وهو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى اذ المدعى عدم قول ايا ك الاسد في ايا ك من الاسد والسؤال مع ان امتناع ايا ك الاسد اذا كان اصله ايا ك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله ايا ك والاسد غير معلوم فليكن بتقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناع اضافة من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه دافع مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان يعمل فيها ان قلت العامل في المستثنى والمعطوف عليه بادخل وخلف يصح قوله فيما قلت ليس الا فرادا واجبا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليا فيجب المطابقة سواء أريد بها أفراد الزمان والمكان لا يخرج عن ان الفعل فيها صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل صوابه فيه قوله من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة ملحوظا متصورا بعنوان انه ظرف للفعل والاضافة في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
ليس ملحوظا بانه ظرف للفعل فخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل لو اريد بقوله فعل فيه معناه الحقيقي لا يبدي الحيثية لان هذا المعنى بصيرورته قيدا له هو لا تقتضي
اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه فيه انه
لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم
الجمعة فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت
يوم الجمعة والمكان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحدة شخصية بمحلين وهو محال او يلزم
تعاوده الى الزمان الثاني مع انه ليس كذلك لانه اذا بعد تبدلا شيء قوله الا لزيادة تصوير المعرف للاحتراز لخرج ما خرج بالمذكور
بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازيا بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المقصود في التعريفات كشف الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ
هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج لغيره كما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه ليس
على هذا اخراج المحترز الى الحيثية وتحصيل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف لا للاحتراز وبهذا القدر موجود على تقدير كون ما نحن فيه من
قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناء ما عن المذكور اغناء المتاخر عن المتقدم
وهذا مما لا ريب فيه واما اغناء المقدم عن المتاخر فان كان غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا وقع مزيد تحقيق المقام في
بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يذكر بعد ذكر ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد لمجرد التحقيق او الكشف
كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود قال المولى الحسن في حواشيه
ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس بحصر فائدته تمامية اخراج الذوات ليلزم استدراكها بمجرد جعلها بقوله لا موجودة
ولا معدومة بناء على ان الامور القائمة بنفسها لا تتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود
لان القيام به معتبر في مفهوم الحال فالمكان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز
عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري والضرورة يقدر بقدرها
فيجعل قيدا مخرجا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزاما لما يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم
بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بالقيد ضمنا الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح
غير واقع لما ذكره الشيخ قدس سره فتامل قال ان كان المكان لما كان ضميرا كان مذكرا لا يصلح ان يرجع الى الظروف على ما زعمه
الشيخ قد جعله راجعا الى المكان الا انه يشكل ايجاب ان يكون في الجملة ضميرا الى المبتدأ وقد ليس كذلك نعم البعض ان الشيخ جعله راجعا الى
المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين وقال البعض لا بل
اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس واقع على القليل والكثير فالمتوجهان المذكوران توجيهان بالكلام
الشرح لا الكلام المتن وفي كلام المتن والمكان يحتمل التذكير لرجوعه الى المجرد الان كلام الشرح لا يحتمله والا ما قال برجوع الضمير الى المكان

فاتصل قوله وظروف المكان انكان ذكر الضمير وانكان المرجع جميعا رعاية الجر بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والجر فالاولى رعاية
الجر كما في قوله المرفوعات هو شامل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان وهو اسم جنس يقع
على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير انكان راجعا الى المكان فلا بد من ضمير العائد أو انه لا حاجة الى ان يقع في جواب الاستفهام
ان الاضافة لما كانت بيانية كان مرجع الى المبتدا ليس موجودا والمكان من وجه على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان
تذكير الجزاء وتانيثه بحسب الوضع مقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والجر فرعاية الجر
اولى فتامل كلمة فانه وضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجوامد الموضوعة على لفظ المذكر والمونث فيمكن ان يقال تذكير هو في قوله
المرفوعات هو مع رجوعه الى المونث لرعاية الجر بخلاف ما اذا لم يكن الجر كذلك كما نحن فيه فان تذكيرهما ليس بحسب الوضع بل تذكير وبتبعي على
تذكير الضمير ولو توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال ان وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظرف المكان بجميع الظروف
المكانية اذ تانيث الجمع تاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يتاول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبعد اطراف
ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقال انكانت ليس على ما ينبغي قوله ولفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا يتبين لهم
هذا الاطلاق فانكان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان ضرب زيد وقال اسم المكان ان
لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي
ينتصب به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وانكان مشتقا من ذلك الحدث ينصبه الفعل المشتق كما اشتق منه اسم
المكان نحو قمت مقامه وجلست مجلسه وادبت مأدبة وسددت مسده وينصبه اية عمل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس
فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وربيت بالسهم موضع بكر هذا كلامه ومنه ظهر ان ما قيل كل اسم مكان ينصب
بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه ليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس
منصوبا بما اشتق منه ولا بمرادفه اذا المقصود ليس مرادفا للموضع الا ان يقال لم يرد بالمرادفة المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في
المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون قوله ولا شك ان معنى الدخول لا تتم بدون الدار اذ
لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في
ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلفك في قولك صليت خلفك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة
لا يوجد بدون المكان واللازم بطل فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا ولو بما يكون مفعولا
به مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يتطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود
الفعل فمدخول كما ترى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل قلنا كون تصور ماهية الدخول موقوفا على الدار
تكيف والزمان والمكان من لوازم وجود الفعل وايضا نوقف تصور الدخول على المدخل لزم توقف الخروج على المخرج
اذ لا فرق بينهما في التوقف وعدمه فيلزم ان ينصب الخروج المخرج على انه مفعول به كنصب الدخول الدار وهو باطل قوله ودخلت
الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو بين كونه لازما او متعديا بنفسه لا مطلقا اي سواء

كان بنفسه او بحرف الجر اذ لا يتصور ذلك الا نكار من القوم في دخلت في البلد والبيت كلام الرضي والناصح انه لازم الا تراك ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الامكنة ايضا نحو دخلت في البلد وكون مصدر دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي فتامل قوله ان كل فعل نسب آه حاصل ما ذكره ان المذكور وهو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص تجري في جميع الافعال بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع لصح النسبة الى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد ولكنها لم يصح فعلم ان نسبة الى الدار ليست نسبة الوقوع و تقائل ان يقال عدم الصحة ثم كيف ونسبة الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص فدخلت البلد يعني دخلت فيه باعتبار الدخول في الدار او باعتبار الدخول في جزء دخل فيه قيل ولا شك ان الاول مفيد وان كان الثاني غير مفيد على ان المذكور تقتضي النسبة بذلك الاعتبار الا ان صدم الصحة لعدم الافادة تكون القائل داخلا في البلد لعدم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد ودخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كليته او صح ان يقعد جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور تقتضي ان ينسب الفعل الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى يتعرض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس بمقتضياه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار ليس بوارد اذ المفهم ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول لا لا يجري فيه اصلا قال ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل وعلى هذا لا يرد اجنبي التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا الفعل آخر فكون تاديبا في ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس ان هذه الحيثية وتاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولو الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد اجنبي التاديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قدس سره الى ضعفه بقولهم الا ان يراد بذكره معه ايراده فتامل فيه ولا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور بذكور معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويرد ح فما قيل بعد تخصيص العمل بالنصب في كلامه يرد عليه بعد اجنبي التاديب الذي ضربت لاجله بل اجنبي التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا التاديب ليس على ما ينبغي لان التاديب مذكور في تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر في احدها ليس له في مذكور فضلا عن ان يكون مورد واسعة يسيل فيه النصب وفي الثاني والكان الفضل مذكور اللكنه ليس مذكورا الان ليسيل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه ما فضل لاجله فضل مورد وسعة يسيل فيه النصب وفي الثالث وان صدق الا انه ذكر آخر فنظرا لمذكور فاعلم على طريق الشقشقة وما على ما ذكرنا وفائدة اظهار الحق ان ما ذكره الشارح والمحشون في هذا المقام ليس مما يتصدى لذكره اولي الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا على في المفعول له في قولك جئتك للسمن فيخرج عنه قلت العلم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل والحرف واسطة في ذلك وجعله بمنزلة المنزة والتصفيف ليس بشئ قال قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب وترتب عليه حصول التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر انكانا مغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التاديب والضرب سببا لاحداث وكسيلة واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به انه تشكل الان ليقة ماهية الضرب والتاديب واحدة وتختلفان باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مولم ضرب وسبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب وسبب عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق ما الى تحصيل مجهول لمعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وبالقياس الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بالمعلمين او لا فالمحال الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بالمعلمين مختلفين وهو محال والمحال الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع انتفاء مبدا المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التعلم ايضا والاورد هذا الاعتراض وشبهه الترتب ايضا اذ ليقة علة فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب به التاديب فالعلة في الحقيقة ليست بهذا المصدر بل الشئ الذي لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تاديبا لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم تنصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل اما في الزمان او رجال تحصيل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان او هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمترتب عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة وان جعل بحسب انظ العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لا نعين الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار اللام فلم تقبل علة بحسب انظ وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة اقتضت للعلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشئ علة كونه قابلا للنصب وبهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكذبه امتناع ضربته تاديبا فتامل **قال** خلافا للزجاج ان جعل المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه سببا لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقوله يخالف على صيغة المعلوم فاعله ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهرا متعلق بخلاف ظاهرا قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصل بخلافه الزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التقدير الاول اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا **قوله** مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

او على حذف الفعل بهذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهب سيبويه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك للرائي من كون مضمون عامل المفعول تفصيلا وبيانا لكائن في ضربته تاديبا فان معناه اوبته بالضرب فالتاديب محمل والضرب بيان له فكانك قلت اوبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رآى في ضربت تاديبا ان العامل تفصيل للمفعول له او مضمونه تحمد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بحذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وهو بعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقعده عين الاجبان وكذا قولك جئتك اصلا حالما لك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانة الاعطاء او النصح ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعود جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت عن الحرب جبنا مصدرا من غير لفظ الفعل الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الشارح بقوله جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن على ان تصحيح المثال الخاص لا يستلزم ولا يقتضي من جرح اذ المقدار من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب محمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ الشئ لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب جعل الشئ مؤديا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله يصح ان يقال الضرب هو التاديب ليشعر بان جاء الضرب والتاديب متحدين في المعنى كما جاء المختلفين معنى هذا يجب حمل التاديب في ضربت تاديبا على معنى يغاير معنى الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا احطت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهب سيبويه النحاة مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناهما واحدا فالاتحاد اما يكون المراد بالضرب التاديب كما قرره الرضي فالمعنى اوبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضرب تاديب على حذف المضاف ليس بموجه والاتحاد من وجه متقابل حتى يظهر لك ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المعربان بمعنى ضربته تاديبا ضربة للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا والثاني وان منع في ان يتفق في المعنى المقصد المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول لاشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا الفاعل او تقديره اي

شرط انتصاب المفعول له الشرط جعله منصوبا **قوله** وخص اللام بالذكر انما تعرض لوجه تخصيص اللام ه ولم يتعرض لوجه تخصيص في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لا نهاية لها فاعتد بها فتعرض للوجه بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد نحو لمحي بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لالحاق الباء للقلة بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام ه دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء اينما من وافعل المفعول فيه نحو مررت بالسجد اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط لتشارك في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الادلى والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخط واستمالة للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استحقاقا ذو ان يكون حالا من الفاعل وكذا اياي للعدة ولا اعطف حال الفاعل على المفعول انتهى **قوله** ولا يجوز ان يكون آه دفع لما يقال كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال وتجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا **قوله** وسقاراته قال الشيخ الرضي قال الملم وانما شرط جواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جاسة الشرطين اصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان تكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** واعتذر عن نصبه اي عن كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المتصرف من الظروف اذا لم يستعمل الا ظرفا فتقديري او في مجرورا بمن وقد يجر حتى بالي وحتى اليه وبجر اين بالي اليه مع عدم تصرفها واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المتصرفة بل على بعضها نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وبعدك وبعد من لزيد في بعض كتب النحو الغير المتصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو ملازم النصب نحو سرت ذات مرة وثقيبة بعيدات بين وبكرا وسحرا وضحى وصباحا وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحر البعينه وضحى بوبك وعشاء بعشية وعتمة ليلتك ومساء يومك قال وقرب من المستعمل ظرفا لا غير عند فانه لا يدخل عليه الا من نحو قد دون ودريا يجيء قال ومنه مع قد جاء دخول من عليها في قولهم كان سعادا فانتزعه من سعاد ه ظران قول الشافي الاكثر ليس ببديا على ما نقلنا عن بعض كتب النحو فظاهر ان الغير المتصرف على طريقة هو المستعمل ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منه بل قريب منه وليس لغير المتصرف حالة غير نصب على الظرفية ولو على سبيل النقلة حتى يعتد به ردا على ما ذكره الرضي فلان من لا يدخل على جميع غير المتصرف حتى ايته غالب حالة النصب وقد يجر فيعتد التقييد وليس الكلام في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس ايضا المجرور بمن كثيرا حتى يقع الاكثر حكم الكل **قوله** جريا اي جعله جاريا على ما اي نصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب وح يصح ان يكون قوله جريا مفعولا له لقوله وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه **قوله** ان هذا الراي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب قوما او منصوبا على انه مفعول به في الحفظ قال الرضي ورحم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وشذ في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تهم دونهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وضعه ظران المراد بالزوم في قول الشلوبين بين اللزوم وظرفية الغلبة **قوله** وقيل الوجه ان يجعل المفعول منه من قبيل وقد جعل بين البين

والنزوان هي من قبيل اسناد الفعل المحول الى مصدر هالهول حلية ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم النصب
وان بقي على النصب في اللفظ كما هو الواقع في استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر المؤكد ايذان غير ثابت في استعمال العرب لعدم
الفائدة قوله سواء كان ذلك المحول فاعلا نحو تصبب عرقا او مفعولا نحو كفاك ورزيدا درهما القول بالتعميم على الاطلاق من النحاة مع
الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمرا على ان عمرا مفعول معه مشكل لان ما وجهوا به امتناع المثال المذكور هو ان اصل الواو
التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصبا على المعنى الا ترى ان مصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد
وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا
وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل الظاهر يقتضي امتناع النصب على المفعول
معه في كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى مضافا
اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لا انه من حيث اللفظ مضاف
اليه فمحله القريب جر ولا حاجة في العطف الى الحمل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس بسديد
بل ينبغي ان يفصل ويقيد بعدم الجواز اذا كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز اذا كان مفعولا من حيث المعنى فظهر ان
تمثيل الشيخ نحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امر او نهيه وقولهم راسك الى
وشانك والحج حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضي قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم
الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه اي اجمعوا مع شركاءكم للسلامة عن الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف
على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال
ابن هشام في المغني واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه
ذلك وان يكون حافظة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركاءكم او جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة
وموجب التقديرين ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده الذي
جمع مالا وحمده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على
تقدير عطف مفرد على مفرد فان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتقض الاتفاق بايضا وان كان
نصب باعتبار ان مصاحبه ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذي هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور
اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف قوله او مكان واعلم ان هذه العبارة تدل على
ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبرا في الكل بل المعتبر في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو لو بركت
الناقة وفصيلها اذ ضعها اذ لا يكفي فيه المشاركة في زمان واحد لان التركب لو وقع على الناقة وفصيلها في زمان واحد في مكانين
لا رضا الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح
لان تركبها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان
واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان التردد لمنع الخلو دون الجمع قوله اي وجد لا يظهر

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعد فان قلت المذكور على تقدير الخبرية تحتاج الى التاويل وعلى تقدير الحالية لا يحتاج قلت المذكور بلفظيا او ملفوظ بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس تاويلا على انه لا حاجة الى التاويل لان اللفظ الاصطلاحي هو الملفوظ وايضا قد جعل لفظ كان في قوله وان كان معنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الجر تحتاج الى التاويل ولذا قال اي امرا معنويا فقوله اي لفظيا مما لا حاجة اليه الا الى ايقاعه قصد الجواز الا ان الموافق للسياق والسباق جعله ناقصة قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل على هذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة فالصواب ان يراد بالفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع فسر الجواز بالامكان الخاص لئلا ينتقض بالمثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المتميز بجانب الوجود فانه ينتقض ح بالمثال المذكور اذ الامكان العام المتميز بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المفهوم اعم قوله جائزان قدر في بحث الترجم المضارع وجعل المذكور فاعله وجعل المذكور مبتدأ والمقدر خبره منبها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الموضعين في صلاحية الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل الندرة باعتبار آخر قوله بل يمتنع اشارة الى ان الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات ضده في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفيه يحتمل الاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع فنفي ذلك الجواز المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ح ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظا بين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه وبه اندفع ما قيل ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول التي هي بينة بل صدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار الحال الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اخبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو تال الحيثية قوله فيدخل فيه الحال لا يظهر وجه تقييد المفعول به ان يثبت وقوع الحال عما سماه النحويون مفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم اللهم ان يقال الوجه ضم النشر وان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة فيصير المعنى من حيث هو فاعل او من حيث هو مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم يثبت وقوع الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلا زوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا فمعنى قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم لدخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا لدخول ما وقع

استثناء منقطع بمعنى لكن للحاجة الى التتميم ماسة لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه قوله فان مفعولية زيد بناء على انه حال
من الماء فالمناسب ان يوخذ من ذا اشير ويكون المعمول هو زيدا وتنبيه على ان اعتبار عامل الحال لغير المعنى المقصود بالاخبار
عالما يفيد فوات ذلك بحمل ذا مفعولا هو زيد على مفعولية زيدا والا فالمناسب ان يقول بمفعولية ذا قوله ليس اعتبار لفظ هذا الكلام اذ اعتبار لفظ
الكلام زيد خبر لاسم الاشارة فالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر وباعتبار نحو
ذا الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه تغيير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره وتغيير اعتبار الاعراب
فما قال شارح اللباب نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقبالك على هذه الجملة وهو
هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه
والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية
ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره الشارح
قدس سره خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد
عامل في زيد على تقدير كونه خبر الهو وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل
في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر تبعا لذلك عند اعتباره
مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس لك ما رابعا فلان عبارته لا تخلو عن خدشة لان الضمير في لم يكن العامل فيه
الكان راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والا لزم ان لا يكون العامل الى آخره مختلا لا معنى له والكان راجعا الى الحال
يكون له معنى لكن الاولى ان يقال فيها اذ الحال مؤنثة سماعي قوله بل باعتبار معنى الاشارة اذ التنبيه لما دل
على الثاني لان المعنى المقصد بالاخبار يتغير بالثاني بتغير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا والكاف منسوبين
الى المتكلم الان اعتبارا حاصلا في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصد بالاخبار يتوقف على
اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا هذا الفرق بين ان يكون شيء مفعولا
لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصد منه اعتبار العامل وعلامته ان يكون ذلك المفعول منصوبا
لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامته ان لا يكون ذلك الاسم منصوبا لفظا بل مرفوعا ولا تفاوت في ذلك كون الالفاظ
او التنبيه منسوبين الى المتكلم او الى المشار اليه الشارح قدس سره بقوله ولا شك انها الى آخره فما قيل هو جواب سوال وهو
ان يقال ان معنى ها وذا اشير وانبه فكيف يقال انه ليس منطوقا قابل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة
والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وقد يقال ان الاشارة والتنبيه المنسوبين
الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان
منطوقين لا مفهومين ليس بموجه والكان من وجيه بل لا معنى له اصلا قوله وهو من تركيبي اي وهو ماخوذ من تركيب الفعل
وصيغته مشتق من جوهر وزنه فعلى هذا لا يكون هم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر الرضوات من شبه الفعل حيث فسر شبه
بالمشتبه في الفعل وقال انما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واضل التفضيل والظرف

ولا يظهر باعث للعدول عن هذا التفسيرة مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل على ما قرره الشارح مع انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل على تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يقتضي نفس الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلا يدخل في المعنى ايضا على طريقة الا ان يجعل النحوي عاما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك انما ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فقابلة معنى الفعل للفعل مشبها ظاهرا باعتبار ان المنطوق يقتضي اعتبارها بخلاف معنى الفعل فانه لا يقتضيه وايضا بهما نفطان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس لك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى ان يقال انه ليس من تركيبه فاقيل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعل ولكنه ليس من تركيبه وصيغته وهذا صحيح على مذهب النحاة وهو ان العامل هو نفس هذا لا على ما يفهم من ظاهر عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو انبه واشير ليس بموجه وان كان من وجه بل لا معنى له اصلا قوله كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره من معنى الفعل في الصور المذكورة تسمح بخلاف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه لم يسمع عملها في الحال قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فانها ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المحذوف المضمون هو المقيد انتهى وتقييد في تحريرات اخي فقير راجع هو الخبر ايضا لان رجوع الابن لما كان امرا مستبعدا بحيث لا طماعية في وقوعه بل صار بمنزلة المحال الذي يتمنى وقوعه فتمناه وطلب وقوعه على سبيل طلب الممكن وان كان مقارنا بصفة لا تطلب لا تمنى وقوعا على المعنى ليست اي راجح وهو فقير اي الطالب رجوعه وان كان على صفة الفقر فالتقييد التمني بالحال فلا يستقيم ايضا بدون التاويل اذ ليس المعنى على ان تمنيت ابنى وهو فقير حال معنا تمنيت ابنى وان كان فقيرا راجعا فلما كان تقييد التمني بالحال محتاجا الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ابقاء له على ما هو الظاهر في الاكثر قوله وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المنتقلة لا في الموكدة والمدعى عام الا ان يقال الاكثر في الاستعمال هي المنتقلة والموكدة قليل فكانه ملحق بالعدم قوله يحصل بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جعلت المرء حالا من كل امرء وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السياق والسياق ايضا قال او بعد الا تقضا المعنى انظا انه عطف على قوله في خبر الاستفهام فيصير المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قوله او بعد الا وبين قوله او مقدما عليه الحال تنازعا في الفاعلية ولو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف انتهى وعلى هذا فقوله او بعد الا عطف على قوله واقعة او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح عمله في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالها اذ فيه ضمير راجع الى الحال والالف فيهما تغني عنها لاضافة او عوض عن المضاف اليه فلا حاجة الى تقدير عايد الى النكرة في تصحيح وقوع الظرف صفة لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر الاستفهام فهو ظرف لغو للعمل ثم قيل على قوله او قبل الا لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيدخل الكلام فلعله قال ذلك ره ولما اختصارا قول ومنه

بحث اذ وجوب القول بهم كيف وقوله تقضا للنفي تحته ولو سلم فطلب الاختصار لا يكون سببا للوقوع في التصحيف وقيل
اي ما يكون الحال واقعا بعد الا تقضا للنفي عطفا على يكون ذو الحال نكرة موصوفة وفيه انه لا يصح سنه كون ذي الحال نكرة
مع ان الكلام مسوق لتعميم تنكير ذي الحال كونها مفيدة غناء المعرفة بعمومها لو قوعها في حيز النفي وعلى هذا فلا حاجة لذكره صيرورة
بل الاولى ان يجعل وقوعها في حيز النفي والنهي والاستفهام وجها للاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او
شبهه ونهي او استفهام لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصرح وانما امكن
تنكيره لان الانقطع بابعده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفته لانقطاعه عنه وفيه نظر لمجيء ما بعد الاصفة لما قبلها ورد عليه
بعضهم بان منع الاولى كان معنى لصح جاءني رجل الا عالما ولعنى قوله تقضا للنفي وانا من قال لامنع لجواز وقوع الصفة بعد الاستثناء
فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان
تقرير قوله لو كان معنى لصح هكذا لكنه ليس بصحيح فتتبع انه ليس بصحيح وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور
وهو عند القائلين بقطع الاتم بل الوجه عدم استقامة المعنى في الموجب في المفرغ وبنظر قالمة قوله تقضا للنفي واما ثانيا فلان
قوله لان الصفة آه ان اراد به انه لا يجوز احد من النحاة فهو مع كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة الغير النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب المغني واما ما بلغنا من قرية الاولى الكتاب معلوم فللوصفية بالعنان الواو والا ولم يرد الزمخشري وابو البقاء احدا
منهما فانما ان اراد به انه لا يكون كذلك عند بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد وبالجملة الحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه وتشيع
على الجواز تشييعا بليغا عند كون المسئلة اختلافية ليس على ما ينبغي قوله وتجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله لصرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ او خبرا كما قال ابو السعود في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستكن
في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس بشرط وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا مختل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والخلل المعنوي بالدي
اشار اليه بقوله لان تعريف ذي الحال ليس بشرط مر تفع بما ذكره الشقدس سره والخلل اللفظي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب
حذف المضاف في المعطوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية لان الارسال مختص بذوي العلم والشك انما هو في
ارادة الناص من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد
على صيغة المجهول قوله ليشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي ماء ولم يكن ذلك البعير شرب
اي شربة منه اي من الحوض في الكرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس ادخاله بعضها في بعض من قبيل اراد المطلق
من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعير بين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام او المعنى اراد
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال متناول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيها انه حال قيل
اي كل واحد منها قيل وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مرت به وحده وما قيل

والاحتياج الى هذا التاويل لان المعنى والحال الواقع فى هذا التركيب متناول لمجيئهما كانا من وجه واحد او لو كان المعنى على ما ذكره لكان الواجب ان يقول والحال الواقعة منها متناولة لان المستفاد من ضمير المونث اى ضمير المونث سماعى صرح به مولانا الهدا والشارح المحقق الشنقيطى فى قوله وصاحبه الفصل وشبهه قوله متناول بالنكرة قالا ولى ترك قوله بالنكرة لان المعرفة ليس مثلا بالنكرة على كلا التاويلين بل على قلة نعم هو متناول بما يقول بان الحال فى الامثلة معرف قوله مصادر لافعال لان الاصل فى العمل للفعل فتقديره اولى عند الاحتياج ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال فى المعنى خبر لذيها والاصل فى الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه والافراد ايضا واليه اشار من قال مصادر لافعال او لصفات فلا يرد عليه ما قيل ثم اعلم ان الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه لذا وعلى كلام الله قدس سره حيث قال لافعال محذوفة فسرى بينها قوله لم يكن فيها شائبة تخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما راكبا او باضافة نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقتضى من التقديم تحصيل التخصيص وهو حاصل هكذا قال النحاة وهو صريح فى ان الوجه فى التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد فى ضمن تحصيله وليس بسبب مستقل والا لوجب القول بالتقديم فى الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفى صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب فى النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو شعر بان رفع اللبس سبب مستقل قال صاحب العباب اعلم ان الشرط فى جواز تنكيره حصول الفائدة وامن الالتباس ولا يكون ذلك الشرط فى الاكثر الا فى صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط فى غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا شاركته معرفة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين واذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان فى هذين الصورتين رفع اللبس حاصل وامر التخصيص فلا يرد بالجملة ذو الحال النكرة اذا وقعت فى الصور التى ذكرها الشارح قدس سره ولم يقل النحاة بتقديم الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى وكلوا واشربوا هنيئا بما اسلفتم فى الايام الخالية اى كلوا واشربوا حال كونكم مقدرين هنيئا مفعول كلوا واشربوا وحالا منه تقدمت عليه لانه ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذى الحال فغير ان هذا انما هو اذا كان ذو الحال نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة بالاضافة او صفة او غير ذلك فلا وفى الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة وهو قوله تعالى فليا فلا حاجة الى التقديم كما قال القاضى فيما بعد فى قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم انه صفة جزاء ويحتمل ان يكون حالا من ضميره فى جزاء او منه اذا اضفته او وصفته وقال فى هديا انه حال من الهاء فى به او من جزاء وان نون تخصيصه بالصفة فان قلت لعله اراد انه نكرة وعند تنكير ذى الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس رد الما قاله النحاة قلنا فكيف يجوز كون يحكم به ذوا عدل منكم فى قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة او تخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم به لان يقال انه بيان للواقع لانه قدمت تنكير ذيها وان تعديلها فى الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة قيد به لئلا ينتقض به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل فى هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تقدم الحال لاجل حصوله اذ لا معنى للقول بالتقديم للتخصيص فى صورة وعدم القول به فى اخرى مع استوائهما فى انتفاء التخصيص بدون التقديم لاية الخاصة

الى القيد المذكور لان هذه الصورة يخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال في هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كل واحد والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون الصاحب المجموع او هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز خلوه عن التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذا الحال اذ الفاعل والمفعول لا بد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة بمجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا الوجه يندفع تقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ليس على ما ينبغي اذ لا ضرورة في جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل وبقطع النظر عن هذا الوجه يندفع ما زعمه وهو ان الصاحب قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة واما محذور في جعل الصاحب كلا واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة الاصل التي ينبغي عليه الوجه البديع الذي زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لا يجوز ارتكابه الا لضرورة دعت اليه **قوله** تخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه تخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذي الحال فاعلا ومفعولا واعتباره مبتدأ والحال خبرا لا يجتمع مع الاول بل ينافيه فلا بد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر في الابتداء تقديم الجزء الظرف لا مطلقا فكيف يتخصص بتقديم الحال التي ليست بظرف اللهم ان يقال عدم اعتبار غير الظرف في المبتدأ لانه ليس بمتعين للجزئية وتعيين بفقد الاحتمال بالفضل والتخصيص انما مطلوب بالفضل باعتباره مبتدأ ويقال ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلته فيكفي فيه التخصيص بتقديم ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يندفع منه كون ظرف الزمان خبرا عن الحقيقة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير في جائني راكبا رجل كائن مجيئه وقت الركوب وبه اندفع ما قيل فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالجزء المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لانا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الجزء الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الحقيقة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة ظاهر تعبيره بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه **قوله** طردا للباب اي عملا للباب معللا بالنظر الى الدليل الثاني واما بالنظر الى الاول فتقدم للتخصيص ولا مانع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد **قال** ولا يتقدم على صيغة المؤنث لان قاعدة ضمير راجع الى الحال والحال مؤنث سماعي والمسند الى ضمير المؤنث مطلقا يجب تانيثه **قوله** فيما عدا اي في تركيب جاوزا التركيب المذكور اي لا تتقدم على العامل المعنوي في تركيب ما الا في تركيب ما هو زيد قائما كعمرو قاعدا فانها في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوي فيه وهو معنى التشبيه يستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة وقد تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلي الحال التي تعلقت باحد الحدثين صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث لكونه مشبها والاخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو القائم به الحدث لكونه مشبها به والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حال من العامل المعنوي اي ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثاني يكون حالا من ضميره ولا تقدم الراجح الى الحال اي لا تتقدم الحال حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوي **قوله** فلا يجوز قائما زيد في الدار وذلك لتقدم الحال على عامله الذي هو ضعيف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفصل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي البتة **قوله** وجه الاحتمال

الثانی وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمیر قوله ولا تتقدم ای ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کونها متلبسة بخلاف الظرف فانه تتقدم علی العامل المعنوی الذی هو الظرف والجار والمجرور ولا تتقدم علی غیرهما من التنبیه والتشبیه وغیرهما انتهی قاصرح به الشیخ الرضی فان قلت اذا کانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه علی عامله الذی هو ظرف او جار ومجرور ومن ذلک البر الکریستین ای الکرمنة بستین فمنه حال والعامل فیه بستین وعلی هذا فالحال مثل الظرف فی ان کلا منهما تتقدم علی عامله الذی هو الظرف او الجار والمجرور ولا تتقدم غیرهما فما معنی بیان المخالفة قلت بیان المخالفة عند من لم یجوز تقدیم الحال الظرف والجار علی عامله المعنوی الذی هو الظرف او الجار کما یشیر الیه تخصیص التجویز بابن برهان ومنظر ان قول الشارح ان الظرف تتقدم علی العامل المعنوی والحال لا یتقدم علیه لا یخلو عن خدشة لان ذلک علی تقدیر ان لا یکون الظرف والجار والمجرور داخلا فی العامل المعنوی الذی غیر الظرف والجار والمجرور لک الظرف لا تتقدم علی ذلک العامل فلا یصح ذلک التقدیر قوله لا غیر ای لیس المراد غیر الاحتمال الثانی وهو الاحتمال الاول وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوی لان المناسب علی التقدیر الثانی استثناء الظرف من العامل لا بیان المخالفة والمخالفة لا یصح ان یقال لا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کون العامل متلبسا بخلاف العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف وحاصل هذا ان الحال لا تتقدم علی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف اذا المعنوی انما کان ظرفا تتقدم علیه الحال بشرط تقدیم المبتدأ علی الحال عند الاخفش اولا بشرط ان یکون الحال ایضا ظرفا او جارا ومجرورا علی ما ذهب الیه ابن برهان واما سیبویه فلا یجوز تقدیم الحال علی العامل المعنوی مطلقا سواء کان ظرفا او غیره فالمخالفة بین سیبویه والاخفش انما هو علی تقدیر کون الظرف عاملا معنویا علی تقدیر کونه خارجا عنه کما یوهمه کلام الشارح قدس سره قوله والمضاف الیه لا یتقدم علی المضاف لان حقه التاخیر فکذا حکم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقدیم علی الفعل لان حق المسند الیه ان یتقدم علی المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا تقض بجواز زکبا جاء زید قوله لعل الفرق الی قوله لیس مجرورا عبارة الرضی بعینه وفیه اشارة الی عدم تمام الفرق المذکور وذلک لان الحرف المعدی الذی هو من تمام الفعل وبعض حروفه کالهمزة والتضعیف انما هو البارز فی بعض المواضع کالمثال المذکور فی الشرح دون مررت بزید ودون باقی الحروف الجارة نعم باقی الحروف تکون للتعدیة بالمعنی الاعم وهی بذلک الاعتبار لیست کالهمزة وبعض حروف الفعل وایضا هو منقوض بالاضافة اللفظیة فانها فی تقدیر الانفصال فالجر فی الحقیقة لیس مجرورا ایضا فینبغی ان یقدم فیها مع انه تمتنع بالاتفاق قوله والکل کلف ونسف قیل الاول کون الاول تکلف فلان تاء مبالغة غیر معلوم الوقوع حتی انکر ربا البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال کمن الرضی صرح بجواز دخول تاء المبالغة فی فاعل حیث قال الرابع ان یدخل للتوکید الصفة التی علی فعال وفاعل او مفعال او فعول کنسابة راویة ومطراة وفروقة فهذه تفید مبالغة فی الوصف کما یفیدها ما هو کیاء والنسبة کما فی احمری واما کونه تعسفا فلان المقصود من الآیة الکریمة وما ارسلناک الا الی جمیع الناس وهو یفوت علی التقدیر الاول لامتناع ارادة بعض الناس واما کون الثانی والثالث تکلفا فلاحتیاجهما الی التقدیر والوجه المحتاج الی التقدیر تکلف بالقیاس الی الوجه الذی لا یحتاج الیه واما کونهما تعسفا فلما صرح به الرضی من انه قد یلزم بعض الاسماء الحالیة نحو کافة وقاطبة ولا تضاف ولا یقع کافة فی کلام المتاخرین مضافة وقد خطؤا فیه قال ابن هشام فی المغنی وتجویز الزمخشری الوجهین یعنی الحال من الفاعل والحال من المفعول فی ادخلوا فی السلم کافة دلیل لان کافة

مخصصة بين يقبل ذو همة في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قد يكافة لغتا المصدر كالذوف اي بارسالة كافة اشد لانه اضاف الى المفعول فيدل على ان اجابته واجبة والتزم فيه من الحالية وذهبه في خطبة المفصل اذ قال يكافة للاباب اشد واشد لانها اجابا به عن ايجاب المتبة وهذا اي اجابته من يقبل واستعماله في غير العقلاء وجاء تعسف الوجهين ايضا يفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية وايضا للوجه الثالث وجاء خرجوا بحيث المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما جاء على فاعله كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اهل قوله اسم الاشارة اي العامل في بسر اسمي للفعل المستفاد من اسم الاشارة لان اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل دالة على اشارة بقوله اي اشير اليه في المرضي قال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل فهذا ولا يجوز ان يكون العامل التفضيل عاملا للضعف في العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيدا اجلا احسن منه رأكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ومثل قولك تمرة نخلي بسر اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف انتهى ملخصا هذا قول الله قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال هم التفضيل في مثله سواء كان هذا المثال مستعملا في كلام العرب او لا ينبغي ان يقول باعماله في هذا بسر اطيب منه رطبا وليس المراد انه يصح عند العرب حتى يرد هذا المثال مصنوع لا يوثق به قال جزية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالجزية ولم يقيد وقوعها خبرا للمبتدأ بها لان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالجزية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ بالجزية بالاولى لان عدم وقوع الحال جملة انشائية معلل بعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ بالجزية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة حالا بالاولى فلو قيد في الاول لاحتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول واما الاشارة في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبر المبتدأ وفي الثاني الى مذهب من لم يجوز به اندفع ما قيل على قول الله والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لانه يقتضي ان الجملة الانشائية لا يصح الجزية ولا الى الجزية بلا تاويل ومعه يصح لها فلا فرق فاوجد الاطلاق في الجزء والتقييد في الحال قوله والانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لان المبتدأ ذكر ليست اليه حال من احواله ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره والخان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا اضرب فطلب الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه معقولا في حقه واستحقاقا ان يقع فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او معقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه ويتهيأ سياقة تراعى حينها قولك لمن ضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه يستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم اي معقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه وامثل اين زيد وهي القتال فليس هما نحن فيه بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدأ اليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق للاتري انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدأ حقيقة ولولا هذا لا وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو للاتري انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بنسبة

التي بين زيد وخبره للمقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق والاوجه لتقدير القول هذا ما ذكره الشريف قدس سره
في حاشية المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ
حقيقة وليس داخلا على الجزء المقدر والا لما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف ويجوز
ان يكون كفاية الصدارة على جملة الجزء شرطا بكون الجزء جملة صورة كما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الجزء جملة صورة
فصدارته على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يتقدم على المبتدأ نحو اين زيد رعاية لصورته وعدم الالتفات الى معناه فانه
في الصورة مبتدأ همزة الاستفهام فكما يجب صدارته اين كذلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس
مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال وقد
خص بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا
عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانها في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان
هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الجزء المقدر فقد بهتم الغرض من قوله قدس سره وامثال اين زيد و
متى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره جزءا كثيرا في الكلام
والتاويل بتقدير القول مما لا ضرورة اليه بل يأباه المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيتعين بجعل المخصوص مبتدأ
وفي الدعاء كقوله تعالى اتم لامر جابكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره
قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله الجزء في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية
متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى اتم لامر جابكم المقصود
انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار
عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الجزء يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى
الانشائية والكون حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا
لا يجدي نفعا بجواز ان يكون المسند اليه هو المنشئ والطالب ويمكن ان يقال انه قليل مخل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فلا يدفي
وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه في نحو
زيد اضربه وانتم لامر جابكم ولا رأي ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني
ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الجزء بل على المبتدأ او رد عليه وليلاه قد عرفت ان الدليل
غير تام قوله لقوة الاسمية في الاستقلال اما نفس الاستقلال فظاهر واما القوة فلان الاسمية تدل على الثبوت والدوام تابى
عن وقوعها حالا اذ وقوعها حالا هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذيها فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرابط والقوة
فيه تقتضي زيادة الربط قوله لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف
واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق
الوجوب فكانه ليس بواقع اوليس ببدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي الكاف الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني

زيد يده على راسه وكلمة فوه الى فى او ظهر انحو قوله خرجت سعى البارزى على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون
الواو فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اثقل من اجتماع الواو والضمير وانفرادهما والخان الضمير فى آخر الجملة كقوله
يضيف الهناء الماء غامرة فلا شك فى ضعفه وقلته **قوله** الى الحال التى انت فيها يعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم
قوله ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكر لما دخل على الماضى
الواقع حالا المتقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه فى مرة وقد امرت صحابة موسى بعبادة البقرة اذ لا يتصور
التقارن بل التقارب والتاويل بالقصة يحصل التقارن على ما قال بسيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض **قوله**
تجوز المفعول مطلق لقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ولا له تجوز مبنى على
التاويل وهو ان الافعال الواقعة فيها الحال اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقبالتيتها بالنسبة الى زمان التكلم
لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان المتكلم بمنزلة زمان التكلم **قوله** حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل يعنى انه مضى قريبا منه لا شك
فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ
قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه
فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على
المجئ لكنه مقارنه ودوامه فيه مناقشة وايضا هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنة بقائه واما ماض مضى قبله قطعا فلا مع ان قد تدخل
كلا القسمين **قوله** وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد اه كذا فى شرح اللباب فمافى المفصل شرح الوافى وجيب قد ولو تقديرا فى
مثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد واما على ليس على ما ينبغى **قال** ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى
المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالكثير بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا
فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا اكرمنى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى و
مع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلام الرضى **قوله**
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله
من المجرور بمن او فى ورة ليس كذلك الا ان يقال ان سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديره
بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص
مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفات المجيئين بكذا فى المغنى **قوله** والجر
جملة دعائية مثل خلت ايديهم فى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان يحبسه صدورهم عن قتال قومهم
وقال صاحب المغنى ولك ان تجيب بان المراد الدعا عليهم بان يسلبوا الهمة القتال حتى لا يطيقوا ان يقاتلوا واحد البتة انتهى
وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة لتعين
الا الذين المستثنى من قوله فاقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا يضر المنع عن جعل حصرت جملة دعائية اذ الاستثناء

عن القتل ليس بحر والجملي بل بالجملي على الحالة المخصوصة والدعائية ليس لها تعلق لا بما قبله ولا بما بعده **قوله وقيل** بدل استعمال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة لمخصوص وقوله وفيه بعده والقيد الاول وقوله وما بينهما اي ما بين قوم وحصرت وانت خبير بانه ليس بينهما شيء على تقديره فضلا عن ان يكون اعتراضا او جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم وقوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم او لو كان اعتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما يتأتى للواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين عهد لا الواصلين الى اي قوم كان هذا وفي جعل حصرت صدورهم صفة لقوم مجرورين بعد اخر وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المغني **قوله** في بعض احوال الموكدة انما يحتاج اليه اذا جعل الموكدة اعم من ان يكون بعد اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة موكدة لعاملها نحو وتعثى مدبرا وموكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا وتحول من في الارض كلهم جميعا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال السيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله انه موكد اللفظة الله لانه يفهم منه كونه قائما بالقسط وكذا عربيا في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا يؤكد الضمير الراجع الى القرآن اذ يفهم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل الموكدة مختصة بما يكون بعد جملة اسمية جامدا معرفا فلا **قوله** اي تحققت ابوتك لك ردا لما ذكره الرضي لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى احلمه عطوفا فهو مفعول ثان للاحال وحاصل الرد انه ليس المراد بتيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوته لكن طلب **قوله** اي موكدة التاكيد لازم للحال الموكدة لانها هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا خلاصاحب يدل عليها الحال فصارت الحال موكدة لصفته يدل عليها العناصب فلا تنتقل عنها وبتقط ما قيل ان الحال الموكدة على ضربين ضرب يجيء لتقرير مضمون الجزء تاكيده وضرب للاستدلال على مضمونه كقولك تاسبد الله اكلا كما يأكل العبد ونحو هو المسكين معروفا مع ان الضرب الثاني ليس بموكد فالمقابلة بين القسمين انما هو باعتبار المقصود في الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه اولا وبالذات هو الاستدلال على مضمون الجزء والتاكيد ثانيا وبالعرض لان الثاني ليس بموكد فنحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الجزء وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة في قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس من صفة زيد قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فجيء بالحال والمضي لسببين كمررت بالدار قائما مكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرو هي ما تؤول بقولك مبكرا ونحوه **قوله** كما في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فان رسولا اي كون الشخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيكون الارسال مدلولا كونه مضمون الجملة وهو ارسال الله لان كونه مرسلا لا يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره قيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيكون مضمون الجملة وهو ارسال الله ومعنى قولك فيكون لصيغ لتاكيد مضمون الجملة وليس لصافي تاكيد الجزء كما يكون لصافي تاكيد الجزء اذا اريد بالرسول معناه اللغوي فما قيل فح يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيكون ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بموجه وامكان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية الان اراد ان الحال في الآية الكريمة وان كانت موكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية فيجب لان قائما بالقسط

يوكد لما يفهم من لفظ المبدل منه من كونه قائما بالقسط فهو موكد لمفهوم لفظة الله لا لمضمون الجملة كما علمنا عن سيد قدس سره وان اراد انه يوكد جزأ الجملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان يحترز عنه بما يحترز به عن قولنا نعم وارسلنا للناس رسولا قوله فان المبدل منه في حكم التنحية اى ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه بالمبدل بل لبيان المبدل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه ففي بدل الاشتمال وان جاء اجمال وتفصيل بل في بدل البعض والغلط الامر كذلك قوله لا انه مقصود الخ وذكر البدل فيما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم واياد معين فقوله فما ليس يرفع الابهام اى البدل ليس يقصد منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اى البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم واياد معين وما ذكرنا ظهر ان منع قوله بل هو ترك مبهم واياد معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسير البعد الابهام غير واقع موقعه قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض بالرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي وما في المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اى جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد بان عشرون مثلا موضوع لشئ معدود وبهذا العدد اى شئ كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرد عليه اتفاق النحاة على ان الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كما قالوا لبرد ضده وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باى معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة معينة من العدد وايضا التمييز في عندك عشرون درهما يرفع الابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن المشترك في الخواص كثيرة لكن الابهام فيها ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم يصلح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم انفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر مبهم فضلا عن ان يستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض بعد ما ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد الى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان او هو ايضا قائل بعروض الوصف في اربع والالم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشئ اذ المتبادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقيد لقيد بنفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقال ارادة المقادير من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له اولا وبالذات المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة المهجورة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع لفئة واحدة باز اى تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

هذا الوضع انه كان موضوعا لمعين معلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فاعلم ان الابهام فيه وضعي قد يقصد رفعه بالتمييز نحو ما فاز اراه الله سهما او مثلا وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت فهم ما ذكره الشارح بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره هيهنا قلت ما ذكره منقوض بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس انما يرفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت كونه لا بالوضع تم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشيرا الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل وضعيا ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فنظر ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه لا يخلو من خلل قوله في مثل قولك ابو حفص عمر بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز من عطف البيان الخاص الجوامد في المثال المذكور على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز من عطف البيان في قولهم المؤمن العاذات الطير فان الطير عطف بيان لقوله العاذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العاذات المبهم من حيث الجنس وضعا قوله لا في الذات اي لا يرفع فان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان الشيء بحسب اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت وايضا قول الشارح قدس سره الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس بناء على القول لعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لانه لا اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من اشيائه اذ طيب نحو الذات لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا لاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقدير لما يقتضيه المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يجب عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يكون جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقع كفى شيئا منسوب الى زيد هو رجل بيانية وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهيدا وعلان الكفاية انما يكون باعتبار صفاته من صفاته قوله يعني به ما يقابل الجملة شبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل للجملة والمضاف وهو معنى حقيقي له والمفرد في هذا المقام والمكان مقابلا في الحقيقة للنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته لا يقتضي تميزا من غير ان يعتبر ذات مقدرة باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لما كان مقابلا للنسبة دلالة عليه على هذا حصل مثلما زيدا امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلما زيدا مفرد بالمعنى المذكور وانما كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشارح قدس سره مقابلة تامي هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي للمجرد والنسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا يفسد

هذا التفسير كثير فائدة وكانه لرفع في ضمن توهم تحقق الشئ في نفسه قوله هو ما يتشابه اجزائه اى يتشارك اجزاء الكل في اطلاق الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على البحر وعلى كل قطرة منه قوله اى المفرد المقدار هذا هو الوجه لان السوق لبيان المفرد المقدار قوله او المعنى ان وجد يعني يجوز ان يقدر كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيفرد وقوله وتجمع مع ان المعنى الاول موجود فيه ايضا فالمعنى انكان التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار او بنون التثنية اذا قرن التمييز بما ذكر عبارة عن ان المفرد المقدار تام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصة الذي هو الاصل الى التامة مالا وجه له وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد الاحتمال الثاني وانكان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول يلائم جواز الاضافة بخلاف الثاني وذلك لان تمام الاسم بها يقتضي تميز الاجواز للاضافة لانه يشبه الفعل التام بفاعله فينصب فلا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه وتعليقه بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه بنوة عنه ليس بوجه وانكان من وجيه قائل وكذا ما قيل الوجه الثاني ركيك اذ المتبادر من قوله جازت اضافة الاضافة ح جازت اضافة الملتبس بالتنوين في غير المنع بل المتبادر اضافة المفرد المقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين المفرد المقدار شاملا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف تبادر اضافته التمييز اليه قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك ظاهر ان تعيين النسبة وابهامها بحسب تعيين الطرف وابهامه فالطرف انكان معلوما بالشخص يكون النسبة معلوما بالشخص اذ تشخيصها هو تشخيص الطرف وانكان معلوما بوجه يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فلما ان الطرف مبهمة في عندك رطل بحسب الشخص لكن النسبة مبهمة بالشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضة ورفع الابهام عن النسبة يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه فالتمييز في طاب رطل بغداديا كما يرتفع الابهام عن النسبة من وجه كذلك يرتفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف مبهمة فيه من حيث الجنس كذلك النسبة مبهمة على ذلك الوجه فالقول بان يرتفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق في حيز المنع قال ثم انكان اسما يصح الى قوله والا صوا متعلقة قيل في هذه العبارة تشويشة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لا انتصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقة واجاب الشارح قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز لم يكن رفعا فيما انتصب عنه وكذلك فيه مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا وانت خبير بان شمول قوله اسما يصح جعله لا انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقيد بجانب الوجود والا فالضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالف والجانب الموافق جازان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز منتصبا عنه اولم يكن ضروريا بل جازان يكون التمييز المنتصب عنه وان يكون متعلقة الا انه لما قيد الشارح قدس سره المقدم بالقيد المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقي الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقدير الشارح اتحاد الشرط والجزاء فشبهة الانتقاض وانكانت مندفعة عن العبارة بتقييد الشارح لكنه يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذي يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان المعنى انكان اسما يصح جعله لا انتصب عنه والمتعلقة جازان يكون له والمتعلقة فلا فائدة في العدول عنه الى ما ذكره الشارح قدس سره ثم المنفي في الشرطية الثانية ما كان قبل في الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز منتصبا عنه والمتعلقة

لان الصحة فيما كانت محمولة على الامكان العام المقيد بجانب الوجود والجانب الموافق فيما جعله المنتصب عنه وهو كان اعم من ان يكون ضروريا او غير ضروري فيقيد بما لم يكن نصافي المنتصب عنه وخرج نحو طاب زيد نفسا اما كان نصافي المنتصب عنه بقي محذور جواز الامرين وهو النفي في الشرطية الثانية فبقي ما كان خاصا بالمتعلق فيلزم فيها ايضا اتحاد الشرط والجزاء وقوله ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه اسما يصح جعله المنتصب عنه ابرازا لم يصح ضمير لم يكن للان المنفي في ثاني شقي الترديد يكون بعينه ما هو ثبت في الاول والمثبت في الاول كون التمييز اسما يصح جعله المنتصب عنه بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه فينبغي ان يكون المنفي ايضا هو صحة جعله المنتصب عنه المقيد بالقيد المذكور فان قلت حمل الصحة على الامكان الخاص غير محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاختيار قلت لامزية له على الامكان العام لان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطيتين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الامرين بلا قيد يكون على نوعين احدهما ما يكون خاصا بالمنتصب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يترتب عليه قوله فهو متعلق فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا وبقي ما يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير الامكان الخاص وانما لزم الاتحاد فيه في الشرطية الاولى فقط قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او ان اراد به انه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وانكان خلاف الظاهر لما هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة التي نقلها الشقدس سره فالتقريب غير تام وان اراد به انه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما او متعديا وليس مفعولا اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وانكان تاما لكن هذا الادعاء ليس على ما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتمييز في الاصل فاعل او مفعول او موصوف وايضا قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وايضا هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تاتي وبالجملة انكار القاعدة المشهورة متقدما هذا الادعاء ربطا وانكار هذا الادعاء حقا فقاعدتهم المشهورة باطلة فلا دليل للجمهور والقاعدة ايضا لهم او للكل وايضا استلزام عدم تقدم ما هو فاعل لفظا عدم تقدم ما هو فاعل معنى وليس لفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشقدس سره والفاعل للتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل لم كيف وسيشرح في قولهم شراهرة ذئابا فاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي قيل انه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان تتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاني مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم هذا كلامه قوله على قاعدتهم وهي ان التمييز وقيه انه اذا كان قاعدة النحاة ما ذكره فلا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا معنى بل قد يكون فاعلا معنى نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو فجرنا الارض عيونا لانه كان في الاصل فجرنا عيون الارض ونحو امتلأ الاناء ماء ورتع زيد تجارة كان في الاصل رتع زيد في تجارته وح لا معنى للايراد بان التمييز في رتع تجارة وشبهها ليس فاعلا معنى ولا مفعولا معنى عندهم لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى بان يقال اراد وان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

لا مجازيا لكن لانم انه ليس بمفعول بمعنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا بمعنى ولا بمعنى ايضا لقولهم ان التمييز لا يتقدم على الفعل لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او بعد جملة متعديا او بعد جملة لازما اذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقولوا بها القاعدة المشهورة لكنهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في كل ما فيه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التمييز عن النسبة في بعض المواضع مفعول بمعنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة لكن باب التاويل مفتوح فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مطاوعة قال هو المخرج قيل اخراج المستثنى عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس اخراجا في الحكم قبل الحكم فكيف يكون ولا من التناول لان التناول باق بعد الاستثناء قطعا ضرورة يكون مجازا من المنع فيكون المعنى هو منع بعض ما تناوله الصدر عن الدخول في الحكم بالاداة اخواتها والمجاز غير مستعمل في الحد ودفع التعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله الى اشارة الى ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا فضيلة له فيه لا عدم الجواز فانه ذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجواب عنه بقوله وانت خبير بان تعريفات الاضداد مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعدد جزئياته فان قلت جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير متعد فكيف يعمل فيه قلت هو متعد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي في تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء وتكمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح منهم من يجعل حرف الجر واحدا ما يعتمد عليه قوله شيء اما بالقوم فقط فلا يكون الصدر متناولا للمستثنى فلا يكون الا للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر متناولا فانه يكون الا بمعنى لكن المشددة وزيدا اسمه وخبره محذوف والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله ولا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا وتقابل ان يقول كون ما بعد عدا او خلا منصوبا على انه مفعول بها وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لها انما هو لسان اصل الاعراب واما بعد اعتبارا قامتها مقام الاصارت بمعنى الاوصا ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال آه الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه مذكور بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى التقييد لاخراج ما ذكره قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضي بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب وحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرغ سواء كان متصلا او منقطعا فمعنى ما ان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقي والمتاخرون لما رأوا بها المعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها غالبا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا اشتغلنا عنهم وبهذا اندفع ما قيل يلزم منه ان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره وليس كل

لان العامل في الاستثناء المنقطع هو الا بمعنى لكن وجزه محذوف فالتقييد بالمتصل واجب او البيان في الاستثناء المنقطع تم من التعلق المذكور في قوله لانه شيء يتعلق بالفعل تعلقا معنويا في المتصل هو انه جزء ما نسب اليه الفعل وفي المنقطع انه لم يرفع توهم المخاطب دخول ما بعد إلا في حكم ما قبلها ولو حمل ما ذكره على مذهب المتاخرين من ان المراد بالتعلق هو الاول فيكون البيان مختصا بالمتصل ويلزم اهمال حكم المنقطع ثم معنى الفعل يمكن اعتباره في جميع ما ليس فيه فعل ولا اقل ان يعتبر ما يضم من نسبة الخبر الى المبتدا فيعتبر في نحو قولك الزيدون لا اخاك اصحابك ان الزيدين ينسبون الى اسم اصحابك لا اخاك ولو سلم انه ليس في الجملة معنى الفعل بقيد قوله الفعل او معناه بهذا القيد ان امكن وح جاز ان ينصب المستثنى الجملة التي ليس فيها معنى الفعل اذ الجملة ليست بالقصر مشابهة للفعل التام كلما بالفاعلة من المفرد الذي يتم بالتنوين فينصب التمييز ولا سماع تقويها بأنه الاستثناء قوله اذ لا يتصور فيه اي في المنقطع شيء من البدل لان الصدر ليس تمنا ولا له فلا يكون متحد امعه ولا جزءا فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض وليس بحيث يبقى النفس عند ذكر المستثنى منه منتظرة لذكر المستثنى المنقطع فلا يتصور بدل الاشتمال قوله الا بدل الغلط فانه متصور ظاهر الانتفاء العلاقات الثلث المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يتصور فيه بدل الغلط ايضا واليه اشار بقوله وهو لا يتصور آه قوله وهو اي بدل الغلط لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة وفيه ان بدل الغلط لا يكون صادرا عن سهو او غفلة بل هو صادر عن روية وفطانة كالمستثنى المنقطع وانما الصادر بطريق السهو والغفلة هو المبدل منه فالمذكور في معرض انتفاء كونه بدل غلط ليس بوجه الا ان يقال المعنى بدل الغلط لا يصدر الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق السهو والغفلة وهو اعم من ان يكون المبدل منه مذكورا سهوا وغفلة حقيقة او بطريق السهو والغفلة بان يرى المتكلم نفسه ساهيا غافلا مع انه ليس كذلك بل يستعمل ذكره نسيانا ومبالغة وهو فصيح قوله والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة فيه ان كون المستثنى المنقطع صادرا عن الروية لا يمنع بدل الغلط اذ هو ايضا صادر عن الروية انما المانع منه كون المستثنى منه صادرا عن الروية بخلاف المبدل منه في بدل الغلط فالوجه ان يقال المستثنى منه في المنقطع صادر عن الروية لا عن الغلط ولو بطريق التعمد فلا يتصور فيه بدل الغلط ولو غلط هذا الا ان يقال المعنى المنقطع انما يصدر بسبب ذكر المستثنى منه بطريق الروية قوله او الى البعض مطلق دفع لما ذكره الرضي من ان فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المنقطع من قولك جاءني القوم فلانا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن منهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه خلوه عنه مجاوزة الكل انتهى ووجه الدفع ان المراد اي بعض كان لا البعض معين ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه يستلزم مجاوزة الكل وخلوه فان قلت اذا كان البعض المطلق شاملا لزيد ايضا يلزم مجاوزته نفسه وهو باطل وان لم يكن شاملا له بل المراد به غيره يلزم التخصيص قبل ذكر المستثنى وهو ايضا باطل اذ التخصيص انما يكون بالمستثنى قلت نختار الشق الثاني ونمنع كون التخصيص بغير المستثنى كيف والفضل في قولك جاءني القوم عدا زيدا ليس منسوبا الى القوم فقط بل هو منسوب الى القوم مع عدا زيدا صرح بالرضي فارجع فيه قوله الى غير زيد اشارة الى ان اخراج المستثنى من المستثنى منه قبل النسبة الى الفاعل قال الرضي زبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم الخارج منهم زيد جاءوا لانه لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة وكون عدا وخلا ظرفين يقبل نسبة الى المستثنى منه لا ينافي كونهما جزئين من المنسوب اليه كما ان الاجزاء منه وذلك لان ذلك لسلب اصل الفعل

والجوهرية انما هو بعد اقامتها مقام الاوصيرورتها بمعناه كما قيل في فعل التعجب فالآن صار ما بمعنى الا وصار ما بعدها منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متأخرين عنها وما قيل ان المنصوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعله من اللحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهرا لاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظاهر فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه آنفا القوم الخارج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام لفظ اسم للاقل دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتأويله بالجمع ويصح ان يقال كما ان حكم يلزوم انضمار الفاعل حكم يلزوم الافراد اليه ليكونا اشبه بالاكما التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وانضمام يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاءني القوم ليس زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده فظ فقد رفيه وفي اخواته طرد الباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق ثم كيف يجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيد امعه وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طرد الباب ويكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا وهو اول المسئلة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر هكذا في الحواشي الهندية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قد رهنا في بعض ما ذكره بخلافي جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بهما اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يرد هذا القول سيبويه ولا المبرد هذا لفظه فظهر ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد **قوله** وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المغني وزعم الحرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجر الجر على تقدير كون ما زائدة خان قالوا ذلك بالسماع فباطل لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخلو عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا والا يخفى لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه بجواز النصب واختيار البدل ينادي باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غيرها من الادوات كما ان الحال ينادي ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصد بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل في غير الا ليس بموجه وان كان من وجيه

فان قلت القصد بيان حال المستثنى ولو جعل قوله فيما بعد الا بدلا يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل فى حكم التنحية ففعل الشيخ
قدس سره اختار الحالية لهذا قيل القصد بالبيان يقوله ويجوز ان يستثنى وقع بعد الا الا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتنحية هو الثانى
لا الاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضى المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع
حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيهما كلا هما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضى صرح بانه اذا لم
فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منها ولا يقع جاءنى زيد قد خرج عمرو ولا جاءنى زيد
وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندى فى الارشاد حيث قال ويجب اظهار قد وقد انتفى الضمير وما ذكره الرضى ظاهر فى انه ان
لم يكن ضمير فى اللفظ وجب الواو واظهار قد وليس المعنى على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاءنى زيد وخرج عمرو
يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لحكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلا حكم على الاطلاق بعدم جواز هذا فعلم
ان المراد عدم كونه فى اللفظ فقط قوله على حسب العوامل اى على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى
النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب ح على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الاداة
سقط ما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه مذكورا فالمستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان
اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق
الاخير وان لزيد جر اللفظ ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط
تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضى النصب وانما يقتضيه بالباء الصيرورة
متعديا فظهر انه لا مدخل لكلمة الا فى نصبه للمستثنى نصبا محليا وانما كان له مدخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك فالقول بان
عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغى وكذا قول ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغى قوله
فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال ثبت على ما قال الله من اى شئ يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان نفى الشئ
يفيد الدوام فان قلت الاصل فى النفى الاستمرار فوجب ان يكون نفى النفى اثباتا فى الجملة لورودها على النفى دائم واذا انتفى
دائما بطل دوام النفى ثبت الاثبات فى الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين فى حواشى المطول النفى اذا ورد على النفى كان للنفى
المورد عليه بمنزلة الاثبات والنفى الوارد على حالة فيفيد دوام انتفاء النفى فى الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفى فيما نحن فيه هو
زال بدليل على ثبوت النفى وتحققه فى الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فورود دال على الاثبات فى الجملة يدخل دخول النفى عليه فيكون نفيا ثباتا
دائما بلا خلاف انما الخلاف فيما اذا دخل النفى على النفى الصريح فانه ح لا بد من بيان وجه يحمل النفى الوارد عليه بمنزلة الاثبات ولم لم يترك على اصله كالوارد
على بذا فالوجه ان يقول الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت والحال ان نفى النفى اثبات وانما قوله قيل انما وصفه بالقيل لانه لا يلزم من نفى الوصف نفى
استثنا المستثنى من نفسه فانما ان يراد لزوم ذلك فى الواقع او بادى الراى وعلى التقدير ين يرد عليه قوله ولا يخفى انما على الاول فظاهر واما على الثانى
فلانه لا عبرة بادى الراى فينبغى ان يراعى ما فيه الدقة والفطانة وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثنا المستثنى من نفسه لاندفع قوله ولا
ينفى قوله غير مرفوع على انه محمول على محل احد فان قلت اذا دخل النواسخ على المبتدا والخبر غلبتها الكن يبقى محلها تقديرا اذا كان النواسخ حروفا لا تغير لفظ ذلك
جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو واما اذا كان الناسخ فعلا فغير جائز لان المقدر فى المثال المذكور الناسخ حرف المغير فلم

اعتبر قلب معنى قولهم لا يجوز لاعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن فيه كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار ذلك المقدر بهذا ما ذكره الرضي وقال ابن هشام ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الجزء المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء بها كلها واجاب عنه الشيخ الرضي بقوله ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بالضعف حمل لا لانك ترى انه يبطل بالفصل ويدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن ثم قيل انها على رأي المبرد في عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان مشابهة ضعيفة فلا يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المبني او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا كلامه ومنه يظهر ان ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي نحو لا زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل حمل في نحو ما زيد شيئا او شيئا الا شيئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعدا فالواجب الحمل عليها اجابة لداعي الضرورة مخصوص بغير لا التي لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لغت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل بها نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله محل قريب وهو نصبه بكلة لا فان عمل لا في الاسم هو النصب لا ان المفرد مبني لتضمنه معنى من قال الشارح المنصوب بلا التي لنفس الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبيهها ومحلا كما هو مبني على الفتح الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا لا اثر لها ولا عمل في الاسم المبني والجزء مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده مرفوع محلا على انه مبتدأ والجزء المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم لما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالف الاخفش الاكثرون وقال القاضي في تفسيره ولا ريب في المشهورة بمعنى لتضمنه بمعنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لا بنا يقتضيها ولا زنة للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لاحد في امثال الاعمل بعيد قوله مع كسر السين او ضمها مع القصر قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه ففير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر معه غير مشهور قوله فكانه لما ابجر كانه جواب عما قيل ان غيرا قائم مقام الا ومعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاحق ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما استثنى بالجر لاضافة غير اليه اجري اعرابه على غير لكونه قارنا كما اجري اعراب الجزء الاخير على الاول في عبدالله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واتى كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غيرا بتداء لانه كان على المستثنى اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا احمد ان كانت رجال في غير النفي للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور تم كيف وح لا يخرج منه فردا صلا ويوجبه استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل جماعة فهو مستغرق لجميع افراد مدلوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا او لسلم انه غير محصور فصحة الاستثناء

منوعة كيف والمستثنى يجب ان يكون جزأ من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال ليس كذلك وصحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء قد لا يتعذر في غير المحصور اذا الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل قبيل ذلك ما جاءني رجل او رجال من قبيل المحصور فكيف يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيدا ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس في مثله الا ان الا الصفة او الاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشوقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا زيد سديد قوله لعدم دخول المدعى في المتيقن قوله بيقين متعلق بقوله دخول المدعى فاذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول قوله لم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع وعلى مذهب المبرد يجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكفي في صحة الاستثناء الصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على الصفة لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال المصرح لا يجري النفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قلما واقل رجل دابة ومتصرفاته قوله وفي الآية الكريمة مانع آخر هكذا في اللباب وما قال الله انشأ الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي اللازم لكن اللازم مجموع مركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيه بل يجوز ان ينتفي بانتفاء احد جزئيه فيجوز ان يكون انتفاء اللازم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المط وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله آلهة آخر تم عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا قوله والمراد ببعدية المسند لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة والا يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لانه لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها ما كانا قبل بعد دخول كان صار الداخل اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر كيف ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصيران كذلك فان قلت لا يصير اسما وخبرا حقيقة الا بعد دخول كان بعد اسنادها الى الآخر لانا نقول فحينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان نية المراد ببعدية المسند لها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب ابوه انما هو الجملة لا يضرب لان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لانه اسناد الجملة الى زيد ايضا فكان حاصلا قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما خير كان المبتدأ عن الابتدائية غير ايضا الاسناد الواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر بعد تقرر الاسم قوله وهو اقوى لها لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة تكون المحذوف فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء وموافقته للمعنى الذي هو مقصود المتكلم اذ مراده ان كان نفس جملة خيرا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير ونصبه بتقدير كان او فعل آخر وحذفه ليس شائعا كثيرا مع حذف المبتدأ واليضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعف وارجح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو جزء مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة واليضا هذا الوجه مخالف للمعنى الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسط اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع جزء الذي هو الجار والمجرور بل المتعلق اليضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة الى الثاني لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثاني له قوله فعل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام تشير الى انه زيدت كلمة ما عوضا عن كان على تقدير الكسر اليضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شئ غير واجب الحذف فالقول بوجوب الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان يجعل للتاكيد والعوض معا فان قلت عبارة الشارح قدس سره مشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا بعدان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله بذا ان الزائد مما يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض لمنع زيادتها هكذا قال بعض الافاضل فكيف يصح ما ذكره الشارح قدس سره قلت يجوز ان يقال قوله زيدت كلمة ما ويراد بها ورد ت في الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصد من ذكر مواضع زيادة ما ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف وقال الجرمي والربعي والكسائي بزيادة ما قيل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التي ذكروها في بحث الزيادة فزيادة ما واليضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد وتجيئ النون اليضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا نحو قلما تقولين ولكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع واليضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من اعمل ليتما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع واليضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته وكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا تغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص عنه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما اذا ما زائدة اذ وجوده وعدمه سواء بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد وكذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذف ما كما في لما تضلوه وبئسما تفعلون وايهم ما تفعلن او كانت لازمة كلمة الشرط كاذما وحيثما وامثلة ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

وليست في حشوا وذا زائدة فلعين لم رضى له بل نقله عن النحاة حيث قال ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن له معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وليست في حشوا وذا زائدة لانها هي المحكوم بها جانبين وهي الكافة ايضا عن الاضافة ثم اعترض على النحاة فقال ولعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا التي ليزا دفي العطف على النفي او المنفي وفي من الاستغراق يقينا فما من كون الحروف زوائد ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا فما من زيادتها والمقصد منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشيء بل ينبغي ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى فظهر ان الرضي بريء مما نسب الحشي اليه على ان قوله ما لم يتعلق به غرض في الكلام نظر في عموم السلب اذ النكرة في حيز النفي تعم فافاد ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فيخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد اذ كل واحد منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية او المعنوية او من كليهما وهذا مما لم يذهب اليه احد **قوله** لانه اشتهر قال الشيخ الرضي وقد يحذف كان بعد ما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع ما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى انظر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لا يتم التقريب الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن **قوله** ولا يبعد ان يقال آه وح يصح جعل مطلق اسم لامن المنصوبات لانه ح كله منه ولو خص المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك الجعل ايضا تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل **قوله** متزادفة الاحوال المتزادفة ما كان ذو هما واحدا **قوله** ما بقي من الضمير المرفوع في يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة ان يكون الاول منها حالا من شيء والبواقي من ضمير في الحال الاولى **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين **قوله** بلا تنوين وان لم يكن تعيين ما ينصب به الا انه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن بنفسه مشبهة لتنوين التمكن وحذرا عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين لقابلته للتمكن قوله والكسر احتراز من قول المازني فانه يقول بلا تنوين حذرا عن مخالفة في الحركة كسر ابني بعد الا التي بنيت مما كان معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى مما قبله واطباب اللباب على شق واحد **قوله** في جميع هذه الصور ليست فكره لاجل انه قيد للجواز حتى يقال انه لغو اذ الشرط ليغني عنا وقد يقال ليقترن المجمل بالمفصل **قوله** بحذف اللام فيه ان حذف اللام انما يكون مقويا للتاويل بالنكرة اذا كان اللام في الحسن لا زما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات مقو للتاويل فتامل **قوله** بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات للفظ الآخر وصورته **قوله** لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغايرا انما يعتبر في الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغايرة الصورة اذ بذلك الاعتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد ممن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سبق لان هذا الوجه من حيث الصورة متحد مع الثالث وانكان مغايرا في وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة في ستة بل زائدة عليها كما يظهر بالتامل في هذا التركيب **قوله** بان يقدر لها جزء واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون الجزء الواحد المقدر معمولا للكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لها جزء واحد فان قلت المتبع هو توارد المؤثرين اللفظيين لا مطلقا قلت بل المتبع في الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما اللفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية **قوله**

فمذا اى رفع الاول وفتح الثانى قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس وفى الثانى لنفى الجنس قوله والا
اى وان لم تعتبر لعطف جملة على جملة لم يجز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا باسم منصوبا مرفوعا
لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا لنفى الجنس يكون مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول
لنفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفى الثانى لنفى الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبر قوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد على ما مر من انه قدس سره تفسير
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد الموثرين المتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلة لا على اثر واحد وهو الخبر
الواحد قوله اى تاثيرا بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوى اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والعمل عليه يوجب
اخراج نحو لا رجل فى الدار اذ لا عمل للكلمة لا فى رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان فى هذه المسئلة قوله حيث لا يرجى ما قيد
بذلك التمنى لا يكون الا فى الممكن الذى لا طمع فى وقوعه قوله ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث
لما عرف من امتناع تنوين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قبيح قوله لامكان الاتحاد اى
لشبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت سببى لانهما عبارتان عن شئ واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فلا فاصل
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت فى الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه فى الحقيقة بيان
لقرب النعت من لا التى هى سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه والامكان
من وجيه قوله لاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفى اليهما لان الاصل فى النفى اذا دخل على كلام
مثبت تقييد بوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربه من لا
قوله اى محكمة الاعراب اشارة الى انه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين المحذوف فعلا
والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الجزء المحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف و
اما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بوضع آخر شبيه او موضع آت فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كذلك لان قوله والامكان معرفة او مفصولا وجب الرفع موجبا لتقدير الفصل بان يقدر يجب الرفع وايضا
فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله محكمة الاعراب لاخير وكلا العبارتين صحيحان فى نفى البناء لامرية لاحدهما على الآخر فى العراحة
وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفى البناء صريحا مع انهما سيان فى الدلالة على الاعراب فقط فليس وما قيل الاولى
ان يقدر يجب الرفع ليس بموجه والامكان من وجيه قوله لامكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيره لا حتى يجوز فى اسمها الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوى فيوثر فى بناء المعطوف فى نحو لا زيد وعمرو مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله لمظنة الفصل بلا الموكدة وعلى ما قررنا ظهر ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفى فى
منع البناء كما فى المعطوف على المنادى ليس بموجه والامكان من وجيه قوله وسائر التوابع اى ما فى التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى اذ بالمعنوى لا يكاد لا المعارف فلا يوكد اسم لا النكرة قوله ينبغى ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى بهذا ما ذكره الرضى ناقلا عن الاندلسى ثم فصل ذلك بحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

صاحبك وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكم بجواز البناء في البدل عن المنادى والمعطوف عليه حيث قال ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج اواصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فلا اول يخ يا زيد اخ ويا اخا زيد فبين والثاني يا غلام بشر وبشر اعرابا بالوجهين وعطف البيان عنده بدل فحكمه حكمه ثم قلل واما التاكيد فالاول كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد بجر واعن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فاقول لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى تقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء وان اراد ان ذلك تقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو مم كيف وهو مصرح بالجواز في الشبيه به وان اراد ان ذلك تقتضي الوجوب عند المصرح وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف وهو قد ذكر ما هو رضيه ومختاره وان كان مخالفا لما ذكره غيره وبالجملة الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال انه تحقيق لكن انظر من العبارة انه اعتراض قوله قد جاء على قلة لكن لا على حد الشذوذ وكذا في الرضي قوله في نحو اب اراد نحو اب الاخ لا غير اذ اشتهر الالف تختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المسهل قال في مثل غلامين اما ومثل غلامين كل تثنية ولا تختص حذف النون بتثنية معين ولا بمطلق التثنية بل يجري في كل تثنى وجموع قال لم يجز تركيب لا ابا فيهما قد اجيز لا ان لا ابا فيهما لا يصلح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل في الحقيقة تركيب مضاف الى لا ابا فيهما وفيه انه يلزم اضافة غير الظرف وآية وذي في بذي تسلم الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ منونا ولا ابا فيهما صفة له بحذف المبتدا اي هو لا ابا فيهما قوله ولا هن امهاتهم بكسر التاء في حالة النصب ولو لم يكن له عمل لانتصب امهاتهم بل يجب رفعه لكن نصب فعلم ان له عملا قوله وهي زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا مكان ما النافية فيه دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار بان كالا الناقصة للنفي قوله ونافية مؤكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين الحرفين تتفق للمعنى الا مفصولا بينهما بشيء كما في ان زيدا القائم وانا لمجيء بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد تشبه بهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لبث التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فما هو لا التبرئة والمخبر ليس لا وانما آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هولا على قولين احدهما انه في الاصل لا ئن فنقص من قوله تم لا يلتئم من اعلامكم شيئا فانه يقال ليت كما يقال الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل لذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء وهذا هو المذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة ذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة

ابن طرادة واستدل ابو عبيدة بانه وجد بالامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بالياء في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد للجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين والان اذ قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كحين انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تكين في اللغات واشتهار لات وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقولون اوان وتسمية الثاني في حملها وفي ذلك ايضا تلثة مذاهب ايضا احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا احذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية ولات اري حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وجر المبتدأ له موضع متعينة ولا يتبع دعوى كون لات هي لا التبرئية ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها فنصر الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفي مرادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت لنفي الاحيان قوله اي اسم يجر لو لم يفسر كلمة ما بالاسم لخرج الحروف الا واحدا فانه ايضا اذا المراد باشتمال الشيء على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشيء موصوفا به لا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشيء موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا الحرف الاخير قال لفظا او تقديرا كان على الشان ان يقول او محلا كما قال في المرفوعات وكون المصرح ذاكرا لتمام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة واليا اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال في المرفوعات او محلا وايضا عدم الشمول للكل لا يقتضي عدم الذكر بل القول على وجه تخصيص بالكسر قوله وما هو شبه به اي ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه المصرح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف الجر في المضاف اليه لشابهته للمضاف في المعنوي في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجر في المعنوية لنيابته من الحرف كذلك يعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدرا حكما فلا ينتقض تعريف الجر وبشبل غلامي غير مجرور قوله المشهور بينهم خان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما يجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة قوله اي ملفوظا كان جعل الله قدس سره لفظا او تقديرا جبرا لكلام المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوع كان وأخواتها وذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان مما كثر قوله قياسي ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعي عند الاكثرين ومن اجاز القياس

To: www.al-mostafa.com

وقوع المصدر حالا قياسا اذا كان المصدر من انواع الفصل كاتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه كذلك لان لفظا او تقدا
من انواع التوسط وتحوج الى اعتبار عمل العامل المعنوي بلا ضرورة وهو ماني الواسطة من معنى الفعل لا يقال كيف يكون
حالا من عرف جرو هو نكرة وعند تنكر ذي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة
وهذا ليس كذلك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور قوله حال كون ذلك المقدر مرادا حال من اسم
كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه قوله وهو الجر قيل ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي التام
منه تحصيل صورة غير حاصلة قوله اي تقدير الحرف اي في الاضافة او تقدير الحرف المفيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو صحت يوم الجمعة
وتحويرته تابيا قوله اي منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر الملزوم واراده
اللازم ويحتمل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه قوله لان التنوين
او النون دليل اه هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كانا في لفظا لمنافاة بينهما و
بين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر
حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو من حواج بيت الله وكم رجل على ما علليه البعض لان ما ذكروه لا يقتضيه
الدليل المذكور وايضا اعتباره غير معقول لان اعتباره انما لاجل انه لا بد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية وهي
رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لا بد من فائدة لفظية هي رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل
عن اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لرفعه عنه على
ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في غير المنع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجد لاعتباره وجه غاية
ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاهم الاغلب ومثله
كثير في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكروه تخفيفا في اللفظ فتعسف بحت وانكان لامر آخر يجب ان يبين حتى يتكلم عليه
قوله لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا لا حاجة الى ان يصرف العبارة عن ظاهر
وتجعل قوله معنى في تقييد معنى مفادا له لما مفادا والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا المعنى المضاف اذ لو جعل مفادا
يرد اللفظية فانها تفيد ايضا معنى هو الملفوظ للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف
قال كمسارع مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف
اليه مفعولا فيه والمعنى مصارع في المصر وكريم في البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شيء مما يعتمد عليه الصفة ظاهرا والقرينة
على التقدير خيرا واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكرته يوجد في
ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انما من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه مصارع في المصر
وكريم في البلد فهو خير المنع وقال الشيخ الرضي نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل
حتى يكون له معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم في الله خالق السموات ولم يتم في مصارع مصر وكريم البلد اذ المضاف
اليه فيهما على تقدير كونه معمولا لا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق

والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال
ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو
بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة فهو بالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جائز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله
ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل واسم المفعول بمعنى
الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل فيه اقترانه بالحال والاستقبال وقيل
في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع بسببي لا غير فيقدر
ضمير بقيته وموجب حذفه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره وعمرو وفيه بحث لانه ان اراد انها لا يضافان الى شيء
من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب
عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره وعمرو فهو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص
لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبهما
الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه في نحن فيه لا يعمل فاعلا ولا مفعولا
به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخرج عن خدشته لانه يحتمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين
فيكون معمولا والحق ان المثال يكفيه الغرض ولا يعيب ان يكون مطابقا للواقع قوله اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره اي للاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون
صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا
نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي وانكان بعض منهم ونصف منهم ويدهم لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيض
وشرط من البيانية ان يصح اطلاق اسم الجنس وربما على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد
وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير قوله الصادق عليه وعلى غيره
اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القدر لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى
من لانه يتناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيها ممتنعة فضلا عن ان يكون بمعنى من
قال اخاجا له بشرط ان يكون المضاف اليه آه قوله واما مساو كليث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف
النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الفاظ حتى يكون المساواة له معنى والمرادفة معنى آخر بل المقصود انه لا يفيد فيما
اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة قوله فانكان المضاف اليه
اصلا للمضاف اعترض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف
اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه
ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف بمعنى من والا بمعنى اللام وتحقيقه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

للمضاف انه اصل تجذمنه المضاف ويضع منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع مواد الاضافة البيانية ثم كيف وثلثة دراهم وثلثة
دراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضي مع ان المضاف اليه فيها ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان
يكون اصلا بوجه من الوجوه فلك جوابا في جميع المواد لاخ غرضه خصوصا في المثالين المذكورين اذ ليس الدراهم فيهما اصلا
للثلثة والاربعة المراد بهما المعدود باعتبار مالاية المعدود واصل بالقياس الى المعدود لانه لبيان كميته لانا نقول ليس المراد بالثلثة
والاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود لان الاضافة فيهما بمعنى من ومن التي تضمنها الاضافة وهي البيانية وشرط
من البيانية ان يصح الاطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود لا نفس العدد
الا ان يقال ان الاصالة يعتبر بالنظر الى لفظ العدد او يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل
من حيث انه مبين وانت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه مبين
اصل ايضا اضافة جوده تطبيقية بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويجعلون نحو جودة تطبيقية بالتاويل
كخاتم فضة لان المعنى شئ جودة اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجودة يحتمل ان يكون من التطبيقة
ومن غيرها كما كان خاتم ملك فالاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل عند قوله بدل الكل اي بدل هو
من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيها ليس
اصلا للمضاف قوله فملك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيدان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره و
متفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان النحاة قالوا ان الاضافة
للبيان تتضمن من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين
وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ نية الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال معلوم مما
ذكره من القاعدة ومتفرع وقيل العلم بالقاعدة وانكان العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث يقال كيف يكون
الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم الاحد ولا علم للفقه ولا شجر للاراك وما ذكرنا يعلم
جعل النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها خال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العرب جعلوها
لامية ولا نظر ما دعاهم اليه قوله ولا يحتاج فيه الى في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي ارتكبها
من اعتقد انه لا بد من اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل السندي في تصحيح اضافة كل الى جمل ان كلا اما حاطة جزئيات كلي اضيف
هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يتبع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد وهو الا يلزم فك كل من الاضافة
وذا لا يجوز قوله والا اي ان لم يتبع اظهار اللام قيل التاويل لجاز كل لاحد وفيه انه يلزم استعمال كل بدون الاضافة وهو
غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان الفك انما يلزم لو استعمل
في العبارة هكذا وليس اللام فك بل هو مجرد فرض والتكلف فاندفع البعد فلما قال البعض ان كلا اما حاطة الجزئي والفرد ملحوظا من
جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتعميم اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يحتاج في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد وتكرير ان يقال
عرف الافراد اعلى ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ولا يلزم مواضعة عرفهم لما تقرر في الميزان ان

كلا للافادة لا يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الاباء ان الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص اذ الكل انما يكون عاما بالنسبة الى الدراهم اذا اريد بالافراد واما اذا اريد به الاحاطة فلا قوله من كل رجل وكذا احد بيان لقوله من كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد ازيد من ثلثة قوله رد الاضافة لبعض من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكائن في الاضافة بمعنى اللام اعم في الملابسة واختصاص كقول احد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي يقتضيها اضافة لا اعم في الملابسة قوله قلت نعم لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة انما اعتبروا اعم في الملابسة في الاضافة بمعنى في الرد ينبغي ان يعتبر ذلك ايضا في الاضافة بمعنى من وعدم اعتباره ليس الا لما ذكره الشراح انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث بمنزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة ايضا بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فانه حينئذ غير مضر لما ذكره الشارح قدس سره لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو ممكن والنحاة صرحوا بان المعتبر هو اعم في الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا فمنه لا ينافي كون الاول وجها ايضا فمعنى قوله فافترقا ان اراد ان الوجه ما ادى فكره اليه لما اعتبره فلا بد له من دليل فانا نمنع وراء المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو ممنوع للمتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممكن ولا اضطرار بكثرة الادلة قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا تقدير المتعلق اليوم فلا يرد ما قيل ان الظرف في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم الذي ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم قوله لان البينة الكيفية في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد سند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع قوله على معلومية المضاف اي على كونه واحدا شخصا معينا قال الرضي اذا قلت غلام زيد وزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه لمزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في فرد غير معين يكون المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة نفطية ويذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كل لام التعريف لا معنى له للتعريف فيها الا التي للعهود الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام العهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كما في دخول السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية في قولك رأيت تمرا اعوك حيث خصص بالقرينة فالمجرد ودخول اللام بالنظر الى القرينة يعني وبالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وكذا مررت بالرجل مثلك وبالحسن بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه ممن يقول بان المعرف باللام للعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف حقيقي لا لفظي ولا يصح ايضا منه ايراد قول الرضي وليعلم انه خلاف وضع الاضافة
قوله نكرا ي جعل ذلك العلم نكرة بمعنى بان يصير لفظة احد افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى على ان يجعل نكرة حقيقة
بمعنى ان ارادة هذا المعنى مجازي والنكرة ما وضع لشيء غير معين قوله بان يجعل مثلا الفلاني طريق آخر قوله او المراد بالتجريد
وخلوه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق الوجود مع ان التجرد ان كان مقتضيا لسبق الوجود
ايضا فالوجود ان يقع التجريد عبارة عن الخلو او كون التجريد مجازا عن التجرد والتجرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة والا فالتجريد
مجاز من التجرد وخلوه عطف تفسيري له قوله مع حصول الاعلى وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في المعين فضلا عن ان يتصور
فيه تقليله وبهذا اندفع ما قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم المركب والعلم هو المركب غير مضر في
لزوم تعريف المعرفة لان المقسم بالجنس مثلا لا تعين بالام فتعينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالاعتراض
على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من باب المحصلين على ان المعرفة
من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه بمنزلة الامتزاج ضم لفظ واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانما حين صارت
آه جزاء لان قوله لم يبق ضمنا وقوله حين صارت ظرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء ويحتمل ان يكون
قوله حين صارت شرطا وقوله لم يبق فيها جزاء لان ضمنا فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلوميتها بصيرورة اللام كاحد اجزاء
الكلمة فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير قيل تجاهلية انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تفويت العلم اذ لا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموجود في الكلية واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
يجعل التعريف اللازما باقيا فليس فيه تفويت جعلها علما واما تحصيل الحاصل فممنوع لان العلمية وان لم يمكن التعيين بل يجعل التعريف اللامي لازما
فقط يلزم تفويت العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم وان جعل التعريف ايضا يلزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب مثلا الاولى بقدر
ما في تقدير تركيب فتامل الا تخفيفا مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص فلما اخر فائدة اللفظية في التخفيف علم انه لا يفيد التعريف
والتخصيص والية اشار بقوله له لا تعريفا ولا تخصيصا وكلمة لا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب الا انه كثير في عبارات
العلماء هكذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد احد نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي
وهو اللفظي فمن الحصر يعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة
والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جواز في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالعرضية وايضا قال وهو خفة لفظية
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالعرضين وقال العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا اندفع ما قيل في قوله في اللفظ لانه يحتمل
وجهان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما ان يجعل الحصر باعتبار وصفا فالى خفة المعنى اي لا تفيد التخفيف في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير الانفصال لان اصله عامل في محل المضاف اليه ارفعا او نصبا
فالذي هو محذوف في الحقيقة التنوين المحذوف مقدر ومنوي فيكون الاضافة في الحقيقة كالاضافة كذا في الرضي وذلك لان مشتاق

بالفعل قوية لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للعمل فاذا عرفت فالعطف على محل مجرور بها
جائز عند من قال العطف على المحل لشروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم
ولا جاننى من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فرق وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرو اخلا فالابن جنى لانه لا يجوز فلا يجوز
مررت زيدا الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبعذادين لان الوصف المتوغل فى شبه
الفعل الاصل اهماله لا اضافته والثالث وجود المجوز اى الطالب لذلك المحل هذا ما ذكره صاحب المغنى ولا اختلاف فى وجود الشرط
الاولين فى المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب لاسم الفاعل والمفعول القوى عملها وهو موجود وطالب
للعمل ولذا كانت الاضافة كلا اضافة ووجود الاضافة بالفعل لا يعمله فى حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا
اضافة وايضا لو كان كذلك لكان ليس فى قولك ليس زيد بقائم فى حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
نظر ان ما ذكره صاحب المغنى وهذا ضارب زيد وعمرا والخفض زيد والنصب عمرا وايضا رضى الله وصفون واما العطف على المحل المخفوض
فمنع عند من شرط المجرور محل تام لعدم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على ما مر قوله اما فى لفظ المضاف فقط وذلك فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى قوله واما فى المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا فى السببى او فى لفظ المضاف فقط من وجه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه بصريه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة
ومنعها ابن بابشاذ قوله القائم خلافا بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا حذف الضمير من خلافا نه وان حذف الضمير
لكنه ابدل منه اللام قال الرضى جئ باللام فى المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير فى مثل هذا المقام مطردا وفى غيره ايضا عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير اما فى الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لان الضمير ان تحركا واللام ساكن
فالالف اخف من الضمير صرح بالشيخ الرضى قوله واستثنى القائم فيه ان استثناء الضمير فى مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسبب لا يدل على صفة للموصوف فى ذاته والاستثناء انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف فى نفسه سواء كانت
هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا كزيد غليظ الشفتين اى قبيحهما ان لم يدل على صفة له لم
يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر خلافا لانه لا معنى للصبح الا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت ليس بدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوره على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثوره كذا قلت معنى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضى قوله واضيف القائم اليه اى الى الغلام لكن بعد جعله
منصوبا تشبيها بالمفعول اذ الرفع من الصفات انت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة البعت
الى الموصوف فى الاصل اى المعنوية فلا يجوز فى الفرع ايضا اى اللفظية قوله والمراد ان المشار اليه آه ويمكن ان يقال المشار
اليه بهم كلها حد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل على حدة ولا محذور فى ذلك فرع على وجود التخفيف وانتفاء التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجود التخفيف وانتفاء التخصيص جواز القصار بازيد والضارب بوزيدا ذ لوافادت التخصيص تقيدها او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد **قوله** ولا شك انه لا دخل لانتفاء التعريف اذ التخصيص في جواز القصار بازيد والضارب بوزيد مع كيف ولوافادتا التعريف لامتنعا للزوم تحصيل الحاصل ولوافادتا التخصيص فيما او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل لكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على الامرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وبهذا المعنى تلائم سوق كلامه حيث قيد بقوله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل القرينين السابقين فانه مذكور ضمنا ورد عليه البعض ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصرح يعني ان النفي متقدم في الذكر عبارة المتن على الاثبات فمقتضى الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذاك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري آه فاقيل ان النفي والامكان متقدمان على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس بحيث وجه والامكان من وجه ثم قوله الا ان المقصود في المصر الذي معناه اثبات شئ ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات ثم كيف وفي القصر بالعكس ان تعذر الصواب مقصودا هم لك رد الخطاء ايضا مقصودا هم ثم ادعاؤه بان الملائمة بسوق الكلام منحصر في توجيه ممنوع ايضا كيف وقوله فقط يلائم كلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقيد اصل الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد كذلك يصح ان يقيد اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط الا لتوجيه غير ملائم لتوجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكرين انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي والموجود شرف على العدم ويمكن ان يقيد النفي والاثبات مقصودان معاني المصر والفرع الاول ثبت لها بخلاف الثاني فانه يثبت الاثبات فقط والمثبت لها اقوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزءا منه وعلى التقديرين يلزم توقف الشئ على نفسه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيدا دليلا عليه ولا جزءا منه بل علل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمذكور في الجواب ان هذا ممتنع فالضارب زيدا ولم يسلمه فينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الواهب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فقيل ان في هذا الجواب استدلالا على امتناع الضارب زيد بضعف الواهب الآتي الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بوجه والكلام من وجهين **قوله** رفعه على الفاعلية وهو قبيح للخلو عن ضمير الموصوف **قوله** ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون المضاف توطئة للجر وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكار في انه النصب بما هو فاعل حقيقة لا على التمييز **قوله**

يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير كالضارب ثم الضاربة عنده كالضارب بعيد لا يجوز فيه الا النصب ويقبل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الهاء ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة قوله اي لمحوليته لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما في باعث التاويل والاول احق ان يشار الى التاويل عنده الا ان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني اشعارا بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار بجريانه على الطريق السابق لا لكونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح قوله وانما جاز بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز بل المتبادر انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه فصل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى آخر ما قيل الانسان مشتق من النسيان قوله فاحمد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا هو الضارب كما ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز اي الضارب قوله ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال العرب ضاربك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين قوله ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان لكان مسموعا من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصلته لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال بحذفه قوله وحصل تخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين بالاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس من التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه مما قيل حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس محل ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيء من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه قوله من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة متعلق بقوله ثم حمل فالاصل ثم حمل الضارب على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة اي من غير اعتبار حذف تنوين المحمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظاهر من عبارته قدس سره قوله لانهما ليسا من باب واحد وهو ظاهر لكن يرد عليه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضارب على ضاربك كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح وذلك لان الضاربك وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشيء لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع كيف وفي المقيس هو الضاربك ليس فيه شيء مما ينفصل الضمير لاجله عن العوامل الا انه ليس فيه التنوين الذي به انفصل الضمير عن العامل لاجله فظهر ان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام وانما انه ليس فيه غيره فاظهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس بتخفيف اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة قوله المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة فقوله صفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين مبتدأ خبره ظاهر
والتانيث للمصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث قوله معنى اعرفان معنى التركيب الوصفى وصف شئ الشئ وهذا لايفيد
لايستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر باسطة حرف الجر وكذا لايستفاد من الاول فكيف
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع
اختلاف معناهما ممنوع ولم لايجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كلا اضافية
لكونها فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لايقوم مقام الآخر فى الاستفادة
فلا يفيد تركيب اضافى ويرادمنه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بناء ويها بالاصل والقانون او بناء على
ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع يسبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره قوله مشتهر بالعلية اى مشتملا عليه غير محتاج
الى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس
حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون لتنزيله الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
حيث قال يجوز عندى ان يكون اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
والغزلى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الى الجملة
هذه النكتة لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فضمير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه
ما اورده مولانا عصام الدين من تشنيع الشنيع قوله حتى صار اى جرد كانه اسم غير صفة فى انه استعمل بلا موصوف فاضافته
الى قطيفة التنصيص للانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفته للقطيفة ولذا قال
قال الشيخ الرضى ان المعنى شئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين قال افادت الاضافة
التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افادتها
التخصيص فلما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين والمقصد من قوله اى بصير خاصا رفع توهم محل
يختص على معنى بصير بتخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيهما خفاء اذا اريد بالشئ الموجود وحمل المعدوم
ايضا على الموجود او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم
والموجود فلا خفاء فى كون العين اعم من الشئ قوله حمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا تعيين الاول
لحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو
جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه حمل
عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى
من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله

يطلق ايضا مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني
سعيد كرزاي ماعقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرزاهم
هذا لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرزا وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لانه
ان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل انه لا يصح العكس اصلا انما وقع سعيد كرز مفهوم وقوله لانهم ينسبون آه ان اراد بهم ينسبون
الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وتكلمت بسعيد كرز على ما ذكره
وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام
فيه لكن لفظ يشعر بانه لا ينعكس التاويل على الدوام قوله فلا جاءني مدلول هذا اللفظ بهذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول
بواحد ممن سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاءني واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه به كان
يذكر حاتم ويراد جواد ما قيل ة بمدلول واضيف الى كرزاي جاء مدلول كرز والتاويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر
مسماه بصفة والاول وان كان حاصلا الا ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فتعين في هذا المقام
تاويل بمدلول قوله لان قصد بهم بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الحاصل من المعرفة باضافته الى ما ليس فيه احتمال لكونه
اشهر واللقب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا العكس
نظرا ان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا قوله وخلف
في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون
هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن
الساكنان لكان الاصل اختيار الفتح اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا
في ان السكون هو الاصل ثم قوله حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي هي حرف لصح وقوعها في ابتداء الكلام كان التشبيه فانه يصح
ان يقال كريد اخوك قوله او حكما كالباء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداء
حكما لانه لاستقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض قال ولا تقلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير يزيل قوله
بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمى لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا
يترك اللام للاطراد للالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كما
في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع
انه ليس كذلك اذ ترك تعليل اقول واعواره اسوار وتقول ويسار وجواد طويل وعيور للالتباس وقالوا ان ترك
الادغام في قرد وسرر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز
ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها قوله فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان او لهما ساكن
وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة قلت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل
قالوا وما لنا وفي يوم مما اجتمع المثلان في كلمتين واو لعاذة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المدمع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المدا نما هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** مثل مسلمين آه قيل هذه العبارة لا تخ عن خدشة لان المقصود منه انكان تعليل التمثيل كان انطان يقال لانه اذا اضيف وانكان المقصود تقييد التمثيل فموشرط مستغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء ومثل هذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الضمة قبلها لغير ما ان اراد ببقاء الضمة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فقيل مسلمي حيث لم يقل مسلميي ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو في غير المدغمة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما وقعا في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قدمه الاخ لكونه ابعد عن خلاف المبرد خلافا بنيا على السماع والسماع انما هو في الاب فقط وانما خالف في الاخ لحمله على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا على الاسلوب السابق **قوله** تقاربهما فقط لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان فعل بفتح العين وصحيحة يجمع على افعال وقد جاء جمعها عليه كاباء واخاء والحم والخان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امراة قاتلته صرف العبارة عما هو الظاهر المتبادر في امثال هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكافا لان ينسب الى المخاطب انه قال هنى وعدم صحة القول في الاول **قوله** وان نقل بعضهم وهو ابن بهشل وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف جار والمصرح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي وهو اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع خوف سقوط العين لاساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالفاصلية الوصفية تجمع على فواعل قلت يدل على ذلك شهرة التابع في الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقها **قوله** اي متاخرا اشارة الى دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع ظاهر لانا نختار لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثاني فوصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وانكان بالنظر الى غير ما ثالثا او رابعا عبر عنه بالثاني اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر فمجرد التقرير كما لا يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المتقدم على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اي متاخر وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن فتامل **قوله** ناش كلا ما تقديره يستلزم الجار وصفته لقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك فلا يكون معرفة وان قلت اذا ليس بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الخمسة بقي ان المناسب ان يقال ناشئين

لان الموصوف متعدد والمعنى كما اشار اليه الله قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب فى الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لاقيام كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغيير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا وكر فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا فى سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور فى قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا فى انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما فى المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الله قدس سره وهو ماخوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين فى حواشى الرضى حيث قال دفعا لما ذكره الرضى فى رد ما قال المصنف من جملة واحدة تخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدة فى الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات وان قلت تغير الجهات بسبب تغير اسم كلواحد من الاول والثانى قلنا ان تقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقى التوابع ثم تقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تغير اسمائها ولا اجتماع اعرابها فينبغى ان يدخل فى حد التوابع لا ندعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما فى المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاء زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم تقول الاخبار المتعددة الخ فمحوا بان ليس شئ مما ذكرت تاليا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقة تقدما عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ايضا ان تقول تتعدد جهات فى العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وامثاله مما كان الحال المجموع الا انه اجرى الاعراب على الجزئين باعتبار النحو المعرب عن الاعراب لان الثانى فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الله قدس سره لان المجئ المنسوب اليه انه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئ من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الماوحة ذكرت للمدح والذامة للذم وايضا قد تذكر للترحم والتاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيها الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافى ان يتعلق الفعل بهما معا فتكون

نسبة الفعل فيها الموصوف فقط فى غير المنع وكذا عطف البيان والتاكيد اذا نظر ان الفعل فى جاءنى ابو حفص عمرو فى جاءنى القوم كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما انه منسوب الى المتبوع فقط فلا يدله من دليل فانا من وراء المنع وكذا فى جاءنى زيد او عمرو وجاءنى زيد لا عمرو اذ الفاصل احد الامرين وهو لا يتم بدون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعمل فيهما الرفع معا قوله هيئة اوحكما التعبير بالتوله تغليبا قوله ليست فى موقعها لانه لاحاجة الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هى مجردة عن الافراد فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وحدها او مع الجنس وهما كليتان ليستا بمعرفتين ولا مفيدتين لتشخص الافراد قوله او خبر مبتدا او بدل بدل منه او عطف بيان وقوله الى بدا هيئة صفة له اى على معنى المغير بهذا التفسير او حال من متعلق فعل يفهم من نسبة الجر وهو احرز الى المبتدا اى منسوب اليه الاحراز حال كونه مغيرا بالتفسير الذكور قوله احراز خبر مبتدا قوله دلالة مطابقة اشارة الى ان مطلقا مقيد لدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة لدلالة وهو مذكر والدلالة مؤنث قلت صح نظرا الى ان الدلالة بمعنى عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انضمام المعنى منه او عبارة عن انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما قيل بحمل قوله مطلقا على الامن قوله معنى بحذف المضاف اى يدل على معنى حال كون دلالته عليه مطلقا غير مقيدة فليس بوجه وانكان من وجيه قوله احترز عن سائر التوابع اى باقى التوابع غير الصفة فان البعض وان دل على معنى فى متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لانه دلالة التابع فى الامثلة المذكورة ليست هيئة تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع ايضا من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والقول بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية فى غير المنع قال سيد المحققين سند المدققين فى دفع الايراد بالامثلة المذكورة فى حواشى الرضى هكذا قد ذكر المصرح فى بعض تصانيفه ان ما يذكر فى تحديد الالفاظ يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علة انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى فى متبوعه وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجئ للقوم وانما كون القوم مشمولا للمجئ فامر لازم لا مقصود اصلى للفظ كلهم يدل على حال النسبة قصدا لا على معنى فى متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هذا وبما ذكره السند قدس سره وما نقلناه عن السيد ظهر انه لا حاجة فى الاعتراض عن التاكيد الى ان يعرف النفت على وجه آخر ويفيد بقيد غير الشمول كما فعله الرضى وتبعه العلامة الثانى المحقق القاضانى قدس سره العزيز حيث قال فى المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التى هى معنى قائم بالغير عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى هذا العلم وظهر ايضا مما ذكرنا ان ما قيل فى وجه العدول عن التعريف المشهور المذكور فى الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامور احدها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله تابع وثانيها انه يصدق على التاكيد فى قولك جاءنى القوم كلهم لانه يدل على معنى متبوعه وهو الشمول وثالثها انه يصدق على البدل فى قولك اعجبنى زيد علمه فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو غير الشمول فلا وجه لحذف قيد مطلقا وللثانى ذكر قيد غير الشمول وللثالث زيادة لفظ ذات ليس بشئ اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد والبدل والمعطوف وايضا على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج ح بقوله تابع لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره فى حواشى الرضى حيث قال هذا كلام صحيح والمصرح به لكنه جعل

ذلك احتراز الدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتاكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بقوله مستقلا افاده السيد قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التاكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم هذا لا يقوم بالغير نعت نحوي مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى واما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهرا وبل متعينين وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في تركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيئا آخر مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه لانه لا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قائل وانه يخرج بقوله لغير الشمول بعض افراد المحدود مثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير من قولك جاءني زيد نفسه وجاءني زيد اخوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه وهو المذكورة فليس بوارد فتدبر قوله ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء قوله فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه قوله انما هي بخصوص مواد بايعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة ليست مطلقة بل محققة في كل بدل ومعطوف وتاكيد والا لانتخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم بطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي قوله لا تجد لها دلالة معلم انها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة تخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة بحيث لو بني مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه تم المعنى الثابت في المتبوع اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا كالكونه حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه قوله ولم يكن هذا مرضيا للمصرح رده انظر ان المجتبين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود فهو بتقدير لا بتقرينة السابق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاءني رجال ثلثة صفة جامدة تدل على معنى في متبوعه الا انه ليست موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستقلال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز ويحتمل ان يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لا تقدير للدلالة في النظم اذ المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحا للان يقع نعتا قوله التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي اما محل من الاعراب بحسب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه اما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة وانما فالتعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا لا يرد عليه ما قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها او صاف الا ان يكتفى في كونها نافي حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها لان هذا اخير دليل لو كان الوجه لكون النافي حكم النكرة منحصرا فيما ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة بخلاف كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقيل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيره بل كقولك المستحيل الذي لا يعقل امتناع الحكم عليه **قوله** لانا نجاب لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائمة بالموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وانما كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت جاءني رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل لا باعتبار تعلقه به او كونه معقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية فكانه قيل جاءني رجل مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك على معنى انه يستحق ان يقع فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يومر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصح ان يقع نعتا ولا خبرا ولا صلة واما اذا اول بمعقول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير حينئذ صفة من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ او الموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمعقول ما ول يستحق لان يومر بضربه لا بد منه في مقام الامر بالضرب ليعلم انه ليس بحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان يا ول بواحد من هذين التاويلين اظهارا للاستحقاق ويجوز ان لا يا ول اذ مجرد معقول يكفي في كونه نعتا او حالا من احوال المبتدأ والموصول فظهر ان مقام الحكاية لا يناسب التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشئ وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه معقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او معقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فقدروا وجبا تاويل معقول بمستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للاطيب الابلغ وربما ذكرنا ظرفا ان ما قيل فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فما حق بالاعتبار مما قال وربة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص تلك الانشائي بالجمل الحكمية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره مجازا استعماله في مقام الامر

بضربه ليس على ما ينبغي فتامل قوله بعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتهر تاويل الانشاء الواقع خبرا او نعتا او صلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدا بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير المذكور او مقدرا اما مرفوعا او منصوبا او مجرورا ولعل وجه ان المبتدا لما ارتفع بالابتداء صار كالجزء من الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف الصفة فانها ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيها الرابط القوي وهو الضمير قوله اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما بالموصوف حقيقيا نحو جاءني رجل حسن او اعتباريا نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والتشخص حاصل في الاشارة اليه الا انه ليس قيامه بالاشارة اليه قياما حقيقيا بل هو وصف اعتباري قال رجال متعلقة اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقة اي يدل العبارة على قيام ذلك الحال بالمتعلق الا ان ذلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل وبالجملة جعل حسن المسند الى الغلام وصفا لرجل صف اعتباري له هذا الوصف وان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه حسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله اي بصفة اعتبارية يحصل له آه لا انه يدل نحو مررت برجل كائن غلامه بقوله مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور الحسن ما هو مؤول به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق قوله الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير قوله لان فاعله هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ومسنه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل مغايرا لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاء في جمع المونث واعترض عليهما ان الصفة وان كان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنية وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا لكان وجها لائقا يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر في الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع اصطلاحا توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكون التثنية والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون الصفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوه مثلا حرفا والفاعل مستترا وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا فى المغنى **قال** وحسن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قاعدة بالتا بل وجب قاعدا بالتذكير **قال** وضعف قام رجل قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف فلم يجز الجمع اصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف **قوله** اجتمع فيه فاعلان فى انظاى فى ظاهر الامر وبادية من غير امعان النظر وعلى هذا يرد ما قيل الاولى ترك فى انظ لئلا يتوهم ان جعل الاسم انظ بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون انظ اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الجمل على المفرد وما عند من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصورة ايضا **قوله** لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية اى ليس فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات امافى المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا فى الغائب اذا كان مرجعه الذات او اللفظ والحان ذلك اللفظ صفة وذلك لامتناع ارجاع اللفظ والحان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه ليس فى لفظه اشارة البينة بخلاف الصفة فانه فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمى ودوم مال مطلقا واى رجل وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كلام ان اى رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم لا يجوز ان يكون الضمير فى مقام رجوعه الى معنى المشتق شيرا الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظرا فهو يدل على ما يدل عليه مصدره فلو رجع الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو الا ان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم وعلى هذا فالاولى فى التعليل ان يقال الموصوف اخص او مساو ولا اخص به ولا من المضمر ولا مساو له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى وتعجب من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذى ارتضاه الرضى واورد ما زيفه الا ان يقال الدليل المرضى يعلم من قوله الآتى والموصوف اخص او مساو مع قول الشارح والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل آخر ايما الى انه يصح دليلا تنويعيا الى ان للمناقشة عليه وجها **قوله** او الموصول الذى اوله اللام كالذى والتى واللاتى وما يجرى مجراها فى الشبه بلفظ الصفة المشبهة فى كونه على ثلثة مقاطع بخلاف من وما واى الموصولة كذا فى الرضى **قوله** اى باب اسم الاشارة يشير الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانظ ان هذا محمول على خصوصه ويراد من باب هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب **قال** بذى اللام اى بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زائدة فيشمل الذى واللاتى وغيرهما مما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذى يقع صفة ذى اللام وان كانت زائدة الا اذا تعلقا **قوله** لانه يتبين به اى يظهر بالعالم الواقع صفة لهذا فى قولك مررت بهذا العالم ان للمشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من وجهين وكذا قول من قال قوله بدل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغى قال ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم لكنه موصوف **قوله** اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه فالمقصود الذى ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله نسبة متعلقا به بالماضى المجهول وجعل فاعله نسبة وبالنسبة متعلقا به اشعارا بان لفظ المتن مصروف عن انظ افاد المقصود بالنسبة

نسبة التابع لان التابع مقصود بالنسبة فظهر ان سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود الراجع ضميره الى التابع
ويصير حاصل المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد او لمعنى القصد وليس للمراد انه متعلق بالمصدر لانا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع يتعلق
به القصد بسبب قصد نسبة اونسبة شئ اليه والمراد من النسبة التي تحصيل التابع اعراب بواسطة الشركة فيه مع المتبوع
وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر اذ المعطوف عليه فيه
ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشئ بواسطة اذ المنسوب الى قوله وانواعه المجموع لا كل واحد فلا وجه
لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان
جعل المجموع خبرا لمبتدا بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد
منهما بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فاراد تتمة في حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني عن جوع قال بالنسبة الاولى
في الكلام قيل اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا يتقض بجاءني زيد اخوك وجاءني زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة
مع المتبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد وفيه بحث اذ لا تعارض على تقدير عدم القيد كيف وزيد في جاءني زيد وعمرو
ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه ما يدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس الا من زيد المذكور في جاءني زيد وعمرو بل هو مما ذكر قبله و
كذا لا يصدق على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظاهر وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق لعام
لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى القيد قوله لئلا يخرج بقوله الآه القائل الشيخ الرضي قوله واجيب بان المراد قيل هذا الجواب
غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا بالتوطئة ذكر البدل وذلك لان
المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار ضبقك لسانك الى رجل فلم تدار كته فقلت حمار وغلطت لسانك
وهو ان تنسى المقصد فتذكر ما هو غلط ثم تدارکته بذكر المقصد او غلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو
معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هو لك بدر بل شمس كانك ان كنت متعمدا الذكر وتعلم
تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظهر ان المتبوع في القسم الاول ليس توطئة لذكر البدل
بل مذكور غلط السبق اللسان اليه وكذا في الثاني لانه مذكور قصدا للنسيان المقصد وكذا في الثالث مذكور قصدا لا لتوطئة البدل فلا يشمله
التعريف فالدخول الغير فيه فلا يصح قول الشرح ولما تم الحد باذكر جميعا ومنعا وقد اجيب عن المعطوف بدل ان المعطوف عليه
بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير
مقصود اصلا لا ابتداء على سبق اللسان وفيه بحث لانا ان اردنا الفرق بينه وبين بدل الغلط سو غلط صريح محقق فهو مسلم لكنه
يشكل بالقسم الثاني والثالث لان المتبوع في القسم الثاني مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفي الثالث مقصود وانما ان اردنا الفرق
بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا مم كيف والمتبوع في القسم الثاني والثالث مقصود
وقوله لا بناءه على سبق اللسان جار في القسم الاول لا الثاني والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون
مقصودا اصليا لا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع في بل يعني ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يتوجه ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجه والكان من وجيه وذلك لان عدم كون التبوع مقصودا من وجه في بل م وكيف وهو مقصود ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر **قوله** لهما جهتان مقتضيان لان يكون المقتضى لرفع الصفة هو فاعلية زيد مثلا اما اقتضاء بالجهة الاولى فظاهر لان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما اقتضاء والثانية فلان الصفة كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيحاله باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد فالمقتضي لرفع الصفة واحد والكان المقتضي المقتضي الرفع متعدد او لو سلم فالممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين المستقلين واحدهما لفظا والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا فلا امتناع من ان يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا فظين ولا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ الكونه صفة لزيد كونه معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحوية لان المعطوف كالمعطوف عليه فيحاله باعتبار ما قبله والصفة تعريف الصفة النحوي عليه فظاهر ان منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد **قوله** لتاكيد اللصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان الصفة بها امر ثابت **قوله** وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولم يورد المصرح في شرح المفصل هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم **قال** الدولة المنفصل ثم عطف عليه اشار به الى ان عطف ليس على حقيقته بل المعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف فكيف يكون العطف مترتبا على وجود التاكيد بالمنفصل **قوله** فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه فباعتبار ما قبله ولما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه ايضا تاكيدا لا يقال العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا لانا نقول لانم ذلك كيف وكون المعطوف عليه مؤكدا لم يحصل مما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف وايضا التاكيد عين المؤكد فهو من تتمة المؤكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا واعلم ان الاسم كان في قوله فكان يلزم ضمير الشان **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل الاظهر بوجود المنفصل او بطول الكلام بالمنفصل اذ لا يقال بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لما صح قوله فحسن الاختصار بترك التاكيد فتامل فالحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي بحصل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل سوغ اعن المعطوف فانه والكان الكلام طويلا بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يعارض استقلاله وينوتى بالتاكيد بالمنفصل وايضا قالوا لنكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كما ان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيد كذلك بعينه في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **قوله** هو الاولى فالمراد من الوجوب اللزوم من قوله واو عطف على المرفوع المتصل اكد بالمنفصل الوجوب الاستحساني **قوله** حرفا كان او اسما احادا الاسم ليس على الاطلاق بل اذا علم انه

او ورد لهذا الغرض كيمين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين احد للعطف لانه اورد للمعنى والا يلزم اضافة البين الى المعرفة مع انه ليس لك اذ البينية لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم تشخص ارادة العطف فلا يجوز فلا يقال غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة **قوله** انفصاله عن الفعل بتقديم المفعول والظرف والمجرور عليه لمكتة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل على جاره بتقديم ما ذكروا لان الفعل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تعالى ضربني من غير واو هم على ان زيادة ما مع المضاف قليل ملحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها **قوله** اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يضر في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة **قوله** مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يحذف مقدرا في الاختيار الا في القسم لا عطوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون ح قسم السؤال لان تسئلون والمقسم به في قسم السؤال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطف على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فابك والايام من عجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش بعض عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع برأيه في كلام الله شيئا لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر لبطل اكثر استشهاداتهم بهذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي للبيخ عن ضعف وظهر ايضا ضعف ما قيل ان هذه القراءة شاذة **قوله** جاؤني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجوزا عجبني جمالك لوجود الفصل قالا ولي التمثيل بجاؤا كلهم او اعجبت جمالك زيدا انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال **قوله** قوي معطوف على يخرج في ليخرج المتصل فانه اقل المتعين ويقوي **قوله** كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبنى الاصل وبالبناء كونه مناسبا له والا فكل منهما من الاحوال العارضة له من حيث نفسه **قوله** لفقد عدم التعيين بحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير على التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة **قوله** او محمول على كارة الضمير بان يشار بها الضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ لازم لحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا هنا لمين بجواب آخر واما الشذوذ الذي حمل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة **قوله** لم يجز في تركيب ما زيد بقائم قد مر ما عليه وله قال يتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجه السليم الخالي من التقدير **قوله** على ان يكون خبر الا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا ذا هب مبتدأ

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذا لرفع متعين والوجه تحمل فانقيل لا فائدة احتمال آخر هو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لانا نقول المقصود نفي العطف لانفي احتمال آخر فلا ينافي ابتدائية احتمال آخر فليس لموجه وانكان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر قوله ويعضد المعطوف عليه اي الذي عطف عليه قوله اي فالنسبة الى السببية والنسبة الى السببية تحتمل ثلث احتمالات الاول كونها محض السببية للعطف اليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير المعطوف اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فيصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى فلا لم يستقل الجملة المعطوفة تكون مضمونها سببا من الاولى اكتفى بالضمير في احدهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى كما تقول مجرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه خروج الشمس زيد او بالجملة الجملة — اتى بذي حتى الضمير لجواز المبتدأ او الصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي مجردا واليه اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او يكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون وقوله والذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت يطير انه الذباب والثالث ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فينضم لفظ السبب الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط واليه اشار بقوله او يفهم منها وهو ايضا منصوب وقوله ويمكن ان يقدر جواب آخر عن اصل السوال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا او ورد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يحذف بشرطان يجر باضافة صفة تامة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه او يجر بحرف جر مشعين وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر شبهه في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما وهو ليس كذلك لكن قد جاء على قلة حذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي به قوله على معمولي عاملين هذا هو الوجه لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف ما وقع العطف وحذف بناء وحذف وجود والوجه الاول فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه صرف العطف عن الظاهر المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي قوله ولا على اكثر من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه وعمرو واخاك غلامه بكر قوله فهذا وانكان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه اذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الصورة وانظر هروان لم يجز كذلك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه التالي محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز منافٍ للعدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف عامل باذا اريد العطف ثم رده بان عدم الجواز انما يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال هذا غاية ولو كان قوله لم يجز جزاء لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علة له اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على معمولي

عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ماوان يحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الا ران
فان عدم الجواز وان لم يكن متبينا على ارادة العطف لكن الحكم به يبين عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفرا
آه اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وهي هذا المناسب ماهو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة
على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان انظر بل المتعين تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم
بيان المخالفة يفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وهو خلاف
المقصود فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي
بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن بكليته ما هو ان الجمهور لا
يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الاتي تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت
يفهم من تعلق قوله خلافا لسيبويه بتجويز المجرور مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع
هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام
ان غير الفراء على المنع ولما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع
مطلقا والفراء يجوز مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما اراده بهذا وما ذكره الرضي يخالف هذا المذكور حيث
قال اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد
الى عمرو وبكر خالد فهو لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز انما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور وانما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم الشارح من قوله وتجره بعض الكوفيين
مطلقا فان كلامهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا ثم قال فتقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني فان
لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز
مطلقا عند مجاعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فانكان الجار موخرا نحو زيد في الدار وفي الحجرة عمرو وعمرو الحجرة فنقل
المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار متقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل
قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه قوله اجتمعت عنده اعني عند السامع وتحقيق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير فتقييد امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غير وه
ولو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لغوا اذ
التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فينبغي قوله في النسبة عن قوله او الشمول
بل في شموله لافراده فالاحتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوبا اليه بخلاف التقرير في النسبة فانه قبل ان

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه **قوله** ضرر الغفلة اى غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه **قوله** عن السامع متعلق بقوله لدفع **قوله** ظنه اى ظن السامع **قوله** بتكريره اللفظ الذى ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان المتكلم غلط به لابتكريره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك **قوله** نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لو لم يؤكد يبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز **قوله** واذا عرفت هذا اى ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع فى النسبة او الشمول لا ان كلواحد منها يقرر امر المتبوع امافى النسبة او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذى لابد فى الخدمة فاعلم كونه مانعا ايضا يتم امر الحد فنقول الى آخره **قوله** اخرج المصرح الى **قوله** هذا حاصل ماذكره المصرح فى شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه فى حواشى الرضى **قوله** فظاهر خروجها لانها لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظاهر واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازانى قدس سره فى الطول والنكتة فى ان قال المصرح فى التاكيد فللتقرير وفى البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر فيه من الشيئية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور ولا امافى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع قد يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ماقيل **قوله** فظاهر خروجها لكن فى اخراج بدل الكل نظر اذ صح بدل الكل الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لينافيه ليس على ماينبغى او تخصيص ان اخراج بدل الكل يحتاج الى ماذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال ايضا يحتاجان اليه **قوله** لكن لا فى النسبة اى لا يقرر امر متبوعه فى انه منسوب او منسوب اليه لا غيره مما يتعلق به نحو قولك عمرو فى قولك جاء ابو حفص عمرو لوضح متبوعه لرفعه الاشتباه لكن لا يقرر فى ان المنسوب اليه للمجئ هو ابو حفص لا غيره لان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على مادل عليه المتبوع وذلك لا يتاتى فى جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد **قوله** اى مكرر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم كون التاكيد اللفظى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو فى الغالب والا فاللفظى قد يطلق على غيره قال الشيخ الرضى التاكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو جاءنى زيد زيد او مستقرا نحو جاءنى زيد راكبا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث بيث من بيث الشراى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق من حول كتع اى قام الى آخر ماذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ماقال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون

كعين لبين او كنبيت بيت انتهى قوله ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجرى فى جميع الاسماء حتى الشكل
باجمع واخواته بانه لايجرى فيها التاكيد اللفظى وكذا لايشكل على التقدير الاول اذ المقصد ان النكرة المطلق لايختص بالاسماء
وكالتاكيد المصطلح لانه يجرى فى كل اسم قوله ويمكن استنباط مناسبات اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدى فظاهر انه
عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الرى فلان السيلان لايكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب
للمعنى التاكيدى لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الرى عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى
الشرب وهو مناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة مناسب
الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد قوله بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى
الثانى ومعنى فلكون الاول جزء من الثانى نحو قد صغت قلوبكما اى قلبكما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا يقينا نفسا زيد وعمرو قوله ولاحاجة
الى ذكر الافراد لان ذكره انكان ليدخل فيه الكلى فهو فاسد لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لايصح تاكيده بكل وجميع وانكان ليدخل
فيه الجمع فهو ايضا ليس بشئ لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل قوله ليبيان العوامل قليلا كانت كل بدون الاضافة يلى العوامل
كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظى اصلا قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ناقلا عن المصنف
رح ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او تبعا لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لانها مما استعملت على ضمير لان معناها افادة الشمول
والاحاطة فى اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيف الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم اللائم استعملوها بعد الا ان العامل فيه معنوى
لا يجر جها فى الصورة تماهى لفلانك يقال ان الامر كله بيدك لا يقال الامر كله بزيد فكانه اراد بالقلة العدم قوله على ما هو المشهور
احتراز عن قول آخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف
اجمعين مع ذكر ايها شئت ولم يجز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح فى الايضاح وفى المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت ابعيهما
وسمع اصبح جمع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاء فى القوم اكتعون قوله اى تقصد النسبة اليه بنسبتها نسبى التبوع قيل وضمائرهم من لفظ المتن ان
البدل مقصود مما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك فليس احمك فى جاءنى زيد اخوك مقصودا من جاء والحاصل ان البدل تابع فى قصد النسبة اليه من نسبة
النسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع
فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل
منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببها ان النسبة الى المتبوع توطئة
لرد المقصد الاصلى تحصيل بعد التوطئة والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وانكانت ظاهرة الا ان المقصد من النسبة الى التابع
فى جميع اقسام البدل نسب الشئ الى المتبوع بحسب انفسها وبحسب الحقيقة المقصد النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان
نسبة الجمى الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة
من ضمه اليه قوله اى لايكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود حال من ضمير المستتر فيه
اى البدل تابع مقصود متجاوزا من المتبوع وجعله ظرفا لنسب او حالا من ضميره المستتر فيه يفسد المعنى تامل قوله ثم بدا له
يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اى غير الاول فضمير الفاعل فى بدا راجع الى الراى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة

التفتازاني في شرح المفتاح **قوله** ليست نسبته بالنسبة اي الى احد وقوله من عدم القيام بيان لما وقوله مقصودة بالنسبة الى زيد اي بالقياس الى زيد ومقصودة تيقصد بالنسبة الى زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب لقوله اي يقصد نسبة القيام نسبة التي نسبة نسب الى المتبوع ان يقول وليس نسبة عدم القيام الى زيد مقصودا بنسبة الى احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الى ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف على قوله بدل الكل وليس معطوفا على الكل حتى يحتاج ان الاضافة في بدل الكل بمعنى من وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام فكيف يصح عطف الاشتمال على الكل مع ان الاول مجرد عن الثاني باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** اي بدل سبب غالبا اشارة الى ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل على المبدل منه او اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف على المظروف لكن هذا ليس مما يعتد عليه والمعتد عليه ما قيل سمي بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا له بوجه ما بحيث وقعت النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني تخصصا لما اجمل في الاول مبنيا له وما قيل سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وتتم الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك الحسن ومنه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظني انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك نقيسا لونك عن الشهر الحرام قتال فيه غير مفيد الا ان يكون عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر فان قلت فليحمل ما ذكره قدس سره على هذا قلت لا يجوز ان يحمل عبارة الشرح عليه لان الرد المذكور في شرح انما يجري في الاشتمال بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا في الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور متعين فيه كون المبدل منه مشتملا على البدل دلالة ايراد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل على المبدل منه وايراد نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه مثالا لاشتمال المبدل منه على البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا على البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنى المذكور اذ المنتفي في المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه على البدل بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور موجود فيه وايضا اشتمال البدل على المبدل منه في المثال الاول انما هو بمعنى اشتمال الظرف كذا في اشتمال المبدل منه على البدل ايضا بمعنى اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنى المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه انه موجود فيهما وعلى هذا فقوله غالبا احتراز عن نحو اعجبني زيد حسنه فمن قال بعد نقل ما ذكرنا من الوجه المعمول عليه في التسمية ينبغي ان يحمل كلام الشارح رح على التصور **قوله** وقال بعض المحققين يعني به السيد السند قدس سره **قوله** الظاهر انه الى قوله فالفرق ظاهر عبارة السيد قدس سره في حواشي الرضي **قال** نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب في بدل الاشتمال والبعض ضمير يرجع الى المبدل منه قال صاحب المغني السادس والسابع من الاشياء التي يحتاج الى الرابط بدل البعض والاشتمال اذا لم يطابقا الا بالضمير ملفوظا به نحو ضربوا وصوتوا كثيرهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه اي مقدرا نحو من استطاع اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ان خلت عن الضمير اي نادرة ولا تشترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو تلك مررت بثلثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل البعض من غير ضمير انتهى اقول اللازمة في قوله لو اتبع لكان صفة كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر ففي تقدير كون زيد وعمرو بدل البعض تقدير منهم كما قال به على تقدير القطع **قوله** اجمالا

اى الى ملابس ملابسا الى ملابسه فلا يكون نحو فضل الامير سيافته وبنى الوزير وكلاؤه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان يستغنى
هو عن المبدل منه معنى وفى المثالين يستفاد معنى اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافته والبانى وكيله فلا يجوز فيهما البدل
مطلقا قوله لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مقتضية لنسبة تلك متعلق بامن متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الرؤية الى دعد تلا
ايضا تامة معنيه تغير محتمة تلك شئ بالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر او الرؤية لا يفيد الا بتمام ويفيد اذا لوحظ نسبة النظر والرؤ
الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة فقد هما من بدل الاشتمال ليس بسديد وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فى توجيه كون المثالين
من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا و
كذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل ليس على
ما ينبغى لان ذلك لاقتضاء ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقهما بمعنى القمر والدرجة بل تعلقه بمعنى القمر والدرجة تام صحيح فتفيد بل الاقتضاء
انما هو لان القمر ليس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج وقد اجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار
بل المخاطب لعلم ان المتكلم قد غلط فى بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة
من صفات فقوله فيد خل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى اطلاق اللفظ كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثالان يدخل فيه نحو
ضربت زيدا اخلاسه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيده به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا اخلاسه يخرج المثالان قوله نحو
الزيدون لعيتهم اياهم اعلم ان الغاة اوردوا المثال بدال المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد
لرجوع الضمير ين الى شئ واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبه
فكذا هذا ترك الرضى هذا المثال واورد والمثال الذى اورده الشارح قدس سره الا ان يقال اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك
وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك فكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والاخلاف
بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون لعيتهم اياهم فلا فائدة فى تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب عن جانب الغاة بان بالثانى ان
ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطية لغيره ثم بدا له فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب
وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عند التكرار ان يكون مقررا شيئا آخر لا عند من يشترط قال صاحب المغنى
ويجوز فى البدل كون الثانى على اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثانى زيادة تبيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
يدعى الى كتابها فنصب كل الثانية فاهنا قد انفصل بها ذكر سبب البتة انتهى قوله واحوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى
اخيك بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده الغاة كان تاكيد اللفظيا لانه يكون كقولك لقيت زيدا زيدا ثم قل
اياه على البدل على قول من لم يقل يكون البدل من جملة اخرى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخرى والا فالجملة الواقعة خبرا
عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايقاع البدل وتعين
البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل تمام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرو اخاه انتهى قوله احترز به عن البدل فيه
ان البدل اليضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح بقرينة
لافية من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله ليوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رض اقسم بالله مع ان قول الاعرابي استقم يا ابا حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسما الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رض لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال بعيري نقب ودبر فقال عمر رض والله ليس لهما نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي الخان فحر يشير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت اورد في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ما ان بهما نقب ولا دبر في ظني لانه ليس بهما ذلك في الواقع ويحتمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويكون الثاني دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغني غناءها على اسلوب قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء قوله والا اي وان لم يجعل لمعنى صير بل بمعنى طرح وخلى فهو حال لان طرح وخلى له مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات وترك في الاصل بمعنى طرح وخلى له مفعول واحد فضمن معنى الصير مجرى مجرى افعال القلوب قوله ما دام به رمق ظرف لقوله لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير لان الانسان الطير لا يقربه في مدة حصول رمق له قوله وهذا الحال لفظ المبني عبارة الرضي بعينه قوله لكان تعريفا للمبني المجهول بالمعنى المجهول فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير اللام قيد به لان الامر باللام معرب والامر عند النحاة حقيقة في الامر باللام وبغير اللام على ما مر في صدر الكتاب قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادى المفرد المعرفة مبنيا بل المراد منها المناسبة قوله ولقد فصل صاحب المفصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلومة مشخصة فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول قوله اما بانتفائهما معا كخمسة عشر اذا ذكر على سبيل التعداد فانتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونهما غير مناسبين لمبنى الاصل قوله لمنع الخلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون بسبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء ان بسبب بنائه هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا مانع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازاني في حاشيتين للمفتاح والنكتة شبهة توارد الموثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء اذ المراد مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين خاق في قولهم غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبنى الاصل وعدم كونه غير مركب قيل هذه جهة لا يضر لان المقصد بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء للعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريانها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح به الشارح رح في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير قول

سبحت خبرا ولا المشبهتين بليس

بناءها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مالا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لا يرد ما قاله في قولهم وقع غير مركب من محل وهو ما قال الشارح المحقق الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على الشائع للمسمى الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق في قولهم غاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت **قوله** ايثار التقدم ما مفهومه وجودي مفهوم التركيب وجودي والمناسبة صدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس **قوله** اي القاب المبني فسر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والكسر والوقف ليس القابا للمبني فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيهه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعني بعد القاب حركات الاواخر والسكون القابا للمبني سامحه لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسنا لحسن غلامه **قوله** نحو من الرجل و من امرأ ومن زيد فان النون في الاول مكسور وفي الثاني مضموم وفي الثالث مساكن **قوله** لتصديره اي المصاحب الاصلي فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكما وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال الفاضل الهندي في جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في نعفعلان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد ودعي لمن جعل الاصوات اسما مبنية كالاسماء الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها وقال الرضي ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى في النفس وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شئ منها او الهجي او الذهاب او امر آخر فما قيل قول الشارح عطف على اسما الافعال اي على الافعال ولما كانت اسماء ايضا لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في انفسها اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهايم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس بموجه والخان من وجيه فتامل ولا تذهب عليك ان قول الفاضل الهندي مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف **قوله** لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك انتهى فانه يبني الجزء الاول منه واعرب الثاني مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان اعرابهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني فاقيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات التي لا نسبة بينها مبنية ايضا بالكلية جزئية نحو خمسة عشر واحد جزئية نحو بعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك ليس بموجه والخان من وجيه **قال** ما وضع لمستكمل خرج قول من سمع زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر من ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المناوى قبل النداء ولهذا يقول ليس
بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان ياء دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم هذا كلام الرضي
فاخراج زيد اذا اخبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للمخرج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يعني به
لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا اخبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا القول به هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما احرجه لا بقيد الحيثية مما لا يظهر
وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا
من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع لكونه لاحد الامور
الثلثة ولهذا اخذ القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم
ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فلا معنى للمخاطب الا ما يتوجه
اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطبة توجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف
انت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم
والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم بتكلم به وكما يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا
لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم
يتكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا فلا يبعد
ان يقال ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بواسطة
امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المصرح لان هذا المذهب
المتاخرين والمصرح من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات للمفهوم الكلي بشرط استعمالها في
جزئياته لا في المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ويستعملان فيه قال
الغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكانه متقدم من حيث المعنى فان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ المراد
انما هو في المتقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا على ما عرفت
قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان لك لاسكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لما في ضربن قوله المتسببين تقدير المتعلق الى واو لها بدل من الضمير المستتر في المتسببين
الراجع الى ضربن وضربن بدل البعض من الكل لانه ابدل كلا واحدا من اولها وثانيهما على حدة ولو قال كلاهما لكان بدل
الكل من الكل قيل اشار بقوله المتسببين الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه
بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس ثمة شيء وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فيكون

ذكر الى في مثله ليوافق سبب نزول الكلام عنه قوله هو ان قال الشيخ الرضي المضمر عند البصريين ان واصلها انا وكان انا عندهم ضمير صالح لضمير المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة كما انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا المخاطبين تاء وحرفية بعدان كالاسمية في اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ادغموها بان يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فاراد والاستقلالها لفظا ليصير منفصلة فجعلوا اياها فالضمائر هي التي يلي اياها وايا حاملها هذا كلامه فاراد من قوله اجماعا اجماع البصريين على ما هو الظاهر من كلام الشيخ الرضي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء في انت بل قال في اياك ان الكاف هو الضمير واياه عماده قال صاحب المنهل ليس نقل الاتفاق في هذا المحل يصح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع للاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي فتحت ولكنها كثرت بان لحقته جماعة من اللغة تحته فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ قلما اكثر حكم الكل قوله وفي اياي اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضي اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها كقولهم اياه وايا التراب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاها واوا وياءا وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللواحق بايا واياه حاملة اياه ليصيرا منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب انتهى قوله فاكتفوا بلفظ الفعل اذ الفعل لا بد من فاعل فاذا لم يكن فاعل ظاهر علم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاعل كما يدل ما بقي من الكلمة المشهورة على ما الباقي منها فقوله كما يحذف نظير يجامع ان في كل شيء يدل على شيء فما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف في حيز المنع قوله اذا لم يكن مسندا الى الفاظ المقصود من ذكر التقييد في المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيما ليس لازما يعلم من ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الفاظ الا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد قوله سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا فوق الواحد احاد الامر من مستدرك قال وفي الصفة مطلقا حال عن قوله في الصفة فان قلت فكيف يصح التذكير قلت لان الصفة في الاصل مصدر وفي مثناه يجوز اعتبار الحالة الاصلية ويجوز اعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم وامرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل او قوله سواء كان

مفردا او مثنى اى الصفة فما قيل مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسما فاعل والاوجب ان يقال مطلقة دون الضمير المرجع
كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح ح
قوله سواء كان اسم الفاعل الملازمة الاولى ممنوعة ولسنا ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ سواء كانت الصفة فيه تفكيك للنظم بلا ضرورة والتاء
التانيث ممنوعة ايضا وقوله لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوع كانت بالتانيث والثانى بالتذكير فهو اشارة الى جواز الامرين
صرح به الشيخ الرضى على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب **قوله** ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضمير ين وقوله
فهاى الالف والنون يقال ولو كانتا ضميرين **قوله** لا يتغير الاول لما تغيرت اذ المتعارف فى جواب لما هو الماضى ووقوع
المضارع فى جواب لما تحليل وصل الى حد الشذوذ **قوله** فى الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع **قوله** او بالفصل
اى فصل الضمير عن عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى امر تحته جزئيات كثيرة منه ما فصل عن عامله
للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاءنى زيد وانت ومنه ما وقع
بعد الا ومعنى الا ومنه ما جاءنى الا انت ما جاءنى الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون ثانى
مفعولى علمت او اعطيت والتعاله يوجب المناسبة بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك
واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ولا
الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول هذا ما ذكره الشيخ اقول نحن نكون بعض ما ذكر من ذلك الباب نظر
فثالثها ومنه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والجهل نحو ما قائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب
او غائب صرح به صاحب المغنى قال لانحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام
اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو ما قائم انت فليس على ما ينبغى على ان هذا لا يرد على المصلان الصفة فى المثال ليست
ليس عاملا فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة جزء صرح به صاحب المغنى لان استتار الفاعل فى الصفة واجب عنده
بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفيين ايضا **قوله** الواقع لغرض قد متعلق بالجار والكان يصح تعلقه بالفصل بتاويله
بمزالة المعنى ولذا قدم معرفا **قوله** لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيدا انا فان الغرض
وهو الاهتمام بشان المفعول والكان يحصل به الا انه ليس متعينا له لحصوله بتقديم المفعول على الفعل **قال** صفة جرت المراد
بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفتا وجزء **قوله** يعلم انه مرجعه الصواب علم **قوله** والا اى وان لم يكن مرجعه ما هو خلاف
الظاهر لا حاجة اليه اى الى الانفصال وبهذا ظهر ما ذكره الشيخ الرضى ان اتفق ما جرى عليه الصفة وما هو له فى الافراد وفرعيه
اى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه اى التانيث فان اتفقا فى الغيبة الغ فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفته ولا يرتفع
ذلك اللبس بالايتان بالمنفصل نحو زيد عم وضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما او يضربانهما هما هذا
كلامه ووجه الرد ظاهر لان الضمير المنفصل الذى هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذى هو خلاف الظاهر فيرتفع اللبس
والالصار العدول من المتصل الى المنفصل لا لفائدة بل صار لغوا ثم قال وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهندانا ضربتنى او تضربنى

الاتى غائبة للمضارع وجمع المخاطب وفى غائبة مع المثنى المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك حاشا فانهند ان تضربانها
والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل وتبرز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع الاختلاف المذكور
وتبرز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربانها نحن والزيدون ضاربوها نحن وتقول فى المونث انا هند
ضاربتها انا فلا رفع اللبس بالاتيان بالمنفصل فى هذه الصورة قط والاتيان به عند البصريين فى صورة الصفة المشبهة يعنى
اذا كان ليس وتبرز بالضمير واذا كان ولم يبرز واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير المتبس ولم
يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها فى كل
موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له غيبته وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول فى هذا الاختلاف فى رفع اللبس نحو قولك
انا زيد ضاربه بالمار يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذا لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربى فلم لم يكتفوا فى رفع اللبس بهذا الضمير
قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فى الجملة ورفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه هذا كلام

قوله واما الفعل فقد اتفقوا اه وقع فى اكثر كتب النحو انه يجب انفصال الضمير فى الفعل عند اللبس لا يجب عند عدم اللبس بخلاف
الصفة فانه يجب فيه انفصال الضمير على التقديرين وقد عرفت ان الصورة التى قال الشيخ الرضى بعدم رفع اللبس فيها بالانفصال
فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فيها بالانفصال قوله والا لكان اى وان لم يكن هى فاعلا بل تاكيدا لكان هذا المثال
واضرابه فى صورة الفصل لغرض التاكيد ثم يصح جعله مثالا لكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له قوله لكنه تاكيد للازم
لا فاعل فيكون من باب الفصل لغرض وهو التاكيد قال الشيخ الرضى ومثله اى مثل الضمير الذى فصل عن فاعله لغرض لا يتم
الا بالفصل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هى له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما فى اسكن انت وزوجك
وذلك لانك تقول مطوا انحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان والهندان ضاربانهما وقد عرفت ضعف نحو جاءنى رجال
قاعدون فلعانه وقال الزمخشرى بل تقول ضاربهم نحن وضاربانهما نحن فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل انتى معنى لو كان الضمير
المنفصل فاعلا للصفة لما لحق الواو والالف فى الصفة اذ حكم الفعل فكما لا يفرد الفعل عند تثنية الفاعل او جمعه كذلك الصفة
يفرد فعلى هذا وجمع علم انه تاكيد للمستكن فهو حما انفصل الضمير فيه لغرض والغرض فيه التاكيد قوله بدليل نحو الزيدون ضاربوهم
نحن يتعلق بقوله تاكيد لازم يعنى الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هى له تاكيد لا فاعل بدليل وفيه انه كيف يكون
ما فيه الضمير تاكيدا للمانع عن جعله فاعلا ودليل على كون البارز تاكيدا فيما ليس فيه مانع عن كونه فاعلا فما يكون فيه مانع عن كونه
فاعلا كيف يكون من قبيل الفصل لغرض التاكيد وما ليس فيه مانع كيف يكون من قبيل كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له
قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل فى الاصل او فاعل بحسب المعنى كالمفعول
الاول من باب اعطيت واجيب بان الترجيح بالفاعل ترجيح فى المعنى لا فى اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار اللفظ
انتهى وانت خبير بان هذا الترجيح معتبر عند النحاة كيف وقد قال الشيخ الرضى والانفصال فى باب علمت اولى منه فى باب
اعطيت لان المفعول الاول فاعل من حيث المعنى فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعول علمت بعد رائحة المبتدا والخبر
الذين فيهما الانفصال فلا معنى لتزييفه قوله حكى سيبويه عن النحاة تجويز الانفصال قال انما هى شئ قاسوه وهو يحكيه العرب

بحث فى تحقيق لام التعريف

فوضعوا الحرف غير موضعها قوله كما تقول ما انا كانت وهذا كقوله في عساى ويريد بها ان نيابة ضمير عن ضمير مخالفة في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل بشرط شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار هذا كلام المغني قوله ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفضولا لذلك المتعلق لابتدا قال صاحب المغني مستثنى من قولنا لا بد للحرف الجر من متعلق ستة لمور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام لتقويته له وتوكيدا ولم يدخل لربط الثاني بالاول في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا الثالث لولا في قول لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا الرابع رب في نحو رب رجل صالح تقيتا ولقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته وليقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور ومثلوا له بانه اذا دخل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار والا كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف واحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الجر ونحوه يدل على الاستقرار السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا اخفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الاكل في ذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يرجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغييرات فمنع ضميرا ويرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا هو من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما المنع والاشتغال قوله التي هي حرف الجر هي كسرة في آخر الكلمة غير هاء ضمير لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والبناء فرعا له رجوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر قال ويختار في ليت قال الشيخ الرضي المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه قوله من ان وقد وقط قال الجوهري ان الاثبات فيهما هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال صيغة مرفوع منفصل فتمنع زيدا باه الفاضل وانت اباك العالم وانما انك ايك الفاضل فجائز على البدل عنه البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ما حصل عليه وتغاير مفهوميهما وهو منتف هنا لامكان الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه ضمير افبعضهم ذهبوا الى انه اسم وبعضهم ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تصح على المذهبين اذ صيغة مرفوع يصدق على التقديرين وهو لم الستة قوله واما ما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منه انه ليس بضمير فليس مشتركا بين الجميع وامر استقف فوني غير المنع قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله متوسط لا بقوله ليسبى والوجه ما قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اى فى المعرفة لانه الصل للصفتية بخلاف ما اذا كان الجزء نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كان نكرة فالجزء النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغى ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس يقتضى ذلك الا انه ثبت الادخال بين معرفتين ثانيها فات الاسم او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل قوله اذ افراد اة فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عنده حرف قال الشارح الرضى الاظهر عند البصريين انه اسم مبنى لا محل له ولهذا قال الخليل واسيبويه بنظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استكار فخلو الاسم عن الاعراب افظا ومحلا وقال صاحب المغنى زعم البصريون انه لا محل له ثم قال الكوفيون انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فمن يراها غير معمولة تشبيها ان الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله نصب ما بعده وقال الفراء نصب ما قبله ومحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى بين معمولى ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد بالمنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت وبه يعلم ان الضمير لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نر اسما تتبع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب بجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم اصطلاحات النحاة كالفاصل والمبتدأ وغيرهما اشار الى توجيهه بقوله اى يستعمله اى العرب يستعمل ضمير الفصل بحيث اى بطريق ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده فى مقام يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباب ظننت وما الحجازية وعليه ما نقل فى غير السعة ولكنهم هم الظالمون وان تركب انا اقل بالرفع قوله واما ان تنظر الى قوله غير معهود هذا ما ذكر فى الحواشى العندية جوابا عما قبل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول وتقدم الجملة قوله ولا يبعد ان يقال اه توجيه آخر لما يراد لفظ قبل قوله معنى الكلام اى معنى قوله وتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجح فليس بداخل فى مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الانتقاض الذى ذكره بقوله انتقض القاعدة لانه جعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجح بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه بهذا التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هى الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فحق ما قيل هذا وجه وجيه قوله وذلك كسب المفهوم اعم اى وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام فى بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يتصور لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان تتقدم الجملة او المفرد فخصص بان يقع وتتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله واليضا يلزم استدراك قوله ليفيد بالجملة بعده لو كان قوله ليسبى ضمير الشان والقصة داخلا فى بيان القاعدة او يخرج به ما يخرج بقوله ليفيد الجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا انت خبير بان المقصود

من التقييد في بيان الضوابط والتعريفات شرح الضوابط والمناسبات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات
ما يصح به الاحتراز عن جميع التحرزات قوله فعلى هذا اي خبنا وعلى قوله قدس سره وانظر ان قوله وبسبي غير الشان والقصة مقترنة بيان
للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة قوله على ما ذكرنا من قوله يقع متقدما من غير سبق مرجع قوله لنقض القاعدة بقولنا لو كان هذا
القول موجودا استعلاني في كلام العرب والا فلا نقض بالعرضيات قوله فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكونه بمجرد ان اراد اعادة
عليه لم يجز حذفه ولو مع القرينة فضلا انه كيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة ان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق
ليس بسديد قوله على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف للدلالة
من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه ايضا الحكم بالضعف غير سديد قوله
بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الجر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ والعائد الا مع القرينة
الدالة عليه قوله لان الجر كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس في الجر لاستقلاله احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه و
فيه ان استقلاله قرينة خاصة لا بد له على استقلاله مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما ما يلق فيها جاذرا وظبيا
الجر فيه مستقل مع انه على الحذف فيه دليل وهو ان نوسخ المبتدأ لا تدخل على كلام المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعف صيرورته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قولك ان من يدخل الكنيسة وذلك الدليل ان نوسخ المبتدأ لا تدخل على كلام المجازاة
انت غير بانه لا وجه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله
مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي لكد وان المكسورة بامر المخاطب لكرة وان فكيف يكون
المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيهة بالماضي الذي لا يسبقه اعراب اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيهة بامر المخاطب وهو يكون
معربا اذا استعمل باللام نحو بذلك فلتفرحوا قوله اي اسماء وضع كل واحد منها اشارة الى ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كل واحد قوله
اي لمعنى مشار اليه تقدير الموصوف قوله مشار اليه واشار الى ان الاشارة المأخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية
فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصرح بامعناه انه ليس جميع اسماء الاشارة بقوله لما وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء
الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب
ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود والذي هو العلم
حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي واعلم ان مراد السؤال بان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم
من توقف الحدود على الحدود على كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الحد ضرورية او مكتسبة
بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء الحد ودليل قيده له مع استغنائه عن الحد وما ذكره العلامة
رح انما تجدي اذا حد الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي قوله وهي اي اسماء الاشارة ذا
قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الاماالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلام

ايضا يا واصله ذيى بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا واما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يدودم ثم قلبت العين الفا لعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مُرْتَوٍ خان قلت ففعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا لكثرة وكثر المحذوف اللام كيدودم وهذوذ ونحوها وقيل اصله ذَوَيَ لان باب طويت اكثر من باب حسبت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والالف تمنعه واما ان تقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حسبت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا والمعنى اسما الاشارة ينسب اليهما مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله فاعلا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونها للمثنى المذكر وقوله اى للمثنى المونث فما قيل اى ليكون ضمير شناءة اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس بموجه وان كان من وجيه لمخالفة القولين للشارح قدس سره وقوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ته بمعنى نعم وهذا ان مبتدا ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ته محذوف اى انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يحمل الآية عليهما اما الاول فلان محيى ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدا واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء وبانها داخلة على مبتدا محذوف اى لهما لساحران وبانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا وبضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان الموضع لتقوية الكلام لا يناسب الحذف والمسموع من حذفه شاذ والاولى في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستعملوه لورود في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والتغيير يشكل دخول علامة هذا كلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لما اجتمع في هذا التركيب الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو ايضا ليس بشيء **قال** تا تقلب ذال ذا تاء **قال** وذي تقلب الف ذا ياء وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وفي تقلب الالف يا اى الف تايا حال الوصل بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء والياء علامة التانيث بل تقول تخصيص ابدالها بالمونث دون المذكر لا يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاءهما ليست علامة التانيث **قال** وته وذه تقلب الالف اى الف تا وذا **قوله** اليا اى ياتي وذي قال الشيخ الرضي وذه تقلب ياء ذي ها، ويصل ذلك ان تقلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته تقلب الذال تاء **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء التي حوضت هي والهاء من الالف بهاء اى بالهاء التي في ذه وته بكسر الهاء فهاتي بها ضمير يرجع الى الهاء او بمسمى بذه اسم **قال** ولاثنى اى لا يرد على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية صيغة مبنيا على الوحد بل كل واحد منها صيغة مستانفة للرفع والنصب والجر وقيل لان المعرف لاثنى الا اذا نكر ولانه اسم الاشارة انتهى فيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في غير المسمع

قوله يكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر

قوله يعني به على آه يشير الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يقتضي ان يتصل بالآخر لان الظاهر بيان لمعناه الحقيقي قوله لامتناع ووقوع الظاهر موقعها قيل فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انا سلم اجلب امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لم لم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقد وجد في ضمير افعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو لاسناد اليه قيل وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقيا بل متلفظ حكمي بجريان احكام اللفظ عليه لكنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد وايضا قائم هو مقام اللفظ فما المانع ان يقوم مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تاسيث لتذكير نيزا هو هي حروف الخطاب والحرف تذكر وتونث

قوله ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل اي تنزيل البعيد منزلة القريب واستعمال ما هو للقريب فيه او جعل القريب بمنزلة البعيد وبالعكس ما هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتخاذ الفرق المذكور مذهبا قوله حال كون ها بين الاخرين في الحرفية هي حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالعلمية فيكونان قائمين مقامي وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ذا حقين يجوز التقديم وفيما نحن فيه لك على ما ذكر فيما وايضا المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تاخر عن المبتدا فيجوز عندهم زيد قائما في الدار واما قائما زيد في الدار فيمتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخرة عن المبتدا قوله مشددة وتين التشديد بدل من اللام في ذلك وتانك عند المبرد كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير انك فتقلب اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ياء كما لا يقال هذالك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من التشديد والتخفيف في القرب والبعد والنحاة وحوا بينهما بهذا لفظ الشيخ الرضي قوله لا يجدان تجيل ذلك اي لفظ ذلك في قوله مثل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله فالقريب وذلك البعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشارح الرضي لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه او لا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارب زيدا ضربا بليغا فانهى ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غالبا يجوز في هذه الصور على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وبالنهي هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والمكان غالبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى ما قيل بقي هنا ان كلمة ذلك هنا ك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس على ما ينبغي

قوله خاصة يعني ان هذه الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يجب هنا المشددة الكاف ولا يصح ثم قولك ثمك خطأ وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى فقط قوله من الافعال

انما نقضته بناء على انها غير محصورة فمعنى تم جزءا تاما كما تقول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قوله
والمراد بالجزء التام آه جواب عما قيل الجزء وان كان عاما يشمل المفصلة ايضا لان المراد بالجزء التام لان معنى لا تتم جزءا الا صيرته جزءا تاما وهو المتباد
منه الركن ولذا قال الرضي يعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون
مفصلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد والظاهر ان الموصول اذا لم يكن
مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلة وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب
هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لاحظ لها من الاعراب وهو تكلف
بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب
الخبرية على قائم مما بالهم لم يقولوا مثل ذلك في الموصول والصلة قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي ووجوب حمل الالفاظ
على المتبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت والبناء قدس سره وجه قوله في القرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفائدة التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا يخفى ان
المتبادر معناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بما يجيء من قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما ثبت ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد
فلا باس بان يقع قيدا لاجل الشرح للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشيء وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط
قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوي فلا يصدق
على اسم الشرط نحو من يضرب اضرب به لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة
وعائد ولا شك ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط
مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون
الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي
لاجل وقف النقض من الشرطية فما قيل على قوله قدس سره وقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد بنحو الذي
ليس على ما ينبغي قال وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما القريبة وكون الموصول مبنيا لازم
او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضي
الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من
تقديرها فعلا كاللام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد فيها
من الاسناد الاصلي والاسناد الاصلي عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ او اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها
ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة تكون بينهما بمعنى الفعل فهو في انظار الخان اسناد الصفة الى فاعلها الا اذا في الحقيقة
ومن حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل قوله مفردا صورة اي ليس بجملة صورة تكون الاسناد من حيث الصورة ليس

الى المبتدا ولا اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** عاملا مفعولا له لقوله فجعلت **قوله** بالحقيقة لان اللام فى الحقيقة اسم موصول وهو يقتضى كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة بمعنى قوله واشبه لان اللام تشبه اللام الوقتية واللام الوقتية انما تدخل على الظرف فهذا الشبه يقتضى كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة **قال** رضى اى الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول هولان المرجع المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فغاية الخبر اولى والخبر جاءت الموصولات فكما ان تانيث الضمير باعتبار الخبر لك مرجعه ايضا باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السياق **قال** يجوز حذفه فى غير صلة الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فيهما والمخالف مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها **قوله** اذا لم يمنع مانع ومن الموانع كون العائد المفعول ضمير منفصلا بعد الا نحو ما جاءنى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل **قوله** والا اذا كان فاعلا اشارة الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الجزء الفعلى يوجب قصر الجزء الفعلى على المبتدا فيفيد ان جواز الحذف مقصور على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدا يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرط ان يكونا فى صلة اى لاستطالة فى نفس الموصول وان تطول الصلة وان يكون فى الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله لطالت الصلة بالعطف عليهما والعائد المجرور ايضا يجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيدا اى ضاربه او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا وصف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقولهم النجدة اما مرنا اى امر نا به فتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت اى مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما نحو مررت بزيد الذى مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافى بالقياس الى الفاعل تحقيقى بالنسبة الى كل ما عداه فجواز الحذف مقصور على العائد المفعول بمعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وانكان يحذف ضمير المبتدا والضمير المجرور غالبا لان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو فى اللفظ واما فى المعنى فليس بقيد ولو سلم فالكلام انما هو فى حذف العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو فى حذف العائد المفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدا والعائد المجرور فليس على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما فى المرفوع فما عرفت واما فى المجرور فكما قال الشيخ الرضى ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والجوزة استطالة الصلة فاتصل لا فائدة فى تخصيص المفعول بالذكر مع ان عنصر ايضا يجوز حذفه ليس بموجب وانكان من وجيه **قوله** اى اذا اردت ان تخبر اولا بالمادة لان تصدير الذهنى انما هو عند ارادة الاخبار لا بعد الاخبار **قال** صدرتها ليفيد كون التصدير لازما للاخبار فيكون من الموضع الذى يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر اى انهم لم يذكروه فاما ان ليقتصر على ما يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما اقتصروا عليه اظهارا واراده والتصدير على ما هو الاصل فى المبتدا وحبروه بالملزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم **قوله** فى موضع الحال عنه اطلاق الخبر عنه على زيد فى ضربته زيدا مجاز باعتبار ما يؤول فى الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابتا له الا فى الجملة الاولى

بل في الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحي او اللغوي فاقيل اي الذات الذي اخبر عنه باستغانته الذي المعلوم لا على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار مايؤل ليس لوجه وانكان من وجيه **قال** واخرته اي المخبر عنه عن الضمير الظ من مقابلة واخرته لقوله صدرتها انه مقابل للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم الظ ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا يتخلل لا بين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فاقيل اعتبر التاخير عن الضمير لان الواجب التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تصدير الذي كما قيل الظ اعتباره مقابلا للتصدير لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز ليس لوجه وانكان من وجيه **قوله** فرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج عنه **قوله** كحل العقال بكسر العين حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام **قوله** نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي ولا اعرف نحوها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باي معجب لك **قوله** قيل اي يقع صفة اتفاقا قال الشارح الرضي واي يقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصرح به ثم اجاب بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت **قوله** فابتدأ وانكان نكرة وما بعده خبره وانكان معرفة لان ذلك جاء في الجملة الانشائية ولم يجئ في الخبرية الا في الموضعين وهذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس **قوله** معللة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل قال الشارح الرضي لا تقل ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا بكسرهما بل بهما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى **قوله** وهو انسب ان يعتبر عنه بالمضارع الحالي فيه ان تضجرت وتوجعت الانشائيين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالي **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي قال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهة كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالها **قوله** وبكسرها قال الشيخ الرضي اما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالياء والتاء **قوله** لا يتصرف نصرهنا ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** لشيء خبر ليس **قوله** اذا الفجائية اي الخالص **قوله** فاتفقوا على ادغامهم الفعل من الرباعي لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي الا نادرا او فاجأ من الرباعي وهو قارا اي صوت من التصويت وعرعارا مي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان ليس بفعال بل بفعلال **قوله** اي جعلها اسما يعني كان المناسب مبنيان الا انه اوفد بتاويل كلواحد **قوله** ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه ماخوذ منه اي من ذلك النوع بان يكون فردا منه او حاصلا منه فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة تتمتها ليست اسماء بل لفظام كبا من سمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله **قوله** علما للاعيان قيل حال من مفهوم مبني في الجار معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل من قوله مبني ومعرب لزم تعاور العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذه الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع انتهى يعني

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاصطلاح غير مضر فتامل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور في قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وهي **قوله** قيل قائله الفاضل السندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا لحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا عن الالحاق فغير ظاهر واما ما قيل المتعلق بالغير كالمتكلم تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة ومالم يتعلق بالغير كوعي المتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى المركب مع الغير معربا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا فليس بشيء وان كون الصوت لتفهيم الغير كما ان المركب ايضا لتفهيم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان المبنيات من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم بعضها بعضا ليس بموجه والحكم من وجيه **قوله** اي المركبات المعدودة تشير الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا لمحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره معرفا وجعل اللام للجنس بمطلقه الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب ولعلبك الثاني فيها معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يقبل كمعديكرب فان عرف العلمية يبقى في الاحوال ساكنا ويجر ح ماله مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باعتبار الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما قيل المراد بالمعدود من المبني احم من المعدود بنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الله الرضي للاطلب في الحد العموم وانما الاطلب فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل فلا عتد زعند الشارح قدس سره في بحث التوابع ثم الظاهر والمتبادر ان المحدود هو الاسم المبني لا الاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس محتاجا اليه كما في سائر المحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود اخص من الاسم المبني الا ترى ان لعلبك معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى والاليق في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت فيها الى القوانين **قوله** لانه في الحال مما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين يسمى اثنين الا ان النسبة بينهما في الحال ولما قبل التركيب هذا اولى منه قول الرضي قبل العلمية بخمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشارح الرضي خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة

مادی نسبة عطف وغیره قوله نسبة العطف الاولی نسبة العطف اوغیره کما اشار الیه فیما بعد بقوله حرف عطف اوغیره قوله اصعب
وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة لان طریق التعیین غیر متصور حتی
یقال تعیین النسبة علی وجه یخرج نحو خمسة عشر لیس بمتعذر ولا بمتعسر علی ما یستفاد من کلامه لامکان تعیینه بنسبة غیر العطف
فان قلت قول الشارح قدس سره والاحسن ان یقال آه ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلت معنی کلامه
ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کحرف الباقی فی عبد الله فانه یشعر بالنسبة
الاضافیة ونصب فی تابط شرا فانه یشیر الی النسبة التعلیقیة اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بها کخمسة عشر فانه لمجرد زید فی عدم
الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس ما قبل الترکیب نسبة مفهومة من
ظاهر اللفظ بعد الترکیب نحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرة المنفیة قوله من خرط القتاد خرط الورق
حته من اعلاه الی اسفله والقتاد شجر له شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالته والمعنی اصعب من ازالة الورق
من شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید قوله لانه لا یراد حادی وعشرون الحادی معناه واحد من متعدد فلا معنی
لعطف العشرین علیه ولو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشرون والمعنی لیس علیه ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة وکذا لیس معنی ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة بل المعنی الواحد من الثلثة والعشرة قوله مظنة الالتباس اذ
لا یعلم انه ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثانی کل واحد من ثلثة عشر او ثالث وفی اخذ صیغة الفاعل من کل واحد من الجزئین
یلزم خلاف المقصود اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدلان علی مفردین وهو ضد المقصود قوله باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی تلک الصورة وهو معطوف من حیث المعنی
علی العدد المشتق ذلک الفاعل منه فهو عدد معطوف علی عدد لا متعدد علی متعدد ولا واحد علی متعدد لاستحالة التسویة فیما قلنا المعطوف
بحرف فلم کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر فاصل قولک جاءنی ثالث عشر جاءنی واحد من ثلثة عشرة فعشر معطوف
علی ثلثة لا علی واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثة ثم عطف عشر علی ظاهر هذا القائم مقام المجموع قوله و
یعرب الاول عند الجمهور وقال ابن درستویه هو مبنی کسائر اخواته قوله ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا اذ لو کان مبنیا
فالاشهر ابقاؤه والجر الاخیر علی بنائه مراعاة للاصل ویجوز اعرابه اعراب ما لا ینصرف وقد یجوز ایضا علی قلة اضافة صدر المرکب
الی الاخیر تشبیها له بالمضاف والمضاف الیه تشبیها لفظیا قوله ولا کل ما یکنی به اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان
جمیع الکنایات لیست بمبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد
منها قسمین معربا ومبنیا قوله ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبة الارادة الی هذا البعض والی ذلک
البعض علی السواء فلا یجوز ارادة هذا البعض دون الآخر لکن یجوز ارادة البعض الآخر منه ولیس المراد به جمیع الابعاض حتی یقال
لا فرق بینه وبین کل ما یکنی به والصواب ولا البعض مبهم وکان السهو من الناسخ قوله لکونها موضوعة وضع الحرف فان
الحرف کأم مثلا ثنائیة لکل کم ثنائیة وفی کون هذه المناسبة من المناسبة المذکورة فی اول المبنیات مناقشة قوله او غیره
مجرور معطوف علی یوم السبت وهو الظاهر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قوله نحو خرجت فانه یحکی المعنی

كيت وكيت وهو والكناية غيرها الا انه افيد قوله لان كل منهما كلمة واقعة الخ اى ان وجه البناء مناسبة بين الاصل والفرع غير مركب وهذا الوجه ليس منها قوله لكان تحكما لان كل من الطرفين مساو للآخر فى الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر حكم بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانها لايشاركانه فى الوسطية فكونه وسطا مرجح قوله جوز الزمخشرى الخ عبارته السيد السند فى حواشيه على الرضى والمقصد منه رد قول الرضى لم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازانى فى المطول بقوله تعسف بنى اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل بين كم الجرية ومميزها بالفعل متعدد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدى نحو قوله تعم كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل كحال كم الجرية فى جميع ما ذكرنا وقوله قبيل قوله واما مميز الاستفهامية ولا يجر جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بنيانك وبكم رجل مررت والجر تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور من مقدرة يجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فما قيل ومما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر الى ما ذكره ليس على ما ينبغى قوله يدل على انشاء التكثير ولا ينافى ذلك كون ما دخل عليه كلا ما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبته غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندى فهو تجويز باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبرى محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم قوله لكان اوفق يشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان تانيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يؤول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضى قوله كلاهما اى كم الاستفهامى وكم الجرى قوله اى كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبنى على تاويل كلاهما بكل واحد والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظ اذ لفظه مفرد قوله غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل شاغلا به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضى ينتقض بقولك كم جارك فان جارك مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب ضميره ومع كون كم مرفوع المحل مبتدا انتهى يعنى يصدق عليه ان بعده فعلا غير مشتغل عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث قال يعنى اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم ينصب الضمير الراجع اليه كما فى نحو كم رجلا ضربته او ينصب متعلق ذلك الضمير كما فى نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اى على حسب اقتضائه فكيف قال بالانتقاض قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل فى كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او مصدر فلا حاجة الى ان يقع معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضى قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا اليد خل والفاضل الهندى ادخله فى قوله والامر فوقع بجملة على الامكان العام المفيد بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ولم يقل بالشارح لان القول بالوجوب

في نحو رجلا ضربت غير صحيح لان الرضي قال ويجوز ان يجعل كم منه مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة يعود على ضعف وكان الفاضل رأى ان الجواز الضعيف كلا جواز فقال بالوجوب **قال** ان لم يكن يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم درهما ملكت فالاولى فيه ان يكون خبر الكون نكرة وما بعده معرفة **قوله** اعمال الكاف فيه لان التقدير كم يوما كائن سفرك **قوله** بمعنى انه يعني تحقق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا تحقق في كل واحد **قوله** فمن وما يقع مفعولا به نحو من تضيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا تقع غيرهما من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تمييز كم عمة ثلثة اوجه ان الاوجه الثلثة تجارية في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير الرفع لا يكون تمييزا قال اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير هذا عن قوله وقد يحذف ليكون الفرع بعد الاصل **قوله** خلافا يحمل الا الوجه الاخير وهو ان يعتبر الا الوجه الثلثة في التمييز وهو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه ذهل اي غفل **قوله** فارتفاع عمة على الابتداء جزاء للقوله واذا حذفت المميز **قوله** رفعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وقد عاد الامر صفة لعمة **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر لان المسؤول والمخبر به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد فالفرق غير ظاهر لان المسؤول والمخبر به في كلا المعنيين العدد الا ان الملحوظ بالذات في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود الذكوري بقاده بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض **قال** ما اي ظرف جعل بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ولك ان تبقيه على عمومه فيدخل في الظروف ما اجري مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجري مجراه لكنه يشكل بقوله منها اذ كلمة من للتبعيض فيكون التقدير من بعد الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما اجري مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي منها وعما الحق بها ما قطع **قوله** فانه اي الظرف عند نسيانه اي نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** كحروب بعد اي متاخرا كان خبرا من قبل متقدما **قوله** ضرن غايات اذا لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا نفس عوضه كما مذكور ولذا لم يسم كل بعض غايتين ولم يبنيا اذا المضاف اليه كانه ثابت لنفس بدله وهو التنوين فان قلت لم لم يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صرن مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف او عادمة وعدم التصرف مناسب البناء او معناه عدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت ظهور الاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج قلت فلم بني حيث وادوا ذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مضمون تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف **قوله** وراء وامام واسفل ودون واول ومن عل وحلو **قوله** ولا يقاس عليها ما بمعناها من يمين وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية فمعنى كنت قبلا قبل اليوم كان اعني وتلك اللام من قبل ومن بعد من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** فمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين ما اعرب وما بني لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه ومعنى القراءة الشاذة بنصب الامر من قبل ومن بعد بالتنوين متقدما ومتاخرا ان من زائدة فان قلت **قوله** فمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير فمعنى

سكنت للوقف بهذا التفسير قوله الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشئ لا يخص ذاتا دون ذات قوله لما فيها للونها جاءت
غير محكوة لكون المقبل قبل الى ما لا نهاية وكذا غيره قوله فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل قال الشيخ الرضي وبعضهم يرفع سهيلا
على انه مبتدأ محذوف الخبر اى سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل قوله مفعول ترى فان قلت كيف يكون
مفعولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفيته غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضي قوله اى لكون معنى الشرط فيها قيل الاولى ان
يقوله ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه المصرح عليه بقوله فيها معنى الشرط انتهى يعني ان اختيار لا يترتب على كون
معنى الشرط فيها اذ الكون يصدق على ما يكون متاصلا فيه ح يجب بعده الفعل فلا يترتب الاختيار من التقييد لكونها
غير قوية فيه اقول قول المصرح فيها معنى الشرط ان كان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها واما غير متاصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة لان قوله فيها معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متاصلة فيه بل وضعه كشئ آخر
يحفظ معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيها يدل عليه ويجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المصنف فيها معنى الشرط يدل
على ضعف معنى الشرط فيها مرتين احدهما عرفت والثانية والمعد اشارة الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله فيها معنى الشرط والا
لم يدل عليه يطل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضي لعدم عراقة اذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها آية
بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من كون هم في الآيتين
تاكيد للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجئ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها قوله فجاءة
بالضم والمد مثل انا قيده بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة بمعنى اخذه بغتته قوله والا لم يتبين اذ ظرفية وذا لا يجوز
لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشيخ قدس سره في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا يقوم زيد اذا يقصدني عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو قال الشيخ الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب
واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء قوله
وقد مر اليه اى الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد
يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما محضا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فتى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله لقد بعد اذا نجانا الله ولم يعهد مجرورا
باسم الا بعد ويقع مفعولا بها قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضي قال ولا يجئ اني بمعنى متى وكيف الا
بعده فعل نحو اني تؤفكون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين تؤفكون وفسر قوله تعالى ستمتم على الاوجه الثلثة قوله ومنها
كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبناهما اول
مدة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهره ليس مفردا معرفة الا انه
في حكمه لانه ماول به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشيخ قدس سره انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد المعرفة

تم فسر قوله اى اول مدة آه ولم يبين وجه كونه معرفا معرفة فان قلت زاد فى التفسير لفظ هذان قبل اليومان فعل ذلك لاشارة الى ان وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان ماولا بالمشار اليه بهذان فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية المشار اليه بهذان وهو مفرد معرفة قلت لو قصد بهذا المعنى لقال فادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة **قوله** لحصول التمييز بسبب تقييد يوم بقيني فيه **قوله** متلبسا بالعدد اى يكون العدد منظورا اليه وقال الشيخ الرضى الباء بمعنى مع اى المقصود مع العدد والا لكان الواجب ان يكون المقصود بالعدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين **قوله** اى ما كتب دفع لما يقال ان قرئى بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئى بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه ان اريد بيان معناه المجازى وهو المكتوب على هذه الصورة الذى هو لازم معناه الحقيقى وهو ان يفتح الهمزة وسكون النون والمعنى المجازى عام يشمل المشددة والمخففة وليس المقصد تاويل ان باكتب حتى يجب ان يقرا وما كتب على هذه الصورة نيز دعليه انه لا يتاتى ما قال ان عبارة الكتاب ليس كذلك فانه لما اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون وانت خبير بان التقييد خلاف الظاهر لانه لا دليل عليه وقيل قال الفاضل الهندى فان قيل لم لم يذكر ان المخففة تقبل الالف اعتمادا على تصويره ان بالتشديد والتخفيف اوارد جهانى ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية **قوله** فانهما اى عند سيبويه عنده اى عند الزجاج خبر المبتدا الكوفيين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما ماولان بالمعرفة وهو اول المدة او جميع المدة والمبتدا ما بعدهما لكونه معرفة نحو ما رايته هذا اليومان اللذان صاحبتا فيهما وفيه ان كونه معرفة فى مثال جرئى لا يستلزم كونه معرفة فى جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدهما معرفة فى جميع المواد وليس كذلك **قوله** يرد عليه انه يلزم آه وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتان لا جله لم يقبل بالابتداء بهما والابراد الذى عليه كيف يقول يكون ما بعدهما مبتدا فى هذا التركيب فانه نكرة وهذا ايضا نكرة عنده **قوله** لدى فى الرضى واما الذى فهو بمعنى عند ... وفيه ايضا ولدى بمعنى لدن الا ان لدن وفعاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فيلزمها من اما ظاهرة او بالاعتبار او مقدرة فهى يتضمن عنده واما لدى فهو بمعنى عنده ولا يلزمه معنى الابتداء وقال الفاضل الهندى وهى بمعنى عند وهو عرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء وحمل لدى بمعنى عند عليها بالاعتبار وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند اذا لم يتضمن لدن لعدم التضمن ثم انتهى قيل ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن حينئذ لانه يكفى لجهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه امنا ولجواز ان يكون الدخول لتاكيد **قوله** لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التى فصلها الشارح فى اول المبنيات قال الشيخ الرضى والذى ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما لم يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف **قوله** وقد ينصب على صيغة المجهول **قوله** بلدن متعلق بنصب **قوله** خاصة دون سائر اللغات **قوله** غدوة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد ينصب **قوله** خاصة دون سائر الظروف **قوله** تشبيها مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله لبلدن به وقوله ولكون غدوة مفعول له ايضا لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله غدوة خاصة معطوف على قوله تشبيها من حيث المعنى

تشبيها من قبيل قعدت من الحرب جبنا اذ الظاهر انه لا سمع النصب وان كان شاذا صرح به الشيخ الرضي معتبر التشبيه ليكون له وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون بهار الظروف لكثرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الاعراب من جهة تبلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة كزيد وخلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضاربا زيدا قوله ولذلك اي ولاجل ان نونه شبه بالتنوين بحذف النون عنها اي عن لدن وثبت كالتنوين يحذف عن الاسم وثبت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر موصوف الماضي بالفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله او الزمان اشارة الى ان موصوف الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي وقوع شئ ضمنا الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف قوله قط لا يستعمل الا بمعنى ابدا وربما استعمل فيصدون النفي نحو كنت اراه قطا اي دائما قوله وبنا التضمنه لوضعه وضع الحروف هذا لا يصح وجها لبنائه لما عرفت في الرمني انه بني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستفادة جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض قوله اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي الى احدهما حقيقة والى الآخر مجازا قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فما الفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه لمعنى ابدا وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره مع مقابله وان كان داخلا فيما قبل فاندفع ما قيل انه يقتضي استدراك ذكره بعد الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة اذ لو كان غيره ولبنى مع المضاف اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وحذف الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضا مع المضاف اليه لانه اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء وايضا فلمعنى ان عوض المبني على الضم لو ذكر معه المضاف اليه لم يبق للضم ويصير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة والا فلا وجه لتغيره فاقيل الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للبناء لالان عوض جاء مفتوحا ومجيئه بكسرا ومفتوحا سيجيء عن كونه مقطوعا عن الاضافة ليس على ما ينبغي قوله لمشابهتها لانهما استان متلهما ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحد ودحاصرة انحصار اليوم والدار مضافا الى الجملة لكن لما كان مشابهين تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري قوله المضافا الى الجملة لزوما نحو اذا وحيث قوله اشار بترتيبهما في الذكر الى ترتيبهما بحسب المرتبة هكذا في الحواشي الهندية لكن ليس على ما ينبغي لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الا اشارة الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه بمثل تعريف المضاف اليه وذهب الكوفيون الى ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم وهو ذو اللام ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق لمشارك في اسمه الخ

جملهما فی درجة ثم ضمیر الغائب السالم من ابهام ای الذی لایشتبه بغیره ثم المشار به والمنادی ثم الموصول وذو والاداة والمضاف بحسب المضاف الیه اقول هذا هو المشهور الذی علیه الجمهور انتهی اقول قوله هذا اشارة الی ان النقل الاعلی الوجه المذکور لیس بمشهور ولا علیه الجمهور وبهذا ظهر ان ماقال الشارح قدس سره بعد هذا وهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه لایخ عن خلل فانه اختار المصرح المشهور من مذهب سیبویه فلا یعترض بان الشارح تبع فی ذلک الفاضل المدنی ولیس بذلک فان البحث منها مایساوی ذا اللام والمضاف الی احدها یعنی منه مایساوی المعرف باللام ومنه مایفوقه وذلک ان ماذکره غیر المشهور من مذهب سیبویه لیس لموجه وانکان من وجیه لایقال المراد من قول الشارح وهذا الترتیب الذی ذکره هو الترتیب بین ضمیر المتکلم والمخاطب لا الترتیب بین المعارف فلا یکون فیما ذکر خلل لانا نقول لیس فی الترتیب بین الضمیرین اختلاف اصلا فضلا عن ان یکون فیه اختلافات کثیرة وقد قال الشارح وهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه فان فیه اختلافات کثیرة والعجب من الشارح قدس سره کیف قال به مع انه قال عند قوله وللموصوف اخص اوساوٍ والمنقول عن سیبویه وعلیه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبینها مساواة وهو مخالف لما ذکره هناک وما ذکره هنا اوفق للصواب فان زیدا وضع لفظ زید بازائه یعنی ان یعلم انه یکفی فی وضع العلم ان یتصور الذات علی وجه یفید تعیینه وتشخیصه سواء کان متصورا بالکنه او لا وسواء کان قریبا او لا وان مایفید التشخیص من الامر العارض لیسمی شخصا سواء کان واحدا او اثنین او ثلثة فان المشخص داخل فی الشخص من حیث کونه شخصا فلا یلزم تبدل الشخص عند انتفاء احد الشخصات لبقاء مایفید التشخیص وان انتفاء الشخصات بحیث لایبقی شخص فی خارج المنع فلا اشکال بوضع لفظ الله فانه انکان الواضع غیر الله فهو قد تصور ذاته المقدسة بحیث یفید تشخیصه والتصور بالکنه غیر لازم وانکان الواضع هو الله تعالی فلا اشکال وعدم ترتب فائدة الوضع علیه ممنوع کیف ویمکن ان یسمیه واحد شخص ولا یوضع الآباء لا نعم تصوروا الابناء علی وجه یفید تشخیصهم وان لم یروهم ولا یوضع العلم للشخص فانه وان فرض انتفاء واحد واثنین یبقی واحد شخص وهو المعنی بالشخص فاندفع ماقیل ویشکل تصویر العلم الشخصی بانه الذی تصور الذات بعینه ووضع بازائه لفظ بلفظ الله فانه لم یقع تصوره لغیره بشخصه فلا یمکن وضعه لانکان الواضع غیره وانکان ایاه فلا یمکن معرفة وضعه لغیره حتی یترتب فائدة الوضع العلمی وهو فهم الشخص بعینه ویشکل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم فی غیبة الابناء قبل رویتهم وبوضع العلم الشخصی مع انه یتبدل شخصانه من اول عمره الی آخره بما مر فیما مر تصور سمی علم بشخصه حین وضع العلم للشخص فانه موضوع له شخصانه المتبدلة من اول عمره الی آخره فلا یکفی تصوره بخصوصه الذی وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا یندفع هذا الاعتراض بماقیل ان الشخص قد یتغیر فی لونه وکیفه وابنه وکذا سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا یکون الاعراض مشخصة بالحقیقة بل المشخص بالحقیقة هو وجوده الخاص به قال الشیخ ابو نصر فی تعلیقاته هویة الشیء وتعینه ووحدته وتشخصه وخصوصیته وجوده المنفرد له کله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عند نا بمنزلة العلامات التی یعرف بها الشخص فلذلک قد یشتبه علینا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده لیس مشخصا بالنسبة الینا هو العوارض والاعتراض انما هو علینا لکن یبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غیر مفید لان الاعراض مشخصة بالنسبة الینا لما ذکره قوله ولابعد ما دخلته تستا آخر وما ذکره الشق اول الکتاب مبنی علی ان المیم لیس بدلا من اللام والا فاحد القولین یبطل بالآخر قوله اذا صل یارجل یاایها الرجل مایظهر وجهه قال الشیخ الرضی ومن

لم يعد من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية ضمارا لكثرتهما صيغة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تقسيم الشئ الى نفسه وشئ آخر قوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والجموع خبران قوله والا اى وان لم يصدر بالاب
او الام او الابن او البنت وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء المقدر والا فهي اللقب لا به من قصد المدح او الذم
فاللفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصد لم يكن لقبا فابو البر وابو الشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين من
هذين اللفظين قال الشيخ الرضي والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يصح الملقب به او
يذم لمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم قوله والا اى وان لم يقصد به مدح او ذم
كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء المقدر والاول قوله لانه ان صدر بالاب او الام الخ قيل هذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس
ابو العتاهية كراهية لقب ابي اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية وتبعه الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعني ما قاله القاموس
يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية للاقب والقاموس قد صرح بان ابا العتاهية لقب مع تصدره
بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية فيه لقب واشير اليه بقوله لكراهيته او على وزن الكراهية العتاهية للمركب قوله
اى تناول الابوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناول والاولى هو متعلق بقوله غير متناول فالمنفي هو القيد
بوضع واحد لا غير وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لئلا يخرج الاعلام المشتركة قوله بترتيبها متعلق باشار قوله فانها
يكون بدل بعض من جملتها اى في اصناف يكون فيها اى في ذلك الاصناف بذا الترتيب اى بالترتيب الذي في الاعرفية قوله قال
الفاضل المتعصب هذا الكلام يشعر بان لا ترتيب في الاعرفية في اصناف المعارف الا في اصناف المضمرات وقوله واقتصر على بيان
النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع
المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اى لا اصناف
المضاف الى احدها ينتقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قوله ولهذا اى لاجل ان
تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه قوله بين اصنافه اى اصناف المضاف اليه قوله لبعد بيانه اى التفاوت قوله بمفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة جواب عما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدودة اى يعلم من ذلك الاسم
ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم رجلا عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد او اثنان
لا يعلم منهما كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان ينبغي ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على
كمية الاحاد اعم من ان يدل عليها وضعة كثلثة مثلا او بدونها كالواحد والاثنين وتصويب الدلالت على الدرجات ما اذا سئل عن
هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء ابقى انه ان اريد انه لابد من الاحاد في كل شئ من
افراد الاشياء التي في الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وشكل بانا اذا قيل كم درهما
عندك فتقول واحدا وليس هنا احاد وللاشياء اجاب بان يقال العدد وضع لكمية الشئ المخصوص وح لم يدخل كم رجل ورجلان ولم
يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي قوله محصل الجواب

موضوعا للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانها وضعا للكمية والماهية فقوله فحسب خرج رجل ورجلان لكن لا حاجة اليه للمدرج
بسيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي جوابا عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس الموضوع له وفي
نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد عليه كمية الاحاد قال الشيخ الرضي كمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب عن السؤال بكم وهو العدد
المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع لعدد معين احترز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين يخرج منه الآت والالوف قوله لهم متعلق
بقوله اذ هسئل قوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانها من اسماء العدد في عرف النحاة لان اسم
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من العدد وخبر لم يكونا قوله عند بعض الحساب لانه مفسر عندهم
بكونه زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسره بكونه نصف مجموع حاشيتيه كاربعة مثلا احدى حاشيتيه الثلثة
بالاخرى بخمسة والمجموع ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه
اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفها قال الشيخ الرضي وعند الحساب ليس الواحد داخلا في العدد لان العدد عندهم هو الزائد
على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد وقالوا الان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فينبغي ان يكون الزوج
الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الكسر
لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لانتقض التعريف الصواب ما انتقض التعريف قوله اي
اصول اسماء العدد والتي لفظا مبني عن كونها عددا والبضع ليس كذلك فلا يرد حصر الاصول في اثنى عشرة كلمة انما صح لو لم يجعل لفظ
البضع من اسماء العدد او جعل وارد اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى
التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة فان لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود انتهى وايضا البضع عبارة عن ثلثة الى
عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنا عشرة غير خارج عنها قوله اعتبار مفعول له لقوله وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي
لاجل اعتبار ركن التانيث لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة مفرد مؤنث غير حقيقي فانيث العدد لاعتبار العدد و
مؤنثا فعلى هذا فالتاء في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال ولقائل
ان يقول التاء قياسا لم يوجد اذا سمي به فان لحق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا وبالجملة قال ة التاء في اربعة
للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشر بدونها لجمع المونث اي لاجل تحصيل
الفرق بين المذكر والمونث والا فالتاويل تقتضي اثبات التاء فيه فان قلت نسوة في ثلث نسوة مونث حقيقي اذ هو جمع امرأة
فالتاويل لغو قلت تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قال نسوة في السعة كما لا يجوز قال امرأة فيها مع انه جائز
فيها قوله ولم يقبل الامر بالعكس جواب دخل مقدر قوله غير الواحد الى احد بحذف الالف وابدال الواو المفتوحة في الاول همزة وهو
شاذ عند الجميع قوله والواحدة الى احدى وهو اي ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة واللدة
قياس عند الاخفش في شاذ عن غيره قوله وابقاء للجزء الاول مفعول به لقوله وتقول آه قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله
بحالة تلبسا بحالة الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله كراهة اجتماع تانيثين مفعول له

وفيه انه يلزم كون المفصول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور قوله في المذكر صفة الثاني وقوله كراهة خبر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه اللهم الا ان يقال المعنى تذكير الثاني ممنوع من كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلم كيف وانتان تانيثه بالتاء دلالة محذوف عوض عن الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه بجنس آخر من التانيث واما انتتان فمحمول على ثنتين قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله محمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في انتان وانكانت للتانيث الصواب فانهما وانكانت قوله لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب قوله تذكيره اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق للمصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب محلا المفعولية القول لا يخلو عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان معربا وعشرون ليس معربا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا بشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو ولفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل عاريا بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه ليس بشيء لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرا بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا فحظاه احد الا ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكره بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور هناك حكاية بحتة ويحتمل ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع عند اقال الشيخ الرضي ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والامر في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام ستلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام قال ثم بالعطف اي ثم تقول قولا مستلبسا بالعطف اي بعطف العقود على النيف كما ذكره الشارح او بعطف النيف على العقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثنتان وعشرون وثلثة او ثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على النيف وهم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل السندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض لتقسيمين ثانيا تنبيها على الجواز قوله كائنا ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقود الزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

كما يدل عليه بيان المذكر والمؤنث فيما سبق **قوله** فتقول مائة وواحد شرع في بيان اشتباه عطف الزائد على العقد واورده على الطريقة السابقة
مثال للمذكر ومثالا للمؤنث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله واحدة عطف على قوله واحد مثال للمؤنث وقوله ومائة واثنان
واثنتان عطف على قوله مائة وواحد واحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال للمؤنث ليعطف الزائد على العقد
وهكذا الى آخر ما ذكره والشروع في بيان اشتباه عطف الزائد على العقد وايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث على الطريقة السابقة
اب بالظاهر عن ان يجعل قوله ومائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزايد على العقد
وقوله واحدة ومائة مثال المؤنث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان معطوفا على واحد واثنتان ومائة معطوف
على مائة وواحد وقوله وثلثمائة رجال معطوف على واحد وثلثمائة نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد على ما في هذا العطف قوله ويجوز
ان يعكس العطف في الكل اذ المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما والمكان العكس في البعض في كل منهما سعلوما
قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلما جمعا التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولما جاء ما حكى الاخفش رايت
مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف انتهى **قوله** كما في قولك اي كما
اسكن الياء قال المركب بالتركيب وامكان الامكان في الاول جائز او في الثاني واجاب صرح به الشيخ الرضي **قوله** او معنى الجمع المفهوم
اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم **قوله** نحو ثلثمائة رهط قال الشارح الرضي والاكثر انه اذا وقع المميز اسم الجنس
او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثمائة من النخيل وخمس من التمرة وذلك لانها وامكانا في معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فكره اضافة
العدد اليها بعد ما تهد من اضافته الى الجميع **قوله** ان يلي التمييز اي ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجرور بالالف والتاء بعد العدد اي بعد
ما اتخذ التمييز المجئ بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون عادة له اي بعد اتخاذه المجئ بعده عادة **قوله** وامافي ما عداها
من احد عشر الى تسعة وتسعين **قوله** لما كان غير العدد ولانه ليس تمييز الان المضاف اليه اذا كان تمييزا فهو المقصود بالاول
في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد **قوله** ليكون اللفظ قليلا يحتمل ان يكون المراد قلة حروف اللفظ وان
يكون المراد قلة افراده اي لنفي العدد وجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اذ الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** اي
الصالح لان يكون تمييزا اشارة الى ان اطلاق التمييز على رجلا ورجلين مثلا مجاز لان كون رجل ورجلين تمييزين انما يتحقق
اذا وقعا تمييزين للواحد والاثنين ولم يقعا قطعا تمييزين لها **قوله** الدال بجوهره صفة لقوله بلفظ التمييز اراد بالجوهر الحروف
الاصلية فلفظ التمييز دال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والصيغة هي الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة
والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض
كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم
كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما **قوله** مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التميز الاول
يفيد الوحدة والثاني الاثنينية قال الشيخ الرضي وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو احد رجال واثنا رجال وثلثة احفل **قوله** اي

عن الواحد اذا كان التمييز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين فحاصل الكلام انه بذكر التمييز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التمييز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين وعلى هذا لا ورود لقوله فان قلت سبب اهمالا ولم يقيد الشارح قدس سره الاستغناء باذكر ليكون له ورود **قوله** فيذكر جاء اى يذكر رجل ورجلين **قوله** استغناء عن التمييز على صيغة اسم المفعول اى ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان **قوله** ان مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اى مميز الواحد **قوله** مغن عنه اى عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان التمييز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التمييز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التمييز مفردا فالواحد والاثنان سواء فى حصول الاستغناء عنهما اذا كان تمييزهما مفردا ومثنى وفى حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء فى الواحد على الاطلاق والمنع فى الاثنين اذا كان تمييزه مفردا **قوله** لك اى مغن عن الاثنين **قوله** ينبغى ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان للمناسب ان يكون تمييزه مثنى وان لم يكن واجبا كما يشير اليه قوله ينبغى والتقييد المذكور ما نقلنا عن الرضى فما ذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو ظاهر وان اراد الوجوب يكون التقييد المذكور فى الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضى **قوله** ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التمييز على الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعنى التنوين وعلامة التثنية فلفظ التمييز وصيغة رجل مع التنوين ورجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية وعلى الثانى حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم المقابلة لحرف علامة الافراد والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين خير من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثانى وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ليس بتام **قوله** على عدة عدة كعدة مصدر وحد يحد اى استغنى عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال **قوله** اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد **قوله** فلا يجرى ذلك اى اعتبار التصيير **قوله** فيما تحت الاثنين بان يكون الثانى مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير حدودا لما تحته مثله بل الاثنين مصير لما قبلهما اثنين والثلثة مصيرا لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصيرا لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة **قوله** اى مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير **قوله** لانه اى الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه **قوله** فانا اى ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسمى مؤنثا فانث لتانيث مسماه **قوله** الى حد وليس اوى ذلك العدد حدوده اى حدود الثالث اى العدد الذى يدل عليه الاضافة لا فى ملابسة **قوله** او يكون اى يكون ذلك العدد فوقه اى فوق حد ويدل عليه **قوله** بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخلو عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة

الرابعة وهو فاسد بل معناه واحد من الاربعة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث خمسة واحد من الخمسة باعتبار وقوعه فى المرتبة الى مستة بل واحد من خمسة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ لان يقال المراد فى المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى مستة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوف فان على ثلثة **قوله** الالف الى واكثر مطلقا **قوله** وذلك اى ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة **قوله** مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير **قال** رحمه علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل فى تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف الذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون التاء فيه حكما فيصير التعريفان جامعين للافراد مانعين عن الغير **قوله** اى ممدودة اى مجعولة زائدة للدفان قلت المجعولة زائدة للدا والالف وعلامة التانيث الفرة التى بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف الغير للتانيث فى الجاربردى شرح الشافية قال فى شرح الهادى الهمزة فى حمراء وصحراء عشراء بدل من الف التانيث كالتى فى حُبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا فى اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير لها بناء ان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل للمد لولاها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لغارقها المدفتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل ان الاولى فى الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث الغير الوصف نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان صلح التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضى الالف الممدودة فى الاصل مقصورة لان قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لاواو او ياء مع ان مناسبة حروف العلة تبعضها البعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاجتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما وسيصرح بها الشارح قدس سره فى بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التانيث الالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه ممدودا قبلها فما قيل فى الجاربردى شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هى الالفان معا لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التى يدل هى التى قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة فنفى قوله الالف ممدودة نظر ليس بموجه وان كان من وجيه هذا والمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل تعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة ينتقض بالفين فى فتى وكساء **قوله** بدليل تصغيره على حينئذ اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن فى الاصل تاء لما ظهر فى التصغير **قوله** لكون التانيث فيه بتعليل لقوله فذلك ان تقول فى طلعت الشمس طلح الشمس **قوله** لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء **قوله** واستغنائه اى مع استغنائه **قوله** لما فى لفظه من الاشعار به اى بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل شمسية **قوله** بخلاف مضمره اى الظ متلبس بخلاف مضمره **قوله**

او ليس فيه اى في المضمر قوله فانه مع الفصل يجب اتيانها نحو جارت اليوم زيد لرفع الالتباس لما يذهب عليك ان وجوب اتيان التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما يلزم فيه التباس على تقدير ترك التاء كالمثال المذكور في الشرح فانه لو ترك التاء لا يعلم ان الفاعل مذكر او مونث فاذكره الشارح غير محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث لعدم وجوب التاء في جاء اليوم زيد الكريمة اذ المثال المذكور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب اتيان التاء لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك التاء والمثال ليس كذلك وانما يحتاج اليه لو لم يذكر قوله لرفع الالتباس فاندفع ما قيل الظاهر ان وجوب الاتيان مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب في كلام الشارح ليس على الاطلاق بل على تقدير الالتباس عند ترك التاء وهو انما يكون اذا لم تدل قرينة على التانيث واما ما قيل في الجواب بهذا وفع للتعقل بمجرد الراى فليس بموجه والكان من وجيه فان قلت قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالحيا يشمل اللفظي الذي علم للمذكر الحقيقي مع انه لا يجوز فيه الحاق التاء قال الشارح الرضي ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين قلت لا يبعد ان يراد بظاهر غير الحقيقي ان لا يكون علما للمذكر الحقيقي بقرينة قوله بالحيا واعلم ان المونث اللفظي الذي يقع على المذكر والمونث يجوز اجراء لفظه في تانيث الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو غزوت حمامة ذكرا لا تقول غزوت حمامة وتريد المذكر او ترك علامة المونث نحو عندي ثلث من البطة ذكور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لكن ميز بعلامة وهو ذكور ولو لم يذكر ذكور لم يجز تانيث العدد ونحلة مما يقع على المذكر والمونث حيث يقال نحلة ذكر فيجب فيه ايضا التميز بعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر ولما لم يذكر العلامة تالوا جبة عند ارادة التذكير في قوله لقد قالت نحلة دل ذلك على ان الفاعل مونث حقيقي فلا يلزم ترك رعاية ما يجب رعايته وهو لم يقع في كلام احد من الفصحا فكيف في كلام العلام الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال اللمام الاعظم رض على ان نحلة سليمان عم كانت انثى اذ روى ان قتادة رض لما دخل الكوفة اجتمع عليه الناس فقال سلوا ما شئتم وكان ابو حنيفة رض حاضرا فسأله عن نحلة سليمان اذكرا كان ام انثى فتحير قتادة فقال ابو حنيفة رض كانت انثى فقيل له من اين تعلم فقال من كتاب الله تعالى قالت نحلة قال صاحب الزبدة وما يشترك فيه المذكر والمونث كعجاجة تحقيقي في الاول لفظي في الثاني لكن لما كانت التانيث لا بد للمذكر من مميز دفعا للاشتباه قال يونس اذا اراد واذلك قالوا بذه حمامة ذكر فالنحلة في قالت نحلة مونث والا لقيل قال نحلة انتهى قوله والا اى وان كانت النحلة في الآية مذكر القيل قال نحلة بتذكير الفعل او بتانيثه والتميز بعلامة نحو ان يقال قالت نحلة مذكر لكن لم يقل كذلك فعلم ان النحلة مونث وايضا نقل ابن السكيت انه قال اذا اريد بالنحلة المذكر قيل هذا نحلة كما يقال هذا حمامة في انه لا يجوز اعتبار لفظ اصلا فكما لا يقال قامت طلحة بل قام طلحة كذلك لا يقال قالت نحلة تحمل ارادة التذكير بل قال نحلة عنده وقد وقع في القرآن قالت نحلة فظهر ان النحلة مونث فيجب ان يكون ما قاله الامام مبنيا على مذهب غير ابن السكيت واذا عرفت ما ذكرنا ظهر لك ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب وهو انه يجوز ان يكون تانيثه لاجل التانيث اللفظي ساقط فان ما ذكره الشيخ الرضي قد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقول غزوت حمامة ذكر وعندي ثلث من البطة ذكور فيجوز ان يكون النحلة في قوله لقد قالت نحلة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادي باعلى صوته على فساده قوله فيجوز ان يكون النحلة قوله اى آخر معرفه اى معرف المثنى وفيه انه يوقف عند فتح معرفة المفرد على المثنى وقد كان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف او الياء والنون فلا يصدق على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف او الياء والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفرد مسلمين و مسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو او الياء والنون المكسورة المفتوحة او الالف التي من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى فلا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى توجيه لصيرورة اما سمي التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام ابطل معنى الجنسية والمراد حينئذ المتكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلف **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال امرا معنويا ونسبة الدال اليه مجازية **قوله** او الملاحق وهو الالف او الياء **قوله** او مع اللحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع اللحوق يشمل النون ايضا مع انه لا دلالة على ان معه مثله من جنسه **قوله** على تقدير تسليمه اي على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او الملاحق وهو النون مع اللحوق وهو اشارة الى المنع قال الفاضل المحشي هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد **قال** جنس الموضوع له اي مفهوم الموضوع له الحاصل بوضع واحد **قال** المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اي بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الى حصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هنا ولكن يشكل بما ذكره في الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك و هو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ففيه بحث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وايضا المتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي ليس شاملا المجاز دون النوعي الذي في المجاز قال الشوارقي رضي يريد بالجنس ما يعم الجنس حقيقة او حكما كما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب وما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتا متحققة كالابيضين للانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض ليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي تشتركان فيه او متفقة كما قيل الابيضان للانسانين والبيض للفرس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كلهم واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية متميز بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا قال سيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي فيه اشتباه عارض بالمعروض وان الموضوع لدى كل واضع خصوصية الذات المشخصة اما كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع كما لا يخفى على من له دربة في ادراك المعاني وتمييزها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو اريد بقولهم مثله ما يماثله في الوحدة

والجنس للاستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل السندي وتبعه الشارح ولا يعدني هذه الارادة لانه والكان مقابلا لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يعلم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي المقابلة تكيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو ظ قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اي تاويل الاسم بالمسمى به ليحصل مفهوم تهنا ولها فيحتاجا لسان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما احتيج في الابوين والقرئين قوله اسميه للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرئين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنيته اي المشترك قوله والمعتبر عدم جوازه اي عدم جواز تثنية المشترك بجر واشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قراان ويراد به الطهر والحيض بل يراد بطهران بان يسمى الحيض طهرا او حيضان بان يسمى الطهر حيضا ليحصل الاتفاق في المعنى لانخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القراء ايضا اي كما يعتبر في الابوين والقرئين ما حاصله ان لو كان مدار جواز الابوين والقرئين على التاويل فحسب وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل فكيف يكفي اعتبار التاويل في القرء مع ان المعتبر في الابوين الذي هو منشاء السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة تماما مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لابد من ادعاء كون الطهر مسمى بالحيض او الحيض مسمى بالطهر وبالجملة فهذا الكلام لا يخلو عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظاهر وان اريد التاويل فقط فضيان السوال كما يشعر به الفاء السببية حاصل ومنه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالمسمى ليحصل مفهوم تهنا ولها قوله في جواز تثنيته اي الاسم المشترك قوله لجر واشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز تثنية المشترك لجر واشتراكه قوله اختار عدم جوازه اي تثنية الاسم المشترك لجر واشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار او المراد منه هو التاويل بالمسمى اي يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم تخصيص والكان الاغلب فيه التخصيص قوله وجمعا اي الاعلام المشتركة قوله ورده اي اعتبار الامرين في الاعلام قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض وان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبرهما في اسماء الاجناس فكيف يقال معنى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لازمة لا تنفك عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رايت زيدا في الوقف قوله بان كان مجهول الاصل وذلك بان يقع في متكلم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يمل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلبت واوا والان قلب الالف واوا في هذا الصورة الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشارح الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا واو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل اليائي في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو فجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسمانها كما فعله الشارح ليس

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه للقلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب وايضا يلزم في قولنا قلبت الفا واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله اعتبارا للاصل حقيقة فيما اذا كان الفه منقلبة عن الواو او حكما فيما كان مجهول الاصل ولم يعل قوله لكان الشكل اي لوجود الثقل قوله او حكما بان كان مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله او صديه بان كان اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى و على والى واذا اعلا فان الالف في الاسماء الموضوعة البناء اصل قوله وقد اميل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله او زائدة كما ثنايث كحبلى او للالحاق كالارطى او للتكثير كقبعثرى كذا في الرضي قوله من جنس الالف في حواشي السيد السند على الرضي قال في الاصباح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة ليست الا في الطرف والمتحركة تكتب همزة ويظهر من ذلك ان الالف ثنايا ولها معا قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله فتشابهتا همزة قراء الا ان ابدال اللحقة قاوا اولى من تصحيح الاتها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ملحقة بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل هذا عبارة الرضي قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى فان قلت التاء في سحرتان وتمرتان ليست في آخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى وايضا يشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء آخرا كحروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة احاد قدر الجملة لان الجمع يدل على الاحاد المجتمعة ولا اقل من ان يكون ثلثة لما على الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت مسلمان ومسلمون وامثالها مما يدل جزاه على جزء معناه كلتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كلواحد منها كلمتان حدث لشدة الامتزاج كلمة واحدة قوله مفردة اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف وايضا ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور واما قيل ان المراد بالمفردة ما ليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به وردي فضيه انه يجوز ان يغير المفرد بالابدال على فردين او اوزان ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعباديد وعبابيد يعني الفرق من الناس الذاهبون في كلوجه والنسبة اليه عباديدي قال سيبويه لا واحد له وواحده ضليل او ضلول او ضلال في القياس ونحو نسوة في جمع امراة فانه قد رلها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونساء بضم الفا الكلام وانما قدر لها واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل ونخم لان اسماء الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع بخلافه لا ونان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وعباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه قوله والفرق بينهما اي بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كما فعلة وافعل اولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة قوله لها احاد من تركيبها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب العلم بمنزل جاهل وبقولنا فيكون داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتراكها في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جمع قلة لان اوزانها مخصوصة بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذه لا ترد نحو ركيب وجعيل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال الجاهل وباقر قال قدس سره في الحاشية الجمل

زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والواحد
من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها انتهى وهذا ما ذكره السيد السند في حاشيته على الرضي **قوله** وركب الصحيح ركب لان
اسم الجمع هو ركب لا الكب **قوله** وكذا اسماء الاجناس اي مثل اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها اسماء الاجناس التي
ليس لها احاد من تركيبها في ان كليهما جمع عند الفراء **قوله** اي آخره مفرده اي آخر مفرد الجمع قد حرفت وجه تقديره وفيه اني
المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين ومسلمات لما حرفت **قوله** على سبيل منع الخلو لا الجمع لان البعض قائل بان النون
عوض من الحركة والتنوين **قوله** او على سبيل الغرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض ثبوته يصح استعمال
صيغة اسم التفضيل والفائدة فيه غير التصحيح بخلاف غلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان في فرض اصل الفعل
فيه فائدة وهي المبالغة في وصف الغلان بالجهل اذ من لا يتصور افقيته واعلميته الا بالقياس الى ما لا يتصور فيه الفقه
والعلم الا على سبيل الفرض المحال لا يكون الا جاهلا كاملا والظاهر ان الغرض لا يكون الا فائدة تامة **قوله** اي آخره مفرد
يا قد اضاف لان الياء اي آخر المفرد وانما الجمع فالياء اي **قوله** فان اصله فاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة ترد
في الجمع ثم تحذف خان قلت فينبغي ان لا ترد اذا كان السبب استحقاق ليس كذلك فان سبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين
الياء والتنوين وفي الجمع الياء وعلامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح **قوله** حذفت **قال** والنكان آخره
هكذا وقع في نسخة الله قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذي اريد جمعه وقع في بعض النسخ والنكان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم
الذي اريد جمعه وان يكون للاسم اي والنكان الاسم مقصورا اي مجهولا في آخره الفا مفردة وعلى الثنتين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف
ليس في آخر الجمع بل في وسطه **قوله** اي شرط اسم اريد جمعية انظر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يجعل ضمير شرطا الى
الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فحذكر علم يعقل ماؤل بكونه مذكرا اعلما وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فلكونه مذكرا
اذا رجع الضمير الى الجمع ليس يكون المفرد والجمع مذكرا اعلما فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن الظاهر **قال** والنكان
ذلك الاسم اي الاسم الذي اريد جمعه **قال** اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الخبر لا يفيد
اذا اسم كان الاسم الذي اريد جمعه وخبره ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبر ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق في
ضمن اسم لا وصفية فيه وان تحقق في ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مفيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد
والقرينة على ذلك مقابلة لقوله والنكان صفة **قال** والنكان اسما فحذكر علم يعقل قال الشيخ الرضي عبارة تركيكة وذلك
لانه لا يجوز ان يكون قوله النكان اسما فحذكر شرطا وجزاء خبر القوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما
اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام النكان اسما فشرطه
ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فحذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في
خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الجزا ما يحمله لمعنى المصدر والثالث ان الغاء
الشرط المتوسط بين المبتدأ والجزء ضرورة ويمكن ان يقتدر يكون الشرط والجزا خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على
ان الضمير بعد الفا راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الجزء محذوف مع تعسف في هذا العذر انتهى كلامه وجه التعسف في الاخير

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ اصلي ما قال سيبويه يجوز في الشعر ولا ضعف وهو في غيره ضعيف واجاب الفاضل السندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفائي جواب اما ومنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استبعاد كائنه يستعان بالله في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا بالمفسر له فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فاضربه بتقدير اما واما تو لك زيد فوجد الفائية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه ضعف الثاني فلان المنع بدون السند والامكان موجها على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند لشيوعه بالخلاف او لعدم الاختصاص ليس بقوي وقال الفاضل السندي يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله امكان اسما فذكر حكم بيان للشرط كما سيجيء في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما سيتلى وقوله فاجلدوا بيان لحكم المذكور وقيد وعليه ان هذا التامكين اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن فصل فالظاهر ان غير حسن كما سيجيء بسلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فذكر حكم خبره اذ هو ما دل بكونه مذكورا علما وقيد وعليه انه لا بد لهذا التاويل من وجه بصير به موجها وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وتال الحيثية كونه مذكورا علما حاصلا خبر بانه لا بد لا عتبار الحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حادثا ماضيا وان الاعتراض الثالث بقي واردا عليه الا ان يقال الفاء الشرط المتوسط ليس ممتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف وكذا دخول الفاء بقي واردا وبالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره قوله من حيث مساواه دفع لما قد ان يقال ان يقال صفة لقوله علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعليا وتذكر لك مع ان العقل ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم يعقل سماه قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاشرف صفة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر قوله واراد بالمذكر في الرضي قال المصرح في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكرا لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكره ليدفع وهم من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كالعقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود وليدفع وهم من يذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروده بذين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان صرح بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه ذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاليد دخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ونحو سبح نحو طلحة وحده هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فاذكره المحشي من قوله اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد من التاليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ودورقاء على ما ذكره ليس على ما ينبغي قوله فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان يفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حمزة الالف والتاء كما قالوا رضون بفتح الراء كان حمزة الالف والتاء اعلم ان المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء بفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الثانية اذا صح بها بسمرة

قيل قرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على صعقة وابن كيسان على الاسم قوله
ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله ليخرج في قوله ليخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال
فنحو نصر اسم اخلاو ضدها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو ثبتت مع الواو والنون اجتمعت
علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما حملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها كالون
جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التاء
على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها قوله وانكان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظهر له فائدة كما قيل قوله اي مذكرا
غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون
التاء والمونث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع
افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع
مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه
التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي
انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستو قوله بان يكون المذكر على صيغة افعل آه بيان لقوله
غير مستو قوله في افعل التفضيل كاكمل فلا ينا سب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله والشاه
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اي الفرق بين المذكر والمونث فيه اي في فعلان فعلانة بالتاء
وعدمها وهو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء الغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما
كعير واتان ورجل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر واحمرة وافضل وفضلى وسكران
وسكرى في الصفات وكامرأة وامرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع
افعل وفعلاء وفعلان وفعلى فلا ينا سب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاء وعدمها
ويترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه
السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاعل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وانكان من
وجيه اذ السياق ينادي باعلى صوت على مناوه والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور نكرا
الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون
بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود دفع ما اورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه
عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك
الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

لكان شيئا وحاصل الرد ان السنافة انما يلزم ان لو كان ضمير ان لا يكون الى الوصف وليس كذلك بل ضميره راجع الى الاسم الكائن صفة وخبره مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى فى الوصف مع المونث المذكر لا الوصف بلا سنافة تغيبا وانت بغير السنافة وان زالت بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فباقية لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا ذلك الوصف فى الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا فى الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الله قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل السندى وقد ذكر الفاضل التوجيهين فى رد ما ذكره الشيخ الرضى وعلى التوجيهين يرد ما يرد وعلى الشارح قدس سره قال الفاضل السندى قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل ولا زائدة لتاكيد النفى وضميره عائد الى المذكر المذكور اى وشرطها كان صفة حصول مذكور وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة هو مذكر يعقل وذو وعدم كون المذكر فيه افعل فضلا وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر فى الوجهين يراد به الصفة كما لا يخفى على من له ادنى خط السياق فالسنافة باقية ولو قال الشرط هكذا والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع المونث لاندفع الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط وان كان مستغنى عنه بقوله فمذكره وفعالتوهم ان يراد به مذكر اللفظ وهو دليل على ان المراد بالمذكر فى قوله ان كان اسما فمذكر علم الجرد عن التا لمذكر المعنى لان التجرد عن التا عام للاسماء والصفات قال الشيخ الرضى اعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين علم للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام لعاشيئان احدهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذكور فى الموضعين يقتضى ذلك واما قولا او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسر تنبيها على انه ليس بجمع فى الحقيقة وقد جا سنون بضمها وقليل قال الشيخ الرضى وبمثل هذا التنبيه كسروا عشرين وجا فى بعض ما هو مضموم الفا الكسر مع الضم كالقلون وثبون وليس بمطرد اما مكسور الفا فلم يسمع فيه التغيير كالعضين قوله تحت قاعدة كلية هى قوله سوى ما جبر نقصه من ذى التا المزوف المجبر معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فاد خل فى القاعدة ما فوليس بشاد وما ليس بداخل فهو شاذ كذا فسر قوله اى آخر مفرده قد عرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتا ومذكره لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والحاصل انه ان لم مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتا كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع المونث بالالف والتا اصلا كاحمر حمرا او فعلان فعلى كسكران سكرى وان لم يكن له مذكر اصلا شرط ان لا يكون المونث مجردا عن التا كما نصه فانه جمع على حائض بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتا قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتا اصلا ومن تقييد قوله مذكر فى قوله وان لم يكن له مذكر بقوله جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون شرط جمع المونث بالالف والتا ان لا يكون المونث مجردا عن التا لان انتفا المقيد يكون اما بانتفا القيد مع بقا ذات المقيد واما بانتفا القيد والمقيد معا والغالب الظاهر هو الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والانصاف التقييد لغو وهذا المفهوم مناف للمفهوم الاول

فاصواب ترك تقييده وذكر بقولنا بجمع بالواو والنون قوله لانه ليس بحقيقي والظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فلم يجمع هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كفنزة وسلمى او مقدرة كهند او ذات الثلاثة الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعرفة قوله من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي تغير نفس بناء الواحد وامور اي امور بناء الواحد الداخلة فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئة وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بناء الواحد فيها باق على هيئة كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لحق آخر المفرد مالم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها لا ما حصل باللحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحد بلحوق الحروف الخارجة الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس بمعتبر في التكسير وبهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك تبقي بهما بناء مستقلا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صار عشرة ويكون الجموع الثاني غير الجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيرها قوله لك كما مر في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما انظاهر تعريف جمع القلة بجمع الكثرة المقابل له لا يطلق على ما ذكر والا لم يكن مقابلا ولان المقابلة يقتضي ذلك ويشعر اليه ايضا قول الشارح قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة واكثره لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير الرضي حيث قال المراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص للانه مختص بما فوق العشرة وهذا وفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول للجمع مثل الربط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيأتي ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الربط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الى اصل ان المعرف باللام من الجموع واسمائها كجمع الافراد قلت او كثرت والحق بدون اللام لما دون العشرة كالربط والعشرة فما دونها جمع القلة مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المنافاة بين تصريح الثقات وبين فرقهم في هذا المقام ويوجب التوفيق بينهما والحق الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق والى هذا يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعداد الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاقال لزيد على الاقل يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لعلك ان هذا الكلام يابى التوفيق فتدبر قال وفعلة كفعلة في الرضي وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة رأس لاي قليلون يكفيهم وشبههم رأس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبههم باكل رأس لا من اطلاق فعلة قوله انظاهر انهائي الرضي قال ابن جروف جمعا السلامة

مشتركان بين القلة والكثرة وانظاهر انها مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة منفصلين لها **قال** مذكرا كان كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات اعلم انها اذا كانتا نكرتين يكونان للقلة واذا كانتا معرفتين فللكثرة **قال** وذلك لانه كقوله تعالى ان افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه مبنى على تاويله بالمذكور **قوله** يعني بالحدث معنى قائما بالغير قال بعض الفضلاء نقلا عن شرح المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا لا يلزم ان يكون السواد بمعنى سياهي اسم للحدث اذ لا يشتق منه اسم وايضا يخرج منه ذلك بقوله الجاري على الفعل اذ معنى جريانه على الفعل انه يحمل له وما اشتق منه والسواد بمعنى سياهي لا يشتق منه الفعل **قوله** لا يكون مصدرا اذ المصدر لا بد ان يكون جاريا على الفعل اي حاصلا وما اشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجاري على الفعل اذ هو ليس بكلية فضلا عن ان يكون اسما قال بعض الفضلاء وانظاهر انه ليس بكلية لوجوب كونها مفردة غير دالة جزء لها على جزء معناها والعالمية ليست كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد الجاري على الفعل في قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل احتراز عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاسترابادي محل بحث **قال** وان كان الاخيران مفعولا مطلقا اي وقع في الاستعمال كونها مفعولين مطلقين بخلاف الاولين اذ لم يقع في الاستعمال كونهما كذلك والحاصل انه اراد الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا صنعة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعويل للمطلعين **قال** وهو من الثلاثي حال من مفهوم الكلام اي مقصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر هذا ذكره الفاضل الهندي في الحواشي **وقال** بعض الشارحين لما وقد يقيد عليه ان قوله سماع اما على حذف يا النسبة اي سماعي فيكون في حكم المشتق الحامل للضمير او هو بتاويل مسموع والمصدر الاول بالصفة جاز فيه الاضمار يدل عليه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم قالوا يكون في سواء الجر على انه نعت الرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للمستكن في سواء وانما اكد ليصح عطف قوله والعدم عليه فقد اجيز الاضمار في سواء عند تاويله بالصفة مع انه مصدر هذا كلامه وهو صريح في انه يجوز حذف يا النسبة وقال بعضهم لم يثبت حذفها قوله يدل عليه قولهم وفيه ان القيل المذكور محتمل والمحتمل لا يكون دليلا على احد احتماليه وانما قلنا محتمل لانه يحتمل ان يكون سواء فوعا على انه خبر لقوله هو والعدم على ان هو مبتدأ والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز في سواء الجر والدليل على ان المصدر المؤول يجوز فيه الاضمار قول الرضي على ما نقلناه عنه في مصدر الكتاب ان لفظ وان كان مصدرا الا انه بمعنى الملفوظ فيكون فيه ضمير **قال** سماع اي سماعي ظاهر انه على حذف يا النسبة الا انه لم يثبت حذف يا فاول بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اي المسموع او محمول على حذف المضاف اي ذو سماع لان به المعنى لازم لمعنى قولنا سماعي **قوله** وذلك الفعل حاصل لمناسبة الاشتقاق اي للمناسبة الذي هو الاشتقاق فالاضافة بيانية اي كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا للعلة ومدارا له لكنه ليس منحصرا فيه بل مدار علته شيئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما قال الشيخ الرضي ولتقديرهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معه على معنى المضي وما قال الفاضل الهندي في الارشاد انه مجمول على منوال التاويل

طرد الباب **قال** ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيزان لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه انما يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا لكونه مدار العمل وليس لك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بها رافة وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويل بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيها رائحة الفعل **قوله** فيلزم اجتماع التنوينين قال الشيخ الرضي وتقائل ان يقول يجوز ان تحمل ضمة المثنى والجموع ولا تنوين ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندي بان الاضمار في الظرف واسم الفعل لتسامح باعتبار تيامها مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشي الهندية **قوله** فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبره الفاضل الهندي حيث قال اي مستترا بخلاف البارز نحو ضربي زيدا قال قليل لانه عند عامة بقدر بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل انما كان لاجل انه هو المدار بعلة فيه انه ليس كذلك كيف وقد قال الله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة في تقديره وقال الفاضل الهندي حيث لا يصح تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين وفيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل والحق في الجواب ان مع الفعل انما يقدر

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بعد موضع آخر شبيه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحي اليك شاذ الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يبكيه رجال ويوجد له ويزينه شركائهم ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات بتدأت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيبين للفاعل والثاني كقوله ثم ولئن سألتهم من خلقهن ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهن بل خلقهن الله لجواز ذلك في شبه هذا الموضع وهو لئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقه نحو قالت من ابنك هذا قال بنائي العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها هذا كلامه قوله عمل الفعل لاصالة قال الفتح الرضي فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالفعل للتأويل بان والفعل وليس كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لاتقديران وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل انتهى وهكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب آه يشعر بان هذا مذهبهما آخرا فلا يجوز تقديم المنصوب عليه والا لم يكن للتقييد فائدة وايضا قول الفاضل الهندي على قول جمهان يشعر بحيث قال اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين للحواشي الهندية بعد نقله ما نقلناه عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فيجوز ان يتعلق المعمول به على وجه الاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لاصلي وجه النيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية في قوله وجمهان وجمهان مبني عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيم لكونها جارية فيها وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني وان كان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول قوله بالجعل المعتبر متعلق بقوله فصل قوله اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم عن التكرار قال من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا قوله موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به قوله اي الفعل اي للمصدر ونسبة القيام مسامحة اجراء الصفة المعنى المطابق على اللفظ قوله اي الذات ما قام به الفعل اشار الى ان المعنى على ما وان كان المذكور من على سبيل تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور ائمة اللغة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او اما انا مقترب من فلان ومبتعد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب والبعد والاجتماع

لا يتصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا خاصة
باب مفاعلة انست كه هر يكى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتبعد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان والكان
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضى لا يشمل جميع الفاعلين نحو زيد قاتل عمرو اوانا
متقرب لفلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله فان هذه آه يعنى لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فما قال الفاضل
الحشى فى رده قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئى لا
على التعيين ليس على ما ينبغى وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص ليصدر
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغى قوله وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان قوله وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا تم كيف وضع
المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة اولا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اى من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه خروجه والدليل الذى اورده الشارح قدس سره
على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصر وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الاول
فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل لصيغة اذا لم تكن للمبالغة واما الثانى فلانه محتمل للامرين والمحتمل لا يكون حجة على احدهما اليه سيما اذا كان
الاحتمال الذى يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام
اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون للتثنى والجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبهها احكاما بها باحكام
اسم الفاعل واللازم بطل فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذى هو من باب المغالبة نحو ضاربنى فضربته اضربه
فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته
غلبت فى الضرب ومعنى ضاربنى غالبنى فى الضرب فيكون ضارب حما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم التفضيل
به على ما قال به الشيخ الرضى حيث قال انتقض بخوط الى اى زائد فى الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والا
ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق هو منه وفى قوله والاولى دون الصواب الاشارة
الى ان له توجيها آخر قوله ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة بعيد جدا لان المتبادر من قوله ثم
وضع منه للمبالغة مثله فى العمل دخول صيغ المبالغة فى تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره
الشارح قدس سره فى معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره
قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجا عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان
قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفة يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل
فهو ينفع بعض المطلوب لا بعضه قوله اى صيغة اسم الفاعل اذا لم تكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل المقيس
عليه قوله فالاضافتان بيانيتان فيه ان الشارح صرح فى بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما تكون اذا كان المضاف

اليه اخص من وجه واصلا للاضافة والاضافة بمعنى اللام ومعلوم ان المضاف اليه فيما نحن فيه ليس اصلا للمضاف وهو ظ
الا ان يقال الاضافة بمعنى اللام الا انه سماها بيانية باعتبار المآل قوله اعم من ان يكون اى الحال تخفيفا قوله كاداة اسم المتكلم باسم
الفاعل هذا وانظ ان اسم الفاعل والمفعول وان كانا لا يدلان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا ان ذلك
مدلولهما العارضى ودون الوضعى فلا ينتقض حد الاسم طردا وعكسا لكن يشكل بما ذكره اهل المعانى حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة فى الحال وذلك اذا كان يعبر عن المستقبل بلفظها للدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال بل
دلالة ظاهرة على انهما حقيقتان فى الحال قال العلامة التفتازانى فى المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى الظ
قلت لا خلاف فى ان اسمى الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين
فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظ هذا كلامه وهو صريح فى ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه سيشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطلان تعريفى الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر
بالحقيقة ودفع غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان زمان الحال
معتبرة على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى انه تكلف بحت وتشكل بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو فى الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالقائم
لمن صدر عنه الضرب والقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فلا
واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح قيل
وبهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفى الاسم والفعل فاما ان يصار
الى الفرق بين ما هية العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييدية للموضوع
له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال بكل من اسم الفاعل اللازم
والمتعدى من غير استثناء يوجب كون عمله فى الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال
اطلاق الكلام بناء على شهرة كون عمله فى الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل المتعدى
المتعدية الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد وانا جنبى ضربك لزيد وذلك لضعفها لغير تعديتها للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى وفيه
انكما وجد الماضى فى ضمن الاستمرار كذلك وجد فى ضمنه الحال والاستقبال فينبغى ان يلاحظ تارة جانب الماضى وتجعل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغى

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان يجعل بمعنى نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليهما **قوله** وقدم الجواب عمن قال في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضراب وضروب ومضراب قال الشيخ الرضي بهذه الثلثة حاملة اتفاقا من البصريين وبهذه الثلثة حاول اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة و قال سيبويه ان حوّل فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل حاولا اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انها لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فونصب مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما شرطا في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل **قال** مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به جملة لكن اشتراط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** عافية بمعنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فلان لم يكن معها الصيغة التي بها شابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان يجعل جاريا للفعل اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدلالة والصيغة التي بها شابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا في العمل لعدم دلالة فعله عليهما وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جائز ومهما يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى و جمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد بالعمل العمل المطلق بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان العمل ليس على الاطلاق لكن التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام فينبغي ان يقيده بما قيد الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شيء مما ذكر اسم مفعول قلت لانهم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اوقع الضرب على احد له اي لاجل التاديب فقوله له علة له فلا اشكال بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وبهذا لو سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب **قوله** اي في العمل اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

شرط مطابقة زمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق **قال** لذات ما اى لذات لا يعتبر فيها التسمين لا النومى ولا الشخفى **قوله** لصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل **قوله** كميت لا يجاوزه **قال** الشيخ الرضى ويجئ فى مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض واسرع واعور على وزن افعل انتهى والبعض **قال** فيها ويجئ من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان **قوله** لزيادة اختصاص لما متعلق بقوله وخص ووجه لهم وجه زيادة اختصاص لها باسم الفاعل بقوله لكونها مشبهة به اى باسم الفاعل الظاهر ان وجه الشبه هو المذكور سابقا فى قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها به بخلاف اسم المفعول **قوله** ولكون عملها وجه آخر لزيادة الاختصاص والمعنى ان الغاة اعتبروا هذا الشبه لعملها لا الشبه باسم المفعول **قال** الشيخ الرضى انما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغا الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فى المعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدوث فى احدهما دون الثبوت فى الآخر وقيل حملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتونث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من ما دام معه من لا تثنى ولا يجمع ولا يونث **قال** الاوجهان يقال وجه الشبه فى قوله لكونها مشبهة به هو هذا الوجه المذكور فى الرضى لكن مقابلة قوله ولكون عملها لمشابهتها اياه اى اسم الفاعل بقوله مشبهة به يوهم كون العمل للشبه الثانى لا الاول **قوله** فيما ذكر من انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث **قوله** فلا معنى لاشتراطه اى اشتراط الزمان فيها لان المعتبر فيها الثبوت المقابل للحدوث الذى اعتبر فيها التقييد بالزمان **قوله** ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث **قوله** عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخطية فى حسن وجهه وحسن الوجه تحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو اذا كانت الصورة الخطية محتملة لما فاخرج من ان الصورة الخطية فى حسن وجهه لا تحتمل الا وجه الثلثة كيف وفى صورة النصب لابد من اثبات الالف وليس فى حسن وجها لف وليس لك اذ المراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب او لم يكتب ولو سلم فوجوب اثبات الالف انما هو فى المتيقن لا فى المحتمل **قوله** ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضى ثم ان الرضى لم يعلل امتناع الحسن وجه لعدم افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان الغاة يجوزه ويقول تخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشرح لم يعلل امتناعه بما ذكر بل علل بما علل به الشيخ الرضى حتى يقال **قوله** واختلف فى حسن وجهه قرئ على ان الحسن وجهه والحسن وجهه ممتنعان بالاتفاق وهو لا يستقيم اذا امتناع الحسن وجهه لعدم افادة الاضافة للتخفيف وانما يخالف فى ذلك **قوله** ان يكون الصفة اى المفرد بقرينة المثالين المتنعين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما **قال** الشيخ الرضى واما فى المثنى والجموع نحو الحسنا وجهاهما والحسنو وجوههم

فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل بذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجهاهما انه لا تحقق فيه وجه الاستناد وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون سبب قبيل حسن وجهه قوله لان الاخفش فيه بوجه منها اذ التثنية لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف قوله على قبح وليس بمستقبح لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك بزيادة على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه قوله لان الضمير فيه تقدير الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل به الربط بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاتيان ضمير آخر للربط زيادة على القدار المحتاج اليه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة يشير الى ان ذلك انما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاتيان ضمير في المعمول للربط زائد على المقدار المحتاج اليه فلا يكون زيد احسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان ايتان الضمير ليس متعينا للربط بل لتعيين الاب يتعين الوجه اذ لو قيل زيد احسن وجه الاب لا يتعين الاب ولا الوجه قوله لعدم الرابط بالموصوف فحذف ضمير الموصوف عن المعمول ورفعه قبيح لانه ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيدا فليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو الالف واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عنا الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير الذي يشير بالربط لفظا واتيان ما يكون رابطا معنى واليه يشير قول الشارح قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقييد عدم الرابط باللفظ ليشمل وجود الرابط معنى قوله حتى رفعت معمول الصفة اي بالصفة والمتبادر من رفعها ظاهرا بعد بها هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه بحثان لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله نفيا ضمير الموصوف ليس ذلك في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب جرا او نصبا او رفعا وفي المعنى دالة على صفته له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن حسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجه حسن او وجهت لكنها لم تدل على صفته في ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر خلا مالانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب تتصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سبب على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب اذا قلت معنى كونه صاحبه بمعلوم من كون ثوبه لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جنان الكلب بلانه كناية عن كرمه اي هو كريم قوله فيرتفع الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او لا لاستمرار او الاطلاق فان رفعها للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جازا في معمولها الرفع جازا النصب والجر لانهما فارعاه وانما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان بحيث يصلح المتقدم وصف بانصاف مرفوعها بضميرها كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب عبده خالد ولا مشروب ماؤه الخ بجر المعمول هذا كلام المرضي قوله لقولك زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما لقلنا من الشيخ المرضي آنفا قوله اي اسم اشتق لو قال ما اسم اشتق لما لزم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة الموصوف يعني عن تقدير صفة موصوف وهو الموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء

قوله في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فالحاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تقصد زيادته على غيره في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فلا يرد نحو فاضل ونائم وغالب فان الذات فيها وان تقصد زيادتها على غيرها لكن لا في المشتق منه بل في امر آخر فتدبر فائدة اوراج قوله اصل فلا يرد لا فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة تقصد زيادته على غيره في المشتق منه نحو ضارب بني مضربته اضربه فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة فاسم الفاعل بمعنى الفعل او ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهم ليس حمل الموصوف على ذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لخروج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات المأخوذة في الصفات هي الذات التي لا تعين فيها اصلا فمعنى قائم شئ اما او ذات مالها القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لما نسب الموصوف بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمكان للمبالغة لانه لم تقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره ممن قال لا يكفي في كون التعجب بالصيغ مالم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له يمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور بمعنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة ليخرج على غيره يخرج قوله من حيث الصيغة قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراده منه افعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرداه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروفه بعض حروف وحرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله او بعض زوائده او بعضا من الاصول وبعضا من الزوائد مثلا اذا قيل احرنجم بالحاء المهملة والراء المهملة والجيم لا يعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل استخرج بالخاء المعجمة والراء المهملة لا يعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه ممتزج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم ان كون حروف افعل بعضا من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله والجواب بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل الهندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة اللهم لانه انما يورد اذا اعتبر الى الاستثناء ثم انه ضعيف كانه يستعين بالسد في اتمامه وبجملة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس سره كان بيان المراد الفاضل ووجه التشبيه واضح هو هذا لان الشارح مطلع على حواشيه اطلاعا تاما فوغاية التعقد وكان تشنيعا للفاضل فهو ليس على ما ينبغي لما عرفت قوله نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن وابهج واخرق مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وعمقا وارعن ورعناء وابهج وبهجا واخرق وخرقا واعجم وعجما واوكع ونوكا فلا يطرد تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها

وما لم يجئ منها على افعال كالبعر والنتن والعوج والعمى لم يبين لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع **قوله** اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه **قوله** اي ليست من مبهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية وان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثر منهم **قوله** اي اكثر كل شئ فان قلت المضاف اليه لا يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او بنى او اتى باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضي ولما لم يتم الحصر فيما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشبع واما جوار فلما حذف منه تنوين الصرف خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف فاستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة الى العذر لان الممتنع تنوين التمكن لا تنوين العوض وبهذا ظهر ان ما قيل او رد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منا وللتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم ليس على ما ينبغي **قوله** اي احد هما زيادة موصوفة للمقصود وقد اشارة الى دفع ما قيل لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر المبني للمفعول وجعل اضافته الى الزيادة بيانية وما ذكر محصل الاضافة البيانية ومآله واجيب في الحاشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احد هما اي قصد احد هما والثاني حذف المضاف من ان يقصد اي احد هما وقصد والثالث جعل قوله ان يقصد محذوف الجار اي احد هما حاصل بان يقصد به كذا **قوله** اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب لا لتخصيص **قوله** باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل والمناسب بقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا باعتبار المراد **قوله** والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد **قوله** لخروجه عنهم والا يلزم كونه اخا لنفسه **قوله** لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة **قوله** وتخصيصه ان كان نكرة **قوله** لعدم ذكر المفضل عليه بعد ها اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فاذا لم يكن المفضل عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ممنوع كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور مع المفضل عليه فيكون المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمغناه من المفضل عليه وذا في من فالاضافة ظاهرة مع اللام معهود تسوى لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور مع المفضل عليه وايضا قال الرضي فيما قبل واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد ها واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون للمقصد منها التفضيل على ما اضيف اليه هم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من فهو ليس من الذكر معنى **قوله** المرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء دال على انه يؤثر في المستثنى بالشرط
التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثر له في الجملة واما الذي ليس اثر له اصلا فلا كلام فيه كالنصب على ان اسم
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينصبه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل
في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظهر بارزا كان او مستترا والرضي قيده بالمستتر قوله لا يظهر
اثره في اللفظ اي في لفظ المظهر لكونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظهر في لفظه اثر
العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنهما في جميع
الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه في ذلك الوقت والعبارة على تقدير
التعميم توهم ذلك فعدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فاندفع ما ذكره الفاضل المحشي ينبغي ان يقال يراد بالمظهر اللفظ فالمظهر اذا كان
او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشيء فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله لما خرج عن معنى الفعل فلا خروج ان يعمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل اه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان الخ وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة اسم الفاعل فاندفع ما قيل
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس [redacted] مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله اي وصفا
بسببا فسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال
وما معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل متعلق قوله باعتبار الاول وباعتباره
غير بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
متلبسا باعتبار الاول مقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي علة للنفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه وانما كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة يأباها مقام
المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن كل عين زيد زائدا على حسن كل عين رجل قيل عمل اسم التفضيل عام لشمول المواد التي
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشارح يخص مثالا يكون المقام فيه المدح اللائق ان يقال حاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشيء واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبرها مقام المدح واما الوجه
الثاني فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخرج عن مدح او ذم قوله فيخرج عن الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان مقررا بجملة من لا يجوز للنحاة تكلمون من يستدعيانها وتقتضيانها فلا يجوز للمقتضي بالامر ورة قوله لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او دونه قوله لا يناسب المقام اي مقام
المدح لان نفي المدونية ليستلزم واحدا من امرين المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي

مساواة من كل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفي المساواة ونفي المساواة في مقام المدح يدل على نفي الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفي اى في النفي لان الباء بمعنى في صرح به في المعنى ورزال الزيادة في النفي اهم من ان يكون بالنفي او بوجه آخر فلا يرد هذا السوال لانه ليس زوال الزيادة بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع في شرح المفتاح للعلامة التفتازاني المحقق في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني سنه من ان عمة لك في قوله ٭ كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعا قد حلبت علي عشاري ٭ مبتدأ وحلبت خبره وكظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما لا يعد قول عمر رضا او يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب فهو مبني على اشتباكه واتحاد بين المبتدا والخبر فالمبتدا من حيث انه مبتدا بالخبر ليس فصلا بالاجنبي من هذه الحيثية وان كان فصلا بالاجنبي من حيث انه ليس من معمولات الخبر وكل وجهة هو موليها قوله ولو قدم قوله منه في صين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه في صين زيد في عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا به انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالجزئية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه للاضطرار يجوز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون منه تعقيد بسبب تقديم وتاخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل للمقصود وقوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هواى الكحل في صين زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في صين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدا الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظرا لم يكن من تفضيل الشيء على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فتقديم من الكحل على في عينه هو محصل التعقيد والركاكة وهو محل للمقصود قوله لان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضي وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة احضر من الاول يقتضي كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى احضر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل ليسهل اخراجه من المعنى التفضيلي فمنع توقف عمل اسم التفضيل على ما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظرف متعلق به قوله استغنى عن فكره ثانيا اى ذكر العين والظاهر عن ذكرها قال الشيخ الرضي انما استغنيت في هذه العبارة عما بعد الموصوف لانك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد مماثلة بعين زيد في اصل الكحل بل اندفع ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في احسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله ويلزم من بنائي من قوله ما رأيت عينا كعين في كونها احسن فيها منه في غيرها قوله على ما يفيد وجهان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى ملزوم لمعنى قوله ما رأيت عينا آه

وتحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه قوله لانه اى المصدر كان تعليل لقوله وتركه متروك موصوف احسن آه
قوله والثانية تفعلة قوله قدم عليه لاستقامة الوزن للتنكير لانه مستغرق لو قوبل في حيز النفي قوله اما الاخيرة تقديمه
مشعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال انى لا ارى ليشير الى ان الحالية ارجح قوله عن الآفاق
متعلق بقوله وقاية السر قوله على وجه لم يضم فيه ان الشترك بين الاقسام وهو الكلمة بلا ضم كلا منها عن الآخر ولو ضم على ما هو
التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرحة بها في التقسيم ولم يسند عليها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فتقسيم على الوجه المذكور داخل
في معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لا يخفى ما في العبارة من الخزازة اذ لا مدخل للتقسيم في معلومية
حدود الاقسام من الدليل قوله اعلم ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم بای بسبب
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اى بمعلومية الحدود من الدليل قوله بل صدر اشارة الى ان عدم الالتفات انما هو بالنسبة
الى تصدير المباحث بالتعريف لا غير قوله وما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجموع جواب للاولى قوله
سلك تلك الطريقة المسلوكة في مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدر اشارة الى ما ذكر لئلا يغفل عنه قال الفاضل المحشي
اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل
ذلك في قسم الاسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم تتم الدلالة قلت
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص بالاسم والفعل فافهم
قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لتانيث
معنى هند بل لوانث الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح في
صدر الكتاب فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في
نفس ما دل يعني الكلمة فهو لا ينافي ان التفسير بمعنى يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشي كيف اعترض بهذا الاعتراض
في صدر الكتاب قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا من
اذ ليس المعنى على التقييد والكون المطلق واحدا وايضا الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قيل ولا مطلقا
بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضا استلزام كون كلمة في بمعنى الباء وهو مجاز غير مشهور يحترز عنه في التعريفات اقول وكونه
مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغني في حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية قال والخامس مرادفة الباء قوله
وتركب يوم الفروع مناوئا رس يصدون في طعن الاباهر والكلى هو المتبادر عند اطلاق المعنى هو المعنى الحقيقي قال

قلت في كل من الوجهين بحد مانع آخر وهو وقوع الفاصل بين العامل ومعموله بغير الاجنبي وهو وان لم يمنع لكن غير مستحسن

قلت كونه غير مستحسن مم كيف وهو واقع في القرآن والتزام اشتماله على ذلك باطل قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها حليه آه اورد عليه ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة للمعنى ودلالتها عليه من غير حاجة آه صفة للكلمة فكيف يفسر بها هو صفة المعنى بما هو صفة اللفظ وكيف يحمل عليه فالاعتراض انما هو على تفسير الاول بالثاني وحمله عليه الازم من التفسير لا على عبارة الشارح حتى يقال في الجواب انه فرق بين حمل ودلالة الكلمة على المعنى على كون المعنى في نفس الكلمة وحملها على المراد بكون المعنى في نفس الكلمة ولو سلم فالحمل على المراد يستلزم الحمل على كون المعنى في نفس الكلمة تامل فقال البعض في التفسير تسامح والمراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وقال البعض كون المعنى والمكان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة الكلمة الا انه لتركبه لا يشتق منه ما يحمل عليها واورد عليه البعض انه لو صح لكان دلالة الكلمة على المعنى صفة للمعنى والمكان اصل الدلالة صفة للكلمة فيقبل حمل السوال ولا يصح ح قوله كون المعنى والمكان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة والجواب ان دلالة الكلمة على المعنى منشا لصفتي الكلمة والمعنى حتى قيل المراد منه كون الكلمة بحيث يدل على المعنى من غير حاجة آه بتجيء السوال ويحتاج الى الجواب وان قيل المراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة آه يندفع السوال ولم يصح الجواب ثم يعتبر حاصل التعريف بعد الاستعانة من كون المعنى في نفس الكلمة ودلالتها عليه آه كلمة دلت على معنى كائن في نفس الكلمة اي دالة عليه من غير حاجة آه ولا سباحة فيه وانما السباحة فيما جعل المورد وحاصل التعريف حينئذ قال لو كان المراد من كون المعنى في نفس الكلمة ما ذكر لكان حاصل معنى التعريف هكذا الكلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة آه ولا يخفى ما فيه من الركة والسباحة

قوله اخرى اليها الصواب اليها قوله لاستقلاله بالمفهومية تعليل لقوله من غير حاجة آه والظاهر من كلام الشارح قدس سره في تعريف الاسم ان معنى الاستقلال كونه مدركا تصدا وبحيث فانه ويشير اليه قوله لبعيد هذا هو الذي لاحظ طرفيا فلا يرد بالمفهومية وكذا قوله لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن اذ النسبة الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى فيستقيم الحصر واما المعنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فالنسبة بهذا المعنى مستقلة كونها مفهومة من الفعل بدون ذكر متعلق مخصوص فلا يستقيم الحصر لكن يحذف ان النسبة الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير ضم كلمة اخرى اليها اللهم الا ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معلل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومعلل باعتبارها به بمعنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فان قلت الاستقلال بالمفهومية معنى اسمي وهو انفهام المعنى من الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحمل عليه قلت يابى عنه قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة والما قيل ان الاستقلال بهذا المعنى مضائف لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وح يلزم تعليل احد المتضائفين بالآخر فهو في غير المنع كيف والمتضائفين كون الشيئين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر وانفهام المعنى والدلالة ليسا كذلك قوله فرجع كون المعنى مصدرا يدل عليه تعلق قوله الى امر واحد به لا ظرفا لكنه لا يخيل اصلا وحاصل المعنى ما يجب ان تحقق وتحصل حتى تحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وتنا شانها الى فاعل ما خال سيد المحققين في حواشي شرح المطالع ليس المراد بغير المتعين ما لا عبرة فيه عدم التعيين حتى يناقي المعين

بل مالم يعتبر فيه التعيين وصدقه اعني المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لاشك في ان الكلمة موضوعة للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين اولى شئ ما مطلقا لاسبيل الى الثاني والا كانت الكلمة حينئذ مستعملة مجازا اذ لايستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل مالم يرد قوله والا كانت آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لايستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه وخصوصه لامن حيث انه فرد للمطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر به عدم التعيين فورود فلكن يكون منافيا لقوله ليس المراد بغير المعين آه تم ماذكره الفاضل المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين والاشك انها على الثاني معنى حرفي لايفهم الا منضما الى الفعل فذكر الفاعل وعلى الاول معنى يستقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بمذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظره لفظ الابتداء فان معناه يستقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحبر بعدم صحة حمل ما ذهب اليه البعض لابناء على حمل قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب عنه يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا او عمرا او بكرا او غير ذلك اما النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لايرد ما اورده الفاضل المحشي حيث قال المتأمل في ان آه لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لايكون النسبة على الاطلاق مستقلة بل اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قولنا الى فاعل ما تم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين يفهم الحدث الذي هو معنى التضمني بدون المطابقي المجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة اي لزم فهم الجزء عليحدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمن لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لايكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو فهم الجزء في ضمن الكل لاكونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام فظهر اندراج دلالة الفعل على الحدث في المادة المفروضة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمنا لبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال ببطلان الحصر على تقدير عدم كونه تضمنا هم لم لايجوز ان يكون دلالته عليه لكونه والا عليه عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال سيد المحققين سندا المدققين في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من ليفهم مجرد ذكر من واجيب بان فهمه منها ليس لكونها والا عليه عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال على الحدث انما هو مادة الفعل الموضوعة لدون نفس الفعل اذ لادخل لهيئة في تلك الدلالة وبما ذكر اندفع الرد المذكور هكذا قيل وفيه ان هذا

اصطلاح المتقدمين واللغاة صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ومنع وجود التضمن
مستندا بان الدلالة تبع الارادة تابعة لها وحيث لا ارادة لا دلالة كذا قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة
ليست تابعة للارادة بل تحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في
صدر الكتاب ومنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين وان
لم يفهم تفصيلها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما بكذا ذكر وفيه ان النسبة
الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ومنع بطلان اللازم
عند النحاة بجواز ان لا يكونوا قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة لتصريح منهم بذلك هكذا ذكر وفيه انه كيف
يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انها يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة اللهم ان يقال المعنى بالاستلزام
ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه
لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامها للمطابقة استلزامها للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق
التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعا اذ هي عبارة عن ان يكون اللفظ بحيث
لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه لا يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامها بحسب المادة بمعنى انه يتحقق
التضمن والالتزام يجب ان تحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا لا يستلزم عدم فهمها في الكل والملزوم قوله
فلا يستقل بالمفهومية اي اذا كانت النسبة آلة للاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل
بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا للاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا وبالذات قوله فالمراد بمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات قوله يتعين
ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تقتضي ان تكون مرادة وصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والابزم اقتران
الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مرادا بالمعنى في نفسه الا الحدث قوله ليس معناه المطابقي اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظا
قصدا وبالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات
الا ان عرف عن المتبادر لهذه القرينة قوله فخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه قوله لانه اي الحرف ليس مستقلا
بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا للاحظة غيره فان قلت الابدا المطلق المشترك بين
الابتداءات التي صفة المتعلقة للاحظة متعلقة تها معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى المتضمن والدال
على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابدا مستقلا بالمفهومية مم كيف ولو كان كذلك
لزم كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره الشقدس سره في تعريف
الاسم حيث سلب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمه حيث قال او للاحظة العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا المفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعلته آلة لتعرف حالها كان معنى

غير مستقل بهذه عبارته وهو صحيح في انه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وصدمه والظاهر ان المشترك بين الابتدائات لا تعلق به الملاحظة والا لزم كونه محفوظا قصدا وتبعا معا وجاذكرناه ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد لو لم يكن للحرف معنى مستقل وهو مم فان الظاهر ان الابتداء المطلق جزء من الابتدائات الخاصة التي هي معاني لفظية من اذ الظاهر ان الابتدائات الخاصة تحصص للابتداء المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتداء المطلق معنى مستقل على ما صرح به الشريف في صدر الكتاب ليس على ما ينبغي قوله يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقولنا وضعا واسنا وخرج ما عدا اسماء الافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه سيذكر بقوله في الفهم عن لفظه الدال عليه والالم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران حاصل من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم والكلام في الذكر موخرا عن قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم مما لا حاجة اليه بعد تقييد الاقتران بقوله وضعا لان الظاهر من اقتران بمعنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون اي الازمنة الثلثة دخلا في وضعيته لا لكلمة ولا شئ من الاسم كذلك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله في الفهم ولا تم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها او المقصود في التعريفات الشرح والاحتراز تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الانشائية وبقي الوضع بقوله وضعا وليا على ما مر سنه قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة للمعاني الفعلية والانشائية ولعل هذه اشارة الى الاختلاف بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول وبه يوذه قول المصنف في اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف ما وضع لنوع الخبر ما وضع لانشاء الطلب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل الدفع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني الانشائية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وضعه انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر الوضع الاول وبعد وضع الاول لم يقترن الا انه تشكل بالمشتق منها او ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بالوضع وضع فلا معنى للافتقار وذلك الوضع وعدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الافتقار فلا معنى لاعتباره في مقام دون غيره فلما اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد وشكر وشعر وغيرها فان لها وضع ثان وهو الوضع العلمي لم يقترن بذلك الوضع ووضع فعلي يقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول واعتبار الثاني كما اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال والافعال المنسلخة والمعنى الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى

بالعلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعينة غير موجودة في الوضع الاول منه اضاف الكلام و تخريب المرام وتهافت وتساقط اذ لا معنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر في الاقتران وعدمه هو الوضع الاول لا الثاني ولا يكون جعل المراد راجعا الى ما قالوا فتامل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة قلت اعتبارها لا يفيد اذ قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذ لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وما قيل واعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا يخرج عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل الحشي جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كلواحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كلواحد وكذا جاءني جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لا يخرج عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل في الجواب عنه ان خبر ان مجرور قوله منقولة وقوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشيء سواء كان الشيء مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فصرفه عنه افساد للكلام وتخريب للمرام وايضا لا بد لمتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة ومجرورة شيء ومصادر خبر كان المحذوف قبله سواء التخلف بارادة عوا اليه ضرورة قوله ودخل فيه معطوف على قوله وبقولنا وضعا اسما الافعال لانه في تقدير وخرج بقولنا وضعا اسما الافعال وقوله فيه اي في حد الفعل قوله الافعال المنسلخة عن الزمان اي التي ليته عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به امالدلالتها على حدث غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس ولبئت واشتريت وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن واما لعدم دلالتها على الحدث كان فيصدق عليه انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران بالوضع دخل القسمان في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل الحشي وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات عن الحدث وصرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية فيه نظر لان النافع في ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس على ما ينبغي الا انه يرد على الحشي ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الوضع بل كذلك بحسب الوضع الاول وما في الفوائد الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وانكان قد تعرى عن الحدث كان او عن الزمان كنعم وبئس قوله ويصدق على المضارع استيناف جوابا لما قيل كيف يدخل المضارع في حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب ان احد الماخوذ ليس مقيدا بقيد فقط بل احد امرين او سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع قوله ولانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من قبل الوضع قال العلامة التفتازاني في بحث التركيب من المطول واما الواو العاطفة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالالزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها كحال والعامل ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجرجاني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وتسمى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام مستقلة به معنى مستتبعة لفظا على طريق الالتفات نحو ترى كل من ضيها وجاشاك فانيا وقال في بحث احوال المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك وكذا اذا جيئ بها في مقام التاكيد مع واو الحال نحو الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاهلا لئيم وما في الشرح يمكن جعله من هذا القبيل بل هو الظاهر فليتدبر وما قال بعض الفضلاء انه ليس الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من التعدد والوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بواحد ولا تعدد في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصلية اذا الايراد المذكور انما يرد ان لو كان له استعمال واحد بها فكره المورد واما اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا وجب من المعترض كيف اعترض مع الاطلاع على ما في المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت الواقع حالا منقوض به الا ان يقال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او لاستصحاب الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي قوله لتقريب الماضي اي لتقريب الزمان الماضي الذي هو جزء مدلول الكلمة قوله او تقليل الفعل اي لتقليل الحدث المقترن بالزمان الذي هو جزء من مدلول الكلمة قوله او تحقيقا اي تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع لتحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع في الاغلب التقليل على ما مر في صدر الكتاب قوله وشتى من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق قوله لا تحقيق الا في الفعل الاصطلاحي اذ الماضي ليس جزء الا من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وهذا التقرير لي مما ذكره البعض في قوله لتقليل الفعل اعني الفعل اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه استدراك قوله وشتى من ذلك لا تحقيق الا في الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد تحقيق الحدث لا مطلقا بل من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله او تقليل الفعل بتقدير المضاف اي لتقليل مدلول الفعل الاصطلاحي من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني الحدث من حيث انه مدلول الفعل من الثاني مما لا جواز له تامل قوله لدلالة الفعل على الاستقبال القريب وتاكيدها لدخول قد بحسب مجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح بالعلامة التفتازاني في المطول في شرح قولهم ساطلب بعد المدار عليكم لتقصيروا والمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه قوله اما النفي اي نفي الحدث المقترن بالزمان في الغالب عن الكلمة قوله او طلبه اي طلب الحدث المقترن بالزمان قوله او النهي عنه

اى من الحدث المقرون بالزمان **قوله** او تعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان **قوله** الا فى الفعل الاصطلاحى
لضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى **قوله** لانها وضعت آه قال الفاضل الحشى ولان المشئ لم يخصص الشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس عاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
ايضا فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس مم كيف وجاء ما يفيد خلاف على الجملة الا ترى
الى الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل مم وانما الموقوف ظهور الاختصاص **قوله** وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن المقيد بقوله ساكنة فصح قوله
والصفات استثنت آه **قوله** حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لانها ما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لقوله من خواصه لا مبتدأ والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس بمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلت ساكن فى الاصل حركت لدفع التقا الساكنين يدل عليه حذف الياء
فى رمتا على الاصح **قالى** ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل الحشى الاخصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافة نحو الى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة فانه كان بيان الشارح يدل على تخصيص
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ له الامثال لا فعلت بالسكون فالمذكور
بعد نحو تا فعلت بالسكون لا غير فاندفع ما قيل انه لا يخلو عن نوع التباس فى صورة الكتابة على ان اضافة نحو الى
فعلت بالسكون لا يخلو عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس لك على انه لا يعد ان يقال
ان له مثلا وهو فعلتا **قوله** يندخل فيه اى فى المراد من نحو تا فعلت **قوله** فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح **قوله** اخف واحضر فان قلت الاخفية والاحضرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا تعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا لكان اخف واحضر اذ الاخف والاحضر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه **قوله** اى فعل لو ضم كلمة ما قبل دال لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فتركه افتقار تكرار دال على سر التاخير
ثم التفسير شير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا **قوله** والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة ويجوز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بالموصولة
مع ان كلمة ما تحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما تحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتخصيص
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون

الاخبار بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالمفعول قبيل ذلك لغرا كما قيل قوله فان المتبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله الحاضر الذي انت فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة قوله قبليته ذاتية فلا كان
الظاهر ان قبل ظرف زمان لقوله زمان والمعنى ماول على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان الحاضر فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو لمعنى متقدم فان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتي بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر فلا تقدم زماني بمعنى ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول والتحقيق عدم آخر ولعله مخالف
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبيل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون معنى ماول على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ماول على زمان متقدم على زمانك قال الفاضل
الهندي قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لكان العموم والخصوص في الكلية والبعضية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر في يوم الجمعة قوله فلا ينتقض منعه بلم يضرب فان يضرب في لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف وما قيد به الدلالة بحسب الوضع خرج من التعريف لان يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضي بل الدلالة عليه حصل بعروض لم ودخوله عليه وليس مقصود الشارح قدس سره الا انه ينتقض منعه بهذا الاعتبار وانما
انه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على تقدير خاص يكون بسببه دالا على
الماضي لان دخول لم الذي هو وضع تقلب المضارع ماضيا دليل عليه وصارف له عن الدلالة على الاستقبال حين دخوله
عليه فظهر ان المنع الذي اورده البعض من قوله لانم عدم دلالة يضرب في لم يضرب على الزمان المستقبل ودلالته
على الزمان الماضي غير متوجه عليه قوله وجمعه بان ضربت ضربت اي لا ينتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه دال
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلما قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل بدخول ان عليه وعروضه ودخول ان التي هو وضع لقلب الماضي مضارعا ودليل على دلالته عليه
صارف له عن الدلالة على الماضي بهذا الاعتبار فالمنع بانا لانم دلالة ضربت على الزمان المستقبل ودلالة على الزمان الماضي
منع غير مسموع قوله او تقديرا كخرمي فان رمى في الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما البناء على الفتح بان تلفظ به ولو لاظهار الاصل بل ضربن بني على السكون ابتداء
تحرزا عن توالي الفتحات وضربوا بني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى السكون والضم ثم لا بد لكل
دليل وبهذا اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو مبني على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل كذلك وان اخرجه العارض عما هو الاصل
قوله لما بنا على الحركة فان قلت الماضي متقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل الصرف المضارع ماضي زيد على اوله لازدا

الاربع فيما يضرورة فيكون بناؤه مقدما على بناء المضارع واعرابه فما معنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه
ان نظر في الابتداء حافظ اليه الماضي في المآل ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها والاكثر حكم الكل بخلاف
بناءه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا
غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا دائما وليس كذلك للمضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب
وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا واليه ما ذكره انما تم لو ثبت
ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما
من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه قوله وشرطا وجزا لا يظهر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال
قوله موقع الاسم بمنزلة خبر او صفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا
على قوله في وقوعه قوله كراهته بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله
كراهته فان قلت لزم اجتماع اربع متحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار لحركة الآخر لعروضها بالعامل
وعدم لزومها للكلمة لزوالها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضرب عارضي لان اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضيا تم كيف وقد حصل بالاتصال بما هو جزء الكلمة بدل
عليه عدم القوم الحركة في نحو قولا اصليته لا عارضيته ولذا رد الواو وفيه ودون قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولا ان فحذفت التاء وصار الالف
موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كانه مفتوح البناء فلما اتصل
به النون سكن الباء فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال بما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف
الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة فحذفت لاجل الالف فهي ساكنة حكما مع ان التقرر حصلت بما
هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل
بالاتصال بما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته رفعا للثقل ومراعاة جهة اصالته
توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه رفعا للثقل قوله لشدة اتصال الفاصل اي الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا
نقض بمثل ذهب فرس قوله احترازا عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فلذا يبنى على الفتح اي كما ان ضرب
مبني على الفتح فاذا اتصل به الف الضمير صار حكم البناء فتحة ما قبل الالف ايضا واما ان هذه الفتحة تقابل الالف او فتحة البناء التقديري محالا ولا يليق
عليه الظاهر بيده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء موقوفا الآخر فلما اتصل به الياء كسر آخره لاجل الياء فبعد دخول العامل حصل
كسرة الاعراب تقديريا فامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظير
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء التقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية قوله فصل شبه لواسع التفسير بين ما واشبه ليسلم من التكرار وقد مر العذر عنه قال تأنيث اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي التكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتاخير المخاطب بخلاف اتين فان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وقد يالحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة لحروف بان يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجيء بخلاف نأيت فانه لا يصلح ان يكون صفة لحروف فانه صيغة المتكلم من النأي بمعنى البعد قوله اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار وقوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا تلبس الكل بـ هو ليضرب مثلا بجزئه وهو واحد من حروف اتين وانت خبير بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر منتقلة غير لازمة وتلبس الكل بالجزء امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه وتخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف فشابه الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست لسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب الوضع وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب لمحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كقارون في الثروة انتهى قال باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف صيغة الغائبات يعني حين في اوائله متعلق بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقدير الكائنة في اوائله صفة الحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله معنى الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله لا يمكن ان يرجع الى المضارع لانه ليس في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية فان قلت هذه الحروف ليست مظروفا لاول حرف من حروفه الاصلية والمكان يرجع الى الماضي بشكل الظرفية قلت المراد في جانب اوله قوله يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو الملابسة المجاورية فان قلت تأنيث حين الحروف لاجامع لها قلت الجامع المجموع والمجموع كلواحد منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع العينية والمجموع المادة فقط قوله وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما هو ظاهر لفظ المتن انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف للموازنة والصلاحية للحال والاستقبال اذ بهما يشابه اسم الفاعل خاصة فالحصر اضافي فلا يناسب كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا لخارج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخارج قال الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى قال المعترض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لا يشبه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانه اعم من

بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالحصر مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع والتخصيص لا المشابهة ولا المشابهة الى صحة وباذكر ناظران ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد احرج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك والتخصيص بالسين وسوف لان المضارع قد تشابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيتها للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله** مشترك بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفته لها منها يوخذ وجه الشبه كما ان قوله لوقوع الاسم آه بيان صفة للاسم هي نفس الكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الى صين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين الى صة لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انهما معناه فلا مسامحة في الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي مع قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على المسامحة والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبهذا ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه شبيها اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فهذا خرج عبارة المتن لانه من الاول على التقييد بالمحل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه لا يطلق عليها اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض ولذا اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون تاكيدا لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما لغة وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تشتيتا والحال عند النحاة يعبر عن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جبهتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن الذي من الزمان المشترك بين الزمان ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو او ترك قوله لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة لا يستلزم وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله** وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء آخر بان يكون المضارعة بمعنى آخر فللحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة يوجب ان لا يسم مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بمجيء ضارع بمعنى عاجز قوله من ضرع واحد يحتمل الوصف والاضافة كذا قيل والثاني لا يخلو عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقبل من ضرع واحدة قوله فالهمزة المبدلة من الالف امتنع الابتداء بالساكن قال المتكلم لان الهمزة مبدأ الخارج والمتكلم مبدأ الكلام قال مفردا حال من المتكلم قوله مذكرا كان او مونثا فيه ان المفرد مذكر لا يحتمل التانيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكير وللتغليب قوله والنون له اى للمتكلم لانه اذا لم يبق من حروف العلة اعلى له ما يشابه حرف العلة قوله المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره فهو مقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد قوله كانها اى الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص قوله والتاء المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات في وَوَوَجَلَ للمخاطب اذ الواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام قال والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعلى التاء للغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل لان المدغم بالمشاهدة قوله اى حال كون المونث والمونثين اى الفاعلين المونثين فذو الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوى غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشار الى جهتى اللفظ والمعنى ولو اريد بالمونث صيغة المونث وبالمونثين صيغة المونثين يقبل غائبتين او ذوى غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع ح باعتبار تعدد المواد وانما اول لان الحال وذا هاهنا في المعنى مبتدأ وخبر والخبر يجب ان يكون محايلا على المبتدا وغيبة ليس محمولا على ذوى الحال قوله اى غير التقسيمين المذكورين اعاده وان مر هذا التفسير عقريب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة المذكور الموصوفة لانه يكون بمنزلة بصيغ مغايرة للقسمين فان قلت الباء يستعمل في الله فينلزم ان يوصف بكونه غائبا وهو مذكر اذ الله تعالى مستقال عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله في يفعل الله ما يشاء مثلا غائبا وهو مذكر او هو ليس بمحذور والمحذور توصيف ذات الله بهما وهو ليس بلازم فلا حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا قوله لانه وان لم يصر جواب عما قيل اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب والجواب ان العصفة اعم من ان يكون حالا او تالا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة تخلصها بالنعت فان غيرهما يفيد بالم يفده المبدل منه قوله او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله على معنى فقوله غير هما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون قوله غير هما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غير هما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف قوله لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره ايضا حالا ليكون على نهج تيسرها الا ان الشارح قدس سره جعله خبر الكان المقدر قوله مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو افتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم عمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في ابواب الالتباس فيها نحو يدحرج ويقال ويفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل للاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت احراق بهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس قوله مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته وللمانع منه قوله لعدم عدة الاعراب فيه اى في غير المضارع وهي المشابهة بمطلق الاسم فيما ذكر ولاسم الفاعل في الموازنة وصلاحية

الحال والاستقبال قوله لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه قوله ولما كان هذا الكلام اي المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير انما كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقت بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وانما كان معنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الرفع ان الظرف متعلق بما يستدعيه كلام المتن وهو اما اعراب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود وفان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالتيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الام المقتضي قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من اله الا الله ولا يقال انما من اله الا الله مع انه بمعنى ما من اله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيود المضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيدا للاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع موجود بناء غيره اذا لم يكن به احد النونين واما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا لم يتصل متعلق بمبني المقدر وقيد لما اي لا يوجد مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا الوجه وجيه الا انه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيدة بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل باحد النونين مقيدة به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان وقال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل يفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالمعنى انه يعرب المضارع اذا لم يتصل احد النونين واما اذا اتصل باحدهما فهو مبني قوله لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كالمنادى نحو غلامي قوله ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لما جعل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في قائمة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سأل بقوله فان قيل فلما امتنع دخول اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء او بلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قائلا ان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فرعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم بذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة فظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء والادنى نسيب وبذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل دراع وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجموع المذكر والواحد المونث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

والبناء لم يمكن التنوين بعد استحقاق قوى الاقرى الى سقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام وضعف الاستحقاق لم يعرب على التنوين كما احرب على تاء التانيث وحاصل ما ذكره الشارح الرضى ان الاستحقاق بين الفصل والنون اكان قويا كما بين الاسم والحرف فى قائمة وبصرى فينبغى ان يحمل النون محل الاعراب كما مينا وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين ينبغى ان يحمل الاعراب على حرف قبل النون كما فى الاسم المنون فاوجه الحكم فى النساء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا فى البناء وفرعا فى الاعراب يرجع الى اصله لمجرد مانع من اجراء الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جزء منه بخلاف الاسم فانه اصل فى الاعراب فهما الامكان يعتبر اعرابه فان صار آخره وسطا بحمل الكلمة التى صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة برأسها على ان الفعل مع النون منه مانع عن حمل الآخر محل الاعراب هو شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذى ذكره الله قدس سره تم بضم مقدمة اخرى معلومة من المقام اليه وهو ان الاصل فى الفعل البناء فيكفى فى رجوعه الى الاصل ادنى مقتض قال قيل لو صح دليل الله قدس سره لزم عدم مجاز اجراء الاعراب على ما قبل التنوين فى نحو جانى زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء منه فضلا عن اللازمة ممنوعة كيف والاصل فى الاسم الاعراب فدوعى بقدر الامكان كونه معربا وايضا لا يلزم من عدم اجراء الاعراب مانع فى الفعل عدم اجراءه فيما ليس فيه ذلك المانع وكذا اللازمة فى قوله وايضا لزم عدم جواز الاعراب على يا بصرى وتاء قائمة لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكذا فى قوله وايضا غاية مالزم منه تعذر الاعراب وهى لا توجب البناء اللازمة ممنوعة اما الاولى فسنده ما ذكره اما الثانية فالسند كيف والاصل فى الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث للرجوع الى الاصل قوله لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثانى تاكيدا للاول لما بين الموكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك او محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فرع كونه منه بمنزلة الجزء او كونه فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت دون ضربك تحرزا عن توالى الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيما شئ من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية وضمير المفعول فرق مبنى على الدليل لا الحكم غير مسموع كما قيل قوله ولان نون جمع المونث دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون جمع المونث كما ان قوله لان التاكيد آه دليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون التاكيد لان المطلب بناء المضارع اذا اتصل به كلواحد من نون التاكيد ونون جمع المونث فاورد دليلا على كلا الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب له كلواحد من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك قوله لان عطف نون جمع المونث على نون التاكيد ليكون المجموع دليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كلواحد من النونين به وهو لا يثبت بكلواحد من المعطوف والمعطوف عليه بل مجموعهما واحادة لان يفيدان كلواحد منهما دليل مستقل يثبت به المدعى اعلم ان الدليل المذكور فى نون التاكيد جار بعينه فى نون جمع المونث والمذكور فى جمع المونث جار خلاصة فى نون التاكيد حيث يقال لانها تقتضى فتحة ما قبلها ومع وجود الفتحة لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه يضم ان الاصل فى الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث له خلافا لما قيل يرد عليه ان غاية مالزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال الشيخ الرضى اختلف فى نون جمع المونث ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقه وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناءه ايضا حملا عليه وقال بعضهم وهو معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لانها مهم لمحل الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين

قوله فلما يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يحمل ما هو قبل العامل اثر العامل قوله اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المضارع المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتقسيم الجمع بحيث يشمل جمع المونث ليس على ما ينبغى لانه خارج عن محل البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يحمل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المونث ودون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث فينبغى ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى حمسة مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فما قيل لو كان المراد بالصحيح عن المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المونث لما احتج لتخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفنا الشمول المتصل به ذلك حينئذ بالاتصل به نون الجمع المونث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغى اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة او مسنده رفعا للغفلة بواسطة بعد العهد والا فالشارح مسنده وبهذا التقرير يندفع بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المصنف واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قيل انما قال حرفا لان آخره حرف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذى آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثل يرعوى فان آخره واو ان قلبت الاخيرة يا ولو قعا ما فالبعد كرة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة او الثانية فان كانت الاولى زائدة فالاعراب على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وان كانت الثانية زائدة ففيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال ما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول الوصف اياه بلا شبهة قوله يتصل به بالوجه ترك قوله لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لانه يتصل به ثم يجرد عنه قوله فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا اكتفاء بما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا الا انهما لفظيين فظهر واما انهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عد الوقف من مواضع تقدير الاعراب فى خير المبتدا حصر النحاة تقدير الاعراب فيما تعذر وستثقل لا يفكيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين عارضا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عدم من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما عدما يدوم دون الآخر قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا تجب مثالا لا يدون ما انت

خبيه بان مثال الرفع لايتم بدون ذكر زيد او عمرو مثلا بعد يضرب **قوله** والمضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف
على المجرد بقرينة فلاي شئ عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه غير مراد بعده واحتاج على التقدير قلت للان الحكم المذكور ليس خاصا بالصحيح
بل يجري في المتصل ايضا فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر **قوله** وذلك اي اتصال الضمير المرفوع البارز كائن في خمسة مواضع
لان الضمير البارز المرفوع وان اتصل في ضربن وتضربن الا ان الحكم المذكور لا يجري فيهما فالحكم المذكور مقتصر على التخصيص بالخمسة
فاندفع ما قيل الظاهر ان يقال في سبعة مواضع لعدم تعميم الجميع **قوله** والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل مقابل للصحيح عند النحاة
وهو عندهم ما لم يكن في آخره حرف علة فالمعتل المقابل له كما آله حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كما ذكر ولكن ذكر ذلك للتفصل
عما ذكر **قوله** اسقط الحرف المناسب اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة وحدث من اشباعها وعاد
لذا قالوا الحركات ابعاض حروف العلة وقيل لان حرف العلة يناسب الحركة في كونهما قابلين للسقوط انتهى والاخ عن خلل **قوله** لان
الالف لا يقبل الحركة فصار نظير الاعراب مستدرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المونث سبب رجوعه الى البناء وتعذر
الاعراب بل مع كون النون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وبهذا اندفع ما قيل ولقائل ان يقول
ما بالهم جعلوا تعذر الاعراب بسبب اتصال نون التاكيد ان نون الجمع سببا لبناء المضارع ولم يجعلوا التعذر به بسبب عدم قبول الالف
الحركة سببا لبنائه بل جعلوه مع الاعراب التقديري لا بد من بيان الفرق بينهما **قوله** ويرتفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المونث اي يصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم ثم ارتفاعه في ذلك الوقت يحتمل
ان يكون بسبب ان التجرد حامل فيه وان يكون بسبب ان وقوعه موقع الاسم حامل فيه فينطبق على مذهب البصري والكوفي واما كون
التجرد حاملا هو المتبادر من عبارته فممنوع بل في تفسير الاسلوب دلالة على انه لم يقصد ان التجرد عامل كيف وقال في بيان الناصب
والجازم وينصب بان ويجزم بلم ولم يقل هناك في بيان الرافع ويرتفع بالتجرد بل اذا تجرد ويعلم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفي بل اورد عبارة
تنطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قوله ويرتفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى
ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لذلك المذهب ليسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ما ذكره الشارح بقوله وارد
عليه انه ثم التجرد قيد في المبتدا بالاسناد ولم يقيد به لان الفعل لا يستدل بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة اليه بخلاف الاسم ومنه يظهر
ان قول المصنف مثل يضرب مثال لصحيح المجرد والا فهو مثال للاعراب فقول الشارح قدس سره ولو لم يضرب ليس على ما ينبغي
قوله وذلك مذهب الكوفيين الى جمهورهم وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة احدثت الرفع
بعدها وتبعها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولكن ليس فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليهما اولى من
احالته على المعنوي انتهى كما هو مذهب البصريين والفراء قيل يرد عليه ان مجرد الحروف لا تصدره بها لا يكفي في رفعها والا لارتفع مع
الناصب والجازم ايضا بل لم يرد باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا الملازمتين في حيز المنع لانه انما يكون اولى لو لقي الحروف عاملا
مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مفردا وقال الشيخ الرضي وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفه وصيرورتها كجزء الكلمة **قوله**
وسواء كان العامل هذه الصوائب تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد **قوله** كما في زيد يضرب الى قوله او رأيت جملا يضرب اي سواء
وقع اسم مرفوع او مجرورا او منصوب **قوله** فاعطى اي المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق لانه عين العمدة السابق

اعتباره على الفضلات واقوى لانه علم العمدة الذى يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات قوله فى الصلة اذا لصلة لايكون الا جملة خبرية ينتفع وقوع الاسم المفرد موقعها قوله وفى نحو سيقوم وسوف يقوم اذا لو وقع الاسم موقع المضارع الذى دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهما من خواص الافعال وفى خبرها لو جب كون خبره فعلا مضارعا كما قوله ويقوم الزيدان اذا لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لامتنع اذ لايجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شئ ولا مبتدا وقائم خبره لعدم المطابقة قوله وكذا قائمان الزيدان اى قائمان خبر مبتدا مقدم عليه ولايجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل قوله ويكفينا اى لايجب اتحاد جهة اعراب الاسم والفعل بل قد يتحدان نحو زيد يضرب ابوه لان الاصل كان زيد ضارب ابوه فان رفعناه على الخبرية وقد لايتحدان كما فى المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا والفعل وقع لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الوصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا والمكان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه قوله وقوعه اى وقوع الفعل مطلقا ان يكون قوله ويكفينا او قوعه بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور فى المثالين قوله وامكان الاعراب الكائن مع تقديره اى الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضنا اسما فى الاصل غير الاعراب الكائن مع تقديره اى تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضنا فعلا من غير نظر الى انه كان فى الاصل اسما قوله ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بالكان سيقوم زيد فى الاصل قائم زيد فاتى سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب والبعيد فاندفع ما قيل وفيه كشف لان الاسم لايدل على معنى السين ولا يصح قصده منه والمجموع يدل عليه وقد قصده المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه قوله ان الاصل فيه الاسم يعنى المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم فى ذلك الموضع بالفعل او لا يصح لعلة ما بالفعل بل امتنع لغرض وانه كان اسما فى الابتداء قوله بلفوظة حال عن قوله بان هو اى مع تلفظان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والقرينة على التقدير قوله مقدرة قوله ابدل الالف نونا دفعا بانه لامناسبة بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا فى كلامهم ولم يبين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضى ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان يراد بالنون فى قوله ابدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التى حصلت ان تمحق الفعل الا انها اخفت بلا التصريح لتاكيد النفى لتاكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص من بين حروف النفى فهو تكلف بارد لايد عو اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له قوله لا ان قال سيبويه انه معرف اذ لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولانه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا تجوز تقديم معمول ما فى خبر ان عليه وان لا ان يضرب فى تقدير مضربك هو ليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفى ولن يضرب يفيده قال الشيخ الرضى والخليل ان يقول لامنع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا او هو وضع مستانف انتهى قوله تقصر بحذف الف لا وهمزة ان للتخفيف قوله انه حرف برأسه اذ الاصل عدم التصرف قوله قيل اصله اذان قال الشيخ الرضى ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان مركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال قوله مخفف بحذف همزة ان قوله وقيل اصله اذا الظرفية قال الشيخ الرضى الذى يلوح لى فى اذن مع يغلب فى ظنى

ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله جملة صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي
وذلك اسهم اراد بالاشارة الى زمان فعل مذكور مقصود والى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لفظه وجرد وه عن معنى الماضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل
السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى تزورني اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك
وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة منه كل وبعض الا انهما مع بان واذ معنى انتهى قال وبعد
لام الجحود وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين الى اسم اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان ليضرب
ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها الكثر اهم لام الجحد ولملازمتها للجحد اى النفي قال الخواص والصواب تسميتها لام النفي
لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان
يفعل ثم ادخل اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فمعناهم انها حرف زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار وجمهور البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفسه فهي عندهم حرف معد متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة وجوبا بهذا ذكره صاحب المغني قوله وبعدا وبمعنى الى
او الا وهما لا يدخلان الا على الاسماء فوجب تقدير ان ليصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه ترك الشارح قدس سره وجه تقديرها ان بعد
قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين
المعطوفين من كونهما جملتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند والمسند
اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فينطق او ثم ينطق اذا كان ينصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فظهر ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس بغير اشتراط شيء واما
امتناع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا يمنع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما
ذكر في شرح التلخيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
يكتب وينشر ويعطي ويمنع قوله ونحوه اللهم انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد
لان هذا حكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة او لا نحو زيد يكتب فينطق او ثم ينطق اذا كان ينصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع
هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره وهذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى
عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر هذا كلامه وهو انه ليس بصريح فيما ذكر قال
اي المخففة قيل صيغة الفضل قلت هي اي هي المخففة لا غير وبصار مقابلا للقوله والتي يقع بعد الظن انتهى قوله للحصر اي لحصر المسند وقصره
في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفضل فانها موضوعة لقصر المسند والمسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من المثقلة محصر
في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من المثقلة حقا في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا اشكال لوجود المخففة من الثقيلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم يجوز ان يكون له صفة غير الكون مخففا من الثقيلة لانه مقصور عليه لا مقصور فقيل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين يقتضيا معنى القول ايضا مثل نادى وادعى وح يجوز ان يكون الواقعة بعده مفسرة ايضا بعد ما قرر ان العينة تقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما فسر خ الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة لانه انما يستقيم على تقدير قصر المسند اليه في المسند وصاحب القيل لم يقيده بالا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى مجرد لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من الثقيلة قوله فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وقوعه فلا يصور فيها التحقيق الذي يناسب العلم قوله على غلبة الوقوع اي بحسب ما وضع لحمية الظن ثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع قوله يجري في ان التي بعده الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعارا بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل قوله نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي استقبل وجوده وترتب قوله لا موبدا مطلقا كما قيل اولا في الدنيا كما قيل قوله والا اي وان كان لن للتاسيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء الزوم النقيض على النقيض انما هو مستعمل في معناه الحقيقي واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم بسند جواز ان يكون في الآية مستعملة في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا اذ الاصل عدم ويرد عليه ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا محذور ويرد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء الثاني وهو انه للنفي المؤكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكر كيف وقد قال وقد يستدل آه قوله وحتى يأذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتهاء على التاييد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور قوله اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المستعمل على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره قلت لعل ما ذكره بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم والاولى ان يقال اي لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرج ولا تقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة مستعد اعلى ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانها لضعفها آه قوله لانها لضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا لما قبلها لانها لو عملت في المعمول لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اي كان ما بعدها سببا اي وقع سابقا عليها واذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها اي لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل وحدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واوجبت بواو حذت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو لعمري القول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذنا وشبيها في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة تضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وشبهها لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذا وشبهها وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا اي انه لا معنى اذا الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي ليست الا المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال فعند التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تختص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للاستقبال فيحمل المضارع اذا وقع في الحالية المنافية من الجزاء نحو اذن لك على ان اللام للتعليل والنصب بان المضمرة التي هي عم الاستقبال قوله اما في الجواب والجزاء قوله لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه عدة والعدة لا يكون الا مستقبلا واما الجزاء فلانه ايضا بالعدة قوله وجب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين مطلقا بل على فقدهما بان لم يقع المضارع المذكور بعد اذن جوابا ولا جزاء وقع قبله وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه محتاج الى البيان لهذا المراد اما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فاندفع قوله فيه بحث لان الجواب احد الامرين اما بالعين اما الرفع او الجزم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور الاعتماد على ما قبلها ان يكون ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تاتني اذن اكرمك وح الجزم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة لا محالة واما اما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت ان يبين له وعند دخول الجنة لا حاجة اليه قوله الملوخما اي مع اذن قوله كما اشرنا اليه اي الانتصاب بقوله واذن التي ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو اتصاف اذن بمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فاحتيج في الصلة الى تغيير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب به المضارع ينصب اذا لم يعتده قوله فالوجهان جائزان جعل الشارح قدس سره الوجهان مبتدا محذوف الخبر لفاعلا محذوف الفعل لان المبتدا حين الخبر فالمحذوف حين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل جعل وجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر الوجهان من صاحب عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذا جنسين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والموصوف المستتر فيهما مع ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا امرا واحد

والعلم بالمظهر على العامل في المستتر هما كانه ليس لعامل فعلي لتقدير الجار المحذوف ليس الا امر واحد مسندا واما على تقدير الفعل فالمحذوف شئ ذو صفتين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا قويا كان او ضعيفا فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدهما لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد ويجوز هو والنصب عند ضعفه قوله وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان عند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا اجاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وهكذا في كيمه للاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي يقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه قوله مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي للكون ما بعدها سببا عما قبلها مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لا قبلا لا سببا ومعلولا لانه بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام مقدر يدخل على ما هو علة في الذهن لا هو معلول له في الخارج فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل انظاهر ان كي لم يجئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول قوله اذا كان متعلق بتعلل المقدر لا القوله ينصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما بانتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم حاصل هو انتصاب المضارع بعدها بتقدير ان لا غير قوله وان كان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون تقييض الشرط اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط مع انه ليس كذلك فانه يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير امالا للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وان كان بالنظر للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا ولا حالا او مستقبلا وان كان بالنظر آه يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير قوله بمعنى كي للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية

لا سيما وقد علم مني كما قبل ذلك **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى بمعنى مع **قوله** ان يكون اى الضارع ماضيا بان يكون المتكلم بهذا الكلام بعد الفراغ من سير والدخول **قوله** وحالا بان يكون التكلم بهذا الكلام في زمان الدخول واما كون المضارع مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان انطاقه اخبارا بعد الفراغ او حين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول فليس بظاهر ولذلك قيل لا يحتمل الا الاستقبال كما لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لا عبرة به فما قيل جوابا عن قيل بانتفاء في امكان صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقبله الغير بان سار الى ان وصل البلد فلم يدخله ووقف زمانا وقال هذا الكلام ثم دخله ليس جوابا **قوله** اى بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان السير قد مضى والمضى الا ان الدخول يحتمل ان يكون يقع في الحال التحقيقي وهي اجزاء من اواخر الحال واوائل الاستقبال فلا يكون ماضيا في زمان التكلم ولما ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا في زمان التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل ذكر امس مع ماضي قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف حكاية حال على ذكر امس مع ماضي فيجعل هذا المثال حكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك في كلام المصنف تحكم **قوله** وكانك كنت آه تصوير او اخبار عما صدر منه وتوطئة لحكاية الحال **قوله** وتخيلها اى العبارة التي هيئته في زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا في زمان التكلم **قوله** في هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال تحقيقا **قوله** فابقيته اى ما بعد حتى على اعراب كان على ذلك لاعراب في زمان الدخول **قوله** وحكيته اى ما بعد حتى على الاعراب المذكور لانه اريد به الحال حكاية **قوله** في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا لا حاجة اليه **قوله** لانها علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل فعل اريد به الحال وفيه انه يشكل بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل المنصوب الحال **قوله** كلام مستانف لا تعلق من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** لان تقدير بعدها مبتدا لانه ارتكاب خلاف الاصل بلا ضرورة بوجود وجه لا يحتاج الى الحذف ولانه لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل ولقائل ان يقول في الثاني بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان **قوله** ويجب السببية لعدم ظهور الربط معنوي سواها بالصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد يناقش بان الاتصال المعنوي لا يخص في السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوي **قوله** التفت نظرا الى الامر الاول اى نظرا الى انتفاء الامر الثاني فانه يتحقق لان معنى التركيب والمعين ان يكون ثبت سيري وان يكون كان سيري حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسببية متحقق فتحقق السببية واما ان معنى التركيب يحتمل ان يكون كان سيري منفيا فالمقام آب عنه اباء ظاهرا ولو سلم فتخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاء كل كاف في امتناع الرفع فاندفع ما قيل فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان سبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفيا الى غير ذلك فلم تحقق خبر كان لا يصلح للسببية **قوله** في وقت حصول كان بحذف ثلثة الفاظ **قوله** فبقي الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام من غير تقدير وليس كذلك لانه يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا

كونه تامة الان يقال حتى يمشي الى ابوكي وهما جاران هو الجار والمجرور ملاصق مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فحصل ان ليس فيه حذف شئ حاجة دي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد عناية امر لفظي وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الايجاز من المطول قوله نظرا الى اللام الثاني بخلاف الاول فانه لا يلزم من اعتبار محذور قوله مقطوعا بوقوعه اذ الجزيدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلي وهو المراد بكونه مقطوعا قوله وما قبلها عطف على قوله بعدها قوله سببا لما بعدها اذ هو المعتبر عند كون حتى حرف ابتدا فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالسببية بناء على جواز تقدم السبب كالشمس للحرارة الا قوله فاذا ادخل الآن تصوير للمعنى لا لتقدير للمبتدا قوله وجاز نحو قوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التتمة لا على كان سيري حتى اذا خلها وانكان المتبادر عطفه عليه لقربه وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه قد سبق انه ذكروا ان التقييد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك وانت لم تجئ فانه ليس بمقطوع لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الفصل والوصل من المطول انا لم يكن قطعيا لاحتمال ان يكون العطف على المعطوف عليه ماخوذا مع قيده فان القيد اذا جعل جزء من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد صرح بسنيد المحققين سند المدققين قدس سره في ذلك البحث من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا للان يكون قيدا للكل من المعطوف عليه فيلمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه لك فلا وجه للصرف عن المتبادر قوله ولا افساد معه اذ ليس شئ كنه فيه سابقا الى الفهم قوله وانما يقدران بعدها لانها جارة قد بين الشارح قدس سره في نواصب المضارع وجه تقديران بعد حتى ولام كي ولام الجحود بان هذه الثلثة يجوز ان يمتنع دخولها على الفعل الا بعد اسم مصدر يتقدير ان المصدرية فلا حاجة الى الاعادة الا ان يقال اعادة لبعد العهد وفيه انه لا وجه لبيان وجه لام كي ولام الجحود وترك وجه التقدير في حتى مع انها ذكرت في بيان النواصب معا وبين وجه التقديران بعدها معا قوله يتنصب بها المضارع الاولى وينتصب المضارع بعدها بتقديران قوله اي لام التاكيد قد الشارح قدس سره مبتدا لكون بيانا قوله بمعنى المصدر فيه ان معنى حمل ان للفعل في تاويل المصدر انه بجعله مشاركا في الاحكام اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول حرف الجر الى غير ذلك لا انه يجعل معنا ومعنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول ان صرح به السيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره قوله فكيف يصح الحمل فيلمن سلب الحمل لا الحمل الا ان يقال سلب الشئ عن الشئ انما يفيد اذا كان الشئ الاول صالحا لان يحمل عليه والتعذيب ليس صالحا لان يحمل على الله تعالى فلا بد مما ذكره الشارح قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله لا صفة من صفاته وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لا في للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يحتاج ما قال الفاضل المحشي الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقديران فتقديران بعدها الانتصاب المضارع مشروط لا فائدة في هذا التطويل اذ المقصود يحصل بهذا والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقديران مشروطة بتقدير المبتدا بتصديره بالفاء ونحكم لوجه مما لا حاجة اليه قوله لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع والنصب للتخصيص ووجه ما ذكره الشيخ الرضي ان الاصل في جميع الافعال المتصلة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف

الواحد واما تمام يقبل اي

اشتمل المفرد من الواحد فوافق كلام المصنف واما

هو المفرد من الواحد فخالف كلام المصنف واما

على الاول فلان المشتمل على الشئ قد يكون غيره

على الثاني فلان المشتمل على الشئ قد يكون جزءا منه

فلا يكون بينهما اتحاد حقيقي او كلي فلا يرد

ما يرد على الثاني من ان المفرد من الواحد

هو الواحد فالمفرد من الواحد هو الواحد

فالمشتمل على المفرد من الواحد هو المشتمل على الواحد

فلا يكون بينهما تغاير حتى يصح الحمل

قوله ما ليس فيه حذف شئ حاجة دي به اصل المراد

يعني ان ما ليس فيه حذف شئ حاجة دي به اصل المراد

قوله ذلك ما ليس فيه حذف شئ حاجة دي به اصل المراد

قوله

بعده الكلام كاذا المفاجات قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبئة الى الظاهر على انه ليس معطوفا فاذا المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخليص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية وكان فيه شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف ولغوية كونه للجزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء المقدرة مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم لتقدير اعتقد يزرني فاكرمك لم يكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت فقيل معنى العطف الجملة على الجملة بخلاف الذي يطير فينصب بي الذباب هذا كلام الشيخ الرضي قوله حيث يدل تغير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء السببية المشعر كون الفاء للعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل للسببية الخصة او لعطف مفرد على مفرد مع ان الاصل في الفاء ان يكون لعطف الجملة على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية صار كانه صورة الفاء فلا جرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقدير سقط ما قيل بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا يعد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفائيين من تغيير المعنى في شيء لانها احد معنيها واما ثالثا فلان غاية ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغيير المعنى لكن تغيير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا فلان الظان تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغيير انما هو في لفظ المضارع ولا تغيير معنى وانما تغير معنى الفاء قوله ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء ما بعدها عن التوهم المذكور قوله يحتمل ان يكون ما بعد يتعلق بقوله ليبعد اي الفاء بواسطة تقدم الانشاء عليه يبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة او الجملة الخبرية لا يعطف على الانشائية اذ لا يمكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها تاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي لكن منك زيارة فاكرام مني وكذا في جميع امثلته بما صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء مما ذكر قدس سره وما ذكره قبيل ذلك من قوله الفاء والواو حاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فحمل مفرد البيت من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك لانشائيتين في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فاقبل في سبق عنيه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء حاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء مبعد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تنافٍ انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء مبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على الجملة فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكور لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن لا يغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين فجواب بانا لا نسلم التنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في احد الموضعين على احدهما وفي الآخر على الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تنافٍ فتبصر من الصواب بمراحل تنال تعرف قوله اي ليس منك ايتان فتحديث منا هذا التفسير لا يناسب بقوله فتحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول فالمناسب ان يفسر فتى بنيك ايانا قوله لو لا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ قوله

تعلى الى الاسباب المذكورة فى الآية واذا كان لفظ الترجى الآتى معناه التمنى بان يلوح السامع الغير المتمنى محال عادى او ممكن لا يتوقع ولا طاعة فى وقوعه وانما حكى الله سبحانه بلفظ لعل ابقاء للحكى على حاله وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجى فى مقام استعمال التمنى قوله اى معينا ناقبلها لما بعدها اى يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها فى زمان واحد قوله والا اى وان لم يكن للراء بالجمعية تلفيقا ليكن القول بان احد شرطى الواو الجمعية لعدم الواو اذا الجمعية لا ينفك عن الواو وفاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ان هذا ليس بمجاز لانه يساق اليه الذهن بسهولة قوله اى ما يماثل الواقع وقع لما قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشئ بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان المراد بالاحتباري كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارحين للحواشى المشتية بان المثل مقحم قوله واذا كانت منها اى من حروف العاطفة المذكورة قوله اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا نحو اعجبنى ان يضرب زيد فشتم لما وجب تقديران فى المعطوف بجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التى دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا وما اذا يجب تقدير ان فى الفعل المعطوف عليه فحقه فيشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقديران وجواز عطفه على يضرب لا يفرلما نحن بصدده ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل يا عجبنى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقديران انتهى يعنى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا فينبغى ان لا يجب فيه تقديران مع انه واجب وقد عرفت وجه اندفاع الاشكال قوله او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات عليه الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث قوله والامكان البعد بحسب اللفظ لبعده قوله اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم بهاى بما ذكر قبل قبل تثبيت الحكم فى غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه لتقديران هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز بمرجح يسير يتحقق فى نحو ما سيجئ المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد فى المثال المذكور فى الشرح قوله كان المناسب حرى اى حين عطف على قوله والعاطفة على احد المفردين موافقين فى التفصيل ذكرها اى ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة فى الاحتمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن والتفصيل منه الى آخر الكلام ومرة فى التفصيل ليكون ذكرها موافقا لذكر ما ذكر فى التفصيل حيث ذكر جميع ما فى التفصيل فى الاجمال حيث ذكر حتى ولام الجحود والفاء والواو فى الاجمال ثم ذكر الكل فى التفصيل بعضها بالجر والتمثيل وبعضها بالبيان اشترط فلو ذكر قوله والعاطفة فى الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا لجميع ما ذكر فى التفصيل وما قيل فى الجواب العاطفة فى تقديران على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فمعاد الا لمخصصات اشترط ليضبط وفصل عقيبها اشتراط التمام العدم ذكر الشركات فى الشرط مرة واحدة لعدم امتيازها فى التفصيل فخفيانه ترك موافقة الاسلوب بلا باعث معتد به على ان ما ذكره يحصل ايضا على تقدير ذكر العاطفة مرتين وهذا بخلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما يرد بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة حينئذ يكون داخلا فى الاجمال ويكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله انتصب ويكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالمراد بحسب المعنى الثانى لا الاول ولو سلم فانه يرد على الثانى ايضا الا ان يراد

المذكور فارجعهما بحسب المعنى اليه للثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ما قيل على قوله قدس سره يرد عليه انه آه حاصلهان وليكم اخاديل على ماء وعيتم لولم يرد على الاحتمال الثاني مثل ماورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ماورد عليه فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى واما لزوم الفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني لكنه يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول واما لزوم عطف المفصل على المجمل في الاحتمال الثاني فهو في حيز المنع قوله والانتهاء ناظر الى اوسواء كان بمعنى الا او الى اذا والمعنيان يرجعان الى شئ واحد وهو ان الاول مسند الى حصول الثاني صح به الشيخ الرضي فاندفع ما قيل منه ان هذا غير تام في او بمعنى الى وهنا بمعنى الا قوله فلم يظهر الناصب بعد هاالمتوهم من كونها بمنزلة العوامل قوله والعاملين للظرفين على معمول واحد قوله لاستكراه الامرين المتواليين واما قول المصنف لانهم لايدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضاء صدر الكلام فضعيف نظرا لان لامن بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال انتهى ويمكن ان يقال ان لافيه لايبقى على حقيقتها بل صارت جزاء من الكلمة قيل اعترض عليه نحو كم درهما اشتريت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت او عبد كم رجل اشتريت واجيب بان جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور بكلمة واحدة مستعملة بالصدر فان قلت قد جاء الامران المتواليان في بنت الاكرام قيل المراد المتحركين قوله ولام الامر اضيف اللام الى الامر ولم يضف لا الا الى النهي قيل تفننا في العبارة وقيل لان اللام نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف في لا النهي ضدها على ما وقع في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي بمعنى الناهي صفة لكلمة لا وهو الكان خلاف الظاهر الا انه يوجب الاصلاح لقول صاحب القيل والحمل على الاصلاح هما الامكان اولى وتعريف الصفة في قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة وقوله ولا المستعملة في معنى النهي شهران كلمة لا علم قوله المستعملة قدر المتعلق لقوله في معنى النهي معرفا باللام والكان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا رعاية لجزالة المعنى وفرعاية جزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله لجزم فعلا واحدا لعدم اقتضاء الا اكثر قوله لجزمهما فعلان عند كونهما قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطا الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا بمنزلة واحدة قوله ومن المتعذر استواء ولما لم يستقم العموم الذي هو كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان في هذه المادة اقتضى مشابهته بان فلم يجزم المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطه تحمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا لا يقال ان غربت الشمس او طلعت وجعل العموم في كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه عموم ايضا قال واذا موضوعة للامر المقطوع به فاقتضى مشابهته بان فلم يجزم قوله ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيه اي نفي الماضي قوله يجوز حذف الفعل المنفي بها في الاختيار صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله ٥ اضفاد ولبتك التي استودعتها ٥ يوم الاعادة ان جدت وان لم ٥ قوله ان كان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله بما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الحرفي واسمه وبين معموله لم اعلم ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لما بين ان ومعموله بخلاف لم فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا الشعر يكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس لك قال القاضي في تفسيره قد عملوا جزم لم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم الفضل وكان ايتان كلمة كان لذلك فظهر ان منع وقوع لما بين ان ومعموله ليكون المانع عن العمل مرتفعا فيعمل ان فما قيل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا عن الدخول ليس بشئ قوله المذكورة من قبل

ان قلت الفائدة لمذكر القيد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لو لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو والاخصص بالمذكور قبل ثانيا فيكون الاخر على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها قوله اي بجعل الاول سببا والثاني مسببا الى ان المراد من قوله بسببية الاول وبمسببية الثاني للسببية والمسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال حججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم وفرضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق سببا والمعلق عليه مسببا قوله في شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اي كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية والمسببية انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة تكليف بما لا يصح نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها قوله فالمراد بجعلها اي بجعل كلم المجازاة قوله بل اللزوم واللازم اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء اللازم مضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نقض قول بعضهم ان المشابهة سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي بان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما لم يتحقق في جميع المواد كالسببية والمسببية ولكن اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرفه وقرينة تشمل جميع المواد وكذا السببية بحسب اعتبار المتكلم وجعله تشمل كلها فلا ترجيح لاحدهما على الاخر قلت الترجيح للملزوم لانه يتحقق في اكثر المواد غالبها وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم قوله يعني اي يقصد المتكلم انه اي المتكلم وصل بينهما بمكان اي بمرتبة حال كون تلك المرتبة ناشية من مكارم الاخلاق قوله بصيغة اقوله بمكان والعائد اليه محذوف اي يعبر به الشتم اسم يعبر وقوله سبب الاكرام خبر يصير قوله لانه شرط التحقق الثاني اي علامة لتحققه وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ اذ الشرط النحوي هو المذكور بعد ان اخوتها معلقا عليه حصول مضمونه اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ قوله من حيث يبتنى على الاول اتيناء الجزاء على الفعل لكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فخلا حاجة الى ما قيل اي قد يكون لك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يبتنى اي يعلق حصوله على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اي باداة الشرط على الفعل فعل شئ وايجاده قوله فانكانا اي الشرط والجزاء فسر قدس سره ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانكان ما بعده قوله وليسميان شرطا وجزاء تفسيرا بالشرط والجزاء افيد فانه بمنزلة انكان الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء قال اولا الاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد بمنفصل لوجود الفصل قوله لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية الحمل ولا حاجة الى التعرض لانتفائه لوجوب ضعف التعلق لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في الشق الثالث ليس في هذا القسم وهو حيلولة الماضي واما عدم الفصل بشئ آخر فلان الاصل عدمه قوله الزم لتعلقه بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي قوله كحيلولة الماضي الذي هو مبني الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضي ويحمل العطف على ضعف التعلق قوله واذا كان الجزاء ماضيا مستقبحا جزما الا نحو الا تدرني ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

بالنصب بمعنى انشأ المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضي المنتسب الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع الذي دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء اذا كان مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فانا صاحبك وان زرتني فما صاحبك ولا يشكل قوله تبتا فيه ان المضارع المصدر بالسين او سوف اوان مضارع مثبت فيعني ان يجوز فيه الرجحان مع انه ليس كذلك لوجوب دخول الفاء فيه قوله تصحيل للماضي قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر لانه ح يبقى قوله او معنى على معناه الحقيقي واما على الاحتمال الآخر فلا يبقى على معناه بل يجب جعله بمعنى تقدير ايا ما يشير اليه قدس سره بقوله او معنويا مع قد قوله لقلب معناه اه اشارة الى ان المراد من التاثير المعنوي للفظي اما في الماضي فظاهر واما في المضارع المصدر بلم فلان جزمه بلم لا بان على ما مر قوله واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى الاستقبالي في المضارع المثبت فلانه يصلح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما في المنفي بلا فلان لا صالحة للحال والاستقبال على الصحيح فالاداة خلصتها للاستقبال وهو نوع تاثير صرح به الشيخ الرضي قوله فقد ذكرتك امس فان قلت كيف يعلق ما حصل وثبت على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل ليتعلق حصوله على حصول الشرط قلت هو ما دل بان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقولك فاعتد على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لاكرامه صرح بهذا التحقيق سند المحققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون على صيغة المتكلم من المضارع قوله اي رابطة بينهما والاولى لاشيائهما الفاء لمناسبة الجزاء يعني لان معناه التعقب بلا فصل والجزاء مستعقب لشرطه قوله واما جملة اسمية عطف على قوله اما ماض قوله فلا تاثير لحرف الشرط في الجزاء اما الجملة الاسمية فظاهر لانه لا تاثير فيه لحرف الشرط لانه للثبوت مطلقا واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء وانه ايجب مقارنتها بعلامة الجزاء لتحضها الاستفهام وكذا انفكاك الجزاء عن الزمان واما المضارع المنفي بما فلانه للحال والمنفي بلن لانه لمحض الاستقبال وكذا المصدر بالسين وسوف وان تحضه للاستقبال هذا قال الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطا الا فعلا اي مصدرا متلو من الحروف نشذ ظلبها للافعال الا المصدرة بلا ولم اما الاولى فلانها لكثرة استعمالها تحيظا بالعامل نحو جئت بلا زاد وما لم فلانها لتغيرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفها اما لاحتمالها الكثرة الحروف فلا يصدر بالماضي بلا فلا يجوز ان لا اضرب ولا شتم لقلة حروفها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان لا يفعل وان لن يفعل وان ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية وبالانشائية قوله لاختصاصها اي اذا المفاجئة بها اي بالجملة الاسمية ان جعل الباء داخلة على المقصور عليه شكل بان اذا المفاجئة ليس فعولها مقصورا على الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية ايضا وان جعل داخلا على المقصور لا يكون قوله لاختصاصها مهما وجها للاشتراط ولا يواتف ايضا لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية اه قوله وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر جعل ان مبتدا ومقدرة خبره والظرف متعلقا بمقدرة جزء والظرف متعلقا بمقدرة سلامة على التكلف الذي ذكره السيد قدس سره قوله فجزم ما اي بان المقدرة قال الشيخ الرضي الجزاء بهذه الاشياء لابان مقدرة فلا مذهب الخليل لانه قال ان بانه الاولى كلما فيها يعني ان دلالة الجزاء بالجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم استاء الجزم الى الفعل وليس ما ببعيد لانا اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالماضي من جزم الفعل المتضمن معنا ها لفظا ومعنى قوله تلك الفائدة اي الفائدة التي يترتب على الفعل المطلوب قوله لما اي لتلك الفائدة التي يترتب عليها المطلوب وقوله لما متعلق بقوله سببية الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قولك ان لا تكفر تدخل الجنة قوله ان لا تكفر تدخل النار ليكون الشرط موافق العقيدة لان

الشرط يجب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لوساعده النقل قوله فالعرف قرينته

الشرط المثبت من ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار يعني ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام القرينة

ان الضمير المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار قوله كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على ان يرثني اما قرا

صفة وليا ورد الكسائي بانه يلزم منه ان ذكريا لم يهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لما قيل من انه يجب ان يكون

كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على ان

تعالى اعطى ذكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات

متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض

مرتين او لنها قتل ذكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن ذكريا لا يقال الاستيناف

غير جازم بانه مرتبة فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام ما اختاره السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود

التعليل للاخبار كانه قيل لم يطلب فقال لم يرثني ولا غضاضة في عدم ترتب غرضه على طلبه لجلالة فان قلت الاخبار الكاذب

على قراءة الجزم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني فلن اكذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه الصلوة

والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو بذا ما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الورآء

ليست على حقيقتها والمعنى المجازي يجوز ان تحقق من يحيى عليه السلام وان قتل قبل ذكريا بان ماخذ منه العلم وعلمه لمن عاش بعده وابقى سنة كان

اورث علمه المقصود وبقي ذلك الكتاب او الشرع معمولا به بعد ذكريا ايضا الى عين قوله المراد به اي بالمثال قوله فافهم ودليل على ارادة الصفة من المثال قوله

انما قال مثال الامر حاصله انه لو لم يرد المثال وقيل الامر بما بحلة الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل

والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري ولما قيل مثال الامر علم اول الامر ان المعرف الصيغة لانهم يذكرون المثال

ويريدون به الصيغة دفع ارادة المعنى المصدري من الامر لانه يفرد المثال المضاف الى الامر يريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر

المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك

ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق بمطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال لامر الغائب قال الشيخ

الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا لانهم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة

اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي بعيد بل اجل عن ان

يحمل الامر على المعنى الاعم المتناول لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة وان كان الامر متناول الامر الغائب عند الصرفيين اذ لا ضرورة

في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصرفي ولئن حمل عليه ذاهلا عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب

اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو هم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه مختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال لام

في بسنة الصرفيين تشمل الامر باللام وهو اصطلاح المشتهر بين المحصلين تحاف ان يحمل اللام عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير

عنه بالامر بالصيغة قوله وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح

انما يحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام وبصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال

في المطول اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل الى مخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول لغة استعملها في صيغة امر معنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء اسماها النحويون امرا قوله شامل لكل امر غايبا كان لان نحو ليضرب لطلب الفعل يدل عليه ما قيل نحو ليضرب زيد واحضر وريد لطلب الفعل استعلاء تبادر الفهم عند سماعها اليه والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قوله في اسكان الصحيح اذا كان آخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كلمة صحيحة الا انه جعل آخره لشدة الامتزاج قوله متحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تكلم وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل وعد وخف وهب وكذا المراد بالسكون السكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تعميم الحركة كيف يشكل بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف المضارعة متحركة بحركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يحمل ما بقي بعد الحذف امر اقلت ذلك مع كيف والمعنى تحمل ما بقي امرا ان لم يحتج الى اجتلاب همزة وصل والا مر ك في امتثال تقيم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة رد الآخر المانع فان قلت كما حذف الهمزة في تقيم لاجل حرف المضارعة لم لا حذف الواو الساكنة في تعد وتهب لاجل حرف المضارعة على ما عرفت في التصريف فلم ردفي الاول دون الثاني قلت امتثال ما ذكر نحو تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطرادها على ان الشيخ الرضي قال لانه لو اجتلب له همزة الوصل وتقول اوعد واوهب ثم لعلة اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسقة وكان السعي في رد الساكن ضايعا قوله اسكن آخره مما لا حاجة بعد قوله وحكم آخره حكم المجزوم ولو قيل ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذ الاسكان انما هو في الصحيح واما في المعتل وفيما فيه النون فحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح بحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون قوله ما يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ضمير هو قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه قوله الافعال لا غير اذ ماضي المفاعلة والتفعيل والانفعال على اربعة احرف كما تنتاسن المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما قوله حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة والانكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه بقي ان وجه التقديم انكان هو حصول التخصيص لصاحب الحال الذي هو بمنزلة المحكوم عليه بتقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وانكان وقع اللبس بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فينبغي ان يقدم فالاولى جعله وصفا له قوله دفعا للالتباس مفعول له بقوله زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم حالة الوقف قوله على تقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي كسر الهمزة هذا وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بالفتح البتس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بالكسر ورد بعض بان قال معنى قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فاذا قيل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في البطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الصفة فلا معنى للتكلم في البطال فتح التاء وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فانه اذا قيل آجيان للالتباس على تقدير الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يفسر على التقييد
المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ
لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني
بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان ككك لقيل فانه اذا قيل في احلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع
واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل بفتح التاء والقاف
اذا قيل قتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل اول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل
الثاني ليس بشئ والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة والا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتته بعد الوقوع والا علم تحريره في قتل وعادى **قال** مكسورة اي
زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ماسواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن
بعده ضمة فخرج بقوله فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله الذي كان بعده ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن والحاصل
ان الهمزة تكسور في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير قيل
ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة بضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع
فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير السالم الذي بعده ضمة
مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ماسوى الساكن الذي بعده ضمة تناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع
انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل **قوله** بالماضي المجهول حالة الوقف **قوله** للتلبس بالامر منه اي من الاضراب **قوله** بالمضارع
المجهول حالة الوقف **قوله** بالماضي الرباعي حالة الوقف **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة
عن ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال
لامر يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا عثار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاصوب
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا مفتقرة
عليها او ضميره بعده فيها راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون والكان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد
حرف المضارعة ساكن بالفعل والكان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي الكان بعد حرف
المضارعة متحركا بحركة اصالية ابتدئ بها والكان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر الكان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف
المضارعة رد ذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك والا ابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب
الافعال **قوله** اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدا محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت مفتوحة حالا او
صفة مع انه موافق للسباق اختيارا للاسلوب غريب ولا يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل
لم يقل كذلك لان زيادة الهمزة الاصالية ولم يعهد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لو كان كما ذكر لوجب ترك الفا الان الجزاء ماض لغير قد وتقدير قد تكلف فضية انه لو ترك الشارح موافقة السابق لعدم كون اطلاق الزيادة على الاعادة معهودا لما قال لانها همزة اصل زيدت وجوب ترك الفا ثم كيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا وجب فيه الفاء وعليه قوله قد والكان تمصدقت قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وكون القاعدة الثابتة عند النحاة تحتها في حيز المنع قوله مقطوعة اى مثبتة لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لذلك بعينه اى لكونه همزة اصل قوله لا وفي ملابسة وهو كونه فاعلا للفعل وقع على المفعول قوله اى فاعل فعله اضافة الفاعل صح ليست لا وفي ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول فلا اضافة لا وفي ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالفعل [illegible] يعني يقدر موصوف الموصول الفعل لا المفعول فيكون التقدير فعل الفعل الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والا فالفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله ولم يكن تفسيرا للمتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والظاهر انه لم يقل به من لا وفي تتمة فضلا عن تمييز قوله اضافة الفعل اليه بيانية لا يخفى ان اضافة العام الى الخاص لامية والى اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقتلهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الام الذي لم يذكر فاعله ليشمل اسم المفعول فتيم ويكون الاضافة بيانية انتهى وجه كون الاضافة البيانية تامة على ذلك التقدير لما ان بين الام الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لا بد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا وماخذ للمضاف فضيه ان هذا القيد وان ذكره الشارح قدس سره الا انه ليس برضي المحلوا كثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله وضعا للبس مفعول له لقوله غيرت او لو لم يكن صيغة المجهول مغائرا لصيغة المعلوم لم تتميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول مغير للماضي المعروف وماخوذ منه كما ان الامر ماخوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر فضيه انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو في غير المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التقييد قوله لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسنادا الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء المنقولا قوله وزن فعل جواب سوال هو ان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد في اوزان الاسماء على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن آخر تقيل غريب غير هذين الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله ثقل ان طلب بقل بعد الخمة بخلاف فعل فانه طلب خفته بعد الثقل قوله وبضم الثالث مع الهمزة ليس ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل للمناسبة فلا اعتبار بضمها في البناء فما قيل ما ذكر منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث مع ما فيه ما عرفت وايضا ضم الاول فيما حدا ما اوله الهمزة او التاء وفيما ضم الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قوله طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل عينه اى عين مثل طوى وروى وان لم يجتمع فيه اعلالان عينا ولاما قوله لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما ممتنع عند الصرفيين فلو اصل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لما لم منه والمتبادر انما هو اذا لم يوجد مانع قوله اختلافا في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعيته اى تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله وان لم يكن منه اى في المبني

للمفعول من مضارعه قوله ما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان المجرد الوصل والربط في مقام التأكيد دون الشرط قوله والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والفاء قال الشيخ الرضي انما ينبغي على الضم الاصلي في بيض بخلاف بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء تحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا اسقط العين في البنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة او الاشمام لئلا يلتبس البنى للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يقع الالتباس لقلة وقوع مثله قوله تعلق الفعل به اي بامر غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر الا انه ليس متوقفا عليه توقف الوقوع قوله اما بالهمزة فقد ينقل المتعدي الى واحد الهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البستُ زيدا ثوبا وقد ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتهما الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كلها سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلام المغني قوله او بالف المفاعلة في بعض شروح الالباب اعلم ان بعضهم حدوا النقل الى فاعل واستفعل من اسباب المتعدية تفهيما وتقريبا والاكثرون لم يحدوه منها لان المتعدية ليست فيها مقصودة بالذات بل لعرضية شيء آخر بخلافها في باب افعل وفعل انتهى قوله او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت بزيد قوله ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا احصه لهذا النوع من الافعال قوله وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا بمعنى ظن وحال بحال وحسب يحسب ويستعمل راى الذي هو عالم ليس فاعله من راى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى في ظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق مسابيه انتهى فظهر ان ما قيل تبعا للشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط مع مجيء ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم واما الاعتقاد في شيء على انه جلي صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راى واما لما به الشيء على صفة معينة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما قوله من حيث الاخبار بها ناشئة انما قيد بذلك لان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الجزء على المبتدأ واخباره بمعلوم او مظنون او باعتبار الواقع ونفس الامر وملخص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما اوقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم او ظن لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل واذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال المجموعين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها للتقييد بدون المفاعيل الفائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواصل بمعنى انها صدر منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذ المقصود غيرها بذا وهو السر في عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال لنسيا منسيا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها من ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود بها صدورها عن الفواصل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال **قوله على انها** مفعول لها الواجب نظرا الى تثنية اسم ان مفعولان لها اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا حاملا للضمير المبتدأ الا يستتر فيه الذكر والمونث وحكك فصيل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما جعل الجزئين مفعولا واحدا ان قلت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم المتمكن اود فعا للترجيح بلا مرجح **قوله** لحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا اصالة موجبة او مجوزة وذا لا يجوز **قوله** لا تخلنا اي لا تظننا من خال الشيء بهمزة او بغير همزة يخاله كباع يخاف ظنه والغراء بالغين المعجمة والهمزة بعد الالف الاغراء وهو المشهور لكن لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين وهو بهم بمعنى الاغراس من اغرت الصيد وطال بمعنى امتد وعاقه عن طلب الفاعل ووشى في كلامه كذب فيه ووشى به الى السلطان سعى الواشي التمام ويجمع على وشاة كالقاضي على قضاة والمعنى لا تظننا جازعين او اذلا على اغرائك السلطان بنا ووشي بنا قبل ذلك او وشاة الى السلاطين وقد كثر اغراء احدانا الملوك بنا بلا الحاق ضرر بنا واتصال بكروه **قوله** لعدم الفائدة المطلوبة منها واذ المطلوب منها الفائدة المترتبة عليها ايقاعا على المفعولين على ما هو الاصل فيها لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا او يقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم **قوله** اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن لافائدة في الاخبار به بل لابد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان منشاها بحسب الاخبار اي شيء هو وبالجملة ترك هذه الفائدة التي هي موضوعة لها والاكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد اذ كما ان الانسان في الاغلب لا يخلو عن علم وظن لك لا يخلو عن عطاء وكساء ومع التاويل مفيد وعلمت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم طبيعة لي وظننت بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلانا يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والكساء منه وصار الطبيعتين له مفيد ليس على ما ينبغي **قوله** على نحو من لسيع يحل كلمة من شرطية مبتدأ ليسمع بالجزم شرط ويحل بالجزم جزاء اصله يحال لما حذف حركة اللام حذف الالف لالتقاء الساكنين **قوله** اي يحل اي يظن بسموءه صادقا **قوله** لاستقلال الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين في حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال وكونهما مبتدأ وخبرا **قوله** الصالحين لا حاجة الى وصف الجزئين به لان الجزئين مفعولا الافعال القلوب ومدخولها مبتدأ وخبرا في الاصل والكلام مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة تنفيض محض **قوله** او مفعولين لهما الظاهر كما قيل الواو لان الجزئين الصالحين كلا الامرين للاحدهما ويحل كلمة او على منع الخلو **قوله** كلاما تاما لافادته في وصف الكلام بالتمام بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا معلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس المراد بالكلام التام افادة اسناد اصلي مقصود لذاته لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتاخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر لا على كون الكلام اخص من الجملة او لا مدخل له في ذلك **قوله** مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين ضعفها بالتوسط

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها تظهر تاثيرا
ظاهرا لايضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين فيها وبين غيرها من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال ظاهر كون
منعنا باس فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين ليظهر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء
لاحتمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى لبيان صدر
عنه مضمون الجملة من الشك واليقين والاشك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني قال
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر
لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل والامكان منتفيان في اللفظ باقيان في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون
المعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى
جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان
قوله فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا قوله قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل
وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد
تشويع هذا الالغاء وكثرة وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك قوله او بواسطة لاحاجة اليه لانه
قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر قوله من حيث اللفظ روعي
الاستفهام اذ لو روعيت الافعال من حيث اللفظ لفات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكره رعاية كلا المقتضيتين
قوله ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويويده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين مفهومين
كما مر قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافة وقوعا لا فعلة وتحمل ان يكون من قبيل التجريد وفيه
انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله وقد يقع فيها آه قلت مقتضى الالغاء الجواز
والوجوب انما هو بحسب السماع او اريد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب
قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق
عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن
بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد به ان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وقد سره فيما سبق بابطال العمل
لفظا ومعنى لا يجوز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فما لا يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم لكن لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم قوله لان اصل الفاعل التغاير

ان يكون الفاعل النحوي اي سماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثرا المفعول معطوف على الفاعل وستاثر اصلي موثرا اي اصل المفعول ان يكون متاثرا اما بالتاثر الفاعل الا انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة اعطى الدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين ليكون الدالان على طبق المدلولين قوله لانها اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متاثرا عن الفاعل قوله ما عدا حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله وهي اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اذ العلم المتعدد الى اصل في المواد الثلثة والظن المتعدد الحاصل في المواد الثلث يحتاج على هذا الحاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يرد ايضا انه لا يصح حمل احد الامرين على المعاني الاول قوله بحيث تتعلق بقوله قريب قوله وانما قيدنا بمعنى آخر بقوله قريب من معانيها الاول قوله بذلك اي بقوله بحيث لكن ان يتوهم انه قوله لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض حاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذي يتوهم به اتحاد المفعولين وهذا المعنى ليس بكلها بل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره شفرة وخلت اي صرت ذا خال اي ضيلا وزعمت بمعنى كفلت وبهذه الثلثة بهذه المعاني يكون لازمة قال المصنف في شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب واستعمالها ظننت وخلت ورأيت ووجدت بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان بهذه المعاني تخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت تبصير بان عدم الخروج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين تاتيهما بين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير من واحد بالقضاء على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائما واحد الا ان عرف انتصب جزئي الاسمية كما ينصبها علم لا فرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار المتكلم فانهم يجعلون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر قوله قريبة من معنى العلم بالقلب لانه صفة تجمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالمعنى قوله استفنيت اه قيل فيه شعر على ترتيب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنى حزنت قوله لانها اي المعاني المذكورة ليس كلواحد منها بمعنى العلم والظن الباقي لزمة في خبر ليس اي ليس بمعنى ينسب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي اعتبارها وعلمتها فلا يرد ما قيل انه كان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قرينة من العلم والظن قوله لانها لا تتم بمرجعها اي لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذي يسند الى الاسم فليس كان واخواتها مع الاسم كلاما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند او المسند اليه وعدمه بخلاف الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا يحتاج الى المسند او المسند اليه وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية ليس عدة الاطلاق بل هو لبيان الاولية فلا يلزم المراد بما صرح به العلامة التفتازاني في المطول قيل ولك ان تقول سميت بها نقصان

صدورها بالنسبة الى الافعال التي تقوم بزيد وعمرو قيل وعنيان افعال القلوب اقتص صدورها من بين هذه الافعال وافعال المدح والذم اقتص منها وفعلا التعجب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد مثل هذا على من قال بنقصان دلولها على التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في الحقيقة على ما تقدم لتمام القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبني على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى ينسب به الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون سندا الى الفاعل ويصح السكوت عليه وبهذا لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواتها والية يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة الى سند حدثا وزمانا في الاكثر والكان قد يعرى عن الحدث كان او عن الزمان كنعم وبئس وليست واشتريت وعلى هذا الاصح على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا افعال الناقصة اشتركت باحدها من الافعال التامة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمحققون لما وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها او وجوبها في الادوات وما ذكره الشيخ الرضي في تعريف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث حيث قال ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وجزء يدل على الكون الخصوصي وهو كون القيام اي حصوله فيحيى اولا بلفظ دال على حصول ما تم بين بالجزء ذلك الحاصل وكانك قلت حصل شئ ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تبيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تبيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل بالتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وجزء يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لما يدل على ان كان يدل على حدث سند يصح السكوت عليه متناول قال تقرير الفاضل اي جعله وتثنيته على ما فعله قوله اي لهذه اشارة الى دفع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لانه حينئذ يلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع كما ان التقرير ايضا كذلك فكيف يكون التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل والزمان قيد وظرف له فالزمان والكان جزء الموضوع له لا انه اعتبر جزءا لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليست شعري ما اراد بالعمدة وما الفرق بين جزء وجزء قوله ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكان الموضوع له فسقطما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فوغير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة وكون كلواحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة قوله لان ذلك التقرير اي الجعل وتثنيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فنظر ان ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير الكان مصدرا يبنيا للفاعل كما هو الواقع فهو صفة المتكلم والكان مصدرا يبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل واياما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل فاراد ثبوت الصفة

الفاعل بمسامحة لايليق بمقام التعريف ومع ذلك لايصح اضافته الى الفاعل وجعل على صلته لانهم الان يقال النسبة انما ريدت بمجموع تقرير الفاعل على صفته لا بالتقرير فحسب ليس على مايبنغي قوله فخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله ولاشك على ما عرفت قوله لكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له وجه كونهما عمدتين كونهما اصلين ومنظروفان والزمان وان كان جزء الا انه قيد ظرف فمنقطع لكان بجر والدخول في الموضوع له مستدركا لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير عمدة اشيرالى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع له للافعال التامة بل هما عمدتان هذا والجزء الثالث الغير العمدة الزمان فقوله قدس سره انما موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة عمدتان في الموضوع له لا انهما الموضوع له قوله وتوجيه الموضوع له جواب آخر للايراد المذكور مقابل لقوله اي العمدة فيما وضعت له وحاصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صفته من الجزئيات والكل جزئي اخذ في تقرير الفاعل الزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الاستقبال والدوام وغير ما مايدل عليه بعض الافعال وهو خلاف قوله اي قوله اي العمدة قوله بالنسبة الى ما هو اي بالنسبة الى لفظ هو اي ذلك اللفظ موضوع له اي لذلك الجزئي قوله لايبعد جواب ثالث لذلك الايراد قوله ولاشك ان الغرض اي الغرض الاصلي منحصر في التقرير والزمان والمكان غرضا الا انه ليس باصلي بل اعتبر قيد التقرير او الحصر اضافي قوله لايحتاج الى قيد زائد كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد الصفة فمنقول على صفة غير مصدرة فان زيدا في ضرب زيدا ايضا متصف صيغة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال السيد المحققين في حواشي المطول زاد على التعريف قيدا تبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولاحاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزء والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها ودون التامة انتهى حاصل ماذكره قدس سره وانه لاحاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظاهر ان ماذكره المولى المحشي عصام الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة وكذا ذكره المولى المحشي الصادق الكابلي كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدرها ولاشك ان اعتبار كل منها اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادره من العبارة محل منع ليس على مايبنغي لنسبتها اليه قدس سره ماهو بري منه قوله هم النسبة بهذا اعتبره اي يصير النسبة بعشرة تامة قوله وقولهم اي قول الخوارج اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه قوله وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة قيل هي والغرق كلاهما بكسر الغين المعجمة الغفلة وعدم التجربة المعنى ماجاءت خصلة حاجتك اي لم تهتد نا غافلين كما تريد نا وهذا معنى قوله اي لم يكن هذه على قدر يحتاج اليه قوله قال الاندلسي لايجاوزه قال الشيخ الرضي قال وطرد بعضهم وقال المص واحد والاول طرد جاء في مثل قعد جاء البرفيه من قبيل موحال وليس بشئ لانه لايراد ان البر جاء في حال كونه قعيدين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار يقال قعد كاتبا كما يقال قعد سلطانا لكونه مثل قعدت كاتبا حرته قوله خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلافا لهما او في احدهما قوله المركبة من المبتدأ والخبر لافائدة في الوصف اذ الجملة الاسمية لايكون الا مبتدأ وخبرا والوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء وليس

نحو قائم زيد وما قائم زيد سميت اذ الكلام لا بد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الجزء الى المبتدا ونحوهما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فيقبل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه احتراز تبقيدا الجملة الاسمية من مثل قائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل اغنى مثال قوله يعني الاثر للمرتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى لامية فيه رد على القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله لتقرير الفاعل على صفته والظاهر انه ليس لفاعل اذ الفاعل مالسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها الشبيه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه يسموه فاعلا على الثقة قوله كائنة اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة للمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائنا او بيان لحاصل المعنى قوله لا على ابو قسم منه اي ليس قوله بمعنى صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله بمعنى صار قسم منه اي من قوله ناقصة لانه لو كان معطوفا فاصليته للزم ان يكون قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك تامل ان يرجع قوله هو الى قوله الثبوت خبرا لاسمها يدل على كون الامرين قسمين بقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرا لاسمها والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله يتيهاء اي كمنافي تيهاء بفتح التاء والمغازة التي يتحير فيها السالك ولا يهتدي وقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلا والمطى بفتح الميم وكسر الطاء المهملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبهته بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنگ خوارك الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا حفيف بالفراخ بكسر القاف جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث يشبه بالقطا التي صارت بيوضها فراخا وهي تكون اشد طيرانا حوصا على الفراخ واهتماما باطعامها خصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي واللام ليس لك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلا بل صارت فراخا بعد لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض فغير انه لا يخلو من خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وليس زائدة فتنصب خبرا فاخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وانكان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبره لاسمه ولا بمعنى صار فلذلك ذكره حيوة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فما قيل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعدها خبر احوال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاحد ذلك الضمير اي رفعت القصة ثم فسر القصة بالجملة قال الشيخ الاول او لى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا ابتداء في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

مصدر لی خلقت قوله اذ ذات بضم السين او بكسرها من ماتت يموت او مات يميت كان اى كان الشان قوله شماسته اى احمقا شامة اى فرح بموتى الشماتة الفرح ببلية العدو قوله واخراهن رجل آخرهن اسمه فاعل من الاثنا وقوله كانت الكائنة اى ثبتت بتقدير والمقدور كائن اى ثابت كن اثبت فيكون ثبيت وبتحليل ان يكون المعنى كن موجودا فيكون اى فيكون موجودا قوله ان لكان المضى على المضى اذ لو كان بمعنى على بمعنى ما كان للاستيعاد قوله ما يعنى عن تكليمهم اياه بمعنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة عند القوم وملامستهم اياها عند شاهد تسميم اياه واشارته مريم رضى الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم بلا هملة كيف نكلم من كان فى المهد صبيا يا بى ابا، ظاهر اعن ان يكون المعنى على المضى قال الشيخ الرضى غير مفيدة للماضى والاظهر ان يكون بمعنى الحال والمجرد قال كان تزاد وغير مفيدة للمضى الا لمحض التاكيد وهذا معنى زيادته فى كلام العرب محمولة قدس سره وكان زائدة لتحسين اللفظ ليس على ما ينبغى وعلى هذا صبيا حال من الضمير المستكن فى الظرف العائد الى من قال الشيخ الرضى اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لا يقعان اولا لان المبدة يكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما المصدر ويقعان فى المشهور كثيرا وفى الآخر على راى نحو خطيبا كان ولا تزاولا تجر والا ماضية لمضتها وقد جاز ابو البقاء زيادة مضارع كان قوله استيعاد لجميع استعمالاتها نكتة ذكر بعد الوقوع فلا يلزم تعدادا بآحاد يرد ما قيل هذا يستدعى استيعاد الاستعمالات فى اخواتها ايضا مع انه لم يستوف قوله ويجئ بصار قال الشيخ الرضى من مراده قات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع ولذا استحال وتحول فانها كانا فى الاصل بمعنى انتقل فكان حتى جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر خبرها بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فقاعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها او معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حينئذ كانت تامة هو المرتفع بها فانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار وما فانها تامة على الاصل نحو صرنا الى الحسنى قوله فيالك من نعمى نحو لون أنوُسا قيل نعمى بالضم هو النعمة وضير نحو لون راجع اليه اما الارادة المتعدد بالمصدر او بجعله انوُسا وشدادا بمعنى مجمع وانكان واحد التعدد والجر قيل النعمى جمع نعيم بمعنى النعمة كجرحى جمع جريح قوله الدلول عليها بمواد ها وهى الصباح والمساء والضحى وقوله لا يصورها اى ليس صبح ومسى وضحى لا قران مضمون الجملة بادوات الدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذى يدل عليه صيغها هو الزمان الماضى قيل انما خص الاوقات بهذا الذكر لان الاقتصاران تختص بهذه الافعال الثلثة وتصاريفها من المضارع والامر وغيرهما ولم يوجد فى غيرها من الافعال الناقصة وما هو الا الاوقات الدلول عليها بالمواد بخلاف الدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد فى سائر الافعال الناقصة ولم توجد فى غيرها اما فى المضارع والامر فبيانه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب فى كان بيان ما تختص به وسائر تصاريفه عن المضارع والامر ولم توجد فى سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان يحمل الاوقات على ما يعم الدلول عليه بالمواد بها والدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضى هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة للمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التى يدل عليه تركيب الفعل اعنى الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمان الذى يدل صيغة الفعل عليه اعنى الماضى الحالى والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المساء وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد ميلان مارة زيد مقترنة بالصبح

في الزمان الماضي ومعنى يصح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال وللاستقبال انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره الشارح قدس سره خلاف المثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران لا ينطبق على شئ من المعنيين الذين ذكرهما الشيخ الرضي فهذه الثلثة اذا كانت ناقصة قوله في جميع نهاره وتقترن ايضا بزمانه المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والاستقبال قال الشيخ الرضي قالوا لم يستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعمدة عليه قوله جميع ليله وتقترن ايضا بزمان الماضي قوله وبمعنى صار قال الشيخ الرضي وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان الماضي المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ يات بمعنى صار فضيه نظر قوله والذلك اي لكون مجيئها تامتين في غاية القلة قوله وفصلها لان الجمع بينهما وبين الافعال الثلثة في الامور الثلثة غير صحيح لعدم الشركة في المجئ تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طريقان فاختار احدهما قوله وآض وعاد وغدا وراح قال في العباب كان الاصل في هذه اللفظات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر جنسها ثم ضمن كلها معنى صار قوله وكان الوجه في ذلك انها من اللفظات تكثر وذكرت بعد الوقوع فلا يرد ان هذا الوجه يستدعي عدم ذكرها في مقام الاجمال ايضا قوله سمي اسمها فاعلا آه قيل محل هذا التنبيه هو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته لتقدمه ان قلت للتنبيه في هذا المقام رجحان لان الفاعلية مضافات الى هذه الافعال فضيه تصريح بان المراد استمرار جزء الفاعلية بخلاف قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه لا تصريح فيه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخير التنبيه الى هذا المقام قلت بل هو نقض ايضا في ان الفاعل فاعل الافعال لسبقه الذهن اليه لشهرة كون الافعال الناقصة لتقرير ما عليها على صفته ولم يذهب الوهم الى ان المراد فاعل الصفة فليس هذا الاحتمال قادحا في النص بل ليس باحتمال اصلا قوله لاستمرار مذ قبلها واستاهل بها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك كذا ذكر الشيخ الرضي قوله واعتبار الصلاحية قيل الصواب ان يقال واما اعتبار الصلاحية والقابلية فمعلوم قطعا لما يلزم ذكرا ما بلا اخت انتهى هذا نائبه لو كان التفصيلية وهو هم كيف ويجوز ان يكون للاستيناف كما في اوائل الكتب قوله ويلزمها النفي اكانت ماضية بما ولم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة بما ولا ولن قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير شائع نحو آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه ما دام وان كان مشهورا في تقدير الزمان الا ان وجه تقديره ان ما مصدرية والفعل بعده بتاويل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الى مصدر الخبر المضاف الى الاسم لا يرتبط بدون تقدير الزمان فما دام اشتهر في تقدير الزمان بهذه الواسطة وصار حاصله بهذا السبب فاندفع ما قيل لك سند وجه عنه لان ما دام صار حاصلا في تقدير الزمان معه حتى تنبغ ذكر الزمان معه وليس اللام بهذه المثابة في شئ من المصادر قوله واذا قدر الزمان قبله وصح بسبب تقديره ان يرتبط بما قبله فلا بد من حصول كلام ليفيد فائدة تامة بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه لم يصح لان يرتبط بما قبله والكان غير تام فلا بد هنا من اعتبار كلام ليفيد فائدة تامة الا انه لا يعتبر ما لم يقدر بما يرتبط به بما قبله فاندفع ما قيل قوله واذا قدر الزمان قبله يشعر بانه لو لم يقدر الزمان قبله لم يجب هناك حصول كلام ليفيد فائدة تامة وفيه انه ليس كذلك لظهور ان المصدر المضاف الى الجملة اي الى مضمونها ليس كلاما مستقلا بالافادة قوله فما دام لم يشبع ما دام يابس ولم يحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يشير الى ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس وما دام لا اجلس وحده مع انه ليس كلاما مفيد
للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة ظرف له يدل عليه قوله احتاج الى وجود وكلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه
وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع
كلام يفيد فائدة تامة فحوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضميره يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم يضم اليه ام آخر
لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا استغنى عنه بقوله احتاج الى وجود وكلام مستقل بالافادة
وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على عدم الضم اليه كلام آخر وفي بعضها فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم
يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فحوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع وقوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا
مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة وما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو ظرف لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني
قوله وهذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا لقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان
يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة مضى على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه ان الضمير راجع الى تقديم اخبارها كلها
على اسمائها قوله لنفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الجار قد يجب
لموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا فينبغي ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله نحو كان مالك
هذا المثال ليس من قبيل تقديم الجار على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التأخير لئلا يلتبس بالاسم قوله في
الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مفيدا لجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله وعين اي عين ايد بالوجود
في الضرورة عن جانب العدم فقط قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كان مالك وعلى هذا ينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المصنف ويجوز تقديم اخبارها آه قضية موجبة فيكون
الامكان جزء للقضية الموجبة ولذا جعل قدس سره الامكان على الامكان الخاص او الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان
العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جزء للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه
عبارة عن امكان عام يكون جزء للقضية السالبة والقضية المذكورة في المتن موجبة فظهر ان ما قيل تبقى احتمال آخر وهو ان يراد
بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع للمغايرة بسبب الضرورة عن جانب الوجود فقط وح ينبغي
ان يقيد بعدم ما يقتضي وجوبه لانح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي ثم اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره
الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة اذ الازم على التقدير ان جواز تقديم جميع الاخبار
كما لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز
تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السوال انما يرد لو كان الضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار وما
اذا كان راجعا الى الافعال فلا كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام وانما كان يقتضي رجوع الضمير
الى الاخبار لانه صرفه الى الافعال لكون الباب مقصود البيان احوال الافعال فظاهر قول المصنف وهو من كان الى راح الخ

يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز وان كان يقتضي صرفه الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم وهو يوصف به الجار فهو وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشئ بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكان الرجحان للاول لوجود المقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله قسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يجز بد من تحمل التجوز بجعله من قبيل وصف الشئ بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ثمة ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشئ بصفة ما يتعلق بها اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضمير هي الى الافعال ضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لعموم ما انطاه انه سمع كما قيل قوله فلا تنازع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف الف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك فقول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقد ثابتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة او بقوله فلا افتعال يقتضي التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اولها الثانية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو جاء آه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب جار المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه له لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجا لا القرب وانتظاره لا القرب يقينا وانتظار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الجزء الاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الشارح الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة لقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الجزء رجاء او حصولا او آخذا فيه فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء جزء او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء جزء بل لرجاء دنو الجزء قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الجزء فالشروع انما هو في الموصل الى الجزء لا في الجزء وسمي الشروع في الموصل الى الجزء شروعا في الجزء مسامحة واعطاء للموصل الى الشئ حكم ذلك الشئ وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في ضم طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بل بعض كونها من افعال

بالخبرية استدلالا بالمثل السائر نحو عسى الغوير ابوسا وقوله لا تلحيني اني عسيت صائما وقيل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انه
قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما للتضمن عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه قوله تقدير
مضاف قال الشيخ الرضي هو التقدير يكلف اذ لم يطرد المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا
نظر لان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثرا ما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد جدا
فتكاد من طول البلى ان يمحاها في الصحاح مصح الشيء مصحا اي ذهب وقطع قوله وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله
والتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله وذلك اي كون المضارع مع ان مشبها بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسى في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان
يكون ابوسا عسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله فظهر ان ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وقد احتمال آخر قال الشيخ الرضي
من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيدان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيدا انه خبر ايضا وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث
وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صحيح في ان ان يخرج
في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مرفوعا وقد يشير اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى قوله قدس سره بان يذكر مرفوعه فقط ليس على ما ينبغي وان زيدا يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر
ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني والالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات و
قال ايضا نحو خفت بالكسر فظلت بالضم انه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار محتمل لهما وكذا يشير
اليه تجويزه التنازع في عسى ان يخرج زيد فاقيل على قول الشارح وقد احتمال آخر وذلك لما منع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد
قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان لك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان
فاعل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد يجوز كونه
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز ليس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسما وفاعلا الجواز
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان واللازم المشار اليها بقوله لو كان
لك ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس لك لانه يحتمل كونه اسما وفاعلا
فلو حذف لاحتمل كونه فاعلا قوله قدس سره ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قوله قولك عسى ان يخرج زيد بقولك
كاد زيد يخرج اذ المحتمل لا يشابه المتيقن فلا يرد ما قيل هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا اسم عسى وان
يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال في الجواب
يكون ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة في الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

في الصور منتفية على جميع التقادير قوله متميز انت قوله لعلمك اي لكونك عالما باشراقه بكونه قريبا على المحصول للفاضل وذلك انما هو في صورة الاثبات دون النفي وذلك ظاهر للاشتباه على احد فلا يرد ما قيل لا نظر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله ع لم يكد رسيس الهوى من حب ميته يبرح ☜ قوله وقيل نفيه آه قال الشيخ الرضي قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود والى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا قريب وان اراد وا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون جزه فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فمقبول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود والى القرب في الجملة اقوم اثبات مضمون مخمش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان اراد وا ان نفي القرب من مضمون الجزء اثبات لذلك المضمون بل هو مخمش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجئ مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرب دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وهو انتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشئ وثبوته في وقت واحد فلا يكون نفي كاد نفيا لثبوت مضمون جزه بل مفيدة لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا اقتضا ثبوت مضمون خبر كاد وبعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم تثبت قرينة هكذا نحو ما كاد زيد يخرج وما كاد يسافر فلا تنافي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله انا اخر الناني البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه قوله هي الشبهة اي الموفقة في الشبهة والباعثة على القول بان نفي كاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة لا من كاد فلم يتفطن من قال ان نفيه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات فاكان كاد منفيا فقال ان نفيه اثبات قوله وتسليمه عطف على فلتغطية الشعراء اي لتسليم ذي الرمة تخطية الشعراء وقبوله وتغييره بالجر عطف على تسليمه او تخطية الشعراء اي تغيير ذي الرمة قوله مبدلا بقوله لم اجد قوله ان قولها اي بان قوله بحذف حرف الجر عن ان وحق القياس قوله يدل على ثبوت الفتح فاثبات الفعل مفهوم من فتحها لا من كاد وما يفعلون ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا ما كاد زيد وما كاد يسافر قوله فلتغطية الاولى تخطية بعض الشعراء قوله وذا الرمة عطف على على ذي الرمة حيث قال اصابت بديهته واخطات رويته قال في المستقبل مثل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال انتهى اولان الحال عبارة عن اجزائي او اخر الماضي واول المستقبل فتذكرهما تذكرهما قوله ومما يشتق منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر سلانيا في القول بان المضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما فيه زيد على ماضيه احد الزوايد الاربع والامر ما خوذ من المضارع الى طلب لانه يجوز ان يراد امم من ان يكون بواسطة او بغير واسطة وكون المراد ما يكون بغير واسطة في غير المنع كيف وقد قالوا بكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع فلا يرد ما قيل قوله فاشتق منه لا وجه لقال المضارع لكن انما تم على مذهب الكوفي من ان المشتق منه هو الماضي واما على مذهب البصريين من ان المشتق

منه المصدر فلما قوله حين اراد اى الشاعر بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح للاثبات لان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل نفسه يدل عليه قول من قال اصابت بديته واخطأت رويته فلا يرد ما قيل الاصوب ان يقال انتفاء البراح وانتفاء القرب منه لان النزاع ليس الا فى افادة نفى الخبر او اثباته واما افادة تضمنه نفى القرب من الخبر فلا نزاع فيها اصلا بل هى متفق عليها قوله فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال فى انه يفيد نفى المدخول للنفى الخبر او اثباته بقرينة ان قوله فالنفى متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه فى افادة نفى فعل آخر فالتفريع تم كيف وان نفى سائر الافعال لا يفيد نفى فعل آخر بل انما يفيد نفى مدلولها تماما وان اراد التشبيه فى افادة نفى مدلولها تماما فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفى كاد فى المستقبل للاثبات لم ينكر افادته نفى مدلوله وانما ينكر افادته نفى الخبر ويدعى افادته اثبات الخبر قوله مجرد ذلك اى المجرد كون النفى فى المستقبل كالافعال قوله عهوا الاولى وهو كون النفى فى الماضى للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اى فى ثبوت وعهوا او فى دعواه بالتبادر بالدعوى قوله وفى تمسكه عليها اى فى تمسك القائل على الدعوى فالقدح فى الدعوى عبارة عن القدح فى الدليل الذى اقيم عليها قوله فتارة تستعمل عسى آه يشير الى ان وجه تشبيهه ليس وكاد فى الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه فما قيل متجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ناقص ليس على ما ينبغى لانه لا مجال لهذا الايهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس فلا فائدة فى ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغته نوعان فيختار التثنية لذلك قوله ايضا اى كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر الضمير مبهم ومن شاعر بيان له كقولك كم من قائل وهذا العجب من حسن الشعر وفى الدستور تقول قاتله الله ما اشعره على وجه المدح قوله ولاشل الشل اليبس فى اليد ودنها بها يقال لمن اجاد الرمى مثلا لاشل عشره اى اصابه كذا نقل عنه قدس سره فى الحاشية وهذا التعجب من حسن الرمى قوله فانه اى كلواحد من قاتله الله ولاشل عشرة قوله الا ان هذه الافعال الصواب هذان الفعلان اعلم انه وقع فى الرضى هكذا الا انه وقع مجزوما لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال ينقض بها الحد فنقلا اشتباه كما كان لكن المذكور فى عبارته فعلان قوله فاشيرا ما وقع الاولى ترك الفاء قوله اى لفعل التعجب هذا هو الوجه للمناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف قوله اولما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد معنى لكنه اقرب لفظ القرب المرجح قوله احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اى احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل فيما افعل وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم حينئذ اضافة غير ظرف وآيته وذى الى الجملة فلا فائدة فى تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقرر قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي رحمه الله بنى فعل التعجب لما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم تتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي قوله بنائهما من فعل لا يتصرف بنائهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل واقعا على الشدة والغلبة قوله من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير تصرفا في الفعل فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه تمتنع فيه ودفي غيره وانما يكون من خواصها اذا كان جائزا في الغير تصرفا فيه فبيان الخواص يوجب التقييد بما قيده به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق قوله واجيب بان ذكر التاخير تاخيره قيل الجواب ان ليس بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن على ما ولا يوخر عما بعد ها لمنع فعل التعجب من هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ واما اذا كان تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر تم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيده به الشارح قدس سره فلا ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غيرها وانت خبير بان هذا الجواب لا يتمشى في احسن بزيد مع ان البيان ليشملها حيث قال المصنف لا يتصرف فيها بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين قوله الفصل بكلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال المذكور لا يوافقه وان اراد الفصل بين ما افعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه قوله مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا جملة وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في المثال حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله والى هذا اشار قدس سره بقوله ومعناه اه قوله لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب فجعل له من باب شرهر ذاناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما تخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ قد تخصص بالفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما هر ذاناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صفة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام فهاهنا ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اي لشئ خفي سببه احسن زيد الكامل تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر هر ذاناب اي شر عظيم هر ذاناب قوله عند سيبويه والاخفش في احد قوليه قوله عند الاخفش في قوله الآخر قوله والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد ما يسد ويرد على ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ قوله لانه كان محققة من المثقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل هذا مبني ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء اهم ما يثبت قوله معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي اهم ما يبعد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل وهو الظاهر وزيادتها في المفعول قوله احسن انت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والعمدة للصيرورة قوله او زيد عطف

على يزيد على ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدية قوله بمعنى صفته وضع لما يقال جملة حسنا ليس في وسع المخاطب تكييف قال اي جعله حسنا قوله صفته بالحسن اي كن واصفا له بالحسن كيف على اي حال وطوبى شئت اذ ليس فيه توهم افراط اصلا واشار الى الدليل عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة ما وفيه جزء والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتي في اي شخص كان فهو موجود في زيد فكان للقول بالمدح فيه وسعة لا يضيق ولا ينتهي الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرى في وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه في ابتداء الوصف ولنعم ما قيل ؎ وقد وجدت مكان القول ذا سعة ✣ فان وجدت لسانا قائلا فقل ✣ قوله بنكرة منصوبة قيل لا محلا واحترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فمعناها قيل ما كافة مهيأة نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في علما وطالما قوله موصولة قال الشيخ الرضي وبضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف العائد جميعا في فمعناها قوله بمعنى الشيء قال الشيخ الرضي ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع قوله فاي لفظ ما قوله زيد اي لفظ هي قوله وهو مبتدأ قال ابن هشام لا يجوز لانه ان يكون مبتدأ لمتقدم الخبر يجوز دخول نواسخ المبتدا عليه وعلى الاندلسي مثله عن سيبويه قوله اي مطابقة الفاعل اه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولما كان طلب المصدر للفاعل ليس كطلب الفعل ولهذا يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوز فيه الامران وتعين كون المقدم فاعلا في الفعل اذا التبس الفاعل والمفعول قوله حب اصله حبب كظرف اي صار حبيبا فاد غم كغيره قوله من الفعلية الاولى من الفعل قوله فالراكب حال تقريع على ما قبله وقع في بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قوله لا بدله اي للحرف في ذلك اي في كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به من انضمام امر آخر اليه اي الحرف وهذا صحيح في انه بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس كذلك اذ بالانضمام يدل على المعنى لا انه يصير مستقلا بالمفهومية قوله كل شئ استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشئ من تركيب الفعل او بان يقدر في الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان يفهم معنى الفعل من نحو الكلام من غير التصريح به او تقديره قال الشيخ الرضي ومن امثلة تقدي الحرف اي المعنى قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت قوله الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة بعد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام انادي قوله يضيف الفعل اي يوصله قوله وفي عدها من حروف الجر تسامح اي قول بالمجاز اذ الجار هو رب الذي يقدر بعد الواو لا الواو واما جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يلاصقه ويلازمه قوله فالعشرة الاولى وهي من قوله من الى قوله تارة قوله والجهة التي يليها وهي من قوله وعن الى قوله ومنذ قوله والثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم اجد على اسما وفعلا وحرفا لا في اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المتفقتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى لتشاركا على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه اسم الموئنث من ومن في نفي دل امرا من ولي ولي وكذا لم اعد الى اسما مع انه لم يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف العينين قال وارى ايضا في العدد ان الشارح

في المغني للاستاذ وفي اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من في دلى
افعالا اصلها اين تواو في واو لي قال الشيخ الرضي وفيما قال نظر لان صلا الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا فالكتابة اذا
اضيف الى الضمير تنقلب الالف ياء تشبيها للعلى الحرفية قال الرضي ثم اعترض المصنف على نفسه وقال فما شأ خلا وعدا الحرفية
لا اصل للفاتها بخلاف فانية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشتبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها
لا اصل للفاتها قال الشيخ الرضي وهذا حذر بارد قوله لاسم الجزء وهي الغاية لانها اسم الجزء من المسافة وهو الجزء الاخير قوله
على الكل وهو المسافة اذ لا معنى للابتداء النهاية اذ الابتداء ابتداء المسافة كما ابتداء النهاية اذ النهاية لا تنقسم حتى يوصف بالكل
قوله اما من المكان اه قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او
غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجازها الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى اسس من اول يوم وقوله تؤذى
للصلاة من يوم الجمعة قال وانا لارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوها ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا الشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت
من الدار اذا انفصل منها ولو باقل من خطوة وليس الفاء والتاسيس حدثين ممتدين ولا اصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان
فيما بعد من وبهذا معنى في من في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب وكنت من قدامك قوله التجئ اليه واقر اليه فالباء افادت معنى الانتهاء قوله من امرهم يكون قبل من او بعدها
يصح ان يكون المجرور بمن مميز الرديوقع هم فلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال شتلا للرجل انه الاوثان وللعشرين انه الدراهم والضمير
في قولك عزمن قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور لبعض المجرور
وهم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة
لان العشرين بعضها وان قصدت جنس الدراهم فمن مبينة للصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين قوله فانه اي من للابتداء مرفوع
محلا بالجبرية اي بكونه جزء القوله من فيصح عطف المرفوع على المجرور لكونه مرفوعا محلا وفي قوله فانه مرفوع مسامحة
قوله في غير الموجب في المغني الرابع عشر من معنى من التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها
يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في
نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صفتا عموم وشرطها ياء تهاني النوعين لتقدم نفي او استفهام بمثل نحو وما
تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وتقول ولا تضرب من احد وتنكير
مجرورها والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهو داخلة على
المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا تاقضه واجيب بان قوله
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا
خطابا لامة واحدة تناقضا ان بعض الذنوب لا ينافي قض غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي قض غفران كلها ثم قال صاحب المغني

قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لابد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفاعيل وكانه وجه منع زيادتها
في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وفي ولا يجامعن سن لكن لا يظهر المنع
في المفعول المطلق وجه وقد حزج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شئ فقال من زائدة وشئ في موضع المصدر اي تفريطا
ولا يزاد في ثناي مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم لا نهائي الاصل خبر اعلم انه جاء من لعان لم ينكر في الكتاب منهيا التعليل
نحو ما خطبكم انتم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ويعرف صحة قيام بدل مقامها ومراده عن نحو فصل لقطاء
قلوبهم من ذكر الله ومراده الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي فهو مراده في نحو ارونني ما فاخلعوا ان اذا نودي
للصلوة من يوم الجمعة ومراده على نحو نصرناه من القوم وقيل على لتضمن سألت سفناه منهم كذا ذكر في المغني قوله او نسي ان
مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف والجار والمجرور مقامه بشرطان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملك منا الا ملك
له مقام وان لم يكن كذا لم يعم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال ... انا ابن رجلا وطلاع الثنايا بمعنى اضع العمامة
تعرفني ◆ انتهى وبهذا يظهر ان مافي المطول اي ابن رجل رجلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو او على الحكاية
فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله او هو اي قد كان من عطف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض او للتبيين فهو غير وارد على الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله
الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي قوله وتوعمها اي المجرورة والمنصوب قوله للظرفية اما مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم تغلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معناه
المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه بسلكم فيما افتتم في الحد
ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ومراده الباء كقوله ◆ ويركب يوم الروع منا فوارس ◆ يصيرون في طعن الاباهر والكلى ◆
ومراده الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومراده من كذا في المغني قوله لان الالصاق يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المغني الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على
شئ من جسمه او على ما يجسمه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان منفصليا الى
نفس الشئ كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه مجازا مررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون مستقرا لاقرار
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاستقرار قوله المقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض
كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر باء السببية كما
قالت المعتزلة كما قال المسيح في لن يدخل احدكم الجنة بعلة ان المعلى بعوض قد يعطى مجانا دواما والسبب فلا يوجد بدون السبب
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف على الباءين جميعا بين الادلة كذا في المغني قوله والتعدية بهذا المعنى

اى بجعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير قوله مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر غالبا داخلة على المقصور عليه وقد نقلنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شئى من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به قوله والنفى بليس وبما وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان ما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتعلمت وحسنت قوله سواء لم يكن غير الجر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعية جزاء بل مبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر وهو زيد معرفة والاولى بحسبك درهما كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيدا ان زيدا مبتدأ موخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدإ نحو فى بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدإ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو ليضرب باسيف فالد كور ارجحيته والاولان منها زيادة الباء فيهما قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية والشاطبى قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر وبخيبرنا لهم بسحر والمجاوزة كسئل سئيل نحو سئل بعذاب واقع بالسؤال نحو قل به خبيرا بدليل يسألونك عن انبائكم وقيل للاختصاص به بدليل قوله تعالى نور هم يسعى بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار يؤده اليك الا ما دمت عليه قائما ونحو ان عاهدتم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى قوله لاختصاص النبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين قوله وزائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى ويزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيدا ومصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه متقدما نحو يا لزيد ومن معنى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود وملازمتها للمجازى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنه ناصب لو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئى لزيادته فكيف وهو غير جائز ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها اكل يجرى لاجل مسمى ولورود العاد ولما منها وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ويخرون للاذقان وحانا لجنبه وتلة للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس فى الحديث صوموا لرويته وافطروا لرويته وموافقة مع وموافقة من نحو

سمعت له صراخا والتبليغ وهي الجارة للاسم التابع تقول او ما في معناه نحو قلت له وانذرت له وضربت له وسواء كان من نحو قال
الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تتم
لقال ما سبقتمونا اليه وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا حوله واللام
العظام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله رب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة
فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء
مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم اعتيادها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل
على القلة فيناسب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا يناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل
عليهما وعلى هذا لا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع منه المعرفة لعدم اعتيادها ولا يمنع غيرها قال الشيخ الرضي
انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وجاءني رجل فلو لم يحتلهما لم يستعمل فيهما والمعرفة
اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة
وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش كما سيجيء
حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل او المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال
صاحب المغني انما ذلك لانه لضعف المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب
ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخصص مضمون ذلك الضعيف
من العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه بخلاف مثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى المفعول بحرف الجر والضمير معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بانا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد
لان معنى رب رجل كريم اكرمته واكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته
لم تجمع بين الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت او تحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام
كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المصدر
جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله
لوجود القائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك هل لقيت رجلا
فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان
رب جواب لكلام اما ظاهرا او مقدرا قوله وواو ربما دخل على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر ولحوق
ما الكافة ذكر قوله وواو ربما والاقتصار على الدخول على النكرة تنبيه اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقها الكافة
اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله لا يدخل بيانا لقوله في حكمها فلا يكون عاما قوله واسكنت في اولاه
اصل الكلمة وقوله وقائم الاعماق فانه ليقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق قوله لصيرورتها بمعنى رب

ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا قوليلة نحس اتباعا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لما لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك اى تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اى قول بلا دليل وبما ذكرنا ظهر ان قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب ارتكاب للفاء وبل بسبب ذلك ويخرج عن كونه تعسفا قوله باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تختص بربي وبالله قوله من الامور المختصة لا الاختصاص بهذا الجواب والا يرد ما ذكره في الحواشي الهندية قوله باللام وان لانها مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان توكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو لقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة بينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو لقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين قوله وللجاوزة لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والاستعلاء نحو فاما بخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك وقد يكون اسما بمعنى الجانب افاده خل عليه من وهو كثير كقوله ٥ ولقد اراني للرماح دريئة ٥ من عن يميني مرة وامامي ٥ قال على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة كقوله آتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولمداية ايا كم والظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صيغة على انه يأس من رحمة الله تعالى قوله ليس مثله بالنصب خبر ليس وشئ بالرفع اسمه انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة هو حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى والتحاقا قدس سره اذ التقدير ليس مثله شئ لان المقصود نفي ان يكون شئ مثله تعالى لا نفي ان يكون شئ مثل مثله قوله على بعض الوجوه اى زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود هو الكنان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله لان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشئ ينفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ اولو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا انتفت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود اذ احد الوجهين المذكورين

في الكناية قيل وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والمتقارب منه انتهى اقول وفيه ان المماثلة كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الآخر اي يصلح كل لما يصلح له الآخر هكذا ذكره العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة عندنا انما تثبت بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فالشيء مثل مثله فنفي مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثلته وممن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فهو ابلغ بين قوله ليس كالشيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وان كانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول ايضا كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد به بالنسبة الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل المثل واريد نفي ثبوت مثل له فمرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا ان الاداة مختلف وبواسطة اختلاف الاداة حدا وجهين لانه عبر عن الاول ببان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثلة عمن هو على اخص اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة **قوله** اي بالاسم الظاهر اذ لو دخل الضمير لادى الى اجتماع الكافين او شبهت بالمخاطب فظ والمنع في الكل **قوله** للابتداء اي بمعنى من **قوله** والظرفية يعني بمعنى في وبمعنى من والى جميعا الكان معدودا الخ ما رأيته مدة ايام **قوله** الجميعه عطف على **قوله** مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل استدامة زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل **قوله** لا يكون فيها صفة لقوله ماضية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيها اي في النسبة الماضية **قوله** لان معناه الخ دليل لقوله لا يكون فيها يعني جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الرؤية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم **قوله** لانهما لم ينقضيا اي الشهر واليوم **قوله** بعد اي بعد الآن **قوله** فكيف اي لا يصح قوله كما يتوهم بحسب الظاهر لان الاول مثال للاول والثاني للثاني **قوله** لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا منسدا الى زمان التكلم فصح اعتبارا بالابتداء **قوله** واذا نصبت بهما بعدها **قوله** يكون بالتاء والياء وحاشا جاء فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيت بمعنى استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافيه والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها **قوله** بالاحرف المشبهة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا مضافين باللام فكلاهما للكثرة اللهم الا ان يقال يفهم من الصيغة القلة بدون ملاحظة التعريف **قوله** ونونا تها اي ان وكان ولكن **قوله** ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء لغن بغين معجمة وجاء لعن بعين غير معجمة وآخرها لنون وجاء رغن وعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد وقد يقال لعلت **قوله** على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير بعكسهما يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل ويرجع يلزم ان يكون ان بعكس نفسها وليس كذلك **قوله** يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى **قوله** مني بعكسهما ايضا ذلك يلزم استدراك **قوله** فلست ان اي الهمزة الواقعة قبل النون لان بكسر الهمزة وتشديد النون والا يلزم كسر المكسور **قوله** في ابتداء الكلام المراد بابتداء الكلام

هوان لا يكون له تعلق فعلي بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق فعلي بقولك اكرم زيدا وامكان تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا الاحالة التي ما ذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم قوله بعد القبول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد والشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القبول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام الحكي قوله وفتحت ان اي حينئذ اي حين اذ فتحة حال كونها مع جملتها خاصة اذ لا يتصور كونها خاصة وحدها قوله لو لا انك ضربتني صدر رمنك اي لو لا صدر رمنك ضرب اياي قوله نحو لو انك قائم مقتضى ما ذكره قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو خلاف القول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل بانه وقع فيها الجار اسما مشتقا وهي قوله تعالى يوده احدهم لو يعمر الف سنة وما هو بمزحزحه ان يعمر الف سنة وجد انه الجار فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكر اسن الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الجار فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجار المشتق لا الجامد ليس بتمام قوله في ان اي في الهمزة الواقعة قبل النون قوله على محله جزا ان اي كائن على محله قوله فانا اكرمه يعني كون الجزا جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه قوله لانها اي ان قوله وامكان من يكرمني فجزاؤه اي وامكان المراد ان اني اكرمه خبر مبتدا محذوف هو قوله فجزاؤه او ان قوله اني اكرمه مبتدا وتاويله مفردا بان يوخذ من الجزء مصدر مضاف الى الاسم والضمير قوله قدس سره او اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله جزاؤه اني اكرمه جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزا الواقع خبرا ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وجزئها تاويل المفرد مبتدا او كذا عدم جواز حذفه للوجوب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم فيه كونه مفتوحة من تقديم الجزا والا لما كان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فنظر ان ما قيل في كونه مبتدا بحث لانهم كما اوجبوا تقديم الجزا لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقدير الجزا موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الجزا ليس على ما ينبغي قوله لانه غير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا خاصة او حالا او مفعولا او تمييزا وغير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية الموثرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اي لفظا ان قوله فمي مكسورة الوجه ترك الفا اذ لم يدخل في خبر المبتدا الذي لم يتضمن معنى الشرط قوله يكون اي ان المفتوحة بالتا او الياء قوله مع ما اي مع اسم وخبر جملت ان المفتوحة فيه اي ذلك الاسم اسمكان او خبرا قوله تاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفردان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي قوله اعني ان والابتداء والمتبع اصطلاحا هو توارد الموثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ قوله فان المحذور المذكور وهو

اجتماع عاملين على معمول واحد **قوله** مشترك بينهما اى بين الاسم المبنى والمعرب **قوله** خلافا لظاهر ورد الكسائى قال الشيخ الرضى انظر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو فى المقتضى شرط الفراء الصحة الرفع قبل مجئ الخبر خفافا اعراب لاسم فلما ينافر اللفظ ولم يشترط الكسائى **قوله** على الخبر انما يمتد خلافا ان كان ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا القيام كما لا يجوز ان زيدا يقوم **قوله** اذا فصل اى وقع فاصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان عليا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم وينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لانفصال حقه من التصدر **قوله** وهو متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا لفى الدار قام **قوله** فى معناه الذى هو التاكيد عدم الموافقة على الاطلاق كيف وقد قال صاحب المغنى فى معناها ثلثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك الثانى انها تارة تارة للاستدراك وتارة للتاكيد قال جماعة منهم صاحب البسيط الثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن هشام الخضراوى فى المغرب لكن معناها التوكيد ولم يرد على ذلك وقال فى الشرح معنى لكن التوكيد ويعطى معنى ذلك الاستدراك هذا كلامه **قوله** اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد لنسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة وزعم ابو على وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وحجة ابى على دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة **قوله** اما فى الاعمال اى واما لزوم اللام فى اعمال ان المخففة وجعلها عاملا وان كان لا يحتاج اليه لحصول الفرق بالعمل فلحظ الباب اى ليتبع باب الالغاء او ليتبع باب الاعمال اذا كان الاعراب تقديريا او محليا ومنه يظهر ان عطف **قوله** لان كثيرا على **قوله** فلحظ الباب وجعله مقابلا له ليس بسديد اذ فيه لزوم اللام فى بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لحظ بعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار المفرد فيبقى المعنى ان لزوم اللام فى صورة الاعمال يحتمل ان يكون لحظ الباب لكل الباب وان يكون لحظ البعض للبعض **قوله** لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضى قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية نحو قوله يلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا انتهى وانت خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصورا ليس على ما ينبغى **قوله** اكثر من مشابهة المكسورة اى بالفعل المفتوحة مشابهته بالماضى والمكسورة مشابهته بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثانى فلا يخلو عن المناقشة **قوله** الصالحة لان يكون مفسرة ضمير الشان الذى اعتبر مقدرا فى ان المخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مفيدة **قوله** لكن مشددة النون **قوله** فتحت كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضى والا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب **قوله** يدل على الممكن الذى لا يكون لك توقع او طماعية فى وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى نحو ليت زيدا قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب **قوله** واجب عنه قال الشيخ الرضى ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر والى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك قريب ويجوز ان يقال ثانى لاحمى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة تلحظ كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابى عبيدة والاجود ان روى بكسر اللام

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول فى لام الجر انتهى قال صاحب المغنى وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجموع بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذيرها انتهت تتمة وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وقد يرفع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اى ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذر او ظباء وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان يأباه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والجر وبعزته ينفيه ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قوله فتولك مبتدأ خبره قوله اى حصل الفعل الخ ولا يقولك مفسر بهذا التفسير لان جاءنى زيد آه بيان لقوله فتولك يعنى فتفسيرا حدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل تولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءنى زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال فتولك جاءنى زيد وعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد وعمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فضل الله وغفر ما قيل قوله بخلاف تاما واعتصر عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد فى النسخ التى رأينا ها من الرضى قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول المص فالاربعة الاول للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون فى الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله بغير مهلة تقدير لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييد ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والا لما تركه قوله مقرونة بمهلة تقدير لمتعلق الباء وهو اما مرفوع خبر بعد خبر ثم واما منصوب على انه حال من الضمير فى الفعل المفهوم اى تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة قوله على رجالتهم قيل على وزن العلماء جمع راجل لمن ليس لظهر يركبه قوله الا انه لم يات فى العاطفة قال الشيخ الرضى ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او جزءا بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر قوله ومن هذا اى من عدم اتيان حتى العاطفة فى ما يلاقى الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة فى ما يلاقى الجزء ولم يخرج استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاور ايضا لغو قوله ليشمل المجاور ايضا اى كما يشمل الجزء قوله كما وقع فى بعض الحواشى اى فى حواشى الفاضل الهندى حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى رأسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل الهندى يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ فى الاستعمال حتى العاطفة فى الملاقى قال الشيخ الرضى ويفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا الى آخره ما نقلنا عنه آنفا وايضا قال والسيد فى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما فى العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا لكما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح فى ان حتى الجارة جاء استعمالها فى الملاقى ايضا ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل فى الجواب عن جانب الفاضل الهندى

لايصح وخوال حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي خلافا لمن نفى الرضي وتصحيح الهندي ليس على ما ينبغي ان قلت يحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما او خال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم وح لايرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجه الا انه يابا ه قول الفاضل جزء من متبوعه نحو مكثت الليلة حتى رأسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح قوله اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي تتبع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا يستحق الجواب واذا كانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان يتقدم عليها همزة التسوية او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وسميت ايضا معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين فلا يرد ما قيل لا يشترط بطلب التعيين في ام المتصلة لانه يتنقض بقوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام او التسوية قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي وتستقيم باي عن التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وبعدها كلامان لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فمعنى اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد يخلى بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي مهين اولا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كان انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدا ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام على حدة والخان معطوف على الاولى واذا ذا لم تقدمه الخبر او الانشاء كانت حرف ابتداء لا تتعلق بما قبلها اصلا يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل فظهر ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو لا انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كك وشك فيها فقال ام شاة هي غير شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا ينساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي لا يسلمها الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة تختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح بها السيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول بجواز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى

هذا العطف منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح وتبعه عن كثيرين واجازه الصفار وجماعة قوله لم يجز تركيب اطايت زيدام عمرو اقدر التركيب لان الفاصل يكون مفردا وقوله ارأيت ليس كذلك الا انه ينبغي ان يقدر بالتنوين وقوله ارأيت بيان لما ذكر على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله يطلب التعيين قوله لكنه اي الامر الواحد قوله شيئين احدهما احد الامرين المتساويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما الطالب التعيين قوله واما استفهام عطف على قوله اما خبر قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل احدهما وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجزءان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء ثانيها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهى وفي الاستفهام منقطعة بمعنى بل والهمزة تقع في الخبر والاستفهام ويلزمها في الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة هي ام متصلة انتهى وفي بعض شروح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بالهمزة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احدى جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة فلا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيد بهمزة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لازمة للنفي في المعنى ان وليها مفرد نحو عاطفة بشرطين احدهما ان تقيد بها النفي او النهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جملتا حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا يقترن بالواو قاله الفارسي خلافا للنحويين وقال قوم لا يمتنع مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها لابن درستويه ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لا ان مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة قوله الا واما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان من همزة الانكار وحرفي النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات فهما لافادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امرا ونهي او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة فجاز فيها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد ينسب التنبيه اليهما كما هو مذهب البعض قوله تدخل الاكثير اصلي النداء واما كثيرا على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا ياالداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فان ها تكون اما في الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي بل مختصة بجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الا ايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان يكونوا ربع اهل الجنة قالوا نعم وفي صحيح مسلم في كتاب البيوع اني اكون اكثر اهلا يكونوا لك في البر سواء قال بلى وايضا فيه انه قال انت الذي تستحي بكة فقال لبيك بلى هذا ماذكره صاحب المغني قوله تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال وهو ضمام بن ثعلبة قوله ان ورائكها مقول قول ابن الزبير وراكبها منصوب على انه مفعول له اي لاجل ان لفظ تصديق له من لعن الله من اشار اليه اشار اليه قدس سره بقوله اي لعن استلك الناقة وراكبها قوله من جوى جهن الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله لا تخيل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تفد شيئا لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الى اصلة قبلها قال الشيخ الرضي ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما ليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا لمعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الى اصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح في ان فائدتها العارضة للكلام الذي يودي به اصل المعنى لم يغاير الفائدة الى اصلة قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد بهذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمي زوائد واعترض على النحاة بان يقولوا بمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به وما انه قال الرضي انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس لك كيف وعبارته المذكورة بريئة عنه فانقيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى بدونها لا تخيل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ليس على ما ينبغي فتامل قوله كان غلبته يعطوا الى ناضر السلم + اولا + ويوما توافينا بوجه مقسم + الموافاة الاتيان والمجازاة الحسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن وتعطوا اي تناول ضمن معنى الميل ولذا عدي بالى والجملة صفة غلبته والناضر من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر عظيم ولشوك والمعنى يوما تاتينا الجميلة بوجه حسن كغلبته تمدحا الى ضمن ناضر من هذا الشجر قوله على تقدير رواية غلبته بالجر قيد به لان زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله ومع ان شرطا لاجابة البيدان قوله شرطا اي غنيا عنه لانه حال من المذكورات كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله ما يتعلق بالمذكورات قوله اي اداوات شرط قدر المضاف لان المذكورات اداوات شرطا لا شرطا قال الشيخ الرضي قوله شرطا تقييد بجميع ما ذكر من اذا وحتى واين وان لانها كلها يكون شرطا وغير شرط وزيادة كلمة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة مع المضاف اي بعد المضاف قوله ما فيها كلها اي كلمة ما في الموضع المذكورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله كبير لاحور سرى وما شعر + تمامه + بانكه حتى اذا صبح حشر + بانكه متعلق بشعر او سرى المقدر والباء سببية والحور البيض جمع حائر كبزل وبازل والحوراء البيضاء بالضم

بمعنى الملاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سرى والكافر فى ممالك الملاكين او فى بير المملكة باقله وابا طيله وما
علم لفرط جهله وغفلته انه سار فيها حتى اذا انفلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان ساعيا فى ظلمات نفسه او الكفر ولكنه لم ينفعه
ذلك العلم فتفسير الشارح قدس سره الحور بالمملكة على وزن الطلبة من علم وتعين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين
جمع فاعل لا عن ثلث وتخمين بناء على انه تفسير الجوهرى الحور بالمملكة بمعنى الملاك والشارح فهم من المملكة على وزن الطلبة وعلى
هذا لا يرد ما قيل الحور المملكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهرى فى الصحاح فتوهم الشارح ان المملكة جمع هالك كالطلبة جمع
طالب توقع فيما وقع وانه لعجاب خيال الحور جمع حائر **قوله** اى الفعل متقرر فى المعنى القول باشارة الى ان ما موصوفة وصفته
متقرر مقدر متعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور خلافا بين العلماء ان الالفاظ
قوالب للمعانى وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتبارى باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول تقرر المظروف فى الظرف
وجعله فى حكمه فاستعير فى معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون اللفظ ظرفا للمعنى فهو شايع ذايع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا
قال الفاضل الهندى ظرف اعتبارى او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب
قسما للظرفية الاعتبارية **قوله** فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى والنطق الملائم ان اشموا ان فيه تفسير صريح
القول لان التقدير قائلا ابعضهم بعضا ان امشوا اجيب بانه زائد وبان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول فى
عدم الظهور او بان النطق متضمن لمعنى القول لان المنطقين عن مجلس تيعاوضون فيما جرى قيدا او بان النطق اللائم بمعنى
النطلق فى القول وشرعوا فيه وينبغى ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا يحتاج
اليه لامن جهة تفسير المبهم المقدر فيه فضوله تعالى وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم **قوله** وقوله تعالى ما قلت
لا صحيح ايراده فى سلك بيان قوله فمن لا تفسير فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول لان لفظ ان قوله وقوله تعالى عطف على
قوله تعالى او على قوله قولك كتبت اليه والصواب ان يذكر فى خبر قوله وقد يفسر بها المفعول به لفظا كما فعل الشيخ الرضى حيث قال وقد يفسر
المفعول به لفظ القول تعم واوحينا الى امك يا يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير
به وفى امرتنى معنى القول **قوله** هو مصدر خبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا الكلام الجرجادا
نحو بلغنى انك زيدا اى زيدية تيك وكذا بلغنى ان زيدا فى الدار اى حصول زيد فى الدار لان خبره فى الحقيقة حاصل المقدر **قوله** او ما فى
معناه اى فى معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على **قوله** مصدر خبرا **قوله** اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر
اخوك الا انه بمنزلة لان اخوك بمنزلة ليواخيك او مواخيك **قوله** فان تعذر مصدر خبرا او فى معناه **قوله** او تقديرا قال الشيخ الرضى
واذا ولى لما الظرف فهو المنتصب بالفعل الذى بعده لا بمقدر قبله كما فى قوله تعم ولو لا اذا وخلت جنتك انتهى فقوله او خلت منتصب
بفعل مذكور بعده وهو قلت **قوله** بخلاف هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فى الكلام
وان كان الاسم منصوبا بمفسره اقول ولا يجوز اختيارا بل زيدا ضربته بل لا بد من املائها اياه لفظا كما ذكره العلامة التفتازانى
فى المطول نقلا عن بعض المحققين من النحاة **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع فى الحال
والصحيح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال **قوله** لان المستفهم عنه فى هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيما انه لا ضرورة

في ارتكاب الحذف والدليل عليه **قوله** لجعل النكرة معادة لام المتصلة ولا يصح جعل هل معادة لها فلا يصح هل زيد عندك ام عمرو لان وقوع الفرد لعدم دليل الاتصال ودوام المتصلة يطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم نفي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق بجنبها تدافع **قوله** فاستعمال الفرة الى قوله المنسب وليق فيه ان استعمال هل معادلة لام المتصلة يكون حينئذ مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب **قوله** بام المقدرة بالفرة اى المادلة بالفرة **قوله** وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول بهذا المعنى ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم فقد يقصدون الاستدلال في الامور المعرفية كما يقال لمن هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول واما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول **قوله** فيعلم من ذلك اى من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم **قوله** وخطأ اى نسب الى الخطاء الشيخ ابن الحاجب قائلا بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب **قوله** ولم يرد الشيخ ابن الحاجب **قوله** احد انتفائين المعلومين كون الانتفائين معلومين لعلم من قول العلماء ولو للتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط وضعا فلا يرد ما قيل اعتبارا بالعلم لا يخلو عن مناقشة **قوله** فلا يتصور هناك استدلال اذ لا بد فيه من كون احد الشيئين معلوما والآخر مجهولا وهو ليس كذلك **قوله** البعد واختار البعيد اولى من الابعد ولانه لا يعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد كذا ذكره التفتازاني في المطول في اول بحث المسند **قوله** ولا يقال لو انك منطلق يرده قولهم تعاووذون لو انهم بادون في الاعراب **قوله** اى في اول زمان الكلام قال الفاضل السندي اول ظرف لتقدم تضمين الدخول اى اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولامكانا بهما **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفي في الحذور الذكور جوازه لانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم فالمدار بالملزوم اللزوم على تقدير خاص اوليته العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به **قوله** لكان الجزم بحذف النون اولى والاولى بمنزلة الواجب **قوله** فعلى المضي الاول وهو جائز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط **قوله** هذا اى انا والله ان تاتني اتك **قوله** فيكون باعتبار التقديم الى **قوله** نشر على غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر تقديم الشرط مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم واعتبر الشرط بقرينة جزم اتك اذ لو اعتبر القسم لقيل آتيك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه **قوله** وعلى المعنى الثاني وهو قوله ويحتمل ان يكون المعنى جائز ان يعتبر الشرط آه **قوله** فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط **قوله** وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفي المثال اتك بقرينة جزم اتك **قوله** هذا مثال اى قوله وان تاتني والله لآتينك **قوله** فهو باعتبارهما اى اعتبار الشرط واعتبار القسم **قوله** نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال الثاني قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللفظان تقديم الشرط مقدم وفي المثال كذلك
قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الغاء الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية
والمثال مثال الغاء الشرط قوله ففي كل من المثالين الى قوله اختلاف بين اعتباريه اما في المثال الاول فلاعتبار
التقديم يكون على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون
النشر على ترتيب اللف وباعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب
اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول رجحانا
على الثاني لامكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع. وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والا فضيه
ايضا نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله يقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لا يشير على ترتيب
اللف قوله لكنه اراد اي الصريح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني لو قدم المثال الثاني على الاول كما يقتضيه رعاية كون النشر
على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالممثل له وعلى تقدير تاخيره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان
يلغى القيم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له ذاعى المصاف فيه رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله للتفصيل
قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس للازما في جميع مواقع استعمالها فانها تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها
فالتزم ذلك المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون
وهذا واه لكن يحتمل في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها
فيودي الى الاستثقال وليقوم ما هو الملزوم مطلقا حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام
الملزوم في كلامهم يعني الشرط قوله جزء معنوي جزءا يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع
الكلام وليحصل ما هو المتعارف عندهم من شغل جزء واجب الحذف وليحصل بقاء الفاء متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شئ
كان ثابتة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او استغراقية باعتبار الآل قال الشيخ الرضي اي ان في الدنيا شيئا يقع قيام
زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول
شئ فيها قوله من الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلانا
بجوازه مع مانعين وهو الكثرة ان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا قوله ووسط زيدا لما ذكر من قوله لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدا وقوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجه غير ظاهر قال الشيخ الرضي
انما ترتكب هو لاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم
ولم ينبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله يرفع اليوم قال الشيخ الرضي ولجاز الرفع اختيارا في اما
يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد قائم فيه قوله الساكنة في الوضع وان حركت بعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة
للساكنين في رمتا وخرتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة

الا ان اصل التقا السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام فانها لم تخل فاء ولم تخافوا وخافا وخافوا خافان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كالازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كبر الكلمة بخلاف لم تخف الله وخف الله ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق للان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء الان اصل هاتين الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي وناسخ عن خلل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف ها بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله ومن حيث انها من احكام تاء التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اي هذا تهاء اي وضعا قوله فلا يضرها اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لا يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه ساكن وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف تشمل نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المغايرة فيما الوضع تسامل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فاخرجها بقوله آه قوله للتمكن قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه في الرضي قيل وتختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحو من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين في العلم لا يحتمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه مفردا وجملة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه الخ فيه انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن والمقابلة واذا سمي به امرأة تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل ليفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها زعم ابن مالك في التسهيل ان تسمية اللاحق للقوافي المطلق والغوافي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و يجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قوله فمبني اعتبارا للوضع في بعضها ايضا تامل كتنوين العوض والمقابلة قوله موضوعة

اى موصوف احد العلمين به اى بلفظ ابن قوله والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر قوله نحو
جاء رجل ابن زيد فان ابن فى هذا المثال ونحوه مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وفيه ان ابن معرفة
لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان يجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة
به قوله وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم
اى صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ان زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى
الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو تمنع وفى الثانى كون النكرة صفة لمعرفة وهو ايضا ممنوع وقد عرفت الجواب عن الاول
واما الثانى فلا وقع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبره لم يكن مخالفا للسياق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة
لغير العلم فيكون معنى قوله او كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون زيد
ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد هكذا ان رجل فاضل جاء وابن زيد صفة له ككل زيد فاضل جاء وابن رجل صفة له
فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا
فلا فائدة فى ايراد عالم الاجعل الوصف مفيدا لانه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا بايراد عالم قوله للملابسة
بينت فان قلت تاء بنت يكتب مطولة تاء ابنة يكتب مدورا فلا التباس لوحذف همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس
بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا ومدورا او على ذهول المتأمل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر
اذ لا يتفاوت المقصود بذلك قوله لتخلص اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كلوا حد لين سديد
لانه اختيارا لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه
مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة قوله اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت
الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الهندى الاضافة من قبيل جرد
قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم المثبت بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او
قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اواخرها المزيدة فى غير شرط
اختيارا لكن قليلا وتجئ بالنون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى و
قد يجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يضربن فلانا ويضربن ما قيل مجيئها مع النفى بانظر انما دخلت النفى بلا المشابهة النهى
قوله ان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للتردد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين عليه انما يكون اذا كان
الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا
وفى المدغم قبله لين فى كلمة نحو خويصه والضالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فهناك يجب حذف اللين
نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت
بها نون التاكيد لساكنين فى كلمتين اولهما مدة والثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول
الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها ولسيل اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتموه الثوب انتهى قوله لو قالوا آه لا يخلو عن خلل قوله
الخ وقوله لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة قوله الا ثقل الياء
وقيل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه قوله ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه
مثنى فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد قوله غير ما ذكر
اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين قوله باثبات الالف مع ان القياس حذفه
لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغمين في كلمة واحدة ولم
يحذف لئلا يشتبه بالواحد قوله بزيادة الالف وانما كان يلزم من التقاء الساكنين على غير حده قوله لئلا يجتمع ثلث متعاقبة
بقوله بزيادة الالف قوله للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في الجمع المؤنث
اذ لا ضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع
الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فلم يحكم بمنعه رعاية للصورة
قال شيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعه
نهاية حرف واحد متحرك قوله اغزون وارمن بحذف الواو لالتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وان كان مدة
والثاني مدغما الا انهما في كلمتين لان النون مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة قوله كما حذفت في نحو اغزوا الكفار
لالتقاء الساكنين على غير حده قوله ارموا الغرض اي الهدف قوله اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على
غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون في جمع المذكر والواحد المؤنث في حكم الكلمة المتصلة بمنزلة
في انه ليس كالجزء مما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لثقل الواو
المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف في
اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون في حكم المنفصل مع البناء
يشكل عدم الحذف فيه وحينئذ يحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء
في اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل مع ما فيه فالترجيح للاول وانكان الاصل فيه ان يكون كالجزء
من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل قوله فكالمتصل
اي كاللفظ المتصل الذي هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد بحركة حرف كحصل
بسبب لحوقه وبجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة كحصل لو اسقطه
اتصال ما هو كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاعل نحو قولن وبعين فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عد كالجزء
منه وجعل الحركة الحاصلة بلحوقه بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين
بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما لو حصل الحركة بامر منفصل خارج
فانه لا يعبأ ولعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا ان اصل الحركة الحاصلة بسبب

لحق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونوا وقولا وقولوا وهو لا يخلو عن خلل لان كون حركة النون واللام حاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان صنن وقل فلما اتصل الالف والواو بما فتح النون واللام اوضم فاعيد الواو ولزوال التقاء الساكنين بجعول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا اما خوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لاحركة النون واللام فكيف يقاء باتصال الالف والواو وحصل الحركة والظاهر ان الاصل صنن وقل ثم اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا يعاد المحذوف لالتقاء الساكنين بجعول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف واليف كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليستقيم في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزوا ورميا واخشيا رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو والياء قوله هل يرين بقلب الالف ياء وفتحها لان ماقبل النون يكون بنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل قوله كما يقال يريان بقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما لالتبس بالواحد في صورة النصب قوله لم ترى الناس بكسر الياء لانها اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر قوله لاعلى ترين والازم دخول اهل على الامر قوله يرد اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد وفتح قوله كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا لانخلو عن خلل قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها من تقديم المفرد المذكر على الجمع المذكر والتكلم يقتضي رعاية المثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة قوله والاي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة قوله ان يقال لاتهن بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين قوله اصبت خيرا بقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ماقبله مفتوحا قوله اصابني خيرا بحذف التنوين لكون ماقبلها مضموما قوله وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ماقبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن المختتم ☆

تتمة

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية عبد الرحمن مكتوبة في الحوض والحاشية كليهما ☆

وهي تدخل بين الجملتين والمتبادر ان يكون حالية ولهذا اورد في معناه المجموع واو الحال حيث قال والحال اني للاري الخ اعلم ان الاسلوب والطريق مبهم في معنى البيت العربي ان يبينوا اولا معنى المفردات التي منها صعوبة ثم يبينوا انها بحسب التركيب ثم يبينوا معنى المجموع والشاعر اختار بديعة المعاملة في الشعر فلما بين معنى مفرداته حاله صعوبة فبين ثانيا بحسب التركيب بقوله فقول اري اما من رؤية الخ ثم بين ثالثا معنى المجموع بقوله مررت على وادي منسوب الخ قوله وجملة اتوه بفتح الهمزة وفتح التاء وسكون الواو اي جاؤا به قوله ثانية بفتح التاء وكسر الهمزة وفتح الياء المشددة قوله اسندا اي اخوف الى الضمير الراجع الى وادي اديا والضمير في ثانيه باء طاء اعراب المضاف اليه واعطاء ايضا اليه قوله وهو بمعنى المفعول اي اسم التفضيل وهو اخوف بمعنى المفعول اي المخوف لا بمعنى الفاعل اي الخائف فان الموضع المذكور موضع مخوف لا خائف وادي السباع موضع هست كه سباع بسيار است درو وشاعر توصيف ميكند آن موضع را قوله ومافي ماوقي الله مصدر ية بمعنى الوقاية وفي بعض النسخ ومافي قوله الاماوقى بمعنى من قوله والمستثنى مفرغ فيكون المستثنى منه مقدرا اي في كل وقت من الاوقات قوله لكثرتها فيها اي تسمية بوادي السباع لكثرة السباع فيها فالاضافة بادنى ملابسة قوله الظلام من الظلمة يكون صفة اولى وادي اقوله يكون صفة ثانية له والتوقف معنى ثانية فانها بمعنى المكث والتاني كما سبق والحال انه ليس توقف جماعة الركبان بوادي اقل واخوف من توقفهم بوادي السباع اقل واخوف من واديا اي من جميع الوادي فهو اشارة الى ظلام وادي السباع في الآفة والمخافة بدانكه موضعيكه درو وي ترس بيشتر هست از وي ساكن تر ميگذرند و نرم تر ميرانند اسيانرا تا قطاع الطريق مطلع نشوند و قد عرفت ان قوله واديا بمنزلة قوله رجلا وقوله بوادي السباع بمنزلة قوله عين زيد قوله ولو عبرت بالعبارة الاولى اي بالمثال المذكور اولا وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري مثل ما رأيت وقوله واديا مثل قوله رجلا واقل مثل احسن وقوله به مثل في عينه وقوله ركب اتوه مثل الكحل ومنهم مثل قوله منه وقوله بوادي السباع مثل قوله عين زيد قوله ولو عبرت بالعبارة الثانية اي المثال المذكور ثانيا وهو قوله ما رأيت كعين زيد حسن فيها الكحل منه لان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع مثله ولكن قوله ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع يناسب ويماثل ظاهرا لقوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ثم اعلم ان وجه التمسك ان المفضل عليه يقدم على اسم التفضيل وهو وادي السباع كما تقدم العين في المثال المذكور وهو قوله ما رأيت كعين زيد الخ واقل اسم التفضيل جرى في اللفظ اي في اللفظ يكون صفة واديا وهو في المعنى لسبب مشترك بين المفضل والمفضل عليه كالراكب فانه مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع فيكون الركب بمنزلة الكحل الذي في المثال المذكور فتامل في هذا المقام قوله على وجه علم من دليل الحصر الخ ولا يخفى ان كلامه يدل دلالة صريحة على ان معلومية المحدود انما يكون من دليل الانحصار لا من التقسيم فلا يرد ما قال الفاضل الحلواني من كلام الله وهو قوله لما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الخ لانخلو من الخزازة اذ لا دلالة للتقسيم وهو اي اسم وفعل وحرف في معلومية عدد الاقسام من دليل الانحصار بل دليل الانحصار مستقل في ذلك انتهى ملخص كلامه فالله اشار بكلامه الى ان المصنف سمع دليل الانحصار لا بد منه كما فعله بدونه في تقسيم الاسم وانه اشار الى انه لم يقل وهي ثلثة اقسام لانها ان دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهي اسم وان دلت على معنى في نفسه

ان يكون لمعنى المطابقى للفعل مستقلا وغير مستقل معالما عرفت ان المعنى المطابقى للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل مستقلا باعتبار انه يفهم له من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على نسبة ولا مانع فيه وان قلت ان بين ما قالوا ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تناف لان الاول يدل على عدم دخول اللام على اسم الفاعل لدلالته على النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منهما انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بارز خارج كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل ما وهو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه

قوله لما وصف وذلك المعنى الخ وضع وحمل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل بالم يتعين منهما ان المراد هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لانه لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزئه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة ح فيه

قوله ليس معناه المطابقى لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل

قوله لكن لا يتحقق اى العام الخ وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقى بل المراد معناه التضمني لانه لو قال كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لا تحقق الا في ضمن المتضمن والاعم في تعريف الاسم لا تحقق الا في ضمن المطابقى

قوله مخرج بهذا القيد الحرف ولقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لا يكون المعنى التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوما لكلمة من بل هو تفسير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء اخرى غير مستقل بالمفهومية ولقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نم ان المعنى التضمني او الالتزامي للحرف غير مستقل بالمفهومية فان من تدل على الابتداء المطلق وهو ما جزء لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني والالتزامي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقى والتضمني فلا على ان دلالات التزامات مهجورة في التعريفات

قوله في الفهم عن لفظ الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا في زمان لكن لا يكون هذا الاقتران في الفهم اى فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظه الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او بعيد ضرب امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اى فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل ويكون مقترنا بالزمان في الفهم ولكن لا يفهم من لفظه الدال على المعنى بل يفهم من الغد او الامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين لا يحتاج الى قوله في الفهم عن لفظه الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقترانها بالحدث الا زمنية بحسب الوضع اعدم كون الزمان

ايضا فالتردد المذكور سيدعى ان يكون الجميع منقولا منها او الجميع منقولا من غيرها مع انه ليس كذلك بل بعضها منقول من المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان كلا واحد من الجميع منقولا آه اى جميعها باعتبار بعضها منقولا عن المصادر وباعتبار بعضها منقولا عن غيرها وشل هذا واقع منهم كما قال هذه الجماعة تشيع بهذا الحجر اى شيع بعض منهم بعضه لا جميعهم بخلاف ما اذا تشيوع حجر عظيم وقيل هذه الجماعة يرفع هذا الحجر معناه ان هذه الجماعة من حيث هى يرفعه لا كل واحد اشارة الى تعميم المصدر من التحقيقى كريد ومن التقديرى كبيهات والى ان غير المصدر اعم من الظرف نحو دونك والصوت نحو صه والجار والمجرور كعليك وقوله ودخل فيه اى بقوله وضعا عطف على قوله فخرج والمراد هو الافعال المنسلخة عن الاقتران بالزمان اعم من ان يكون فيه الزمان او لا يكون فيه الحدث لكون الاقتران نسبة بين الحدث والزمان فلا حاجة الى ذكر الافعال المنسلخة عن الحدث قوله لاقتران معنا ها به اى بالزمان اى بزمان الاستقبال قوله ويصدق على المضارع وضع دخل تقريره ان المضارع يلزم ان تخرج لانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانين الجواب ان هذا انما يتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فى تعريفه وليس كذلك فما هو مقترن بزمانين يصدق عليه انه مقترن بزمان واحد واورد هذا الجواب فى بحث الاسم ايضا واورد فيه الجواب بانا لانسلم ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فى الاستقبال او بالعكس فعلى هذا يكون المضارع باحد الازمنة فقط قوله ولانه مقترن اى وضع المضارع لمعنيين ليس بوضع واحد بل متعدد الوضع فهو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فكان شيئين موضوعين لمعنيين فى هذا التسليم لاعتبار قيد فقط فى تعريفه هذا الجواب غير مذكور فى تعريف الاسم قوله دخول قدای قد الداخلة فيكون من الخواص اللفظية ح وكذلك للبواقى قوله لتقريب الماضى الى الحال معنى قد ضرب هو الضرب فى الزمان الماضى ولكنه قريب بالزمان الحال والمراد انه لتقريب الماضى الى الحال حقيقة ولا يوجد فى غيره حقيقة فلا يرد انه يجوز ان تدخل الاسم مجازا قوله او لتقليل الفعل قيل المراد من الفعل الاصطلاحى او اللغوى والثانى مسلم ولكن قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الخ غير مسلم منه دخولها فى المشتقات ايضا وهو باطل والثانى هو كاذب لان الفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب مثلا فلا معنى لتقليل لفظ واجيب بتقدير المضاف الى تعليل مدلول الفعل الاصطلاحى ومفهومه قال مولانا عمم والاولى ان يقول الا فيه موضع قوله الا فى الفعل لانه موضع الضمير اقول غير الاسلوب تنبيها على ان المراد من الفعل معناه اللغوى وهو الحدث فيكون كلمة قد لتقليل الفعل الاصطلاحى باعتبار احد اجزائه لا يقال ان كلمة قد لتقليل جميع اجزاء الفعل لا لتقليل احد اجزائه لان التقليل تعلق بجميع اجزائه فى قولنا قد يضرب زيد لانا نقول التقليل تعلق بالحدث فقط ولكن مصداقه بالنظر الى النسبة والزمان والعبارة اخرى بانه تعلق بالحدث بالذات ولغيره بالتبع والقلت قليل الفعل اللغوى لا يصح فى قوله لتقريب الماضى الى الحال فانه ليس فيه تقليل الفعل وتحققه بل تقريب الزمان قلت المراد منه تقريب الحدث الذى هو لا يقترن بزمان الماضى او الحال قوله لدلالة الاول على الاستقبال الخ ولو قال لدلتها على الاستقبال لتم الدليل ولكنه اراد بيان معنى السين والسوف فى ضمن الدليل او مراده منه بيان تقديم السين على سوف ولا يبعد ان يقال لو قال لدلالتها على الاستقبال فالكبرى فيه مطوى اى كل ما يدل على الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فى غير المنع لوجوده فى المشتقات مثل

ما هو بحسب اصل الوضع قوله على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقوله انت فيه تفسير الحاضر وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان تلفظك او زمان فعلك او غيرهما من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله فى اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم على التقدم الذاتى لا الزمانى والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتى من التقدم غير صحيح فان فى التقدم الذاتى لا بد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر فى التقدم الذاتى اما بان يكون المتقدم علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو مم وان كان الثانى فهو مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم تعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم العدم فهو يستلزم وجود المتاخر فى اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان ما لم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء المتاخر ويمكن ان يجاب ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع فى الوجود بخلاف اجزاء الزمان فانها لا تجتمع فيه فما قيل فى الجواب عنه بان المراد من القبلية الزمانية هو التقدم بالذات اى بلا واسطة لا بالعرض اى التقدم بالواسطة الاول يكون بين اجزاء الزمان والثانى يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثانى فيلزم ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلة تقدم الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية فى قوله انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان كما لا يخفى واذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى ما قال مولانا عصام فانه قال لان التقدم الذاتى ههنا غير صحيح اذ هو ما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزمانى صحيح ههنا اذ هو ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كك مع انه ليس منشار الاشكال فى لزوم ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزمانى حتى يجاب بارادة التقدم الذاتى بل منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد من قوله ما دل على زمانك اما التقدم الذاتى او الزمانى وان كان الاول يرد ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان والثانى يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزمانى يصح بين اجزاء الزمان لانه ما لا تجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك لكن الكلام فى ان التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشار الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعنى لا يكون

صفة المتكلم لان المتكلم يجلله مكروها ويمكن ان يقال ان الكراهة مصدر مبني للمفعول بالفارسية مكروه بودن فيما يتجه ان ح قوله لمجانستها اى الماضي يكون مبنيا على الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساكنة ودون المتحركة قوله بالشبه الاسم بجد الخ معنى المشابهة هو اشتراك امر في وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالشبه به كما في قولنا زيد كالاسد وانما قال باحد حروف نأيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضي ايضا لان الماضي كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعاني لانه جار بمعنى الضرب وبمعنى البيان وكذلك باع جار بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله تسلبا باحد حروف نأيت اى بالمطابقة زيادة حروف نأيت فالباء للملابسة ويحتمل ان يكون للسببية او للمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقولنا شبه بجعل الباء للسبب قوله في اوائله لانه يقال ليس في المضارع اوائل فينبغي ان يقول في اوله لانا نقول صيغة جمعه باعتبار المواد قوله وهذه المشابهة الخ اشاره الى رد مذهب من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس قوله لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضي ايضا مشترك بين المعاني المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع قوله عطف على وقوعه اى لا بالنصب عطف على قوله مشتركا قوله فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية فان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله قوله بواسطة القرائن فان جارية في قولنا رايت عينا جارية وكذلك النكرة تختص باحد الافراد بدخول لام العهد قوله وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام للحصر والحاصل انه لم يعرف بما عرفه القوم من ان المضارع دال على زمان الحال والاستقبال او بانه دال على زمان يرتقب او بانه مأفي اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة في اللغة هو المشابهة وهي مأخوذة من معناه الاصطلاحي لا في تعريف القوم قوله فالهمزة للتكلم الخ الفاء لتفسير ما في نأيت وانما لم يفسر على الترتيب الذي في نأيت لانه تبع في ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالباء وانما فعلوا كذلك لان التكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغايب وانما اعطى الهمزة للمتكلم الواحد لان تحته انا فاراد ان يكون ظاهره مطابقا لتحته النون ايضا فلو اعطى النون بح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول قوله وللمونث اى التاء يكون للمونث والمونثين او ذوات لهما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول به بواسطة اللام قوله غائبات او ذوي غيبة اشاره الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على تاويلين الوجهين لان الحال لا بد ان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقال ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اى ذا قيام او بجعل القيام بمعنى القايم قوله على البدلية ولم يجعل عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة في عطف البيان في التعريف والتنكير قوله فهو في قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون للبدل نكتة لئلا يكون المقصد ناقصا عن غير المقصد فالتخصيص المذكور في قوله النعت اعم من الحقيقي والحكمي قوله لموافقة السابق وهو قوله للتكلم مفردا قوله للمونث والمونثين غيبة قوله وحروف المضارعة

وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع غير المتصل به يكون اعرابه تقديريا كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصام لا يحتاج الى زيادة قيد المتصل به لانه قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله اتصل به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لابد ان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول هو احترازا عن قولنا ما يضرب الا هما او الاهم **قوله** والجمع المذكر الخ قال مولانا عصام لا يفهم الجمع من المذكر والمونث بل لابد ان يخص الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث ان قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذي ليس في ضمير الجمع المونث اعرابه بالضمة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بط لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان مبنى قوله والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع بالذكر لاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لانه غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا **قوله** والمخاطب المونث اي ذات اما الخطاب فيصح توصيفه بالمونث **قوله** والمونث قال مولانا عصام ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير في منه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا **قوله** فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا لانه الان يقال تامنة باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة بخلاف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفها بالمونث ويمكن ان يقال لما كان اللفظ اشعارا بالتانيث ترك تانيثها **قوله** والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة والفتحة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا ايضا مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصام ان السكون ايضا تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا لان في الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب سكون مدخوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن لسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اعم من اللفظي والتقديري ليس بشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم لم يرد قوله لفظا بعد السكون حتى تشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم **قوله** مثل اضرب او ادع الخ

فلا يكون كاصحاجزائه وحاصل الدفع انه جعل كلمة سوف على السين في ذلك **قوله** لان الاصل فيه اي في خبر كاد الاسم وانما عدل عن الاسم بمجيئ سن ان فاعل كاد اسم محض على ما هو الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من المال باعتبار احد معنييه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة بمثل كاد في الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد في وقوعه بمفردا او جملة اسمية او فعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** بان ملفوظة والقرينة على تقدير الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدأ وبان مقدرة الخ **قوله** كايش في اي شئ والتشبيه في اصل السقوط لا في الخصوص فلا يرد ان السقوط في ايش من آخره وفي لمن من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** اذا ظرفية احترازا عن اذا العلمية فانه لا يضاف الا الى الجملة فتقول انا اذن ادخل الجنة بمعنى اذا سلمت ادخل الجنة غالبا ومبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وهي في يومئذ اي يوم اذ اكان كذا على الجر ليكون على صورة المضاف اليه وقوله اذ الظرفية بمعنى ان لانه اي الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه **قوله** وبعد لام كي اي اللام بمعنى كي بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **قوله** لان هذه الثلثة متعلق بقوله مقدرة **قوله** جوار جمع جار بمعنى ان هذه الثلثة من الحروف الجارة **قوله** عطف الخبر على الانشاء اي لو لم يقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يعترض بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعدا واكتفاء بما ذكر المصنف فيما بعد حيث قال او بشرط سنبي الى ان او الا ان فان ما بعد الا للاستثناء واسم الفاعل وما بعد الى مجرور **قوله** ان يحسن اي من الاحسان والفاء في قوله فان للتفسير للنوصب **قوله** وكلمة ان اللتي وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيثها التي تفيده اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حروف الجار لا حروف المعاني **قوله** بعد العلم اي بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كعالم **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سياتي ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله في الظن وان كان قليلا قال يرد ما قال هو لانا عصا ان هذا الشعر بان العلم جار بمعنى الظن والمشهور انه لا يتعمل الا في اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه وعلم انه ليس الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح بها وان لم يجز العقل الا الطرف الواحد فهو الجزم فح اما ان يكون مطابقا للواقع اولا وان كان الثاني فهو الجهل المركب وان كان الاول فلما ان يزيل تشكيك المشكك اولا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثاني فهو اليقين **قوله** هي ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل يفيد الحصر فقوله وليست هذه مستدرك لافادة الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل له وجيب بان مراده المبالغة في رد مذهب الفراء والاخبار الاخرى فانه جوز ذلك مع كون ان المخففة بعده ويمكن الجواب بان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل عام يشمل الحقيقي والاضافي فقوله ليست هذه اشارة الى ان الحصر المستفاد من التقديم اضافي لا حقيقي فجاز ان يكون ان التفسيرية بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة **قوله** لان ان المخففة للتحقيق اي مدخولها يدل على التحقيق واليقين بخلاف مدخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يقع بان يقع في مرتبة الرجاء فلا يجتمعان والا يلزم اجتماع النقيضين وانما قال فلا ينا سبه ولم يقل فينافيه كما هو النظم لاحتمال المجاز او تجريدها عن معنى الرجاء قيل لا يثبت نفي كونها مصدرية وهو المدعى بل يفيد عدم اولوية كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب **قوله** علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم نقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا في اداة المضارع لان ان المخففة من الثقلة

فيكون المراد من قوله اظنك سمناه الى الى للاستقبالي وفي المثال الثالث كلاهما منفيان لان قولي اظنك حصول لقوله اتاه ويراد منه المعنى الحالي الخ واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يعتمد الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يعتمد على ما قبلها والمتبادر من بعد بان يكون بلا واسطة فلا يرد ما قال مولانا عصام في شرحه يقتضي ما ذكره من الضابطة نجو اكرمك اذن تبادر اذن فانه يرفع المضارع فيه لامحالة مع اجتماع الشرطين فيه ونجو اذن زيدا لضرب فانه لايعمل للفصل ولصحيح ان يقول واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها وكان مستقبلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لايستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرهما للاكتفاء بالمثال كما مر في الاسماء الستة **قوله** اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة **قوله** لانه تحصيل الا الاستقبال يعني ان هذا امر مستحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لانه تحصيل الا الاستقبال لان دخول الجنة لايكون الا في زمان الاستقبال **قوله** ظرف للاعتصاب اي ظرف لقوله فيتصب اي فينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها الخ **قوله** كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتدا مثل قولنا من حرف جر فان من مبتدا وحرف جر خبره فمثيل اذن بهذا المثال الخ رفع دخل تقديره ان مثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرهما لان اخوات اذن يكون مبتداء ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن مبتداء ومثل اذن تدخل الجنة خبره وكلما كان انتصاب المضارع باذن ودون اخواتها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر **قوله** فالوجهان جايزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية فايرادها اشارة الى ان جواز الوجهين دايمي ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن ويحتمل ان يكون في مدخولها واشار حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا عصام الوجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لاغير انتهى وتقايل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان **قوله** جايزان محذوف مع فاعله مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه رجح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لازيد قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جايزان مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به ايضا في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من اعتبار حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المصنف وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا مفيدا بحيث يحتاج اليه كالضابطة ثم ما ذكروا من الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظر الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاعراض المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاغراض كما عرفت في اول هذه الشرحة الى ما ذكرنا يدل ما اوردوه من الدليل على كون الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جايزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد سايرالحروف العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم متبعوا فلم يجدوا وقوع اذن الا بعد الواو والفاء دون سايرحروف العاطفة فلذا اخص بهما **قوله** النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاكتفاء على العطف الماضعف الاعتماد فلاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لاتطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاعتماد

هيئت هذه العبارة وهي قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد وتحكيها اي هذه العبارة في زمان الخ **قوله** على كنت هيئت اي على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** اذ كان ما بعد حتى اي كان في زمان الدخول ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بقيت ما بعدها على عبارة كان ما بعدها على تلك الحركة العبارة والحركة وحكيته على زمان كان عليه **قوله** فهي زمان الحكاية الخ اي اريد ان يكون في زمان الحكاية الفعل مرفوعا كما كان مرفوعا في زمان الماضي وبهذا ذكر تم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يقال ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع ما يقال جاز ان يكون منصوبا في حال الحكاية ومرفوعا في زمان الماضي فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقديران على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اي علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذي بعد حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر في حتى الاستقبال بالنظر الى ما قبلها فان يكون الاستقبال ما قبلها ايضا لا ينافي ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه انما انه علم الاستقبال حقيقة فهو مسلم واما انه علم الاستقبال بالنظر الى ما قبله فمسلم لكنه لا ينافي الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين فانما اتى بينهما ليس مما لا بعد واجيب ايضا بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد استقباله بالنظر الى ما قبله فارادة معنى الحال منه ينافي ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط **قوله** لاجارة اي للاحرف جارة ولا حرف عاطفة لانه قال لم يجوزان يكون حتى جارة او عاطفة بتقديران بعدها يتصب بها المضارع وكان في تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافي ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله** ليكون الفعل بعده اي الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى حرف داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد للنفي في قوله لان تقدر بعدها الخ لاقيد النفي ووجه التوهم انهم يقولون انما اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتدا بعدها **قوله** فيرفع اي اذا كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعد حتى لكن بشرط ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** لعدم الناصب والجازم فحينئذ تعين الرفع لان اعراب فعل المضارع ينحصر في الثلثة وهي الضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب والسكون في حال الجزم فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** ويجب السببية اي حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدخول حتى **قوله** اي كون ما قبلها اشار به الى ان الباء في السببية للمصدرية لا للتبعيضية فان الباء المشددة اذا اتصلت بالتاء افادت المعنى المصدري كالنزعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل الاتصال المعنوي لان وضع حتى لارتباط ما بعدها بما قبلها فهي لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظي فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوي واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق الاتصال اللفظي حينئذ لانها اذا كانت حرف جارة لا بد لها من مجرور يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة

وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطئة الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنى الانكار وما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبينهما تناف والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا ولم يصرحه اكتفاء بما سبق او اكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز **قوله** هي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي **قوله** بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سواء كان لفظا مثل وما كان الله الخ او معنا مثل لم يكن فانه بمعنى ما كان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان **قوله** فكيف يصح الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لا بد من الحمل بينهما للانهما في المعنى مبتدا وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب وتقابل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشئ انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لانا نقول عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي ويصح الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فهم كيف يصح قوله وكيف يصح الحمل لانا نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث متصفا بشئ منهما لا بان يكون شئ منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس مرادا من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لانه تعالى ليس نفس التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر **قوله** او من الجزاء او على حذف المضاف من الجزاء ما كان ذا تعذيبهم فيكون الجزاء في الحقيقة هو ذا ونصبه بالالف فيكون قوله تعذيبهم بكسر الباء لا بفتح الباء كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الجزاء على تاويل الا لئلا يلزم ان يكون مثل نزع الخف قبل رؤية الماء لانا نقول لما كان الاسم مقدما على الجزاء كان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله **قوله** ما كان الله معذبهم وهذا التوجيه ليوافقه ما لحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر المعرف بحلي بمعنى اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فذهب الشارح الى **قوله** والفاء الخ **قوله** فينتصب الخ اشار بالى ان الالف واللام للعهد وهو يشير به الى ان ذي الفاء التفسيرية كما مر من غير مرة فاذا سولنا ما معنى الفاء مبتدا وقوله مشروط بشرطين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها للانتصاب المضارع يكون قوله مشروط بشرطين خبر مبتدا محذوف فاقول مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيح سبب التركيب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتخصيص بذلك فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية بقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها بغير التفطح بان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة للفظ الله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بشئ وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن المدح

بجملته ان فانه اذا قيل رأيت زيدا فليس ظهور الفتحة فيه مثل ما اذا قيل رأيت زيد بدون التنوين **قوله** اى مصاحبة ما قبلها الخ اشاربه الى ان المراد من الجمعة المجمعة المتحققة فى ضمن المصاحبة فهو لدفع ما اشار اليه من ان الواو فى الاصل لا يكون الا للجمع اى هى موضوعة للجمع واليه يشير قوله دايما فى الاصل لا يكون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** اى ما يماثل الواقع الخ انما قال ذلك لدفع اعتراض الشمنى حيث قال ان قوله فى مثل ذلك يدل على عدم كون هذه الاشياء الستة قبل الواو بل قبلها شئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه كان قبل الواو مثل ما يكون قبل الفاء والعاطف ما هو قبلها مع ان قبل الواو عين ما هو قبل الفاء فاجاب عنه الشمنى بان لفظ مثل مقحم ههنا والشمنى اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ايضا لان الاصل عدم كونه زايدا اى الواقع قبل الواو ما يماثل الواقع قبل الفاء والحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه به كذلك وهو الواقع قبل الفاء وبهما تغايرا ان مفهوما وقوله فى كونه اى فى كون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشياء الستة وجه الشبه **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الخ اى ليس مفهوم او هو المركب من الى ان كما هو المفهوم من كلام المصنف بل المراد هو الى المضاف الى ان والمضاف اليه خارج وكذلك الا ان والاضافة بادنى ملابسة وهى ههنا دخول الى او دلولا على ان فلا يلزم تكرار ان ح ويمكن تصحيح كلام المصنف بوجه آخر بان المراد انه شرط تحقق معنى الى ان الا ان هذا لا يستلزم ان يكون بين الى ان الا ان دخلا فى مفهوم او لانها اذا كانت بمعنى الى او الا تحقق معنى الى ان او الا ان كما لا يخفى **قوله** الا وقت الخ اى لا لزمنك فى كل وقت الا وقت ان الخ فيكون المستثنى متصلا حيث قدر المضاف فى جانب المستثنى فلا يرد ان المستثنى لا يكون من جنس المستثنى منه فلا يكون متصلا وقوله لالزمنك بفتح النون **قوله** مطلقا اى النظم ان يقول مطلقة بتقنية لفظ الحرف قبله ولفظ كان بعده الا ان يقرأ قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف اى اطلقت الحروف العاطفة اطلاقا مطلقا ثم ما كان النظم كما ذكر العاطفة المذكورة فى المتن هو الحروف العاطفة المذكورة فلذا عمم الشمنى الحروف العاطفة مما ذكر وغيره لان هذا الحكم يجرى فى جميعها غير مخصوص بما ذكر سابقا **قوله** كثم والكاف للتشبيه فلا يرد انه لم يجئ غير ثم فى الاستعمال ثم استعمال جمع الكثرة فى قوله الحروف العاطفة يكون فيما دون العشرة مجازا **قوله** واذا كانت منها اى اذا كانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة المذكورة لا يشترط الشروط المذكورة فيها فى كون ان مقدرة بعدها اذا كانت بعد الاسم الصريح فان الشروط المذكورة تقديران فى الحروف العاطفة المذكورة على تقدير ان لا يكون المعطوف عليه اسما صريحا بل يكون اسما مؤولا فلا يرد ما يقال قد شرطتم تقديران فى الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقص **قوله** وتقديران اى تقديران فى نحو اعجبنى ضرب زيد الشتم الخ بعد الواو والفاء ليس بمشروط الخ **قوله** على اول المعدودات اى المعدودات المفصلة الناصبة بتقديران والاجمال عبارة عن قوله وينتصب بان دلن واذن وكى وبان المقدرة الخ والتفصيل عبارة عن قوله فان شئ اريد ان تحسن الخ **قوله** او على آخرها اى آخر المعدودات المفصلة وهو او بشرط الخ وذلك لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سيقت بحكم العطف فيصح عطف شئ على ما هو فى اول هذه الامور ويصح عطفه على ما هو فى آخرها والاولى هو الاول كما اذا قيل ليد عمرو وبكر وخالد كذا فيصح عطف خالد على زيد ويصح عطفه على بكر ايضا **قوله** وقيل هو اى قوله والعاطفة مجرور معطوف على حتى فى قوله بان مقدرة الخ وهذا اول المعدودات المجملة الناصبة

فينبغي ان يقيد الانتهاء والاستثناء بما قبل هذا بناء على ما مر من جواز اظهار ان مع حرف العاطفة وتخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو بناء على ما مر من قوله بعضهم قياسا مك وان تذهب فجوابه ان يقال المراد بجواز اظهار ان فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقديران يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله** نحو قوله تعالى ليلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون الما واد غم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما واد غمت اللام في اللام فتحقق اللامين المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية **قوله** لضعفها اي الضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح بعدم قوتها في العمل ويقابل ان يقول هذا الوضع يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شئ من المواضع التي قدران فيها والجواب ان ما ذكر ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسع بالمعدى اي ان تسع مع عدم عملها فيه وان قلت لا يعلم تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن لها اثر فما وجه قوله تسع فكيف يعلم تقديرها قبلها فلا بد من القرينة لذلك هي ليست الا اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا هو كون قوله تسع مبتدأ فيكون مرفوعا في تاويل سماعك ان قلت من اين تقول انه مبتدا لعله قوله خير من اين انه خبر فلا يدان يكون قوله تسع بالمعيد مبتدأ والا لم يكن بينهما التلازم والا لازم باطل فالملزوم مثله **قوله** خصا اي الحصر اعاما في قاعدة صيغة المضارع المتكلم بالفارسية اكاه باشيد اي بجماعة كه ملاست كننده ايد مراكه حاضر شديم جنك ا نوعي بفتح الواو وبكسرها وفتح العين العربية وسكون الياء موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اي فتحا ران لا الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل وغيرها ليس بقياس ولذا لم يذكر ها المصنف **قوله** ولا استعلته ولم يقل ولا الموضوعة رعاية كلمة ني في قوله في النهي الان المراد موضوعة ناسب ان يقول للنهي لا في النهي **قوله** خلافا احد اشارة الى ان ضم هذه الاربعة على كلم المجازاة للان المجزوم بها فعلان ما احد هما شئ لا يقع بها فيتقض بلم يضرب ونقيل يسكون اللام اي لم يقبل بحكم العطف لانا نقول المراد انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجازان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف **قوله** اي كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة فان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشئ جزاء للشئ الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لانه ذكر لانه لا يجوز ان يكون باعتبار معناه الجنسي **قوله** ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اي انها تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما وانما قدم ان مع انها غير مستقلة بالمفهومية بالنها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء ولان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها متضمنة بمعنى الشرط **قوله** ثم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اي بهما لا تدخلان المضارع على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** ومن التعذر اي المحال والمراد من المحال العادي لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمرو لان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال منه فهم لو اريد بعض الاحوال اي قرائتك مثل قرائتنا في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرها فيصح التركيب المذكور **قوله** واذا هي

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي **قوله** على جميع انواع المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلام المجازاة المذكورة من قبل اشار به الى انها في تاويل الفعل السابق فيكون معطوفا على لم في قوله فلم الخ اما يحمل لا ضافة للمصدر او باعادة المعرفة فانها اذا عيدت كانت عين الاولى غالبا **قوله** تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى **قوله** اى يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلام المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني في نفس الامر فكلام المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه كذلك فاشار تنبيها فيه ولهذا قال وفي شرح المصباح الخ فالمراد بجعلها الخ اى المراد بالفعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان تضربني فاضرب بل المتكلم يعتبر ملزومية شيء لشيء ويجعل كلام المجازاة دالة على سببية مقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض على ما وقع في شرح المصباح وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اى لا يلزم من اعتبار تلك السببية ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا سببا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل ينبغي ان يعتبر الخ اى المتكلم يعتبر النسبة بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايراد معاني صيغة السبب والسبب في صورة اللازم والملزوم والحاصل انه ليس المراد من السبب والسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد هو اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اى المتكلم يعتبر بينهما نسبة ليصح بها ايراد ما في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول حينئذ ملزوما للثاني لا سببا له بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان تشتمني اكرمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن اى لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما ضدان بل يتصور الاهانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لا في الخارج ولا في الذهن **قوله** اظهار المكارم الاخلاق اى باعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى الاخلاق الحسنة **قوله** يعني انه اى المتكلم من الاخلاق اى من جهتها يجعل كلمة من للعلة بمكان اى بوجوده ومرتبة ليصير الشتم الخ **قوله** لانه شرط اى شرط وسبب لوجود الثاني **قوله** من حيث انه اى الثاني يبتني على وجود الاول فقوله امتناع الجزاء منصوب على نزع الخافض **قوله** ان تزرني ازرك في الاصل تزورني وازورك فحذفت الواو وفيها لالتقاء الساكنين بين الواو والراء **قوله** او الاول عطف على ضمير في كان لوجود الفصل وذكر فقط تصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته وبغاء ضيحة في جزاء الشرط المحذوف اى اذا عرفت وتحمل ان تكون زائدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزرني فقد زرتك قيل ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد تخترني بزيارتك اياي الآن اخترك بزيارتي اياك امس **قوله** وما يتضمنها والضمير المستتر للاداة والبارز الى ان وهو اسم والشرط وانما قال مع صلاحية الصلة لان الجزاء لو كان

معناه بالفارسية اگر باشد از شما يان كه مسلمانا يند هزار كس غالب آيند شما يان بر دو هزار كس كه كافران باشند يك مسلمان الخ
دو كافران گرفتن گناه كبيره است ومعنى عاد الخ كسى كه عود كند بگناه پس انتقام ميكند الله تعالى از او **قوله** فالفاء للاستئناف والمراد
هو الفاء وما هو في حكم الفاء وهو اذا للمفاجاة بقرينة اللاحق **قوله** لانها تغير لحروف الشرط في الماضي فيكون معنى الماضوي فيه قويا
فلا تغير لحروف الشرط فيه فيقلب معنى الماضي المضارع **قوله** فاحتاج الى رابط الفاء اذ لم يكن الجزاء مسببا لحروف الشرط فانتفى الربط
فلا بد من رابطة الفاء **قوله** الى غير ذلك فتدخل فيه المضارع المنفي بان وليس وكذا المضارع مع السين والسوف ولام الابتداء
ونون التاكيد مع التعجب والقسم والتمني والترجي والعرض **قوله** لتاثير لحرف الشرط في الجزاء الخ وذلك لانه لا يتصور عمل
حرف الشرط في الجملة الاسمية لانه لا يمكن قلب الماضي الى الاستقبال فيها وكذا في الدعاء والاستفهام والتمني وغيرها من الامور المذكورة **قوله**
اذ التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية والجملة الاسمية قيد واتى بـ اذا المفاجاة لانه لا يكون بدون الجملة الاسمية فليس معناه ان اذا المفاجاة
التي ليست مع الجملة الاسمية لا تقع موضع الفاء **قوله** لان معناه وهو علة صحة وقوع اذا المفاجاة موقع الفاء **قوله** لانها تنبئ عن
حدوث الخ اى اذا يخبر عن حدوث امر فاذا قيل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع كان بعد خروجي **قوله** فنفيهما نفي
الفاء اى نفي اذا نفي الفاء مع زيادة لانها تدل على البعدية بلا تراخ مع زيادة هي الفجاءة ويصح قوله لان معناها قريب من معنى الفاء
فلا يرد انه اذا كان فيها معنى الفاء فيكون معناها عين معناها فلا يصح دعوى القرب وادعاء القرب لم لا يرد ان معنى ثم ايضا قريب
من معنى الفاء لانه ليس فيها معنى الفاء بكماله لوجود التراخي في ثم دون الفاء **قوله** ولكن الفاء اكثر اى الفاء اكثر استعمالا في الجزاء
او الفاء اكثر في ان يخبر عن حدوث امر مجرد امر وذا الكلام اشارة الى تصحيح لزوم الفاء في الاسمية مع وجود اذا ايضا فانه اعتبر وجودها لعدم
دلالة فائدة قوله موضع الفاء لانه يشير الى ان اذا قائل مستعملا من الفاء او الى ان الفاء هو ان يقول وقد يجيء **قوله** وانما اشترط الخ
وان قلت عبارة المص لا تدل على الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمية قيد واتى على الاشتراط اليه قلت المتبادر منه ان يكون شرطا فلهذا
حمله عليه **قوله** لاختصاصها اى اختصاص اذا المفاجاة الجملة الاسمية المفهومة من اسمية الجملة لاختصاص الجملة الاسمية باذا المفاجاة
ويحتمل ان يكون قوله لاختصاصها بالاضافة الى اذا الشرطية يعني ان ذلك الاختصاص ليس في اذا الشرطية مختصة بالفعلية كذا
التصريح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمية يميل اليه قبل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمية بياني لما مر في ما اضمر عامله
من اختيار الرفع بعد اذا المفاجاة المبني عن جواز النصب وكذا اختصاص اذا الشرطية بالجملة الفعلية بياني لما مر في الظروف
من اختيار الفعل بعدها المبني عن جواز الاسم بعدها وبياني لما مر فيما اضمر عامله من اختيار النصب بعد اذا الشرطية المبني عن جواز
الرفع بعدها واجيب بان المراد باختصاص الفعلية هو الغلبة والكثرة كما ان المراد بالمزوم الغلبة والكثرة فيما مر في الظروف
من لزوم الاسمية بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اكثر المواد اعطار الاقل في حكم العدم ويمكن ان يقال ان الاختصاص
واللزوم في غير ما اضمر عامله ولم يعكس الامر في الفرق مناسبة الفعل للشرط لانه لا يكون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص يستدعي
حذف اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعليهما وهو شرط عند المص وغيره من الجمهور الا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سيئة الخ يعني
اگر رسد كافران را سيئه يا بخكرده ست دستهار ايشان بيشتر ازين پس نوميد ميشوند ايشان بسبب اين از رحمة الله تعالى
اما مسلمانان نوميد نميشوند بسبب اين از رحمة الله تعالى **قوله** والسيئة الى اديم لانهم يفعلون السيئة بايديهم غالبا **قوله** ان الخ

حرف العلة واما اذا رفع وقيل تدخل بضم اللام لا يعلم انه قصد مسئة السببية بخلاف ما اذا كسرت فانه يعلم قصد السببية حيث تغير اللفظ يدل على تغير المعنى فيقدر ان لاظهار قصد ما كما عرفت آنفا **قوله** فهو سبب لها اى الاسلام سبب لفائدة الاسلام وهى دخول الجنة وقصدا واذا ملك السببية بالاسلام فقد ران **قوله** قيل ان تسلم اى ان تسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة **قوله** لان النهى اى لاداء الناهية فى قوله لاتكفر قرينة لكون الفعل المطلوب منفيا ولا يكون قرينة للفعل المثبت وهو ان تكفر **قوله** ولهذا اى ولاجل ان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت امتنع لاتكفر الخ **قوله** خلافا للكسائى اى يخالف خلافا ثابتا على الكسائى على الفصل المجهول ليكون الكسائى مخالفا للجمهور او خالف الكسائى خلافا حذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فيه لتقوية العمل **قوله** فامتناعه اشار به الى ان قوله لان التقدير علة الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو ح دليل الكسائى **قوله** وهو ظاهر الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار **قوله** العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائى والمعنى الذى ذكره الجمهور يكون بحسب اللغة **قوله** وهذا اذا قصد اى المضارع انما ينجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم من المجازم بل يجب ان يرفع المضارع ح لكن رفعه اما بالصفة او الحال او الاستيناف لا يقال ان كون المضارع صفة لا يكون سببا لكونه مرفوعا وهو ظاهر ولانم ذلك ايضا فى صورة الحالية لان حالية شئ سبب لكونه منصوبا لانا نمنع ذلك فانه يصح قولك يجب ان يرفع اما بالصفة الخ لانا نقول معناه انه يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فرفع اما صفة او حال **قوله** فهب لى من لدنك الخ وقوله لدن بمعنى عند وهب امر من وهب يهب بفتح الهاء لا بكسرها لانه يكون امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا من باب يهاب والمقصود بالتمثيل هو ما يثنى بضم الثاء وعلى قراءة بعض لبسكونها فقد لبر شئ جملة وصفية فانه صفة بقوله وفيا بالكسر تهبه كن مرا از تزد خود دلى كه وارث باشد يعنى فرزندى بده كه ميراث گيرد از من **قوله** فمن قرأ اى عند من قرأ مرفوعا لا عند من قرأ مجزوما فكلمة فى بمعنى عند **قوله** اى وليا وارثا اشار به الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرثنى حالا عن ولدا لانه يجب تقدمه لنكارته **قوله** او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية **قوله** فذريم الخ بفتح الذال امر من زار يذار اى من وذر يذر والمقصود بالتمثيل يهمون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا عن المفعول الواقع فى المضارع الواقع حالا لا هو الضمير فى يهمون ولا يجوز التوصيف اذا المضمر لا يوصف معناه بالفارسية پس گذار تو كافران را در ضلالت شان در حالتى كه سرگردان شده اند كافران يعنى تا سرگردان شوند در ان ضلالت **قوله** اى عمن بكسر الهاء وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال بتاويله بيهمين فان نصبه بالياء **قوله** وقال رأيتهم ارسو قوله ارسو بفتح الهمزة وسكون الراء صيغة امر من سايريسى وقوله رأيتهم بالهمزة والارساء اقامة السفينة والضمير فى ترادها للجوارى المقصودة بالتمثيل بهمزة ادلها بضم اللام لا بسكونها فانه مبنى مرفوع لانه كلام مستانف لا محل له مما قبله فيكون مرفوعا على الاستيناف فى كتب العربية جاء بمعنى جواب سوال مقدر فيقال ان كلام مستانفى جواب چه سوال مقدر ضمناً بفارسية وگفت پيش ران جماعى كه آنرا كاروان باشد سرگرد گويند برگرديد اليستيد كه مداومت كنيم بر كفار **قوله** فقوله ترادها كلام مستانف فرع ولو كان الاستيناف بمعنى جواب السوال المقدر فالسوال المقدر ان هذا الجماعة يقولون على آثارهم لما مرت لنا بالمرأة والاقامة يقول الراوى فى جواب هم لاجل محاربة الكفار فقوله كل صفاح يعنى پس سر من چار ميشود بانداره بتقدير رسد تعالى يعنى فى اجل كسى كه مير **قوله** هكذا فى بعض النسخ لانه ان وقع فى بعض النسخ انما يكون عين الاولى مرخلا للتشبيه مستفادا من حوله لهذا لانا نقول هكذا اتفق عن غير التشبيه كما يقال هكذا قال

لابد دان الاحتراز عنهما بغير موجبة لانهما خارجان بقوله صيغة لان المراد بهما هو صيغة الفعل بقرينة المقام وبهما صيغة الامر **قوله** اى آخر الامر فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخر وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل بلام المقدرة كما سياتى وقوله والبناء على السكون عطف تفسيرى لقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب ولم يضرب من المصادر وكلامه على وجه يتناول كلا المذهبين حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفائها يقتضى الخ هذا علة البناء على السكون وحاصل ان علة كون المضارع معربا هى حرف المضارعة حيث لسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا اذا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابها بالاسم المشترك بسبب حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الافعال البناء **قوله** فى الصورة حكم المجزوم وانما قال فى الصورة لعدم صحة التعليل باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب والجزم **قوله** اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم يختص بالمجزوم كما ان حكم الامر يختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع ونحن **قوله** لانه لما شابه بمضارعا فيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تميز عن نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگوتا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة يعنى اضرب فى الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال واما حذف حرف المضارعة فليلا يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال فينبغى لتقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله بحذف حرف المضارعة لانا نقول بحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف اللام من الحركة حرف العلة فحينئذ التعقيب المفهوم من الفاء فى قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه **قوله** كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى هنا الى آخره فى مضارع كان بعد حرف المضارعة ساكن ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان مافى قوله ما يكون والضمير فى انما هو راجع الى ما كان ما عليه على اربعة احرف من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان من المزيد فيه لكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصمه وفيه نظر لان الرباعى لا يكون منصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى ليتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى المتكلم بالساكن فلا يرد ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يتوصل بها كذلك فى انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانه مما يسقط فى الدرج وتوصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة فلا يضاف الفعل ايضا الى الفاعل ولا الى المفعول فح لا ينفع تقدير المضاف فى صحة الاضافة مما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة وهى كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه قول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول بطريق الوقوع غاية ما فى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعى ان يكون اضافته الا لادنى ملابسة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافة اى اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة كما توهم ل لدفع الاعتراض المذكور بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الخ روح يوافق ما مر فى المفعول ما لم يسم فاعله لان ما فيه عبارة عن الفعل الذى لم يسم فاعله والضمير فى فاعلح راجع الى هذا الفعل ولا يكون فى الاضافة مسامحة ح ثم المراد من الفعل فى قوله مراد بالموصول الفعل الذى الخ ما هو الفعل الحقيقى وتوصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا اريد به من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه اى الى الموصول بيانية اقول فد قال والانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه مبنيا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية محاله وجه غير معلوم فالاحسن على ما هنا بهذا وعمل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعلهم اضافة العام الى الخاص لامية فح لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لا بيانية قيل الاضافة البيانية انما اذا كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام فى ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيهما مجاز ح ولا يلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشارح فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتامل فح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل شبه لكنه اكتفى بالاصل نبان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو ما حذف فاعله وهو مبتدا وما بعده خبره فيكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف فاى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله ويحتمل ان يكون هذا المبتدا من الخبر خبر القوله فعل ما لم يسم فاعله وعدم ذكر الفاعل ما لان فاعله غير مقصود والمتكلم ليس الا ذكر المفعول واما النسيان الفاعل واما جهل المتكلم بالفاعل مثل ان يرى سقوط لانى صحراء ولم يعلم قاتله واما التعظيم الفاعل او التحقيره او الشهرته او لقصد صد والفعل عن اى فاعل كان او لقصد الاختصاص **قوله** واقيم المفعول مقامه انما زاد هذا لئلا ينتقض التعريف بنحو اخير بن بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه **قوله** فيما سبق فى مفعول ما لم يسم فاعله اى لم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتقرر بينهم **قوله** فعل الذى اريد حذف وهذا لدفع ما يقال من عدم ترتب الجزاء وهو قوله فهم ادلة على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله لان ضم الاول وكسر الآخر متقدمان على كون الفعل مجهولا فتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اى ان يريد كون فعل ما لم يسم فاعله

اى ماذكر يقوله الاصوب بدله حاصل كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب بعيد لان ذلك لاحتمال ان المتبادر من المعتل هو العرفى لا اللغوى وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المقابلة عنده الفا الاكتفاء بالمثال واشارة الى ان مثل عور وصيد من الشواذ لا النقض للقواعد بها **قوله** وانما خص معتل العين والتضعيف بالنسبة الى المثلات الاخر فتكون كلمة انما للاهتمام لا للحصر **قوله** لزيادة نموض بضم العين المعجمة الخفاء والاختلاف فى شئ يستلزم الخفاء فيه **قوله** فى المبنى للمفعول سنذكر من المعتل وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل سنه وهو غلط من بعض الناسخ قوله كما ذكر بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** وتتبعه اى تتبع ذكر شبيهة المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين يقلب عينه الخ **قوله** ماذكرنا من زيادة النمو والاختلاف **قوله** الافصح فيه وانما نزاد لفظ فيه لان الجزاء اذا كان جملة لابد من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وهو تصحيح يعنى ليس فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه لانا نقول لسيبويه الكافية باسم الرضى ايضا فكانه قال فى شرح الكافية وهو يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحو اى مثل كسرة فاء الفعل الى جانب الضمة فى مثل الياء الساكنة بعد الفاء نحو لوا وقليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلا فى مثل الى العاد وقليلا ضرورة **قوله** كالاشمام حالة الوقف وهذا بهذا المعنى عند الفراء يضم شفتيه اعلاما كمره **قوله** اعنى نحو الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة الفاء كسرة خالصة ولكن يضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولهذا قالوا ان الاصم يدرك الاشمام الذى هو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين لعله حتى يرى ضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرا ركسر كالفار **قوله** الاتيان اى الاعلام بان الاصل الضم فالمراد من قوله فى اوائل هذه الحروف هو الحروف الاوائل من الماضى المجهول سمى تمييل اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وقيد المشبه به بالثلاثى المجرد لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** اذ تر وقيد بكسر التاء والقاف فى اختير والنقيد مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة بالنفاوة **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقم غير وقيم بخلاف اختير والنقيد فان ما قبل حرف العلة منهما متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيهما اللغات الثلث **قوله** فيقال استخر واقم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فيقولان بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز اللغات الثلث فيهما **قوله** اريد حذف وتقدير الارادة للمعروف فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وهذا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى ان اريد حذف فاء فاضمم اوله الخ والمراد انه ضم اوائل ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله ان كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل الاولى ايراد الامثلة بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بتبعيته معتل العين الماضى لعدم النموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى يختار ويتبادر وحكما كما فى يقام ويستجار اصلهما يقوم ويستجير بتقلب حركة الالف والياء الى ما قبلهما ثم تقلبان الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما **قوله** المتعدى هو غير المتعدى اى هذا باب المتعدى وانما عبر بالباء دون الالف كما فعل فيما مر لانه ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكن خص هذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على ستعلق بفتح اللام لانه يقال لا يتوقف

على زيد تلا **قوله** وهي ظننت ولم يقل هي ظن وحسبت هو النظم كما سيقول في الافعال المتناقضة وهي كان وصار الخ اشارة الى انها مع فاعلها تفيد فائدة تامة ليصح السكوت عليها بخلاف الافعال الناقصة لعدم افادتها بدون اخبارها وقوله وهي من عادة المسند اليه يعود وانما لم يعبر بها على سبيل التعداد وقال هي ظننت الخ للاشعار من اول الامر بتعريف الشيء هو معرفة افراده وما كان افراده متناهية تعرف بها بطريق التعداد فان لم يكن افراده متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال **قوله** هذه الثلثة للعلم اي اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذي لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت واتمام التقسيم وهذه الثلثة لليقين شاملة الى ان العلم اللغوي هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك ووهم والجهل المركب والتقليد من العلم اللغوي **قوله** من حيث الاخبار بها اي بهذه الجملة **قوله** ناشئة خبر لقوله وهي كلمة من لابيان كلمة ما وضمير رفع الى قيل في تفسيره اي لبيان اي اي الجملة المذكورة عبارة عنه **قوله** كما اذا قلت علمت الخ اذا قلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد الاخبار عن قيام زيد وهو يحتمل الصدق والكذب لانه لا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال الى احتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت لنا اي الاخبار عن قيام زيد ناش عن علمنا فاذا تقرر هذا فقد عرفت من ان الاخبار بهذه الجملة ناش عنه لا نفس هذه الجملة فان من الامور البينة ان نفس هذه الجملة لا تكون ناشئة عن العلم فيكون في عبارة المصنف مسامحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه والى هذه المسامحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها لا من حيث انها مفعول هذا هو المراد ومن قوله كما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زيدا قائما فيعلم المخاطب من هذا الاخبار بهذه الجملة هو الظن منه مترددا بينها لما عرفت ان زعمت للشك واليقين ولكن تفيد احدهما بالاشعار فلا يرد ان قوله كذلك بواسطة الافعال الصحيح في بعض **قوله** اي جزئي الجملة الآتية اشار بالى ان اللام عوض عن المضاف اليه فيه اشارة الى انه لو قال فتنصب جزئي الجملة الآتية لكفى لاحاجة الى قوله يدل على الجملة الآتية وانما قدم المسند على المسند اليه مع ان الاصل هو العكس لان المسند اليه مجرد من لفظ المسند اليه **قوله** على انها مفعول لهما والظاهر ان يقول مفعولان لان لهما الا اد اشار به الى ان هما في الحقيقة مفعول واحد فانهما في قولنا علمت عمرا فاضلا في معنى علمت فضله **قوله** من خصائصها وكلمة من للتبعيض فانهما يقل ومن خصائصه كما قال في بحث الاسم ومن خواصه دخول اللام وفي اول بحث الفعل ومن خواصه دخول قد لجواز والتقليل وهو اداة واحدة للمفهوم الواحد بعبارة مختلفة **قوله** وهي لا تختص بالشيء ولا يوجد في غيره قيل فيه توهم الدور لان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور وبعبارة اخرى بان الاولى ان يقول وهي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه واعترض ايضا بان الاولى ان يقول وهي تختص بالشيء بدون ذكر قوله لا يوجد في غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده في غيره فهو مندرج تحت قوله تختص والجواب عن جميع التقريرات ان قوله تختص يعني يوجد لانه بمجرده قوله تختص عن الجزء السلبي واستعمل في الجزء الايجابي وتجاب عن التعويجين اللوليين بان المراد من الاختصاص المذكور في المعرف هو الاصطلاحي ومن الاختصاص المذكور في التعريف اللغوي **قوله** فلا تقتصر على احد الخ هذا التفريع باعتبار ان معنى متى والتعبير به عنه اشعارا بان في كل منها بقرينة عقلية كانت او مقالية **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر بدون المبتدأ كما في قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ بدونه كما في قولنا الهلال الله ذي هذا الهلال **قوله** لان مضمونها معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة مفعولها اي علمت قيام زيد فالمفعول به هو هذا المضمون فهو في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها **قوله** كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مطوي اي كل حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فيتجه ان حذف احد مفعوليها غير جائز فالمدعى ان حذف احد مفعوليها غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذبة لانه حذف بعض اجزاء الكلمة

مفعولان لها وصالحين للان يكونا مبتدا وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما ولا قائلين
بوصف المفعولية وهو ظاهر اللان يقم المفعولان ايضا كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسندا اليه فهو بصدد مقابلة قوله المفعولين لهما
بقوله للان يكونا مبتدأ وخبرا فان ما يكون مفعولا الفعل يصح اسنادا الصالحا حتى اليلا ترى انه يصح اسناد ما الى زيد هو صالح المنصب
كالاباب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا **قوله** كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام هو الكلام المفيد الذي
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق لا الاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب علمت
ايضا كلام تام مثل زيد ورم لان القضية كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايضا مثل زيد حجر **قوله** مع ضعف عاملها اي فعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشار بالى وضع ما يقال ان المفعول به يتقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول كما سبق **قوله** في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف المجملة على تقدير الغائها **قوله** زيد قائم في ظني لا يقال ان قولنا في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس
قوله في ظني شيئا منها لانا نقول انهم يسمون بمطلق الجار والمجرور ظرفا وقد ذكرنا وجهه سابقا **قوله** الى جواز اعمالها ايضا لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر او لا **قوله** بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زيد يگمان ميبرم من انما يجب الالغاء حتى لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي احسب يد اضاربا وكذلك
في الامثلة الآتية **قوله** نحو لست بجالم احسب يد فان الغاء العمل ههنا ايضا لما من عدم وجود الجملة الآتية صريحا فالتقدير احسب غير مكرم
زيدا **قوله** ومصحوبها اي يصاحبها او يقارنها **قوله** ولا شك ان الغاء ما لم نذكر لما ذكرنا من عدم وجود الآتية صريحا مع ان هذه الافعال
لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله وهذا القول دفع دخل تقريره ان احضار الالغاء والمفهوم من كلامه في التوسط والتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الالغاء في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره تقرير الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب **قوله** فلهذا
قيد جواز الخ اي لاجل ان الالغاء في هذه الصور واجب قيد جواز الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور كما جاز تقييد جوازه للمبني الخ كما لا يخفى
يرد ايضا ان الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد **قوله** هذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها **قوله** لشيوعه الى الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه **قوله** ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء بحيث
لا يوجد الا عند وجود شيء آخر وذلك تعليق هذه الافعال ان يعمل بغير عمل في اللفظ باعمل في المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم العمل لفظا ومعنى جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان الذي يعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين واللام الابتداء يقتضي جعلهما مبتدأ وخبرا فانا عطيانا للفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيانا في محلهما من الاعراب ما اقتضاه علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله ومنها اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** بسبب قوعها على فعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها **قوله** قبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او اسمه لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما قيل كلمة الاستفهام مع ان القبلية
بالنسبة اليهما حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقية فح يخرج اسم الاستفهام

قوله وذلك اى وعدم جواز ذلك فى سائر الافعال قوله لان اصل الفاعل الخ حيث اعتبر ترك لفظ الاصل لانه بالفهم منه ان الفاعل قد يكون غير مؤثر البتة لكن هذا خلاف الاصل مع انه ليس كذلك فان جميع الافعال لما يكون الامور الثلثة فالعبارة الصحيحة ان يقال ان الفاعل يكون مؤثرا والاصل المؤثر ان يكون مؤثرا والنقلت لمراده من المؤثر هو الموجد وليس جميع الافعال موجدة كما فى زيد يقاتل ان يقال الكلام فى الفاعل والمفعول به مطلقا والفاعل مطلقا مؤثر والمفعول به متاثر ويحتمل ان يقال ان الاصل فيهما ان يكون الفاعل مؤثرا وموجدا ويكون الفاعل فيهما غير مؤثر وموجد ايضا كما فى قولنا اى زيد عمرا قوله فان احد معنى كرة انفكاكهما الخ لا بد ان يكون بينهما اى بين المؤثر والمتاثر وبينهما المتاثر اى بين الفاعل والمفعول به تغاير بحسب المعنى او بحسب اللفظ كان معناهما متحدا رجوعهما الى شئ واحد فلا بد من وقوع التغاير بحسب اللفظ بعد الامكان اى بعد ما امكن التغاير فى قولنا ضربت نفسى يكون بحسب المعنى متحدين لكنهما بحسب اللفظ متغايرين لان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمير المتكلم قوله بعد الامكان متعلق بالتغاير اللفظى اى يعتبر التغاير اللفظى بينهما بعد الامكان باى يكون احدهما اسما ظاهرا والآخر اسم الضمير واحدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا قوله نعم ثم قالوا ضربت الخ وهو لدفع ما يقال ان فى قوله غير تنى ايضا تغاير لفظى بينهما قوله فان الفاعل والمفعول هنا اى فى ضربتنى ليسا بمتغايرين بعد الامكان لانه جاز ايراد احدهما اسما ظاهرا بان يقال ضربت نفسى فنفسى والحال ضربت نفسى بمعنى عين ضربتنى قوله لانتفائهما اى الفاعل والمفعول الان كلواحد منهما ضمير متصل فيكونان متفقين لفظا فلا يرد ما من ان الفاعل والمفعول يستغنان ان ضربتنى ايضا بحسب اللفظ لان المتكلم غاير بضمير المتكلم قوله بخلاف ضربت نفسى يقال ان فى ضربت نفسى يكونان متفقين من حيث ان كلواحد منهما ضمير المتكلم لا يقال ينبغى ان يقول فى وضع ان من ليبين التغاير بين اسم ظاهر وبين ضمير المتكلم ولا حاجة فيه الى المجئ بلا اضافة لانا نقول المراد منه هو بيان المغايرة من وجه آخر ايضا ليكون ابلغ فى التغاير بان النفس المضاف الى ضمير المتكلم والاغلب فى الاضافة ان يكون مغايرا للمضاف اليه بحسب الذات كما فى خاتم فضة قوله لانا افعال القلوب الخ وفى قوله تقريره يمكن بوجهين احدهما ان الدليل المذكور من قوله لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا الخ لو صح لزم ان لا يصح قوله علمتنى منطلقا لاتحاد الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغايرهما لفظا بتقدير الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والآخر ضميرا او كان احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا وثانيهما ان المفعول الاول الثانى فى قوله علمتنى منطلقا مؤثر ومتاثر فلا بد من اتحادهما معنى وتغايرهما لفظا فلا فرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما وكان قوله انها ليست فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به بالنظر الى الاول وتقرير الجواب ان المنصوب الاول اى المفعول الاول فى الافعال القلوب ليس مفعولا به فى الحقيقة بل هو مفعول بحسب الفهم والمفعول به فى الحقيقة هو مضمون الجملة اى علمت انطلاقى قوله لانها ليست فى الحقيقة اى الفاعل والمنصوب الاول فى افعال القلوب ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به لا يقال ان الفاعل قد يكون فاعلا حقيقة لان الفاعل فى قولك علمت انطلاقى يكون فى موقعه لانا نقول فى نفى الكل يكفى نفى احد اجزائه فلا شك ان المفعول ليس مفعولا به بحسب الحقيقة كما عرفت فيصح نفيها فان انتفاء الكل يتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله وعدمتنى مما جرى مجرى الخ اى قولك فقدتنى وعدمتنى مما جرى مجرى المذكور فى قولنا ان كون فاعلها ومفعولها متحدين متصلين بشئ واحد من خصائص افعال القلوب بطلان ذلك جائز فى غيرها ايضا مثل فقد وعلم فانها ليست منها فيقال فقدتنى وعدمتنى تقرير الجواب ان المراد من افعال القلوب حقيقة وحكما وما يجرى مجراها حكما فان قوله وجدتنى من افعال القلوب وهما نقيضان له فيكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض فقوله لانهما نقيضان الخ بيان وجه الحمل لا انه كيف كان نقيضين لانهما موجبتان ايضا كوجدتنى مع انه لا بد ان يكون احد النقيضين سلبيا لا آخر لانا نقول معناهما سالبتان او محمل بحسب المعنى لان معنى عدمتنى معدوم ساختم من عدم زيد او معنى فقدتنى مفقود ساختم ونيست شمردم من خود را ولا يخفى ان المناسبة بين النقيضين هو العلم بوجدت يتوقف على العلم بعدمت وفقدت ظاهرا فانه لا بد فى حمل النقيض على النقيض من المناسبة وهى متصورة هنا لانا لا نقول لا يكون احد النقيضين شيئا واحدا نقيضان فكيف كانا النقيضين لانا نقول لا يكون شئ واحد نقيضان حقيقة وبهما استشهد وبان النقيض قوله وكذا الجهل الخ اى المعدوم قوله فى تصحيح الخ

قوله اى افعال وضعت وضمير كلمة بانها بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان تذكيره باعتبار لفظ الموصول وقائل ان يقول يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال لا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانا نعرف افراد الفعل باوراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس المطلق لا للجمعية واياراد ها في المعرف اشارة الى الجامعية وفي المعرف الى الما نعية فالمعرف في الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعريف المفرد بالمفرد كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه قوله تقرير الفاعل على صفة اى لثبوت الفاعل على صفة بانها تنسب الى الفاعل وهي القيام في كان زيد قايما واشار بذكر الفاعل الى تسميته مرفوعا فاعلا ولهذا جاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان في المرفوعات عليحدة كما ذكر خبرها في المنصوبات لعدم دخوله في المفعول به لان الفعل لا يقع عليه قوله اى العمدة فيما لخ وهو لدفع الاعتراض لتقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فقط كما هو المتبادر من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له في جميع الافعال الناقصة والدوام جزء له في بعضها مثل ما دام مثلا والانتقال في بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة في اجزاء الموضوع له هو التقرير المذكور فليس الاجزاء الآخر عمدة ثم ان تذكير هو مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شك ان الخ دفع دخل تقريره ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فان ضرب في ضرب زيد موضوع لتقرير الفاعل على صفة الضرب تقرير الجواب ان الصفة في الافعال الناقصة خارجة عنها اى ليست جزءا في الموضوع له فليس القيام جزءا في كان في قولنا كان زيد قايما لان التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة وكل منها خارج عن النسبة لان طرفي النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قايما فيكون العمدة والمقصود الاصلي هو ثبوت القيام ونسبته الى زيد وهو داخل في كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد فهو داخل فيه فانه جزء في مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل الخ اى كل واحد منها يكون جزءا في الافعال التامة دون الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصام لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجبا كونه عمدة ام آخر فلا بد من بيانه حتى تكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اى كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة جزءا في التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فيلزم ان يكون الزمان ايضا عمدة في الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثاني فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول بد اذا كان الحصر الذي يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة في الافعال الناقصة هي التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون اضافيا فيصح ان تقرير الفاعل عمدة في الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وهذا لا ينافي ايضا عمدة فيها قوله وكل عن الصفة والتقرير عمدة الخ واما تعرض بالعمدة بهنا لانه يتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء المفهوم لكن الزمان ليس من الاجزاء التي هي العمدة بخلاف الافعال التامة

وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا وهو مشتملا وهذا المعنى للتضمن مشهور بينهم قوله تم التسعة فقوله تم من الافعال التامة لايطلب جزا فصولنا تم التسعة او تم البيت او تم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى الجزء لكن الجزء الذى هو عشرة بالنصب يدل على ان قوله تم بمعنى صار اى ليصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة وقائل ان يقول ان ماعرفت معنى التضمن يلزم ان يكون تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال اى ليصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصم ليصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه انه ليصير التسعة حال كونها تامة عشرة واعلم انه ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل فى ضمن فعل آخر ولا يشترط فيه ان يكون المتضمن حالا والمتضمن فيه اصلا او بالعكس فجاز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب قوله وكل زيد فان كل فعل تام لا يحتاج الى الجزء لكن ايراد عالما بعده يدل على ان كمل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما فى الكمالية قوله اى صار زيد عالما كلامه فعوله كالملا صفة بقوله عالما حالا عنه فيه ما فيه قوله ناقصة خبر قد جاء قوله ضمير ها اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فى اسمها وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام قوله من الغرارة وكذا الغرارة بالكسر وانما قال وكذا لان كون الضمير راجعا الى الغرارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المومنين على رضى الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيدند وآن جماعت دوازده هزار كس بودند ازان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستاده بآن خوارجان كه شبهه ايشانرا دفع كنيد وباطاعت آيند ازين دوازده هزار كس شصت هزار اطاعت كردند وچهار هزار ديگر اطاعت نكردند وگفتند اين چهار هزار خوارج ماجاءت حاجتك واين خطاب بابن عباس است كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشانرا سردار آن جماعت ساخته وفرستاده بودند يعنى تو نيامدى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را درخلعت يابى وما ازجهت انتظار بتو اطاعت نميكنيم فيكون جاءت بمعنى كانت فقوله ماجاءت بمعنى لم يكن لكن هذه الغرارة قوله تحتاج على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك قوله وما استفهامية عطف على قوله ما فيه قوله يعود اليها اى الى كلمة ما وانما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما فى من كانت امك فان التانيث ههنا باعتبار الام هى خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر فى الحقيقة شئ واحد كقولنا زيد انسان ويجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية ايضا لان لفظة وان كان مذكرا ولكن معناه مونث يعنى كدام آنست مادر تو فان الشئ اذا كان مذكرا بحسب اللفظ ومونثا بحسب المعنى يجوز فى تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى كما قالوا قوله ومعناه اية حاجة اشار به الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن اى قوله ارهف شفرة اى حد وسكينة حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح الصغير العرب يعبر عن السكين الذى فى غاية القطع بالرمح الذى هو فى غاية الحدة تنبيهم والعجم يعبرونه بالالماس قوله لا يتجاوز جاد وقعدا اى هما لا يتجاوزان عن موضع استعملها العرب فيه فهما ناقصان فى التركيب الذى وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا وجعلنا هما فيه ناقصة قوله خلافا للفراء فانه يجعلهما ناقصة فى هذا التركيب وغيره قوله اى لاجل اعطائها اى الافعال الجوارح واشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الجزء من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصم ان الافعال الناقصة كما يعطى اشرها الى جزءها وهو المنتقل اليه كذلك يعطى اشرها الى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا فى زيد فقير

قوله مودة بفتح الميم والواو وجبت ودوستی والمقصود بالتمثيل هو تحويل يعنی صار والمعنى ان العداوة تصير محبة بانتقال السيئات بالحسنات وقوله الشام فيالك من نعمى تحولن ابؤسا والمقصود بالتمثيل هو تحول يعنی صار والاصل تتحول فحذف احدى التاءين منه وقوله ابؤسا بفتح الهمزة وسكون الباء وضم الواو كالفلس جمع البأس كالفلس بمعنى شدت وسختى والنعمى بالضم جمع النعيم بمعنى النعمة وههنا كناية عن الجنة وبيانى قوله فيالك حرف النداء واللام فيه للتعجب او للاستغاثة والمنادى هو نعمى والمنادى مجرور باللام سيبين بان البيانية ومخصوص من بين امثاله بالاختصاص اقترابه واللام متعلق بالفعل من فحوى الكلام نحو اخص لك من نعمى آخر قوله اصبح وامسى واضحى الخ وهذه الكلمات الثلث اذا كانت ناقصة يكون لها اسم وخبر فحصول الخبر يكون فى هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اى حصل غناؤه فى وقت الصباح وغيره من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا وارادة حصول الغنا لزيد فى هذه الاوقات الخ حقيقى فى وقت الصباح اذا قلت اصبح وفى وقت المساء اذا قلت امسى فى وقت الضحى اذا قلت اضحى قوله الدلول عليها اى هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموادها وهى الحروف الاصول اى مادة هذه الافعال فى الماضى والمضارع تدل على الزمان الخاص الذى هو هذه الاوقات الخاصة ولا يكون هذه الاوقات الخاصة فى الافعال الآخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بموادها على الزمان المطلق اعلم ان جميع الافعال الناقصة تدل بموادها لا وقتها فاعلم فيما يعرض من الافعال الناقصة بذلك لتتفاز بما ذكر قوله وليعلم الخ وليكون هذه الافعال يعنى صار فقط واعلم ان الصبح هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الى الزوال والعشاء ما بعد الزوال الى الغروب والضحى صدر النهار حتى يعلى الشمس شعاعا قوله وتكون تامة حينئذ تكون معناه الدخول فى هذه الاوقات فقوله اصبح زيد يعنى صبح كرد زيد وعليه بذا دخل فى الصباح قوله بتثنيتهما اى بتثنية الليل والنهار وبالتثنية فالنهار للظل والليل للبات فاذا قلت ظل زيد قائما معناه مضى عليه النهار وهو فى القيام واذا قلت بات زيد قائما معناه مضى عليه الليل وهو فى القيام قوله فى جميع نهاره اى نهار زيد اى النهار الذى هو فيه كذلك فى قوله جميع ليله قوله بات زيد ساريا والمناسب ان يقول بات زيد نائما اى النوم مناسب لان يقع موقع السير لانه لا مناسب لليل الذى يغلب فيه النوم من سريات قوله بمعنى صار تقول ظل زيد قائما فان اردت به كونه قائما فى وقت النهار دون الليل فظل يكون ناقصة وان اردت به انه صار قائما من غير ان تريد تخصيص قيامه بليل او نهار فظل يكون بمعنى صار وكذلك بات قوله ظلت بكان كذا يعنى روز باشيدم بكان كذا يعنى طيب قوله وبت بيتا طيبا يعنى بيتوتت كردم يعنى باش كردم شب شبى كردنى خوش قوله انما من الملحقات بهذه الاربعة تكون من الافعال الناقصة مر فى وجه فذكرنى الاجمال ولا يكون منها من وجه علم كما مر فى التفصيل وقوله الحق على صيغة المجهول قوله من زال يزال اى هو من زال يزال بالفتح مفتوح العين لامن زال يزول بضم العين لقوله واذا كان زال يزال ناقصة فكيف وجه زيادة كلمة ما عليه لا نا نقول انما تكون من ملحقة الحديث باعتبار اتصال كلمة ما اليها قوله ومنه البارحة لليلة الماضية فينا سب بحث بجاز فى معنى الزوال فان الليلة الماضية قد زالت قوله الفصل فيكون الفك بمعنى الفصل والانفكاك بمعنى الانفصال وهذه الافعال الستة ناقصة لا يتم كلمة بها الناقصة قوله قيل سمى اسمها ناقصا لان معناه عدم وقد كان محل هذه التسمية فى تعريف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع ليدل الفاعل على صفة ويمكن ان يقال انه قد ذكر ذلك مكررا فى الآخر كما يذكر فى الاول يعنى حاصل كلامه قول نعم بصيغ امر اردا بانى كلا المحلين وكلاهما مناسبان وانى هذا الموضع لان فى ذكر الخبر يناسب ذكر الاسم يليه فلما ذكر الفاعل بعد ذكر الخبر قال قيل سمى اسمها ناقصا لان الافعال الناقصة فاعلاته قوله مذ فحقه ان يدخل على البداءة فى الزمان وقيل كسر الباء لاصل ما على اى هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفظا علما من وقت ان يقبل فاعلها نحو ما زلت قوله ومن وقت يمكن الخ وهذا تسهيل لرفع ما يقال ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذى هو جوهر له زمانى مثل ما زال وما برح الصدر عالما ولا يصدق

هو الامكان لعام المتيد بجانب لوجود قوله لكونها افعالا وهذا علة جواز التقديم وهو اشارة الى صغرى الدليل وقوله وجاز التقديم اشارة الى كبرى الدليل قوله فانى اولا واى فعل فى اولا واتما قال ومصدرية ليتناول التى فى قوادم لانه مصدرية كما سبق قوله على نفس المصدر انما قال ذلك لان كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مدخولها فى تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدرى كما هو المذهب الصحيح فلا يتقدم معمول عليه قوله بخلاف صيغة المجهول وقوله ثابتا صفة للمفعول المطلق قوله كما يقتضيه الخلاف الواقع ظاهرا من جانبه فى باب المفاعلة لان فى هذا الباب يكون الحدث وثبوته الى احد الجانبين صريحا والى الآخر التزاما بخلاف باب التفاعل اذ لا شك نحو قاتلهم الله سبحانه قوله تقدمهم عليه بحيث لا يمكن ان يكون مسبوقا بغيرهم قوله لكانه لا مخالفة منهم اى من المجهول معناه انه لا مخالفة منهم ظاهرا واذا قال كان بالظن وذلك لان قولنا ظاهرا معناه ان الخلاف يكون بحسب المنتسب من جانب المجهول اليه لان المخالفة من احد الجانبين تستلزم المخالفة من الجانب الآخر اليه لكن ذلك الاستلزام انما يكون بحسب المنتسب فالمخالفة ظاهرا انما يكون من جانبه لا من جانبهم قوله وذلك بخلاف منه فى غير آخر فان ابن كيسان يوافق المجهول فى ما دام بان لا يجوز فيه تقدم دليل المجهول فى النافية بقوله فلا تمتنع تقدم ما فى حيز النفى على النفى وقوله لان واو النفى لما دخلت آخر دليل لابن كيسان والحاصل ان الواو اذا دخلت على الفعل الذى معناه النفى افيد النفى التعويقى لان نفى النفى اثبات معنى فلا يلزم تقدم ما فى حيز النفى على النفى المنفى وقد ظهر من ذلك ان النظر من ابن كيسان على المعنى ونظر المجهول على الظاهرة والصورة صورة كلمة ما النفى فى الافعال المذكورة قوله فان الافتعال وهما يقتضى التفاعل فى الاختلاف وهنا جنس التخالف وباب التفاعل يقتضى المشاركة من الجانبين فى اصل الفعل وهو الحدث دون باقى العوامل فاذا قلنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربية ثابتة بين زيد صريحا ومن عمرو التزاما لان عمرا مفعول صريحا فاعل صريحا واذا قلنا تضارب زيد وعمرو فيكون الضاربية ثابتة لكل واحد منهما حالان كليهما فاعل صريحا فالمراد اى فيما بين المجهول وكذلك قوله والبصريون الى آخره قوله اعانه مفعول له وحذف اللام لاتحاد فاعلها وهو التقديم فان علة النفى انما يكون التقديم قوله بناء على انه فعل ولا اشارة الى الصغرى وقوله ويجوز تقديم اشارة الى الكبرى لانه لا سلم صدق الكبرى والا يلزم تقديم الفاعل على الفعل لانه معمول مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقديمه لانا نقول المراد من المعمول فى الكبرى ما يكون مفعولا منصوبا فان الكلام فيه قوله وهذا اذ مع اى بما ذكرنا من ان الافتعال وهو لا اختلاف هنا بين التفاعل وهو التحمل المقتضى آخر اذ مع فاتيل كان آخر كما لا يخفى قوله افعال المقاربة ما وضع الظاهر ان يقول وضعت بصيغة المؤنث ولكن ذكر التذكير باعتبار المعمول الكلمة جعل موصوفة لا خبرا ان الاصل التم لم يلتفت الى ذلك اذا قال اى فعل وضع ولم يقل افعال وضعت لان التعريف بالافراد وغيره جائز وقوله قلت قوله افعل الخ حمله على الافعال فلا يصح ان يقال افعال المقاربة وايضا يلزم التعريف للافراد وهو غير جائز قلت قوله افعال المقاربة خبر مبتدا محذوف اى هذا باب افعال المقاربة ثم اعلم ان قوله ما وضع آخر فمنتهى قوله ما وضع آخر ان فعال اعتبارية فعل وضع آخر ثم اعلم ان الافعال الصيغة الخ شائعة فى ماهية التعريف اولا وتعدادا فرادها يحتمل ان يكون اللام للجنس مبطلة للجمعية قوله على المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير المضاف اى نوع جاء فيكون المفعول المطلق فى الحقيقة هو المضاف الذى هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمى به المفعول المطلق تجوزا قوله حصول الخبر اى للفاعل لا يلزم الحكم بالحصول قوله سبب انك اى المتكلم به وذلك لان له انواعا ثمانية احدها على سبيل الرجاء كما فى عسى الثانى على سبيل الحصول كما فى كاد والثالث على سبيل الاخذ كما فى طفق وجعل الافعال على الترتيب فى الكتاب قوله لبعد بقرب حصول اى المتكلم علم بانك فيكون اقرب من عسى وطفق اقرب من كاد وايضا بالتصدى بما يفضى اليه اى بسبب تصدى الفاعل بما يفضى الى الشروع بان يسير شيء بها وخطوة وخطوتان او انه عصاه الى غير ذلك من خروجه من بيته الى صحن الدار قوله فالاول عسى وخبره لا يكون الافعلا مستقبلا مع لفظة ان بفتح الهمزة وانما

قوله کقولهم عسی الہم الذی فہذا البیت ایضا مستشہد حیث شبہ عسی الذی لم یذکر فیہ ان جاء کاد بقولک کاد زید یخرج فلو لم یشبہ علیہ کان ہذا البیت ایضا تمثیلا معناہ بالفارسیہ نزدیک ہست غمی کہ پیش آمد مرا نگاہ وریں غم یعنی بودم نگاہ در آں غم نزدیک ہست کہ مبہوت باشد از وراے آں غم یعنی از عقب شادمانی قریب **قوله** فرج بالجیم او بالحاء بمعنی خلاص ع الثنائی بمعنی شادمانی وفی بعض النسخ الکرب بفتح الکاف وسکون الراء موضع **قوله** الہم ومعناہما واحد **قوله** کان الاصل ان یکون وہو خبر عسی **قوله** من الاستعمال الثانی ای المحذوف ان فیہ لعدم مشابہتہ قولک الخ لانہ لا یقال کاد ان یخرج زید بعدم وجودان فی کاد **قوله** ای وضع لقرب حصول یعنی کاد موضوع لقرب الخبر علی سبیل حصول القریب علی ما ہو المشہور وظاہران یکون فعلا ضمیر شانہ علی انہ الملقن ودل بالقرب لانہ علی معنی الحال الذی یتاکد القرب **قوله** فتجرد عن الاخبار ای تجرد عن وقوع الخبر وذلک لتعلیمک باشتراف الخبر علی الحصول للفاعل فی الحال فما علہ اسم مفعول ای لیس بمعمول بخلاف فاعل عسی علی تقدیر الاستعمال الثانی فانہ معمول **قوله** من الحال ای کاد زید یخبر فی الحال بخبرہ لا یکون الا المضارع لیدل علی الحال **قوله** من یخبر ان ای خبرہ فعل مضارع من غیر ان لدلالتہ ان علی الاستقبال المنافی لمعنی المقصود وہو الحال **قوله** فدکادوا من الخ والالف فی یمضغ للاشباع فانہا لاظہار حرکۃ ما قبلہا یعنی دور شدن کہ نزدیک ہست ایشکہ سود و برطرف شود **قوله** یمصہا ای اصاد المہملۃ والمعجمۃ وہو المقصود بالتشبیہ ومعناہ الانقطاع **قوله** کادوا یشتق منہ **قوله** ای کسائر الافعال فی افادۃ الخ لان من شان حرف النفی ان ینفی مدخولہ ایجابا او سلبا وانما وقدر لفظ السابق یعنی الباقی لئلا یلزم مشابہۃ الشیء لنفسہ لان کلا من الافعال المذکورۃ ایضا وانما قال علی القول الاصح للاختلاف کما صرح بہ فیما بعد **قوله** ماضیا کان او مستقبلا لانا نقول معناہ انہ سواء الا ان فیہ حرف المضارعۃ او کان فیہ ذلک لہ نقول المراد من قولہ علی کادوا ہو ما یشتق منہ وتعرف تفصیلہ فیما بعد **قوله** ای نفی کادوا یکون للاثبات الخ اذا دخل حرف النفی ومافی معناہ علیہ یکون للاثبات **قوله** خلقوہ تعالی وما کادوا یفعلون ای فذبحوہا وقولہ وما کادوا یفعلون فما الثانیۃ دخلت علیہ مع انہ للاثبات والا یلزم التناقض بین قولہ فذبحوہا وقولہ وما کادوا یفعلون لانہ لو کان للنفی فمعناہ بالفارسیہ پس ذبح کردند آدمیان بقرہ را وحال آنکہ نزدیک نیست کہ کردہ باشند آدمیان ذبح بقرہ را وانہ تناقض فیکون قولہ وما کادوا یفعلون للاثبات یعنے نزدیک ہست کہ ذبح واقع شدہ ہست ازینہا بدانکہ این آیہ در وقتی نازل شدہ ہست کہ پیش از پیغمبر ما صلے اللہ علیہ وسلم ثابت یکی از پیغمبران شخصی را کشتہ بودند وجماعتی دعوی خون کردہ اند وحق آمدہ ہست بہ پیغمبر آنزمان کہ گاوی بکشند وگوشت او را بزنند تا زندہ شود از مردہ آواز می برآید معلوم میشود کہ قاتل چہ کس ہست پیغمبر آنزمان گفتند بزنید مردہ را بگاوی بکشید وگوشت او را بزنید مردہ زندہ گفتند چہ نوع گاو کشیم وحی آمد کہ گاوی بکشید کہ جوان نباشد بلکہ میانہ سال باشد پیغمبر آنزمان امر کردند مردم را بکشتن این نوع گاو مردم باز سوال کردند از پیغمبر خود کہ گاو میانہ سال سیار ہست کدام را بکشیم وحی آمد کہ گاو زرد زرین باشد یعنی خوش رنگ و تابان باشد چون پیغمبر امر کرد بکشتن این نوع گاو باز مردم سوال کردند کہ گاو زرد زرین بسیار ہست باز وحی آمد کہ گاوی بکشند کہ علامت مردم نخورده باشد تعجب کردند در خانہ پیرزالہ یافتند وچون پیرزال از ینمعنی خبر یافت ہر چند بہا بلند کردند گاو را نداد وبعد مردم گفتند بہ پیرزال کہ گاو را بکشیم وپوست او را پر از طلا سازیم پیرزال قبول کرد گاو را کشتند وگوشت او را بزنید مردہ زندہ مردہ آواز داد کہ مرا مدعیان کشتہ اند پیغمبر آنزمان گفت اول بار کہ گفتم گاو کشید یک گاو میکشید ہر گاوی کہ باشد اینہمہ مشکل نبود کار با آدمیان می افتد باین اشکال بواسطہ سوالات آدمیان ناشی شد کہ گفتند کہ چہ نوع گاو کشیم بعضی گفتہ اند کہ نزول این آیہ ہست کہ پیش از پیغمبر ما صلے اللہ علیہ وسلم چنان بود کہ آدمیان ہر وقت کہ کار بدی میکردند

على سبيل الحصول هو العلم بالحصول كما يظهر من كلامه قدس سره فالعلم بالحصول لا يستدعي الحصول في زمان الحال كما هو المعتبر في القسم الثالث لانه جاز ان يكون الحصول في زمان ممتد طويل فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاخذ والشروع على ما كان على سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب لان في القسم الاول يكون المقصد مجرد الرجاء والخبر وفي القسم الثاني الذي هو الحصول وقع اكثر اجزاء الخبر وبقي اقلها بخلاف القسم الثالث **قوله** وقرب شروعه عطف تفسيري بقوله له نواخبر وقوله ونواخذ مفعول مطلق لذي اي ذا النوع من القرب الذي هو الاخذ وقوله وشروع عطف تفسيري لقوله اخذ **قوله** بمعنى اخذ في الفعل اي شئ من الاشياء فاذا قلنا طفق يضرب معناه شرع في الضرب **قوله** كربت الشمس قال الشنوائي في حاشية الكوبيجي دبك شمس من الباب الاول ولم يجئ من الخامس انتهى كلامه اي كرب من الباب الاول من الثلاثي المجرد لا من الباب الخامس منه **قوله** وكرب اي كرب يده يفعل وقوله يفعل متعلق بالجمع **قوله** جعل يقول وانما قال جعل يقول ولم يقل وقد ورد في قيل كربت يده وطفق للتلفظ بقوله وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وقوله يخصفان فعل مضارع بغير ان والآية بكذا وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وهذه الآية في واقعة حضرت آدم وحوا عليهما السلام وذلك انهما كانا في الجنة فوسوس لهما الشيطان حتى اكلا من الشجرة التي نهاهما الله تعالى عنها فبدت لهما سوآتهما اي ظهرت لكل منهما عورة الاخر وكانت مستورة عنهما قبل ذلك وطفقا اي شرعا يخصفان اي يلزقان عليهما من ورق التين ليستترا به وناداهما ربهما الم انهكما عن تلكما الشجرة وقل لكما ان الشيطان لكما عدو مبين قالا ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين **قوله** مثل عسى كاد في الاستعمال الخ وقد عرفت ان الاستعمال الراجح في عسى ان يكون مع ان والاستعمال في كاد ان يكون بغير ان وهو المراد ههنا ولهذا اعترض بان ههنا ناقصان او شك اذا كان مثل عسى كاد في الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع غيران على سبيل المرجوح وهذا ناقض للغرض والجواب ان التشبيه انما يكون في مجرد المعنى لا في جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى وكاد متساويا في او شك بدون ملاحظة الترجيح فيهما فلا تناقض **قوله** لانشاء التعجب اي للاخبار بمعنى ان المتكلم اخرج قولنا ما احسن زيدا مثلا لا لانشاء التعجب بل لاخبار المخاطب بان المتكلم متعجب **قوله** وفي النسخ فعل التعجب لا يقال اذا كان في اكثر النسخ بصيغة التثنية فلم لا يقال فعلا التعجب بصيغة التثنية وجعلها اصلا لانا نقول الحق ما ذكرناه فلا وجه لما زاده قوله افعل لانه تكرار او تفاوت جعل الواحد اصلا لانا المقصود من التعريف ان التعريف للمفهوم اللافرادي ثم المفهوم من الواحد يجيء الكثرة وافراد الاثنين لافراد الاثنين وهما افعل وافعل فلقائل ان يقول اذا كان افراد كثيرا بحيث لا تنحصر فما وجه الحصر في هذين الفردين والجواب انه اذا كان لشئ واحد جمعان احدهما جمع قلة كالحرف في جمع حروف فحينئذ لا يستعمل جمع القلة الا في معنى واما اذا كان واحد كالافعال في جمع فعل فحينئذ يستعمل له فيما معنى الكثرة يستعمل في معنى القلة ايضا فالافعال مستعملة في معنى الكثرة ههنا **قوله** فالتعريف للجنس اي التعريف للمفهوم المفهوم في ضمن الخروج ذلك لان فرد فعل التعجب هو ماهية نوعية التعجب مع التشخص فيكون كذلك فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب في ضمنها قطعا لكون الحيوان الناطق في ضمن الماهية الشخصية لزيد **قوله** ايضا بالنسبة الى الواحد **قوله** اي فعل وضع لتفسير كلمة انما يكون بالاعم الاغرب فلهذا فسرها **قوله** فلا ينتقض الحد اي لما فسر كلمة ما بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية بقوله ليس بحرف ولا اسم فانه يقال في وقت التعجب **قوله** انما من الاصوات لكن نقل من الاصوات الى صيغة المصدر او الى الاسم هو تعجب في حسن شئ قال بعض الشارحين تقديره ما له طاب طيبا فيكون فعله مقدرا بالنقض نحو قاتله الله من شاعر اي معنى مقاتله كند الله تعالى زيدا از روى شاعري يعني غالب آيد زيد را الله تعالى از روى شاعري بر اكه مقاتله كردن با غالب آمدن لازم است ويقال في وقت لم يكن من الناس مثله في الشعر **قوله** من شاعر تبيين له نحو كلمة من على التمييز اي قاتله الله امة شاعر او قوي قاتله الله ايا ينقطعين في التحت الى الفوق ومعناه حينئذ گوياساختن **قوله** لاشل عشرة يعني شل خشك شد دست او ويقال له في وقت التعجب حسن الرمي قال الشارح في الحاشية يقال لمن اجاد الرمي شلا لاشل عشرة اي

چه شدید است زید استخراج را یعنی زید بسیار بیرون بر می آید و جعل الفعل الذی تمنع بناء صیغتی التعجب منه اصطلاحا مجرورا بالباء **قوله** من بناء بیان للفعل الممتنع المذکور **قوله** مثل ما اشد استخراجا ای تحصل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی تمنع بناء صیغتی التعجب منه مفعولا ومجرورا بالباء لفظا المثل فی قوله مثل ما اشد بدل علی ان الموصل لایخص اشد بل المراد بوجه ومثله مثل اقوی استخراجة واکثر استخراجة **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وللقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا کان المعمول ای المفعول بغیر الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانا نتوجه اذا کان المراد من الجواز ما هو الامکان الخاص والا اذا کان المراد منه ما هو الامکان العام الشامل بالجانب الوجوب معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا او لا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عداهما ای فیما عدا صیغتی التعجب کما فی المفعول والمجار والمجرور **قوله** بما قدمنا ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده بتناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** لانهما ای صیغتی التعجب لعد النقل الی التعجب **قوله** جریا منه ای من المثل وبیان ذلک انه اذا نقل قولنا احسن بزید الی قولنا ما احسن زیدا الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لان الامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تغیر وقال العلامة التفتازانی فی صنعت اللبن بالصیف بکلل التمر اخطا بالی الموت فهذا مثل فلا یتغیر بان یفتح التاء لخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی بود دست کرد منظر ومال سیاره داشته ست ملک زنی دشته ست صاحب جمال واین زنی از وبزر آمده بجوانی رسیده ست که او مفلس بود دست باین زن آن گرستگی والگیزه وبهمان شیوه بدول که کریه منظر بوده ست کسی فرستاده که زین جوان بزر بمن ده آیم اگر نه ترا بازنخواهم آورد یعنی کریه منظر بیت که با صیف صنعت اللبن یعنی آن بلاءت در زمان عقد نکاح می بایست چونکه در زمستان فرو نیتوان کرد نه در تابستان شیر زیاده یافت کرده ست **قوله** لعدم التصرف هذا اعتراض وقع من الشارحین **قوله** فلو اکتفی باحدهما لکفی والاحصاء فی المتن ایضا فلو اکتفی کلام حسن **قوله** لالتاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زیدا فانه لایفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول به مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا فیناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** بالوجود لان وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لکنه یفصل ای یفصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لایستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فلا یرد التقدیم والتاخیر جمیعا اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اعتباره التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد بهما القصد لا الشروع فی الحاشیة یجوز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی الاو تاخیره عنه بحیث تتقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال زید احسن او ما زید احسن وکتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن بزید او ما زید احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء کان عامله الفعل او لا تقدیما علی نفس الفعل فقط وتاخیره کذلک ما عدا کریمه لا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذه التقادیر لا ینفی عزم ذکر التاخیر وبالعکس فیرد علی هذا الجواب ان هذا الحکم غیر جار فی الصیغة الثانیة والمقصود شمولها لکلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة ما او تاخیره بالاخصوصیة له بصیغتی التعجب فانه لا یجوز مطلقا والکلام فیما له خصوصیة منه قدس سره انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا یتصرف فیهما بتقدیم وتاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر وتاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بامکان التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی او کذا تاخیر زید عن او کتقدیم احسن علی الکل

فاذا زيدت العزة عليه تصير متعديا **قوله** اى حسن ابنت وفاعل الامر مستتر دائما الا اذا اورد له التاكيد **قوله** او زائدة هذا على تقدير ان يكون الباء زائدة **قوله** اى اجعله بصيغة الامر **قوله** يعنى صفته بكسر الصاد وسكون الفاء **قوله** يتعجب الزمخشرى بضم الزاء وهو صاحب الكشاف **قوله** ام الكل واحدا اى يومر به الى كل واحد من افراد الانسان لايخفى ان الامر الى كل احد من افراد الانسان ممتنع لانها غير متناهية فلا يعقل بان يجعل يده الخ **قوله** فان فيه اى فى زيد من جهات الخ معناه ان كل ما يمكن ان يكون فى شخص من جهات الحسن يكون فى زيد فهو اشارة الى ان افراد الانسان كلها لايكون خالية من جهة **قوله** يعنى الافعال المشهورة عند النحاة الخ هذا فى الحقيقة اشارة الى علة اخراج مدحت وذممت من افعال المدح او الذم بالمراد هو بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون مدحت وذممت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم للانشاء يرد عليه انه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذم فانها لانشاء المدح والذم لانها امر الآن يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بها حينئذ لانها موضوعان للطلب ايضا لان معناها طلب المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم **قوله** فنعما نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم اراد بالمدح العام فى نعم وبالذم فى بئس ومعنى العام ههنا عدم تعيين الوصف الذى مدح او ذم لاجله يعنى اذا قيل نعم الرجل لم يتبين ان مدحه لاجل علمه او شجاعته او غيرهما يعنى ممدوح فى جميع صفاته لا فى صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند الكوفيين ودليل البصريين حق الضمائر وتانيثه يقولون نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المراة فرجلين تفسير ضمير التثنية ورجال تفسير ضمير الجمع المذكر والظاهر انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناءهما وقيل الكوفيين فى محل حرف جر على حرف جر عليها كقول الشاعر البست بنعم الجار بوسفينة الخ والثانى ان يسلم خل حرف النداء عليها يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير يا نعم الرجل والثالث ان يسلم انهم يقولون نعم الرجل باشباع كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال بعضهم ان هذه الاوجه ضعيفة اما الاول فلان فى خول حرف الجر تقديره لست بجبار مفعول فيه نعم مفعول فيه صفة لجبار فحذف الموصوف وهو جبار وحذف ايضا مفعول فيه واوصل الباء نعم واما دخول حرف النداء فتقديره يا ايها يا نعم المولى انت فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين وهذا ليس بفعل اصلى **قوله** فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا اقول لايقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا بدون قوله فاء مفتوحا لان اربع لغات انما يكون فى مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاء مفتوحا فيلزم ان يكون فى فعل على صيغة المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لايقال فيلزم حينئذ ان يكون فى فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نلتزم ذلك لان الظاهر ما قال الشارح المحقق من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة فى كل فعل على فعل كسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق فتدبر انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اى المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان فى نعم الرجل اجمال لان الرجل سيهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اى زيد فى هذا المثال يكون الواسطة واحدة وفى المثال الثانى هى اثنان **قوله** بلم جرا وبلم اسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جرجرا او بجر جرا وهو اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميزا نكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لايقال ان الضمائر انما تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة وارفعا للابهام عنها لانا نقول المراد من الضمير فى قوله مضمر الابهام كالضمير نعم مارجلا من قولهم ان الضمائر معرفة هو الضمائر التى يقوم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد واقعى والا لايكون التمييز الا منصوبا **قوله** او مضافة لفظية لانه

بحث الحرف

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه وجوابا بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين والبه اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتدا ومتاول خبره يعني چه بسبب اقوال آن قوم كه تكذيب انبيا تعالى كرده اند مذكور شده و لقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم المواخذة في منها كما مرت الاشارة اليه من قوله ان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا واجاب بان الظاهر ما ذكره قوله تاويلا في جانب الجنس ولم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة منع الى لانم ان يكون قوله الذين كذبوا مخصوصا بالذم قوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** بتقدير مثل الذين كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا فحينئذ يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله** او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذبين باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون مثلهم مخصوصا فيهما مفردين و لقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان الاضافة ايضا اربعة كاللام والتنوين **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي ايوب فانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى نعم العبد انه اواب عم **قوله** نعم الماهدون يعني چه خوب گسترانيده ست واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى وانما اورد بصيغة الجمع ولم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم الماهدون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد حذف المخصوص اذا علم بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال ساء مثل بئس لكان اولى للاختصار الا انه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله **ومنها قوله** حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا الذي من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن ذا صار مثل المتاول في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** او حب بصيغة المجهول لا يقال منع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول وذا الا ان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء وحب بضم الباء الاول فاسقطا حركة الباء للادغام اما باسقاط الحركة او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المجهول وذا قوله اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب دوست داشته شده ست زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** عما هو عليه وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى ذا فاعله والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا تتغير **قوله** بجزئها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا تتغير اي الامثال لدلالتها على قصة غريبة فلو تغيرت لاندل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الناشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصصة في حبذا المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تميز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعني چه خوب ست او از روي رجليت دانى كه خوبست از روي جل بودن بزيد ست وفي المثال الثاني يكون التميز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

في ضربتُ يدجرّه ورُكن معالانه مسند بخلاف زيدٌ قائمٌ فانه لاتقع شئ منهما مسندا ومسندا اليه بل المسند فيه هو ضرب والمسند اليه هو التاء **قوله** ينتقل معناه بالنسبة اليه اى الى الاسم وبهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم محتاج اليه لكل حرف يحتمل ان يكون تعليلا الاحتياجه في جزئيته الى اسم اى لتعقل معناه بالنسبة اليه **قوله** او فعل كذلك اى فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة او لمنع الخلو اذ قد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتخصيص **قوله** حروف الجر ما وضع اى حروف وضع كل منها للافضاء بفعل وايراد المفرد الجمع في المعرف اشارة الى جامعيته كما ان ايراده في جانب التعريف اشارة الى مانعيته ومعنى الاول انه ليس للمعرف فرد يخرج عن تعريفه ومعنى الثاني ان ليس للتعريف فرد لم يصدق المعرف عليه واستشار الشراح الى مثل ذلك في قولهم التوابع كل تابع باعراب سابقه الخ فعلى هذا لا يرد انه ينبغي ان يقول حرف الجر بصيغة المفرد لان التعريف للماهية للافراد ويجوز ان يكون الاضافة بجنسية مسلطة للجمعية كلام الجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ويجوز ان يكون تقديره منها حروف الجر وقوله ما وضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرد وهو في ضمن الجمع وكلمة ما عبارة عن الحرف وانما لم يقل الحرف الخ صريحا تفسيما لكلمة الى اقسامها الثلثة وتقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفاء بذكر اقسام الحرف لانه بمنزلة التقسيم فاشار به الى نوعي التقسيم من الصريحي والضمني **قوله** للافضاء اى الافضاء بمدلول الفعل الاصطلاحي والمراد من معنى الفعل في قوله او معناه ما يذكر بقوله كالسير للفاعل الخ فح لا يرد ما قيل انما يريد من الفعل الفعل الاصطلاحي هو غير مفض وهو ظاهر وان اريد منه اللغوي هو الحدث فلا حاجة حينئذ الى قوله او معناه اى المعنى المتضمن لان المعنى المطابقي مفض ايضا كالفعل الاصطلاحي ويمكن تقرير الايراد بعبارة اخرى بان ما هو مفض الى ما بليه ليس الا معنى الفعل الذي هو الحدث في جميع المواد لانفاء الفعل فينبغي ان يكتفي بمعنى الفعل وتقائل ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكون تقابل العام والخاص فلا يكتفي **قوله** او معناه يعني فان الفعل اعم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي او في ضمن الفعل اللغوي **قوله** فان معنى الافضاء الوصول وما الخ دفع سؤال تقريره ان تفسير الافضاء بالايصال ليس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنى الوصول والايصال متعد فكيف يفسر المتعدي بالمتعدي غير جائز الجواب ان الافضاء وان كان لازما لكنه صار متعديا بالباء في قوله يفضي فحينئذ يصح تفسيره بالايصال كما ان ذهب لازم بمعنى الذهاب الخ حين تعديته بالباء يكون بمعنى الاذهاب لا يقال ان ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم من قوله لانه للافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضه معنى الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الافضاء في الموضعين معنى المتعدي لانا نقول انهم قالوا ان همزة باب الافعال يكون للتعدية غالبا او نقول بتقدير الباء ولقائل ان يقول لا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود الفعل او معناه يفضي الى ما بليه والجواب انه مقدر ههنا اى غلام ثابت لزيد وأجيب ايضا بان اللام في الافضاء للغرض لان صلاحية الوضع فلا يقتضي التعريف المذكور منع الحرف العطف لايصال الواو مثلا معنى الفعل الى عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو لانها لم يوضع لغرض الايصال لان الواو انما وضع للجمع فيلزمه الايصال لا يقتضي التعريف جمعا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة لكن نحو لك ما جاءني من احد والباء في قوله تعالى كفى بالله واللام في قوله تعالى ردف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لايراد منها معنى فضلا عن معنى الايصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظ وبان الافضاء اعم من ان يكون بالشخص او بالنوع **قوله** وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل ولفظ الكل مقحم وايراده للمبالغة كما مر غير مرة والمراد من معنى الفعل المذكور في التعريف اللغوي وفي المعرف الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور على ان الدور في التعريفات اللفظية غير مستحيل كما قالوا ولقائل ان يقول ان شبه الفعل بهذا التفسير داخل في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال وعاملها الفعل او شبهه

حروف الجر

ربه رجلا ويكون ذكر شئ اشارة اليه لايقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير منها لانا نقول الضمائر المعرفة هو الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم تتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لامعرفة **قوله** وهو وارد على سبيل الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لاعلى سبيل الاصالة فصولنا من زائدة في غير الكلام الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر فاقيم قد في الجواب مقام بل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيما ذكر نقل ما ذكره الفاضل الحلواني في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشي فالمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه فيه في الحال او في الاصل انتهى وخفي ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لافي الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو تركيب آخر وليس باصل للجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقة او حكما وجواب ما ليس بموجب في حكم غير الموجب ويجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية **قوله** والى للانتهاء اي لمجرديات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي اذا المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولعلوميته **قوله** اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا ايضا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الغرض ههنا اكتفاء بما سبق ويجوز ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان منشاله كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه سبب له كالسير والجلوس **قوله** في هذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وهذا اشارة الى وجه ايراد ها بعد من فان قيل اذا كان الى لهذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى في غير الزمان والمكان لان من يكون للابتداء في الزمان والمكان دون غيرهما فلم يكن اذا كذلك ولا يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى بهذا المعنى مقابلة بمن في الجملة اي في بعض المواد والمراد انها مقابلة بمن باعتبار اصل الابتداء والانتهاء وقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو نحو الصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل وهو المتكلم المفهوم من الباء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغايب مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه مذكورا حكما والبه يدل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرفقيه وكعبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فرجع الضمير مذكورا حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلواني من ان في قوله فان قلب المخاطب الخ خيانة لان المخاطب انكان على صيغة اسم المفعول كقوله منتهيه وكان اليه مفعول مالم يسم فاعله يقوله منته وضمير راجعا الى قلب المخاطب كان الاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فالظاهر ان يقال فان المخاطب منته وانكان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغايب انتهى كلامه **قوله** باعتبار الشوق والميل يعني اسنادا والانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنتهية اليه بل ميل قلبه منتهية اليه ولا يجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل

فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون لان السكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المتصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها قوله اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الا من فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يكن شيئا بالتصاقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد موضعا واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكمه والملصوق به في حكم الملصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء ذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في بداد فلا يرد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي قوله كتبت بالقلم اي باستعانته واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراء مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وبهذا اندفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله ملصقا بالفرس على صيغة اسم الفاعل او المفعول جر بقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير المجرور للفرس قوله فالالصاق لا يستلزم المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يجعل التفريع نظرا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصمه وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة حتى لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة مثل اما ذاهب بزيد قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء بوجود ها في جميع الحروف الجارة كما يقال انسحب هو على التراب الانسحاب الانجرار وتقريرا لجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تتضمن الفعل معنى تصييره وبذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة قوله زائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على الحرفية فيكون مرفوعا بالعطف على الجر على ما عرفت في من قوله في الجر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في جر كلام الاستفهام سهل او في جر المبتدا في الاستفهام اي في وقت الاستفهام قوله والتي عطف على الاستفهام اي هي زايدة في جر كلام النفي بليس وبما قوله وهي زائدة في الجر الخ توطئة لقوله قياسا فاشار به الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بجعل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شايع بينهم قوله اي غير الجر الواقع الخ اشار به الى ان الضمير راجع الى الجر المذكور وخلاف ما يرد ان الظاهر ان يقول وفي غيرها قوله سواء لم يكن جرا اي قوله وفي غير ما فيه احتمالان الاول

والفراء قوله اصلها اى وضعا قوله ثم يستعمل فى التكثير دخل تقريره انه اذا كان رب فى معنى التقليل اصلا فيكون فى معنى التكثير مجازا فيلزم ان لا يحتاج فى استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج فى استعمالها على التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها فى معنى التكثير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة قوله يعنى الذى تعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التى فى قوله وفعلها اى الفعل العامل فى رب قوله ولا يتصور اى لا يتحقق ذلك اى التقليل المحقق الا فى الماضى فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال ربما يجد جل كريم سالتنى او لا يليق فان معنى التقليل لا يسع فى المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضى لا يقال ان المضارع الاستقبالى مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها متحقق الوقوع مثل يؤخرنى قوله تعالى لا يؤخر الاجل ويموت فى يموت زيد لانا نقول لا يسع نيابة قوله لم افارقه بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها ضيغ منفيا بلم قوله اى ذلك الفعل الماضى اشار به الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرآن باعتبار المواد ثم اللام فى قوله لوجود للتوقيت لا للتعليل لان القرينة شرط للحذف لا علته قوله لا مرجع له اى ليس له مرجع معين يقصد الرجوع اليه والا فللضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه وقوله خبرا اى لامرجع موجود له قوله مميز نكرة منصوبة على التمييز قوله على التمييز علة النصب لا قيده وذلك النكرة بعد قوله تمييزا لان الذكاء مشترك بين جميع الحيوانات الا الانسان وقيد واقعى لان التمييز منصوب اتفاقا قوله خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز واخواص الاختلاف بالعطف بقلة نحو الا ترى الى الدنيا كيف الضمير المبهم المميز لا يدخل على الضمير المبهم ولا يعود عليه لكن لا على المبهم او يدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز قوله ما الكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله المانعة صفة كاشفة او يكون تحقيق ماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق بمعنى معتبر فى مفهوم الجسم فالطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اى على رب اشار به الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة تمنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قالوا انما اختصت بنكرة تقدير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة تحليها مثل ربما يود الذين كفروا الوداة بالفارسية گرمى كند قوله ربما ضربته بالجر فانه قد يدخل الاسم كما يدخل الجملة والصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اى واو رب فى حكمها اشار به الى ان الاولى ان القول واو ها فى حكمها ثم قال بذا القائل وهو مولانا عصم ولم يقل واو ها فى حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واو ها فى دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لا فى جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها المفازة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد بقر الوحشى والعيس بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك تعسف اى تقدير المعطوف عليه اذا كان فى اول الكلام تعسف اى خروج من السبيل المستقيم عند حذف الفعل وعند بمعنى مع وقوله اى حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اى الفعل الذى هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه يقول احلف بالله لافعلن كذا وبالله لافعلن كذا قوله وكذلك لكثرة الخ اى عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو فى القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو ولشهرتها فى القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص الحذف به هنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين فى جواب كلامه قوله اذا اعترض اى حذفه مشروط بواحد من الامرين و
قوله بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم متنازعان فى قوله
مايدل عليه وجعله معمولا للثانى كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله مايدل عليه
الى جعل ما هو صيغة حيث فسره بالمعرفة وتحيل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين
اجزاء الجملة التى تدخل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثانى لتقدم الجملة على القسم والضمير فى قوله او لتقدمه ضمير المفعول وقوله
مايدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه اى القسم وهذا دليل لهما جميعا قوله لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا يكون موخرا عن القسم
قوله ولذا اى ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب فى الجملة المذكورة علامة جواب القسم فى القسم الذى ليس السوال وهى اللام وان
وحرف النفى فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله اى لمجاوزة شئ وتعديته الخ اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف
اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما فى اخذت عنه العلم وادبت عنه الدين وانما كان المجاوزة كذلك
فى رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله وذلك اى مجاوزة شئ وتعديته اما بزوال الشئ الاول عن الثانى الخ لا يقال الاولى
ايراد المشار اليه الملوح بان يقول تلك موضع ذلك لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر يجوز تذكيره وتانيثه قوله
الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذى هو ثالث قوله او بالوصول وحده اى او
يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اى بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اى زيد
الاستاذ العلم فان العلم باق فى زيد ايضا قوله ادبت عنه الدين اى ادبت عن جانب زيد المديون الدين الى خالد فحينئذ يكون
الزوال عن الشئ الثانى فقط بدون الوصول اليه لانه ادى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذى هو الثانى بل
وصل الى خالد الذى هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاول لان فى كليهما يكون الوصول الى الثالث قلت يتحققان
فى الزوال عن الثانى فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان فى الاول يكون الوصول اولا الى الثانى ثم منه الى الثالث وفى المثال
الثانى لا يكون الوصول الى الثالث قوله يعلم ذلك اى القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا
كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذى هو الاسم مثل جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اى من
فوقه او من جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول
من عليهما اكثر استعمالا اخذ اختصته به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيه اى تشبيه مفرد بمفرد اى للدلالة على مشاركته له فى المعنى
وهذا المعنى لا يستدعى ان يكون وجه الشبه اقوى فى المشبه به واغا يستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان
الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزايدة هى مرفوعة معطوفة على التشبيه كما مر فى قوله وزائدة عطف على قوله للابتداء قوله اذا التقدير
ليس مثل شئ بان يكون مثل بالنصب خبر ليس وشئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان فى الآية وجوها
وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجوه منها ما لا زايد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة فهو كنزع الخف قبل رؤية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

او غيرهما اى ابتداء مسافرتى جميع سنته الفرس او ابتداء صدم روتى لفلان جميع سنته كذا قوله بشرطان يكون هذان مثالان انما يكون للابتداء فى الزمان الماضى بشرط مضى هذه السنة تماما اى لم تكن انت فيها فانه لو بقى شئ منها يكون السنة حالية لا ماضية قوله لا تكون على صيغة الخطاب اى لا تكون انت وهو تفسير للماضى وصفة كاشفة قوله الى الآن اى الى التكلم بهذا الكلام واعلم يذكر اسمية مذ ومنذ اكتفاء بما سبق فى بحث الظروف قوله عطف على الابتداء لا على الزمان لما يلزم عطف الخاص على العام لان الزمان اعم من الحاضر الا انه يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قوله والظرفية عطف على الابتداء والعامل فيه اللام وقوله فى الحاضر عطف على قوله فى الماضى والعامل فيه هو كان المقدر اى حال كونها كائنين فى الماضى الآن المجرور مقدم وهو جائز دخل قوله فى الماضى وفى الحاضر على الزمان الماضى والزمان الحاضر لدفع التنافى حينئذ بين قوله للزمان وللظرفية كما مر تفصيله قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار الخ وقوله من غير اعتبار تفسير قوله المحضة اى من غير اعتبار معنى الابتداء اى ابتداء الزمان الحاضر وهو لدفع ما يقال بالفرق بين هذا القسم والقسم الاول لانهما ايضا للظرفية فى القسم الاول لان السنة فى المثالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنها ليست للظرفية المحضة فى القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله اى الذى اعتبر تمة حاضرا اى الزمان الذى اعتبر بهذا الزمان حال كونه حاضرا وان مضى بعض هذا الزمان فصح ان يقال ما رأيته فى هذا الزمان الحاضر الذى انا فيه وهو يوم الجمعة مثلا وان مضى بعض هذا اليوم فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزءه فصح ان يقال لكل الزمان الحاضر بهذا الاعتبار فاذا عرفت هذا فلا يرد ان الازمان ليست من قار الذات اى ما كان اجزاءه مجتمعة فى الوجود فكيف يصح ان يقال ليوم الجمعة مثلا زمان الحاضر لانه انما يصح اذا اجتمع اجزاءه فى الوجود وليس كذلك تم المراد من قوله اى الذى اعتبر تمة حاضرا ان الزمان الحاضر مجموع اعتبارى والاضافة مركب من الجزء الاخير من الزمان الماضى والجزء الاول من الزمان المستقبل ولهذا قيل الحاضر هو الذى لم يمض تمامه وانت فيه فى بعض اجزائه وقوله فالمراد جزاء بقوله يعنى اذا اريد بها الخ قوله وهو هذا الشهر اى بهذا الشهر الحاضر عندنا اى الشهر الذى انا فيه واليوم الذى انا فيه قوله لانه لم ينقض بعد وكانه قيل من اين تقول ان اليوم الذى انا فيه والشهر الذى انا فيه ظرف زمان الحاضر اى لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى فاجاب بقوله اى لان هذا الشهر وهذا اليوم لم ينقض بعد ولم يدخل زمان آخر فلا يعنى بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله فكيف يصح اى كيف يصح انيكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى لما مر من انه لا بد فى كونهما للابتداء فى الزمان الماضى انيكون السنة مثلا كلها ماضية حينئذ يكون المثالان المذكوران كلاهما للظرفية لا للابتداء فى الزمان الماضى وكان قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المصنف بان الاولى ايراد المثال لكل واحد من الابتداء والظرفية دفعه يمكن ان يجعل الخ جواب عنه اى يجعل الاول اى المثال الاول مثالا للابتداء فى الزمان الماضى لكن بتقدير مضاف وهو الدخول والحدوث اى ما رأيته مذ حدوث شهر اى من زمان حدوث شهر رمضان مثلا لما يقال على تقدير حذف المضاف يصح جعل المثال الثانى ايضا للابتداء فى الزمان الماضى فلا وجه للتخصيص بالاول لانا نقول الظاهر انيكون المثالان للابتداء فى الزمان الماضى والظرفية فى الزمان الحاضر جميعا فان المتبادر انيكونا على ترتيب اللف والنشر وكانه لذلك قال بحسب الظاهر قوله اى استثناء ما بعدها اشار به الى كون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم ان الاستثناء بحاشا انما يكون عن السوء لا مطلقا فلا يقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به فى البواقى منها قوله لما اى لاجله الخ قوله لما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الجر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة
لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرهما والجواب عنه بانا لانم انيكون تقديم للحصر
لم لايجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان المجرور او ليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لايجوز انيكون الحصر اضافيا لاحقيقيا
قوله وجوبا ذكر ليميز المجمل على الجواز كما يتوهم من اللام فى قوله لما فان قولهم ولك بمعنى جاز لك قوله يدل على قسمه منها اى كل
منها قوله كالكلام الموكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقى قوله اى بالعكس باقيا على حذف
المضاف وهو لفظ الباقى وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقى كما يكون
مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه للعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم انيكون الشئ عكسا لنفسه وان قلت
لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى مابقى بعد الاستثناء وكذلك يمكن ارجاعه الى مآله صدر الكلام اى التى لها صدر
الكلام قلت عدم اختياره لانه اراد ان يكون المرجع للضمير فى لها والضمير فى عكسها الى امر واحد قوله لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل
المفرد وبهذا اندفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لايخفى وان اريد صدارة كلامها فان المفتوحة تقتضيه
لصدارة كلامها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذى هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتمام لان الدليل لايدل الا على
صدارة كلامها وايضا ينتقض بقولنا جاءنى زيد وان عمرو اقاعده بقولنا قال زيد ان عمرو افاضل فاجاب باختيار الشق الثانى
ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وحينئذ لو وقعت فى الصدارة الخ دفع سؤال تقريره ان كونهما متعلقا
بشئ آخر لايستلزم تاخرهما وعدم صدارتهما لانه يجوز انيكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت آه وانما
حمل الالتباس على اللالتباس فى الكتابة مع وجود الالتباس فى التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها لانه قد ذكره
سابقا فى بحث المبتدا فلم يذكره هنا قوله وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل
بان لاتقتضى الصدارة فان بينهما فرقا لان الثانى اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لاتقتضى
الصدارة انها لايكون طالبة لها وهو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة اولا قوله لان مجرد الاستثناء لايفى فى ذلك
اى للاستثناء المستفاد من قوله سوى ان يفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس فى قوله فنى بعكسها على المعنى الاخير ايضا لستلزم
استدراك قوله فنى بعكسها وهذا كلامه تعريض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير وقائل ان يقول لو حمل العكس على
المعنى الاخير لايكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل
الوجوب للان غيرها يقتضى صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان يقتضى صدره جوازا
اولا وهو لو حمل العكس على المعنى الاخير يصح بجعل الفاء فى قوله فنى للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد
من قوله سوى ان لاتقتضى صدر الكلام وجوبا كما لاتقتضى صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فنى بعكسها فلا
يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان بانيها تقتضى صدر الكلام وجوبا ولاتقتضى صدره جوازا او
فى قوله لان مجرد الاستثناء ايما الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولما صدر الكلام ولان عدمه اى عدم الصدارة قوله الكافة اى
المانعة عن العمل قيل انها اى ما الكافة اسم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لايكون الاسم الفاعل والمفعول المتصلين فلا يرد حينئذ ما قيل لابد ان يثنى صلة الالف واللام بمعنى اسم الموصول وهو الذى والتى مع ان صلة الالف واللام لايكون جملة فلا حاجة حينئذ الى ان يجاب بان الجملة اعم من اللفظى والمعنوى وصلة اللام جملة بمعنى فحينئذ يكون الكبرى مخصوصة باسوى صلة الالف واللام فيكون الكبرى كلية مخصوصية **قوله** وتحت اما صيغة الغائب بارجاع الضمير الى ان او صيغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان **قوله** حال كونها مع جملتها فاعلة اشار به الى ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندى من ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا غيرهما لانها لايكونان الا اسما فكيف يصح كونها فاعلا او مفعولا او مضافا اليها فاجاب بان المراد ان ان مع جملتها فاعلة **قوله** لوجوب اى فتح الهمزة فى ان لان الفاعل انما يكون مفردا لانه اسم وهو مفرد اى بلغنى علم زيد وكرهت شعره **قوله** لوجوب كون الفاعل مفردا وكذلك قوله لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوى **قوله** لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوى لايقال يشكل هذا القول لنا قال زيد ضربت عمرا يدا فان قولنا ضربت عمرا مفعول لقال وانكان عمرو مفعولا لضربت مع انه ليس بمفرد حقيقة ولا حكما فلا يكون اسما حكما لانا نقول لانم صحة هذا التركيب بل التركيب الصحيح ان يقال قال زيد ان ضربت عمرا فحينئذ يكون اسما حكما فهو مفرد حكما **قوله** انحو عندى انك فاضل اى عندى فضل زيد وعندى خبر مقدم عليه بقرينة **قوله** لوجوب كون المبتدا مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقولنا نسمع بالمعيدى خير من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بمفرد اى سماعك وانما لم يذكر الحال والخبر لانهما يكونان جملة ايضا وانما لم يذكر التمييز والمستثنى لانهما داخلان فى المفعول فانه اعم من الحقيقى والحكمى ولذا لم يذكر مفعول مالم يسم فاعله لانه داخل فى المفعول عند المصنف وانكان داخلا فى الفاعل عند غيره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل فى المضاف اليه على مقتضى تعريف المصنف **قوله** مضافا اليها باب رجاع الضمير الى الفاعل او المفعول والمبتدا **قوله** نحو اعجبنى اشتهار الخ اى اعجبنى اشتهار علمك **قوله** لوجوب كون المضاف اليه مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقوله تعالى يوم ينفع الصادقين والجواب انه مأول بالمصدر ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث ومثل لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث مثل جملة يجب اللفظ مفردا بحسب المعنى فيصح عند دخول ان كما قالوا **قوله** وقالوا اى العرب لولا انك الخ وهذا الرد مذهب الكسائى والفراء لانهما ذهبا الى ان ما بعد لولا فاعل لا بمبتدا اى لولا وجد انك كذا ذكره فى الحاشية ثم ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف اى لولا انطلاقك موجود هذا يرد ما قيل ان لابد من الجملة الاسمية بعد لولا **قوله** اى ما بعد لولا الخ اشار به الى التسامح لان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك وانما حمل لولا على الامتناعية بقرينة قوله لانه مبتدا لان ما بعد لولا التحضيضية لايكون الا فاعلا او مفعولا **قوله** وكذلك بعد لولا التحضيضية اى يجب الفتح فيما بعد لولا التحضيضية هذا جواب سوال مقدر تقريره انه لا وجه للتخصيص اى لتخصيص الفتح بما بعد لولا الامتناعية **تقرير الجواب** ان بعد لولا التحضيضية عامل ومعمول الفعل المذكور اما فاعل او مفعول لايقال فلا يحتاج الى بيان ما بعد لولا الامتناعية او تخصيصه فان النكتة المذكورة لعدم البيان ثم قوله جبران فى قوله لانها **قوله** اى لولا زعمت انى سادك اشار به الى ان ما بعد لولا فعل محذوف والمذكور مفسره لان لولا التحضيضية لايدخل الا على الفعل فيدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور بعد لولا ليس لان يعلم به الفعل المحذوف بعد لولا بل هذا الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد المفسر بالكسر مما لا يحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبيخ واللوم لدخولها على الماضى وكونها

وفي بعض النسخ جمعهما اي اللهزمتان والبيهس قوله بارادة تهامس حواليهما وهذا لدفع ما يقال ان اللهازم جمع مع انه ليس لشخص واحد الا لهزمتان تحت الاذنين فلا بد ان يقال حوالي اللهزمتين بصيغة التثنية لا الجمع قوله مع حواليهما بفتح اللام اي حوالي اللهزمتين يغلب اكابرين حيث اطلق اسم الاب على الام ايضا قوله اي مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا يقال الظاهر ان يكون المراد شبه كلواحد من الصورتين المذكورتين فانى اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم لان المراد بالشبه ليس مالا مزيدا اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين اي تقدير المفرد والجملة المستفاد من قوله فان جاز التقديران الخ لانا نقول ان شبه كلواحد من الصورتين شبه الاخرى لما عرفت ان المراد بالشبه ليس مالا مزيدا اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين المذكورين فبيان شبه الصورة الثانية ليستلزم بيان شبه الصورة الاولى فحينئذ لا يحتاج الى ارتكاب التاويل لكلواحد منهما بل يكفي ان يضاف قوله وشبهه الى الصورة الثانية لقربها فلا يرد حينئذ ان المصنف لو قال وشبههما لكان اظهر لان الاختصار مطلوب في المتن مع ظهور المطلوب قوله وما وجد ذلك اي قوله وشبهه ليس بموجود في كثير من النسخ قوله لكان حاصل المعنى الخ وانما قال حاصل المعنى لان ما لو كان موصوفة فمعناه اول المفعولات ولو كانت موصولة فمعناه اول مقولاتي فيكون اول مقولاتي حاصل معناه قوله لان اول المقولات اي احمد السرفانه جملة لانه مقول القول وهو لا يكون الا جملة ثم ارادة الاقوال او المقولات من كلمة ما دون ارادة القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه تطلب التعدد قوله لا المعنى المصدري اي اول المقولات ليس بمعنى المصدري المستفاد من قوله اني احمد السر وهو قول الحمد وذلك لانه لابد من الحمل بين المبتدا والخبر وهو التغاير في الذهن حالا او في الخارج وليس المعنى المصدري متحدا بالمقولات في الخارج والحاصل ان المعنى المصدري قول خاص ليس من جنس المقولات لان ما هو من جنس المقولات انما يكون جملة والمعنى المصدري ليس بجملة مع انه لابد ان يكون الخبر محمولا على المبتدا وليس المعنى المصدري محمولا على المقولات بان يقال اول مقولاتي قول الحمد لانا لا نسلم ان المعنى المصدري لا يكون الا محمولا على المعنى بان يقال اول قولي قول الحمد بل على تقدير كون ما مصدرية قوله اول اتحلي فانه في تاويل المصدر بالمصدرية اي اول تحلي فحينئذ يكون المعنى المصدري الذي بسبب ان المفتوحة محمولا عليه اي على المعنى المصدري الذي بما المصدرية لحصول التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدري واول المقولات اني احمد السر فانه كان بينهما تغاير في الذهن وكذا ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على المتامل الصادق قوله لما هو من جنس المقول اي ليس اول الاقوال ما هو من جنس المقول حتى يقال لا يكون اول الاقوال في الخارج هو معنى ان المفتوحة مع جملتها قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع اي لاجل ذلك يكون اسمها الذي هو منصوب بالفعل في محل الرفع لانها لما لم تغير معنى الجملة فتكون مدخولها باقيا على كونه جملة فتكون اسمها مرفوعا كما كان قبل دخولها وهذا اعتراض على المصنف بانه جعل قوله لذلك علة لجواز العطف على اسم ان المكسورة مع انه ليس علة لكون اسمها المنصوب محل الرفع صريحا فالاولى ايراد قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع موضع قوله جاز العطف على اسم ان المكسورة والعلة المصرحة الظاهرة لجواز العطف عليه كون اسمها المنصوب في محل الرفع نعم قوله جاز العطف من تفرعات كون اسمها المنصوب في محل الرفع فينبغي ان يقول الشارح جاز العطف حينئذ الا انه لم يقل كذلك ليكون كتابته المتن محفوظة ولعل مراد مولانا عصام من كلامه في هذا المقام هو ما ذكرنا حيث قال الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن

للكوفيين والمراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائي من الكوفيين خالفهم لانه يشترط مضي الخبر في غير المبني كما ذكره المصنف وايضا المراد من الاكثر هم خان المجرد من البصريين فانه لم يشترط مضي الخبر في المبني كما ذكره المصنف **قوله** فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه حينئذ اي حين كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعد دخولها **قوله** ولا اثر لكونها مبنيا وهو توطئة لقوله خلافا للمجرد والكسائي **قوله** فان المحذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب احد مشتركة بينهما اي بين كون الاسم مبنيا مثل الكاف في المثال المذكور وبين كون الاسم معربا كزيد في المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الخ دليل لتجويزهما العطف في التركيب الذي **قوله** كما سنعلم فيه اي في الاسم فلا يلزم المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين على اعراب احد لان المراد منه على ما عرفت هو اجتماع عاملين على اعراب احد اذا كان الاعراب في اللفظ فحاز ان يكون اعراب احدهما في اللفظ واعراب الآخر في التقدير فلا محذور فيه ولهذا قال الكاظمي بالظن **قوله** لانها في المعنى الاصلي وهو الابتدائية كما لا يخفى **قوله** وعطف شيء عليه اي على اسمه بالرفع اي في هذا الشيء **قوله** بكرا اي بكر خارج **قوله** على محل انها الضمير راجع الى السارة وكذا ضميرا فيها وهما ولكن التانيث باعتبار المضاف اليه **قوله** لعدم انقلاب الخ الاصلي فيما لا يقال لما كانت الجملة الاسمية باقية على تقدير دخولها معناها باق ايضا كما ان معناها باق في لكن وان لا نسلم نقول في لكن معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو الاستدراك كذلك في ان معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو التاكيد بخلاف ليت ولعل فان معناهما يغير بهما لان الجملة تصير مسيئة بدخولهما فيخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية بخلاف لكن وان فان الكلام خبري مع دخولهما ايضا فاذا صار الكلام انشاء بدخولهما فيتغير معناها حينئذ لان التغير نوعان احدهما التغير الذاتي والآخر التغير الوصفي وبدخولهما يتحقق التغير الوصفي وان لم يتحقق التغير الذاتي واما كان وان لم تجعل الجملة مسيئة ولكن يغير معناها بدخولهما لان كون زيد عين اسد يناقي كونه مشابها بالاسد فان جملة زيد اسد فلو قيل كان زيدا اسد تغير معناها **قوله** والمفتوحة تغيره لانها تجعل اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة بخلاف ان المكسورة ثم قوله وايضا في قوله وايضا كذلك يحتمل الاعتراض والجواب اما الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا بجواز الاكتفاء بالاول وعطف خلت اللام على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه والمكان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اعلم قوله لذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قوله** خلت اللام اي لام الابتداء وقوله التي هي لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا يجتمع معناها اي مع المفتوحة ما هو الحق لانهما متنافيان لان اللام لتاكيد معنى الجملة وان المفتوحة في تاويل المفرد منها متنافيان **قوله** بدخلت وانما قال فيما لك ليلا يتوهم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله وهو نافانه لم يحصل المقصود حينئذ **قوله** اي على خبرها اي خبران المكسورة اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد كما ذكره ومن الاسمية والفعلية نحو ان زيدا لابوه قائم او ليقوم او لقد قام والا ان الشارح اكتفى بالاصل في التمثيل وهو الخبر المفرد وانما قدم دخول اللام على خبر ان وعلى دخولها على الاسم مع ان الاصل دخولها على المبتدا ولانها لام الابتداء ولان دخولها على الاسم مشروط بالفصل كما ذكره المصنف لا يقال قد اجتمع اللام مع نون التاكيد في قولك ان زيدا ليضربن مع ان بينهما تنافي للتنافي بين لوازمها وهو يستلزم التنافي بين الملزومات لانا نقول اللام فيه جواب القسم المحذوف اي والله ان زيدا ليضربن **قوله** نحو ان زيدا لقائم ونحوه قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير فقوله لخبير خبر لان دخلت اللام عليه وكان الجاحظ الظالم اتم قوله في الصلوة وقرا فيها سورة والعاديات وبالغ بهذه الآية فقرأها بان بالفتح فوقف لانه قرا المكسورة بالفتح فترك اللام في قوله لخبير متصورا ان اللام انما تدخل

مع انه لايجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه ما نقام الالغاء كما يجئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وهو خير ظاهر الا ان يقال ان ان المخففة المكسورة مشابه بالام مثل ع فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل قوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها عاد ابرد الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه يبطل عمله بحذف حرف مسه متعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** وانما لم يذكره صريحا اى ولاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية اسابقه وسابقه علية لمية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا في غير المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء وهو الغالب بجواز ان يكون ذلك اى عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح بمذهب الكوفيين لانهم يجوزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول على كون الالغاء غالبا العلم بالاحالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطر خطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اى الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سياتي **قوله** اما في الالغاء اى اما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فنقول ان زيدا قائم معناه لازيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تنظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لايقال لم لايجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد وللتثبيت والنافية ليست كذلك فحينئذ لابد وان الفرق بينهما لايدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اى اما لزوم اللام في صورة العمل فلحظ الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لايكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لايحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما انت لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لاحظ الباب فانك تقول ان زيدا القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقوله ان زيد لقائم برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اى يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد او الغلبة اللفظي لما قال لان كثيرا من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ يبقى ما ظهر فيه الاعراب لفظيا فهو يطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيه الاعراب فلابد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ لاحظ الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فقابلته قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلحظ الباب ليس على ما ينبغي لجريان

قوله باسم ربك بالباء الموحدة القسمية او بالتاء والقسمية **وقوله** ربك بالجر صفة اسم يعني قسم باسم كه صفت اسم است كه پروردنده تست
بدرستيكه كشته شوند آنانيكه سكالي را واجب شده ست بر تو عقوبت متعدد كه قصاص ست قيل لم لا يجوز ان يكون كلمة ان للشرط لا المخففة
لصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قوله المسلا قرينة على كونها مخففة لعدم كون اللام بعد ان الشرطية ويرد عليه لم لا يجوز ان يكون
ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما مر في قوله تعالى وان كانت لكبيرة **قوله** وهو شاذ ولا نقض للقواعد بالشواذ لانها
بمنزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر **قوله** كالمكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع
حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد **قوله** فتعمل المفتوحة عنه التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب واما اخذ الوجوب من المعطوف فان
قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله فتعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فحكم المعطوف عليه هو اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فاذا قيل جاءني زيد وعمرو فهو في حكم زيد لا اشتراكهما في المجيئة لا يقال ان بين
كونه في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه تناف لانا نقول معنى دلالته على
المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لا شك ان المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما ان عمرو في
المثال المذكور ليس بداخل وجزء في زيد **قوله** وسببه في تقديره اى في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان بان بالتشديد ماض مضارع مثل فر يفر بخلاف المكسورة قيل كون مشابهة المفتوحة
اكثر من المكسورة مم لان الامر من ان بان بالفتح ان بكسر الهمزة والنون المشددة كفر من فر يفر فيكون ان امر امثل فر فيكون ان بالكسر
فعل الامر كما ان بالفتح مثل فر على صيغة الماضي والجواب ان المشابهة التقوية هي المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اصل الافعال
ويمكن الجواب ايضا بان آخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون **قوله** كما سبق والظاهر ما سيجئ هو قوله لبنائها
على الفتح شاذ **قوله** في سعة الكلام اى في كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** ان كل ما الخ فيهم
واللام في لما فوقية وهي التي تدخل على الشرط او على ما يتضمن معنى الشرط فيما دخل على الموصول المتضمن معنى الشرط وهي انما دخل على الشرط او على
ما في معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فلام لما جواب القسم واللام في ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية واتما زيدت كلمة
ما بعدها للكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا لخلق مختلفين في القرآن واسمه ليوفينهم الضمير المستتر الى اسم ويقال وفاه اذا اعطاه وافيا
والمراد هو اعطاء الجزاء عليه **قوله** ويلزم منه اى من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم اعمال
المفتوحة في السعة للتعاول لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة
للتعاول فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة لانه متعاول حقيقة **قوله** وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد
ان قوله ذلك اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه **قوله** والجملة المفسرة عطف على الضمير
المستتر في يكون لوجوه الفصل **قوله** كما كانت في الاصل اى كما كانت المفتوحة عاملة فيها في الاصل اى قبل التخفيف **قوله**
فهي لا يزال عاملا اى المفتوحة المخففة عاملة واما مخ لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة
المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح **قوله** والعمل في الظاهر وانكان الخ والمراد من الظاهر

ومفعوله يعود الى ما قوله علم المربي فمفعوله جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله ان سوف يأتي كل ما قدر اي الالف الاشباع بالفارسية ميداند مرمن پس علم مرونفع ميكند مرد را بدرستيكه زود است كه مي آيد هر چيزي كه مقدر شده وقدر بر او تعلق گرفته است مضارع فيامت گرچه دير آيد بيايد **قوله** ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم اي الانبياء ابلغوا رسالات ربهم اي مرسلات ربهم بالتغيير من الزيادة والنقصان **قوله** ولزوم هذه الامور الثلثة الفرق اي لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق في الماضي والمضارع معتل الآخر واما في الصحيح والاجوف فلزوم واحد منها للاطراد لان العمل فارق بينهما لم يذكره الشيخ اكتفاء بما سبق او لشهوده الايقال لو قيل الامر بالعكس بان كانت هذه الامور الثلثة لازمة بالمعتل بالصحيح ايضا لم يحتج الى الفرق انا نقول نعم لكن لما كان لمدة مناسبة بالمفتوحة المخففة فخصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة للتخفيف كما ان هذه الثلثة ايضا للتخفيف بخلاف المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل على ايراد هذه الثلثة في المخففة بجواز ايراد غيرها مما هو ثابت في المصدرية ايضا كما لا يخفى **قوله** وحرف النفي وهو لا وما ولم ولن ليسا من حروف النفي بل يستعملان لنفي معنى النفي فنفيهما بالقياس بحرف النفي مثل علم ان لم يقم زيد وعلم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معنى حتى يشار اليه باضافة المصدر فاطلاق المصدر بمعنى الاطلاق **قوله** كالعوض عن الفعل المحذوفة وانما قال كالعوض لما سبق فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة **قوله** فانه لا يحصل بمجرده اي بمجرد حرف النفي الفرق بينهما لان حرف النفي يجتمع مع كل من المخففة والمصدرية بخلاف السين وسوف فانها من خواص الفعل فلم يحتج هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل في تاويل المصدر لا يقال بل الوضع لكان فيلزم ان يصح ايضا كذلك لانها لا يجتمعان مع المصدرية لان الجوازم والنواصب من خواص الافعال انا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق في حرف النفي وهو لا وما يستعمل في معنى النفي جاز ان يكون الفرق بنفسه كالسين وسوف فحينئذ لو قال او حرف النفي لم يرد عليه لم يقل وما في معناه من لم ولن لا يقال ان الارجحية لا تدل على خصوص المنفي لانا نقول النفي بناسب المخففة في المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفي وما في معناه **قوله** فالفارق بينهما اذا لم يجتمعا لا يرفع غاية الامر ان حرف النفي اذا اجتمع معها غلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفارق صحيح اي اذا عرف باجتماعه معها فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف وهو موجود **قوله** لما من حيث المعنى اي وجود الفارق بينهما من حيث المعنى فلا نسلم ان المعنى به اي بالفعل الذي يدخل ان الاستقبالي فهي المصدرية والا فهي المخففة وفي بعض النسخ لانه ان عنى الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية يعمل في المستقبل وقد علم لها بان الاستقبال كما مر في بحث الفعل **قوله** والانشاء اي الانشاء التشبيهي فاشار به الى حذف المضاف والمراد تشبيه مفرد بمفرد اشير اليهما معا كما في كاف التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبري الى الانشائي كما في ليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب **قوله** على الصحيح بذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح **قوله** حملا على اخواتها دليل لكونها حرفا برأسه قوله ولان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح **قوله** مركبة من الكاف الخ كما ركبت مع ذا واي في كذا وكاي **قوله** لان الكاف في الاصل الخ والحاصل ان الكاف في الاصل عبارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اي انها ما ركبت بان فصارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فراعوا الصورة اي صورة الكاف فان صورتها بالحرف فتحوا العزة ليكون دالا على الاسم صورة والكاف المعنى على الكسر **قوله** تخفف اي كان اي يجوز تخفيفها بحذف النون التي كسرت لثقل التشديد لكثرة الاستعمال **قوله** فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح يرد الموصول

انما يكون في الواو حينئذ على انه يجوز ان يكون اعتراضية قوله الاخير اظهر حيث قال هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر **قوله** وليت للتمني وهو مصدر من تمنى بفتح النون اشار بقوله اي الانشائية الى حذف المضاف والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى المحال كما يتمنى الشاب الى الشيب ولا يترجاه **قوله** فتدخل على الممكن هذا اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه متوقعا لوقوع الآن يقال ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم التقريع سمي على تفسيره التمني بانه محبة الشيء المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال **قوله** وعلى التقدير الخ تحويل الشباب بعود لا يقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان الله على كل شيء قدير لانا نقول المراد من المستحيل المستحيل العادي وعود الشباب بالامكان الذاتي فلا يرد النقض برد المختار رضي الله تعالى عنها لما عرفت ان التمثيل للمحال العادي واجيب ايضا على ان هذه مناقشة في المثال فجاز ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا **قوله** نصب المعمولين لا يقال نصب المعمولين لا يختص بالفراء بل جوزه كلهم كما ذكره الا ان نقول المراد هو نصب المعمولين بالمفعول وغيره لم لا يجوز نصبهما بالمفعولية كما ذكره الآن دليل الفراء يجري في غير ليت من هذه الحروف بل دليل الكسائي والجمهور ايضا كذلك **قوله** يا ليت ايام الصبى الخ والمقصود بالتمثيل قوله رواجعا بالنصب حيث لم يقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجع ثم جمعه على رواجع مبني على مذهب المصنف لانه جمع فاعل على فواعل قياس عنده فيما لا يعقل من الصفات وعند البصريين يكون قياسا في جميع الصفات فلا يرد انه لا يجمع فاعل الصفة على فواعل بل يجمع فاعلة الصفة والمراد من ايام الصبى بوايام الشباب هو من خمسة عشر الى اربعين والى خمسين برواية والصبى في اللغة هو الميل الى المحبوب وقت شبابه ايضا محبوب **الايقال** ان يا في يا ليت حرف النداء وليت حرف ايضا وندا الحرف غير جايز لانا نقول المنادى محذوف اي يا قوم ليت ايام الخ **قوله** حال كونها اي الايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيها الى الايام وانما قال لنا كائنة لم يقل كائنة لنا ليكون متعلق الظرف مقدما عليه لان الافصح ان يكون الخبر هي المسند ومتعلق الظرف متاخرا عنه لاتساعهم في الظروف دون غيره فلا يرد حينئذ ما قيل الاولى ان يقول كائنة لنا لان الخبر المحذوف هو لنا وكائنة متعلقة **قوله** ولعل للترجي مصدر من ترجى يترجى وتدخل على الممكن المترقب الوقوع **قوله** ومعناه اي معنى الترجي لا معنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد بانه لم يصح في قوله تعالى يتذكر او يخشى لان فرعون لم يتذكر واجيب بان المراد هو احد الامرين فحتمل ان خشي **قوله** لعلهم يفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعني توجه كنيد اميد هست كه نجاة وفلاح يابيد **قوله** ولعل الساعة اي ساعة القيامة هذا مثال الخوف لان فيها خوف **قوله** اي بكلمة لعل وانما قال تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حرف التجلي لا المعاني **قوله** كما جاء في اللغة العقيلية اي جاء الجر مع الشذوذ العقيلية منسوب الى عقيل وهو تصغير حقل والعقيلة قبيلة في العرب الانشاء شعر غير را خواندن **قوله** في ذلك اي في الخبر بما **قوله** وداع دعايا الخ الواو في وداع واو اب فعلي مذهب البصريين رب تقدر بعدها وهو جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدير المعطوف عليه هنا وعلى مذهب الكوفيين الواو بمعنى رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجيب صيغة المتكلم وكلمة من استفهامية التي هي العطار والضمير في لم يستجب الى داع وذلك راجع الى النداء **قوله** مجيب نكرة في سياق النفي وقيد العموم في سياق النفي ولو بواسطة كذا قال العلامة النفتازاني **قوله** اخرى اي مرة اخرى **قوله** دعوة مفعول مطلق **وقوله** اي المغوار بكسر الميم وعين المعجمة اسم بالي موزون بالسخاوة

ذا التركيبان بضم الراء جميع الراكب **قوله** وضع هذا اى مع وجود تحقق العكس يصح ان يقال تقدم الحاج حتى المشاة لان التقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب الذهن كما عرفت وقد العكس وهو تقدم رعاتهم على ركبانهم انما يكون في الخارج فلا منافاة بينهما اى بين التقدم الذهني والخارجي **قوله** واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى الخ اى كون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف عليه في حتى كما يكون الافادة الشمول الحكم بجميع اجزاء المعطوف عليه كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك الشمول اما الاول فمثل مات الناس حتى الانبياء فان الفعل اى الموت تتناول جميع اجزاء الناس بحيث يكون الانبياء داخلا فيها لانبياء جزءا قويا من الناس واما الثاني فمثل نمت البارحة حتى الصباح فان الجزء الاخير هو الجزء الاخير من الليل والصباح جزء اول من اليوم لكنه ملاق به قوله وكذلك اى ولاجل ان الملاقي للجزء الاخير يفيد العموم المذكور استعملت حتى الجارة في المعنيين اى الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير **قوله** الا انه لم يات الخ اى لكن لم يات في العاطفة الخ بل يات فيها هو الانتهاء بالجزء الاخير فقط فيتوهم مما سبق من استعمال حتى الجارة في المعنيين استعمال حتى العاطفة ايضا فيها فيدفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا **قوله** فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم يات الخ **قوله** لكثرة استعمالها اى كون حتى الجارة اصلا دون حتى العاطفة فلكثرة استعمالها **قوله** فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العكس فحيث كل مادة يكون فيها حتى العاطفة يصح ان يجعل لها الجارة ايضا بدون العكس فلا يكون حتى في قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا يقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجيء العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير والى هذا اشار بقوله واذا كانت محمولة الخ **قوله** في معنيتا اى الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بملاقي الجزء الاخير **قوله** وانما استعملوها اى حتى العاطفة وقع سوال بمكانه قيل فلم رفع مساواة الفرع الاصل فلم يلزم من ذلك لم لم ينعكس الامر بان كانت حتى العاطفة مختصة بما يلاقي الجزء الاخير فاجاب بانهم استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخول حتى جزءا **قوله** من اتحاد المتجاورين اى في تعلق الحكم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبياء فان تعلق الحكم الذي هو موت الناس الى الجزء الذي هو الانبياء اظهر من تعلق الحكم باتحاد والمجاورين كما في نمت البارحة حتى الصباح فان الحكم فيه تعلق بهما وقوله المجاورين تثنية المجاور بالفارسية همسايه فواحد من المجاورين هو الجزء الاخير من الليل والآخر هو الجزء الاول من اليوم **قوله** ومن هذا ظهر اى من التحقيق المذكور في بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر وجه اختصاص الخ وهذا الدفع كلام صاحب الهندي حيث اعترض على الجماعة بان قوله وبعضها جزء من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية فيه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء في عبارتهم ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشيء له حكمه فيكون جزءا لها حكما على ما حققه الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا لعدم كون حتى في المثال المذكور للعاطفة كما عرفت **قوله** اى للدلالة الخ اى او دائما وهو دائم تدل على ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف عليه والمعطوف على سبيل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين في عبارته هو اقل مرتبة التردد الذي يفهم له من او دائما وهو دائم فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل **قوله** اى غير معينين

قوله اى من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه اى عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسؤال قوله دون نعم او لا اى لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيد ار ايت ام عمر واوانما خصهما بالمذكر لان تعيينهما يكفي فيما بعده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة قوله بخلاف او واما مع الهمزة متعلق باو واما معا قال الفاضل الحلوائي ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا كانتا مستقلتين مع الهمزة فانه يصح جوابهما بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابهما بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغناء للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال من التعيين قوله لان المقصود بالسؤال اى سؤال او واما ان احدهما على التعيين جاء ام لم يجئ وهو معنى نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اى وقد يجاب بلا نفي كلا المستويين في السؤال بام المتصلة الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الشارح فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده بوجود احدهما لا على التعيين مع العلم ان قول الشارح جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفي جوابها بما مع ان المتحقق بلا نفي كليهما لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطئ ويجزم بوجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمعناه حينئذ سلب الكلي عند السؤال بقولنا ازيد عندك ام عمر ومثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على تقدير الجزم بوجود احدهما والافصح الجواب بلا قوله فالمشار اليه بثم بفتح الثاء من اسماء الاشارة وقوله ام واحد اشارة الى قوله دام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين والمفرع عليه تفسير ثم في الموضعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط قوله وجعلها وهو على صيغة المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرطين المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين باعتبار على حدة كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ لرد كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اى لاجل انها

وام المتصلة لابتة الالهزة الاستفهام **قوله** بعد النفي الخ اي كلة لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون للاثبات بعدها واذا وقعت بعد الاثبات يكون للنفي ما بعد. ها واسم الان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** نحو كل تقدير اي سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قوله** يصدر بها الجمل بتشديد الدال اي انها تورد في اوائل الجمل كلها اسمية كانت او فعلية اخبارية او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يقال المخاطب الخ اي ايراد حرف التنبيه في اوائل الجمل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم وستوجها الى جانب آخر فحينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يسلم به فيورد حرف التنبيه على اول ما يقال الا زيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الى **قوله** من شئ ما يلقى الخ اي عن شئ من الاشياء مما يلقى المتكلم الى المخاطب و**قوله** يلقى من الالقاء من باب الافعال و**قوله** ولهذا اي ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلته عن شئ ما يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم مشاركة الجملة الاسمية فظهر منه بكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا تحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل يا خاصة الخ اي يا التنبيه تختص من بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لا يتعين معانيها اي معاني اسماء الاشارة الا بها اي بها التنبيه والقائل ان يقول ان الحصر بطل من وجهين اما اولا فلانها يتعين بالوصف بذي اللام الى لام الجنس لانه يبين ان المبهم الذي هو من اسماء الاشارة من اي جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المصنف قبل بحث العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع ومن ثم الى قوله من من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض بجعل الابيض صفة اسم الاشارة لا يتعين بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم الى بمن له العلم وهو لا يكون الا انسانا لا غير هذا خلاصة كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة يتعين بالوصف وبذي اللام ايضا والجواب ان المراد من المتعين هو المتعين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تتعين بها التنبيه بتعين الشخص بخلاف تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلا بد حينئذ ان تعين بالتعين الشخصي ايضا لانا نقول التعين الشخصي غير مقصود من ها التنبيه عند وصفها بذي اللام وارادة التعين من ها التنبيه انما يكون بالقصد الثاني فلا تعين معاني اسماء الاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية فتعين معانيها بها والجواب انها موضوعة للاشارة اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله** هذا وها تا مثالان للمفرد وها ذان وها تان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد امثال للتثنية والجمع لان الكلام هنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخل يا خاصة الخ لانا نقول المراد من المفردات هنا ما ليس بحيلة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء وهو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح ما ذكره في بحث المنادى يا اعلم انها استعمل في موضع لا يستقل بالمعنى

حروف التنبيه

حروف النداء

صيغة في مرتبة التفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا كما لا يخفى **قوله** يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب والمراد بالايجاب اثبات شئ فيدخل فيه الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم وما بانه الية فيه كما في بل فلا يرد حينئذ ان تسمية الحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعله صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانها مقررة لما سبقها سواء كان ما سبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ ان يجاب بانه سماها حروف الايجاب تغليبا فهذا الايراد عند من يجعل قوله حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف يجعل ما سبقها مثبتا تبع انه يصح حملها على انها تدل على الايجاب والاثبات اى اثبات شئ على ما عرفت في ضمن بياننا هذا **قوله** تقرره لما سبق اى هذه الحروف يجعل ما سبقها متحققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما كان او خبرا اى سواء كان ما سبقها كلاما استفهاميا او خبريا وانما قال بقيل او انشاء او خبرا لما يقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا قابل فرد منه وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اى نعم الذى في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان معنى نعم هو تصديق ما سبقها ونعم لا يدل عليه الا بضميمة شئ آخر اليها وهو قام زيد في جواب السوال المذكور والقول بان معنى نعم هو قايم زيد مسامحة فان قام زيد لازم لمعنا ها لان قام زيد في السوال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم اللازم لمعنى مقام المعنى هذا ما خطر ببالى العبد. والله اعلم كذلك لى والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك توجيه على قوله فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون بمعنى بل لما مر **قوله** ولو قيل في موضع بلى نعم اى في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس **قوله** وقيل يجوز استعمال الخ وهذا كلامه لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي والهمزة للانكار فنفي النفي اثبات فكانه تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف معناه بحسب العرف ان لى عليك الف درهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فلا تخلو اشكال الذهن في الالف بل هو جايز في ذلك فيقول الميس لى عليك الخ تكما لا يخفى الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي واشار بالاختصاص هنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اى المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذى اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اى بايجاب الكلام المنفي المتقدم وبجعل المنفي ايجابا **قوله** اى قد قام اى يقال في جواب الكلام المنفي الذى هو ما قام زيد بلى الا انها بمعنى قد قام وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقرونا به اى بالاستفهام عطف على **قوله** مجردا **قوله** وقد جاء على سبيل الشذوذ الخ دفع دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اى الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الم تقريره الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي هنا يكون لتصديق الكلام

لا بد له من الوضع لمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعا لمعنى لا يستدعى عدم زيادة هذه الحروف كلها لان معنى زيادتها ان اصل المعنى لا يختل بدونها وهذا المعنى لا يدل على عدم كون الحروف موضوعا لمعنى غاية ما يدل عليه ان لا يكون معنى الحروف مراد المتكلم لان الكلام تتم معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده ابن الحاجة حيث قال ويلزم على هذا ان يعد ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كان او لا زائدة ولم يقل به احد انتهى كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى المقصود اى مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدون تامل قال الفاضل المحاوني اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له واعترض بان ما ذكره منقوض بان واللام الابتدائية حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونها مع انها لا يعد ان من الحروف الزيادة ويمكن ان يجاب بان الاسناد وطرفيه مما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيأ منها لم يكن داخلا فيها كما ان زيدا قام كذلك ان زيدا القايم كلام ومعنى ان واللام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في اصل معنى الكلام وبدونها يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لا تفيد شيأ من الاركان وما يتعلق بواحد منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد تفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون لتاكيد النفي كما صرح به في بحث المستثنى في قوله لان من لتاكيد بعد الاثبات الا ان المراد هو النفي المقيد للاستغراق ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون من الاركان فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما سقيما بل كلام حسن قوله كما في من الاستغراقية في النفي الجنس مثل الرجل في الدار ولا من رجل فيها فان النكرة في سياق النفي تفيد العموم ومن الاستغراقية توكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين للفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية افصح اقول ولقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اى بسبب الزيادة اللفظية الخ لانه ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا الجمع الا ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ غير مسلم بل السجع نفسه تزيين اللفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اى وقوع العبث من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله لان واو ولا الخ والاول منهما يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

لاحول الخ الحول بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الحيلة والملك والمالك وقوله بيرے بمعنى الله وقوله شعر الخ الشين المعجمة وكسر العين من الشعور والعلم وكلمة ما نافية والاضافة هو البيت والمصراع الثاني الكف حتى اذا اصبح حشر الظرف في المصراع الاول متعلق ببسرى وقدم لضرورة الشعر والظرف في المصراع الثاني متعلق ببيرے او باشعر وحتى غاية له يقال حشر الصبح اذا طلع والمراد هو صبح الموت فيكون حتى للغاية والنافية لبيان المصراع الاول وهذا البيت في حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعني مومنين عاصيين درجاه مولكه اندافته نفسما آيشان را حال آنكه ميدانند ثم قوله الكفه على دفن اضربه بمعنى الهلاك فلا بد ان يقول به موضع قوله بالكفه به رجوع الضمير الى بيرے الهلاك الا انه وضع المظهر موضع المضمر من المصراع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا اصبح حشر بالفارسية وقتى عالم ميشود بافتادن مذكور كه طلوع كند صبح موت لاكن عالم شدن وران زبان سود ندارد قوله مشتملا على ذكر مواضع زيادة تا العل هذا حكم الاغلب حيث ذكر موضع زيادة اللام فيما سبق مخير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصام ينبغي ان يكون من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا مذهب سيبويه انتهى كلامه اقول الشرط جعل الفاء للسببية في بحث ما انعم عالما على مذهب سيبويه ثم قال وقيل زائدة او للتفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى ضعف كون الفاء للتفسير على مذهبه فانه المرجح الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني الخ من حروف التفسير وتعالى ان يقول الفاء للتفسير متحقق مبنيهم فان الفاء في قوله فهي تفسير كل مبهم الخ للتفسير فلا بد من عد فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتعقيب كذا قالوا ثم استعمل لها للتفسير والعطف والتفريع فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التعقيب في الاصل قوله اي مات فهو تفسير لقوله قضى نحبه وهو بجيم ونون وحاء مهملة قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون المخففة كاي وهي اي ان مخففة من المثقلة بمعنى العقول اي ان مخففة من المثقلة اسمها ضمير الشان محذوف وجملة العقول خبرها والضمير العائد الى اسمها محذوف اي ان الشان العقول الخ قوله

بحث حرف الاستفهام

قوله وان تقدر تقدرت الكون اى بتقدير جعلها فى تاويل المصدر والمذكورا ومعناه بان يكون الخبر جامدا لا بد لك ان تقدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد فان زيدا هم جامد فمنع ان يكون المصدر فان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون قوله لدلالتها على احد انواع الكلام وهو الكلام المحض كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامى وبعبارة اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التحضيض او التوبيخ او اللوم قوله ويلزمها الفعل واعلم ان لولا ولوما يكونان تحضيضيتين اتفاقا عينيتين والاولى تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية اى تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة الثانية جوابها وتدلان على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفى بعض النسخ ويلزم الفعل يرفع الفعل على انه فاعل يلزم والمفعول تحذوف وهو هذه الحروف والفرق بين النسختين حينئذ ان الفعل لازم بحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى التقديرين فالمعنى ان هذه الحروف لا تنفك عن الفعل ولا تستقل بمعونة قوله هلا زيد ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته قوله فمعناه وفى بعض النسخ فمعناها وهو الظاهر رجوعه الى الحرف قوله ومعناه وفى بعض النسخ ومعناها فى المضارع المحض اى تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم للفعل من المخاطب قوله فعلى فى المضارع بمعنى الامر واراد بالامر معناه اللغوى او معناه انه فى حكم الامر قوله ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات بل لا بد فى الماضى التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا قبل المناسب تسمية هذه الحروف الحروف عند دخولها فى المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضى بحروف التوبيخ واللوم واعتبار التغليب تكلف قوله فى لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى لوم المتكلم به قيل انها قد تستعمل فى لومه على ترك مالا يمكن تداركه فى المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد قبل موته قصاصا قوله على فعل مثل ما فات اى مثل الفعل الذى فات فى الزمان الماضى فان الضرب الذى فات من المخاطب يمكن تداركه وايراده فى المستقبل فكانه قال الضرب الذى فات منك اعده فى الزمان المستقبل قوله سمى بها اى سمى قد بها وفى بعض النسخ سميت هذا هو الظاهر للتوافق قوله المجيئها قيل الاولى ان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا لمجيئها لهما لتسمية بحرف التحقيق هنا اولى لعدم خلوها عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق قيل هذا يخالف ما فى بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضى وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغايب ان يتوقع قدومه والظاهر ان يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف ههنا الان يقال لما اورده المصنف بصيغة الجمع للمشاكلة فتبعته الشارح واورده كذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى اللام لا الاضافة المصطلحة قوله الى هذا المعنى اى معنى التحقق فى الماضى القريب من الحال اى بزمان الحال مع التوقع اى يكون مصدره اى مصدر الفعل الذى هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب واقعا عن قريب اى القريب بزمان الحال فقوله اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب تفسير للتوقع وقوله واقعا عن قريب تفسير قولهم ركوب الامير متوقعا واضافة قريب بزمان الحال واضافة قد يكون للتحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اى حصل عن قريب لكنت متوقعه وهو قيام قوله مجتمعة بالرفع صفة لمعان

اى سنى المثال الذى هو للمضى بعينه المثال الاول الذى هو للمضارع فحينئذ يصح **قوله** فان للاستقبال **قوله** وقد يستعمل لو فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة الخ اى امة مؤمنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اى الحرة المشركة كلام فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع ومعنى الاعجاب وشگفتن ودر شوق آوردن **قوله** وهذا لازم معناه الخ اى هذا المعنى لازم معنى لواى المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان اعدادها من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر ان لو ايضا كذلك وتوييده التعبير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** مقدر فيه اى فى الماضى اى حصول الامر فى الماضى يكون مقدرا ومفروضا فيه وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالى **قوله** وما كان حصوله مقدرا فى الماضى الخ قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافى الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه فى محله انتهى كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح اذا كان المقدر ستنا ولا للمعدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره فى حاشية الشمسية فى تحقيق المحصورات ويمكن الجواب بان المراد من المقدر ههنا ما يقابل المحقق لا ما يتناول كما هو فى اعتقاد احترس لان المعتبر فى وضع لو كون الشرط مفروض التحقق فى الماضى معلوم الانتفاء فيه وقائل ان يقول سلمنا ان وضع لو لذلك لكن قوله وما كان حصوله مقدرا الخ كلية فصدق هذه الكلية ممنوع الا ان يقال وهو سهل قولنا كل شمس مضيئة فيمكن كليا منحصرا فى فرد واحد وهو **قوله** فيلزم لاجل انتفائه الخ اى يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء المعلق وهو المعلق بالفتح **قوله** انتفاء معلق به اى فى الواقع وكان هذا مبنيا على ان التعليق فى لو انما هو على وجه التوقف والانجرار التعليق الا يبتدى توقف المعلق به كيف وقد يكون المعلق بمعنى الجزاء لازما اعم من المعلق به بمعنى الشرط كما فى كان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما مساويا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا او عدما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد الملازمة المستفادة من قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء الخ لان المعلق عليه اما الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء اللازم مم لان اللازم قد يكون اعم وايضا لانم ان يكون انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب لان المسبب قد يكون اعم منه نعم ان كان مساويا للسبب يلزم من انتفائه انتفاءه **قوله** فيلزم انتفائهما ما وكون انتفاء الخ اى فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجئ وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر فى معنى لو انما يكون على وجه التوقف وامكان بحسب عم المتكلم او ادعائه وذلك ان انتفاء الموقوف عليه يستلزم لانتفاء الموقوف ثم فى قوله فى عم المتكلم اياما الى ان المعتبر فى معنى لو هو السببية بحسب اعتقاد المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع اولا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء واعم من ان يكون مطابقا للواقع اولا فلا يرد ما ذكره الفاضل الحلوائى من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى على ان وجه الاولوية غير ظاهر **قوله** فتعلم من ذلك اى من انتفاء الفساد انتفاء التعدد والذى هو الملزوم لان انتفاء الملزوم يستلزم انتفاء اللازم والملازمة فى قوله لتعدد الآلهة للعلية للعصابة **قوله** ومن هذا الاستعمال اى استعمال لو هذا توهم المعصان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى فان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان المصراى فيه انه اذا انتفى الفساد وينتفى التعدد فاعتقد ان لو لانتفاء الاول

وهي انه اذا حذف المفعول المقدر لابد من ابداء المفسر بعده فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى تلك القاعدة تقرير الجواب
ان قوله منطلق يقتضي وضع يليق ان يقع في ذلك الموضع قوله منطلق وان لم يليق ان يقع في ذلك الموضع لان التقدير الذي
لا يستدعي وقوع منطلق فيه فتحوله يليق اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد فان قوله منطلق خبر لها والكاف اسمها وحبيب بحسب
الخبر بان معنى قوله وضع منطلق ان ايراد انطلقت مستدرك بعد لو لانها تدل على المضي وان دخلت على المضارع فيصير
ان يكون وضع انطلقت شيئا آخر واجيب ايضا بان معنى قوله وضع منطلق انه يكون في موضع منطلق قبل ودخول لو ودون
بعد نحو لما فلا اشكال حينئذ قوله ليكون كالعوض اي ليكون لفظ الفعل المذكور الواقع خبر الان كالعوض عن لفظ الفعل
المحذوف قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق معناه انه ومن ثم قال بعضهم لو انك منطلق انطلقت بالفعل
وضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عند هذه الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال عنده هذه
الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق دخلا في قوله ومن ثم قيل لو انك لانه فاعل فحينئذ ما ذكره الفاضل المحاوي
قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق نقض ذلك بمثل لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست شرطية بل
حرف مصدر ليس بشيء قوله لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر اي الفعل المحذوف لا بد له من مفسر تعليل الاتيان الناشئ
من حذفه قوله فوعوض عنه اي عني التحقق والثبوت الذي سيأتي ان عوض عنه اي عن ثبت يعني الفعل الواقع خبر ان نائب
عن الفعل المقدر بل لفظا فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض اليصح ان يكون عوضا
عن شيء من حيث الافراد والمعنى معا قوله بذا اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل موقع الخبر المفرد انما يصح اذا كان الخبر
مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر بذا الخبر ووضع بذا الفعل موقعه فان مصدر منطلق
هو الانطلاق فاشتق منه انطلقت فيوضع له موضع منطلق قوله لا يمكن اشتقاق الفعل منه لانه من مصدره حيث
لا مصدر له قال الفاضل المحاوي وفيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الظاهر من المقابل فيندرج فيه
المصدر فقد امكن اشتقاق الفعل منه وان اريد بالا يكون اشتقا ولا اشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة انتهى كلامه
اقول لا واسطة هنا لانه اذا كان الخبر مشتقا منه فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من نفسه كما اذا كان الخبر مشتقا فيمكن اشتقاق
الفعل من مصدره فيما اذا كان الخبر مشتقا منه مما لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه قوله جامدا وقوعه
الخ اي لم يكن هو شاملا حينئذ اذا وجب وقوع الاسم الجامد خبرا قوله اي لتقدم الخ لتقدم الاشتقاق من الجامد
قوله اذا تقدم القسم قال الكلام في قوله اول الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح المحقق ثم اعترض
الشارح المذكور بان المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير في اذا كان ظرف الزمان مبهما كان او مختصا وظرف المكان كذلك
مبهما وقوله اول الكلام ليس كذلك فلا يجوز النصب منه فقوله اي في اول زمان التكلم اقول يمكن ان يقال قوله اول الكلام
ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام يعني اول زمان التكلم بالكلام فان اضافة الزمان قبل
المصادر شائع فالاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الى الزمان ظرف لان اسم التفضيل المضاف
الى الزمان معناه المشهور الاكثر وداخل في جنس المضاف اليه كما تقرر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا ما

قال الفاضل الحلوائي بقي ههنا بحث وهو انه قدم في بحث كلم المجازات ان الجزم واجب ان كان كل من الشرط والجزاء الشرط فقط مضارعا وجائز ان كان الجزاء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزاء في العمل وعدمه مما يجب فكيف يجب التطابق ههنا حتى ليشترط سعني الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزاء كما هو الظاهر فما نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كلم المجازات فلا اشكال حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين اثريهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه يلزم ان يكون اي الجواب مجزوما لوظهر اثر ادوات الشرط فيه لفظا وغير مجزوم لو ظهر فيه علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن واحد على سبيل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يجزم شيئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرط تاثير في الجزاء لفظا لان الجزاء اذا كان مضارعا حينئذ فالمتكلم مخير في الجزم مثل والله ان آتيتني آتيتك في صورة عدم الجزم ويقال والله ان آتيتني آتك بحذف الياء في صورة الجزم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاثير ها فيه لفظا ويمكن الجواب ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم على شرط نعم لا يجب جزم الجزاء اذا لم يتقدم القسم عليه كما هو المراد في بحث كلم المجازات وقد اجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشارح اراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاثير ادوات الشرط فيه ووجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما هو كان كونه مجزوما وان كان المحال محال او لقول عدم الجزم وجوبا لا يصح لصحة الجزم وبهذا هو الظاهر قيل ان ما ذكره الشارح لا يدل الا على ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان المدعى هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط فجيب بان وجه عدم كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام ووجه القسم ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فجعل الجواب بغير هذا التقدير لفظا ينافيه ظاهرا او بعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على العناية اي بالقسم فحينئذ يجعله جوابا له اولى من جعله جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم تقدر ان يكون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا لاحدهما فجعله جوابا لغير المفوض اولى من جعله جوابا للمفوض لان الشرط المفوض بخلاف القسم لانه غير مفوض قوله لكون اليمين عليه اي على جواب القسم اي والله لاكرمتك ان آتيتني قوله وللشرط اي ومنه جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان اكرامه مشروط باتيانه قوله الماضي لفظا اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله او لم تاتني اي والله ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي قوله لاكرمتك بلام الابتداء ونون التاكيد الثقيلة فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقديم

ان انتشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم
على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس اختلافا
بين الاعتبارين في المثالين فان انتشر على المعنى الاول بكلا الاعتبارين على غير ترتيب اللف في مثال الاول وعلى ترتيبه في المثال
الثاني فاذا كان كذلك فمحل عبارة المصنف على المعنى الاول من المعنى الثاني قوله يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني مثال
لتقديم الشرط واعتبار القسم المقدمين في المثل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والغاء القسم المؤخرين
في المثل قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان الخ يعني لما كان المفروض تقدم اللفين وهما المثالان على ما فعله المصنف فقصد ليكون المثال متصلا وقريبا بالمثل له وهذا يأتي في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الغاء القسم
المذكور في المثل وعلى مثال تقديم غير الشرط المذكور في المثل فحينئذ بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه مشتمل على مثال تقديم الشرط
وجواز القسم البعيدان عنه في الذكر في المثل واما قال لقدر الامكان لانه لم يتحقق اتصال جميع الامثلة بالمثلات حقيقة على ما فعله المصنف
بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار ثانيه جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول واما قال على تقدير تقدم اللفين الخ
لانه لو قدم اللف الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المصنف فيه نظر لك
مما تقدم ان اللفين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين ح قوله من حيث مثاليهما لبيان النشرين قوله وتقدير القسم كاللفظ
اي حكم ما اذا كان القسم مقدرا الحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كما ان القسم
المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط مضي الشرط وكون الجواب
له كذلك القسم المقدر في وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره في جواز الاعتبار والالغاء
وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب التخصيص له فلا وجه لقوله في صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم في الوسط مما لم تجر
وان جاز عقلا ولذا خصص بالصدر قوله اي كالتلفظ به او المقدر كالملفوظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان معناه المصدري
يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول كذلك المراد
من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فلزم
في الشرط الخ اي اذا كان حكمه حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان
الجواب للقسم لفظا قوله اولى به اي بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفصل اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لو قرع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا انه قال
صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اي فالمراد بالمشروط
هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يوتى فيها باذا المفاجاة ايضا على ما
صرح به المصنف في بحث تكلم المجازاة لقوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله او ما اجعله في الذهن اي يكون كلمة ما التفصيل بما اجملها المتكلم
بشرط ان يكون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله لان يتقدمها اي عليها اجمالا كما هو الواقعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه
قوله وقد يكتفي بذكر قسم واحد اي قد يكتفي وما يذكر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي يكتفي

اى تقديمه عليها كما مبينه بقوله بل الضم اليها مانع آخر الخ قوله فان مانى جران بكسر الجرة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله وهذا المانى يتنازعون ان ما يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ما يكون وراء الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله لم يعمل اى هذا القائل لما قوة سلب حكم الامتناع الذى كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله عن القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل لما مانعا جوازا التقديم على تقدير ان يكون ما متوسطا بين اما وغيرها جائزا التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لما قوة رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم الثانى قوله هذا تقدير الكلام اى تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله كما كان اولا اى كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اى تقديمه على الفاء قوله وما تقديره اى تقدير الكلام وهو مبتدأ وقوله فوجه خبره ظاهر جزء قوله بما يذكر اى بان يقال وجاء زيد الخ بان يقدر فعله عما هو مشتق من الذكر كذكر لا عما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول قوله بانه فاعل الفعل المحذوف اى فاعل الحكمى قوله مع انه يوم الخ بالكان زيدا منصوبا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم المخاطب قوله وجوازا ما يوم الجمعة الخ اى يوم جاز هذا ايضا بالكان يوم الجمعة فاعلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جواز هما بالاتفاق قال فى بعض الحواشى قد استدل المصنف على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه لا يقال لا نم الابطال فى شئ من المثالين لان تقدير هما جاء زيد ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد منطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ليجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير الراجع اليه وفرق جلى بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شئ ويجعل ضمير مخبرا عنه بالانطلاق وكذا فرق جلى بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شئ والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق قوله وانما مثل الخ اى المصاور د المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة بل اورد الثانى بقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذى يكون الواسطة بينهما مرفوعة ظاهرة لانه كثير واما الامثلة التى يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله حرف الروع كلا قال سيبويه والاكثرون معناه الزجر والمعنى له عندهم الاذلك واى الآخرون ان معنى الزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك كلا يوم يعقم الناس لربهم العالمين واختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه والاكثرون لان الظاهر ان كلا معهم فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا رد عا الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة الخبر كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لكان تمنعه بكلا فيكون هذا ردعا للخبر ونفيا قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا من قال لك افعل كذا وقوله لا يجاب من الاجابة قوله اسم مبنى اى اسم مبنى لا معرب قوله ولمناسبته معناه لمعناه قيل هذا وهم للتنافى بين

قال الفاضل الحلوائي ولا يخفى ان كلامه هذا اي قوله والفائدة في مثل هذا الابدال على ما مر اتى يدل على جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة والظاهر من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول ولقائل ان يمنع كون الظاهر من كلامهم عدم جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع الفعلين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسير يكون من كلامهم كما لا يخفى قوله او يكون الجملة وهي تمن وقاما وقاموا فعلى هذا يكون الاسم الظاهر مبتدا وما قبله خبره فلا يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر لان الاصل في المبتدا التقديم فهو مقدم عليه رتبة قوله والغرض كون الخ في الحقيقة علة لقوله فيقدم الخبر عليه قوله فسمي بالتنوين الشيء الخ اي سمي النون تنوينا اي سمي له بهذا المصدر الذي هو التنوين اشعارا بحدوث ما يكون بالشيء وحدوثه فان التنوين من معنى الحدوث ولهذا سمي الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثانية في اللفظ دون الخط قوله بذاتها واراد بكونها ساكنة بذاتها اي يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى اي يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى اي يكون ساكنة اذا لم يكن موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها ليلا يخرج عن التعريف التنوين المتحرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين قوله عادن الاولى ليلا يدخل فيه غير التنوين وبالجملة التقييد لادخال ما يخرج من التعريف من افراد المحدود على تقدير الاطلاق حفظا لمنعه فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اراد بالساكنة بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك نحو نون في آخر المعرب نحو محسن ومحسنان كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه فانا نختار الشق الاول ودخول نون نحو محسن ومحسنان في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا ينافي منع التعريف لخروجه بقيد منع حركة الآخر فليتأمل المقصود بالاستدراك اخراج النون من قوله نون ساكنة بل ادخال تنوين عادن الاولى في التعريف فان كسرة التنوين في عادن الاولى للتخلص من التقاء الساكنين التنوين وهمزة الوصل واما الكسر لملاقاة الساكن انما تحرك بالكسر قوله فلا يضر بالحركة العارضية بل يضر بها عرضا قوله نون ساكنة مع وجوب دخولها فيه ثم لما كان الكلام في التنوين فلذا اجمل موضوعا واثبت الاحوال اليها ولم يقل فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضية للتنوين وما ذكره ظاهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلوائي من انه لو قال فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضية للتنوين لكان اولى وايضا ظاهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان الظاهر فلا يضره ليرجع الضمير الى تعريف التنوين قوله وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا لنحو النونات لان المراد من النون الساكنة ما هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في آخر كلمة من مثلا لا يكون من حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى حاصل كلامه وتبعه الفاضل الحلوائي حيث قال ثم انظا نيكون المراد بالنون الساكنة النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يشمل نون من ولدن ولم يكن فالاولى ان يقال وهي شاملة نون التاكيد الخفيفة انتهى كلامه اقول لو سلم ان كون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره لان الاصل في الجنس ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود الا ان يكون شاملا لبعض غير المحدود وكان فصلا لبعض الآخر لان المعتبر عند القوم هو ما ذكرنا وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود قال الفاضل الحلوائي جعل مجموع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن ولعل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ بهنا لاجل ما يقال ان احمد وابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون منهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم ان يكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس لغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وانما لان مدخوله نكرة **قوله** قال الرضي وانا لا ادري سببا من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا لما يقال تنوين الواحد يمنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين على حدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا واليه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ **قوله** لتعاقبهما على آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظير بالتامل واما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم **قوله** والحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجز لم يبق الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة **قوله** اي يوم اذ كان كذا اليوم زمان معين مبدأه طلوع الشمس ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبنيا نتيلا غير **قوله** فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظ من فكانه مضاف اليه للتبعيض **قوله** وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلواني كما لا مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيمكن حمل كلام صاحب الكشاف على انه للتمكن ايضا لانه للتمكن ودون المقابلة انتهى كلامه اقول لانهم ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة ندعي العلم بالمانع لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع بينهما كما هو مذهب الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما **قوله** ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلواني ان التانيث في مسلمات ليست لمحض التانيث انها علامة وللجمع ايضا فلا تؤثر في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نم ان التنوين بعد العلمية هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض المقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس بشيء لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات مؤثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فتبا لكلام النافي على ذلك فحينئذ وجود العلمية والتانيث فيه يوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان انما يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعينها كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشيء لان عدم العلم بالمنافاة بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرنا انفا **قوله** لو لوجوده فيها كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع عوق بفتحتين او بضم العين وسكون الميم اطراف الصحراء او اطراف البلد والطاوي بالطاء المهملة الخالي والمحرق بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء اسم مكان اي المحل الذي يمر فيه بسهولة ومعنى المصراع بالفارسية يعني بسياري از بلد باست كه سياه شده اطراف او وخالي شده است محل مرور او يعني كسي نميگذرد واين اشاره است بآنكه بلد ويران است **قوله** مشتبه الاعلام لماع المخفق الاعلام جمع علم بفتحتين بمعنى علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق واللماع مبالغة اللامع واللمعان الاضاءة وهذا يدل على كثرة اللمعان **وقوله** خفق من المخفق بسكون الفاء لكن حركت لوزان البيت بالفارسية سراب كه در هوا وگرم آب مي نمايد ومعنى المصراع بالفارسية مشتبه ميشود علامتهاي وراه باي بلده بيكديگر كه بسياري از لمعان يعني از درخشندگي ورشتي آب مي نمايد **قوله** تحركت القاف الساكنة عند التغني بالفتح او الكسر انما يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما بالكسر فلان اصل القاف الكسرة خاوي المحرق ولماع الخفق لكونها آخرا اضيف اليه فحركت عند الاحتياج اي بكونها الاصلية واما بالفتح فلما ثبت من ان مثلها اذا لحق بما آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح والنظر الى التقاء الساكنين لكثرة الاستعمال واقتفين بنون التاكيد الثقيلة **قوله** والحق بها اي بالقاف النون فقيل الخ **قوله** وقد تجاوز بيت وقيل قد تجاوز هذا القسم حاده اذ حده ان يثبت في الوقف دون الوصل وهو بالعكس **قوله** ولهذا سيسقط عن التقطيع لان التقطيع والوزن يتم بدونه **قوله** موضوع لغرض الترنم اي تنوين الترنم الحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم **قوله** واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اي التعويض عن المضاف اليه للابان موضوعا له وكان هو معناه كذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض المشبهي سمي له الموضوع له بالمسامحة والمجاز **قوله** وتحذف اي التنوين اي تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوصف فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون في جمع المؤنث السالم **قوله** من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثاني ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم **قوله** مضافا الى علم آخر اي غير العلم الاول ولنقض ذلك بمثل يا يزيد بن زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب سمي بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغاير المفهوم من قوله آخر اعم من الذاتي والاعتباري فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اعتبر اباغيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات وبين اللفظين بالاعتبار وتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا يسري الى اللفظين ولجهما متغايرين لفظا ولو قوا قوله علم آخر بالتركيب الاضافي لا التوصيفي يندفع النقض كما لا يخفى **قوله** لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اي لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال **قوله** وخطا اي خطا وكتابة بحذف الالف فقوله خطا عطف على لفظا اي الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه للتخفيف خطا لا ينافي طلبه للتخفيف لفظا ايضا خلافا لما يرد ما ذكره الفاضل الحلوائي ان حذف الاصل لا يخص بالخط بل هو تخفيف في اللفظ ايضا **قوله** لانه اي الفضلان بن فلان كناية عن العلم والمراد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه **قوله** ولعلم منه الخ والحاصل انه اذا انتفى احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يحذف **قوله** اذا كان اي الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اي كان له موصوف او علم آخر فعلى ايضا

بل يزيد الفي الدار بقولهن لان مجيء نون التاكيد مع النفي بما عمل نظر بخلاف النفي بلا المشابهة انهى حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن حي بخلاف المنفصلة وان جاءت نحو لا في الدار غيره بن ليس بشيء ثم اعلم ان المراد من النفي الواقع في المتن معنى عام ليشمل فعل الحال بدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابه للنفي في جزم الآخر قوله ولزمت اي نون التاكيد قال مولانا عصمي وينتقض ما ذكر بقوله تعالى اذا تمتم او تسلم لاني الله تحشرون جواب القسم وثبت ايضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اي على تحشرون والقسم مقدر هنا اي والله اذا تمتم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن المجرور مقدما عليه فلا يرد الاشكال حينئذ لتقدم المجرور فيه وهو الى الله قوله اي في جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى المفعول في قوة الجواب اليه اي الى القسم لان المثبت ليس الا القسم في الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فجر د تطفيقه كما اختاره الشنوي فهو بما يكاد السماحة والتزام المتساهل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس القسم بل هو مفيد للتاكيد قوله ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه اي عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يوكدوه اي الفعل بما يتصل بالفعل وهو النون بعد صلاحيته له اي بعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه يتصل بالفعل بخلاف القسم قوله اي الشرط الموكد حرفه بما سواء كان التاكيد بما لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متما قوله فانها اكد الحرف اي حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما فجعل النون بيما وادغم الميم في الميم قوله ليلا ينقص بالصاد المهملة من النقصان فان المقصود تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف قوله مع ضمير المذكرين اي الغائب والمخاطب قوله ليدل على الواو المحذوفة قال الفاضل الحلواني هذا لا تيم في مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة في مثل لا تخشين الا ان يعتبر اطراد الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشوون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذف النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد وحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيضم الواو فيقال لا تخشون فيكون في الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وكرر اني قوله لا تخشين قوله لالتقاء الساكنين اي في كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان اشترط في التقاء الساكنين الخ فلا يرد حينئذ قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى لحذف الواو لالتقاء الساكنين لجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده انيكون الساكنان في كلمة واحدة فعلى هذا لا بد من حذف الالف في اضربان واضربن بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث تالي النون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لمشابهته بالواحد ولم يحذف في اضربنان لئلا يلزم اجتماع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة ايهما هو كالكلمة الواحدة او في حكمها والنون المشددة في التثنية وجمع المونث والحقت في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت منزلة الجزء ومنها المشددة الاتصال والامتزاج بها وكذا الحال في جمع المذكر والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء بهما لالتقاء الساكنين الا ان الشارح لم يلتفت الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبا ثم انظر فرق من قوله ان يشترط انيكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وهما الفعل والتنوين يكون داخلا في التقاء الساكنين

ولكذا اخروا الكلفا لما اتصل كلمة منفصلة به قوله ويعنى بها اى بالمتصلة الف التثنية كذا ذكره المصنف فى شرحه هذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضى من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء فى ارضوا وارضى متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معها كما كتبت مع الالف فليس اذن قوله لكا لمتصل على اطلاقه
صحيحا قوله فى مثل هل ترون بسكون الواو قوله كضمانى لم ترد القوم بالتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون لان
نون التاكيد اقتضى حركة ما قبلها والا لزم التقاء الساكنين فى كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله المخففة تحذف
للساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانه لم يحذف للساكنين و
واو الجمع والنون فى الاول وياء المخاطبة والنون فى الثانى بل حذفة المدة واجيب بان الواو ساكنان اولهما النون المخفف
بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا ول للواو قوله اللام الساكنة التى بعدها لان لا تنهى فيكون الوان الآخر ساكنا
الا اذا كان ما بعدها حرف ساكن كالالف واللام فحينئذ تحرك بالكسر كما فى لامين الفقير قوله لامين الفقير يملك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من بن يهين فهو من الهاء
ضد الاكرام والفقير المحتاج وعلك اصله تتبدد اللام بمعنى اعل للترجى والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعنى بئست شددن وازمرتبه افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حلة اليك فلا تهنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغنى هو اى الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا تستقيم والنعيم لا تدوم والمال غاد
ورائح قوله وابقيت فتحة ما قبلها اى مع اثبات الياء قوله لتدل اى الفتحة عليها اى على النون الخفيفة صونا للتاكيد المقصود من
الفواة قوله والا لكان الواجب ان يقول لاتهين الفقير اى بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك التنوين كتحريك تنوين
احد بالكسر فى قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حط المرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم الممكن عند عدم الاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللازم اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اى فى الوقف تخفيفا اضمم وكسر
ما قبلها قوله فيزاد حذف اى فى حال الوقف لاما حذف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يوكد بها عند ارادة الوقف اصلا ليلا يفضى الى المحذور قوله لاجل المخففة يعنى لاجل حذف سواء
كان حذفه لاجل المخففة او لاجل غيرها قوله فانه لا يرد ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضى بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اى عند الوقف لا لملقى معناه
يجوز ان تقلب الفا وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله وفى الوقف حيث لم يقيد النون فيه بكون ما قبلها مضموما او مكسورا قوله وان الضم وانكسر
يحذف اى يجوز ان يحذف نحو اصبت خيرا فقلبت النون اى التنوين بالالف فالمراد من النون فى قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدى تو وقوله اصابنى خير بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله اى بحذف النون وكسر ما قبلها

تمت

To: www.al-mostafa.com